

مَلِكُ الْأَحْجَرِ

فِي الْفِقْهِ الْحَنَفِيِّ

(مَاتَ جَمَعَ مُخْتَصَرِ الْقُدُورِيِّ، وَالْمُخْتَارِ،
وَالْوَقَايَةِ، وَكَثُرَ الدَّقَائِقُ)

لِلْإِمَامِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّحْلِيِّ

(٨٦٥ هـ تقريباً - ٩٤٦ هـ) رَجَا شَيْخَانِ

تَحْقِيقُ

أ.د. سَائِدُ بَكْرُ الرَّسَّاسِ

دارُ الْمَنَاسِبِ لِلْأَمْرِ

الطَبَاعَةُ وَالنَّشْرُ وَالتَّوَزُّعُ وَالْمُزَيِّنَةُ

مِلَّةُ الْإِسْلَامِ

فِي الْفِقْهِ الْجَنَفِيِّ

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

إبراهيم الحلبي، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي،
... - ١٥٤٩.

ملتقى الأبحر في الفقه الحنفي: (متن جمع مختصر
القدوري، والمختار، والوقاية، وكنز الدقائق) / لإبراهيم
ابن محمد بن إبراهيم الحلبي؛ تحقيق: سائد بكداش. -
القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة،
٢٠٢١.

٦٨٠ ص؛ ٢٤ سم.

تدمك: ٣ - ٥٨٨ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨

١ - الفقه الحنفي.

أ - بكداش، سائد (محقق).

٢٥٨، ١

ب - العنوان.

الطبعة الأولى

١٤٤٣ هـ / ٢٠٢٢ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار
الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣ م
وحصلت على جائزة أفضل
ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية
١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١ م هي عضو
الجائزة تشويها لعقد ثالث
مضى في صناعة النشر حينها.

٩٧٨-٩٧٧-٧١٧-٥٨٨-٣



جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة: القاهرة: ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المشفر من شارع نور الدين بهجت -

الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر.

هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع

مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ - فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطي بجوار جمعية الشبان المسلمين -

هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريدياً: القاهرة: ص.ب ١٦١ القورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com

مكتبنا على الإنترنت: www.daralsalam.com



مِلَّةٌ فِي الْأَحْجَرِ

فِي الْفِقْهِ الْحَنَفِيِّ

(مَثْنُ جَمْعٍ مُخْتَصَرٍ الْقُدُورِيِّ، وَالْمُخْتَارِ،
وَالْوَقَايَةِ، وَكُنْزِ الدَّقَائِقِ)

لِلْإِمَامِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَبَلِيِّ

(٨٦٥ هـ تقريباً - ٩٥٦ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ

أ. د. سَائِدُ مُحَمَّدُ يَحْيَى بَكَدَاش

دَارُ السَّلَامِ

لِلطَبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجُمَةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَقْدَمَةُ الْمُحَقِّقِ

الحمد لله، وأفضل الصلاة وأزكى السلام، على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وأصحابه، ومن والاه، وبعد:

فإن «ملتقى الأبحر»، للإمام إبراهيم بن محمد الحلبي، العلامة المتفني المدقق الجلي، زين الدين، أبي إسحاق، نزيل القُسطنطينية الأوحدي، المتوفى سنة (٩٥٦هـ)، وقد تجاوز التسعين: من المتون المعتمدة، والكتب السائدة الشهيرة عند الحنفية، المتداولة بين المتأخرين في عامة الأمصار، وبالأخص في بلاد الروم والقُسطنطينية، مدفن الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه.

* وقد جعله مؤلفه مُستملاً على مسائل أربعة متون، من أمهات كتب فقه الحنفية وأشهرها، وهي: مختصر القدوري (ت ٤٢٨هـ)، والمختار للموصلي (ت ٦٨٣هـ)، وكنز الدقائق للنسفي (ت ٧١٠هـ)، والوقاية لصدر الشريعة (ت ٧٤٧هـ)، وزاد عليها بعض ما يحتاج إليه من مسائل مَجْمَع البحرين، لابن الساعاتي (ت ٦٩٤هـ)، ونُبذة من الهداية، للمرغيناني (ت ٥٩٣هـ).

وهو بهذا العمل الجليل يسر لقارئه ومطالعِه أن يكون محيطاً على وجه الإجمال بأمهات مسائل الفقه الحنفي، حيث جمَعها له بين دفتي هذا الكتاب، مع معرفة الحكم الفقهي فيها، على رأي كل من أئمة المذهب، مبيناً ما اتفقوا عليه، وما اختلفوا فيه، ولم يتعرَّض لذكر الدليل.

وهكذا صنَع كتابه هذا بلغة سهلة ميسرة، غير صعبة ولا مُغلقة، مشيراً إلى المختار من الفتوى، كما صرَّح بهذا في المقدمة، مع بيانه للأولى.

* وهو متن متين فاخر، وبحر كامل زاخر، من أجل متون المذهب وأجمعها، وأنمها فائدة وأنفعها، وقد سار بذكره الركبان، واعتبره الموالي والأعيان، في

غالب البلدان، وبلغ صيته في الآفاق، ووقع على قبوله بين الحنفية الاتفاق، وكتب له الدعم والتأييد في زمنه من أعظم سلطانٍ على الإطلاق.

وقد ابتهج به علماء عصره ومن بعدهم، وفرحوا به مستبشرين مُغتبطين، واستقبلوه كطلوع الشمس والقمر، وسرَّ به السَّمْعُ قبل البَصَر، لِمَا له من قَدْرِ سَنِيٍّ رفيع، ومَقَامٍ عَلِيٍّ بديع.

ولم يُرَ له نظيرٌ في حُسْنِ التقرير، ومَلَاحةِ التحرير، وغَدَا بين الدارسين والمدرِّسين كتاباً معتمداً بارعاً، ومتناً رائعاً نافعاً، وصار للقضاة والمُفتين مرجعاً مُضِيئاً لامعاً.

* بل كان قانوناً مُهيمناً في الدولة العثمانية أيامَ تولَّى السلطانُ الأعظم سليمان القانوني (٩٢٦هـ - ٩٧١هـ)، ومن حينها وإلى يومنا هذا أشرقت أنوارُ شمسِهِ، وسَطَعَ ضياءُ بذَرِهِ، وعَزَّتْ مكانتُهُ، وَلَمَعَتْ طَلْعَتُهُ، وتَأَلَّقَ حُسْنُهُ.

* وما هذا كُلُّهُ إلا لبَّهَاءُ حالِ الكتاب، وجَمَالِ سيرةِ صاحِبِهِ الخَلَاب، فهو مَنْ حَظِيَ بالرضا والقبولِ عندَ العامة والخاصة، وهو جامعُ العلوم المُنيقة، وصاحبُ الفنونِ الشريفة، والتصانيفِ العجيبةِ الرشيقة، وله يدٌ طُوَلَى في الفقه الحنفي وأصوله، وكان مُستَحْضِراً لمسائلِهِ وفروعِهَا، بل كانت تُضَبُّ عَيْنِيهِ، وقد أجمعوا أنه كان من الفضلاء المشهورين، والعلماء العاملين، واشتهر بلقب: عَرَبِ إمام.

* وهكذا نال هذا الكتابُ من انتشاره ودُيُوعه حظاً كبيراً وإفراً، وعمَّتْ نَسْخُهُ الخطيَّةُ الكثيرةُ العبادَ والبِلَادَ، بل في كافة الأصقاع، وطُبعت أولُ طبعَةٍ منه مع شرحه مجمع الأنهر سنة (١٢٤٠هـ)؛ أي مضى لها أكثر من مائتي سنة.

وله طبعاتٌ مفردةٌ عديدةٌ قديمةٌ جدّاً، أوَّلُها في إسطنبول، سنة (١٢٥٢هـ). بل تُرجم للغة الفرنسية، وطُبِعَها في مَرْسِيَلِيَا فرنسا المستشرقُ القُنْصَلُ بار سوفيِر سنة (١٨٨٢م)، كما اعتنى به غيره من المستشرقين.

* وهكذا كُتِبَ عليه شروحٌ كثيرةٌ، بلغت أكثرَ من ستين شرحاً، بين المبسوط منها والمختصر والمتوسط.

* ولم تُعَدَّ طبعاتُ «ملتقى الأبحر» القديمة بعلاقتها، مناسبةً لهذا الزمن المتحضر المتطور، بل إنك لتسمعُ هذا المتنَ يئنُّ ويستغيثُ بمن يُحييه من مَوَاتِهِ، ويستصرخُ بمن يَمْنَحُه جماله ونضارته، ويعيدُ له مَجْدَه وعِزَّهُ.

وأما طبعاته الحديثة، فهي بدون تحقيقٍ وتدقيقٍ، وجاء في بعضها مع شرحٍ واستدلالٍ طويلٍ، وفي أخرى جاء بين الأهلة بزياداتٍ كثيرةٍ ليست منه.

* وهكذا قَدَّرَ الله لهذا المتن العظيم الشهير أنه لم يُطبع إلى الآن مُفرداً لوحده مُشرِفاً، معتنىً به كما يَسْتَحِقُّ ويجب، ولم يُحَقِّقْ على أصولٍ خطيةٍ أصيلةٍ تليقُ بقَدْرِهِ ومكانته، تَقَرُّ به العيون، وتُقَرَّبُ مِنْ طَالِبِيهِ ومُبْتَغِيهِ زُلْفَى، وتخدمه خدمةً علميةً تجعلُهُ يزدادُ بها نوراً على نور، وتجعلُهُ أيسرَ وأقربَ فهماً وإدراكاً لقارئِهِ ودارِسِيهِ، ويدخلُ الفرحةَ والسرورَ على مُقْتَنِيهِ.

وهذا ما قَصَدْتُهُ في تحقيقي لهذا الكتاب، وخدمتي له على أصولٍ خطيةٍ كثيرةٍ عاليةٍ نادرةٍ، منها نسختان بخطِّ مؤلِّفِهِ، في زمنَيْنِ مختلفَيْنِ، مع تفكيرٍ نصِّهِ ومسائلِهِ وجُمْلِهِ، وضَبْطِ مُشْكِلِ كلماتِهِ، والتعليقِ عليه بما لا بدُّ منه، مِنْ كَشْفِ غوامِضِ معانيهِ، وبيانِ مُشْكِلِ نصِّهِ، وشرحِ غريبِهِ، وإيضاحِ عُقْدِ ألفاظِهِ بقَدْرِ ما، ولم أُرِدْ شَرْحَهُ والاستدلالَ لأحكامِهِ، فشروحه كثيرةٌ متوافرةٌ.

وهكذا كَتَبْتُ له مقدمةً شَمِلَتْ ترجمةً واسعةً للمؤلف، وبياناً لمصنفاته، مع التعريفِ بملتقى الأبحر ومنهجه، وجَمْعِ ما كُتِبَ عليه من شروحٍ.

* وأسألُ الله تعالى الإخلاصَ والقبولَ، وإجابةَ السُّؤلِ، والتوفيقَ والوصولَ، كما أسأله ﷺ أن يزيِدنا توفيقاً لخدمة دينِهِ الحنيف، وأن يغفَرَ لنا ولوالدينا ومشايخنا وأهلينا وذرياتنا وأحبائنا، ولكلِّ مَنْ له حقُّ علينا، والمسلمين أجمعين، ونسأله سبحانه السلامةَ والعافيةَ، ورفَعَ البلاءَ عن المسلمين.

وصلّى الله على سيدنا محمد البشير النذير، وعلى آله وصحبه وأتباعه ومن
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله أولاً وآخراً.

وكتبه

أ. د. سائد بن محمد يحيى بكداش

الحليّ المكيّ المدنيّ

سحر يوم السبت ٢٦ رمضان ١٤٤٢ هـ

في المدينة المنورة

ترجمة

المؤلف الإمام إبراهيم الحلبي

لقد يسّر الله لي مجموعة من كُتُب التراجم النادرة، ممن عرّفوا بالإمام إبراهيم الحلبي، وذكروا أخباره العلمية والعملية، فتبعتها كلها، واستقصيت أيضاً ما ذكره سُراخ ملتقى الأبحر في مقدمات شروحهم عن هذا الإمام الكبير، والثناء عليه، وعلى الملتقى، وكذلك يسّر الله لي الوقوف على كُتبه، فعرفتها، وكتبت عنها عن قُرب ومطالعة، وفيما يلي قائمة هذه الكُتُب التي تَرَجَمَتْ له.

مصادر ترجمة المؤلف:

- ١ - الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، لطاش كبري زاده، ت ٩٦٨ هـ ص ٢٩٥.
- ٢ - دُرّ الحَبَب في تاريخ أعيان حَلَب، للإمام ابن الحنبلي محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي الحنفي، (ت ٩٧١ هـ)، تحقيق محمود فاخوري، ويحيى زكريا عبارة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٩٣/١، برقم ٢١.
- ٣ - الطبقات السَّنيَّة في تراجم الحنفية، للتميمي، (ت ١٠٠٥ هـ)، ٢٥٦/١.
- ٤ - الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، للغزي (ت ١٠٦١ هـ)، ٧٧/٢.
- ٥ - سُلَم الوصول إلى طبقات الفحول، لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ)، تحقيق محمود عبد القادر الأرناؤوط، ط ٢٠١٠ م، ٤٦/١.
- ٦ - كشف الظنون، لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ)، ١٥٦/١.
- ٧ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، ٣٠٨/٨.
- ٨ - هدية العارفين، للباباني البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ)، ٢٧/١.
- ٩ - معجم المُصنِّفين، لمحمود حسن خان التُونَكِي، من فقهاء الحنفية المعاصرين في الهند (ت ١٣٦٦ هـ)، طبع سنة (١٣٤٤ هـ) (غير كامل) في

ظل دولة السلطان ملك الدكن في الهند، ٣١٣/٤.

١٠ - إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، للعلامة الشيخ محمد راغب الطباخ الحلبي (ت ١٣٧٠هـ)، ٥/٥٣٤.

١١ - الأعلام للزركلي ١/٦٦.

١٢ - معجم المؤلفين ١/٨٠.

١٣ - معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني (٨٢٨هـ - ١٣٤١هـ)، تأليف أحمد صدقي شقيرات، عالم الكتب الحديث للنشر، إربد، الأردن، ط ١، ١٤٢٠م، في مجلدين، ١٢٢٤ صفحة.

١٤ - الموسوعة الإسلامية لوقف الشؤون الدينية التركية، مركز (إسام) في إسطنبول، ضمن مادة: (ملتقى الأبحر)، باللغة التركية، بقلم شكري سليم خاص، وقد ترجمها لي للعربية أحد الإخوة الكرام، جزاه الله خيراً.

١٥ - الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة من القرن الأول إلى المعاصرين، تأليف د/ وليد الزيري، ومجموعة آخرين، ط ١/١٤٤٢هـ مجلة الحكمة، المدينة المنورة، المكتبة الشاملة.



اسمه، ولقبه، وكُنْيته:

هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي الحنفي. هكذا جاء اسمه في كُتُب التراجم، وكذلك على ظهور مخطوطات ملتقى الأبحر، وداخلها، ولم أقف على أكثر من هذا عن نسبه. وقد وجدتُ فائدة لطيفة عن لقبه وكُنْيته لم يذكرها مترجموه، وجدتُها مكتوبةً على طُرّة غلاف نسخة سُلطانية نفيسة، مُنمّقة فخمة، ملوّنة نادرة من ملتقى الأبحر، جاء في طُرّتها:

« تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة، برهان الدين، أبي إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، نزيل القسطنطينية العُظمى ». اهـ. وهذه النسخة مودعة في السليمانية بإسطنبول، في مكتبة تشورلوقو علي باشا، برقم ٢٥٨، وتاريخ نسخها سنة (١٠٠٢هـ).

مولده ووفاته:

* وُلد الإمام إبراهيم بن محمد الحلبي في مدينة حلب، سنة (٨٦٥هـ) تقريباً، ولم أقف على اسم الحي الذي نشأ فيه في حلب، ولا على لقب أسرته الذي اشتهرت به، وبخاصة أنني من قلب حلب ولُبّها، بل كنتُ أسكن في أبوابها.

* وأما عن سنة وفاته رحمته الله فكانت في القسطنطينية، وقد اشتهر في كُتُب تراجمه، أن وفاته كانت سنة (٩٥٦هـ)، وقد جاوز التسعين من عُمره.

وعلى رأس هذه الكُتُب: الشقائق النعمانية، لطاش كبري زاده، المتوفى سنة (٩٦٨هـ)، وهو ممن عاصر المترجم بإسطنبول.

ثم تابَعه على ذلك مَنْ تابَعه من المترجمين له، كصاحب الكواكب السائرة، وشذرات الذهب، والأعلام للزركلي، وغيرهم.

أما حاجي خليفة في كشف الظنون ١/١٥٦، وأيضاً في سُلّم الوصول، وتابعه صاحب هدية العارفين ١/٢٧، فذكّر أن وفاته كانت سنة (٩٥٥هـ)،

ليلة الاثنين، العشرين من ربيع الآخر.

قلت: وقد أخذ هذا - والله أعلم - من نُسخ لملّقى الأبحر، كما تبيّن لي بمراجعتي لنُسخ كثيرة جداً من الملّقى، حيث وجدتُ في أربع نُسخ خطية منها، مكتوباً في آخر كلّ منها، أنه توفي سنة (٩٥٥هـ).

- وقد اتفقت هذه النُسخ على أنه توفي في شهر ربيع الثاني، من هذه السنة، ولكن اختلفت في تحديد اليوم منه، ففي نسخة: بتاريخ (١٠٠٢هـ)، في مكتبة باريس الوطنية، برقم ٩٥٦، كُتب أنه توفي ليلة الاثنين، عند صلاة العشاء، في خامس عشر من شهر ربيع الآخر، سنة (٩٥٥هـ).

- وفي نسخة في مكتبة جامعة برنستون، في الولايات المتحدة، برقم ٨٤٤، وتاريخ نُسخها (١٠٨٥هـ)، وكذلك في آخر نسخة مكتبة الحميدية في السلّمانية بإسطنبول، برقم ٥٦٥، بتاريخ (١١١٠هـ)، فيهما: أنه توفي ليلة الاثنين، العشرين من آخر الربيعين، سنة (٩٥٥هـ).

- وفي نسخة المسجد النبوي الشريف، برقم ٢١٧/١/٣٤، وتاريخ نسخها (١٠٥٢هـ): أنه توفي ثامن عشرين، من شهر ربيع الآخر، سنة (٩٥٥هـ).

وعلى هذا يُقال: في وفاته قولان: الأول: سنة (٩٥٦هـ)، والثاني: (٩٥٥هـ). وفائدة أخرى في نسخة المسجد النبوي الشريف، أنه تمّ تحديد مكان قبره في إسطنبول، وأنه دُفِنَ بِجَنْبِ الطَّرِيقِ الْأَيْسَرِ الْحَارِّ إِلَى خَانِقَاهِ النَّقْشَبَنْدِي، خَارِجَ الْبَابِ الْمُنُوبِ إِلَى مُحَمَّدٍ جَلِي، مِنْ خُلَفَاءِ السَّيِّدِ أَحْمَدَ الْبَخَارِي.

- وهكنا أيضاً رأيتُ في تحديد سنة وفاته قولاً ثالثاً، وأنه توفي سنة (٩٦٧هـ)، كما جاء في نسخة ملّقى الأبحر، مكتبة فيض الله أفندي، في السلّمانية، برقم ٩٣٠، وهي نُسخة بخط المؤلف، وقد كُتب على طُرَّتْهَا مرتين بخطٍ مختلفٍ، من خطوط مَنْ كَانَتْ بِيْلَكَه:

١- نسخة بخط المؤلف، مؤلّف الكتاب الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْفَقِيهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَلْبِي، توفي سنة سبع وستين وتسعمائة (٩٦٧هـ) كَلْفَةً ١٠هـ.

نشأته، ورحلته:

وُلِدَ الإمام إبراهيم بن محمد الحلبّي في مدينة حلب، ونشأ وترعرع فيها، وقرأ على علماء بلده ممن عاصروهم، ثم ارتحل إلى مصر، وقرأ على كبار علمائها، وأخذ عنهم التفسير، والحديث، والأصول، والفروع.

* ووجدت ما يُفيد أنه كان موجوداً في القاهرة بمصر سنة (٩٠٣هـ)، ففي نسخة بخطه من كتاب لم أعرف صاحبه، عنوانه: «غيث العارض في معارضة ابن الفارض»، جاء في خاتمته بخطه: أنه فرغ منه في ذي القعدة، سنة (٩٠٣هـ)، بالقاهرة المحروسة، بمدرسة المرحوم قجماس. اهـ.

قلت: وقجماس: هو أحد أمراء قايتباي، ومسجده ومدرسته عمرهما سنة (٨٨٥هـ)، وهما قائمان معروفان إلى الآن في القاهرة.

وذكر حاجي خليفة في: سُلّم الوصول ٤٦/١ أنه قرأ في مصر على الإمام السيوطي، وابن حجر المكي الشافعي، وعلى أكثر المشاهير، وبرع في العلوم.

* ولم أستطع تحديد مدة مُقامه في مصر.

وهكذا غادرها متّجهاً إلى عاصمة الدولة العثمانية، وخطّ رحاله في بلاد الروم، ونزل في القسطنطينية العظمى، وتوطن بها، ومكث فيها دهرًا طويلاً، يزيد على نصف قرن، معزّزاً مكرّماً مُقدّماً، وأنزل مقاماً عالياً رفيعاً، موصولاً مقدّراً، وصار له شأن كبير، وجاه عريض.

* وقد تولّى الإمامة والخطابة ببعض جوامع إسطنبول أولاً، مُرتقياً إلى أن صار إماماً وخطيباً ومدرّساً في مسجدها الفخيم، وجامعها الشهير العظيم، جامع السلطان محمد الفاتح بالقسطنطينية، وبقي فيه نحو خمس وأربعين سنة.

ورأيت في ختام رسالته عن إيمان آزر والد سيدنا إبراهيم الخليل ﷺ كُتب في آخرها:

«فرغ منها إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبّي، إمام الجامع السلطاني

المُحمّدي، بقسطنطينية المحروسة، سنة (٩٣١هـ) ٤.١هـ.

* وأما عن تلامذته: فقد انتفع به كثيرون، وممن وقفت عليه منهم:

١ - شارح ملتقى الأبحر سليمان بن علي القرماني الرومي، المتوفى سنة (٩٢٤هـ)، كتبه في حياة مؤلفه، كما في هدية العارفين ٤٠٢/١.

٢ - وشارح ملتقى الأبحر الحاج علي بن عبد الله الحلبي، المتوفى سنة (٩٦٧هـ).

٣ - وهناك تلامذة آخرون جاء اسمهم في ختام النسخ الخطية لكتبه، ونقلوا عنهم نسخهم، ومن ذلك: نسخة سلطانية بتاريخ (٩٢٥هـ)؛ أي بعد سنتين من تبيض المؤلف للكتاب، مودعة في مكتبة الفاتح بالسليمانية بإسطنبول، برقم ٢١٧٠، وهي نسخة رائعة منورة كالشمس، وفيها ضبط وسط، تم نسخها على يد تلميذ المؤلف ناصر بن محسن السكاكيني الحلبي.

وغيرهم من مئات الطلبة الذين أخذوا عنه، وتلمذوا على يديه، ممن لم يتوجه أحد لحصرهم، وجمع أسمائهم.



ثناءات العلماء

على الإمام إبراهيم الحلبي

كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَبُولَ لِهَذَا الْإِمَامِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ، عِنْدَ مُعَاَصِرِيهِ وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ، وَأَثَنُوا عَلَيْهِ ثَنَاءً بِالْغَا، عِلْماً وَعَمَلاً، وَأَشَادُوا بِرِفْعَةِ شَأْنِهِ، وَعُلُوِّ مَقَامِهِ، وَحُسْنِ سِيرَتِهِ.

وَمِمَّا ذَكَرَهُ مُتَرَجِّمُوهُ، وَشَهِدُوا لَهُ بِهِ، وَاشْتَهَرَ عَنْهُ، وَلُوحِظَ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ الْحَسَنَةِ الْكَرِيمَةِ، وَالْأَخْلَاقِ الْحَمِيدَةِ، وَالْخِصَالِ الْجَمِيلَةِ:

* أَنَّهُ كَانَ وَرِعاً تَقِيّاً نَقِيّاً، زَاهِداً مُتَوَرِّعاً، عَابِداً نَاسِكاً.

* وَكَانَ مُلَازِماً لِبَيْتِهِ، مُشْتَغِلاً بِالْعِلْمِ، مُنْجَمِعاً عَنِ النَّاسِ، وَلَا يَرَاهُ أَحَدٌ إِلَّا فِي بَيْتِهِ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ.

* وَكَانَ يُقَرِّئُ الطَّلَبَةَ، وَكَانَتْ دُرُوسُهُ عَامِراً، وَانْتَفَعَ بِهِ كَثِيرُونَ.

* وَكَانَ إِذَا مَشَى فِي الطَّرِيقِ يَغْضُ بَصَرَهُ عَنِ النَّاسِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ أَحَدٌ أَنَّهُ ذَكَرَ وَاحِداً مِنَ النَّاسِ بِسُوءٍ.

* وَلَمْ يَتَلَذَّذْ بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا، إِلَّا بِالْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ، وَالتَّصْنِيفِ وَالْكِتَابَةِ.

وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا كُلَّهُ صَاحِبُ الشَّقَائِقِ النِّعْمَانِيَّةِ ص ٢٩٥، وَنَقَلَهُ عَنْهُ غَيْرُهُ.

* وَمِمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ نصوص نادرة لعلماء المذهب في مقدّمات شروحيهم على ملتقى الأبحر، مما يُبَيِّنُ مَقَامَهُ الْعِلْمِيَّ، وَرِفْعَةَ شَأْنِهِ:

١ - قَالَ تَلْمِيزُهُ أَحَدُ نُسَاخِ مِلْتَقَى الْأَبْحَرِ، نَسْخَةُ السُّلَيْمَانِيَّةِ، بِرَقْم ٢٥٨، وَاصْفاً لَهُ بِقَوْلِهِ: « قَالَ مُؤَلِّفُهُ سَيِّدُنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ، الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ ». اهـ.

٢ - وَقَالَ الْغَزِّيُّ فِي الطَّبَقَاتِ السَّنِيَّةِ ٢٥٦/١، الْمُتَوَفَى سَنَةَ (١٠٠٥ هـ):

« ذَكَرَهُ صَاحِبُ الشَّقَائِقِ النِّعْمَانِيَّةِ، وَبَالَغَ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ بَدْرُ الدِّينِ الْغَزِّيُّ فِي رِحْلَتِهِ، وَقَالَ فِي حَقِّهِ:

الشَّيْخُ الصَّالِحُ، الْعَالِمُ الْأَوْحَدُ، الْكَامِلُ الْخَيْرُ، الْجَيِّدُ، الْمَقْرَأُ الْمَجُودُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ

اجتمع به مرات عديدة، وأنه كان يستعير منه بعض الكتب، وأثنى عليه، ودعاه له. ١. هـ
 ٣ - وافتتح حاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ) ترجمته في سُلَّم الوصول ١/٤٦ بأنه
 الشهير بلقب: عَرَبِ إمام، ومثله التيروي (ت ١٠٦١ هـ) في شرح ملتقى الأبحر،
 حيث ذكر أنه المعروف بين العلماء بـ: عرب إمام.

٤ - وفي مقدمة فرائد ملتقى الأبحر، للسيواسي، المتوفى سنة (١٠٤٧ هـ)،
 قال: «لَمَّا كُنْتُ أَذَكِّرُ كِتَابَ مِلْتَقَى الْأَبْحَرِ فِي الْفَقْهِ، الَّذِي صَنَّفَهُ الْإِمَامُ الْهُمَامُ،
 قَدَوَةُ الْعُلَمَاءِ الْمَتَأَخِّرِينَ، زَيْدَةُ الْفَضْلَاءِ الْمَتَبَحِّرِينَ. فَرِيدُ أَوَانِهِ، وَحِيدُ زَمَانِهِ، الشَّيْخُ
 إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ...» ١. هـ

٥ - وفي الكواكب السائرة ٢/٧٧، للغزوي، المتوفى سنة (١٠٦١ هـ)، وَصَفَهُ
 بأنه العلامة الفاضل.

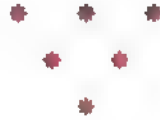
٦ - وفي الدر المستقى شرح الملتقى، للحصكفي، صاحب الدر المختار، المتوفى
 سنة (١٠٨٨ هـ)، قال في وَصْفِهِ: «ملتقى الأبحر لشيخ شيوخنا، فريد العصر والأوان،
 الشيخ إبراهيم الحلبي» ١. هـ

٧ - وقال العلامة علاء الدين بن ناصر الدين الطرابلسي الدمشقي، إمام
 المسجد الأموي بدمشق، المتوفى سنة (١١٣٢ هـ)، في مقدمة كتابه: سَكُبُ
 الأنهر على فرائض ملتقى الأبحر، حين ذَكَرَ الملتقى، قال: «تأليف إمام الإسلام
 والمسلمين، برهان الشريعة والدين، ذي التصانيف الأنيقة، والفتون العجيبة
 الرشيفة، الشيخ إبراهيم الحلبي» ١. هـ

٨ - وفي مقدمة مُسْتَعَذِّبِ الأنهر شرح ملتقى الأبحر، للعلامة الشيخ عبد الحافظ
 ابن مصطفى، المكي النابلسي، المتوفى سنة (١١٧٠ هـ)، قال: «رَأَيْتُ طَلِبَةَ الْعِلْمِ
 مِنْ مُخْلِصِي أَبْنَاءِ زَمَانِنَا - أَسْعَدَهُمُ اللَّهُ - مَشْغُوقَةً بِالْمَخْتَصَرِ الْمُنَسَّوْبِ إِلَى أَفْضَلِ
 الْمَتَأَخِّرِينَ، وَأَكْمَلِ الْمَتَبَحِّرِينَ، الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ...» ١. هـ

٩ - وَوَصَفَهُ صَاحِبُ فَتْحِ الْبَارِي شرح ملتقى الأبحر، في مقدمة شرحه بقوله:
 «الْإِمَامُ الْهُمَامُ الشَّيْخُ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ الْحَنْفِيِّ» ١. هـ

١٠ - وجاء وَضْفُهُ بـ « الشيخ العلامة، واللوزعيّ الفهامة »، على طُرّة نسخة
خطية من رسالة المؤلف إبراهيم الحلبي: « حِلْيَةُ النَبِيِّ ﷺ »، المودعة في مكتبة
برلين الوطنية، بألمانيا، برقم ٥٣٧.



العلوم التي برزَ فيها

كان رحمه الله إماماً عالمياً كبيراً مُتَقِناً، متفناً في علوم الكتاب والسنة، وما يتصل بهما من علوم، وكان مشهوداً له بعُلُوِّ كَعْبِهِ في الفقه الحنفي بشكلٍ خاصٍّ، بل وَصَفُوهُ بأنه كان في ذلك حَبَرَ الروم، وبحر العلوم، وسأتي إن شاء الله على ذِكر مصنفاته العديدة المتنوعة في العلوم.

• وهكذا كان عالمياً متبحراً في علم التجويد والقراءات، مُقَرَّناً مدرِّساً في دار القراء في إسطنبول، التي بناها المولى الإمام الفقيه الشهير شيخ الإسلام سعدي جلبي، مفتي الديار الرومية والممالك الإسلامية، وقد جَعَلَهُ العلامةُ سعدي شيخاً لها ومديرها، وكان سعدي يُعَوِّلُ عليه في مشكلات الفتاوى.

• وكان أيضاً عالمياً كبيراً في علم التوحيد، ومؤلفاته في ذلك تشهد له، وتدل على ذلك.

أما علمُ التفسير وما يتصل به، فكانت له فيه مهارةٌ دقيقة، وذكروا له كتاباً في تفسير آية الكرسي.

وهكذا كان مُبرِّزاً في الحديث الشريف وعلومه، وإنَّ كتابه شرح الألفية في مصطلح الحديث، للإمام العراقي آيةً واضحةً تدلُّ على ذلك.

وأيضاً فإن مَنْ نَظَرَ ودَقَّق في كتابه الكبير: غُنية المتملِّي شرح منية المصلي، وعابَر إيرادَه للأحاديث، وبيَّانه لحالها، والكلام عليها، واستدلالاته بها: تظهر له تماماً مكانته العالية في علوم الحديث.

• وأما عن عنايته الخاصة بالفقه الحنفي وأصوله، فحدَّث ولا حَرَج، حيث كانت له يدٌ طولى في تعمُّقه ودِقَّتِهِ وإمامته فيه، وكان فيه عمدة العلماء الأعلام، ومرجع ذوي الألباب، بل هو طبيبٌ عِلِّله، وأبو بَجْدَةٍ تحريره، وكان مرجعاً فيه لكل مُهمَّة، ومنهلاً عَذْباً لكل مَنْ شأنه أهمُّه.

وكانت مسائل فروع الفقه الحنفي تُضَبِّ عَيْنِيهِ، وشاغِلَ عقله ولُبِّه.

وإنَّ كُتُبَهُ العديدة المتنوعة في حجمها ومضمونها، التي ألَّفَهَا في الفقه الحنفي خاصة: خيرُ شاهدٍ وناطقٍ على ذلك.

- وهذه الكتبُ منها الواسعُ في الشرح، وكثرة الأدلة مع الاستقصاء في الفروع، وذكُر الخلاف، كما هو الحال في شرح منية المصلي.

- ومنها المتونُ المؤلفة بدون ذكرٍ للأدلة، ولكن بدقةٍ وتحريراً، كملتقى الأبحر، وفي هذا الكتاب تتجلى إمامته في طريقة دمجِه بين مسائل المتون الأربعة التي جمَعَهَا فيه، والصياغة الدقيقة التي اختارها لنص المسألة، وأثبتها فيه.

وكذلك تظهر إمامته في الفقه الحنفي في منهجه في اختيار الراجح، والمفتى به، مع أن صاحبَ كلِّ متْنٍ من هذه المتون الأربعة، له ترجيحاته ضِمْنَه، كما هو معلومٌ لكل مَنْ دَقَّقَ فيها، ومارَسَهَا وعایشَهَا، ولم يصرِّح الإمامُ إبراهيم الحلبي عن منهجه في ذلك في مقدمة كتابه، بل ذكَّرَ كلاماً مجملاً.

- ومنها المختصرات، مع مناقشة مؤلفيها، والاستدراك عليهم، كمختصره للكتاب العظيم فتح القدير لابن الهمام، ومختصره للفتاوى التتارخانية.

- ومنها الرسائلُ الفقهية اللطيفة المفردة في مسألةٍ بعينها، لتحريِر القول فيها، مع التوسع في ذكر أدلة الأقوال، والترجيح بينها.

* وكذلك يدلُّ بشكلٍ واضحٍ على مكانته العالية في الفقه: اعتماد شيخ الإسلام الشيخ سعدي جلبي عليه في حلِّ مشكلات الفتاوى التي تُعرَضُ عليه، والمسائل التي تُعرَضُ له.

* وذكر حاجي خليفة في سُلَّم الوصول أن الإمام الحلبيَّ كان مأذوناً بالإفتاء من شيوخ الإسلام في القسطنطينية، وذلك في عصر كلِّ من المولى علي الجَمَالِي، والمولى ابن كمال باشا، والمولى سعدي جلبي.

* كما كان له اهتمامٌ في علم تراجم الرجال، وسير العلماء، ومن هنا جاء كتابه: مختصر كتاب الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للقرشي.

• وأيضاً كان ماهراً في فنون اللغة العربية وعلومها، ومما يشهد له في ذلك: كتابه في اختصار القاموس المحيط، للفيروز آبادي، وكتابته في شرح منظومة المقرئ في التذكير.

• أما تخصصه في فن الخطبة والإنشاء، فحدث عنه ولا حرج، حيث كانت له خبرة عملية طويلة في ذلك، فقد بقي إماماً وخطيباً دهرًا مديدًا من الزمن، في مسجد السلطان محمد الفاتح، نحو خمس وأربعين سنة، ومن قبل في مساجد القسطنطينية المختلفة، وقبل هذا كله في مدينة حلب، قبل رحلته إلى مصر، واستقر له في إسطنبول.

• وأشير هنا إلى أن خطبة الجمعة في مسجد سلطان محمد الفاتح كانت باللغة العربية، وهذا معلوم مشهور عند علماء الأثر، أن خطبة الجمعة في مساجد تركيا كانت في العهد العثماني التقسيم باللغة العربية، ثم يقومون بترجمتها للمصلين إلى التركية بعد أداء الصلاة، ثم تغير الحال في بداية الحكم التركي الجمهوري، وصارت خطبة الجمعة باللغة التركية، إلا صدرَ مقدمتها، فتكون باللغة العربية.

• وهكذا لو جُمعت مقالات خطبه كلها، ورُبِّيت على الموضوعات: لكانت ثروة كبيرة، بل تبلغ نحو ثلاثة آلاف خطبة، على مدى نحو ستين سنة، ولأمكن من خلالها قراءة أخبار ذلك الزمان، وحياة الناس وحضرتهم، ومشكلاتهم الاجتماعية والفقهية، ونحو ذلك مما يُنبئ إليه الخطباء عادةً، ويظنونه، ويهتفون به.



مصنفاته

كَتَبَ اللَّهُ التوفيقَ للإمام الشيخ إبراهيم الحلبي، وفتحَ عليه بمصنّفاتٍ عديدة، في فنونٍ مختلفة، تتصل بالكتاب والسنة وعلومهما، وكان منها الكبيرُ أصلاً، والمتوسطُ، والرسائلُ المختصرة اللطيفة المبتدأة، ومنها مختصراتٌ دقيقةٌ لكُتُبٍ غيره من المطولات، وقد سارت بتصانيفه الركبان، وسعى إليها كبار الأعيان، في كل مكان. وكان أشهرها في فنِّ الفقه الحنفي، ثم في علم التوحيد، والتفسير، وعلوم الحديث، والسيرة النبوية، واللغة العربية، والتراجم، وغيرها.

* وقد وُصِفَها على الإجمال العلامة الطرابلسي الدمشقي، المتوفى سنة (١١٣٢هـ)، في مقدمة كتابه: سَكُبُ الأنهر على فرائض ملتقى الأبحر، بقوله: «ذي التصانيفِ الأنيفة، والفنونِ العجيبة الرَّشيقَة». اهـ.

* وقد بلغت مصنّفاته المتعددة، المختلفة في حجمها ٢٠ مؤلفاً، وأبدأ بذكر كُتُبِهِ الفقهية؛ لاشتهاره بها، ولشهرة تخصّصه في الفقه الحنفي:

١ - غُنيَةُ الْمُتَمَلِّي شرح منية المصلي.

وهو شرحٌ كبيرٌ لكتاب: «منية المصلي وغُنية المبتدي»، للكاشغري البخاري محمد بن محمد (ت ٧٠٥هـ)، وهذا المتن مطبوعٌ محققٌ.

وأما غُنيَةُ الْمُتَمَلِّي: فمشهورٌ جداً، ومتداولٌ بين الطلاب والأساتذة، ومطبوعٌ منذ زمن بعيدٍ في إسطنبول، ومنتشرٌ باسم: «حلبى كبير».

- قال عنه ابنُ الحنبلي الحنفي في: دُرُّ الحَبَب في تاريخ أعيان حلب ٩٣/٢: «وفيه استمدادٌ زائدٌ من شَرْحِها، حَلْبَةُ المجلّي، لابنِ أمير حاج الحلبي محمد بن محمد، المتوفى سنة (٨٧٩هـ)». اهـ.

ونَقَلَ كلامه الغزّي في الكواكب السائرة ٧٧/٢.

وحَلْبَةُ المجلّي شَرْحُ ابنِ أمير حاج هو شرحٌ كبيرٌ مبسوطٌ، مطبوعٌ في مجلدين كبيرين، وهو أكبر من شرح غُنيَةِ المتملّي.

- وقال صاحب الشقائق النعمانية ص ٢٩٦ عن غنية المتملي (حلبي كبير)، واصفاً له: « وما أبقي شيئاً من مسائل الصلاة إلا أوردناها فيه، مع ما فيها من الخلافات، على أحسن وجه، وألطف تقرير ». اهـ.

- قال التميمي (ت ١٠٠٥ هـ) في الطبقات السنية ١/ ٢٥٧: « وأما غنية المتملي للحلبي، فقد أطنب فيه، وأجاد ». اهـ.

- قال الحلبي في مقدمة غنية المتملي: « وكان الكتابُ المسمى بـ: مَنِيَّة المصلي و غُنيَّة المبتدي: من أحسن ما صُنِّف في بيانها - أي الصلاة - وأنفع ما وُصف في جَمْع شروطها وأركانها: فأحييتُ أن أصنع له شرحاً يُكثِّر فوائده، ويُغزِّر عوائده...، وسميته: غُنيَّة المتملي في شرح مَنِيَّة المصلي... ». اهـ.

وقد جاء في ٦٢٢ صفحة مليئة مرصوفة، فلو طُبِعَ مَفْقَرًا بدون تعليق: لأصبح على الأقل في ثلاثة مجلدات.

٢ - مختصر غنية المتملي، واشتهر مطبوعاً باسم: « حلبي صغير ».

وقد جاء في مقدمته: « ... قد كنتُ شرحْتُ كتابَ: مَنِيَّة المصلي شرحاً، وسميته بـ: غُنيَّة المتملي، لكن رأيتُ فيه بعضَ الإطالة، التي ربما أوجبتُ للمبتدئين والقاصرين المَلَالَةَ، فأحييتُ أن أختصرَ من فرائد دلائله، وأزيدَ في فوائد مسائله؛ تسهيلاً للطالبيين، وتنويلاً للراغبين... ». اهـ.

ولم يُسمِّه، كعادته في بقية كُتُبِه المختصرات، كمختصر فتح القدير، ومختصر التارخانية، وقد جاء المختصر في ٣٥٠ صفحة.

٣ - ملتي الأبحر، « ونعم التأليف هو »، كما قال ابن العماد في شذرات الذهب ٨/ ٣٠٩، نقلاً عن ابن الحنبلي الحنفي، في: « دُرُّ الحبيب في تاريخ أعيان حلب »، وسيأتي الحديث عنه مفرداً بشكلٍ خاص إن شاء الله تعالى.

٤ - تلخيص كتاب: فتح القدير للعاجز الفقير، لابن الهمام، شرح الهداية للمرغيناني.

وقد انتقد الحلبي عليه في بعض المواضع، انتقادات لا بأس بها، كما قال التميمي في الطبقات السنية، ومعلوم قوة فتح القدير، ودقته، ومكانته العالية في كتب المذهب فقهاً وأصولاً واستدلالاً.

٥ - ملخص الفتاوى التارخانية، هكذا جاء عنوان الكتاب في نُسْخ خطية، وجاء في نُسْخ أخرى بعنوان: منتخب الفتاوى التارخانية.

والفتاوى التارخانية: هي للإمام العلامة عالم بن العلاء الأنصاري الدهلوي، المتوفى سنة (٧٨٦هـ)، وهي مطبوعة في ٥ مجلدات.

قال الإمام الحلبي في مقدمته: «وبعد: فهذه فوائد انتخبناها من الفتاوى التارخانية مما هو غريب، أو كثير الوقوع، وليس في الكتب المتداولة، من الهداية ونحوها، جمعتها لنفسي، ولمن قصَدَ الانتفاع بها... إلخ». اهـ.

وعندي منه ثلاث نُسْخ، إحداها في ٢١٥ ورقة، وفي كل صفحة ٢٧ سطراً، وأخرى في ٢٢٣ ورقة، ونسخة ثالثة في ١٥٦ ورقة، بحجم كبير.

٦ - رسالة في المسح على الخُفَّين.

وهي رسالة لطيفة كتبها ردّاً وجواباً لرسالة شيخ الإسلام جوي زاده، ذَكَرَ فيها أن مفتي بلادنا أفتى بعدم جواز المسح على الخف تحت خُفٍّ آخر، من جُرح ونحوه، فسأل السلطان سليمان القانوني من علمائه...، كما في ترجمته في سُلَم الوصول، ومعجم المصنفين، لتونكي ٣١٥/٤.

٧ - الرَّهْصُ وَالْوَقْصُ لِمُسْتَجَلِّ الرَّقْصِ.

الرَّهْصُ: هو العَصْرُ الشديد، وَالْوَقْصُ: كَسْرُ العُنُقِ، ودَقُّ الرقبة.

وهي رسالة فقهية صغيرة مطبوعة، عَرَضَ فيها المؤلفُ خلافاً الفقهاء في عصره وَمَنْ قَبْلَهُمْ، في حُكْم ما يَفْعَلُهُ بَعْضُ أَهْلِ الذُّكْرِ من الحركات عند قيامهم بالذكر، ما بين مبيح ومُحَرَّم، مع بيان أدلة الطرفين، وقد رَجَّح بشدة عدم الجواز، بل أرى أنه ~~تخلل~~ استعجل، وصَدَرَ بالحُكْمِ الفقهي في عنوان رسالته، فحَكَمَ على فاعل ذلك

بالإعدام والقتل بطريقة عنيفة: بالرهص والوقص، مما لم يُذكر في قتل المرتد!!

- وهو قد ردَّ فيها على رسالة الشيخ سُنبُل، الذي يرى فيها جواز ذلك.

وسُنْبُل هذا الذي ردَّ عليه: هو عصرِيُه الشيخ أحمد بن يوسف الخلوتي، المشهور بسُنْبُل سِنَان، المتوفى سنة (٩٨٩هـ)، له عدة مؤلفات ورسائل، ينظر لترجمته خلاصة الأثر ٢/٢٠، ومعجم المؤلفين ٢/٢١٤.

- وأول طبعة لرسالة الرهص والوقص كانت في مدينة حلب، من نحو مائة سنة، في مطبعة الشيخ محمد راغب الطباخ الحلبي، المطبعة العلمية، سنة (١٣٤٥هـ)، ووُزِّعت مجاناً، ثم طُبعت بعدها عدة طبعات.

٨ - القول التَّامُّ في القيام عند ذِكْرِ ولادته ﷺ.

وهي رسالة صغيرة جداً، جاءت في ورقتين فقط، فيها بيان حُكْم القيام عند ذكر ولادته ﷺ، ذَكَرَ فيها قول المجيزين، وأدلتهم، ثم رجَّح عدم الجواز، وبيَّن أدلته، مع مناقشة أدلة المجيزين.

ومنها عدة نُسخ خطية، إحداها في مغنيسا بتركيا، برقم ٥٨٣٣.

٩ - تفسير آية الكرسي، ذكرها له أصحاب «الموسوعة الميسرة» في تراجم أئمة التفسير ١/١٠٠، برقم ١٦٢.

١٠ - منهاج القارئ، منظومة في التجويد، ثم شَرَحَهَا باللغة التركية، وقد ذكرها له صاحب معجم المصنفين ٤/٣١٥.

١١ - دُرَّةُ الْمُوحِّدين وِرْدَةُ الْمُلْحِدين، ولم أستطع التأكد من صحة نسبتها إليه، لكن هناك أمارات تُشير إلى أن مؤلَّفَهَا هو إبراهيم بن مصطفى الحلبي المَدَارِي، صاحب تحفة الأخيار على الدر المختار، (ت ١١٩٠هـ)، والله أعلم.

١٢ - رسالة صغيرة في الرد على مَنْ اعتقد إسلام آزر، والد سيدنا إبراهيم الخليل ﷺ، أو إسلام آباء سيدنا رسول الله ﷺ وطُبعت باسم: «رسالة في حقِّ أبي الرسول ﷺ».

١٣ - نِعْمَةُ الذَّرِيعَةِ فِي نُصْرَةِ الشَّرِيعَةِ.

وفيه ردٌّ على كتاب فُصوص الحِكم، لمحيي الدين ابن عربي الطائفي الحاتمي، (ت ٦٣٨هـ) وقد أمضاه المولى سعدي جلبي، كما في كشف الظنون ١٢٦١/٢، وغيره.

١٤ - تَسْفِيَةُ الْغَيْبِيِّ فِي تَنْزِيهِ ابْنِ عَرَبِيٍّ.

رسالة صغيرة ردَّ فيها على رسالة الإمام السيوطي: « تنبئة الغبي في تبرئة ابن عربي »، وأجاب فيها عما أورده، وجعلها الحلبيّ ذيلًا على رسالته السابقة الذكر، التي ردَّ فيها على الفصوص.

١٥ - رسالة في حِلْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

وهي رسالة لطيفة، واضح مضمونها من عنوانها، أخذها المؤلف من كتاب: « الشِّفَا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ »، للقاضي عياض، محذوفة السند؛ للاختصار، مفسراً ألفاظها؛ ليحلَّ لها الاشتهار، ويتفع بها المؤمنون المُحبُّون لذاته الشريفة ﷺ، من أهل الأمصار، كما جاء هذا في مقدمتها، ومنها نسخ خطية عديدة.

١٦ - شرح البردة، للبوصيري، ذكره له أصحاب « الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير » ١٠٠/١.

١٧ - شرح ألفية العراقي في أصول الحديث، والعراقي هوزين الدين عبد الرحيم ابن الحسين (ت ٨٠٦هـ)، ذكر له هذا الشرح حاجي خليفة في سُلَّم الوصول إلى طبقات الفحول ٤٧/١، وغيره.

١٨ - تلخيص كتاب الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للحافظ عبد القادر القرشي، (ت ٧٧٥هـ). ويُسمى: منتخب الجواهر المضية.

وقد جاء في مقدمته بخط المؤلف الشيخ إبراهيم الحلبي ما يلي:

« وبعد فهذه نبذة من الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للحافظ عبد القادر، اقتصرْتُ فيها على ذِكر مَنْ له تأليفٌ في المذهب، أو ذِكرٌ في شيءٍ من كُتبه، أو كان في ذِكره فائدة على مجرد تعريفه... إلخ ». اهـ.

وفُرج منه سنة (٩١٩هـ)، كما في خاتمتها، وتقع في ٤٨ ورقة، كما في نسخة خزانة راشد أفندي، في قيصري، بتركيا، برقم ٨٨٦، وهي عندي.

١٩ - تلخيص القاموس المحيط، للفيروز آبادي، وقد ذكره له مترجموه، ولم أقف عليه.

٢٠ - شرح القصيدة الثائية في التذكير، لشرف الدين إسماعيل المَقْرِي اليميني (ت ٨٣٧هـ)، وقد ذكره له صاحبُ كشف الظنون ١٣٣٦/٢، وكان تأليفها له سنة (٩١٥هـ)، كما في معجم المصنفين، لتونكي ٣١٥/٤.

• ويُنْبَه هنا إلى أن ما ذَكَرَهُ بعضُ مترجميه أن من مصنفاته: شُرح مختصر كتاب المواقف، المسمى: جواهر الكلام، في علم الكلام، لعُضد الدين الإيجي عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦هـ)، وسَمَّاه: سلك النظام شرح جواهر الكلام: فهو ليس للإمام إبراهيم الحلبي صاحب الملتقى، بل هو لَسَمِيَّة: إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم الحلبي المَدَارِي، المتوفى سنة (١١٩٠هـ) صاحب: تحفة الأخيار حاشية على الدر المختار.

• وأيضاً ذَكَرَ له صاحب إعلام النبلاء في تاريخ حلب الشهباء كتاب: متهى الكفاية، وأنه في مكتبة بشير آغا، برقم ٢٦٧، ولم أقف على شيء عنه.

• كما ذَكَرَ له أيضاً كتاب: واقعات المفتين، وأنه في مكتبة نور عثمانية، برقم ٢٠٦٨. قلت: وبمراجعة الكتاب بهذا الرقم: تبيَّن أنه ليس لإبراهيم الحلبي صاحب الملتقى، والله أعلم.



ثناء العلماء على «ملتقى الأبحر»

أجمع علماء الحنفية ممن عاصرَ الحلبي، وممن جاء بعده على المدح العاطر، والثناء الكبير على ملتقى الأبحر، وعلى قبوله والسرور التام به، والابتهاج بتحصيله، والسعادة الكبيرة بقراءته ومطالعة، والإشادة والحقاوة به، ومما وقفتُ عليه من ذلك:

• أنه يمتاز بلغة سهلة غير صعبة، كما قال في مقدمته: «سألني بعض طالبي الاستفادة، أن أجمع له كتاباً يشتمل على مسائل «القدوري»، و«المختار»، و«الكنز»، و«الوقاية»، بعبارة سهلة، غير مُغلّقة، فأجبته إلى ذلك». اهـ.

• وجاء في مقدمة شرحه مجرى الأنهر، للباقاني الأنصاري، الذي أتمه سنة (٩٩٥هـ)، قال: «لَمَّا كان ملتقى الأبحر أجلّ متون المذهب وأجمعها، وأعمها فائدةً وأنفعها...». اهـ.

• وفي مطلع شرحه مجمع الأبحر، لداود بن يوسف بن محمد البندري، الذي بدأ بشرحه سنة (١١١٥هـ)، قال: «لَمَّا وُقِّضَتْ بمذاكرة ملتقى الأبحر من بين الكتب الفقهية، للعالم الكامل في العلوم الدينية، قال لي بعض إخواني، وخُلِّصَ خِلَانِي: إن ملتقى الأبحر كتابٌ بديعٌ، له قدرٌ رفيعٌ، لم يُرَ مثله في الفروع، تأليفٌ يستريح منه الرُّوع - أي القلب والعقل والبال - نسألك أن تشرحه...». اهـ.

• وقال في كشف الظنون ١٨١٥/٢ حين ذكر ملتقى الأبحر: «وقد ألفه بلغة سهلة، وبَلَّغَ صيته في الآفاق، ووقع على قبوله بين الحنفية الاتفاق...». اهـ.

• وفي مقدمة شرح ملتقى الأبحر، لعلي الحلبي تلميذ المؤلف قال: «لقد ابتَهَجَ ملتقى الأبحر بين العلماء؛ لكونه شاملاً، لم يُرَ له نظيرٌ في حُسن التقرير، وملاحة التحرير...». اهـ.

* وفي أول شرحه جامع النُّقُول، للحافظ مصطفى بن محمد، الذي أَلَفه في سنة واحدة، حيث بدأ به في غرة شهر المحرم سنة (١٠٦٨ هـ)، وَخَتَمَه في ذي الحجة من السنة نفسها، قال: «وكان كتاب ملتقى الأبحر للإمام الحلبي، إبراهيم الحلبي، من أحسن ما صُنِف في الفقه الحنفي، وأجمع ما أُلِف فيه». اهـ.

* وفي مقدمة شرحه إظهار فرائد الأبحر، لخليل السيدي، قال: «لما رأيتُ أن المختصرَ الموسومَ بملتقى الأبحر، مع صغر حجمه، واختصار نظمه: في الحقيقة بحرٌ محيطٌ بالأبحر، حاوٍ لمنتخب كلِّ فريدٍ ومفيد، ومُتَنِّفٍ فيه كلُّ بسيطٍ وتعقيد، متنٌّ متينٌ بديع، له قدرٌ سنِّيٌّ رفيع، لم يُرَ مثله في الفروع، تأليفٌ يستريح منه الرُّوع...». اهـ.

* وفي شرحه زاد العقبي، للقريمي: «إن ملتقى الأبحر كتابٌ بارِعٌ». اهـ.

* وفي أول شرحه مجمع الأنهر، لداماد زاده، (ت ١٠٧٨ هـ) قال: «إن الكتاب المسمى بملتقى الأبحر: كتابٌ زاخرٌ، وغيثٌ ماطرٌ، وإن كان صغيرَ الحجم، وجيزَ النَّظْم، لكنْ جَمَعَ الوقائعَ من المسائل، مما قد يوجد في قَعْره، أو في الساحل، وهو أنفعُ متونِ المذهب وأجلُّ، وأتمُّها فائدةً وأكملُّ، خالٍ عن الزوائد المُملَّة، والاختصاراتِ المُخلَّة، وشهرته فوقَ الإطناب في مدِّحته». اهـ.

* وفي مقدمة شرحه خليج البحار، لمحمد بن إبراهيم، الشهير بقصَّاب زاده، وقد انتهى منه سنة (١٠٥٥ هـ)، قال: «إن الكتاب المسمى بملتقى الأبحر، وإن كان في الصورة قطرةً، لكن يوجد فيه ما يوجد في البحر الزاخر، وقد ابتهج به العلماء؛ لكونه شاملاً لِمَا يُجاب به في حادثات الأيام، ومُحيطاً بما يُقَطَّعُ به النزاعُ في واقعات الأيام، لم يُرَ له نظيرٌ في حُسن التقرير، ومَلاحَةِ التحرير». اهـ.

* وفي مطلع المُعَادِل شرح الملتقى، للمرعشي، (ت ١٠٦٨ هـ)، قال: «إن الكتاب الموسومَ بملتقى الأبحر: حريٌّ بالألَّا يُكتب إلا بـ: متقى الأنضر، فيه جملة الكنوز، ورموز العناية...، وحاصله: أن هذا الكتاب هو ملتقى بحار الجواهر». اهـ.

* وفي منبع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، لسليمان بن محمد الكركوكي، الشهير بدباغ زاده، المتوفى سنة (١١١٤هـ)، قال: « ما صُنِفَ مثل ملتقى الأبحر في الآفاق، مشتملاً على الخلاف والوفاق، عجيب التأليف والتركيب، أنيق العبارات والترتيب، فإنه بحر فرائد، يتلاطم أمواجاً، رأيتُ الناس يدخلون فيه أفواجا، ولم يخرج منه الخائض إلا باللالئ والدُرر، ولم يَرَكْبه أحدٌ إلا حاز مقاصد الفكر، سيما مسائل المتون الأربعة الشهيرة... الخ ». اهـ.

* وجاء في مقدمة فتح الباري شرح ملتقى الأبحر: «، وكنتُ أتتبع الكتب المؤلفة، والزُّبُر المصنَّفة في الفقه، فوجدتُ المختصرَ الموسومَ بملتقى الأبحر، المنسوبَ للإمام الهمام السُّنِّي، إبراهيم بن محمد الحلبي الحنفي، من أجل ما صُنِفَ فيه؛ لأنه مع صِغَرِ حَجْمِهِ، ووَجَازَةِ نَظْمِهِ: بحرٌ محيطٌ بمستصفي كلِّ مَدِيدٍ وبسيط، وكثُرَ يُغْنِي عما سواه من كلِّ وَجِيزٍ ووسيط، ووقايةً لتبيين حقائق الكنز، كحِصْنِ ذِي أبراج، وأرضٍ ذاتِ فِجاج، مختارٌ بين الطوائف والأفواج، هدايةً لإمارة ظلمة الضلال، وسراجٌ وهَّاج، ... ». اهـ.

* وفي شرحه كمال الدراية، لولي بن رسول قره شهري (ت ١١٦٥هـ)، قال: « رأيتُ ملتقى الأبحر حاوياً لأكثر قواعد الفقه، جامعاً لأوفر فوائده، مشيراً إلى المختار من الفتوى ». اهـ.

* وفي مقدمة الدر المنتقى شرح الملتقى، للحصكفي، (ت ١٠٨٨هـ) قال: « ...، المسمى بملتقى الأبحر، الذي سار بذكره الرُّكبان، واعتبره الموالي والأعيان، في غالب البلدان ». اهـ.

* وفي غَوَاصِ البحار شرح ملتقى الأبحر، لدرويش بن محمد الرومي، الذي فرغ منه سنة (١٠٦٥هـ)، قال: « لَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أُدْرِسَ كِتَابَ مِلْتَقَى الْأَبْحَرِ، لِلْإِمَامِ الْأَوْحَدِيِّ، إِبْرَاهِيمَ الْحَلْبِيِّ؛ لِأَنَّهُ كِتَابٌ فَاحِرٌ، وَبَحْرٌ زَاخِرٌ، أَكْبَّ عَلَيْهِ الرَّاعِبُونَ، وَجَعَلَ فِي حُكْمِ الْمُنْسُوخِ سَائِرَ الْمَتُونِ ... ». اهـ.

قلتُ (سائد): لا، بل تبقى لمتون المذهب الأصيلة أصالتها الكبرى،

ومكانتها العظمى، وانتشارها الأوفى، وذيوها الأسمى، ولها قدرها المفقّم، واعتبارها الموقّر، ولا ينسخها ناسخ، ولا يمحوها ماح إلا أن يشاء الله، وهذا هو الواقع الملموس لها، مما يشاهد ويُرى، ولا يُنكره أحد من الورى.



التعريف بعمل صاحب «ملتقى الأبحر»

وبيان منهجه فيه

* عَرَفَ صاحبُ «ملتقى الأبحر» في مقدّمته بما قام به في هذا الكتاب، وما عَمِلَهُ فيه، فقال:

« قد سألتني بعض طالبي الاستفادة، أن أجمَعَ له كتاباً يشتمِلُ على مسائلِ «القدوري»، و«المختار»، و«الكنز»، و«الوقاية»، بعبارة سهلة، غير مُغلّقة، فأجبتُه إلى ذلك، وأصَفْتُ إليه بعض ما يُحتاجُ إليه من مسائلِ «المَجْمَع»، ونُبذة من «الهداية».

وصرّختُ بِذكرِ الخلافِ بين أئمتنا، وقَدَمْتُ من أقاويلهم ما هو الأرجحُ، وأخَرْتُ غيرَه، إلا إن قيّدته بما يُفيدُ الترجيحَ.

وأما الخلافُ الواقعُ بين المتأخّرين، أو بين الكُتُبِ المذكورة: فكلُّ ما صدّرتُه بلفظ: قيل، أو: قالوا: إن كان مقروناً بـ: الأصح، ونحوه: فإنه مرجوحٌ بالنسبة إلى ما ليس كذلك.

ومتى ذَكَرْتُ لفظَ التَّشْبِيهِ من غيرِ قرينةٍ تدلُّ على مَرَجِعِها: فهو لأبي يوسف ومحمد، ولم أَلْ جهداً في التَّشْبِيهِ على الأصحِّ والأقوى، وما هو المختارُ للفتوى. اهـ.

* وقال في خاتمته:

« هذا آخرُ مُلتقى الأبحر، ولم أَلْ في عدمِ تَرْكِ شيءٍ من مسائلِ الكُتُبِ الأربعة، والتَّمَسُّ من الناظر فيه، إنِ اطَّلَعَ على الإخْلالِ بشيءٍ منها: أن يُلْحِقَهُ بِمَحَلِّهِ؛ فَإِنَّ الإنسانَ مَحَلُّ النِّسيانِ.

وليَكُنْ ذلك بعدَ التَّأَمُّلِ في مَظَانِّ تلكِ المسألة، فإنه ربّما ذُكِرَتْ بعضُ المسائلِ في بعضِ الكُتُبِ المذكورة في موضعٍ، وفي غيرَه: في موضعٍ آخَرَ، فاكتفيتُ بِذكرِها في أَحَدِ المَوْضِعَيْنِ.

ثم إنني زِدْتُ مسائلَ كثيرةً من «الهداية»، ومن «مجمع البحرين»، ولم أزدْ

شيئاً من غيرهما؛ حتى يسهل الطلب على من اشتبه عليه صحة شيء مما ليس في الكتب الأربعة، والله حسبي، ونعم الوكيل». اهـ.

وهكذا يجب على طالب العلم أن يقرأ ويستحضر ما سجله العلماء في مقدمات كتبهم، وخواتمها، ليعلم حالها، فأهل الدار أعلم بما فيها.

وهنا بالنسبة لملتقى الأبحر معلوم جداً أهمية هذه المتون الأربعة التي حوّاها، ومكانتها العالية، وكذلك الحال في مجمع البحرين، والهداية، وقد تكلمتُ بشكل مفرد ومفصل عن كلٍّ من هذه الكتب، فيما أكرمني الله تعالى به من دراسات في مقدمات خدمتي وتحقيقها لها.

وأما مجمع البحرين وملتقى النهرين، فهو لمظفر الدين ابن الساعاتي، (ت ٦٩٤هـ)، وقد جمّع فيه بين مختصر القدوري، ومنظومة الخلاف، لنجم الدين النسفي، (ت ٥٣٧هـ)، وهي منظومة عظيمة حساً ومعنى.

وعلى هذا فمضمون ملتقى الأبحر، وما يشمله من مسائل الفقه الحنفي أصبح معلوماً واضحاً، وهو ما ضمّه من مسائل المتون الأربعة، مع الزيادات التي انتقاها من مجمع البحرين، ومن الوقاية، التي هي أصلاً من الهداية، وبهذا أصبح يضمّ هذا المتن غالب مسائل الفقه الحنفي، من رؤوس مسائله وفروعها، والتي تبلغ الآلاف، وعُرف بما تقدّم مصادره التي جمّع منها هذا الكتاب.

• وأما عن تضمينه لمسائل هذه المتون في ملتقى الأبحر، وضمّها إلى بعض دون نقصان، فقد ذكر هو في مقدمة الملتقى، وفي خاتمته أنه لم يترك منها شيئاً أبداً.

لكن عن طريقة دمج بين هذه المسائل، والصياغة التي اختارها لنص المسألة، فلم يتعرّض المؤلف لبيان ذلك، ولكن من الواضح جداً أن هناك مسائل جاءت بنصّها المأخوذ من مصدرها بدون أيّ تغيير، وهناك مسائل أعمل المؤلف فكره في سبكها وصياغتها، وتقديمها بما يراه هو جامعاً مانعاً، وتفصيل هذا يحتاج للدراسة خاصة طويلة، تتم فيها مقارنة صياغة نص المتون الأربعة، مع صياغته هو التي أثبتّها.

• وأما عن مسألة ذكره للراجع في المذهب، وبيان منهجه في اختيار الراجع

وتقديمه، وتأخير المرجوح، وذكر المفتى به، وشرح قوله: «ولم آل جهداً في التنبيه على الأرجح والأقوى، وما هو المختار للفتوى»: فالوقوف على منهجه في ذلك صعبٌ للغاية، ومعرفة آليته في ذلك يحتاج لتتبع دقيق.

مع التذكير هنا بأن صاحب كل من المتون الأربعة له ضمن متنه اختياراته وترجيحاته، ويذكر المعتمد عليه، المفتى به، كما هو معلوم لكل من دقق في تلك المتون، ومارسها وعاشها.

والحاصل أن الإمام إبراهيم الحلبي لم يصرح، بل لم يُلَوِّح بمنهجه في ذلك أبداً، وذكر كلاماً مُجْمَلاً في ذلك، كما تقدم في نصه.

وهذا مهيجٌ يحار فيه الفحول، ويتردد في الوصول إليه الكبار، بل لا يمكن إدراكه لأمثالنا، وبخاصة أن الخلاف بين أئمة المذهب عريض، فمتى يرجح هذا، دون هذا؟ وعلى أي أساس ووجه، وأي قاعدة في ذلك؟

* ثم يتساءل هنا: إن تنصيب الحلبي في ملتقى الأبحر على قول بأنه الراجح، أو الأقوى، ونحوه، ماذا يعني ذلك؟ وماذا يترتب عليه في العمل، والفتوى للغير؟ وما هو شأن المرجوح بعد ذلك، وما هي مكانته إن كان راجحاً عند غيره من أئمة الحنفية؟

وهكذا أسئلة عديدة تدور حول هذا في خلد طالب المذهب الحنفي المدقق، وغيره، وهو ما تعرضت لبيانه في كتابي: تكوين المذهب الحنفي.

* وممن صرح بأن للحلبي في ملتقى الأبحر **اختيارات**: ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار، وكمثال في ٤٨٦/٨.

كما صرح شراح ملتقى الأبحر أن من منهج الحلبي في ملتقى الأبحر أنه **يقدم الراجح** في الذكر، دون المرجوح، وهذا ما ذكره المؤلف نفسه في مقدمته، وكذلك صرح به الحصكفي في الدر المختار.

* ومن المنهج العام للحلبي في ملتقى الأبحر أنه لا يذكر فيه أدلة لأحكام

المسائل مطلقاً، لا نقلية ولا عقلية، وأحياناً يذكر أدلة عقلية، كما جاء في باب الخيارات، معللاً بها بعض الأحكام، ونحو هذا.

* وأذكر هنا مثلاً على منهج له في ترجيحه بالتلويح، لا بالتصريح، في مسألة فقهية اجتماعية مهمة، وهي مسألة اشتراط رضا الولي في زواج الحرة المكلفة، حيث قال: «نَفَذَ نِكَاحُ حُرَّةٍ مَكْلُوفَةٍ بِلا وَلِيٍّ، وله الاعتراضُ في غير الكُفءِ، وروى الحسنُ عن الإمام: عدمُ جوازِهِ، وعليه فتوى قاضي خان». اهـ.

فقد ذَكَرَ أولاً ظاهر الرواية بالجواز، وأعقبها برواية الحسن في غير ظاهر الرواية بعدم الجواز، مُلَوِّحاً بترجيحها، بأن عليها فتوى قاضي خان.

- وكذلك في مسألة في صدقة الفطر، حيث قال: «الزبيب: كالْبُرِّ، وعندهما، وهو رواية الحسن عن الإمام: كالشعير». اهـ، وذكر شراح الملتقى أن الفتوى على قول الصحابين، وهو رواية الحسن عن الإمام.

* ومن منهجه أنه في مسائل فقهية ليست بقليلة، يذكر أن هناك خلافاً بين علماء المذهب، لكنه لا يبيّنه، ولا يذكر أقوالهم، أو يذكر أن هناك خلافاً بين الروايات، ولا يرجّح بينها بشيء، فيقول مثلاً: وعن الإمام روايتان: ويسكت بدون أي ترجيح، وكأنه يترك القارئ في ذلك في سعة من الأمر.



سنة

تصنيف الحلبي لملتقى الأبحر

وأختم التعريف بكتاب ملتقى الأبحر بذكر سنة تصنيفه، وفراغ مؤلفه منه، فقد شاع في نسخ خطية كثيرة، ونقل هذا النسخ في خواتيم نسخهم، وهو منقول عن خط المؤلف، أنه أتمه سنة (٩٢٣هـ)، ونصّ النسخ كما يلي:

« تمّ تبييضه بين الصلاتين من يوم الثلاثاء، ثالثَ عَشْرِي رجب المعظم، سنة ثلاثٍ وعشرين وتسعمائة (٩٢٣هـ)، على يد الفقير إلى الله الغني: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي ». اهـ.

قلت: ونسخة المؤلف المنقول عنها هذه العبارات، عندي صورةٌ منها، وهي مودعة في مكتبة فيض أفندي بإسطنبول، برقم ٩٣٠، وكُتِبَ على غلافها أنها بخط مؤلفها، وقد جاء في آخره ما تقدم نصّه بحروفه.

* ثم وجدتُ نسخةً أخرى بخط المؤلف أيضاً، كتَبها المؤلفُ نفسه بعد ذلك بسبع سنين، وقد جاء في خاتمتها النصُّ المتقدمُ نفسه، وزاد عليه:

« ووقع الفراغ من هذه النسخة بين الصلاتين، يوم الأحد، ٢٧ جمادى الآخرة، سنة ثلاثين وتسعمائة (٩٣٠هـ)، على يد الفقير إلى ربه الغني: إبراهيم بن محمد ابن إبراهيم الحلبي ». اهـ.

ويظهر من هذا تأكيدُ أن انتهاء تبييض المؤلف للكتاب كان سنة (٩٢٣هـ)، وأنه نسخَ منه نسخةً أخرى بخطه سنة (٩٣٠هـ)، ولعله احتاجها لأمرٍ ما، فكتَبها مرة ثانية، وبين التاريخ الأول، ثم الثاني، والله أعلم.

* وهذه النسخة الثانية عندي منها صورةٌ، وهي مودعة في مكتبة الوزير كوبريلي، بإسطنبول، برقم ٦٥٣، وكُتِبَ على غلافها بخط أحد القضاة ما يلي:

« وجدتُ هذا الكتابَ الشريفَ بخط مؤلفه، ومُنْتَظِماً في سِلْكٍ مِلْكٍ سيدنا ومولانا، وقُرّة أعيننا، المولى الفاضل بين الحقِّ والباطل، الحَبير الماهر، والبحر

الزائر، الذي أَخَذَ الْمَجْدَ كَابِراً عَنْ كَابِرٍ: يحيى أفندي نَجَلِ المولى المرحوم
عبد العزيز أفندي، مَتَّعَنَا اللهُ بِطَوَّلِ حَيَاتِهِ....

وأنا أفقر عبادِ اللهِ الملكِ الْوَدُودِ: حسين طَلَعَتِي ابن المرحوم محمود، المبتلى
بالقضاء، والمأذونُ له بالإفتاء.

حَرَّرَهُ فِي غُرَّةِ جُمَادَى الْأُولَى، لِسَنَةِ سَبْعٍ وَسِتِينَ وَأَلْفٍ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى
أَشْرَفِ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ « . اهـ.



شروح «ملتقى الأبحر» والأعمال العلمية عليه

كَتَبَ اللَّهُ الْقَبُولَ لِكِتَابِ مَلْتَقَى الْأَبْحَرِ، حَتَّى تَدَاوَلَ كِبَارُ الْأَسَانِدَةِ، وَعَمُومُ الطَّلَابِ وَالْمَحْصُلِينَ، تَعْلُمًا وَتَعْلِيمًا، وَتَفْهَمًا وَتَفْهِيمًا، وَغَدَوْا مَعْتَكِفِينَ عَلَيْهِ دَرَسًا وَتَدْرِيسًا، وَسَعَوْا لَشَرْحِهِ وَبَيَانِهِ، وَالتَّدْلِيلَ لِمَسَائِلِهِ، وَالتَّفْرِيعَ عَلَيْهَا، حَتَّى بَلَغَتْ شُرُوحُهُ أَكْثَرَ مِنْ سِتِينَ شَرْحًا، مُتَفَاوِتَةً فِي قَدْرِهَا الْحَسَنِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ.

وَأَذْكَرُ فِيمَا يَلِي مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْهَا، مَرْتَبًا لَهَا بِحَسَبِ الْأَقْدَمِ وَفَاةً إِنْ عَلِمْتَ سَنَةَ وَفَاةَ الْمُؤَلِّفِ، مَعَ اعْتِبَارِ سَنَةِ فَرَاغِ الشَّارِحِ مِنْ شَرْحِهِ إِنْ عُرِفَتْ، وَقَدْ يَسَّرَ اللَّهُ لِي، وَأَكْرَمَنِي وَلِلَّهِ الْحَمْدُ بِالْوُقُوفِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِينَ شَرْحًا مِنْهَا، وَتَحْصِيلَ نُسخِهَا، وَالْإِطْلَاعَ عَلَيْهَا، وَالِاسْتِفَادَةَ مِنْهَا، وَسَأَذْكَرُ تَعْرِيفًا مُخْتَصَرًا مُجْمَلًا بِمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْهَا، مَعَ وَضْفِ عَامِّ لِنُسخِهَا، وَمَنْ أَرَادَ الْإِسْتِزَادَةَ فَلْيُشَمِّرْ عَنْ سَاعِدِ الْجَدِّ، وَاللَّهُ الْمَوْفُوقُ، وَهِيَ كَمَا يَلِي:

١ - شرح ملتقى الأبحر، لتلميذ المؤلف الحلبي، سليمان بن علي القرماني الرومي، المتوفى سنة (٩٢٤هـ)، كَتَبَهُ فِي حَيَاةِ مُؤَلِّفِهِ. هَدِيَةِ الْعَارِفِينَ ١/ ٤٠٢.

٢ - شرح ملتقى الأبحر، لتلميذ المصنف الحاج علي بن عبد الله الحلبي، المتوفى سنة (٩٦٧هـ)، وَقَدْ أورد فِيهِ الْإِعْتِرَاضَ، وَالْجُرُوحَ عَلَى شُرُوحِ الْمُتُونِ الْأَرْبَعَةِ، كَمَا فِي كَشْفِ الظُّنُونِ ٢/ ١٨١٥.

٣ - شرح ملتقى الأبحر، لمحمد بن محمد بن رجب، المعروف بابن البَهَنَسِيِّ، مِنْ مَشَائِخِ دِمَشْقَ وَخُطْبَائِهَا، الْمَتُوفَى سَنَةَ (٩٨٧هـ)، وَقَدْ وَصَلَ فِيهِ إِلَى كِتَابِ الْبَيْعِ، وَلَمْ يُكْمِلْهُ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ تِلَامِذَتِهِ.

٤ - سَكَبُ الْأَنْهَرِ عَلَى فَرَائِضِ مَلْتَقَى الْأَبْحَرِ، وَهُوَ شَرْحٌ لِكِتَابِ الْفَرَائِضِ مِنْ مَلْتَقَى الْأَبْحَرِ، لِلشَّيْخِ عَلَاءِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ نَاصِرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ الطَّرَابِلُسِيِّ الدِّمَشْقِيِّ، الْإِمَامِ بِجَامِعِ بَنِي أُمِيَّةَ، الْمَتُوفَى سَنَةَ (١٠٣٢هـ)، وَقَدْ أَتَمَّ الشَّرْحَ سَنَةَ (٩٩٠هـ).

وفي نسخة بيروت منه، في مكتبة أمين دَمَج، وتقع في ١٨٧ ورقة، جاء في آخرها تقاريطُ نادرةٌ كثيرةٌ جداً، بلغت ٢٥ تقریظاً على الكتاب، من علماء كبار، من دمشق والقدس والمدينة المنورة، ومن علماء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، وقد تمَّ تحقيق هذا الشرح في رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة.

٥ - جَرِيُّ الأنهر على ملتقى الأبحر، لنور الدين محمود بن بركات الباقاني القادري الأنصاري الدمشقي، تلميذ البهنسي، وقد بدأ في شرحه أوائل سنة (٩٩٠هـ)، وَفَرَّغَ منه سنة (٩٩٥هـ)، المتوفى سنة (١٠٠٣هـ)، وهو شرحٌ يهتمُّ بالتفريع المتصل بمسائل ملتقى الأبحر.

٦ - شرح ملتقى الأبحر، للعلامة مرتضى الشهير بأخي زاده عبد الحليم ابن محمد الرومي، المتوفى سنة (١٠١٣هـ)، له ترجمةٌ عاليةٌ في خلاصة الأثر ٣١٩/٢، مع ثناء كبير في علمه، وله مؤلفات كثيرة.

٧ - شرح ملتقى الأبحر، للمولى محمد بن مصطفى أفندي التَّيرَوِي، نسبةً لتيَّره، من مضافات إزمير، بتركيا، المعروف بـ: عَيْشِي، كان مدرَّساً بمدرسة ابن مَلَك، ببلده: تَيْرَه، المتوفى سنة (١٠١٦هـ)، هدية العارفين ٢٦٧/٢.

وهو في جزأين، الأول في ٣٤١ ورقة، إلى آخر الوقف، والنسخة التي وصلتني فيها نَقْصٌ كبيرٌ من المجلد الأول، حيث جاء في ١٢٥ ورقة فقط، إلى أثناء الصيام، وأما المجلد الثاني فجاء كاملاً، في ٣٤٠ ورقة، من البيوع إلى آخر الكتاب، وتاريخ الانتهاء منه سنة (١٠٥٧هـ).

وأنبه هنا إلى أنه ينبغي أن يُحرَّرَ ويُربط هذا الشرح مع الشرح القادم برقم ١٢، للموقوفاتي، ويُبيَّن هل هما شرحٌ واحدٌ، أم شرحان؟

٨ - فرائد ملتقى الأبحر، للسيواسي إسماعيل بن سِنَان الدين، المتوفى سنة (١٠٤٧هـ)، وقد فَرَّغَ من تبييضه سنة (١٠٣٥هـ)، ويقع في إحدى نُسخه في ٦٧١ ورقة، من الحجم الكبير.

وهو من أهم شروح الملتقى وأكبرها، وأرفعها حساً ومعنى، وأنفعها من جوانب متعددة، من ذكر الخلاف بين علماء المذهب، وبيان الروايات عنهم، مع بيان أدلة الأقوال في الغالب، وهو مليء بفرائد الفوائد النادرة المتنوعة، والإيضاحات والبيانات المتفردة، مع اهتمامه بالانتقاد والمناقشات، وبالجمله ففيه تميز علمي دقيق.

وقد قام بتحقيقه - مع التحفظ - ٥٨ طالباً وطالبة في الماجستير، في قسم الدراسات الإسلامية، بجامعة طيبة، بالمدينة المنورة.

٩ - انتهى الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، لمحمد شاه بن أحمد بن أبي السعود الصديقي المناستري، المتوفى سنة (١٠٥٢هـ).

١٠ - خليج البحار في شرح ملتقى الأبحر، لمحمد بن إبراهيم الرومي، الشهير بابن قصاب زاده، وقد أتمه سنة (١٠٥٥هـ)، وذكر في هدية العارفين ٢/ ٢٨٢ أن وفاته أيضاً كانت في سنة (١٠٥٥هـ).

وتم تحقيقه من قبل أحد عشر طالباً في جامعة الإمام الأعظم، في بغداد، وطبع حديثاً في دار ابن حزم، بيروت، في خمسة مجلدات.

١١ - شرح ملتقى الأبحر، للأيديني إسماعيل بن محمد، الخلوتي، المتوفى سنة (١٠٥٧هـ).

١٢ - شرح ملتقى الأبحر، لمحمد الموقوفاتي، انتهى منه سنة (١٠٥٧هـ).

١٣ - العطاء في شرح الملتقى، لعبد الرحمن جلبي بن السيد أيوب بن سليمان الصاروخاني الرومي، الشهير بخصالي، بيّضه سنة (١٠٦١هـ)، المتوفى ببغداد، سنة (١٠٨٧هـ)، هدية العارفين ١/ ٥٥٠.

ويمتاز هذا الشرح ببيان الضمائر، وإيضاح المعطوفات، وتحليل الجمل، مع ذكر الأمثلة للمسائل بدون إطالة.

١٤ - شرح ملتقى الأبحر، للعلامة الشيخ محمد بن رجب، ولم أقف له على

ترجمة، ولم يذكره أحد، وقد نقلت معلوماته من واقع النسخة الخطية التي ساقها الله تعالى إلي، والله الحمد.

وقد جاء عنوانه، واسم مؤلفه على غلاف النسخة الخطية، المودعة في مكتبة يوسف آغا، بقونية، برقم ٢٢٦، ويقع في ٣١٩ ورقة، وفي كل صفحة ٢٧ سطراً، بخط جميل واضح، والمتن مميزٌ بخط أحمر فوقه، ويبدو أنه بخط مؤلفه، فقد جاء في خاتمته: «تم الشرح سنة (١٠٦٢هـ)، وتم نسخُه وتسويده بقلم الشيخ محمد بن رجب سنة (١٠٦٦هـ)».

وهو شرحٌ كاملٌ لكل المتن، متوسط الحجم، مفيدٌ جداً في تفهيم عبارة المتن، وفيه أدلةٌ متوسطة في قدرها، وفيه اهتمامٌ بالتعاريف، وينقل الخلاف ضمن المذهب، مع ذكر الروايات، كما أنه ينقل في مواضع كثيرة قول الإمام مالك والشافعي، وأحياناً يذكر قول الإمام أحمد.

وأنبه هنا للتمييز بين الشروح، إلى أنه تقدم برقم ٣، شرح البهنسي الدمشقي، واسمه محمد بن محمد بن رجب، المتوفى سنة (٩٨٧هـ)، وأنه لم يكمل، ويظهر والله أعلم أنهما شرحان مختلفان.

١٥ - غَوَاصُ البحار في شرح ملتقى الأبحر، للشيخ درويش بن محمد بن أحمد الرومي، فرغ منه سنة (١٠٦٥هـ)، ولم أقف على سنة وفاته.

وهو شرحٌ مُعَدُّ للتعليم الفقهي، مع بيان المعطوفات، وإيضاح الكلمات الغريبة، وذلك كله بتعبير سهلٍ مبسَّط.

١٦ - المتلقى شرح الملتقى، للشيخ المحقق مصطفى بن عمر بن محمد، المدرس في جامع السلطان بايزيد خان في القسطنطينية، شَرَحَهُ بالقول، مع العزو إلى مَنْ أخذ منه، ونقل عنه، وقد وقع الفراغ منه سنة (١٠٦٦هـ)، والنسخة بخطه، في مكتبة السلمانية، برقم ٨٤٤.

١٧ - جامعُ النُّقُولِ ولا مِيعُ العقول شرح ملتقى الأبحر، للحافظ مصطفى ابن محمد، جَمَعَهُ في عام واحد، ابتداءً به في غرة المحرم سنة (١٠٦٨هـ)،

وانتهى منه آخر ذي الحجة من السنة نفسها، ويقع في ٥٤٣ ورقة، كما في نسخة السلیمانیة (١٠٢٩هـ)، ويُحرَّر بالرجوع للنسخ وكتب التراجم، مع رقم ٢٨، للعشاق هل هما شرح واحد؟

وهو شرح توضيحي، يعتمد فيه بالنقل عن تراث كتب الحنفية، وحجمه كبير، كما يظهر من عنوانه، وتقع إحدى نُسَخه في ٥٥٠ ورقة.

١٨ - المُعادل في شرح ملتقى الأبحر، للمرعشي عبد الرحيم بن أبي بكر ابن سليمان المسلو، المتوفى سنة (١٠٦٨هـ).

وهو شرح مختصر، مكثف في مضمونه، وفيه مناقشات لما يُورد من مناقشات واعتراضات على ملتقى الأبحر، متوسط في حجمه، والاستدلال فيه متوسط أيضاً، يقع في إحدى نُسَخه في ٣٦٥ ورقة.

١٩ - وللمرعشي هذا شرح آخر على الملتقى، سمّاه: المفيد للمستفيد، وقد رأيت في أول حاشية من شرحه المُعادل، نسخة السلیمانیة، برقم (٤٢٤١)، جاء فيها: يقول الفقير إلى رحمة ربه المنان الغني عبد الرحيم بن أبي بكر بن سليمان المرعشي: «لَمَّا شَرَحْتُ مَلْتَقَى الْأَبْحَرِ شَرْحاً مُخْتَصِراً مُفِيداً لِلتَّسْهِيلِ، وَعَلَّقْتُ عَلَيْهِ بِمَا لَا يَسَاعِدُهُ الشَّرْحُ، حَذَرًا عَنِ التَّطْوِيلِ، وَلِيَكُونَ فِي ذَلِكَ فَائِدَةٌ كَبْرَى لِمَنْ لَهُ هِمَّةٌ عَلِيَّةٌ، وَمِنْ هَذَا سَمَّيْتُهُ: الْمَفِيدُ، اللَّهُمَّ يَسِّرْ لِلْمُسْتَفِيدِ». اهـ.

٢٠ - إظهار فرائد الأبحر وإيضاح فوائد الأنهر شرح ملتقى الأبحر، لخليل رسول بن عبد المؤمن السينوبي الأقح جايي الرومي، المتوفى سنة (١٠٧٥هـ)، وقيل سنة (١٠٣٤هـ)، وهو شرح يهتم بتوضيح عبارات الملتقى، وحجمه متوسط، وتقع إحدى نُسَخه في ٤٢٠ ورقة.

٢١ - مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، لشيخه زاده عبد الرحمن بن محمد ابن سليمان الكلبيولي، المدعو بشيخي زاده، القاضي بعسكر روم إيلي، يُعرف بداماد شيخ الإسلام، المتوفى سنة (١٠٧٨هـ).

وهو مطبوع قديماً مفرداً، وأيضاً مع الدر المنقى شرح الملتقى للحصكفي، في

مجلدين كبيرين، وهو مشهورٌ متداولٌ، وَيَفِي بالغرض إلى حدٍّ كبير.

٢٢ - فيض الأنهر على مناسك ملتقى الأبحر، لمحمد صالح، المعروف بقاضي زاده المدني، المتوفى سنة (١٠٧٨هـ).

٢٣ - موضَّح ملتقى الأبحر، لسليمان بن مصطفى بن أحمد المفتي بكليبولي، كتبه بعد حج سنة (١٠٨٦هـ)، ومنه نسخة سلطانية في مكتبة نور عثمانية بإسطنبول، برقم ١٦٣٨، في ٣٤١ ورقة، كما جاء في الموسوعة الإسلامية التركية.

٢٤ - الدرُّ المُتَقَى في شرح الملتقى، لعلاء الدين الحصكفي محمد بن علي، صاحب الدر المختار، المتوفى سنة (١٠٨٨هـ).

وهو مطبوعٌ قديماً مفرداً، وطُبِعَ بحاشية مجمع الأنهر أيضاً كما تقدم، وفيه أدلةٌ، ومناقشاتٌ وترجيحاتٌ ضمن المذهب.

٢٥ - قلائد الأنحر في شرح ملتقى الأبحر، لعلي البصير الحموي، مفتي طرابلس الشام الحنفي، المتوفى سنة (١٠٩٠هـ).

٢٦ - شرح ملتقى الأبحر، للمولى مصطفى بن عمر ابن الشيخ محمد، المشهور بالحلي، المتوفى سنة (١٠٩٣هـ).

٢٧ - مُستَعَذَّبُ الأنهر شرح ملتقى الأبحر، لعبد الحافظ بن مصطفى، الشهير بالمكي النابلسي، أتمّه سنة (١٠٩٩هـ).

٢٨ - شرح ملتقى الأبحر، لمصطفى بن محمد العشاق، المدرّس الرومي، المتوفى سنة (١١٠١هـ)، يقع في ٤٥٥ ورقة، في نسخة مكتبة لاله لي، بالسليمانية، برقم ١٠٢٠، ويُحرَّر مع رقم ١٧، جامع النقول، هل هما شرحٌ واحدٌ؟

٢٩ - زُبدة الأبحر شرح ملتقى الأبحر، للشيخ علي بن حسن بن داود أولتوي، بدأ بكتابه سنة (١٠٩٩هـ)، وانتهى منه سنة (١١٠٣هـ)، ويقع في ٢٥٦ ورقة، كما جاء في مقدمته وخاتمته، ومنه نسخةٌ وقفتُ عليها في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، برقم ٨٠٠٤.

ولم أرَ مَنْ ذَكَرَ هذا الشرح ضمن شُرَّاح الملتقى، ولم أقف على ترجمة لمؤلفه، وأما لَقَبُهُ: أُولُتُوي: فهو نسبة لبلدة: أُولُتُو، وهي معروفة في محافظة أرض روم، شمال شرق تركيا.

٣٠ - المرتضى في شرح الملتقى، للمولى مرتضى بن حسن بن عثمان الأدرنوي، المتوفى معزولاً عن قضاء المدينة المنورة، سنة (١١٠٤هـ).

٣١ - شرح ملتقى الأبحر، المشهور بشرح السيد الحلبي، للمولى السيد محمد بن محمد الحلبي، القاضي بالقسطنطينية، المتوفى بالأسنانة، سنة (١١٠٤هـ)، سلك الدرر ١٠٨/٤.

٣٢ - شرح ملتقى الأبحر، لحافظ الدين بن مكّي النابلسي، المفتي الحنفي، المتوفى سنة (١١٠٧هـ).

٣٣ - نور التقي في شرح الملتقى، للمولى علي بن شرف الدين عبد الباقي الدمياطي، الشهير بشرح ظريفي، ، أتمه وفرغ منه في محرم، سنة (١١٠٨هـ)، المتوفى سنة (١١١٠هـ)، وهو شرحٌ مع الأدلة، وبيانٍ للخلاف في المذهب.

٣٤ - منبع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، لشيخ الإسلام سليمان بن محمد الكرّوكي، الشهير بدبّاغ زاده، المتوفى سنة (١١١٤هـ)، ذكره أصحاب الموسوعة الإسلامية التركية، ومنه نسخة في نور عثمانية، برقم ١٦٤٤، ويقع في ٥٦٧ ورقة، ولم يذكره صاحب هدية العارفين.

٣٥ - مجمع الأبحر في شرح ملتقى الأبحر، للبندري داود بن يوسف ابن محمد، لم أقف على سنة وفاته، شرع في شرحه سنة (١١١٥هـ)، ويقع في إحدى نُسَخه في ٤٧١ ورقة.

٣٦ - فرائد المنظوم في منتقى فرائض العلوم من ملتقى الأبحر، نَظْمٌ لكتاب الفرائض من ملتقى الأبحر، للإمام المفسّن عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد الحنفي، الشهير بابن عبد الرزاق، وقد أرخ نَظْمَهُ في آخره بحساب الجُمْل: سنة (١١١٩هـ)، وهذا النظم يشتمل على ٤٠٠ بيت، كما قال ابن عابدين في مقدمة الرحيق المختوم.

٣٧ - شرح قلائد المنظوم، السابق الذكر، للناظم نفسه ابن عبد الرزاق، قال عنه ابن عابدين في مقدمة اختصار هذا الشرح الرحيق المختوم: « وكان مصنفها قد شرحها شرحاً أرخى للقلم فيه العنان، وجاوزه في سيره حتى خرج عن المقصود من البيان ». اهـ.

٣٨ - الرحيق المختوم شرح قلائد المنظوم، لابن عابدين، صاحب حاشية رد المحتار، المتوفى سنة (١٢٥٢هـ)، وهو اختصارٌ لشرح المؤلف الطويل، وهو مطبوعٌ مع رسائل ابن عابدين ١٨٨/٢ - ٢٦٢، ويقع في ٧٨ صفحة مرصوفة، ويحتاج لتحقيق، وإعادة إخراجة بحلّة جديدة.

٣٩ - دُرّ اليتيم شرح ملتقى الأبحر، وفي آخره: قال محمد المحتاج إلى لطف ربه... إلخ، ولم أعرف عنه غير هذا، وقد انتهى منه سنة (١١٢٠هـ).

٤٠ - جامع الشروح شرح ملتقى الأبحر، للشيخ أحمد ابن الشيخ محمد ابن الشيخ إبراهيم ابن الشيخ فضل الله النخاسي مولداً، الشهير بأعرج زاده، القسطنطيني الرومي، هكذا جاء اسمه بخطه في آخر شرحه هذا.

وجاء اسمه في هدية العارفين ١٦٨/١، والأعلام ٢٤٠/١: أحمد بن محمد، المتوفى سنة (١١٢٠هـ).

ويقع في ٦٨٦ ورقة، نسخة مكتبة لاله لي، بالسليمانية في إسطنبول.

٤١ - إكسير التقي في تحرير الملتقى، لصنع الله بن صنع الله الحلبي، ثم المكي، فرغ من تأليفه سنة (١١٢١هـ)، وكان قاضياً في مكة المكرمة، ويهتم في شرحه بشكل واضح بالاستدلال، وتقع إحدى نُسَخه في نحو ٥٠٠ ورقة.

٤٢ - شرح ملتقى الأبحر، للطرسوسي فيض الله بن ولي الدين، القاضي، نزيل ديرة، المتوفى سنة (١٢٢٢هـ).

٤٣ - شرح ملتقى الأبحر، لعبد الرحمن پاشا الديوريكي الرومي، الشهير (المتخلص) بشفيق، المتوفى راجعاً من حلب، سنة (١١٢٧هـ).

- ٤٤ - مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، للشيخ محمد بن علي بن محمد، المعروف بابن علي، المهدي الجزائري، المتوفى سنة (١١٢٨هـ).
- ٤٥ - مُهْتَدَى الأنهر شرح ملتقى الأبحر، لعثمان بن عبد الله الأدرنوي الخلوتي، المعروف بُوَخْدَتِي، توفي في حدود سنة (١١٣٠هـ)، وقيل (١١٠٠هـ)، وهو شرح كبير مبسوط، يقع في نحو ٢٠٠٠ ورقة، وفيه فوائد عظيمة نادرة.
- ٤٦ - زاد العقبي من شروح الملتقى، لعبد النافع بن سليم بن أحمد القريمي، وقد أتم تصنيفه سنة (١١٣١هـ)، ويؤرخه سنة (١١٤٠هـ)، وكان عمره حينذاك ٥١ سنة، وهو شرح كبير، وفيه اقتباسات ظاهرة من شروح الملتقى التي وقف عليها مؤلفه، وتقع إحدى نُسَخه في ٧٠٠ ورقة.
- ٤٧ - شرح ملتقى الأبحر، ليوسف بن إبراهيم بن محمد الزهري الشرواني، المتوفى بالمدينة المنورة، سنة (١١٣٤هـ)، ويقع في مجلدين، سلك الدرر ٤/٢٣٩، وقد أثنى على صاحبه المرادي بقوله: «العالم المحقق، النحرير المدقق، الفقيه المحدث المتقن، الجامع بين الرواية والدراية، الصدر المحتشم، انتهت إليه رئاسة الفقه في وقته، وقال أبو الحسن السندي الكبير (ت ١١٤٣هـ) يوم موته: مات فقه أبي حنيفة». اهـ.
- ٤٨ - كاشف الأنهر شرح ملتقى الأبحر، لمحمد بن يوسف، الإمام بجامع إسكندر جلبي، بإسطنبول، انتهى من تبليغه سنة (١١٤٠هـ)، المتوفى سنة (١١٧٠هـ)، وهو شرح كبير، يقع في إحدى نُسَخه في ٦٩٢ ورقة.
- ٤٩ - منتهى الأبحر في شرح ملتقى الأبحر، لنوح بن خليل بن سليم، مفتي ديار بكر، ولم أقف على سنة وفاته، ومنه نسخة في السليمانية بإسطنبول، برقم ١٠٧١، تقع في ٦٩٤ ورقة، وهي عندي.
- وهذه النسخة مودعة في وقف السلطان سليم خان ابن السلطان مصطفى خان، وعليها تملك لابن عبدالرزاق، الشهير بمفتي زاده، سنة (١١٤٦هـ)، وعليه فالمؤلف قبل هذا التاريخ.

٥٠ - مُبْتَغَى الْأَعْطَرُ شرح ملتقى الأبحر.

جاء في ختام نسخة منه: « هذا آخِرُ ما مَنَّ اللَّهُ تعالى بِلُطْفِهِ من شرح ملتقى الأبحر، المسمى بـ: مُبْتَغَى الْأَعْطَرُ، وقد وقع الفراغُ من شَرْحِهِ يوم الخميس، الثاني والعشرين، من ذي الحجة الشريفة، لسنة أربعين ومائة وألف، على يد أضعفِ عبادِ اللَّهِ، وأحوجِهم إلى رحمته: محمد المفتي بكونان قرسي بن محمد بن حسين، عَامَلَهُمُ اللَّهُ بِلُطْفِهِ الْخَفِيِّ وَالْجَلِيِّ، الحمدُ لله على التمام، والصلاة والسلامُ على رسوله محمدٍ سيِّدِ الْأَنَامِ، وعلى آله وأصحابِهِ الكرام. تَمَّ ». اهـ.

ويظهر من هذا النص أن المذكور هو المؤلفُ، والله أعلم، ولم أقف له على ترجمة، وإنما تَمَّ الوقوف عليه في مكتبة يوسف آغا في قونية، ولم يُذكر هذا الشرح في شروح ملتقى الأبحر.

وقد وُجد منه المجلدان الثاني والثالث فقط، دون الأول، وقد اتصلت بالمكتبة في قونية، فأخبروني بعدم وقوفهم على الأول.

أما الثاني فيقع في ٣٦٦ ورقة، متوسطة الحجم، ففي كل صفحة ١٧ سطراً صغيراً، فيه ١١ كلمة، ورقمه في المكتبة ٥٠٦، ويبدأ بكتاب الحدود، إلى آخر كتاب الإجارة، ومُيزَ المتن بوضع خطٍّ عليه.

وأما المجلد الثالث فيقع في ٣٥٩ ورقة، متوسطة الحجم، ففي كل صفحة ١٧ سطراً، وفي كل سطر ١١ كلمة، ورقمه في المكتبة ٢٧٢٢، ويبدأ من كتاب المكاتب، إلى آخر شرح الملتقى.

وهو شرحٌ متوسط الحجم، يهتمُّ بشرح عبارة الملتقى، وفيه استدلالٌ من الكتاب والسنة والآثار، وبعض التعليقات، ويذكر على قلية الخلاف ضمن المذهب، وشيئاً من خلاف الشافعي رحمته الله وفيه نقولات واضحة من كتب المذهب المتقدمة والمتأخرة، ولعل الله ييسر الوقوف على المجلد الأول لتَمَّ النسخة، ونرى مقدمة مؤلفه، وما سجَّله فيها.

٥١ - شرح ملتقى الأبحر، لأحمد بن بكر بن أحمد بن محمد، الشهير بلقب:

بَطْحِيش العَكِّي، المفتي الحنفي، المتوفى سنة (١١٤٧هـ).

٥٢ - فتح الباري شرح ملتقى الأبحر.

وقد سماه بهذا الاسم الشارح في مقدمة شرحه، وأيضاً على غلاف النسخة، ضمن التملك الذي عليها.

ولم يُذكر على النسخة الخطية اسم المؤلف، ولا في مقدمة الشرح، وهي محفوظة في مجلدين، في المكتبة السلিমانية، مجموعة خالد أفندي (حالت أفندي بالحروف العثمانية)، برقم ١١٠، ويقع الجزء الأول في ٣٥٨ ورقة، وفي كل صفحة ٢٥ سطراً، والجزء الثاني يقع في ٣٢٦ ورقة.

وهي نسخة ناقصة من آخرها، بقدر نحو خمس لوحات، والنقص من آخر كتاب الرصايا، وكتاب الفرائض، مع أنهما ذُكرا في الفهرس في أوله.

وعلى غلاف الجزء الثاني تملك، بتاريخ ١٨ رجب، سنة (١١٥٦هـ)، كُتب فيه: ملتقى الأبحر شرح فتح الباري، مفتي أفندي، هدية عارية.

وهناك نسخة أخرى ناقصة أيضاً، وكأنها مأخوذة عن النسخة السابقة، مودعة في المكتبة الأحمدية، في حلب ٤٩٦، وعليها وقفية أحمد طه زاده، بتاريخ (١١٦٥هـ)، وينظر فهارس مكتبة الأسد، بدمشق.

* ويظهر لمن طالع في هذا الشرح أن كاتبه كان إماماً فقيهاً محدثاً متفتناً في العلوم، وقد أجاد في شرحه جداً، من ناحية فقهية ومذهبية وحديثية، مع كثرة مصادره بشكل واضح، من كُتب المذهب والحديث واللغة وغيرها، ومع ذكره للخلاف ضمن المذهب، وذكره في مواضع عديدة لخلاف كل من الإمام مالك والشافعي وأحمد، بل أحياناً يذكر الخلاف العالي، كخلاف الحسن البصري وإبراهيم النخعي والأوزاعي والثوري، وغيرهم.

وله اهتمام بارز أيضاً بذكر أدلة الأقوال، من الكتاب والسنة والآثار، مع عزو الأحاديث إلى مصادرها ومخرجيها.

وبالجملة فهو من الشروح القوية المتميزة من جوانب متعددة، ولعل الله من فضله، وبمواصلة البحث أن يجمع شملنا بنسخ أخرى منه، ليتم بها الكتاب كاملاً، وليُعرف اسمُ شارحه، وزمّنه الذي يُتوقّع أنه في النصف الأول من القرن الحادي عشر، والله أعلم.

٥٣ - كمال الدراية في جمع الرواية والدراية شرح ملتقى الأبحر، للمولى محمد بن ولي بن رسول القَرَه شهري الإزميري، المتوفى سنة (١١٦٥هـ)، كما في هدية العارفين ٣٢٨/٢.

وهو شرحٌ ضخْمٌ كبيرٌ، وفيه اقتباساتٌ كثيرةٌ ينقلُها من مصادر عديدة، وتقع إحدى نُسخه في ١٦٢٠ ورقة، وقد طُبِع حديثاً في دار الكتب العلمية ببيروت، سنة (١٤٣٨هـ)، في ١١ مجلداً، في ستة آلاف صفحة.

٥٤ - شرح ملتقى الأبحر، لمحمد بن رشدي بن محمود، كان قاضياً في مكة المكرمة، وفرغ من شرحه سنة (١١٦٨هـ)، وهو من أقصر شروح الملتقى، ويقتصر على بيان مواضع العطف، وتوضيح الضمائر، وشرح الغريب.

٥٥ - شرح ملتقى الأبحر، لأحمد بن عثمان شهدي آق أووملي زاده، المتوفى سنة (١١٦٨هـ)، كما في معجم المؤلفين ٣١٠/١.

٥٦ - كفاية العقول في المنقول شرح ملتقى الأبحر، وهو الجامع بين الفروع والأصول، كما قال في مقدمته، لمحمد بن عبد الله الصديقي حفيد علي المنتاري، ويلقب بالحفيد طورخون، كتبه سنة (١١٧٩هـ).

وهو من الشروح الكبيرة للملتقى، ويقع في أربعة مجلدات.

٥٧ - دُرُّ البحار وكنوز الأخيار شرح ملتقى الأبحر، لحسن بن علي القيصري الرومي، يُعرف بخطيب بطلال، المتوفى سنة (١١٨١هـ)، ولكن جاء في آخره أنه انتهى منه سنة (١١٩٣هـ). هدية العارفين ٢٩٩/١، فليُحرَّر.

وهو شرحٌ كبيرٌ، في ٢١٠٠ ورقة، بحسب نسخة مكتبة خالد أفندي، برقم ١٢٣٩، وهو شرحٌ مشحونٌ بالفوائد الجليلة، والفرائد النفيسة.

٥٨ - مواهب المولى للعبد الأدنى في شرح الملتقى، لعبد الرحيم بن إسماعيل ابن مصطفى، الشهير بحفيد العاكف الأماسي، المتوفى سنة (١٢٣٢هـ)، وهو ممن له اهتمام واشتغال بالتراجم، كما في الأعلام ١١/٢، ولم يذكر له هذا الكتاب، ولا صاحب هدية العارفين.

ومنه نسخة في مكتبة صامسون، في تركيا، برقم ١٠٨١، وتقع في ١٩٩ ورقة. وهذه القطعة تشمل شرحاً لأوائل ملتقى الأبحر فقط، فقد وصل إلى آخر أحكام البئر والسور فقط، ولم يُتِمَّ الشرح، وأطال في أوله في نحو خمسين ورقة في تراجم أئمة الحنفية.

ويظهر أنه يهتم جداً بالأدلة والتعليل، ويُتَوَقَّعُ أنه لو أتمَّه بهذا التوسع لكان شرحاً كبيراً، والله أعلم، فقد جاء في مقدمته مبيناً مقاصده بقوله: « نعم كثرت شروحه، لكنه محتاج بعد إلى حلّ المواضع المشكّلة، وبيان تعليلاته بالعبارة المتوسطة، المُغْنِيَّة عن الرجوع إلى الكتب المفصلة، وإن شاء الله تعالى وتقْدَس، سيكون هذا الشرح حاوياً للتعليلات المحرّرة، والتقييدات المعبرة، ومشملاً للفوائد الملتقطة من الكتب المشتهرة، بحيث يكون غنية للمُحَصِّلِينَ، وعمدة للدارسين والمدرّسين، بعون الله وتوفيقه...، فإذا بَلَغَ الختام، وحَصَلَ المرام بهداية الملك العلام، فليكن اسمه: مواهب المولى للعبد الأدنى في شرح الملتقى ». اهـ.

٥٩ - شرح ملتقى الأبحر، لمرتضى بن خليل البوزقيري، ولم أقف على سنة وفاته، ومنه نسخة في مكتبة بوردر العامة، برقم ٢١٩٣، كما في الموسوعة الإسلامية التركية.

٦٠ - شرح ملتقى الأبحر، لنور الدين النابلسي، ثم الدمشقي، ولم أقف على سنة وفاته، كما في ديوان الإسلام، للغزي (ت ١١٦٧هـ).

٦١ - مُلتجى أهل التقى في شرح متن الملتقى، في ثلاثة مجلدات، لم يُذكر اسم مؤلفه.

* وينظر الفهرس الشامل (آل البيت) لشروح أخرى، لم أقف عليها، والمتوقع أن مكتبات المخطوطات في تركيا تضم شروحات أخرى.

٦٢ - ترجمة ملتقى الأبحر إلى التركية، للعلامة علي بن عبد الله الأنطاكي الرومي، المدرس أمين الفتوى، (ت ١٠٠٨هـ). هدية العارفين ١/ ٧٥١.

٦٣ - ذخّر الآخرة، ترجمة لملتقى الأبحر إلى اللغة التركية، تأليف الحبري علي أفندي، انتهى من ترجمته للتركية سنة (١٠٧٣هـ).

٦٤ - ترجمة ملتقى الأبحر للغة الفرنسية، على يد المستشرق القنصل بار سوفير، سنة (١٨٨٢م)؛ أي من ١٣٨ سنة، وطبع في مدينة مرسيليا، في فرنسا.

٦٥ - ويوجد ترجمات أخرى للغة التركية، واللغة الفرنسية، ينظر لها الموسوعة الإسلامية لوقف الشؤون الدينية التركية بمركز (إسام)، بإسطنبول.



النسخ الخطية

المعتمدة في التحقيق

بفضل الله تعالى وتوفيقه فقد تيسر لي الحصول على نسختين من ملتحى الأبحر بخط المؤلف نفسه، إحداهما المشهورة عنه، المؤرخة سنة (٩٢٣هـ)، والثانية كتبتها بعد الأولى بسبع سنين، المؤرخة سنة (٩٣٠هـ)، وعليهما كان الاعتماد في تحقيق نص الكتاب، مع الاستفادة جداً من غيرهما.

كما حصلتُ ولله الحمد على عددٍ كبير جداً من النسخ الخطية الأخرى، حتى تجاوز خمسمائة نسخة، مختلفة في تاريخ نسخها وحالها ودققتها، ونفاستها وجودتها وصفتها، وضبطها، وحواشيها، وفي حجمها، ومستودعها.

وكذلك حصلتُ على عددٍ من الطبعات العثمانية القديمة للكتاب، المصححة في دار السلطنة، ووقفت على الطبعات الحديثة أيضاً، وأما طبعة فضيلة العلامة الأستاذ الشيخ وهبي سليمان الغاوجي الألباني رحمته الله فلم يعتمد في إخراجها على مخطوطات للكتاب، وقام بجهد كبير، فملاً حواشيها بتعليقات طويلة مفيدة، وهي بمثابة شرح للكتاب، مع عناية ظاهرة بالاستدلال لمسائل الكتاب، وتعليل أحكامه، وقد صدرت الطبعة الأولى منها سنة (١٤٠٦هـ)، والثانية سنة (١٤٢٦هـ).

وقد صدرت طبعةٌ بتحقيق عبد الله بيلر، سنة (٢٠١٩م)، في مكتبة الشفاء بإسطنبول، مأخوذة عن طبعة الشيخ وهبي الغاوجي، وتبع لها.

كما يَسَّرَ الله لي الحصول على ٤٠ شرحاً من شروح الملتقى، البالغ عددها أكثر من ستين شرحاً، وله الحمد والمنة سبحانه، واستفدت منها.

* وأكتفي هنا بوصف نُسختي المؤلف رحمته الله وخمسة أخرى فقط مما انتقيته من أنفس النسخ وأجملها حساً ومعنى؛ لثلاث أشغل، وأشغلٍ غيري:

١ - نسخة بخط المؤلف، هكذا كُتِبَ على طُرَّتْها، وهو الواقع، فخطُّه هو هو بمقارنته بالنسخة الثانية، وكذلك بمقارنته بخطه الذي وقفت عليه في عددٍ من كُتُبِهِ

الأخرى، وكان تاريخ انتهائه منه، وتبييضه للكتاب سنة (٩٢٣هـ)، وخطه واضح. وتقع النسخة هذه في ١٤٦ ورقة، وفي كل صفحة من لوحاتها ١٩ سطراً، وفي كل سطر ١٢ كلمة، وتمَّ ضَبْطُ كُلِّ حَرْفٍ من كلماتها إلى منتصفها، لوحة ٧٥، ولكن غالب ظني أن ضَبْطَهَا كان من أحد مُلَّاكها، لا من المصنف نفسه، وهي مودعة في مكتبة فيض الله بإسطنبول، برقم ٩٣٠.

٢ - نسخة أخرى بخط المؤلف، كَتَبَهَا بعد سبع سنواتٍ من النسخة الأولى، بتاريخ (٩٣٠هـ)، وذَكَرَ فيها قبل هذا أنه يَبِضُّ الكتاب سنة (٩٢٣هـ).

وتقع في ١٧٦ ورقة، وفي كل صفحة من لوحاتها ١٧ سطراً، وفي كل سطر ١١ كلمة، وهي مضبوطة إلى حدٍّ وسطٍ، ومودعة في مكتبة الوزير كوبريلي بإسطنبول، برقم ٦٥٣، ويظهر أيضاً أنها ليست من ضبط المؤلف.

٣ - نسخة سلطانية بتاريخ (٩٢٥هـ)؛ أي بعد ستين من تبييض المؤلف للكتاب، مودعة في مكتبة الفاتح بالسليمانية بإسطنبول، برقم ٢١٧٠، في ظل وقف السلطان محمود خان ابن السلطان مصطفى خان.

وتقع في ١٩٤ ورقة، وفي كل صفحة من لوحاتها ١٤ سطراً، وفي كل سطر ١١ كلمة، وهي نسخة رائعة منورة كالشمس، وفيها ضبطٌ وَسَطٌ، تمَّ نَسْخُهَا على يد تلميذ المؤلف ناصر بن محسن السكاكيني الحلبي، في القسطنطينية.

٤ - نسخة نفيسة للغاية، مليئة بالحواشي المفيدة الكثيرة، وبحرف دقيق، التي ملأت أطرافها، وبين كلماتها وسطورها، ويبلغ بعضها أكثر من لوحة كاملة، مع دقة عالية في ضبط كلماتها، كُتِبَتْ سنة (٩٥٨هـ)، بخط نسخي جميل جداً، وزادت بركة أنه تمَّ نسخها في بلد الله الحرام مكة المشرفة المعظمة، كَتَبَهَا محمد بن عيسى البوسنوي، عن نسخة هي من تبييض مصنفها.

وتقع في ٢٨٥ ورقة، وفي كل صفحة ١٧ سطراً، مودعة في مكتبة يازما باغشار بالسليمانية، برقم ٤٣١.

٥ - نسخة نفيسة سلطانية نادرة، تُسَرُّ الناظرين، تمَّ نَسْخُهَا سنة (١٠٠٢هـ)،

وجاءت مُنَمَّقَةً فَخْمَةً، مُزَيَّنَةً مَلَوْنَةً، فِيهَا ضَبْطٌ وَسَطٌ، يَرْجُو نَظَرُهَا أَنْ تُصَوِّرَ عَلَى حَالِهَا، وَتُنَشِّرَ بَيْنَ طُلَبَةِ الْعِلْمِ؛ لِيَرَوْا جَمَالَ الْمَخْطُوطَاتِ، وَيَشْمُوا عَبَقَهَا الطَّيِّبَ الْفَوَّاحَ، وَيَتَرَحَّمُوا عَلَى أَجْدَادِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَنُسَاخِ الْكُتُبِ.

وهي مودعة في السليمانية بإسطنبول، في مكتبة تشورلؤلوعلي باشا، برقم ٢٥٨، وعليها نص وقفية الوزير الأعظم والمشير الأفخم علي باشا ابن الحاج محمد آغا، عفا الله عنهما، وتقع في ٣٦٤ ورقة بحجم صغير، وفي كل صفحة ١٢ سطراً صغيراً، وفي كل سطر ٦ كلمات، وفيها ضبط متوسط.

٦ - نسخة نفيسة، تم الفراغ من نسخها وتحريرها سنة (١٠٩٥هـ)، منقولة من نسخة تم تبويضها بتاريخ (٩٤٠هـ)، والظاهر أن مبييضها هو المؤلف، بخط نسخي جميل واضح، وتمتاز بضبط دقيق لكلماتها، وعليها حواش كثيرة.

وتقع في ٢٤٢ ورقة، وفي كل صفحة ١٥ سطراً، وفي كل سطر عشر كلمات، وهي مودعة في السليمانية، ضمن مكتبة جلبي عبد الله، برقم ١٣٧.

٧ - نسخة نفيسة سلطانية، قائلها بعض علماء القسطنطينية، وشيوخ الإسلام أكثر من مرة، وهي بتاريخ (١١٠٨هـ).

وتقع في ١٧٤ ورقة، وفي كل صفحة ٢٣ سطراً، وفي كل سطر ٨ كلمات، بخط فارسي واضح جميل، وفيها ضبط كثير، ومليئة بالحواشي والفوائد المهمة والتعليقات.

وهي مودعة في وقف السلطان أحمد خان ابن السلطان غازي، برقم ٥٧٨، كتب في آخرها: فرغ من تنميقة العبد الفقير علي بن إبراهيم بن طيب، المنسوب إلى بلدة كوتاهية مولداً، ساكناً بإحدى المدارس السليمانية في القسطنطينية، في شعبان سنة (١١٠٨هـ).

وكتب بعد هذا بخط آخر: فرغ من مقابلته ومذاكرته العبد المفتقر إلى رحمة ربه الصمد محمد بن محمد، المدعو بردوك زاده.

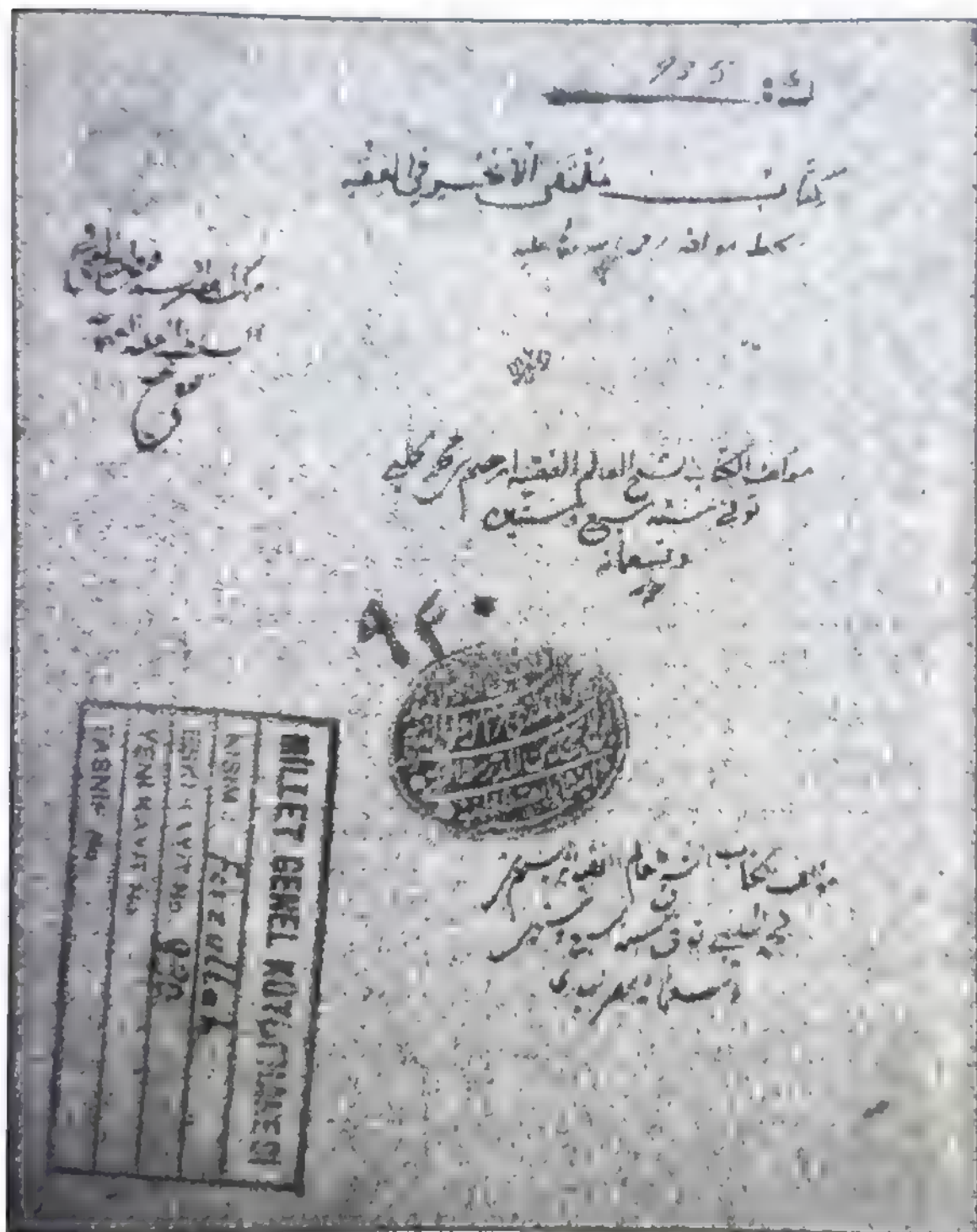
وكتب تحته أيضاً: تمت المقابلة مرة أخرى بنسختين صحح إحداهما المولى

السيد محمد أمين، المدعو بـصُنْعي زاده، والأخرى استكتبها المولى يحيى، المعروف بمنقاري زاده، من خط المصنف. اهـ.

والمنقاري هو شيخ الإسلام، وصُنْعي زاده هو المفتي الشهير.

وفيما يلي صورٌ لنماذج

من هذه النسخ الخطية المذكورة آنفاً:



نسخة المصنف بتاريخ (۹۲۳ هـ)

الزكاة

وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وان شئت فانصب سهام كل فريق من
 العمل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعطى مثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم
 وان اردت فحمة بين الورثة او الغرما فانظر بين التركة والمصحح فان كان
 بينهما ما يوجب فاصطفاها على كل وارث من التصحيح في وفق الزكاة ثم اقسمها
 على وفق التصحيح فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما موافقة
 فانصب سهام كل وارث في جميع الزكاة اقسما كاملا على جميع المصحح فما خرج
 فهو نصيبه وكذا العمل لمعرفة نصيب كل فريق وفي النسبة بين الغرما اعمل
 مجموع الدين في التصحيح وكل دين في السهام وارث ثم اعمل العمل المذكور وتن
 ما خرج من الورثة او الغرما على ما يلي منها فاطرح نصيبه من التصحيح او الدين
 واقسم الباقي على سهام من بين اوديوته ثم قال لك القدر هذا آخر ما قلنا
 في الزكاة من مسائل الكفاية الاربعة والتمس من الشارعية ان
 العمل على احوال مشيئة ان لا يعمل فان الانسان يحمل الشك واليكن ذلك
 فيها ما قيل في كتاب المسئلة فانه قد ذكر بعض المسائل في بعض الكتب
 التي هي في موضع وفي موضع آخر فالتفتت في كتابي احدا لموضعين
 في الزكاة وسياكل كتب من العلماء ومن مجموع الخبرين ولم اجد شيئا من غيرها
 في كتابي الا على ما فيها شبه عليهم من بين ما ليس في الكتب الاربعة وانه
 حسي في غير الزكاة وقد تم بيضة من المسئلة من بين الشك في الزكاة
 وجه اعظم من ذلك وعشرين وتسعين على ما في الخبرين المذكورين
 في الزكاة والكتابي والكتابي في العالمين في المسئلة على ما في الخبرين المذكورين
 وعلى ان خبرهم خسان في الزكاة

وان كان خبرهم خسان في الزكاة

199

الى عدد من ستم اعطى مثل تلك النسبة من الم ضرب لكل واحد منهم وانما
 قسمته المراكبة بين العدد او الم ضربا فانظر الى الزاوية السبعية فان كان بها
 موازنة فاضرب بها كل واحد من السبعين في وزن الزاوية اقصى الم حاصل
 على وزن السبعين فاحرجه فهو نصيب ذلك الزاوية وان لم يكن منها موازنة
 فاضرب بها كل واحد من السبعين الزاوية اقصى الم حاصل على وزن السبعين فاحرجه
 فهو نصيبه وكذا العمل في السبعين كل واحد في وزنه النسبة بين الم ضربا مجموع
 الدينون كما اتفق وكل دين كسبه هو اذن ثم اعلم ان الم المذكور وترها في
 القوس او الم ضربا على شئ منها فاحرجه نصيب من السبعين او الدينون وانما الذي
 على شئ من ستم ديني اود ديني ثم كالسبعين هذا اخر على الامر والى
 عدم ترك شئ من مسائل الاكبر والاصغر من الم المذكور في الم المذكور على
 الاصل من شئ من الم المذكور فان الاصل من الم المذكور وليس كذلك بعد
 العمل في هذا الم المذكور فانه قد ذكر في بعض مسائل في بعض الكتب
 المذكورة في وضع وفي غيره في وضع آخر فاكشف يدك عما في احد الم مضمون
 ثم انزل في مسائل كثيرة من الم المذكور من مجموع الم المذكور ولم اذنتها من غيرها
 حتى يسأل الطالب على ما يشاء على ما يشاء مما ليس في الكتب المذكورة وانما
 وهو المذكور في قوله نصيب من الم المذكور من الم المذكور في قوله نصيب

[illegible]

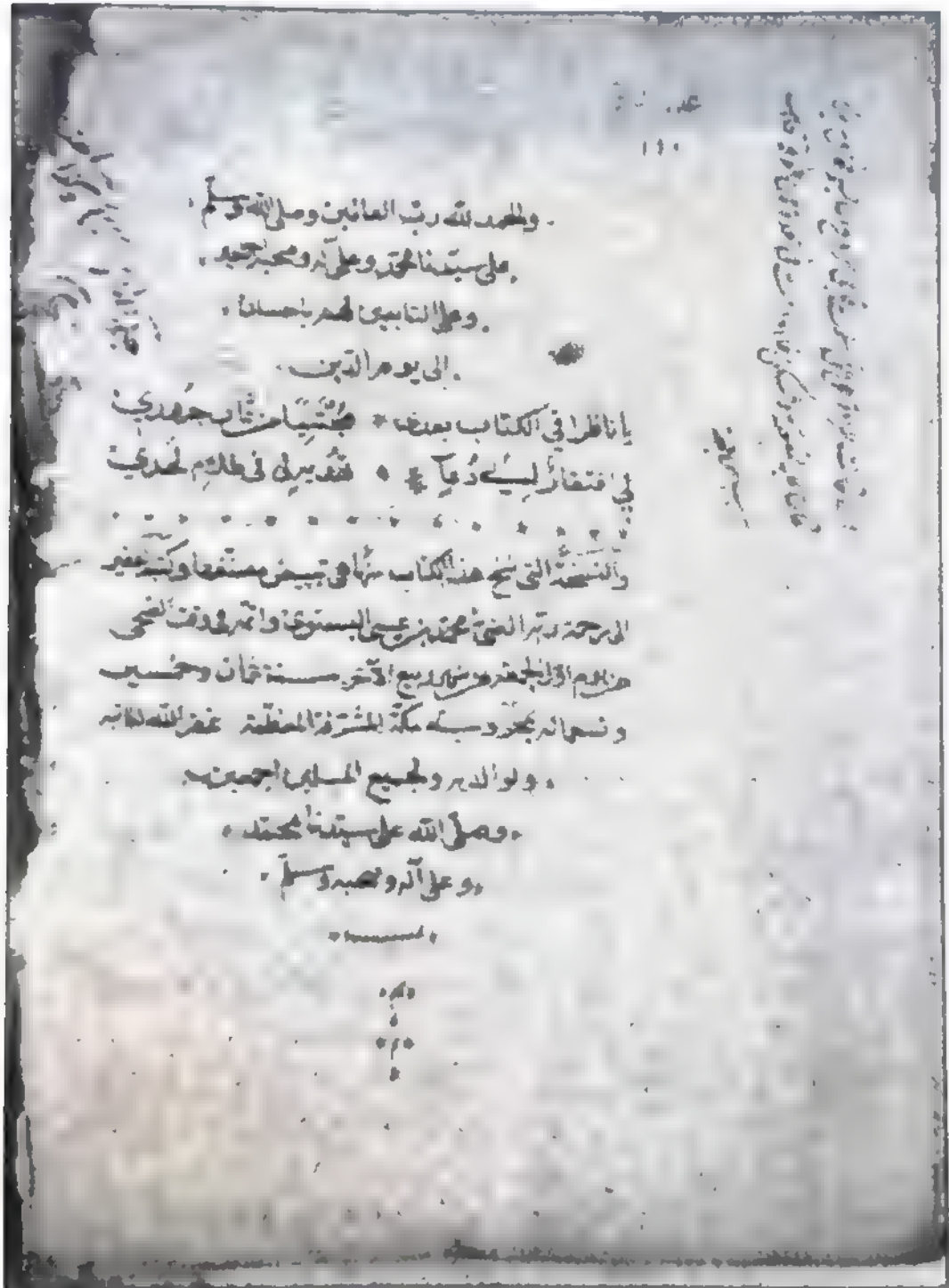
يسئل في عدة دفعهم ثم اعطى مثل تلك النسبة من اخذ من كذا دفع منهم
 وان اذنت فمة التركة بين الورثة او الغرما فانقرض التركة والصحيح
 فان كان بينهما موافقة فاضرب بهم كل واحد من الصحيح وفي التركة
 ثم اقم الحاصل على وفق الصحيح فاجز خوصيب ذلك الوارث فان لم
 يكن بينهما موافقة فاضرب بهم كل واحد في جميع التركة ثم اقم الحاصل
 على جميع الصحيح فاجز خوصيبه وكذا العمل لعدة نصيب كل وارث
 وفي القيمة بين الغرما اجعل جميع الديون كالصحيح وكل دين كهام
 وادت ثم اعمل العمل المذكور ومن صلح من الورثة او الغرما على بعضها
 فطرح نصيبه من الصحيح والديون واقم الباقي على بهم من ثلثه بونهم
 كالسنة الفقرة هنا انما مستحق الاجر ولم آلى في عدم تركه في من سأل الكتب
 الاربعة والتمس من المتطرفين اطلع على الاصل ان يؤمن ان يلحقه خطا في الاصل
 على النهاية وليكن ذلك بعد الشا من غلطان ذلك الخط فاضربا فذكرت بعض
 السائل في جنين الكتب المذكورة في موضع في غير موضع اخر فاكنت بذلك ما
 في اصله فحين ثم الى زدت سائل كثيرة من الخطا في من جمع الجرح ولم تزد
 شيئا من غير ما حق به الطالب على من خيبه عليه صحة من جنين الكتب
 الاربعة والتمس من المتطرفين اطلع على الاصل ان يؤمن ان يلحقه خطا في الاصل
 على النهاية وليكن ذلك بعد الشا من غلطان ذلك الخط فاضربا فذكرت بعض
 السائل في جنين الكتب المذكورة في موضع في غير موضع اخر فاكنت بذلك ما
 في اصله فحين ثم الى زدت سائل كثيرة من الخطا في من جمع الجرح ولم تزد
 شيئا من غير ما حق به الطالب على من خيبه عليه صحة من جنين الكتب

والسائل من سأل عن رواتبهم

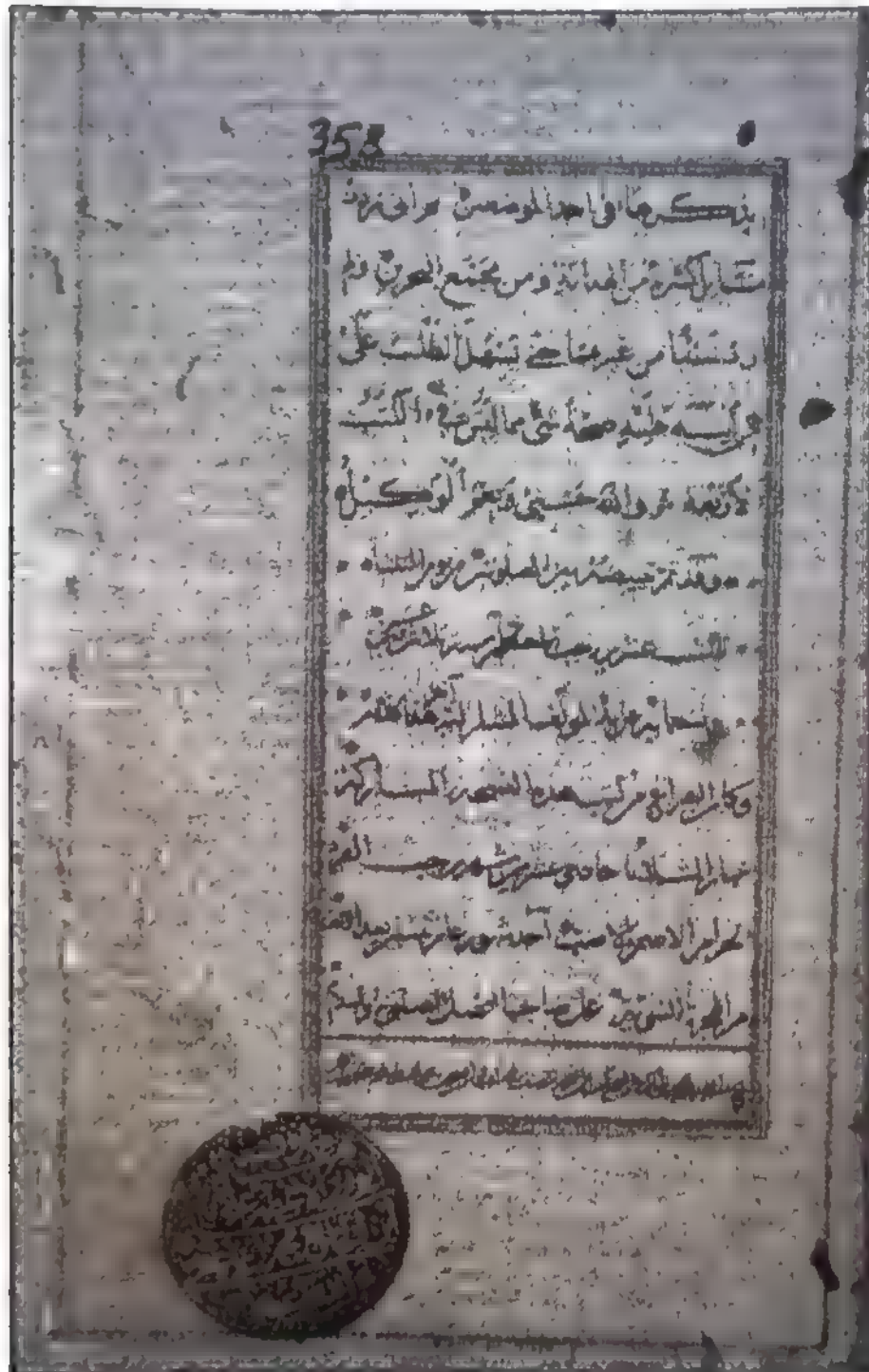
والسائل من سأل عن رواتبهم

والسائل من سأل عن رواتبهم

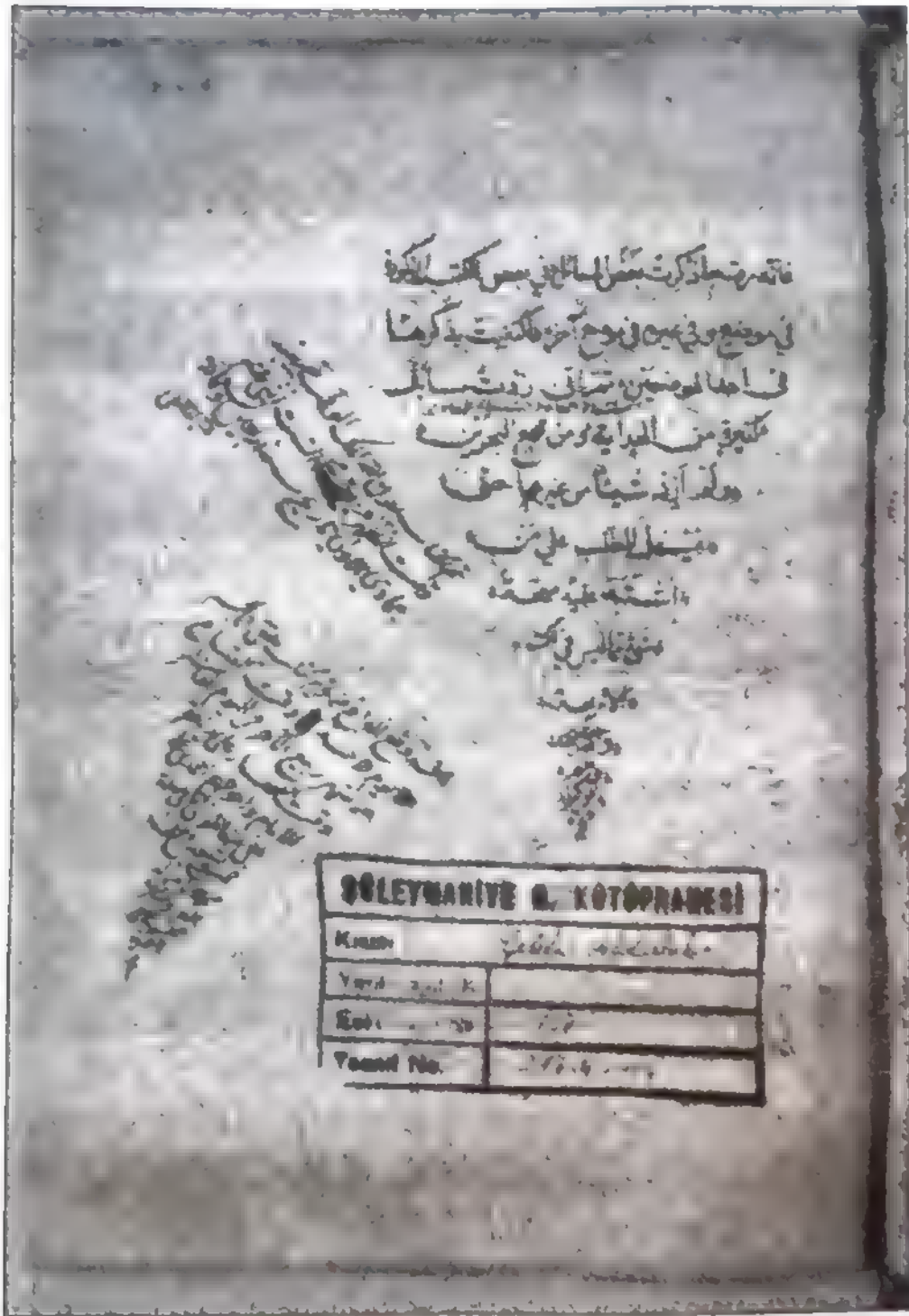
والسائل من سأل عن رواتبهم



نسخة مكية بتاريخ (٩٥٨ هـ)



نسخة نفيسة بتاريخ (١٠٠٢هـ)



نسخة نفيسة بتاريخ (١٠٩٥هـ)

منهما وان روي الزهر حاصلة صححت ويلزم التتابع وان
 لم يتردد ويلزم بالشروع الا عند الحاجة كما
 هو ظاهر فان مخصوص في زمان مخصوص في
 مخصوص في موضع في العشر من على القود جازا في
 سلام وحيث وعقل يلوغ وصحة وفكر زاده واصله
 بقصة ذهابه واية حصلت من حق الجهد الاصلية
 بقصة قتاله الى غير عوده مع امن الطريق ورواج
 حرم القتل وان كان فيها ومن لم يمسك سيفه
 ولا احداهما وطولنا الحزم بالاعاقل لا عشر
 ولا فاسق ولا فاسقة فليها وجميع معه عجة الا
 اعتبار ان رويها فلو اخرجه من عند قلع او غير
 شطى لا يجوز من منته فان جازا الصبي من ابيه
 المقدر من خلاف العهد ومنه الاحرام والمهور

منهجي

في تحقيق «ملتقى الأبحر»

١ - قَصَدْتُ من تحقيق هذا الكتاب، وِخْدَمَتِي له، أن أطبعه مُفَرِّداً لوحده، مُفَقَّرَافِ جُمْلِهِ ومَسَائِلِهِ، مُشْرِقاً مضبوطاً مصحَّحاً، معلقاً عليه بلُطْفٍ بما لا بدَّ منه، وبما يُناسِبُ المقام، تيسيراً للقارئ الكريم، وتسهيلاً لفهم نصِّه وإدراكه.

٢ - قَمْتُ بتحقيقه على أصولٍ خطيةٍ أصيلةٍ، تليقُ بقَدْرِهِ ومكانته، وقد يَسَّرَ اللَّهُ لِي نسختين منه بخطِّ مؤلِّفه، في زمنين مختلفين، وغيرهما من نفائس النسخ، وغيرها كثير، ولله الحمد.

٣ - أثبتُّ النصَّ المختارَ من نُسخَتَي المؤلف حالَ اختلافهما زيادةً ونقصاناً، أو ضبطاً، ونحو هذا، مع الاستئناس والتأكد بالرجوع إلى بقية النسخ النفيسة المنقولة من نسخٍ أخرى للمصنف، والترجيح بينها.

* وأنبه هنا إلى أن المؤلف رحمته الله عاش بعد تبييضه لملتقى الأبحر نحو ٣٣ سنة، وهي مدةٌ طويلةٌ جداً في حياة العالم، ولا شك أن يده في كتابه هذا تصحيحاً وتنقيحاً وتحريراً كانت مستمرة.

ومن هنا فإنه يغلب على الظن أن تكون هناك نسخٌ أخرى للمؤلف غير النسختين السابقتين، ويكون فيها أعمالٌ لفكره وتحريره، ولكن لم تصل إلينا، أو أنه أفاد تلامذته بتحريرات جديدة، فسجّلوها في نسخهم، وانتشرت عنهم، وطارَت في الأصقاع.

وبمتابعة النسخ الكثيرة التي يَسَّرَ اللَّهُ لي الحصولَ عليها، توصلتُ إلى وجود خمسِ نسخٍ كلها كانت بخطِّ المؤلف، وتواريخها كما يلي:

نسخةٌ بتاريخ (٩٢٣هـ)، و (٩٢٥هـ)، و (٩٢٩هـ)، و (٩٣٠هـ)، و (٩٤٠هـ).

فكان الناسخ يكتب أنه نقلها من نسخة المؤلف المنسوخة بتاريخ كذا.

وهكذا يبقى الاحتمال وارداً جداً للوقوف على نُسخ أخرى بخط المؤلف، واحتمال اختلافها ولو بفوارق قليلة، والله أعلم.

٤ - قمتُ بتفكير نصّه ومسائله وجُمَلِه، وجعلُ كلٍّ منها في بداية السطر، وهكذا تكون الفراغاتُ الحاصلةُ إثرَ ذلك في صفحات الكتاب المطبوعة سبباً لوضوح النص، وتكون مسائله بذلك جَلِيَّةً مُشْرِقةً، غيرَ متداخلة ببعضها، ويستفيدُ منها الطالب المجدُّ القارئ للمتن على أستاذه مكاناً مناسباً لتدوينه فيها ما يريدُه من إيضاحات وبيانات وفوائد متنوعة.

٥ - قمتُ أيضاً بضبطِ المُشكِكِ من حروف كلماتِ النص، وهذا يساعد القارئ كثيراً على فهم النص، وإدراكه وتصوّره، ويُسهِّلُ له قراءته والمشيّ فيها بسرعة، وتحصيله قَدراً أكبرَ من مسائل الكتاب في وقتٍ قليلٍ مبارك، مع التذكير هنا بأنه يختلف الضبطُ أحياناً بين النُّسخ، أو يكون للكلمة أكثرُ من وجهٍ صحيحٍ لضبطها، ونحو هذا.

٦ - وضعتُ عناوين لفصولٍ من الكتاب لم يُعَنِّها المؤلف، وذلك لإبراز محتواها، وجعلتُ ذلك بين معقوفين، كما وضعتُ أيضاً عناوين جانبيةً بين معقوفين لفقراتٍ تتضمن عدة مسائل؛ للفتِ الأنظار إليها.

٧ - رَقَّمتُ ما عدّه المؤلف من تقسيمات ولم يجعل لها هو رقماً.

٨ - كما وَضَعْتُ غالباً في بداية كل مسألة نجمةً حمراء؛ تمييزاً لها، ولفضلها عن سابقتها، وإبرازاً لها، وتيسيراً للوقوف على محتواها.

٩ - علَّقتُ للإيضاح على نص ملتقى الأبحر بما لا بدَّ منه، من كَشَفِ غوامض معانيه، وبيانِ مُشكِكِ نصّه، وشرحِ غريبه، وفكِّ عُقَدِ ألفاظه، إذ لم أقصد شَرْحَه وبيانه، ولا الاستدلالَ لأحكامه، والتعليل لها، بل حرصتُ أن لا أخرج عن قَصْدِ المؤلف من تأليف كتابه وحججه وشكّله.

وتختلف الحاجة إلى زيادة من التعليق أو عكسها بحسب حال القارئ، ويبقى

للأستاذ المدرّس الشارح دورٌ كبير، والحقيقة أنه لا بدّ لفهمه من الرجوع إلى شروحه، وفي شرحه مجمع الأنهر غناءً كبير.

١٠ - كنت أرجع في غالب تعليقاتي إلى مجمع الأنهر، لداماد، والدر المتقى للحصكفي، وبدون عزوٍ في الغالب، وحين لا أجد مُبتغاي أرجع إلى بقية الشروح، وكُتِب المذهب؛ لأقطف من ثمارها بما يفي المراد.

١١ - كتبت مقدمة شملت ترجمةً واسعةً للمؤلف، وبياناً لمصنفاته، مع التعريف بملتقى الأبحر، ومنهجه الذي سار عليه.

١٢ - جُمعتُ في المقدمة ما تيسر لي الوقوفُ عليه من شروحه، ومن الأعمال العلمية التي قامت عليه، والتي بلغت أكثر من ستين، مع بيانها.

* وأحمد الله تعالى كثيراً أن بارك لي في الوقت في خدمة هذا الكتاب المبارك، ويسّر لي ذلك، وأسأله سبحانه أن يتمم بالخير والعافية، والقبول والتوفيق والسداد، وأن يزيدنا من فضله.

* وأخصّ في خاتمة هذه الدراسة بالشكر الجزيل الأخ الكريم، الشابّ النابه، الدكتور الفقيه الشيخ إسماعيل صباغ الحلبي ابن أخينا وحبيبنا الشيخ زهير عبد الحميد صباغ رحمته الله وأعلى مقامه في عليين.

وأسأل الله تعالى أن يُعطيه سُؤلَه من خير الدنيا والآخرة، فله الفضل فيما جَمَعَه بتوفيق الله، وبنشاطه المتميز الدؤوب، وما صوّره لي من نُسخ خطية لملتقى الأبحر، التي تجاوزت ٥٠٠ نسخة، وما أرسله إليّ من شروحه الكثيرة، ونُسخ مصنفات الإمام الحلبي، وغيرها من المخطوطات.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، ولله سبحانه الحمد والمِنَّة أولاً وآخرًا.

ربّ اغفر لي ولوالديّ ربّ ارحمهما كما ربياني صغيراً، اللهم ولمشايعنا وأهلينا وأولادنا وذرياتنا وأقاربنا وأحبائنا، وكلّ مَنْ له حقٌّ علينا، وللمسلمين

والمسلمات أجمعين، والحمد لله أولاً وآخراً.

وكتبه

أ. د. سائد بكداش

في يوم ٢٨ / ٥ / ١٤٤٢ هـ

بالمدينة المنورة

مِلَّةٌ قِيَالُ الْجَحْرِ

فِي الْفِقْهِ الْجَنْفِيِّ

(مَاتْنُ جَمْعَ مُخْصَرِ الْقُدُورِيِّ، وَالْمُخْصَرِ،
وَالْوَقَايَةِ، وَكُنْزِ الدَّقَائِقِ)

لِلْإِمَامِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْحَلَبِيِّ

(٨٦٥ هـ تقريباً - ٩٥٦ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

مَحْفِظُ

أ.د. سَائِدُ بَكْرُوش

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وَفَّقَنَا للتَّفَقُّهِ في الدِّينِ، الذي هو حَبْلُهُ المَتِينِ، وفضله المَبِينِ، وميراثُ الأنبياءِ والمُرْسَلِينَ، وَحُجَّتُهُ الدَّامِغَةُ^(١) على الخَلْقِ أَجْمَعِينَ، وَمَحَجَّتُهُ^(٢) السَّالِكَةَ إلى أَعْلَى عِلِّيِّينَ.

والصلاة والسلام على خير خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ المَبْعُوثِ رَحْمَةً للعَالَمِينَ، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ والتَّابِعِينَ، والعُلَمَاءِ العَامِلِينَ.

وبعد: فيقولُ المَفْتَقِرُ إلى رَحْمَةِ رَبِّهِ الغَنِيِّ، إبراهيمُ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ إبراهيمِ الحَلَبِيِّ: قد سألني بعضُ طالبي الاستِفاضة، أنْ أَجْمَعَ له كتاباً يَشْتَمِلُ على مسائلِ «القدوريِّ»، و«المختارِ»، و«الكنزِ»، و«الوقايةِ»، بعبارةٍ سهلةٍ، غيرِ مُغْلَقَةٍ.

فأَجَبْتُهُ إلى ذلك، وأَضَفْتُ إليه بعضَ ما يُحْتَاجُ إليه من مسائلِ «المَجْمَعِ»^(٣)، ونُبْدَةً من «الهداية»^(٤).

وصَرَّخْتُ بِذِكْرِ الخِلافِ بينِ أئِمَّتِنَا، وَقَدَّمْتُ من أَقَاوِيلِهِمْ ما هو الأَرْجَحُ، وأَخَّرْتُ غَيْرَهُ، إلا إنْ قَيَّدْتُهُ بما يُفِيدُ التَّرجيحَ.

وأما الخِلافُ الواقِعُ بينِ المتأخِّرينَ، أو بينِ الكُتُبِ المذكورة: فكلُّ ما صَدَّرْتُهُ بلفظ: قيل، أو: قالوا: وإنْ كانَ مقروناً بـ: الأصح، ونحوه: فإنه مرجوحٌ^(٥) بالنسبةِ إلى ما ليس كذلك.

(١) من: الدماغ، أي العقل: أي حجته الفاهرة، بحيث لا تُقَابَل.

(٢) المَحَجَّةُ: الطريق.

(٣) أي مجمع البحرين وملتقى النهرين، لابن الساعاتي أحمد بن علي (ت ٦٩٤ هـ)، الذي جمع فيه بين مختصر القدوري، والمنظومة النسفية، لنجم الدين النسفي (ت ٥٣٧ هـ).

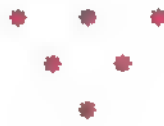
(٤) وعُيِّرَ في خاتمة الملتقى بقوله: «زِدْتُ مسائلَ كثيرةً من الهداية، ومن مجمع البحرين». اهـ. فالموصوف بالكثرة: هو مجموع ما زاد منهما. ينظر مُهْتَدَى الأنهر.

(٥) أي غير ضعيف.

ومنى ذَكَرْتُ لفظَ التَّشْبِيهِ من غيرِ قرينةٍ تدلُّ على مَرْجِعِهَا: فهو لأبي يوسف ومحمد.

ولم أَلْ جُهداً في التَّشْبِيهِ على الأصَحِّ والأقوى، وما هو المختار للفتوى. وحيثُ اجْتَمَعَتْ^(١) فيه الكُتُبُ المذكورةُ: سَمَّيْتُهُ: «مُلْتَقَى الْأَبْحَرِ»؛ ليوافق الاسمُ المسمَّى.

واللهُ سبحانه أسألُ أن يجعلَه خالصاً لوجهه الكريم،
وأن يتفَعَّني به يومَ لا يَنْفَعُ مالٌ ولا بَنُونَ
إلا مَنْ أتى اللهَ بقلبٍ سليم.



(١) وفي النسخ: اجتمع. بالتذكير.

كتاب الطهارة

قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

*** ففَرَضُ الوُضُوءِ:**

غَسَلُ الأَعْضَاءِ الثَّلَاثَةِ، وَمَسْحُ الرَّأْسِ.
والوجه: ما بين قُصَاصِ الشَّعْرِ^(١)، وَأَسْفَلَ الذَّقَنِ، وَشَحْمَةِ الأُذُنَيْنِ.
فَيُفَرِّضُ غَسْلُ ما بين العِذَارِ والأُذُنِ، خِلافاً لِأَبِي يُوسُفَ.
والمِرْفَقَانِ، وَالْكَعْبَانِ يَدْخُلَانِ فِي الغَسْلِ.
والمفروضُ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ: قَدْرُ الرُّبْعِ، وَقِيلَ: يُجْزَى وَضَعُ ثَلَاثِ أَصَابِعَ.
وَلَوْ مَدَّ أَصْبَعاً أَوْ أَصْبَعَيْنِ: لَا يَجُوزُ.
وَيُفَرِّضُ مَسْحُ رُبْعِ اللِّحْيَةِ، فِي رِوَايَةٍ، وَالْأَصَحُّ مَسْحُ ما يَلَاقِي البَشْرَةَ.
*** وَسُنَّتُهُ:**

- ١ - غَسْلُ اليَدَيْنِ إِلَى الرُّسْغَيْنِ ابْتِدَاءً.
- ٢ - وَالتَّسْمِيَةُ، وَقِيلَ: مُسْتَحَبَّةٌ. ٣ - وَالسُّوَاكُ.
- ٤ - وَغَسْلُ الفَمِ بِمِاءٍ، وَالْأَنْفِ بِمِاءٍ.
- ٥ - وَتَخْلِيلُ اللِّحْيَةِ، وَالْأَصَابِعِ، هُوَ الْمُخْتَارُ.
وَقِيلَ: هُوَ فِي اللِّحْيَةِ فَضِيلَةٌ عِنْدَ الإِمَامِ، وَمُحَمَّدٍ.
- ٦ - وَتَثْلِيثُ الغَسْلِ. ٧ - وَالنِّيَّةُ.
- ٨ - وَالتَّرْتِيبُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ. ٩ - وَاسْتِيعَابُ الرَّأْسِ بِالمَسْحِ.

(١) وهو نهاية مَنَبَتِ الشَّعْرِ مِنْ مَقْدَمِ الرَّأْسِ.

وقيل: هذه الثلاثة: مستحبة.

١٠ - والولاء.

١١ - ومسح الأذنين بماء الرأس.

ومستحبة: التيامن، ومسح الرقبة.

• والمعاني الناقضة له:

١ - خروج شيء من أحد السيلين، سوى ریح الفرج، أو الذکر.

٢ - وخروج نجس من البدن إن سال بنفسه إلى ما يلحقه حكم التطهير.

٣ - والقيء ملء الفم، ولو طعاماً، أو ماء، أو مرة، أو علقاً.

- لا بلغمًا مطلقاً، خلافاً لأبي يوسف في الصاعد من الجوف.

- ويشتراط في الدم المائع، والقيح: مساواة البزاق، لا المِلء، خلافاً لمحمد.

وهو ^(١) يعتبر اتحاد السبب لجمع ^(٢) ما قاء قليلاً قليلاً.

وأبو يوسف: اتحاد المجلس.

- وما ليس حَدَثاً ^(٣): ليس نجساً.

٤ - والجنون، والشكر، والإغماء.

٥ - وقهقهة بالغ في صلاة ذات ركوع وسجود.

٦ - ومباشرة فاحشة، خلافاً لمحمد.

٧ - ونوم مضطجع، أو متكئ، أو مستنبد إلى ما لو أزيل: لسقط.

- لا نوم قائم، أو قاعد، أو راکع، أو ساجد.

ولا خروج دودة من جرح، أو لحم سقط منه.

ومس ذكر، وامرأة.

• وفرض الغسل: غسل الفم، والأنف، وسائر البدن، لا ذلك.

(١) أي محمد.

(٢) وفي نسخ: بجمع.

(٣) كقيء قليل.

قيل: ولا إدخال الماء جِلْدَةً الْأَقْلَفِ.

*** وَسُنَّتُهُ:** غَسَلُ يَدَيْهِ، وَفَرْجِهِ، وَنَجَاسَةٍ إِنْ كَانَتْ.

وَالْوَضُوءُ إِلَّا رَجْلَيْهِ.

وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ الْمُسْتَوْعِبِ.

ثُمَّ غَسَلُ الرَّجْلَيْنِ لَا فِي مَكَانِهِ إِنْ كَانَ فِي مُسْتَنْقَعِ الْمَاءِ.

وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ نَقْضُ ضَفِيرَتِهَا، وَلَا بَلُّهَا إِنْ بُلَّ أَصْلُهَا.

*** وَفُرْضَ^(١):**

١ - لِإِنْزَالِ مَنِيِّ، ذِي دَفْقٍ^(٢)، وَشَهْوَةٍ^(٣)، وَلَوْ فِي نَوْمٍ: عِنْدَ انْفِصَالِهِ^(٤)، لَا خُرُوجِهِ،

خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ.

٢ - وَلِرُؤْيَا مُسْتَقِظٍ لَمْ يَتَذَكَّرِ الْإِحْتِلَامَ بَلَلًا، وَلَوْ مَذْيًا، خِلَافًا لَهُ.

٣ - وَلِإِيلَاجِ حَشَفَةٍ فِي قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ، مِنْ آدَمِيٍّ حَيٍّ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ، عَلَى الْفَاعِلِ

وَالْمَفْعُولِ.

٤ - وَلَا نَقْطَاعَ حَيْضٍ، وَنَفَاسٍ.

لَا لِمَذْيٍ، وَوَذْيٍ، وَاحْتِلَامٍ بَلَا بَلَلٍ.

وَإِيلَاجٍ فِي بَهِيمَةٍ، أَوْ مَيَّةٍ بَلَا إِنْزَالٍ.

*** وَسُنَّ^(٥):** لِلْجُمُعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ، وَالْإِحْرَامِ، وَعَرَفَةَ.

وَوَجَبَ لِلْمَيِّتِ كَفَايَةً.

(١) أَيِ الْغُسْلِ.

(٢) وَعَبَّرَ فِي الْقُدُورِيِّ، وَالْهُدَايَةِ، فَقَالَ: الْمَعَانِي الْمَوْجِبَةُ لِلْغُسْلِ: إِنْزَالُ الْمَنِيِّ عَلَى وَجْهِ الدَّفْقِ

وَالشَّهْوَةِ.

(٣) الشَّهْوَةُ: شَرْطُ وَقْتِ الْإِنْفِصَالِ لَوْجُوبِ الْغُسْلِ عِنْدَ الْإِمَامِ وَمُحَمَّدٍ، لَا عِنْدَ الْخُرُوجِ، وَعِنْدَ أَبِي

يُوسُفَ: وَقْتِ الْخُرُوجِ، لَا عِنْدَ الْإِنْفِصَالِ.

(٤) مِنَ الصُّلْبِ؛ أَيِ الظَّهْرِ، لَا خُرُوجِهِ مِنَ الْعَضْوِ.

(٥) أَيِ يُسَنُّ الْغُسْلُ لِلْجُمُعَةِ، وَنَحْوِهَا، وَتُسَمَّى الْأَغْسَالُ الْمُسْنُونَةُ.

وعلى مَنْ أسلم جُنُبًا، وإلا: نُدِبَ.

❖ ولا يجوز لمُحَدِّثِ مَسْ مَصْحَفٍ، إلا بِغِلَافِهِ الْمُنْفَصِلِ، لا المتصلِ، في الصحيح، وَكُرِهَ بِالْكُفْمِ.

ولا^(١) مَسْ دِزْهِمٍ فِيهِ سُورَةٌ، إلا بِصُرَّتِهِ.

❖ ولا لَجُنُبٍ دُخُولُ الْمَسْجِدِ، إلا لضرورة.

ولا قراءة القرآن ولو دون آية، إلا على وجه الدعاء، أو الثناء.

ويجوزُ له الذِّكْرُ، والتسبيحُ، والدعاء.

❖ والحائِضُ، والنفساءُ: كالجُنُبِ.



(١) أي ولا يجوز.

فصل

[فيما تحصل به الطهارة]

* وتجاوز الطهارة بالماء المطلق، كماء السماء، والعين، والبر، والأودية، والبحار وإن غيّر طاهر بعض أوصافه، كالتراب، والرّعفران، والصابون، أو أنتن بالمكث.

* لا بماء خرج عن طبعه بكثرة الأوراق، أو بغلبة غيره، أو بالطبخ، كالأشربة، والخلّ، وماء الورد، وماء الباقلاء، والمرق.

* ولا بماء قليل وقع فيه نجس، ما لم يكن غديرًا، لا يتحرك طرفه المتنجس بتحريك طرفه الآخر.

أو لم يكن عشرًا في عشر، وعمقه: ما لا تنحسر الأرض بالغرف، فإنه كالجاري، وهو ما يذهب بتبنة، فتجاوز الطهارة به، ما لم ير أثر النجاسة، وهو لون، أو طعم، أو ريح.

* **والماء المستعمل**: طاهر غير مطهر، هو المختار، وعن الإمام: أنه نجس مغلظ، وعند أبي يوسف: مخفف.

وهو ما استعمل لقربة، أو لرفع حديث، خلافاً لمحمد^(١).

* ويصير مستعملًا إذا انفصل عن البدن، وقيل: إذا استقر في مكان.

* ولو انغمس جنب في البر بلا نية: فقليل: الماء والرجل نجسان عند الإمام، والأصح أن الرجل طاهر، والماء مستعمل عنده.

وعند أبي يوسف: هما بحالهما.

وعند محمد: الرجل طاهر، والماء طهور^(٢).

(١) فإن عنده بالأول فقط؛ أي ما استعمل لقربة فقط.

(٢) ورّمز لها في كنز الدقائق ص ١٤٢ ب: جحيط ومعناه: زجر الغنم، وهي حروف تدل على هذا الخلاف، فالجيم: أي الماء والرجل نجس عند الإمام، والحاء: من الحال؛ أي كلاهما بحاله عند أبي يوسف، والطاء من الطاهر؛ أي كلاهما طاهر عند محمد.

- وموت ما يعيش في الماء فيه: لا يُنجّسه، كالسمك، والضفدع، والسرطان.
- وكذا موت ما لا نفس له سائلة، كالبق، والذباب، والزنبور، والعقرب.
- وكل إهاب دُبغ: فقد طهر، إلا جلد الأدمي؛ لكرامته، والخنزير؛ لنجاسة عينه.

- والفيل: كالسبع، وعند محمد: كالخنزير.
- قالوا: وما طهر جلده بالدباغ: طهر بالذكاة، وكذا لحمه وإن لم يؤكل.
- وشعر الميتة، وعظمها، وعصبها، وقرئها، وحافرها: طاهر.
- وكذا شعر الإنسان، وعظمه، فتجوز الصلاة معه وإن جاوز قدر الدرهم.
- ويول ما يؤكل: نجس، خلافاً لمحمد.
- ولا يشرب، ولو للتداوي، خلافاً لأبي يوسف.



فصل

[في أحكام البئر]

- * تُنَزَّحُ البئرُ: لوقوع نجسٍ.
- لا بنحو بغير، ورؤيت، وخني، ما لم يُستَكثَر.
- ولا بخُرءِ حَمَامٍ، وعُصفورٍ: فإنه طاهرٌ.
- * وإذا عَلِمَ وقتُ الوقوعِ: حُكِمَ بالتَّجَسُّسِ من وقته، وإلا: فَمِنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِنْ لَمْ يَتَفَيَّحِ الْوَاقِعُ، وَلَمْ يَتَفَسَّخْ.
- ومن ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا: إِنْ انْتَفَخَ، أَوْ تَفَسَّخَ.
- وقالوا: مِنْ وَقْتِ الْوُجْدَانِ.
- * وَعَشْرُونَ دَلْوًا وَسَطًا إِلَى ثَلَاثِينَ بِمَوْتِ نَحْوِ فَاةٍ، أَوْ عُصْفُورٍ، أَوْ سَامٍّ أَبْرَصٍ.
- * وَأَرْبَعُونَ إِلَى سِتِينَ بِنَحْوِ حَمَامَةٍ، أَوْ دَجَاجَةٍ، أَوْ سَنُورٍ.
- * وَكُلُّهُ بِنَحْوِ كَلْبٍ، أَوْ شَاةٍ، أَوْ آدَمِيٍّ، أَوْ انْتِفَاحِ الْحَيَوَانِ، أَوْ تَفَسُّخِهِ.
- * وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ نَزْحُهَا: نُزِحَ قَدْرُ مَا كَانَ فِيهَا، وَيُقْتَى بِنَزْحِ مَائَتِي دَلْوٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ، وَمَا زَادَ عَلَى الْوَسْطِ: احْتَسِبَ بِهِ.
- وقيل: يُعْتَبَرُ فِي كُلِّ بَيْتٍ دَلْوُهَا.
- * **وَسُورُ الْآدَمِيِّ، وَالْفَرَسِ، وَمَا يُؤْكَلُ: طَاهِرٌ.**
- وَسُورُ الْكَلْبِ، وَالْخَنَزِيرِ، وَسَبَاعِ الْبَهَائِمِ: نَجِسٌ.
- وَسُورُ الْهَرَّةِ، وَالْذَّجَاجَةِ الْمُخَلَّلَةِ، وَسَبَاعِ الطَّيْرِ، وَسَوَاكِنِ الْبَيْتِ، كَالْحِيَةِ، وَالْفَاةِ: مَكْرُوهٌ.
- وَسُورُ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ: مَشْكُوكٌ، يَتَوَضَّأُ بِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، وَيَتَيْمَّمُ.
- وَأَيًّا قَدَّمَ: جَازٌ.
- * **وَعَرَقَ كُلُّ شَيْءٍ: كَسُورِهِ.**

وإن لم يوجد إلا نبيذ التمر: يَتِيَمُّ، ولا يَتَوَضَّأُ به عند أبي يوسف، وبه يُقْتَى،
وعند الإمام: يَتَوَضَّأُ به، وعند محمد: يَجْمَعُ بينهما.



باب التيمم

* **يَتَيَمَّمُ** المسافر، ومن هو خارج المصير لبُعْده عن الماء ميلاً، أو لمرَضٍ خاف زيادته، أو بَطْء بُرْئه.

أو لخوفٍ عدوٍّ، أو سَبْعٍ، أو عَطَشٍ، أو لَفَقْدِ آلَةٍ.

* **بِمَا كَانَ** من جنس الأرض، كالتراب، والرَّمْلِ، والنُّورَةِ، والجِصِّ، والكُحْلِ، والزَّرْنِيخِ، والحَجَرِ ولو بلا نَقْعٍ^(١)، خلافاً لمحمدٍ.

وخصَّه أبو يوسف بالتراب، والرَّمْلِ.

ويجوزُ بالنَّقْعِ حالَ الاختيار، خلافاً له^(٢).

* **وَشَرْطُهُ**: العَجْزُ عن استعمال الماء، حقيقةً أو حُكْماً.

وطهارة الصعيد.

والاستيعابُ، في الأصحَّ.

والنيةُ، ولا بدَّ من نية قُرْبَةٍ مقصودةٍ لا تصحُّ بدون الطهارة.

فلو تيمم كافرٌ للإسلام: لا تجوزُ صلاتُهُ به، خلافاً لأبي يوسف.

ولا يُشترطُ تعيينُ الحَدَثِ، أو الجنابة، هو الصحيح.

* **وَصَفَتُهُ**: أن يَضْرِبَ يَدَيْهِ على الصعيد، فيَنْفُضَهُمَا، ثم يمسحَ بهما وجهه، ثم

يَضْرِبَهُمَا كَذَلِكَ.

وَيَمْسَحُ بِكُلِّ كَفٍّ ظَاهِرَ الذَّرَاعِ الأخرى، وباطنَها، مع المِرْفَقِ.

ويستوي فيه الجُنُبُ، والمحدثُ، والحائضُ، والنفساءُ.

* **ويجوزُ قَبْلَ الوَقْتِ.**

ويصلي به ما شاء من فرضٍ ونفلٍ، كالوضوءِ.

(٢) أي لأبي يوسف.

(١) أي الغبار.

ويجوزُ لخوفِ قُوْتِ صلاةِ جنازةٍ، أو عيدِ ابتداءٍ.

وكذا بناءً بعدَ شروعه متوضّئاً، وسَبَقَ حديثه، خلافاً لهما.

لا لخوفِ قُوْتِ جمعةٍ، أو وقتيةٍ.

* ولا يَنْقُضُهُ ^(١) رَدَّةٌ.

بل ناقِضُ الوضوءِ، والقدرةُ على ماءٍ كافٍ لطهارته، وعلى استعماله.

فلو وَجَدَتْ ^(٢) وهو في الصلاة: بَطَلَتْ صلاته، لا إن حصلت بعدها.

ولو نَسِيَ المسافرُ في رَحْلِهِ، وصلى بالتيمم: لا يُعِيدُ، وقال أبو يوسف: يُعِيدُ ما دام في الوقت.

* وَيُسْتَحَبُّ لِرَاجِي المَاءِ تَأْخِيرُ الصلاةِ إلى آخِرِ الوقتِ.

* وَيَجِبُ طَلْبُهُ إِنْ ظَنَّ قُرْبَهُ قَدَرُ غَلْوَةٍ ^(٣)، وإلا: فلا.

* وَيَجِبُ شِرَاءُ المَاءِ إِنْ كَانَ لَهُ ثَمَنُهُ، وَيُبَاعُ بِثَمَنِ المِثْلِ، وإلا: فلا.

وإن كان مع رفيقه ماءً: طَلَبَهُ، فَإِنْ مَنَعَهُ: تَيَمَّمَ.

وإن تَيَمَّمَ قَبْلَ الطَّلَبِ، أو الجُنُبُ في المَصْرِ لخوفِ البردِ: جاز، خلافاً لهما.

* وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الوضوءِ، والتيممِ.

* فَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ الأَعْضَاءِ جَرِيحاً: تَيَمَّمَ، وإلا: غَسَلَ الصَّحِيحَ، وَمَسَحَ عَلَى الجَرِيحِ.



(٢) أي القدرة.

(١) أي لا ينقض التيمم.

(٣) أي ٤٠٠ خطوة؛ أي بما يعادل ١٧٠ متراً.

باب المسح على الخفين

يجوزُ بالسُّنَّةِ.

من كلِّ حَدَثٍ مَوْجِبُهُ الوُضُوءُ.

لَا لِمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ.

إِنْ كَانَ مَلْبُوسَيْنِ عَلَى طَهْرٍ تَامٍ، وَقَتَ الْحَدَثِ.

يَوْمًا وَلَيْلَةً: لِلْمَقِيمِ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا: لِلْمَسَافِرِ، مِنْ وَقْتِ الْحَدَثِ.

* **وَفَرَضُهُ:** قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ مِنَ الْيَدِ، عَلَى الْأَعْلَى^(١).

وَسُنَّتُهُ: أَنْ يَبْدَأَ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجْلِ، وَيَمُدَّ إِلَى السَّاقِ، مَفْرَجًا أَصَابِعَهُ خَطُوطًا
مَرَّةً وَاحِدَةً.

* وَيَمْنَعُهُ الْخُرْقُ الْكَبِيرُ، وَهُوَ مَا يَبْدُو مِنْهُ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعِ الرَّجْلِ أَصْغَرِهَا.

وَتُجْمَعُ فِي خُفٍّ، لَا فِي خَفَيْنِ، بِخِلَافِ النِّجَاسَةِ، وَالْإِنْكَشَافِ.

* **وَيَنْقُضُهُ:** نَاقِضُ الْوُضُوءِ، وَتَنْزُعُ الْخُفِّ، وَمُضِيُّ الْمَدَةِ إِنْ لَمْ يَخَفْ تَلَفَ

رَجْلِهِ مِنَ الْبَرْدِ.

فَلَوْ نَزَعَ، أَوْ مَضَتْ، وَهُوَ مُتَوَضِّعٌ: غَسَلَ رَجْلَيْهِ فَقَطْ.

وَخُرُوجُ أَكْثَرِ الْقَدَمِ إِلَى سَاقِ الْخُفِّ: نَزَعٌ.

* وَلَوْ مَسَحَ مَقِيمٌ، فَسَافَرَ قَبْلَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ: تَمَّمَ مَدَّةَ الْمَسَافِرِ.

وَلَوْ مَسَحَ مَسَافِرٌ، فَأَقَامَ لِمَمَامِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ: نَزَعَ، وَإِلَّا: تَمَّمَهَا.

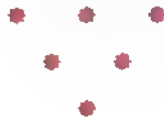
وَالْمَعْذُورُ إِنْ لَبَسَ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ: فَكَالصَّحِيحِ، وَإِلَّا مَسَحَ فِي الْوَقْتِ، لَا بَعْدَ خُرُوجِهِ.

* **وَيَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْجُزْمُوقِ^(٢) فَوْقَ الْخُفِّ، إِنْ لَبَسَهُ قَبْلَ الْحَدَثِ.**

(١) أَيُّ أَعْلَى الْخُفِّ، لَا عَلَى الْأَسْفَلِ.

(٢) وَهُوَ مَا يُلَبَسُ فَوْقَ الْخُفِّ لِحِفْظِهِ مِنَ الْعَطِينِ وَغَيْرِهِ، وَيُقَالُ لَهُ: الْمَوْقُ. ابْنُ عَابِدِينَ ٢/ ١٩٥.

- وعلى الجَوْرِبِ مُجَلِّدًا، أَوْ مُنْعَلًا.
- وكذا على الثَّخِينِ^(١)، في الأصح، عن الإمام، وهو قولهما.
- لا على عِمَامَةٍ، وَقَلَنْسُوَّةٍ، وَبُرْقُعٍ، وَقُفَّازَيْنِ.
- ويجوزُ المَسْحُ على الجَبِيرَةِ، وَخِرْقَةِ الْقَرَحَةِ، ونحوها وإن شَدَّها بلا وضوء.
- وهو: كالغسل، فَيَجْمَعُ معه^(٢)، ولا يَتَوَقَّتُ.
- وَيَمْسَحُ على كُلِّ الْعَصَابَةِ، مع فُرْجَتِهَا^(٣)، إِنْ ضَرَّه حَلُّهَا، كان تحتها جراحةٌ، أو لا.
- ويكفي مَسْحُ أَكْثَرِهَا.
- فَإِنْ سَقَطَتْ عَنْ بُرْءٍ: بَطَلْ، وإلا: فلا.
- ولو تَرَكَه من غير عُدْرٍ: جاز، خلافاً لهما.
- وَضَعَ على شِقَاقِ رِجْلِهِ دَوَاءً لا يَصِلُ الْمَاءُ تَحْتَهُ: يُجْزئُهُ إِجْرَاءُ الْمَاءِ على ظاهرِ الدَّوَاءِ.
- ولا يَفْتَقِرُ إلى نِيَّةٍ في مَسْحِ الْخَفِّ، والرَّأْسِ^(٤).



(١) وفي نسخ: الثَّخِينَيْنِ. بالثنية، والمراد بالثخين: أي لا يشفُ الجورِب الماء إلى نفسه، ولا يُجَاوِز الماء إلى القدم، ويُمكن متابعة المشي فيه فرسخاً. ابن عابدين ١٩٨/٢.

(٢) أي يَجْمَعُ الماسح عليها بين المَسْحِ، مع الغَسْلِ.

(٣) أي ما يُكشَفُ بين العصابة، ولم تستره العصابة، وتُطلق الفرجة على ما تستره العصابة من أطراف القرحة، وليس فيه قرحة. اهـ. كمال الدراية شرح الملتقى للإزميري.

(٤) قال السيواسي في فرائد الملتقى: فعلى هذا يكون تخصيص مسح الخف والرأس ببيان عدم اشتراط النية: لبيان محل الخلاف مع الشافعي رحمه الله. اهـ.

باب الحيض

- هو دمٌ يَنْفُضُهُ رَجَمُ امرأةٍ بالغَةٍ، لا داءَ بها.
- * **وأقلُّه:** ثلاثة أيامٍ بلياليها، وعن أبي يوسف: يومان وأكثرُ الثالث.
- * **وأكثرُه:** عشرة.
- * وما نَقَصَ عن أقلِّه، أو زاد على أكثرِه: استحاضةٌ.
- وما تراه من الألوانِ في مدَّتِه، سوى البياضِ الخالصِ: فهو حيضٌ.
- وكذا الطُّهْرُ المتخلَّلُ بين الدَّمينِ فيها.
- * **وهو يَمْنَعُ** الصلاةَ، والصومَ، وتقضيهِ، دونها.
- ودخولُ المسجدِ، والطوافُ، وقُرْبانُ ما تحتَ الإزار، وعندَ محمدٍ: قُرْبانُ الفَرْجِ فقط.
- * **ويُكْفَرُ مُسْتَحِلٌّ** وطئها.
- * **وإن انقَطَعَ** لتمامِ العشرةِ: حَلٌّ وطؤها قبلَ الغُسلِ، وإن انقَطَعَ لأقلِّ: لا يَحِلُّ حتى تَغْتَسَلَ، أو يمضيَ عليها أدنى وقتِ صلاةٍ كاملةٍ.
- وإن كان دونَ عادتها: لا يَحِلُّ وإن اغتسلت.
- * **وأقلُّ الطُّهْرِ:** خمسةَ عشرَ يوماً.
- ولا حَدٌّ لأكثرِه، إلا عندَ نَضْبِ العادةِ في زمنِ الاستمرارِ.
- * **وإذا زاد الدمُّ** على العادة: فإن جاوزَ العشرةَ: فالزائدُ كُلُّه استحاضةٌ، وإلا: فحيضٌ.
- وإن كانت مبتدئةً، وزاد على العشرةِ: فالعشرةُ حيضٌ، والزائدُ استحاضةٌ.
- * **والنَّفَاسُ:** دمٌ يَعْقُبُ الولدَ، وحُكْمُه: حُكْمُ الحيضِ.
- * **ولا حَدٌّ لأقلِّه، وأكثرُه:** أربعونَ يوماً.
- وما تراه الحاملُ حالَ الحملِ، وعندَ الوضعِ قبلَ خروجِ أكثرِ الولدِ: استحاضةٌ.

وإن زاد على أكثره، ولها عادة: فالزائد عليها استحاضة، وإلا: فالزائد على الأكثر فقط استحاضة.

• والعادة تثبت، وتتقل بمرة في الحيض والنفاس، عند أبي يوسف، وبه يفتى، وعندهما: لا بد من المعاودة.

• ونفاس التوأمين: من الأول، خلافاً لمحمد.

وانقضاء العدة: من الأخير، إجماعاً.

• والسقط إن ظهر بعض خلقه: فهو ولد، تصير به أمه: نفساء، والأمة: أم ولد.

ويقع الطلاق المعلق بالولد^(١)، وتنقضي به العدة.

• ودم الاستحاضة: كر عافٍ دائم، لا يمنع صلاة، ولا صوماً، ولا وطاً.



(١) هكذا بالولد: في غالب النسخ، وفي نسخ: بالولادة.

فصل

[في أحكام المعذور]

- * المستحاضة، ومن به سلس بول، أو استطلاق بطن، أو انفلات ریح، أو رُعافٌ دائمٌ، أو جُرْحٌ لا يرقأ: يتوضؤون لوقت كل صلاة.
- ويصلُّون به في الوقت ما شأؤوا، من فرضٍ ونفلٍ.
- * ويَبْطُلُ بخروجه فقط، وقال زفرٌ: بدخوله فقط، وقال أبو يوسف: بأيَّهما كان.
- فالمتوضئ وقت الفجر: لا يصلي به بعد الطلوع، إلا عند زفر.
- والمتوضئ بعد الطلوع: يصلي به الظهر، خلافاً له، ولأبي يوسف.
- * والمَعذور: مَنْ لا يَمضي عليه وقت صلاةٍ إلا والعذر الذي ابتلي به يوجد فيه ^(١).



(١) يجب ردُّ العذر، أو تخفيفه، فإذا ردَّه بسبب من الأسباب، كتنحور رباط، وحشو: خرج عن أن يكون صاحب عذر. تبين الحقائق ١/٦٦، الدر المختار ٢/٣٢٢.

باب الأنجاس

* يَطْهَرُ بَدَنُ الْمُصَلِّي، وَثَوْبُهُ مِنَ النَّجَسِ الْحَقِيقِيِّ: بِالماءِ، وَبِكُلِّ مَائِعٍ طَاهِرٍ مُزِيلٍ، كَالخَلِّ، وَمَاءِ الْوَرْدِ، لَا الدُّهْنِ.

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: لَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالماءِ.

* وَالْخُفُّ إِنْ تَنَجَّسَ بِنَجَسٍ لَهُ جِرْمٌ: بِالدَّلَالَةِ الْمُبَالِغَةِ إِنْ جَفَّ، خِلَافاً لِمُحَمَّدٍ.

وَكَذَا إِنْ لَمْ يَجِفَّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَبِهِ يُفْتَى.

وَإِنْ تَنَجَّسَ بِمَائِعٍ: فَلَا بَدَّ مِنَ الْغَسْلِ.

* وَالْمَنِيُّ نَجَسٌ، وَيَطْهَرُ إِنْ يَسَّ بِالْفَرْكِ، وَإِلَّا: يُغْسَلُ.

وَالسَيْفُ، وَنَحْوُهُ: بِالمَسْحِ مُطْلَقاً.

وَالْأَرْضُ: بِالْجِفَافِ، وَذَهَابِ الْأَثَرِ لِلصَّلَاةِ، لَا لِلتَّيَمُّمِ.

وَكَذَا الْأَجْرُ الْمَفْرُوشُ، وَالْخُصُّ^(١) الْمَنْصُوبُ، وَالشَّجَرُ، وَالْكَأُؤُ غَيْرُ الْمَقْطُوعِ، هُوَ الْمَخْتَارُ، وَالْمَنْفَصِلُ، وَالْمَقْطُوعُ: لَا بَدَّ مِنْ غَسْلِهِ.

* وَطَهَارَةُ الْمَرْتِي: بِزَوَالِ عَيْنِهِ، وَيُعْفَى أَثَرُ شِقِّ زَوَالِهِ^(٢).

وغيرُ المَرْتِي: بِالْغَسْلِ ثَلَاثًا أَوْ سَبْعًا، وَالْعَصِيرُ كُلُّ مَرَّةٍ إِنْ أَمَكَّنَ عَصْرُهُ، وَإِلَّا: فَبِالتَّجْفِيفِ كُلِّ مَرَّةٍ، حَتَّى يَنْقَطِعَ التَّقَاطُرُ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ بَعْدَ طَهَارَةٍ غَيْرِ الْمُنْعَصِرِ أَبَدًا.

* وَيَطْهَرُ بِسَاطٍ تَنَجَّسَ بِجَزِي الْمَاءِ عَلَيْهِ يَوْمًا، أَوْ لَيْلَةً^(٣).

(١) بَيْتٌ مِنْ قَصَبٍ، وَالْمُرَادُ هُنَا: السَّتْرَةُ الَّتِي تَكُونُ عَلَى السَّطْحِ مِنَ الْقَصَبِ.

(٢) الْمَشَقَّةُ: هِيَ أَنْ يُحْتَاجَ فِي قَلْبِهِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، نَحْوِ الصَّابُونِ وَالْأَشْنَانِ. فَرَاثِد.

(٣) هَكَذَا: أَوْ: فِي نَسَخَتِي الْمَوْلَفِ، وَكَذَلِكَ فِي غَالِبِ النُّسخِ، وَجَاءَ فِي نُسَخِ الْوَاوِ: يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَذَكَرَ الشَّرَاحُ أَنَّ التَّقْدِيرَ يَوْمٌ أَوْ لَيْلَةٌ إِنَّمَا هُوَ لِقَطْعِ الْوَسُوسَةِ، لِأَنَّ إِجْرَاءَ الْمَاءِ يَقُومُ مَقَامَ الْعَصْرِ، =

• ونحو الرُّوث، والعَذْرَة: بالخرق حتى يصير رماداً عند محمد، هو المختار، خلافاً لأبي يوسف.

وكذا يطهر حِمَارٌ وَقَعَ فِي الْمَمْلَحَةِ، فصار ملحاً.

• وَعُفْيَ قَدْرُ الدَّرْهِمِ مَسَاحَةً، كَعَرَضِ الْكَفِّ فِي الرَّقِيقِ.

وَوَزْنًا بِقَدْرِ مِثْقَالٍ فِي الْكَثِيفِ مِنْ نَجَسٍ مَغْلَظٍ، كَالدَّمِ، وَالْبَوْلِ وَلَوْ مِنْ صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلْ، وَكُلُّ^(١) مَا يَخْرُجُ مِنْ بَدَنِ الْآدَمِيِّ مُوجِباً لِلتَّطْهِيرِ.

وَالخَمِيرُ، وَخُرْءُ الدِّجَاجِ، وَنَحْوُهُ.

وَبَوْلُ الْحِمَارِ، وَالْهَرَّةِ، وَالْفَأْرَةِ، وَكَذَا الرُّوثُ، وَالخِنْيُ، خلافاً لهما^(٢).

• وَمَا^(٣) دُونَ رُبْعِ الثَّوبِ مِنْ مَخْفَفٍ، كَبَوْلِ الْفَرَسِ، وَمَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، وَخُرْءُ طَيْرٍ لَا يُؤْكَلُ.

• وَبَوْلٌ انْتَضَحَ مِثْلَ رُؤُوسِ الْإِبَرِ: عَفْوٌ.

• وَدَمُ السَّمَكِ، وَخُرْءُ طَيُورٍ مَأْكُولَةٍ: طَاهِرٌ، إِلَّا الدِّجَاجَ، وَالْبَطَّ، وَنَحْوَهُمَا.

وَلُعَابُ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ: طَاهِرٌ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: مَخْفَفٌ.

• وَمَاءٌ وَرَدَ عَلَى نَجَسٍ: نَجَسٌ، كَعَكْسِهِ.

• وَلَوْ لَفَّ ثَوْبٌ طَاهِرٌ فِي رَطْبٍ نَجَسٍ، فَظَهَرَتْ فِيهِ رَطوبته: إِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ عُصِرَ قَطَرٌ: تَنَجَّسَ، وَإِلَّا: فَلَا.

كَمَا لَوْ وُضِعَ رَطْبًا عَلَى مُطَيَّنٍ بَطِينٍ نَجَسٍ جَافٌ.

• وَلَوْ تَنَجَّسَ طَرَفٌ، فَنَسِيَهُ، وَغَسَلَ طَرَفًا بِلَا تَحَرُّ: حَكِيمٌ بِطَهَارَتِهِ.

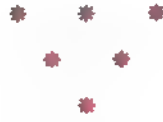
= والبساط مما يتعدى عصره، وهناك فريق من الحنفية لم يقيدوا بيوم أو ليلة، بل يُجْرَى الماء إلى أن يتوهم زوال النجاسة.

(٢) أي عندهما مخففة.

(١) معطوف على قوله: كالدَّمِ.

(٣) أي وعُفِيَ ما دون ربع... إلخ.

كحَنْظَرَةٍ بَالَتْ عَلَيْهَا حُمُرٌ تَدُوسُهَا، فغُسِلَ بِعُضِّهَا، أَوْ ذَهَبَ^(١) : طَهَّرَ كُلُّهَا.
وإنْفَحَ^(٢) المَيْتَةَ، وَلَبَنُهَا: طَاهِرٌ، خِلَافاً لَهَا.



(١) أَي دَعَبَ بِعُضِّهَا بِأَكْلِ، أَوْ بَيْعَ، أَوْ هَبَ، وَنَحْوَ هَذَا.

(٢) وَيُقَالُ: مَنَفَحَ: مَا يَكُونُ فِي مَعْدَةِ الرَضِيعِ مِنْ أَجْزَاءِ اللَّبَنِ، لِيُصْنَعَ مِنْهَا الْجُبْنُ.

[فصل]

[في أحكام الاستنجاء]

- * والاستنجاء: سُنَّةٌ مما يَخْرُجُ من أَحَدِ السَّيْلَيْنِ، غيرِ الرِّيحِ.
- وما^(١) سُنَّ فِيهِ عِدَدٌ، بَلْ يَمْسَحُهُ بِنَحْوِ حَجَرٍ حَتَّى يُنْقِئَهُ، يُدِيرُ بِالْحَجَرِ الْأَوَّلِ، وَيُقْبِلُ بِالثَّانِي، وَيُدِيرُ بِالثَّلَاثِ، فِي الصَّيْفِ.
- وَيُقْبِلُ الرَّجُلُ بِالْأَوَّلِ، وَيُدِيرُ بِالثَّانِي وَالثَّلَاثِ، فِي الشِّتَاءِ^(٢).
- وَعَسَلُهُ بِالْمَاءِ بَعْدَ الْحَجَرِ: أَفْضَلُ.
- يَغْسِلُ يَدَيْهِ أَوَّلًا، ثُمَّ الْمَخْرَجَ بِبَطْنِ أَصْبَعٍ أَوْ أَصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ، لَا بِرَوْوِسِهَا^(٣)، وَيُرْخِي مِبَالِغَةً^(٤) إِنْ لَمْ يَكُنْ صَائِمًا.
- * وَيَجِبُ^(٥) إِنْ جَاوَزَ النَّجَسُ الْمَخْرَجَ أَكْثَرَ مِنْ دَرَاهِمٍ، وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ وَرَاءَ مَوْضِعِ الْإِسْتِنْجَاءِ.

- * وَلَا يَسْتَنْجِي بِعَظْمٍ، وَرَوْثٍ، وَطَعَامٍ، وَبِمِينِهِ.
- * وَكَرِهَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ، وَاسْتِدْبَارُهَا لِبَوْلٍ، وَنَحْوِهِ وَلَوْ فِي الْخَلَاءِ.

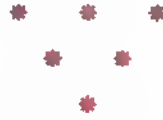


(١) ما: نافية؛ أي لم يُسنَّ في الاستنجاء عددٌ.
 (٢) وإنما قُبِدَ بِالرَّجُلِ: لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تُدِيرُ بِالْأَوَّلِ أَبَدًا؛ لِثَلَاثِ بَتْلُوثِ قَرْجُهَا.
 (٣) كَي لَا تَرْتَكِزَ النِّجَاسَةُ فِي الْأَظْفَارِ. (٤) أي مِبَالِغَةً فِي التَّنْظِيفِ.
 (٥) أي يُفْتَرَضُ الْقَسْلُ بِالْمَاءِ.

كتاب الصلاة

- **وقت الفجر:** من طُلُوع الفجر الثاني، وهو البياض المعترض في الأفق إلى طلوع الشمس.
- **وقت الظهر:** من زوالها إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه، سوى في الزوال، وقالوا: إلى أن يصير مثلاً.
- **وقت العصر:** من انتهاء وقت الظهر إلى غروب الشمس.
- **وقت المغرب:** من غروبها إلى مغيب الشفق، وهو البياض الكائن في الأفق بعد الحمرة، وقالوا: هو الحمرة، قيل: وبه يفتى.
- **وقت العشاء، والوتر:** من انتهاء وقت المغرب إلى الفجر الثاني. ولا يُقدَّم الوتر عليها؛ للترتيب.
- **ومن لم يجد وقتها:** لا يجبان عليه.
- **ويُستحبُّ الإسفارُ بالفجر،** بحيث يُمكنُ أدائه بترتيل أربعين آيةً، أو أكثر، ثم إن ظهر فساد الطهارة: يُمكنه الوضوء، وإعادته على الوجه المذكور.
- **والإبرادُ بظهر الصيف، وتأخيرُ العصرِ ما لم تتغيرِ الشمسُ.**
- **والعشاءُ إلى ثلث الليل.**
- **والوترُ إلى آخره لمن يشقُّ بالانتباه، وإلا: فقبل النوم.**
- **وتعجيلُ ظهرِ الشتاء، والمغربِ.**
- **وتعجيلُ العصرِ والعشاءِ يومَ الغيم، وتأخيرُ غيرهما.**
- **ومُنِعَ عن الصلاة، وسجدة التلاوة، وصلاة الجنازة: عند الطلوع، والاستواء، والغروب، إلا عصرَ يومه.**
- **وعن التنفل، وركعتي الطوافِ بعد صلاة الفجر، والعصر.**

- لا عن قضاء فاتتة، وسجدة تلاوة، وصلاة جنازة.
- * وعن التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سُنَّته، وقبل المغرب.
- ووقت^(١) الخطبة، أيًا كانت.
- وقبل صلاة العيد.
- * وعن الجمع بين صلاتين في وقت، إلا بعرفة، ومزدلفة.
- * ومَن طهرت في وقت عصر، أو عشاء: صلَّتهما فقط.
- * ومَن هو أهل فرض^(٢) في آخر وقت: يقضيه، لا مَن حاضت فيه.



(١) أي مُنع من النفل وقت الخطبة، سواء كانت خطبة جمعة، أو عيد، أو حج، أو نكاح، أو ختم قرآن، للإخلال باستماع الخطبة.

(٢) بأن بلغ، أو أسلم آخر الوقت، وقد بقي قدر التحريم: يقضي ذلك الفرض.

بَابُ الْأَذَانِ

- * سُنُّ لِلْفَرَائِضِ، دُونَ غَيْرِهَا.
- * وَلَا يُؤْذَنُ لصلَاةٍ قَبْلَ وَقْتِهَا، وَيُعَادُ فِيهِ لَوْ فَعِلَ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ فِي الْفَجْرِ.
- * وَيُؤْذَنُ لِلْفَاتِتَةِ، وَيُقِيمُ.
- وَكَذَا لِأَوَّلَى الْفَوَائِتِ، وَخَيْرٌ فِيهِ لِلْبَوَاقِي.
- * وَكُرِّهَ تَرْكُهُمَا لِلْمَسَافِرِ، لَا لِمَصْلُ فِي بَيْتِهِ فِي الْمَصْرِ.
- وَنُدِبَا لَهُمَا، لَا لِلنِّسَاءِ.
- * وَصِفَةُ الْأَذَانِ مَعْرُوفَةٌ.
- وَيُزَادُ بَعْدَ فَلَاحِ أَذَانِ الْفَجْرِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، مَرَّتَيْنِ.
- وَالْإِقَامَةُ: مِثْلُهُ، وَيُزَادُ بَعْدَ فَلَاحِهَا: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، مَرَّتَيْنِ.
- * وَيَتَرَسَّلُ فِيهِ، وَيَخْذُرُ فِيهَا.
- وَيَكْرَهُ التَّرْجِيعُ، وَالتَّلْحِينُ^(١).
- * وَيَسْتَقْبِلُ بِهِمَا الْقِبْلَةَ، وَيُحَوِّلُ وَجْهَهُ يَمَنَةً وَيَسْرَةً عِنْدَ: حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ، وَ: حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ.
- وَيَسْتَدِيرُ فِي صَوْمَعَتِهِ إِنْ لَمْ يُفِدِ التَّحْوِيلَ^(٢).
- وَاقْفًا، وَيَجْعَلُ أَصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ.
- وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي أَثْنَائِهِمَا.
- * وَيَجْلِسُ بَيْنَهُمَا، إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ، فَيَفْصِلُ بَسْكَتَيْهِ، وَقَالَا: بِجَلْسَةٍ خَفِيفَةٍ.

(١) أَيِ الَّذِي يُغَيِّرُ الْكَلِمَةَ عَنْ أَصْلِهَا، وَيَغَيِّرُ مَعْنَاهَا، وَأَمَّا تَحْسِينُ الصَّوْتِ: فَحَسَنٌ.

(٢) أَيِ تَحْوِيلِ الْوَجْهِ.

- * واستحسن المتأخرون التثويب^(١) في كل الصلوات.
- * ويؤذن، ويُقيم على طهر، وجاز أذان المحدث.
- * وكره إقامته وأذان الجنب، ويُعاد كأذان المرأة والمجنون والسكران، ولا تُعاد الإقامة.
- * ويُستحب كون المؤذن عالماً بالسنة، والأوقات.
- * وكره أذان الفاسق، والصبي، والقاعد.
- * لا أذان العبد، والأعمى، والأعرابي، وولد الزنا.
- * وإذا قال: حيَّ على الصلاة: قام الإمام والجماعة.
- * وإذا قال: قد قامت الصلاة: شرعوا.
- * وإن كان الإمام غائباً، أو هو المؤذن: لا يقومون حتى يحضر.



(١) هو العود إلى الإعلام بين الأذان والإقامة بحسب المتعارف.

باب شروط الصلاة

- هي طهارة بدن المصلي من حَدَثٍ، وَخَبَثٍ، وَثَوْبِهِ، وَمَكَانِهِ.
- وَمَسْتُرُ عَوْرَتِهِ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ، وَالنِّيَّةُ.
- وعورة الرَّجُلِ: من تحت سُرَّتِهِ إلى تحت رُكْبَتَيْهِ.
- والأَمَةُ: مثله، مع زيادة بطنها وظَّهْرُها.
- وجميع بدن الحرة عورة، إلا وجهها وكفَّيْها، وقَدَمَيْها في رواية.
- وَكَشْفُ رُبْعِ عَضْوٍ هو عورة: يَمْنَعُ، كالبطن، والفخذ، والساق، وشعرها النازل، وَذَكَرُهُ بمفرده، وَالْأُنْثَى وَحَدَّهَما، وَحَلَقَةُ الدُّبُرِ بمفردها^(١).
- وعند أبي يوسف: إنما يَمْنَعُ انكشافُ الأكثر، وفي النصف: عنه^(٢) روايتان.
- وعادِمٌ ما يُزِيلُ النجاسة: يصلي معها، ولا يُعِيدُ.
- ولو وَجَدَ ثوباً رُبْعُهُ طاهرٌ، وصلى عارياً: لا يجزئه.
- وفي أقل من ربعه: يُخَيَّرُ، والأفضل الصلاة به، وعند محمد: تلزم^(٣).
- وإن لم يجد ما يستر عورته، فصلى قائماً بركوع وسجود: جاز، والأفضل أن يصلي قاعداً بإيماء.
- وَقِبْلَةُ مَنْ بِمَكَّةَ: عَيْنُ الْكَعْبَةِ، وَمَنْ بَعْدَ: جَهْتُهَا.
- فإن جَهِلَهَا، ولم يجد مَنْ يسأله عنها: تحرَّى، وصلى.
- فإن عَلِمَ بخطئه بعدها: لا يُعِيدُ.
- وإن عَلِمَ به فيها: استدار، وبني، وكذا إن تحوَّلَ رأيه.

(١) احترازٌ عما قيل: الدُّبُرُ عضو مع الإلتيين. وفي الدر المتقى ١/ ٨١: وكل إليه بمفردها: عورة، هو الأصح، وكذا الثدي المتدلي.

(٢) أي عن أبي يوسف. مهتدى الأنهر.

(٣) أي تلزم الصلاة به.

- * وإن شَرَعَ بلا تَحَرُّ: لا تجوزُ وإن أصاب^(١)، وعند أبي يوسف: إن أصاب: جازت.
- وإن تَحَرَّى قومٌ^(٢) جهاتٍ، وجَهِلُوا حالَ إمامِهِم: جازت صلاةٌ مَنْ لم يتقدَّمه.
- بخلاف مَنْ تقدَّمه، أو عَلِمَ حاله، وخالفه.
- * وقِبْلَةُ الخائف: جهةٌ قُذِرَتْه.
- وَيَصِلُ قَصْدَ قلبه الصلاة بتحریمتها^(٣).
- وَضَمُّ التَلَفُّظِ إلى القصد: أفضل.
- * ويكفي مطلقُ النية^(٤) للنفل، والسُّنَّة، والتراويح، في الصحيح^(٥).
- وللفرض شُرْطُ تعيينه، كالعصر، مثلاً.
- والمقتدي ينوي المتابعة أيضاً.
- وللجنازة ينوي الصلاة لله، والدعاء للميت.
- ولا تُشترطُ نيةٌ عددِ الركعات.



(١) حتى رُوِيَ عن أبي حنيفة أن مَنْ صلى بدون اجتهاد: يُكْفَرُ؛ لاستخفافه بالدين.

(٢) أي في نحو ليلة مظلمة، وما أشبهها.

(٣) أي ويقصد المصلي بقلبه صلاته، متصلاً ذلك القصد بتكبير الافتتاح.

(٤) بأن يقول: اللهم إني أريد الصلاة.

(٥) وصحَّح قاضي خان عدم جواز أداء السنن بنية الصلاة، وبنية التطوع.

باب صِفَةِ الصَّلَاةِ

*** فَرَضُهَا:** التحريمَةُ، وهي شَرْطٌ.

والقيامُ، والقراءةُ، والركوعُ، والسجودُ، والقعودُ الأخيرُ قَدَرُ التشهدِ، وهي أركانُ.
والخروجُ بِصُنْعِهِ: فَرَضٌ، خلافاً لهما.

*** وواجبُها:** قراءةُ الفاتحةِ، وَضَمُّ سورةِ.

وتعيينُ القراءةِ في الأولَيْنِ.

ورعايةُ الترتيبِ في فعلٍ مكرَّرٍ.

وتعديلُ الأركانِ، وعندَ أبي يوسفٍ هو فرضُ.

والقعودُ الأولُ، والتشهدانِ، ولفظُ السلامِ.

وقنوتُ الوترِ، وتكبيراتُ العيدينِ، والجهْرُ في مَحَلِّهِ، والإسْرَارُ في مَحَلِّهِ.

*** وَسُنَّتُهَا:** رَفْعُ اليدينِ للتحريمَةِ، ونَشْرُ أصابعِهِ.

وجَهْرُ الإمامِ بالتكبيرِ.

والثناءُ، والتعوُّذُ، والتسميةُ، والتأمينُ سِرّاً.

وَوَضْعُ يمينِهِ على يسارِهِ تحتَ سُرَّتِهِ.

وتكبيرُ الركوعِ، وتسيبُحُهُ ثلاثاً، والرفعُ منه.

وأخذُ رُكْبَتَيْهِ بيديه، وتفريجُ أصابعِهِ.

وتكبيرُ السجودِ، وتسيبُحُهُ ثلاثاً.

وَوَضْعُ يَدَيْهِ، ورُكْبَتَيْهِ^(١).

(١) أي وَضَعَ يديه ورُكْبَتَيْهِ على الأرضِ: سُنَّةٌ؛ لتحققِ السجودَ بدونَ وَضْعِهما، أما وَضْعُ القدمينِ: ففَرَضٌ، وما اعتمدَهُ المؤلفُ مِنَ السُّنَنِ جَعَلَهُ بِمَعْضِ الحنفيةِ فَرَضاً، وبعضُهُم واجباً. ابنُ عابدين ٢/ ٢٤٤، البناية ٢/ ٢٤٢، الهداية ١/ ٤٥٨، مجمعُ الأنهر ١/ ٩٠.

وافترأش رِجْلِهِ الْيُسْرَى، وَتَضَبُّ الْيَمْنَى.
 وَالْقَوْمَةُ^(١)، وَالْجَلْسَةُ.
 وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالِدَعَاءُ.
 * وَأَدَابُهَا: نَظَرُهُ إِلَى مَوْضِعِ سَجُودِهِ، وَكَظْمُ فَمِهِ عِنْدَ التَّأَوُّبِ.
 وَإِخْرَاجُ كَفِّهِ مِنْ كُمِّهِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ.
 وَدَفْعُ الشُّعَالِ مَا اسْتَطَاعَ.
 وَالْقِيَامُ عِنْدَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، وَقِيلَ: عِنْدَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ.
 وَالشُّرُوعُ عِنْدَ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ^(٢).



- وعلى النية: فلو سجد ووضع يديه وركبتيه على نجس: صححت صلاته.

(١) أي من السجود، وكذلك الجلسة بين السجدين.

(٢) وقال أبو يوسف: لا يشرع ما لم يفرغ المؤذن من الإقامة.

فصل

[في صفة الشروع في الصلاة]

- * ينبغي الخشوع في الصلاة.
- * وإذا أراد الدخول فيها: كَبَّرَ حَذَفًا، بَعْدَ رَفْعِ يَدَيْهِ، مُحَازِيًا بِإِبْهَامَيْهِ شَحْمَتَيْ أُذُنَيْهِ، وَقِيلَ: مَاسًّا.
- وعند أبي يوسف: يرفع مع التكبير، لا قبله.
- * والمرأة ترفع حَذَاءً مَنْكِبَيْهَا.
- ومقارنة تكبير المؤتم تكبير الإمام: أفضل، خلافاً لهما.
- * ولو قال بَدَلَ التَّكْبِيرِ: اللَّهُ أَجَلُّ، أَوْ: أَعْظَمُ، أَوْ: الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ، أَوْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَوْ: كَبَّرَ بِالْفَارْسِيَةِ: صَحَّ.
- وكذا لو قرأ بها عاجزاً عن العربية، أو ذَبَحَ، وَسَمَّى بِهَا^(١).
- * وغير الفارسية من الألسن: مثلها، في الصحيح.
- * ولو شَرَعَ بـ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي: لا يجوز.
- وقال أبو يوسف: إن كان يُحَسِّنُ التَّكْبِيرَ: لا يجوز إلا به.
- * ثم يَعْتَمِدُ بِيَمِينِهِ عَلَى رُسْغِ يَسَارِهِ، تَحْتَ سُرَّتِهِ، فِي كُلِّ قِيَامٍ سُنَّ فِيهِ ذِكْرُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: فِي قِيَامٍ شُرِعَ فِيهِ قِرَاءَةٌ.
- فيضع في القنوت، وصلاة الجنازة، خلافاً له^(٢).
- ويُرْسِلُ فِي قَوْمَةِ الرُّكُوعِ، وَبَيْنَ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ، اتِّفَاقًا.
- * ثم يقرأ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ...، إِلَى آخِرِهِ.
- وَلَا يَضُمُّ: وَجْهَتُ وَجْهِي...، إِلَى آخِرِهِ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ.
- * ثم يَتَعَوَّذُ سِرًّا لِلْقِرَاءَةِ، فَيَأْتِي بِهِ الْمَسْبُوقُ عِنْدَ قَضَائِهِ مَا سَبَقَ، لَا الْمُقْتَدِي.

(١) أي بالفارسية، وهو جائز بالاتفاق. (٢) أي لمحمد، فيرسل فيهما عنده؛ لعدم القراءة.

وَيُؤَخَّرُ عَنْ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ، وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ: هُوَ تَبَعٌ لِلشَّاءِ، فَيَأْتِي بِهِ الْمُقْتَدِي، وَيُقَدَّمُ عَلَى تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ.

* وَيُسَمَّى سِرًّا أَوَّلَ كُلِّ رُكْعَةٍ، لَا بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَالسُّورَةِ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فِي صَلَاةِ الْمَخَافَةِ.

وهي: آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ، أُنْزِلَتْ لِلْفَضْلِ بَيْنَ السُّورِ، لَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَلَا مِنْ كُلِّ سُورَةٍ.

* ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ، وَسُورَةً، أَوْ ثَلَاثَ آيَاتٍ.

* وَإِذَا قَالَ الْإِمَامُ: وَلَا الضَّالِّينَ: أَمَّنَ هُوَ وَالْمُؤْتَمُّ سِرًّا.

* ثُمَّ يُكَبِّرُ رَاكِعًا، وَيَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَيُفَرِّجُ أَصَابِعَهُ، بِاسِطًا ظَهْرَهُ، غَيْرَ رَافِعٍ رَأْسَهُ، وَلَا مُنْكَسٍ لَهُ، وَيَقُولُ ثَلَاثًا: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، وَهُوَ أَدْنَاهُ، وَتُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ، مَعَ الْإِيتَارِ لِلْمَنْفَرْدِ.

* ثُمَّ يَرْفَعُ الْإِمَامُ قَائِلًا: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَيَكْتَفِي بِهِ.

وَقَالَا: يَضُمُّ إِلَيْهِ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ.

* وَيَكْتَفِي الْمُقْتَدِي بِالتَّحْمِيدِ، اتِّفَاقًا.

وَالْمَنْفَرْدُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، فِي الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: كَالْمُقْتَدِي.

* ثُمَّ يُكَبِّرُ، وَيَسْجُدُ، فَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَدَيْهِ، ثُمَّ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَيْهِ، ضَامًّا أَصَابِعَ يَدَيْهِ، مُحَازِيَةً أَدْنَاهُ، وَيُثَبِّتُ صَبْعَيْنِ، وَيُجَافِي بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ، وَيُوجِّهُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ.

* وَالْمَرَأَةُ تَنْخَفِضُ، وَتُلْزِقُ بَطْنَهَا بِفَخْذَيْهَا.

وَيَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، ثَلَاثًا، وَهُوَ أَدْنَاهُ.

* وَيَسْجُدُ بِأَنْفِهِ وَجَنَهِتِهِ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا، أَوْ عَلَى كَوْرِ عِمَامَتِهِ: جَازٍ،

مع الكراهة^(١)، وقالوا: لا يجوزُ الاقتصارُ على الأنف من غير عذرٍ.

• ويجوزُ على فاضلٍ ثوبه، وعلى شيءٍ يجدُ حَجْمَه، وتَسْتَقِرُّ جِبهَتُه عليه، لا على ما لا تَسْتَقِرُّ.

وإن سَجَدَ للزحمةِ على ظَهْرٍ مَنْ هو معه في صلاتِهِ: جاز.

وهي^(٢) تَمُّ بالرفع: عندَ محمدٍ، وعندَ أبي يوسف: بالوضع^(٣).

• ثم يرفعُ رأسَه مكبراً، وَيَجْلِسُ مطمئناً، وَيُكَبِّرُ، ويسجدُ مطمئناً.

ثم يكبرُ للنهوض، فيرفعُ وجهَه، ثم يديه، ثم ركبتيه.

وَيَنْهَضُ قائماً من غير قعودٍ.

ولا اعتمادُ يديه على الأرض.

• والثانية: كالأولى، إلا أنه لا يُثْنِي، ولا يتعوذُ.

• ولا يرفعُ يديه إلا في: فَقَعَسَ صَمْعَجَ^(٤).

• فإذا رَفَعَ رأسَه من السجدةِ الثانيةِ من الركعةِ الثانيةِ: افترشَ رِجلَه اليسرى،

فجَلَسَ عليها، ونَصَبَ يُمْنَاهُ نَصْباً، ووجَّهَ أصابعَها نحوَ القبلةِ، ووضَعَ يديه على فخذَيْه، وبَسَطَ أصابعَه موجهَةً نحوَ القبلةِ.

• وقرأَ تَشَهُّدَ ابنِ مسعودٍ عليه السلام.

(١) وقبل: لا يكره، وصحَّحه فريقٌ من الحنفية.

(٢) أي السجدة.

(٣) وفائدة الخلاف تَظْهَرُ فِيمَنْ صَلَّى الظَهْرَ خَمْساً، ولم يقعدْ في الرابعة، فَسَبَقَهُ الحدثُ في السجدة من الخامسة، فَرَفَعَ رأسَه للتوضي والبناء: جاز عندَ محمدٍ، وعليه الفتوى، خلافاً لأبي يوسف. مجمع الأنهر ٩٨/١.

(٤) هذه عبارة كثر الدقاتق، للنسفي، والمراد: لا تُرفعُ الأيدي إلا في ثمانية مواضع، ويُعبَّرُ عنها اختصاراً بحروف: فَقَعَسَ صَمْعَجَ، فالفاء: تكبيرة الافتتاح، والقاف: القنوت، والعين: العيدين، والسين: استلام الحجر، والصاد: الصفا، والميم: المروة، والعين: عرفة، وجمعُ أي المزدلفة، والجيم: الجمرة الأولى، والوسطى. رمز الحقائق ٣٤/١.

وهو: التحيَّاتُ لله، والصلواتُ والطَّيِّباتُ، السَّلامُ عليك أيها النبيُّ، ورحمةُ الله وبركاته، السَّلامُ علينا، وعلى عبادِ الله الصَّالحين، أشهدُ أن لا إله إلا الله، وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله.

* ولا يزيدُ عليه في القعدةِ الأولى.

* ويقرأ فيما بعدَ الأولَيْنِ الفاتحةَ خاصَّةً، وهي أفضلُ، وإن سَبَّحَ، أو سَكَتَ: جاز. والقعودُ الثاني: كالأول.

* والمرأةُ تتورَّكُ فيهما، وهو أن تجلسَ على أليَّتِها اليسرى، وتُخْرِجَ كلتا رِجْلَيْها من الجانبِ الأيمن.

* فإذا أتمَّ التشهدَ فيه: صلى على النبيِّ ﷺ، ودعا بما شاء، مما يُشَبِّهُ ألفاظَ القرآن، والأدعية^(١) المأثورة.

لا بما يُشَبِّهُ كلامَ الناس.

* ثم يُسَلِّمُ عن يمينه مع الإمام، فيقول: السَّلامُ عليكم ورحمةُ الله، وعن يساره كذلك.

* وينوي الإمامُ به مَنْ عن يمينه ويساره، من الحَفَظَةِ، والناسِ الذين معه في الصلاة.

والمقتدي كذلك^(٢)، وينوي إمامه في الجانبِ الذي هو^(٣) فيه^(٤)، وفيهما^(٥) إن حاذاه.

والمنفردُ: الحَفَظَةُ^(٦) فقط.

(١) بالكسر، عطفاً على: القرآن؛ أي يشبه ألفاظَ الأدعيةِ المأثورة.

(٢) أي ينوي ما ينويه الإمام.

(٣) أي الإمام.

(٤) أي في ذلك الجانب.

(٥) أي إن كان المأموم محاذياً للإمام: نواه في التسليمَتَيْنِ.

(٦) أي ينوي المنفردُ الحَفَظَةَ في الجانبَيْنِ فقط، إذ ليس معه سواهم، ونقل في بدائع الصنائع ٢١٤/١

عن الحاكم الشهيد: أنه ينوي جميعَ رجالِ العالمِ ونسائهم من المؤمنين والمؤمنات عامةً.

فصل

[في أحكام القراءة]

• يَجْهَرُ الإمامُ بالقراءة في الجمعة، والعِيدَيْنِ، والفجرِ، وأُولَيِ العِشاءَيْنِ، أداءً وقضاءً.

• وَخَيْرَ المنفردُ في نَفْلِ الليل، وفي الفرضِ الجَهْرِيُّ إن كان في وقته^(١)، وَفُضِّلَ الجهرُ.

وَيُخْفِيَانِ حَتْمًا^(٢) فيما سوى ذلك.

• وأدنى الجهرِ: إسماعُ غيره، وأدنى المخافتة: إسماعُ نفسه، في الصحيح. وكذا كُلُّ ما يَتَعَلَّقُ بالنُّطْقِ، كالطلاق، والعَتَاقِ، والاستِئْثاءِ، وغيرها.

• ولو تَرَكَ سورةَ أُولَيِ العِشاءِ: قضاها في الأخرينِ مع الفاتحة، وَجْهَرَبَهُمَا^(٣). ولو تَرَكَ فاتحتَهُمَا^(٤): لا يقضيهما.

• وَفَرَضُ القراءةِ: آيةٌ، وقالوا: ثلاثُ آياتٍ قِصَارٍ، أو آيةٌ طويلةٌ.

• وَسُنَّتُهَا: في السفرِ عَجَلَةٌ^(٥): الفاتحة، وأيُّ سورةٍ شاء.

وأَمَنَةٌ: نحوُ البروجِ، وانشَقَّتْ، في الفجرِ.

وفي الحَضَرِ: أربعونَ آيةً، أو خمسونَ.

• واستحسنوا طَوَالَ المُفَصَّلِ: فيها^(٦)، وفي الظهرِ.

(١) أي إذا أراد المنفرد أداء الجهرى؛ لكونه إمام نفسه.

ويقيد به الجهرى: لأنه لا يُخَيَّرُ في غيره، بل يُخَافَتُ حَتْمًا، ويُقَيَّدُ بقوله: إن كان في وقته: لأن المنفرد إذا قضى الجهر: بخافت، ولا يُتَخَيَّرُ، هذا ما صححه صاحب الهداية، أما قاضي خان فصَحَّحَ أنه مخيَّرٌ. ينظر مجمع الأنهر ١/١٠٣.

(٢) أي وجوباً. (٣) وبالفاتحة، في الأصح. الدر المنقى ١/١٠٤.

(٤) أي فاتحة أولي العشاء مثلاً: لا يقضيهما في الآخرين؛ لأنه لو قرأها فيهما: يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة، وهذا غير مشروع.

(٥) أي وقت العجلة. (٦) أي في الفجر.

- وأوسطه: في العصر، والعشاء.
- وقصاره: في المغرب.
- * ومن الحجرات إلى البروج: طَوَالَ.
- ومنها إلى: لم يكن: أوسط.
- ومنها إلى الآخر: قِصَارُ.
- * وفي الضرورة: بِقَدْرِ الحال.
- * وتُطال الأولى على الثانية في الفجر فقط، وعن محمد: في الكل.
- * ولا يَتَعَيَّنُ شيءٌ من القرآن لصلاة، بحيث لا يجوزُ غيره.
- وَكُرَّةُ التعيين.
- * ولا يقرأ المؤتمُّ^(١)، بل يَسْتَمِعُ، ويُنصِتُ وإن^(٢) قرأ إمامه آيةَ الترغيب والترهيب، أو خطب، أو صلى على النبي ﷺ.
- * والنائي، والداني: سواء^(٣).



(١) في السرية والجهرية، فإن قرأ: يكره تحريماً، ويأثم.

(٢) وصليّة.

(٣) في وجوب الاستماع والإنصات.

فصل

[في أحكام الإمامة]

- الجماعة: سنة مؤكدة.
- وأولى الناس بالإمامة: أحسنهم بالشئ . ثم قروهم، وعد أي يوسف - لعكس ثم أوزعهم^(١)، ثم أسنهم، ثم أحسنهم خلقاً.
- ونكراهة إمامة العبد، والأعرجي، والأعمى، والمعتق، والمستع، وولد الرب، فإن تقدموا: جاز.
- ويكره تطويل الإمام الصلاة.
- وكذا جماعة النساء وحدهن.
- فإن فعلن: تقف الإمام وسطحهن، كالعراة
- ولا يحضرن الجماعات، إلا العجوز في الفجر والمغرب والعشاء، وجوزا حضورها في الكل.
- ومن صلى مع واحد: أقامه عن يمينه.
- ويتقدم على الاثنين، فصاحداً.
- ويصف الرجال، ثم الصبيان، ثم الخنثى، ثم النساء.
- فإن حادثه فمستهاة في صلاة مطلقة، مشتركة تحريم وأداة، في مكان متحيد، بلا حائل: فسدت صلاته، إن ثويت إمامتها.
- ولا تدخل في صلاته بلا نيته إياها.
- وقد اقتداء رجل بامرأة، أو صبي.
- وطاهر بمعذور، وقاري بأثمي، ومكثس بعاري، وغير موم بموم، ومفترضي بمقتل، أو بمفترضي فرضاً آخر.

(١) أي بأحكام الصلاة.

(٢) أي أنهم اجتناباً للشبهات.

- ✱ ويجوزُ اقتداءُ غاسِلٍ بِمَاسِجٍ، وَمتَنفِّلٍ بِمُفْتَرِضٍ، وَمُؤْمٍ بِمِثْلِهِ، وَقَائِمٍ بِأَحَدٍ.
- وَكَذَا اقْتِدَاءُ الْمُتَوَضِّئِ بِالْمُتِمِّمِ، وَالْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ، خِلَافاً لِمُحَمَّدٍ فِيهِمَا.
- ✱ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ إِمَامَهُ كَانَ مُحْدِثاً^(١): أَعَادَ.
- ✱ وَإِنْ اقْتَدَى أُمِّيٌّ وَقَارِئٌ بِأُمِّيٍّ: فَسَدَتْ صَلَاةُ الْكُلِّ، وَقَالَا: صَلَاةُ الْقَارِئِ فَقَطْ.
- ✱ وَلَوْ اسْتَخْلَفَ الْإِمَامُ الْقَارِئُ أُمِّيّاً فِي الْأَخْرَافِ: فَسَدَتْ.



(١) أي في رأي الموتى، وهناك فريق من الحنفية اعتبروا رأي الإمام.

باب

الْحَدَّثُ فِي الصَّلَاةِ

مَنْ سَبَقَهُ حَدَّثٌ فِي الصَّلَاةِ: تَوْضُأً، وَبَنَى، وَالِاسْتِنَافُ: أَفْضَلُ.
وَإِنْ كَانَ إِمَامًا: جَرَّ آخَرَ إِلَى مَكَانِهِ.

فَإِذَا تَوْضُأً: عَادَ، وَأَتَمَّ فِي مَكَانِهِ حَتْمًا إِنْ كَانَ إِمَامُهُ لَمْ يَفْرُغْ، وَإِلَّا: فَهُوَ مَخِيرٌ بَيْنَ الْعَوْدِ، وَبَيْنَ الْإِتِمَامِ حَيْثُ تَوْضُأً، كَالْمَنْفَرْدِ.
* وَلَوْ أَحَدَّثَ عَمْدًا: اسْتَأْنَفَ.

وَكَذَا لَوْ جُنَّ، أَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ، أَوْ احْتَلَمَ، أَوْ فَهَقَ، أَوْ أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ مَانِعَةٌ، أَوْ شُجَّ.
أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ أَحَدَّثَ، فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، أَوْ جَاوَزَ الصَّفُوفَ خَارِجَهُ^(١)، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ.

وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ، أَوْ لَمْ يَجَاوِزْ: بَنَى.

* وَلَوْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ بَعْدَ التَّشَهُّدِ: تَوْضُأً، وَسَلَّمْ.

* وَإِنْ تَعَمَّدَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ^(٢)، أَوْ عَمِلَ مَا يَنْفِيهَا: تَمَّتْ.

* وَتَبَطَّلَ عِنْدَ الْإِمَامِ:

١ - إِنْ رَأَى فِي هَذِهِ الْحَالَةِ^(٣) وَهُوَ مُتِمِّمٌ مَاءً.

٢ - أَوْ تَمَّتْ مَدَّةُ الْمَاسِحِ. ٣ - أَوْ نَزَعَ خُفَّيْهِ بِعَمَلٍ قَلِيلٍ.

٤ - أَوْ تَعَلَّمَ الْأُمِّيُّ سُورَةً. ٥ - أَوْ وَجَدَ الْعَارِي ثَوْبًا.

٦ - أَوْ قَدَرَ الْمُؤَمِّئُ عَلَى الْأَرْكَانِ. ٧ - أَوْ تَذَكَّرَ صَاحِبُ التَّرْتِيبِ فَائِتَةً.

٨ - أَوْ اسْتَخْلَفَ الْقَارِئُ أُمِّيًّا. ٩ - أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فِي الْفَجْرِ.

١٠ - أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ فِي الْجُمُعَةِ.

(١) أَيُّ لَوْ كَانَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ. (٢) أَيُّ بَعْدَ مَا قَعَدَ قَدْرَ التَّشَهُّدِ.

(٣) أَيُّ بَعْدَ أَنْ قَعَدَ قَدْرَ التَّشَهُّدِ، وَتَصَحَّ عِنْدَهُمَا، وَتُسَمَّى الْمَسَائِلُ الْإِثْنِي عَشْرِيَّةً.

١١ - أو زال عذرُ المعذور. ١٢ - أو سَقَطَتِ الجبيرةُ عن بُرءٍ.

* ولو استخلفَ الإمامُ مسبوقاً: صحَّ.

فإذا أتمَّ^(١) صلاةَ الإمام: يُقدِّمُ مُذْرِكاً لِيُسَلِّمَ بِهِمْ^(٢).

ثمَّ لو فَعَلَ^(٣) منافياً بعده^(٤): يَضُرُّهُ^(٥) والأوَّلُ إن لم يكن^(٦) فَرَعً، ولا يَضُرُّ مَنْ فَرَعَ.

* ولو قَهَقَهُ الإمامُ عندَ الاختتامِ، أو أحدثَ عمداً: فَسَدَتْ صلاةُ مَنْ كان مسبوقاً،

لا إن تكَلَّمَ، أو خَرَجَ من المسجد.

وَمَنْ سَبَقَهُ الحدثُ في ركوعٍ أو سجودٍ: أعادهما حَتْمًا إن بنى.

* وَمَنْ تَذَكَّرَ سجدةً في ركوعٍ أو سجودٍ، فَسَجَدَهَا: تُدْبِإُهَا. وإعادتهما.

وَمَنْ أَمَّ فَرْدًا، فأحدث: فإن كان المأمومُ رجلاً: تَعَيَّنَ للاستخلاف وإن لم يَسْتَخْلِفْهُ.

والأ: فقليل: يَتَعَيَّنُ، فتفسدُ صلاتُهما، والأصحُّ أنه لا يَتَعَيَّنُ، فتفسدُ صلاتُهُ، دونَ

الإمام.

* ولو حُصِرَ عن القراءة: جاز له الاستخلافُ، خلافاً لهما.



(١) أي المسبوق المستخلف.

(٢) لأنه عاجزٌ عن التسليم، ويقومُ هو إلى قضاء ما سبق.

(٣) ذلك المسبوق. (٤) أي بعد تمام صلاة الإمام.

(٥) أي يَضُرُّ صلاةَ الخليفة المسبوق وَمَنْ حاله كحالهِ، وَيَضُرُّ الإمامَ الأوَّلُ إن لم يكن فَرَعً من

الصلاة؛ لوجود المتنافي في خلالها.

(٦) أي الإمام الأوَّل.

باب

ما يُفسد الصلاة، وما يُكره فيها

• يُفسدُها الكلام ولو سهواً^(١)، أو في نوم.

وكذا الدعاء بما يُشبه كلام الناس، وهو ما يُمكن طلبه منهم^(٢).

والأنين، والتأوه، والتأفیف ولو كانت^(٣) بحرفين، خلافاً لأبي يوسف.

والبكاء بصوت لوجع، أو مصيبة، لا لِذِكْرِ جَنَّةٍ، أو نارٍ.

والتنحنح بلا عُذرٍ، وتشميتُ عاطسٍ.

وقضدُ جوابٍ بالحمدلة، أو الهيلة، أو السبحلة، أو الاسترجاع، أو الحوقلة، خلافاً لأبي يوسف.

ولو أراد بذلك إعلامه أنه في الصلاة: لا تفسد، اتفاقاً.

• ولو فتح على غير إمامه: فسدت، لا إن فتح على إمامه مطلقاً، في الأصح. والسلام عمداً، وردّه.

• وقراءته من مصحفٍ، خلافاً لهما^(٤). وأكله، وشربه.

وسجوده على نجسٍ، خلافاً لأبي يوسف فيما إذا أعاده على طاهرٍ^(٥).

(١) أو جهلاً، أو خطأ، أو مكرهاً، أو ناسياً. الدر المنثور ١/ ١١٧.

(٢) كقوله: اللهم البسني ثوباً، أو: أعطني من الذهب والفضة كذا، ثم المُفسد إنما يُفسد إذا لم يقعد قلتر الشهد آخر الصلاة.

(٣) أي كانت هذه الثلاثة، يعني كل منها، والمعنى: كانت لفظة الأنين، والتأوه، والتأفیف حاصلةً بحرفين. اهـ من مهتدى الأنهر.

(٤) فتصح عندهما مع الكراهة.

(٥) أي لو سجد على نجس: تفسد السجدة، لا الصلاة، فلو أعادها على موضع طاهر: صححت السجدة، وصحت الصلاة.

- والعمل الكثير^(١)، وشُرُوعه في غيرها.
- لا شُرُوعه فيها ثانياً.
- ولا إن نَظَرَ إلى مكتوبٍ، وفَهِمَهُ، أو أَكَلَ ما بين أسنانه دونَ الحِمَصَةِ، وتَفَسَّدَ في قَدْرها.
- وإن مرَّ مارٌّ في موضع سجوده إذا كان على الأرض، أو حاذى الأعضاء الأعضاء^(٢) إذا كان على الدكان: أثِمَ المارُّ، ولا تَفَسَّدُ.
- وينبغي^(٣) أن يَغْرِزَ أَمَامَهُ في الصحراءِ سُتْرَةً، طولُ ذراعٍ، وَغَلَطَ أصبعٍ، وَيَقْرُبَ منها، ويجعلها على أحدِ حاجبيهِ.
- ولا يكفي الوضعُ، ولا الخطُّ^(٤).
- وَيَدْرَأُ المارَّ بالإشارة، أو التسبيح، لا بهما إن عُدِمَتِ السُّتْرَةُ، أو قَصَدَ المروَرُ بينَهُ وبينها.
- وجاز تَرْكُها عندَ أَمْنِ المروَرِ.
- وسترة الإمام: مجزئةٌ عن القومِ.
- ولو صلى على ثوبٍ بَطَانَتُهُ نَجِسَةٌ: صَحَّ إن لم يكن مُضَرِّباً.
- وكذا لو صلى على الطرفِ الطاهرِ من بِساطٍ طَرَفٌ منه نَجِسٌ، سواء تحرَّك أحدهما بحركةٍ الآخِرِ، أو لا.



(١) وهو كل عملٍ لا يَشْكُ الناظرُ في فاعله أنه ليس في صلاة.
 (٢) أي حاذى أعضاء المارِّ أعضاء المصلي، وهذا رأي البعض.
 (٣) أي يندب.
 (٤) هذا اختيار المصنِّف، ويرى فريق من الحنفية الكفاية بالوضع والخط.

فصل

[فيما يكره في الصلاة]

- وكُرِهَ عَبَثُهُ بَثْوِيهِ، أو بَدَنِهِ، وَقَلْبُ الْحَصَى إِلَّا مَرَّةً لِيُمْكِنَهُ السَّجُودُ.
وَقَرْقَعَةُ الْأَصَابِعِ، وَالتَّخَصُّرُ، وَالِاتِّفَاتُ.
وَالِإِقْعَاءُ، وَافْتِرَاشُ ذِرَاعَيْهِ.
وَرَدُّ السَّلَامِ بِيَدِهِ.
- وَالتَّرْتِيعُ بِلا عُدْرٍ، وَكَفُّ ثَوْبِهِ، وَسَدْلُهُ^(١).
وَالشَّائِبُ، وَالتَّمْطِيُّ، وَتَغْمِيزُ عَيْنَيْهِ.
- وَالصَّلَاةُ مَعْقُوصَ الشَّعْرِ، أَوْ حَاسِرَ الرَّأْسِ، لَا تَذُلُّلًا، أَوْ فِي ثِيَابِ الْبِذْلَةِ.
وَمَنْعُ جَنْبَيْهِ فِيهَا^(٢) مِنَ التَّرَابِ.
وَنَظَرُهُ إِلَى السَّمَاءِ.
وَعَدُّ الْآيِ، وَالتَّسْبِيحُ بِيَدِهِ، خِلَافًا لِهَمَا.
- وَقِيَامُ الْإِمَامِ فِي طَائِقِ الْمَسْجِدِ، وَانْفِرَاؤُهُ عَلَى الدَّكَانِ، أَوْ الْأَرْضِ.
وَالْقِيَامُ خَلْفَ صَفٍّ فِيهِ قُرْجَةٌ.
وَلُبْسُ ثَوْبٍ فِيهِ تَصَاوِيرُ.
- وَأَنْ تَكُونَ فَوْقَ رَأْسِهِ، أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ، أَوْ بِجِذَائِهِ صُورَةً، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَغِيرَةً
لَا تَبْدُو لِلنَّاضِرِ، أَوْ لَغَيْرِ ذِي رُوحٍ، أَوْ مَقْطُوعَ الرَّأْسِ^(٣).

[ما لا يكره في الصلاة]:

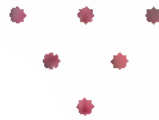
- لَا قَتْلُ الْحَيَّةِ، وَالْعَقْرَبِ.

(١) أي إرسال ثوبه بلا لُبْسٍ معنوي، أو أن يجعل ثوبه على رأسه أو كتفيه، ويرسل جوانبه.

(٢) أي في الصلاة.

(٣) والتقدير: إلا أن تكون صورةً للذي روح مقطوع الرأس.

- وقيامُ الإمام^(١) في المسجدِ ساجداً في طاقه.
- والصلاةُ إلى ظَهْرِ قَاعِدٍ يَتَحَدَّثُ، وإلى مصحفٍ، أو سيفٍ معلقٍ، أو إلى شُعْيعٍ، أو سِرَاجٍ، أو على بساطٍ ذي تصاويرٍ إن لم يسجدَ عليها.
- وكُره البولُ، والتخلُّي، والوطءُ فوقَ مسجدٍ.
 - وغَلَقُ بابِه، والأصحُّ جَوَازُه عندَ الخوفِ على متاعِه.
 - ويجوزُ نَقْشُه بالجِصِّ، وماءِ الذهبِ.
 - والبولُ^(٢)، ونحوُه فوقَ بيتٍ فيه مسجدٌ.



(٢) أي يجوز البول ونحوه فوق بيت فيه مسجد.

(١) أي ولا يُكره قيام الإمام... إلخ.

باب الوتر والنوافل

- الوتر: واجب، وقالوا: سُنَّةٌ.
- وهو ثلاث رَكَعَاتٍ، بسلام واحد.
- يقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة.
- ويَقْنُتُ في ثالثه دائماً قبل الركوع، بعدما كَبَّرَ، وَرَفَعَ يديه.
- ولا يَقْنُتُ في صلاةٍ غيرها^(١).
- وَيَتَّبِعُ الْمُؤْتِمُّ قَانِتَ الْوُتْرِ^(٢)، ولو بعد الركوع^(٣).
- ولا يَتَّبِعُ قَانِتَ الْفَجْرِ^(٤)، خلافاً لأبي يوسف، بل يقف ساكناً، في الأظهر.
- وَالسُّنَّةُ^(٥) قبل الفجر، وبعد الظهر، والمغرب، والعشاء: ركعتان.
- وقبل الظُّهْرِ، والجمعة، وبعدها: أربعٌ.
- وعند أبي يوسف: بعد الجمعة ستٌ.
- وَيُذَبُّ الْأَرْبَعُ قَبْلَ الْعَصْرِ، أو ركعتان.
- والستُّ بعد المغرب^(٦).
- والأربعُ قبل العشاء، وبعدها.
- وَكُرَّةُ الزِّيَادَةِ على أربع بتسليمٍ في نفلِ النهار.

(١) إلا لنازلة، وبليّة، وشديدة من الشدائد، فَيَقْنُتُ الإمام في الجهرية، وقيل: في الفجر، وقيل: في الكل، ويكون قنوته بعد الركوع. ينظر ابن عابدين ٢٤٩/٤ (ط دمشق).

(٢) أي يتبع المؤتم قانت الوتر في قراءة دعاء القنوت. شرح الطائي على الكنتز ٤٥/١.

(٣) أي ولو اقتدى بشافعي يقنّت بعد الركوع.

(٤) أي لا يتبع المقتدي الحنفي إماماً شافعيّاً يقنّت في الفجر في قراءة دعاء القنوت، بل يسكت، خلافاً لأبي يوسف القائل بمتابعته فيه؛ لأن المقتدي تَبَعَ للإمام، والقنوت مجتَهَدٌ فيه. رمز الحقائق ٤٥/١.

(٥) أي المؤكّنة.

(٦) ثلاث تسليمات، كما في التجنيس. النهر الفائق ٢٩٦/١.

لا في نفل الليل، إلى ثمانٍ، خلافاً لهما، ولا يُزَادُ على الثمان.
والأفضلُ فيهما: رُبَاعٌ، وقالوا: في الليل: المَثْنَى أفضلُ.
وطولُ القيام: أفضلُ من كثرةِ الركعات.
* والقراءةُ فرضٌ في ركعتي الفرض، وكلُّ النفل، والوتر.
* ويلزِمُ نفلٌ شرعٌ فيه قَصْدًا، ولو عندَ الطلوع والغروب.
لا إن شرعَ ظاناً أنه عليه.

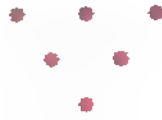
* ولو نوى أربعاً^(١)، وأفسد بعدَ القعودِ الأول، أو قبلَه: قضى ركعتين، وقال أبو يوسف: يقضي أربعاً لو أفسد قبلَه.
وكذا الخلافُ لو جرَّدَ الأربعَ من القراءة، أو قرأ في إحدى الأخرين، فحَسِبَ.
* ولو قرأ في الأولين، أو الآخرين فقط، أو تركها في إحدى الأولين، أو إحدى الآخرين فقط: قضى ركعتين، اتفاقاً.
ولو قرأ في إحدى الأولين، لا غير، أو في إحدى الأولين وإحدى الآخرين: قضى أربعاً، وقال محمدٌ: يقضي ركعتين.
* ولو تَرَكَ القعدةَ الأولى فيه^(٢): لا يبطل، خلافاً لمحمد^(٣).
* ولو نَذَرَ صلاةً في مكانٍ، فأدّاها في أدنى شرفاً منه: جاز.
ولو نَذَرَتْ صلاةً، أو صوماً في عِدٍ، فحاضَتْ فيه: لَزِمَها القضاءُ.
* ولا يُصَلَّى بعدَ صلاةٍ مثلها.
* وصحَّ النفلُ قاعداً مع القدرةِ على القيام.
ولو قَعَدَ بعدَ ما افتتحه قائماً: جاز، ويكره لو بلا عُدْرٍ، وقالوا: لا يجوز إلا لعُدْرٍ.

(١) أي إذا شرع في أربع ركعات من النفل، وأفسد في الشفع الثاني.

(٢) أي في النفل.

(٣) لأن كلَّ شفعٍ عنده من النفل: صلاةٌ على جِدَّةٍ، فتكون القعدةُ على رأس الركعتين: بمنزلة القعدةِ الأخيرة في الفرض، فتفسد.

* وَيَتَنَفَّلُ رَاكِبًا خَارِجَ الْمَصْرِ، مُوِمَّنًا إِلَى أَيِّ جِهَةٍ تَوَجَّهَتْ دَابَّتُهُ.
وَبَنَى بَنَزُولَهُ^(١)، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ، وَبِرُكُوبِهِ: لَا يَبْنِي.



(١) يعني إذا افتتح راكباً، ثم نزل: يعني أي يتم صلاته، وإذا افتتح نازلاً ثم ركب: يستقبل الصلاة، ويُعيد من جديد.

فصل

[في صلاة التراويح]

- التراويحُ سُنَّةٌ مؤكَّدةٌ.
- في كلِّ ليلةٍ من رمضان، بعدَ العشاءِ.
- قبلَ الوترِ، وبعده^(١).
- بجماعةٍ، عشرون ركعةً، بعشر تسليماتٍ، وجلسةٍ بعدَ كلِّ أربع بقدرها.
- والسُّنَّةُ فيها: الختمُ مرةً، فلا يُتركُ لكسَلِ القومِ.
- وتكره قاعداً مع القدرة على القيام.
- ويؤتَرُ بجماعةٍ في رمضان فقط.
- والأفضلُ في السُّنَنِ: المنزلُ، إلا التراويحُ.

* * *

فصل

[في صلاة الكُسُوفِ]

- يصلِّي إمامُ الجمعةِ بالناسِ عندَ كسوفِ الشمسِ ركعتين، في كلِّ ركعة ركوعٌ واحدٌ، ويُطِيلُ القراءةَ، ويُخفِئُها، وقالوا: يَجْهَرُ.
- ثم يدعوا بعدهما حتى تنجلي الشمسُ.
- ولا يَخْطُبُ.
- فإن لم يحضر: صلُّوا فرادى ركعتين، أو أربعاً، كالخسوفِ^(٢)، والظُلْمَةِ، والريِّحِ، والفرِّعِ.

* * *

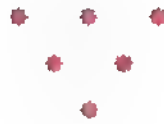
(١) في الأصح، كما في الدر المختار، أي تجوز بعد الوتر أيضاً. وينظر ابن عابدين ٣٦١/٤.

(٢) أي كما يصلون في خسوف القمر فرادى، بلا جماعة.

فصل

[في الاستسقاء]

- لا صلاة بجماعة في الاستسقاء، بل دعاء، واستغفار.
- فإن صلّوا فرادى: جاز.
- وقالا: يصلي الإمام بالناس ركعتين، يَجْهَرُ فيهما بالقراءة.
- وَيَخْطُبُ بعدهما، خُطْبَتَيْنِ، كالعيد، عند محمد.
- وعند أبي يوسف: خطبة واحدة.
- وَلَا يُقَلِّبُ^(١) القومُ أَرْدِيَتَهُمْ.
- وَيَقْلِبُ الإمام، عند محمد.
- وَيَخْرُجُونَ ثلاثةَ أيامٍ فقط.
- ولا يَحْضُرُهُ أَهْلُ الذمة.



(١) ويجوز بالتخفيف: وَيَقْلِبُ.

باب

إدراك الفريضة

* شَرَعَ في فرض، فَأُقِيمَ: إن لم يسجد للأولى: يقطع، ويقتدي، وإن سجد وهو في الرباعي: يُتِمُّ شَفْعاً.

ولو سجد لثالثته: يُتِمُّ، ويقتدي متطوعاً، إلا في العصر.

* ولو في الفجر، أو المغرب: يقطع، ويقتدي ما لم يُقَيِّد الثانية بسجدة، فإن قَيِّدَ: يُتِمُّ، ولا يقتدي.

* ولو كان في سُنَّةِ الظهر، أو الجمعة، فأقيم، أو خَطَبَ: يقطع على شفيع، وقيل: يُتِمُّها.

* وكُره خروجه من مسجد أُذِّنَ فيه قبل أن يصلي ما أُذِّنَ لها، إلا مَنْ تَقَامُ به جماعة أخرى.

وإن صلى: لا يُكره^(١)، إلا في الظهر والعشاء إن شَرَعَ في الإقامة^(٢).

* وَمَنْ خَافَ قَوْتَ الفجرِ بجماعة إن أَدَّى سُنَّتَهُ: يتركها، ويقتدي.

وإن رَجَا إدراك ركعة: لا يترك، بل يُصَلِّيها عند باب المسجد، ويقتدي.

ولا تُقْضَى إلا تَبَعاً للفرض، وعند محمد تُقْضَى بعد الطلوع.

* وَيَتْرَكَ سُنَّةَ الظهر في الحالين، ويقضيها في وقته قبل شَفْعِهِ.

وغيرهما، وغير الفرائض الخمس، والوتر: لا يُقْضَى أصلاً.

* وَمَنْ أدرك ركعة واحدة من الظهر بجماعة: لم يُصَلِّه بجماعة، بل أدرك فضلها^(٣).

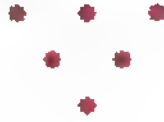
* وَمَنْ أتى مسجداً، ولم يدرك جماعة: يَتَطَوَّعُ قبل الفرض ما شاء، ما لم يَخَفُ قَوْتَهُ.

(١) أي إن صلى وحده: لا يكره الخروج من المسجد.

(٢) لجواز الاقتداء بهما نفلاً ويكره: لأنه يُتَنَهَمُ بمخالفة الجماعة عياناً بلا عذر.

(٣) فلا يحث في يمينه: لا يصلي الظهر بجماعة.

- وَمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا، فَكَبَّرَ، وَوَقَّفَ حَتَّى رَفَعَ رَأْسَهُ: لَمْ يُدْرِكْ تِلْكَ الرُّكْعَةَ.
- وَمَنْ رَكَعَ قَبْلَ إِمَامِهِ^(١)، فَأَدْرَكَهُ إِمَامُهُ فِيهِ: صَحَّ رُكُوعُهُ^(٢).



(٢) مع الكراهة.

(١) ولم يرفع رأسه.

باب

قضاء الفوائت

✽ الترتيب بين الفائتة والوقتية وبين الفوائت: شرط.
 فلو صلى فرضاً ذاكراً فائتة: فسَدَ فرضه موقوفاً^(١)، وعندهما باتاً.
 فلو قضاها قبل أداء ست: بطلت فرضية ما صلى^(٢)، وإلا^(٣): صحَّت عنده،
 لا عندهما.

✽ والوتر: كالفرض عملاً^(٤)، فذكره: مفسدٌ، خلافاً لهما.
 ✽ ولو صلى العشاء بلا وضوء ناسياً، ثم صلى السنة والوتر به^(٥): يُعيدُ السنةَ
 لإعادة العشاء، ولا يُعيدُ الوتر، خلافاً لهما.
 وببطلان الفرضية: لا يبطل أصل الصلاة^(٦)، خلافاً لمحمد.
 ✽ ويسقط الترتيب بضيق الوقت، وبالنسيان، وبصيرورة الفوائت ستاً، حديثاً
 أو قديمة، ولا يعودُ بعَوْدِها إلى القلة.
 فمن ترك ستاً أو أكثر، وشرع يؤدِّي الوقتيات، مع بقاء الفوائت، ثم فائتة
 فرض جديد، فصلى وقتية بعده ذاكراً له: صحَّت وقتيته.
 وكذا لو قضى تلك الفوائت إلا فرضاً أو فرضين، فصلى وقتية ذاكراً.
 ✽ ولا يُقتل تارك الصلاة عمداً^(٧)، ما لم يجحد.
 ✽ ولو ارتدَّ عقيب فرض صلاة، ثم أسلم في الوقت: لزمه إعادته.

(١) أي لا يُحكم بصحته وفساده، حتى لو صلى بعده ست صلوات أو أكثر، ولم يقض الفائتة:
 انقلب الكل جائزاً عند الإمام، ولو قضى الفائتة قبل أن تمضي ست أوقات: بطل وصف الفرضية،
 وانقلب نفلاً.

(٢) وإن لم يقض الفائتة.

(٣) وتصير نفلاً.

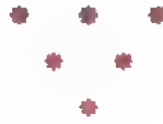
(٤) أي بالوضوء.

(٥) أي من حيث وجوب أدائه.

(٦) بل تصير نفلاً.

(٧) بل يفسق، ويُحبس ويُضرب تعزيراً حتى يصلي.

ولا يلزم قضاء ما فاتهُ زمانُ الرَدَّةِ، ولا قضاء ما فاتهُ بعدَ إسلامِهِ في دارِ الحربِ
إن جَهِلَ فرضيَّتَهُ.



باب

سجود السهو

* إذا سَهَا بزيادة، أو نُقْصَانٍ: سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، بَعْدَ التَّسْلِيمَتَيْنِ، وَقِيلَ: بَعْدَ وَاحِدَةٍ، وَتَشَهُدَ، وَسَلَّم.

وَيَأْتِي بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالِدَعَاءِ فِي قَعْدَةِ السَّهْوِ، هُوَ الصَّحِيحُ.

* وَيَجِبُ^(١) إِنْ قَرَأَ فِي رُكُوعٍ، أَوْ قَعُودٍ، أَوْ قَدَّمَ رُكْنًا، أَوْ أَخَّرَهُ، أَوْ كَرَّرَهُ، أَوْ غَيَّرَ وَاجِبًا، أَوْ تَرَكَهُ.

كَرُكُوعٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَتَأْخِيرِ الْقِيَامِ إِلَى الثَّلَاثَةِ بِزِيَادَةٍ عَلَى التَّشَهُدِ^(٢)، وَرُكُوعَيْنِ، وَالْجَهْرِ فِيمَا يُخْفَى، وَبِالْعَكْسِ^(٣)، وَتَرْكِ الْقَعُودِ الْأَوَّلِ.

وَقِيلَ: كُلُّهُ يُوَوَّلُ إِلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ^(٤).

* وَإِنْ تَشَهُدَ فِي الْقِيَامِ، أَوْ الرُّكُوعِ^(٥): لَا يَجِبُ.

وَإِنْ سَهَا مَرَارًا: يَكْفِيهِ سَجْدَتَانِ.

* وَيَلْزَمُ^(٦) الْمُقْتَدِي بِسَهْوِ إِمَامِهِ إِنْ سَجَدَ، لَا بِسَهْوِهِ.

وَالْمَسْبُوقُ يَسْجُدُ مَعَ إِمَامِهِ، ثُمَّ يَقْضِي.

* سَهَا عَنِ الْقَعُودِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ إِلَيْهِ أَقْرَبُ: عَادَ، وَإِلَّا: لَا، وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ.

* وَإِنْ سَهَا عَنِ الْآخِرِ: عَادَ مَا لَمْ يَسْجُدْ، وَسَجَدَ لِلْسَهْوِ.

فَإِنْ سَجَدَ: بَطَلَ فَرْضُهُ بِرَفْعِهِ، عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَبَوْضِعِهِ، عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَصَارَتْ

(١) أي سجود السهو.

(٢) اختلفوا في قدر الزيادة، فقليل: بزيادة حرف، وقيل: بقدر ركن، وهو الصحيح، وقيل: بقوله: اللهم صل على محمد، وعندهما: لا سهو عليه أصلاً. مجمع الأنهر ١/١٤٩.

(٣) أي الإخفاء فيما يُجهر.

(٤) وهو الأصح، وعليه المحققون. الدر المنثور ١/١٤٩.

(٥) أي سجود السهو.

(٦) أو السجود.

نفلًا، خلافاً لمحمد، فيُضْمُ سادسةً إن شاء.

* وإن قَعَدَ في الرابعة، ثم قام: عاد، وسلَّم ما لم يسجد.

وإن سجد: تَمَّ فرضه، ويسجدُ للسهو، ويُضْمُ سادسةً، والركعتان نفل.

* ولا عُهْدَةٌ^(١) لو قَطَعَ.

ولا تنوبان عن سُنَّةِ الظهر.

* ومَنْ اقتدى به^(٢) فيهما: صلاهما فقط.

ولو أفسد: قضاهما، وعند محمد: يصلي ستًّا، ولا قضاء لو أفسد.

* ولو سَجَدَ للسهو في شَفْعِ التطوع: لا يبني عليه، ولو بنى: صح.

* وسلامٌ مَنْ عليه السهو يُخْرِجُهُ من الصلاة موقوفًا: إن سجد: عاد إليها، وإلا: لا.

فيصحُّ اقتداء مَنْ اقتدى به بعد سلامه، ويصيرُ فرضه أربعاً بنيته الإقامة.

* ويبطلُ وضوؤه بجهقهته إن سَجَدَ، وإلا: فلا.

وعند محمد: لا يُخْرِجُهُ، فتثبت الأحكامُ المذكورة، سجد، أو لا.

* ولو سلَّم مَنْ عليه السهو بنية أن لا يسجد: بطلت نيته، وله أن يسجد.

* وإن شكَّ في صلاته كم صلى؟

إن كان أول ما عَرَضَ له: استقبل، وإلا: تحرَّى، وعَمِلَ بغلبة ظنه.

فإن لم يكن له ظنٌّ: بنى على الأقل، وقَعَدَ في كلِّ موضعٍ احتمل أنه موضعُ القعود.

* توهم مصلي الظهر أنه أتمَّها، فسَلَّمَ، ثم عَلِمَ أنه صلى ركعتين: أتمَّها، وسَجَدَ

للسهو.



(٢) أي بالسامي.

(١) أي لا يلزمه شيء.

باب صلاة المريض

- * عَجَزَ عن القيام، أو خاف زيادة المرضِ بسببه: صَلَّى قاعداً، يركعُ ويسجدُ.
وإن تعذر الركوعُ والسجودُ: أومأَ برأسه قاعداً، وجَعَلَ سجودَه أخفضَ.
- * ولا يَرْفَعُ إلى وجهه شيئاً للسجود، فإن فَعَلَ، وهو يَخْفِضُ رأسَه: صَحَّ إيماءً، وإلا: فلا يصحُّ.
- * وإن تعذر القعودُ أومأَ مستلقياً، ورجلاه إلى القبلة، أو مضطجعا ووجهه إليها.
وإن تعذر الإيماءُ برأسه: أَخْرَثَ.
- ولا يومئُ بعينيه، ولا بحاجيه، ولا بقلبه.
- * وإن قَدَرَ على القيام، وعَجَزَ عن الركوعِ والسجودِ: يومئُ قاعداً، وهو أفضلُ من الإيماء قائماً.
- ولو مَرَضَ في أثناء الصلاة: بنى بما قَدَرَ.
- * ولو افتتحها قاعداً يركعُ ويسجدُ، فَقَدَرَ على القيام: بنى قائماً، وقال محمدٌ: يستأنفُ.
- وإن افتتحها بإيماء، فَقَدَرَ على الركوعِ والسجودِ: استأنفَ.
- وللمتطوِّع أن يتكئَ على شيءٍ إن أعى.
- * ولو صلى في فُلْكِ جَارٍ قاعداً بلا عُذْرٍ: صَحَّ^(١)، خلافاً لهما.
- وفي المَرْبُوطِ^(٢): لا يجوزُ بلا عُذْرٍ.
- * ومَنْ أغمِيَ عليه، أو جُنَّ يوماً وليلة: قضى.

(١) لأن الغالب فيها دورانُ الرأس، وهو كالمتحقق، ويرى الصاحبان عدم الصحة؛ لأن القيام مقدورٌ عليه، فلا يُترك.

(٢) أي في الشط.

وإن زاد ساعة^(١): لا يقضي.
وعند محمد يقضي ما لم يدخُل وقتُ سادسة.



(١) أي زماناً ما، ويجوز فيها الرفع على الفاعلية: ساعة، والمعنى: زاد عليهما ساعة.

باب

سجود التلاوة

* يجبُ على مَنْ تلا آيةً من أربع عشرة آية: في الأعراف، والرعد، والنحل، والإسراء، ومريم، والحجّ أولاً، والفرقان، والنمل، وألم تنزيل، وص، وفُصِّلَت، والنجم، والانشقاق، والعلق.

* وعلى مَنْ سَمِعَ ولو غيرَ قاصِدٍ.

وعلى المؤتمِّ بتلاوة إمامه.

ولا يجبُ بتلاوته^(١) أصلاً إلا على سامع ليس معه في الصلاة.

* ولو سَمِعَهَا المصلي ممن ليس معه: لا يسجدُ في الصلاة، ويسجدُ بعدها، فإن سَجَدَ فيها: لا تجوز، ولا تبطل الصلاة.

* ولو سَمِعَهَا من إمام، فاقتدى به قبل أن يسجدَ: سَجَدَ معه.

وإن اقتدى بعدما سَجَدَ: فإن في تلك الركعة: لا يسجدُ أصلاً.

وإن في غيرها: سَجَدَها خارج الصلاة، كما لو لم يقتد.

* ولا تُقضى الصلّاتية خارجها.

* تلاها، ثم دَخَلَ في الصلاة، وأعادها، وسَجَدَ: كَفَتْه عن التلاوتين.

وإن سَجَدَ للأولى، ثم شَرَعَ، وأعادها: يسجدُ أخرى.

* ولو كرَّرَ آيةً واحدةً في مجلسٍ واحدٍ: كَفَتْه سجدةً واحدةً.

وإن بدَّلَهَا، أو المجلسَ^(٢): لا.

وتسدية الثوب^(٣)، والدِّياسة، والانتقال من غُصْنٍ إلى آخر: تبديل.

(١) أي بتلاوة المؤتمِّ.

(٢) أي بدّل الآية، أو بدّل المجلس، بأن قرأ آيتين في مجلسٍ، أو آيةً في مجلسين: لا يكفيه سجدة واحدة.

(٣) أي في ذهابه وإيابه وهو ينسج الثوب.

ولو تبدّل مجلس السامع: تكررّ الوجوب عليه وإن اتّحد مجلس التّالي.

وإن تبدّل مجلس التّالي: واتحد مجلسه: لا.

• **وكيفيته:** أن يسجدَ بشرائط الصلاة، بين تكبيرَين، من غير رفع يدي، ولا تشهد، ولا سلام.

• **وكرهه** أن يقرأ سورة، ويدع آية السجدة، لا عكسه.

ونُدب أن يضمّ إليها آية، أو آيتين قبلها.

واستحسن إخفاؤها عن السامعين.

• **ويُقضى^(١).**



(١) أي سجود التلاوة، لوجوبه، ولكن على التراخي، ويكره تأخيرها تنزيهاً، وفي نسخ: ويُقضى بالتأنيث أي سجدة التلاوة.

• **وسجدة الشكر:** مستحبة، به يُفتى. مهتدى الأنهر، ابن عابدين ٦٠٨/٤.

باب المسافر

• مَنْ جَاوَزَ بَيْوتَ مِصْرِهِ مِنْ جَانِبِ خُرُوجِهِ، مُرِيداً سَيْراً وَسَطاً، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ: قَصَرَ
الْفَرْضَ الرَّبَاعِيَّ، وَصَارَ فَرْضُهُ فِيهِ: رَكْعَتَيْنِ.

واعتبر في الوسط: في السَّهْلِ^(١): سَيْرُ الْإِبِلِ، وَمَشْيُ الْأَقْدَامِ.
وفي البحر: اعتدال الرِّيحِ.
وفي الجبل: مَا يَلِيقُ بِهِ.

• فلو أتمَّ المسافرُ إن قَعَدَ في الثانية: صَحَّتْ، وَأَسَاءَ، وَإِلَّا: فلا تصح.

• وَلَا يَزَالُ عَلَى حُكْمِ السَّفَرِ حَتَّى يَدْخُلَ وَطَنَهُ، أَوْ يَنْوِيَ مَدَّةَ الْإِقَامَةِ بِبَلَدٍ آخَرَ،
أَوْ قَرْيَةٍ.

• وَهِيَ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْماً، أَوْ أَكْثَرَ.

ولو نواها بموضعَيْنِ، كَمَكَّةَ وَمِنَى: لَا يَصِيرُ مُقِماً، إِلَّا أَنْ يَبِيتَ بِأَحَدِهِمَا.

وَقَصَرَ إِنْ نَوَى أَقْلَ مِنْهَا، أَوْ لَمْ يَنْوَ بِبَقِيَّةِ سَنِينَ.

وكذا عَسَكَرُ نَوَاهَا بِأَرْضِ الْحَرْبِ، أَوْ حَاصَرُوا مِصْرَافاً فِيهَا، أَوْ حَاصَرُوا أَهْلَ

الْبَغْيِ فِي دَارِنَا فِي غَيْرِهِ^(٢).

وَيُتِمُّ أَهْلُ الْأَخِيَّةِ^(٣) لَوْ نَوَّوْهَا، فِي الْأَصْحِ.

• وَلَوْ اقْتَدَى الْمَسَافِرُ بِالْمُقِيمِ فِي الْوَقْتِ: صَحَّ، وَيُتِمُّ، وَبَعْدَهُ: لَا يَصَحُّ.

واقْتَدَاءُ الْمُقِيمِ بِهِ: صَحِيحٌ فِيهِمَا.

وَيَقْصُرُ هُوَ، وَيُتِمُّ الْمُقِيمُ بِلا قِرَاءَةٍ، فِي الْأَصْحِ.

وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ، فَإِنِّي مُسَافِرٌ.

(٢) أي غير مصر.

(١) أي نقيض الجبل.

(٣) الخِيَاءُ: واحد الأخيَّة: بيتٌ من وَبَرٍ أو صُوفٍ، ومثلهم أهل الخيمة، كالأعراب.

* وَيَبْطُلُ الْوَطْنُ الْأَصْلِيُّ بِمِثْلِهِ، لَا بِالسَّفَرِ.

وَوَطْنُ الْإِقَامَةِ: بِمِثْلِهِ، وَالسَّفَرُ، وَالْأَصْلِيُّ.

* وَفَائِتَةُ السَّفَرِ: تُقْضَى فِي الْحَضَرِ رَكْعَتَيْنِ.

وَفَائِتَةُ الْحَضَرِ: تُقْضَى فِي السَّفَرِ أَرْبَعًا.

وَالْمَعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ: آخِرُ الْوَقْتِ.

* وَالْعَاصِي: كَغَيْرِهِ.

* وَنِيَّةُ الْإِقَامَةِ وَالسَّفَرِ تُعْتَبَرُ مِنَ الْأَصْلِ، دُونَ التَّبَعِ، كَالْعَبْدِ، وَالْمَرَأَةِ، وَالْجُنْدِيِّ.



باب الجمعة

- * لا تصحُّ إلا بستة شروط: المِصرُّ أو فِناؤه.
- والسُّطان أو نائبه، ووقتُ الظهر.
- والخطبةُ قبلَها في وقتِها، والجماعةُ، والإذنُ العامُّ.
- * والمِصرُّ: كلُّ موضعٍ له أميرٌ وقاضٍ، يُنفَّذُ الأحكامَ، ويُقيَّمُ الحدودَ.
- وقيل: ما لو اجتمعَ أهلُه في أكبرِ مساجده: لا يسعُهم.
- وفِناؤه: ما اتصل به مُعدًّا لمصالحه.
- * وتصحُّ في مصرٍ في مواضعٍ، هو الصحيح، وعن الإمام: في موضعٍ فقط^(١).
- وعندَ أبي يوسف: في موضعين إن حالَ بينهما نهرٌ.
- * ومنى: مصرٌ في المَوسِمِ، تصحُّ الجمعةُ فيها للخليفة، أو أميرِ الحجاز، لا لأميرِ الموسم، ولا بعرفات.
- * وفَرَضُ الخطبة: تسيحةٌ، أو نحوها، وعندهما: لا بدُّ من ذكرٍ طويلٍ، يُسمى خطبةً.
- * وسُنَّتُها:
- ١ - أن يخطبَ قائماً.
- ٢ - على طهارة.
- ٣ - خطبتين.
- ٤ - يفصلُ بينهما بجلِسةٍ.
- ٥ - مُشْتَمِلَتَيْنِ على تلاوةِ آيةٍ.
- ٦ - والإيصاءُ بالتقوى.
- ٧ - والصلاةُ على النبي ﷺ.

(١) أي لا تجوز إلا في موضع واحد فقط على هذه الرواية؛ لأن في تجويزها في موضعين تقييداً لجماعتها، وهي من أعلام الدين، فلا يجوز تقييد جماعتها. مجمع الأنهر ١/١٦٧، فإن أدّوها في موضعين مثلاً: فالجمعة لمن سبق منهما، وعلى الآخرين أن يُعبدوا. تبين الحقائق ١/٢١٨، وينظر مجمع البحرين ص ١٦٢، وكثر الدقائق ص ١٨٩.

فِيُكْرَهُ تَرْكُ ذَلِكَ^(١).

• وأقل الجماعة: ثلاثة، سوى الإمام، وعند أبي يوسف: اثنان، وقيل: محمدٌ معه. فلو نَفَرُوا قَبْلَ سَجُودِهِ: يَسْتَأْنِفُ الظَّهْرَ، وعندهما: لا يَسْتَأْنِفُهَا، إِلَّا إِنْ نَفَرُوا قَبْلَ شُرُوعِهِ.

• وَتَبْطُلُ بِخُرُوجِ وَقْتِ الظَّهْرِ.

• وشروط وجوبها ستة: الإقامة بمصر، والذكورة، والصحة، والحرية، وسلامة العينين، والرجلين.

فلا تجب على الأعمى وإن وجد قائداً، خلافاً لهما.

وكذا الخلاف في الحج.

• وَمَنْ هُوَ خَارِجُ الْمَصْرِ: إِنْ كَانَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: تَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَبِهِ يُفْتَى.

• وَمَنْ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِ: إِنْ أَذَاهَا: أَجْزَأَتْهُ عَنْ فَرْضِ الْوَقْتِ.

• وَلِلْمَسَافِرِ، وَالْعَبِيدِ، وَالْمَرِيضِ أَنْ يَوْمَ فِيهَا، وَتَنْعَقِدُ بِهِمْ.

• وَمَنْ لَا عُذْرَ لَهُ لَوْ صَلَّى الظَّهْرَ قَبْلَهَا: جَازٌ، مَعَ الْكَرَاهَةِ^(٢).

ثم إذا سعى إليها، والإمام فيها: تَبْطُلُ ظَهْرُهُ، وقالوا: لا تَبْطُلُ مَا لَمْ يُدْرِكِ الْجُمُعَةَ، وَيَشْرَعُ فِيهَا.

• وَكُرْهُهُ لِلْمَعْذُورِ، وَالْمَسْجُونِ أَدَاءُ الظَّهْرِ بِجُمَاعَةٍ فِي الْمَصْرِ يَوْمَهَا.

• وَمَنْ أَذْرَكَهَا فِي التَّشْهِيدِ أَوْ سَجُودِ السَّهْوِ: يُتِمُّ جُمُعَةً، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يُتِمُّ ظَهْرًا

(١) يُحَرَّرُ هَلْ هِيَ كِرَاهَةٌ تَنْزِيهِيَّةٌ، أَمْ تَحْرِيمِيَّةٌ، فَيَأْتِي؟ وَأَصْلًا هُنَاكَ خِلَافٌ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ هَلْ يَأْتِي تَارِكُ السَّنَةِ أَمْ لَا؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: لَا يَأْتِي، يَأْتِي، إِنْ اعْتَادَ التَّرْكَ يَأْتِي، وَإِلَّا: لَا، وَهَلِ الْمُرَادُ تَرْكَ السَّنَةِ الْمُؤَكَّدَةِ، أَمْ سَنَنِ الْهَدْيِ، أَمْ عَمُومِ السَّنَةِ؟ يَنْظُرُ الطَّحْطَاوِيُّ عَلَى الدَّرَجَةِ ١٦٩/٤، تَحْفَةُ الْأَخْيَارِ، لِلْكُنُوزِيِّ ص ٨٧.

(٢) التَّحْرِيمِيَّةُ.

إن لم يُدرك أكثرَ الثانية.

❖ وإذا خَرَجَ الإمامُ: فلا صلاةَ، ولا كلامَ حتى يَفْرُغَ من خُطْبَتِهِ، وقالوا: يُباحُ الكلامُ بعدَ خروجه ما لم يشرع في الخطبة.

❖ ويجبُ السعيُّ، وتَرْكُ البيعِ بالأذانِ الأوَّلِ.

فإذا جَلَسَ على المنبر: أذَّنَ بين يديه ثانياً، واستقبلوه مستمعين.

فإذا أتمَّ الخطبة: أقيمت.



باب العِيدَيْنِ

• **تَجِبُ صَلَاةُ الْعِيدِ.**

• **وَشَرَائِطُهَا:** كَشَرَائِطِ الْجُمُعَةِ، وَجُوبًا، وَأَدَاءً، سِوَى الْخُطْبَةِ.

• **وَتُدْبَ فِي الْفِطْرِ** أَنْ يَأْكَلَ شَيْئًا قَبْلَ صَلَاتِهِ، وَيَسْتَاكَ، وَيَغْتَسِلَ، وَيَتَطَيَّبَ، وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ.

وَيُؤَدِّي فِطْرَتَهُ، وَيَتَوَجَّهُ إِلَى الْمَصَلِيِّ، وَلَا يَجْهَرُ بِالتَّكْبِيرِ فِي طَرِيقِهِ، خِلَافًا لَهَا.

وَلَا يَتَنَفَّلُ قَبْلَهَا.

• **وَوَقْتُهَا:** مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدْرَ رُمْحٍ، أَوْ رُمَحَيْنِ إِلَى زَوَالِهَا.

• **وَصِفَتُهَا:** أَنْ يَصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ، يَكْبُرُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ، ثُمَّ يُثْنِي، ثُمَّ يَكْبُرُ ثَلَاثًا، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً، ثُمَّ يَرْكَعُ، وَيَسْجُدُ.

وَيَبْدَأُ فِي الثَّانِيَةِ بِالْقِرَاءَةِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أُخْرَى لِلرُّكُوعِ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الزَّوَائِدِ. وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ، يُعَلِّمُ النَّاسَ أَحْكَامَ الْفِطْرِ.

• **وَلَا تُقْضَى إِنْ فَاتَتْ مَعَ الْإِمَامِ.**

وَأِنْ مَنَعَ عُذْرٌ عَنْهَا فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ: صَلَّوْهَا فِي الثَّانِي، وَلَا تُصَلَّى بَعْدَهُ.

• **وَالْأَضْحَى:** كَالْفِطْرِ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الْأَكْلِ فِيهَا إِلَى أَنْ يَصَلِّيَ، وَلَا يَكْرَهُ قَبْلَهَا، فِي الْمَخْتَارِ.

وَيَجْهَرُ بِالتَّكْبِيرِ فِي طَرِيقِ الْمَصَلِيِّ.

وَيُعَلِّمُ فِي الْخُطْبَةِ تَكْبِيرَ التَّشْرِيقِ، وَالْأَضْحَى.

وَيَجُوزُ تَأْخِيرُهَا^(١) إِلَى الثَّانِي وَالثَّالِثِ، بِعُذْرٍ وَبِغَيْرِ عُذْرٍ.

(١) صلاة عيد الأضحى إلى اليوم الثاني والثالث بعذر، وإن بغير عذر: يجوز، ويُبي.

- * والاجتماع يوم عرفة تشبهاً بالواقفين: ليس بشيء.
- * ويجب تكبير التشريق من فجر عرفة إلى عصر يوم العيد، على المقيم بالمصر، عقيب فرض أدِّي بجماعة مستحبة.
- وبالافتداء^(١): يجب على المرأة، والمسافر.
- وعندهما: إلى عصر آخر أيام التشريق، على من يصلي الفرض، وعليه العمل.
- * وصفتُهُ: أن يقول مرة: الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر، والله الحمد.
- ولا يتركه المؤتم إن تركه إمامه.



(١) بمن يجب عليه تكبير التشريق، أما المرأة والمسافر: فلا يجب عليهما أصلاً.

باب

صلاة الخوف

• إن اشتدَّ الخوفُ من عدوٍّ، أو سَبُعٍ: جَعَلَ الإمامُ طائفةً بإزاءِ العدوِّ^(١)، وصَلَّى بطائفةٍ ركعةً إن كان مسافراً، أو في الفجرِ، وركعتين إن كان مقيماً، أو في المغربِ. ومَضَتْ هذه إلى العدوِّ، وجاءَتْ تلكَ، وصَلَّى بهم ما بقي، وسلَّمَ وحده، وذهبوا إلى العدوِّ.

وجاءتِ الطائفةُ الأولى، وأتمُّوا بلا قراءةٍ، ثم الطائفةُ الأخرى، وأتمُّوا بقراءةٍ. • وَيُبْطِلُهَا: المشيُّ، والركوبُ، والمقائلةُ.

• وإن اشتدَّ الخوفُ، وعَجَزُوا عن الصلاةِ بهذه الصفة: صَلُّوا وَحْدَاناً رُكْبَاناً، يُؤَمِّمُونَ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَرُوا إِنْ عَجَزُوا عَنِ التَّوَجُّهِ.

• ولا تجوزُ^(٢) بلا حضورِ عدوٍّ.

وأبو يوسف لا يُجيزُها بعدَ النبي ﷺ.



(١) هذا إذا تنازعوا في الصلاة خَلْفَ إمامٍ واحدٍ، أما إذا لم يتنازعوا: فالأفضل صلاةُ كُلِّ طائفةٍ بإمام، مثل حالة الأمن. نور الإيضاح ص ٢٤٠.

(٢) أي صلاة الخوف.

باب الجنائز

- * يُوجَّهُ الْمُحْتَضَرُ إِلَى الْقِبْلَةِ، عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، وَاخْتِيارَ الاسْتِلْقَاءِ، وَيُلَقَّنُ الشَّهَادَةَ. فَإِذَا مَاتَ: شَدُّوا لَحْيَيْهِ، وَغَمَّضُوا عَيْنَيْهِ.
- * وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ دَفْنِهِ.
- * وَإِذَا أَرَادُوا غَسْلَهُ: وَضَعُوا عَلَى سَرِيرِ مُجَمَّرٍ وَتَرَأَ، وَتُسْتَرُّ عَوْرَتُهُ، وَيُجَرَّدُ، وَيُوضَأُ بِلا مَضْمُضَةٍ وَاسْتِنْشَاقٍ.
- وَيُغْسَلُ بِمَاءٍ مُغْلَى بَسِذِرٍ، أَوْ خُرْضٍ إِنْ وَجَدَ، وَإِلَّا: فَالْقَرَأُ^(١).
- وَيُغْسَلُ رَأْسُهُ وَلَحْيَتُهُ بِالْخِطْمِيِّ.
- وَأُضْجِعَ عَلَى يَسَارِهِ، فَيُغْسَلُ حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى مَا يَلِي التَّخْتَ مِنْهُ، ثُمَّ عَلَى يَمِينِهِ كَذَلِكَ.
- * ثُمَّ يُجْلَسُ مُسْنَدًا، وَيُمَسَحُ بَطْنُهُ بِرَفِقٍ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ: غَسَلَهُ، وَلَا يُعِيدُ غَسْلَهُ، وَلَا وَضُوءَهُ.
- وَيُنَشِّفُهُ بِثَوْبٍ، وَيُجْعَلُ الْحَنَوطُ عَلَى رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ، وَالْكَافُورُ عَلَى مَسَاجِدِهِ.
- وَلَا يُسَرَّحُ شَعْرُهُ، وَلَحْيَتُهُ، وَلَا يُقَصُّ ظَفَرُهُ وَشَعْرُهُ، وَلَا يُخْتَنُ.
- * ثُمَّ يُكَفَّنُهُ، وَسُنَّةُ كَفَنِ الرَّجُلِ: قَمِيصٌ، وَهُوَ مِنَ الْمَنْكِبِ إِلَى الْقَدَمِ، وَإِزَارٌ، وَلِفَافَةٌ، وَهُمَا مِنَ الْقَرْنِ إِلَى الْقَدَمِ.
- وَاسْتَحْسَنَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْعِمَامَةَ^(٢).
- وَكَفَايَتُهُ: إِزَارٌ، وَلِفَافَةٌ.
- وَسُنَّةُ كَفَنِ الْمَرْأَةِ: دِرْعٌ، وَخِمَارٌ، وَإِزَارٌ، وَلِفَافَةٌ، وَخِرْقَةٌ تُرْبَطُ عَلَى ثَدْيَيْهَا.

(١) أي الماء الصافي، الذي لا يشوبه شيء.

(٢) هذا إذا كان عالماً معروفًا، أو من الأشراف. مجمع الأنهر ١/ ١٨١.

وكفائته: إزارٌ، وخِمَارٌ، ولفافةٌ.

وعند الضرورة: يكفي الواحدُ، ولا يُقتصرُ عليه بلا ضرورة.

* وَيُسْتَحَبُّ الْأَبْيَضُ.

ولا يُكْفَنُ إِلَّا فيما يجوزُ له لُبْسُهُ حالَ حياته.

وتُجَمَّرُ الْأَكْفَانُ وتَرَأَّ قَبْلَ أَنْ يُدْرَجَ فِيهَا.

* وَتُبْسَطُ اللَّفَافَةُ، ثمَّ الْإِزَارُ عَلَيْهَا، ثمَّ يُقَمَّصُ، وَيُوضَعُ عَلَى الْإِزَارِ، ثمَّ يُلَفُّ

الْإِزَارُ مِنْ قَبْلِ يَسَارِهِ، ثمَّ مِنْ يَمِينِهِ، ثمَّ اللَّفَافَةُ كَذَلِكَ.

* وَالْمَرَأَةُ تَلْبَسُ الدَّرْعَ، وَيُجْعَلُ شَعْرُهَا صَفِيرَتَيْنِ عَلَى صَدْرِهَا فَوْقَهُ، ثمَّ الْخِمَارُ

فَوْقَ ذَلِكَ تَحْتَ اللَّفَافَةِ.

وَيُعَقَّدُ الْكَفَنُ إِنْ خِيفَ أَنْ يَتَشَتَّرَ.



فصل

[في الصلاة على الميت]

- * الصلاة عليه: فرض كفاية.
- * وشروطها: إسلام الميت، وطهارته.
- * وأولى الناس بالتقدم فيها: السلطان، ثم القاضي، ثم إمام الحي، ثم الولي، الأقرب فالأقرب، إلا الأب فإنه يُقدَّم على الابن.
- وللولي أن يأذن لغيره.
- فإن صَلَّى غير مَنْ ذَكَرَ بلا إذن: أعاد الولي إن شاء.
- ولا يصلي غير الولي بعد صلاته.
- * وإن دُفِنَ بلا صلاة: صَلَّى على قبره ما لم يُظَنَّ تَفْسُخُهُ.
- * ويقومُ حِذَاءَ الصَّدْرِ للرجل، والمرأة.
- * ويكبرُ تكبيرةً، يُثْنِي عَقِيْبَهَا، ثم ثانيةً، يصلي على النبي ﷺ بعدها، ثم ثالثةً، يدعو لنفسه وللميت وللمسلمين بعدها، ثم رابعةً، ويُسَلِّمُ عَقِيْبَهَا.
- فإن كَبَّرَ خمساً: لا يُتَابَعُ.
- ولا قراءة فيها، ولا تَشْهَدَ، ولا رَفَعَ يَدَ، إلا في الأولى.
- * ولا يُسْتَغْفَرُ^(١) لصبي، ويقول: اللهم اجعله لنا فَرَطاً، اللهم اجعله لنا أجراً وذخراً، واجعله لنا شافعاً مُشْفَعاً.
- * ومَنْ أتى بعد تكبير الإمام: لا يُكَبِّرُ حتى يُكَبِّرَ أخرى، فيُكَبِّرُ معه.
- وقال أبو يوسف: يُكَبِّرُ، ولا يَنْتَظِرُ، كَمَنْ كان حاضراً حال التحريمة.
- * ولا تجوزُ راكباً؛ استحساناً.
- * وتُكره في مسجد جماعةٍ إن كان الميت فيه.

(١) تُضْبَطُ على وجهين، بالمعنى للمعلوم، وللمجهول.

وإن كان خارجَه^(١): اختلفَ المشايخُ^(٢).

* ولا يُصَلَّى على عُضْوٍ، ولا على غائبٍ.

* وَمَن استَهَلَ بعدَ الولادة: غُسِلَ، وَسُمِّيَ، وَصُلِّيَ عليه، وإلا غُسِلَ، في المختار، وأُذِرَجَ في خِرْقَةٍ، ولا يُصَلَّى عليه.

* ولو سُبِّي صَبِيٌّ معَ أحدِ أبوينه: لا يُصَلَّى عليه، إلا إن أسلمَ أحدهما، أو أسلمَ هو، عاقلاً، أو لم يُسَبَّ أحدهما معه.

* ولو مات لمسلم قريبٌ كافراً: غَسَلَهُ غَسْلَ النجاسة، وَلَفَّه في خِرْقَةٍ، وألقاه في حُفْرَةٍ، أو دَفَعَهُ إلى أهلِ دينه.

* وَسُنَّ في حَمْلِ الجنازةِ أربعةٌ.

وأن يَبْدَأَ، فيَضَعَ مُقَدَّمَهَا على يمينه، ثم مُؤَخَّرَهَا، ثم مُقَدَّمَهَا على يساره، ثم مُؤَخَّرَهَا، وَيُسْرِعُوا به دونَ الخَبَبِ، والمشي خَلْفَهَا: أَفْضَلُ.

وإذا وصلوا إلى قبره: كُرِهَ الجلوسُ قَبْلَ وَضْعِهِ عن الأعناق.

* وَيُحْفَرُ القبرُ، وَيُلْحَدُ، وَيُدْخَلُ الميتُ فيه من جهةِ القبلة.

ويقولُ واضِعُهُ: بِسْمِ اللَّهِ، وعلى مِلَّةِ رسولِ اللَّهِ ﷺ.

وَيُسَجَّى^(٣) قبرُ المرأةِ، لا الرجلِ.

* وَيُوجَّهُ إلى القبلة، وتُحَلُّ العُقْدَةُ.

وَيُسَوَّى عليه اللَّيْنُ، أو القَصَبُ، وَيُكْرَهُ الأَجُرُّ، والخشبُ.

* وَيُهَالُ الترابُ، وَيُسَنَّمُ القبرُ، ولا يُرْبَعُ.

ويُكْرَهُ بناؤه بالجِصِّ، والأَجُرِّ، والخشبِ.

(١) أي إن كانت الجنازة والإمام ومعه صف خارج المسجد، والباقي داخله.

(٢) فقيل: لا يكره، وهي رواية النوادر، وليس فيه احتمال تلويث المسجد، وقيل: يكره، وهو ما

رجَّحه الحصكفي في الدر المتقى ١/ ١٨٥.

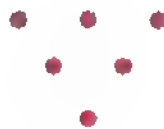
(٣) أي يُسْتَر ويُنْطَى.

- ❖ ولا يُدفنُ اثنانِ في قبرٍ، إلا لضرورة.
- ولا يُخرَجُ من القبر، إلا أن تكونَ الأرضُ مغسوبةً.
- ❖ ويكره وطءُ القبر، والجلوسُ، والنومُ عليه، والصلاةُ عنده.



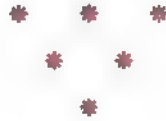
باب الشهيد

- * هو مَنْ قَتَلَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ، أَوْ الْبَغْيِ، أَوْ قُطَّاعُ الطَّرِيقِ.
أَوْ وُجِدَ فِي الْمَعْرَكَةِ وَبِهِ أَثَرٌ.
- أَوْ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ ظُلْمًا، وَلَمْ تَجِبْ بِقَتْلِهِ دِيَّةٌ.
- * فَيُكْفَنُ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُغَسَّلُ، وَيُدْفَنُ بِدَمِهِ وَثِيَابِهِ، إِلَّا مَا لَيْسَ مِنْ جَنْسِ الْكَفَنِ، كَالْفَرَوِ، وَالْحَشْوِ، وَالْخُفِّ، وَالسَّلَاحِ.
- وَيُزَادُ وَيُنْقَصُ مِرَاعَةُ الْكَفَنِ السُّنَّةُ.
- * وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا، أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ جُنُبًا، أَوْ حَائِضًا، أَوْ نُفْسَاءً: يُغَسَّلُ، خِلَافًا لِهَمَا.
- وَيُغَسَّلُ إِنْ قُتِلَ فِي الْمَصْرِ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ قُتِلَ عَمْدًا، ظُلْمًا.
- * وَكَذَا إِنْ ارْتُثَّ، بَأَنْ أَكَلَ، أَوْ شَرِبَ، أَوْ عُولَجَ، أَوْ بَاعَ، أَوْ اشْتَرَى.
- أَوْ عَاشَ أَكْثَرَ يَوْمٍ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.
- أَوْ مَضَى عَلَيْهِ وَقْتُ صَلَاةٍ، وَهُوَ يَعْقِلُ.
- أَوْ آوَتْهُ خَيْمَةٌ، أَوْ نُقِلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ حَيًّا.
- أَوْ أَوْصَى مُطْلَقًا، عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ.
- وَقَالَ مُحَمَّدٌ: إِنْ أَوْصَى بِأَمْرِ أُخْرَوِيٍّ: لَا يُغَسَّلُ.
- * وَمَنْ قُتِلَ بِحَدٍّ، أَوْ قِصَاصٍ: غُسِّلَ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ.
- * وَمَنْ قُتِلَ لِبَغْيٍ، أَوْ قَطَعَ طَرِيقٍ: غُسِّلَ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَقِيلَ: لَا يُغَسَّلُ أَيْضًا.
- * وَيُصَلَّى عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ.



باب الصلاة في الكعبة

- * صَحَّ فِيهَا الْفَرُصُ، وَالنْفْلُ.
- * وَمَنْ جَعَلَ فِيهَا ظَهْرَهُ إِلَى ظَهْرِ إِمَامِهِ: جَاز.
- ولو إلى وَجْهِهِ: لَا يَجُوز.
- وَكُرِّهَ أَنْ يَجْعَلَ وَجْهَهُ إِلَى وَجْهِهِ^(١).
- * وَلَوْ تَحَلَّقُوا حَوْلَهَا، وَهُوَ فِيهَا: جَاز.
- * وَإِنْ كَانَ خَارِجَهَا: جَازَتْ صَلَاةُ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهَا مِنْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي جَانِبِهِ.
- * وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ فَوْقَهَا، وَتُكْرَهُ.



(١) لما فيه من استقبال الصورة.

كتاب الزكاة

* هي: تملكك جزء من المال، معيّن شرعاً، من فقير، مسلم، غير هاشمي، ولا مولا، مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه، لله تعالى^(١).

* وشرط وجوبها: العقل، والبلوغ، والإسلام، والحرية.

وملك نصاب حولي، فارغ عن الدين، وحاجته الأصلية^(٢)، نام^(٣) ولو تقديراً، ملكاً تاماً^(٤).

* فلا تجب على مجنون، ولا صبي، ولا مكاتب، ولا كافر، ولا مملوك.

ولا على مالك نصاب لم يحل عليه الحول^(٥).

ولا مديون مطالب من العباد، في قدر دينه.

ولا في مال ضمّار، وهو المفقود، والساقط في البحر، والمغصوب لا بينة عليه، ومدفون في برية نسي مكانه، وما أخذ مصادرة.

ودين كان قد جحد، ولا بينة عليه.

* بخلاف دين على مقرّ ملي، أو معسر، أو مفلس، أو جاحد عليه بينة، أو علم به قاضي، خلافاً لمحمد في المفلس.

(١) متعلق بقوله: تملك، وبيان لاشتراط نية الزكاة في هذا التملك.

(٢) وتخرج بهذا القيد: دور السكنى، وثياب البدن، وأثاث المنزل، ودواب الركوب، وعبيد الخدمة، وسلاح الاستعمال، وكُتب العلم لأهله، والآلات للمحترفين.

(٣) صفة ثانية لقوله: نصاب.

(٤) أي رقبة ویداً، واحترز به عن الملك الناقص، فلا تجب فيه الزكاة، كالمبيع قبل القبض، والعبد الأبق، والمال في يد المكاتب، ومال الضمار. اهـ. موضح ملتقى الأبحر.

(٥) قوله: «ولا كافر، ولا مملوك... إلى قوله: «... عليه الحول»: مثبت في طبقات قديمة للملتقى، سنة (١٢٦٥هـ)، و(١٢٧٨هـ)، و(١٣٠٩هـ)، وغير مثبت في نسختي المؤلف، ونسخ كثيرة، وأيضاً فهو مما يقتضيه السياق، حيث يتضمن ذكرهم محترزات شروط الوجوب التي ذكرها المؤلف نفسه، فالكافر: يخرج بالإسلام، والمملوك: يخرج بالحرية، وهكذا.

- * وبخلاف ما دُفِنَ في البيت، ونُسِيَ مكانه.
- * وفي المدفون في الأرض، أو الكرم: اختلاف^(١).
- * ويُرَكَّى الدَّيْنُ عِنْدَ قَبْضِهِ.
- فَنَحْوُ بَدَلِ مَالِ التَّجَارَةِ: عِنْدَ قَبْضِ أَرْبَعِينَ.
- وَبَدَلِ مَالٍ لَيْسَ كَذَلِكَ: عِنْدَ قَبْضِ نَصَابٍ.
- وَبَدَلِ مَا لَيْسَ بِمَالٍ: عِنْدَ قَبْضِ نَصَابٍ، وَحَوْلَانِ حَوْلٍ.
- وَقَالَا: يُرَكَّى مَا قُبِضَ مِنْهُ مطلقاً.
- إِلَّا الدِّيَّةَ، وَالْأَرْشَ، وَبَدَلِ الْكِتَابَةِ: فَعِنْدَ قَبْضِ نَصَابٍ، وَحَوْلَانِ حَوْلٍ.
- * وَشَرُطُ أَدَائِهَا: نِيَّةٌ مُقَارِنَةٌ لِلْأَدَاءِ، أَوْ لِعَزْلِ الْمَقْدَارِ الْوَاجِبِ.
- وَلَوْ تَصَدَّقَ بِالْكَلِّ، وَلَمْ يَنْوِهَا: سَقَطَتْ.
- وَلَوْ بِالْبَعْضِ: لَا تَسْقُطُ حَصَّتُهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، خِلَافاً لِمُحَمَّدٍ.
- * وَتُكْرَهُ الْحِيلَةُ لِإِسْقَاطِهَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ، خِلَافاً لِأَبِي يُوسُفَ^(٢).
- وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدٌ لِلتَّجَارَةِ، فَتَوَى اسْتِخْدَامَهُ: بَطَلَ كَوْنُهُ لِلتَّجَارَةِ.
- * وَمَا تُوَيَّ لِلْخِدْمَةِ: لَا يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ بِالنِّيَّةِ، مَا لَمْ يَبِيعْهُ، وَكَذَا مَا وَرِثَ^(٣).

(١) فمن موجبٍ للزكاة فيه، وغير موجبٍ لها.

(٢) جاء في شروح الملتقى المتعددة أن أبا يوسف أجاز الحيلة لدفع وجوب الزكاة، لا لإسقاط الحق الواجب، إذ الاحتياال بعد وجوب الزكاة: يكره اتفاقاً.

أما العلامة صُنِعَ اللَّهُ الْحَلْبِيُّ الْمَكِّي فِي إِكْسِيرِ التَّقَى شَرْحَ الْمُلْتَقَى مَخْطُوطٌ، فَقَدْ اسْتَدَلَّ لِأَبِي يُوسُفَ بِعُمُومِ أَدْلَةِ جَوَازِ الْحِيلِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمِنْهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَعَذِّبْنَا قَاصِرِي يَمٍ وَلَا تَحْنَتْ﴾ [ص: ٤٤]، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَرْضَ ذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ، وَجَعَلَهُ نَوْعاً مِنْ أَنْوَاعِ مَنَعِ الزَّكَاةِ، وَمِنْ هُنَا قَدَّمَ جَمْعُهُورَ الْحَنْفِيَّةِ قَوْلَ مُحَمَّدٍ وَكَرَاهَتَهُ التَّحْرِيمِيَّةَ لِلْحِيلَةِ فِي الزَّكَاةِ.

وَنَقَلَ السِّيَاسِيُّ فِي فَرَائِدِ مِلْتَقَى الْأَبْحَرِ عَنْ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ أَنَّهُ قَالَ عَنْ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: هَذَا فِي غَايَةِ الشَّنَاعَةِ؛ لِأَنَّهُ إِثَارٌ لِلْبَخْلِ، وَقَطْعٌ لِرِزْقِ الْفُقَرَاءِ الَّذِي قَدَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَالِ الْأَغْنِيَاءِ، وَانْخِرَاطٌ فِي سِلْكِ الَّذِينَ يَكْتَزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. اهـ.

(٣) من العروض: لا يصير للتجارة.

وإن نوى التجارة فيما مَلَكَه بهبة، أو وصية، أو نكاح، أو خُلْع، أو صُلْح
عن قَوْدٍ: كان لها عند أبي يوسف، خلافاً لمحمد، وقيل: الخلافُ بالعكس.
* وَلَعَّا تَعَيَّنُ النَّاذِرُ لِلتَّصَدُّقِ الْيَوْمَ^(١)، والدرهم، والفقير.



(١) أي إن حددَّ الناذِرُ أن يتصدق يوم كذا، بهذا الدرهم، على هذا الفقير.

باب زكاة السَّوَامِ

• السَّائِمَةُ: التي تَكْتَفِي بالرَّغْيِ^(١) في أَكْثَرِ الْحَوْلِ.

[زكاة الإبل]

وليس في أَقَلِّ من خَمْسٍ من الإبلِ زكاةٌ.

فإذا كانت خَمْسًا سائِمَةً: ففيها شاةٌ.

وفي العَشْرَ: شاتان، وفي خَمْسَ عَشْرَةَ: ثلاثُ شياهٍ.

• وفي عَشْرِينَ: أربعُ شياهٍ.

• وفي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ إلى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ: بنتُ مَخَاضٍ، وهي التي طَعَنَتْ

في الثانية.

وفي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ إلى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ: بنتُ لَبُونٍ، وهي التي طَعَنَتْ في الثالثة.

• وفي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ إلى سِتِّينَ: حِقَّةٌ، وهي التي طَعَنَتْ في الرابعة.

وفي إِحْدَى وَسِتِّينَ إلى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ: جَذَعَةٌ، وهي التي طَعَنَتْ في الخامسة.

• وفي سِتِّ وَسَبْعِينَ إلى تِسْعِينَ: بنتُ لَبُونٍ.

• وفي إِحْدَى وَتِسْعِينَ: حِقَّتَانِ إلى مِائَةٍ وَعَشْرِينَ.

ثم في كُلِّ خَمْسٍ: شاةٌ.

إلى مِائَةٍ وَخَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ: ففيها حِقَّتَانِ، وَبنتُ مَخَاضٍ.

• إلى مِائَةٍ وَخَمْسِينَ: ففيها ثلاثُ حِقَاقٍ.

ثم في كُلِّ خَمْسٍ: شاةٌ.

• إلى مِائَةٍ وَخَمْسٍ وَسَبْعِينَ: ففيها ثلاثُ حِقَاقٍ، وَبنتُ مَخَاضٍ.

(١) بكسر الراء بَخَطَ المصنف. قال في البحر الرائق ٢/٢٢٩: بكسر الراء: الكلاء، وبالفتح: المصدر،

وهو المناسب؛ لأنه إن حَمَلَ إليها الكلاء إلى البيت: لا تكون سائِمَةً.

إلى مائة وستٍ وثمانين: ففيها ثلاثُ حِقَاقٍ، وبنْتُ لَبُون.

* إلى مائة وستٍ وتسعين: ففيها أربعُ حِقَاقٍ.

إلى مائتين، ثم يَفْعَلُ في كُلِّ خَمْسِينَ، كما فَعَلَ في الخمسينَ التي بعدَ المائةِ والخمسين.

* والبُخْتُ، والعِرَابُ: سواءٌ.



فصل

[زكاة البقر]

- * وليس في أقل من ثلاثين من البقر زكاة.
- * فإذا كانت ثلاثين سائمة: ففيها تبيع، وهو ما طعن في الثانية، أو تبيعة.
- إلى أربعين: ففيها مُسن، وهو ما طعن في الثالثة، أو مُسنَّة.
- ولا شيء فيما زاد، إلى أن يبلغ ستين، وعند الإمام فيه بحسابه.
- * وفي الستين: تبيعان.
- * وفي سبعين: مُسنَّة وتبيع.
- وهكذا يُحسب كلما زاد عشر: ففي كل ثلاثين: تبيع، وفي كل أربعين: مُسنَّة.
- * والجَوَاميسُ: كالبقر.

* * *

فصل

[زكاة الغنم]

- * وليس في أقل من أربعين من الغنم زكاة.
- * فإذا كانت أربعين سائمة: ففيها شاة.
- إلى مائة وإحدى وعشرين: ففيها شاتان.
- * إلى مائتين وواحدة: ففيها ثلاث شياه.
- إلى أربعمائة: ففيها أربع شياه.
- ثم في كل مائة: شاة.
- * والضَّانُ والمَعَزُ: سواء.
- * وأدنى ما تعلّق به الزكاة، ويُؤخذ في الصدقة: الثَّني، وهو ما تمّت له سنة منها.

* * *

فصل

[زكاة الخيل]

* إذا كانت الخيل سائمة، ذكوراً وإناثاً: ففيها الزكاة، خلافاً لهما.

فإن شاء أعطى عن كل فرس: ديناراً، وإن شاء قوّمها، وأعطى من قيمتها رُبْع العُشْرِ إن بَلَغَتْ نصاباً.

* وليس في الذكور الخُلَصِي شيءٌ، اتفاقاً.

وفي الإناث الخُلَصِي: عن الإمام: روايتان^(١).

* ولا شيء في البغال، والحمير ما لم تكن للتجارة.

وكذا الفُصْلانُ، والحُمْلانُ، والعَجَاجِيلُ، إلا أن يكونَ معها كبيرٌ، وعند أبي يوسف: فيها واحدةٌ منها.

* ولا في الحوامِلِ، والعَوَامِلِ، والعُلُوفَةِ.

وكذا السائمةُ المشتركةُ، إلا أن يبلغَ نصيبُ كلٍّ منهما نصاباً.

* ومَنْ وَجَبَ عليه سَنٌ، فلم يوجَدْ عنده: دَفَعَ أدنى منه، مع الفضل، أو أعلى منه، وأخذَ الفضلَ، وقيل: الخيارُ للساعي.

* ويجوز دَفْعُ القِيمِ في الزكاة، والعُشْرِ، والخَرَجِ، والكفاراتِ، والنُّذْرِ، وصدقةِ الفطر.

* وتسقطُ الزكاةُ بهلاكِ المالِ بعدَ الحول، وإن هَلَكَ بعضُه: سَقَطَتْ حصتهُ.

ويُصْرَفُ الهالكُ إلى العَفْوِ أولاً، ثم إلى نصابٍ يليه، ثم، وثم... عند الإمام. وعند أبي يوسف: يُصْرَفُ بعدَ العَفْوِ الأوَّلِ إلى النُّصْبِ شائعاً.

* والزكاةُ تتعلقُ بالنصاب، دونَ العَفْوِ، وعند محمدٍ: بهما.

فلو هَلَكَ بعدَ الحولِ أربعونُ من ثمانينَ شاةً: تجبُ شاةٌ كاملةٌ، وعند محمدٍ:

(١) وجعل فريق من الحنفية أصحهما الوجوب.

نصفُ شاة.

ولو هَلَكَ خمسةَ عشرَ من أربعينَ بعيراً: تجبُ بنتُ مَخاضٍ.

وعند أبي يوسف: خمسةُ وعشرونَ جزءاً، من ستةِ وثلاثينَ من بنتِ لبون.

وعند محمدٍ: نصفُ بنتِ لبونٍ، وثُمنُها.

* ويأخذ الساعي الوَسَطَ، لا الأعلى، ولا الأدنى.

* ولو أخذ البُغاةُ زكاةَ السوائمِ، أو العُشَرَ، أو الخراجَ: يُفتَى أربابُها أن يُعيدوها

خُفِيَةً إن لم يَصْرِفوها في حقِّها، إلا الخراجُ^(١).



(١) لأن الخراج يُصرف إلى المقاتلة، وهم منهم.

باب

زكاة الذهب والفضة والعروض

- * نصابُ الذهب: عشرون مثقالاً، ونصابُ الفضة: مائتا درهم.
- * وفيهما: رُبْعُ العُشْرِ.
- ثم في كُلِّ أربعة مثاقيل وأربعين درهماً: بحسابه.
- وقالا: ما زاد: بحسابه وإن قَلَّ.
- والمعتبرُ فيهما: الوزنُ، لا القيمة^(١)، وجوباً وأداءً.
- والمعتبرُ في الدراهم: وَزْنُ سَبْعَةٍ، وهو أن تكونَ العشرةُ منها: وزنُ سَبْعَةٍ مثاقيل.
- * وما غَلَبَ ذهبُه، أو فضتُه: فحُكْمُه حُكْمُ الذهبِ والفضةِ الخالصين.
- وما غَلَبَ غِشُّه: تُعتبرُ قيمتُه، لا وزنه.
- * وتُشترطُ نيةُ التجارة فيه، كالعروض.
- * وتجبُ في تَبَرُّهما، وحُلِيِّهما، وآنِيَتَيْهما.
- * وفي عُرُوضِ تجارةٍ بَلَغَتْ قيمتُها نصاباً من أحدهما: تُقَوِّمُ بما هو أنفعُ للفقراء، وتُضَمُّ قيمتُها إليهما؛ لِيَتِمَّ النصابُ.
- * وَيُضَمُّ أحدهما إلى الآخرِ بالقيمة، وعندهما بالأجزاء.
- ويُضَمُّ مُستفادٌ من جنسِ نصابٍ إليه، في حَوْلِه، وحُكْمِه.
- * ونُقْصَانُ النصابِ في أثناءِ الحَوْلِ: لا يَضُرُّ إن كَمُلَ في طَرَفَيْهِ.
- * ولو عَجَّلَ ذو نصابٍ لِسَنَيْنَ، أو لِنُصْبٍ: صَحَّ.
- * ولا شيءٌ في مالِ الصبيِّ التَّغْلِيْبِيِّ.
- * وعلى المرأةِ منهم: ما على الرجل.

* * *

(١) قوله: لا القيمة: مثبتٌ في نسخة المؤلف (٩٢٣هـ)، وكذلك قوله الآتي: والمعتبر.

باب العاشر

* هو مَنْ نُصِبَ عَلَى الطَّرِيقِ لِيَأْخُذَ صَدَقَاتِ التَّجَارِ.
يَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِ: رُبْعَ الْعُشْرِ، وَمَنِ الذَّمِيَّ: نَصْفَهُ.
وَمَنِ الْحَرْبِيِّ: تَمَامَهُ إِنْ بَلَغَ مَالَهُ نَصَابًا، وَلَمْ يُعْلَمْ قَدَرُ مَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ، وَإِنْ
عُلِمَ: أَخَذَ مِثْلَهُ.

لَكِنْ إِنْ أَخَذُوا الْكُلَّ: لَا يَأْخُذُهُ، بَلْ يَتْرَكُ قَدَرًا مَا يُبَلِّغُهُ مَأْمَنَهُ.
وَإِنْ كَانُوا لَا يَأْخُذُونَ شَيْئًا: لَا يَأْخُذُ مِنْهُمْ شَيْئًا.

وَلَا مِنَ الْقَلِيلِ وَإِنْ أَقَرَّ بِأَنْ فِي بَيْتِهِ مَا يُكْمِلُ النَّصَابَ.

* وَيُقْبَلُ قَوْلُ مَنْ أَنْكَرَ تَمَامَ الْحَوْلِ، أَوْ الْفِرَاقَ مِنَ الدِّينِ، أَوْ ادَّعَى الْأَدَاءَ
بِنَفْسِهِ إِلَى الْفُقَرَاءِ فِي الْمَصْرِ، فِي غَيْرِ السَّوَائِمِ، أَوْ الْأَدَاءَ إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ إِنْ وُجِدَ
عَاشِرٌ آخَرٌ، مَعَ يَمِينِهِ.

* وَلَا يُشْتَرَطُ إِخْرَاجُ الْبَرَاءَةِ^(١).

وَلَا يُقْبَلُ فِي أَدَائِهِ بِنَفْسِهِ خَارِجَ الْمَصْرِ، وَلَا فِي السَّوَائِمِ وَلَوْ فِي الْمَصْرِ.

* وَمَا قُبِلَ مِنَ الْمُسْلِمِ: قُبِلَ مِنَ الذَّمِيِّ، لَا مِنَ الْحَرْبِيِّ، إِلَّا قَوْلُهُ لِأَمَّتِهِ: هِيَ
أُمُّ وَلَدِي.

* وَإِنْ مَرَّ الْحَرْبِيُّ ثَانِيًا قَبْلَ مُضِيِّ الْحَوْلِ: فَإِنْ مَرَّ بَعْدَ عَوْدِهِ إِلَى دَارِهِ: عُشِرَ
ثَانِيًا، وَإِلَّا: فَلَا.

* وَتُعْشَرُ قِيمَةُ الْخَمْرِ، لَا قِيمَةُ الْخَنْزِيرِ.

وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ: إِنْ مَرَّ بِهِمَا مَعًا: يَنْعُشُرُهُمَا.

* وَلَا يُعْشَرُ مَالٌ تَرِكَ فِي الْمَصْرِ، وَلَا بِضَاعَةٌ، وَلَا مُضَارِبَةٌ، وَلَا كَسْبٌ مَازُونٍ،

(١) أي الصك والعلامة بالدفع لعاشر آخر.

إلا إن كان لا دَيْنَ عليه، ومعه مولاة.
* وَمَنْ مَرَّ بِالْخَوَارِجِ، فَعَشَرُوهُ: عَشْرَ ثَانِيًا.



باب الرِّكَاز

• مسلمٌ، أو ذميٌّ وَجَدَ مَعْدِنَ ذَهَبٍ، أو فضةٍ، أو حديدٍ، أو رصاصٍ، أو نحاسٍ، في أرضٍ عُنْثِرٍ أو خَرَايجٍ: أَخَذَ مِنْهُ خُمْسَهُ، والباقي له إن لم تَكُنِ الأرضُ مملوكةً، وإلا: فلِمَالِكِهَا.

• وما وَجَدَهُ الحربيُّ: فكلُّهُ فَيءٌ.

وإن وَجَدَهُ ^(١) في دارِهِ: لا يُخَمَّسُ، خلافاً لهما، وفي أرضِهِ: روايتان ^(٢).

• وإن وَجَدَ كنزاً فيه علامةُ الإسلام: فهو كاللُّقْطَةِ.

وما فيه علامةُ الكُفْرِ: خُمُسٌ، وباقيهِ له إن كانت أرضُهُ غيرَ مملوكةٍ.

وإن مملوكةً: فكذلكَ عندَ أبي يوسف.

وعندَهما: باقيهِ لِمَن مَلَكَهَا أوَّلَ الفتحِ إن عِلِمَ، وإلا: فلا قُصَى مالِكٍ عُرِفَ لها في الإسلام.

• وما اشْتَبَهَ ضَرْبُهُ ^(٣): يُجْعَلُ كافرِيّاً، في ظاهرِ المذهبِ، وقيل: إسلاميّاً في زمانِنَا.

• وَمَن دَخَلَ دارَ الحربِ بأمانٍ، فَوَجَدَ في صحرائِها رِكاذاً: فكلُّهُ له.

وإن وَجَدَهُ في دارٍ منها: ردَّه على مالِكِهَا.

• وإن وَجَدَ رِكاذاً متاعِهم في أرضٍ منها غيرَ مملوكةٍ: خُمُسٌ، وباقيهِ له.

• ولا خُمُسٌ في نحوِ فيروزَجٍ، وزَبَرْجَدٍ وَجَدَ في جَبَلٍ.

• وَيُخَمَّسُ زَبَقٌ، لا لَوْلُو، وَعَنْبَرٌ، وعندَ أبي يوسف: بالعكس.

• • •

(١) أي غير الحربي، كالمسلم والذمي. مجمع النهر ١/٢١٣.

(٢) ففي الأصل: لا شيء فيه، وفي الجامع: خُمُسٌ.

(٣) بأن خلا عن علامة الكفر، والإسلام.

باب زكاة الخارج

• فيما سَقَتَهُ السماء، أو سُقِيَ سَيْحًا، أو أُخِذَ مِنْ ثَمَرِ جَبَلٍ: العَشْرُ، قَلٌّ أو كَثْرٌ، بلا شَرْطِ نَصَابٍ، وبقاء^(١).

وعندَهما: إنما يَجِبُ فيما يَبْقَى سَنَةً^(٢)، إذا بَلَغَ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ، وَالْوَسْقُ: ستونَ صَاعًا.

• وما لا يُوسَقُ: فإذا بَلَغَتْ قيمَتُهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ مِنْ أدنى ما يُوسَقُ^(٣): عندَ أبي يوسف. وعندَ محمدٍ^(٤): إذا بَلَغَ خَمْسَةَ أَمْثَالٍ مِنْ أعلى ما يُقَدَّرُ به نوعُهُ. فاعتُبرَ في القَطَنِ: خَمْسَةُ أَحْمَالٍ. وفي الزعفران: خَمْسَةُ أَمْئَاءٍ.

• ولا شيءَ في حَطَبٍ، وقَصَبٍ فارسيٍّ، وحشيشٍ، وتَبَنِ، وسَعَفٍ.

• وفيما سُقِيَ بَغْرٍ، أو داليةً، أو سانيةً: نصفُ العُشْرِ قَبْلَ رَفْعِ مُوْنِ الزَّرْعِ.

• وفي العَسَلِ: العُشْرُ، قَلٌّ أو كَثْرٌ، إذا أُخِذَ مِنْ جَبَلٍ، أو أرضٍ عُشْرِيَّةٍ.

وعندَ محمدٍ: إذا بَلَغَ خَمْسَةَ أَفْرَاقٍ، والْفَرَقُ: ستَةُ وثلاثونَ رِطْلًا.

وعندَ أبي يوسف: إذا بَلَغَ عَشَرَ قِرَبٍ.

• ويُؤخَذُ عُشْرَانِ مِنْ أرضٍ عُشْرِيَّةٍ لِتَغْلِيْبِيٍّ.

وعندَ محمدٍ: عُشْرٌ واحدٌ إِنْ كانَ اشْتَرَاهَا مِنْ مُسْلِمٍ، وَلَوْ اشْتَرَاهَا مِنْهُ ذِمِّيٌّ: أُخِذَ مِنْهُ العُشْرَانِ.

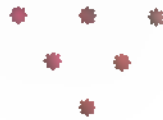
• وكذا لو اشْتَرَاهَا مِنْهُ مُسْلِمٌ، أو أسْلَمَ هو، خِلافًا لِأبي يوسف، وقيل: مُحَمَّدٌ مَعَهُ.

(١) حتى تجب في الخضروات عند أبي حنيفة ١٠٠٠.

(٢) ويُذْخَرُ بلا معالِجة. (٣) أي يجب العشر عند أبي يوسف.

(٤) أي يجب العشر فيما لا يوسق..

- * وعلى المرأة، والصبي منهم: ما على الرجل.
- * ولو شَرَى ذميَّ عُشرية مسلم: فعليه الخراج، وعند محمد: تَبْقَى على حالها.
- وإن أخذها منه مسلم بشفعة، أو رُدَّتْ على البائع لفساد البيع: عاد العُشْرُ.
- * وفي دارٍ جُعِلَتْ بستاناً: خراجٌ إن كانت لذميٍّ، أو لمسلمٍ سقاها بمائه، وإن سقاها بماء العُشْرِ: فعُشْرٌ.
- ولا شيء في الدار ولو لذميٍّ.
- * وماء السماء، والبئر، والعَيْن: عُشْرِيٌّ.
- وماء أنهارٍ حَفَرَهَا الْعَجَمُ: خراجيٌّ.
- وكذا سَيَحُونُ، وَجَيْحُونُ، وَدِجْلَةُ، والفِراثُ عند أبي يوسف، خلافاً لمحمد.
- * وليس في عَيْنٍ قِيرٍ، أو نَفْطٍ في أرضٍ عُشْرٍ: شيءٌ.
- وإن كانت في أرضٍ خراجٍ: ففي حريمها الصالح للزراعة: الخراج، لا فيها.
- * ولا يَجْتَمِعُ عُشْرٌ وخراجٌ في أرضٍ واحدةٍ.



باب الْمَضْرِفِ

- ✽ هو الفقير، وهو من له شيءٌ دون نصاب.
- والمسكين: مَنْ لا شيء له، وقيل: بالعكس.
- ✽ والعامل يُعطى بقَدْرِ عمله ولو غنيًّا.
- ✽ والمكاتبُ يُعان في فكِّ رقبته.
- ✽ ومديونٌ لا يملك نصاباً فاضلاً عن دينه.
- ✽ ومُنْقَطِعُ الغَزَاة، عند أبي يوسف.
- والحجّ، عند محمدٍ إن كان فقيراً.
- وَمَنْ له مالٌ في وطنه، لا معه.
- ✽ ويجوزُ دَفْعُها إلى كلِّهم، وإلى بعضهم.
- ✽ ولا تُدْفَعُ لبناءٍ مسجدٍ، أو تكفينٍ ميتٍ، أو قضاءٍ دينه، أو ثمنٍ قِنٍّ يُعْتَقُ.
- ✽ ولا إلى ذميٍّ، وصَحَّ غيرُها^(١).
- ولا إلى غنيٍّ يملك نصاباً من أيِّ مالٍ كان، أو عبده^(٢)، أو طفله.
- بخلافٍ ولده الكبير، وامراته إن كانا فقيرَيْن.
- ✽ ولا إلى هاشميٍّ، من آلِ عليٍّ، أو عَبَّاسٍ، أو جَعْفَرٍ، أو عَقِيلٍ، أو الحارثِ ابنِ عبدِ المطلب، ولو كان عاملاً عليها.
- قيل: بخلافِ التطوُّع^(٣).
- ✽ ومواليهم: مثلهم.

(١) أي صحَّ دَفْعُ غير الزكاة، من الفطرة والكفارة والنذر والتطوع.

(٢) أي عبد الغني، وطفله.

(٣) من الصدقات، وغلَّة الأوقاف إذا سُمُوا في الوقف.

- * ولا يدفع المزكي زكاته إلى أضله وإن علا، أو قرعه وإن سفل، أو زوجته. وكذا لا تدفع إلى زوجها، خلافاً لهما.
- ولا إلى عبده، أو مكاتبه، أو مدبره، أو أم ولده.
- وكذا عبده المعتق بعضه، خلافاً لهما.
- * ولو دفع إلى من ظنه مصرفاً، فبان أنه غني، أو هاشمي، أو كافر، أو أبوه، أو ابنه: أجزأه، خلافاً لأبي يوسف.
- ولو بان أنه عبده، أو مكاتبه: لا يجزئ.
- * ونُدب دفع ما يغني عن السؤال يومه.
- * وكُره دفع نصاب، أو أكثر إلى فقير غير مديون.
- ونقلها إلى بلد آخر، إلا إلى قريبه، أو أحوج من أهل بلده.
- * ولا يسأل من له قوت يومه.



باب صدقة الفطر

- * هي واجبة على الحر، المسلم، المالك لنصاب، فاضل عن حوائجه الأصلية وإن لم يكن نامياً.
- * وبه تحرُّم الصدقة^(١)، وتجب الأضحية عن نفسه، وولده الصغير الفقير، وعبيده للخدمة، ولو كافراً، وكذا مدبره، وأم ولده.
- * لا عن زوجته، وولده الكبير، وطفله الغني، بل من مال الطفل^(٢).
- * والمجنون: كالطفل.
- ولا عن مكاتبه، ولا عن عبيده للتجارة، ولا عن عبد آبق، إلا بعد عوده.
- ولا عن عبد أو عبيد بين اثنين.
- * وعندهما تجب على كل^(٣) فطرة ما يخصه من الرؤوس، دون الأشخاص.
- ولو بيع^(٤) بخيار: فعلى من يتقرر الملك له.
- * وتجب بطلوع فجر يوم الفطر، فمن مات قبله، أو أسلم، أو ولد بعده: لا تجب فطرته.
- * وصح تقديمها^(٥) بلا فرق بين مدة ومدة^(٦).
- * ونُذِب إخراجها قبل صلاة العيد، ولا تسقط بالتأخير.
- * وهي: نصف صاع من بُرٍّ، أو دقيقه، أو سويقه.
- أو صاع من تمر، أو شعير.

(١) أي عليه.

(٢) يعني بل تجب من مال الطفل.

(٣) أي على كل من الشريكين.

(٤) أي العبد.

(٥) وفي نسخة المؤلف (٩٣٠ هـ): تعجيلها.

(٦) ولو عشر سنين أو أكثر، ولو لثنين، كما في ظاهر الرواية، وهذا هو الصحيح المختار. مجمع

الأنهر ١/ ٢٢٨، ومعه الدر المتقى، ابن عابدين ١٧٦/٦.

- والزبيب: كالبُرِّ، وعندهما: كالشعير، وهو رواية الحسن عن الإمام^(١).
- والصاع ما يسع ثمانية أرتال بالعراقي، من نحو عدس، أو مَجَّ^(٢).
- وعند أبي يوسف: خمسة أرتال وثُلث رطل.
- ولو دَفَعَ مَنَوِي^(٣) بُرٌّ: صَحَّ، خلافاً لمحمد.
- ودَفَعَ البُرُّ في مكانٍ تُشْتَرَى به^(٤) الأشياء فيه: أفضل، وعند أبي يوسف: الدراهم أفضل.



(١) وعليه الفتوى. مجمع الأنهر، والدر المتقى ٢٢٩/١، البحر الرائق ٢/٢٩٣.

(٢) أي الماش، وهو نوع من أنواع الحبوب.

(٣) مثنى، والجمع: أمثناء، وحدة وزنية، يعادل نصف صاع وزناً.

(٤) أي بالبُرِّ.

كتاب الصوم

- * هو تَرْكُ الأكلِ، والشُّربِ، والوَطْءِ، من الفجرِ إلى الغروبِ، مع نيَّته من أهله.
- وهو^(١): مسلمٌ، عاقلٌ، طاهرٌ من حيضٍ، ونفاسٍ.
- * وصومُ رمضانَ فريضةٌ على كُلِّ مسلمٍ مكلفٍ، أداءً أو قضاءً.
- وصومُ المَنذورِ، والكفارة: واجبٌ، وغيرُ ذلك: نفلٌ.
- وصومُ العيدين، وأيامِ التشريق: حرامٌ.
- * ويجوزُ أداءُ رمضانَ، والنذرِ المعيَّنِ بنيَّةٍ من الليلِ، وإلى ما قبلَ نصفِ النهارِ، لا عنده^(٢)، في الأصح.
- ويمطلق^(٣) النيةَ، ونيةَ النفلِ.
- وصومُ رمضانَ بنيَّةٍ واجبٌ آخرٌ، للصحيحِ، المقيمِ، لا النذرِ المعيَّنِ، بل عمَّا نواه.
- * ولونوى المريضِ، أو المسافرِ فيه واجباً آخرٌ: وَقَعَ عما نوى، وعندهما: عن رمضانَ.
- * والنفْلُ كُلُّه يجوزُ بنيَّةٍ قبلَ نصفِ النهارِ.
- * والقضاءُ، والنذرُ المطلقُ، والكفاراتُ: لا تصحُّ إلا بنيَّةٍ معيَّنة من الليلِ.
- * ويثبتُ رمضانُ برؤيةِ هلاله، أو بعدَ شعبانَ ثلاثين^(٤).
- * ولا يُصامُ يومُ الشكِّ^(٥)، إلا تطوعاً.
- وهو^(٦) أحبُّ إن وافقَ صوماً يعتاده، وإلا: فيصومُ الخَوَاصُّ، ويُفطِرُ غيرُهم بعدَ نصفِ النهارِ.

(١) أي أهله.

(٢) أي ويصح بمطلق النية.

(٣) أي يوم الثلاثين من شعبان.

(٤) أي نصف النهار.

(٥) أي بأن يُعَدَّ شعبانَ ثلاثين يوماً.

(٦) أي وصوم يوم الشك.

- وكره صومه عن رمضان، أو عن واجب آخر.
- وكذا إن نوى إن كان رمضان: فعنه، وإلا: فعن ثقل، أو عن واجب آخر.
- * وصح في الكل^(١) عن رمضان إن ثبت، وإلا: فما نوى: إن جزم، ونفل: إن ردّد.
- * وإن قال: إن كان رمضان فأنا صائم عنه، وإلا: فلا: لا يصح ولو ثبتت رمضانته، ولا يصير صائماً.
- * وإذا كان بالسماء علّة: قبل في هلال رمضان خبر عدل، ولو عبداً، أو أنثى، أو محدوداً في قذف تاب.
- ولا يشترط لفظ: الشهادة.
- * وفي هلال الفطر، وذو الحجة: شهادة حرّين، أو حرّ وحرّتين، بشرط العدالة، ولفظ: الشهادة، لا الدعوى.
- * وإن لم يكن بالسماء علّة: فلا بدّ في الكل من جمع عظيم، يقع العلم بخبرهم، وفي رواية: يكتفى باثنين.
- وقال الطحاوي^(٢): يكتفى بواحد إن جاء من خارج البلد، أو كان على مكان مرتفع.
- * ولو صاموا ثلاثين ولم يروه: حلّ الفطر إن صاموا بشهادة اثنين، وإن بشهادة واحد: لا يحلّ.
- * ومن رأى هلال رمضان، أو الفطر، وردّ قوله: صام، وإن أفطر: قضى فقط.
- * ويجب على الناس التماس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان، ومن^(٣) رمضان.
- * وإذا ثبت في موضع: لزم جميع الناس، وقيل: يختلف باختلاف المطالع.

* * *

(١) أي من قوله: وكره صومه... إلى قوله: واجب آخر.

(٢) أحمد بن محمد، الإمام الشهير، صاحب المختصر، وغيره (ت ٣٢١ هـ).

(٣) أي وكذا من رمضان.

بَابُ

مَوْجِبُ الْفَسَادِ^(١)

* **يَجِبُ الْقِضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ**، ككفارة الظهر^(٢)، على مَنْ جَامَعَ، أو جُمِعَ في رمضانَ عمدًا في أحد السَّيْلَيْنِ.

أو أَكَلَ، أو شَرِبَ عمدًا، غِذَاءً، أو دَوَاءً.

وكذا لو احْتَجَمَ، أو اغْتَابَ، فَظَنَّ أَنَّهُ فَطَرَهُ، فَأَكَلَ عمدًا.

* **وَلَا كَفَّارَةَ بِإِفْسَادِ صَوْمٍ غَيْرِ رَمَضَانَ.**

* **وَيَجِبُ الْقِضَاءُ فَقَطْ** لو أَفْطَرَ خَطَأً، أو مُكْرَهًا.

أو احْتَقَنَ، أو اسْتَعَطَّ، أو أَقْطَرَ في أُذُنِهِ^(٣)، أو دَاوَى جَائِفَةً أو أَمَةً، فَوَصَلَ الدَّوَاءَ إِلَى جَوْفِهِ أو دِمَاجِهِ.

أو ابْتَلَعَ حَصَاةً، أو حَدِيدًا.

* **أو اسْتَقَاءَ مِلْءَ فَمِهِ**، أو تَسَحَّرَ يَظُنُّهُ لَيْلًا، وَالْفَجْرُ طَالَعٌ، أو أَفْطَرَ يَظُنُّ الْغُرُوبَ وَلَمْ تَغْرُبَ.

أو أَكَلَ نَاسِيًا، فَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ، فَأَكَلَ عمدًا، أو صَبَّ فِي حَلْقِهِ نَائِمًا.

أو جُورِمَعَتْ نَائِمَةً^(٤)، أو مَجْنُونَةً.

أو لَمْ يَنْوِ فِي رَمَضَانَ صَوْمًا، وَلَا فِطْرًا^(٥).

وكذا^(٦) لو أَصْبَحَ غَيْرَ نَاوٍ لِلصَّوْمِ، فَأَكَلَ، وَعِنْدَهُمَا: تَجِبُ الْكَفَّارَةُ أَيْضًا.

(١) أي ما يوجب فساد الصوم من القضاء والكفارة.

(٢) بأن يُعْتَقَ رَقَبَةٌ، فإن لم يستطع: فيصوم ستين يوماً ولأه، فإن لم يستطع: فإطعام ستين مسكيناً.

(٣) أي غير الماء.

(٤) وقال زفر والشافعي: لا يجب عليها القضاء. مجمع الأنهر ١/٢٤٣.

(٥) مع الإمساك؛ فيجب القضاء لعدم العبادة بفقد النية، ولا تجب الكفارة: لشبهة خلاف زفر.

(٦) أي يجب القضاء فقط عند الإمام.

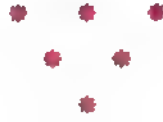
[ما لا يُفْطَرُ]:

- * ولو أَكَلَ، أو شَرِبَ، أو جَامَعَ ناسياً: لا يُفْطَرُ.
- وكذا لو نام، فاحتلَمَ، أو أنزل بَنَظِيرَ، أو اذْهَنَ، أو اكتَحَلَ، أو قَبَّلَ، أو اغتاب، أو احتَجَمَ، أو غَلَبَهُ القِيءُ، أو تقيأ قليلاً.
- أو أصبح جُنُباً، أو صَبَّ في أُذُنِهِ ماءً.
- وكذا^(١) لو صَبَّ في إحليلِهِ دُهْنٌ، أو غيرُهُ، خلافاً لأبي يوسف.
- * وإن دَخَلَ حَلَقَهُ غُبَارٌ، أو دُخَانٌ، أو ذُبَابٌ: لا يُفْطَرُ.
- ولو مَطَرٌ، أو ثَلَجٌ: أفطر، في الأصح.
- * ولو وطئَ ميتةً، أو بهيمةً، أو في غيرِ السَّيْلَيْنِ، أو قَبَّلَ، أو لَمَسَ: إن أنزل: أفطر^(٢)، وإلا: فلا.
- وإن ابتَلَعَ ما بين أسنانه: فإن كان قَدَرُ الحِمَصَةِ: قضى، وإن كان دونها: لا يقضي، إلا إذا أخرجَهُ، ثم أَكَلَهُ.
- * ولو أَكَلَ سُمْسِمَةً من الخارج: إن ابتَلَعَهَا: أفطرَ، وإن مَضَغَهَا: فلا.
- * والقيءُ مِلءُ الفمِ إن عاد، أو أعيدَ: يُفْسِدُ عندَ أبي يوسف، وإن كان قليلاً: لا يُفْسِدُ، وعندَ محمدٍ: يُفْسِدُ بإعادةِ القليل، لا بَعُودِ الكثير.
- * وكُرهَ ذَوْقُ شيءٍ، ومَضْغُهُ بلا عُدْرٍ، ومَضْغُ العِلْكِ.
- والقُبْلَةُ إن لم يَأْمَنْ على نَفْسِهِ، لا إن أَمِنَ.
- ولا الكَحْلُ، ودَهْنُ الشاربِ، والسواكُ ولو عَشِيّاً.
- ولا مَضْغُ طعامٍ لا بدَّ منه للطفلِ، ولا الحِجَامَةُ.
- * ويكره عندَ الإمامِ الاستنشاقُ للتبرُّدِ، وكذا الاغتسالُ، والتلفُّفُ بثوبٍ، ولا يكره ذلك عندَ أبي يوسف، وقيل: تُكره المضمضة لغير عُدْرٍ.

(٢) وعليه القضاء، دون الكفارة؛ لنقصان الجنابة.

(١) أي لا يفسد، ولا يُفْطَرُ.

والمباشرة^(١)، والمعانقة، والمصافحة في رواية.
* وَيُسْتَحَبُّ السُّحُورُ، وتأخيرُه، وتعجيلُ الفطر.



(١) أي المباشرة الفاحشة.

فصل

[في الأعدارِ المُبيحةِ للفِطر]

- * يُباحُ الفِطْرُ لمرِيضٍ خافَ زيادةَ مرضِهِ بالصومِ.
- وللمسافرِ، وصومُهُ أحبُّ إن لم يضرَّهُ.
- * ولا قضاءٌ إن ماتا على حالِهما^(١).
- ويجبُ بقَدْرِ ما فاتَهما إن صحَّ، أو أقامَ بقَدْرِهِ، وإلا فبقَدْرِ الصحة والإقامة، فيُطعمُ عنه وليُّه لكلِّ يومٍ كالْفِطْرَةِ^(٢).
- ويلزمُ من الثُلثِ إن أوصى، وإلا: فلا لزومَ، وإن تبرَّعَ به^(٣): صح.
- * والصلاةُ: كالصومِ^(٤).
- وفديةُ كلِّ صلاةٍ: كصومِ يومٍ، هو الصحيح.
- * ولا يصومُ عنه وليُّه، ولا يصلي.
- * وقضاءُ رمضانَ: إن شاء فرَّقَه، وإن شاء تابَعَه.
- فإن أخرَه حتى جاء آخرُ: قدَّمَ الأداءَ، ثم قضى، ولا فديةَ عليه.
- * والشيخُ الفاني إذا عَجَزَ عن الصومِ: يُفطِرُ، ويُطعمُ لكلِّ يومٍ كالْفِطْرَةِ.
- وإن قَدَرَ بعدَ ذلك: لزمه القضاءُ.
- * وحاملٌ، أو مُرضِعٌ خافَتْ على نَفْسِها، أو ولَدَها: تُفطِرُ، وتقضي بلا فدية.
- * ويلزمُ صومُ نفلٍ شرَع فيه، إلا في الأيام المنهيَّة.

(١) فلا تجب عليهما الوصية بالفدية.

(٢) عينا أو قيمة: نصف صاع من بُرٍّ، أو صاع من تمر أو زبيب أو شعير، ويساوي الصاع: تقريبا

٣٦٤٠ غراما.

(٣) أي وإن تبرع الوليُّ بالإطعام بلا وصية: صح.

(٤) أي في ذلك.

ولا يُباح له الفطرُ بلا عذرٍ، في رواية^(١).

ويُباح بعذر الضيافة، ويلزمُ القضاءُ إن أفطر.

* ولو نوى المسافرُ الفطرَ، ثم أقام، ونوى الصومَ في وقتها: صحَّ.

ويلزمُ ذلك إن كان في رمضان.

كما يلزمُ مقيماً سافرَ في يومٍ منه، لكن لو أفطر: فلا كفارةَ فيهما.

* ومن أغمِيَ عليه أياماً: قضاها، إلا يوماً حَدَثَ فيه، أو في ليلته.

ولو جُنَّ كُلُّ رمضانَ: لا يقضي.

وإن أفاق ساعةً منه: قضى ما مضى، سواءً بَلَغَ مجنوناً، أو عَرَضَ له بعده، في

ظاهرِ الرواية.

* ولو بَلَغَ صبيٌّ، أو أسلم كافرٌ، أو أقام مسافرٌ، أو طَهُرَتْ حائضٌ في يومٍ من

رمضانَ: لزمه^(٢) إمساكُ بقيةِ يومه.

ولا يلزمُ الأوَّلَينِ^(٣) قضاؤه، بخلافِ الآخرَينِ^(٤).



(١) وفي أخرى: يجوز بلا عذر. وقد اختلف التصحيح. مجمع الأنهر ٢٥٢/١.

(٢) وجوباً، في الأصح، أو استحباباً، في الصحيح.

(٣) أي الصبي الذي بلغ، والكافر الذي أسلم.

(٤) أي المسافر الذي أقام، والحائض التي طهرت.

فصل

[في النذر]

* نَذَرَ صَوْمَ يَوْمِي الْعِيدِ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ: صَحَّ، وَأَفْطَرَ، وَقَضَى.
وكذا لو نَذَرَ صَوْمَ السَّنَةِ: يُفْطَرُ هَذِهِ الْأَيَّامَ، وَيَقْضِيهَا.
ولا عُهْدَةٌ^(١) لو صامها.

* ثم إن نوى النذر فقط، أو نواه ونوى أن لا يكون يمينا، أو لم ينو شيئا: كان نذراً فقط.

وإن نوى اليمين، وأن لا يكون نذراً: كان يمينا، فَحَسَبُ: فيجبُ بالفطر كفارةُ اليمين، لا القضاء.

* وإن نواههما، أو اليمينَ فقط: كان نذراً ويمينا: فيجبُ القضاء والكفارةُ إن أفطر، وعند أبي يوسف: نَذَرٌ فِي الْأَوَّلِ، وَيَمِينٌ فِي الثَّانِي.
* ولا يُكْرَهُ إِتْبَاعُ الْفَطْرِ بِصَوْمِ سِتَّةٍ مِنْ شَوَالٍ.
وتفريقُها: أبعَدُ عَنِ الْكِرَاهَةِ، وَالتَّشْبِيهُ بِالنَّصَارَى^(٢).



(١) أي لا قضاء.

(٢) في زيادة صيام أيام على صيامهم.

باب الاعتكاف

- * هو سُنةٌ مؤكَّدةٌ، ويجبُ بالنذر.
- وهو اللَّبَثُ في مسجدٍ جماعةٍ، مع النية.
- * وأقلُّه ^(١): يومٌ عندَ الإمام، وأكثرُه ^(٢): عندَ أبي يوسف، وساعةٌ: عندَ محمدٍ ^(٣).
- * والصومُ شرطٌ في الاعتكافِ الواجب، وكذا في النفل، في رواية.
- * والمرأةُ تعتكفُ في مسجدٍ بيتهَا.
- * ولا يخرجُ المعتكِفُ، إلا لحاجةِ الإنسانِ، أو الجمعةِ في وقتٍ يُذَرِّكُهَا، مع سُنتِهَا.
- ولا يَلْبَثُ في الجامعِ أكثرَ من ذلك، فإن لَبِثَ: فلا فسادٌ ^(٤).
- * فإن خَرَجَ ساعةً بلا عُدْرٍ: فَسَدَ.
- وعندَهُما: لا يَفْسُدُ ما لم يكن أكثرَ اليوم.
- * وأكَلُهُ، وشُرْبُهُ، ونومُهُ: فيه.
- * ويجوزُ له أن يبيعَ، وَيَبْتَاعَ ^(٥) فيه بلا إحضارِ السلعة، ولا يجوزُ لغيره ^(٦).
- ويَحْرُمُ عليه الوطءُ، ودَوَاعِيهِ.
- * وَيَفْسُدُ بوطئه ولو ناسياً، أو في الليل.
- وباللمسِ، والقُبْلَةِ، والوطءِ في غيرِ فَرْجٍ أيضاً إن أنزل، وإلا: فلا.
- * ويكره له الصمتُ، والكلامُ إلا بخير.
- * وَمَنْ نَذَرَ اعتكافَ أيامٍ: لزمته بلياليها.

(١) أي أقل مدة الاعتكاف الواجب.

(٢) وبه يُفتى. الدر المنثور ١/ ٢٥٦.

(٥) ما لا بدُّ له منه.

(٢) أي أكثر اليوم.

(٤) لكن يكره.

(٦) أي لغير البيع والشراء.

وإن نَذَرَ يَوْمَيْنِ: لزماء بليّتيهما، خلافاً لأبي يوسف في الليلة الأولى منهما.

• وإن نوى النُّهْرَ^(١) خاصة: صحَّتْ^(٢).

ويلزمُ التابعُ وإن لم يلتزمه.

• ويلزمُ^(٣) بالشروع، إلا عندَ محمدٍ.



(١) أي إن نوى بالأيام: النُّهْرَ - جمع: نهار -: صحت نيته.
(٢) أي نيته.
(٣) أي الاعتكاف.

كتاب الحج

- * هو زيارة مكانٍ مخصوصٍ، في زمانٍ مخصوصٍ، بفعلٍ مخصوصٍ.
- * فُرِضَ في العُمُرِ مرةً، على الفور، خلافاً لمحمد^(١).
- * بشرطُ إسلام، وحرية، وعقل، وبلوغ، وصحة، وقُدرةٍ زائدٍ، وراحلة، ونفقةٍ ذهابه وإيابه فَضَلَتْ عن حوائجه الأصلية، ونفقةٍ عياله، إلى حين عَوْدِهِ، مع أَمْنِ الطريق.
- * وزوج، أو مَحْرَمٍ للمرأة، إن كان بينها وبين مكة مسافةً سفير، ولا تَحُجُّ بلا أحدهما.
- وشرطُ كَوْنِ المَحْرَمِ عاقلاً، بالغاً، غير مجوسٍ، ولا فاسقٍ، ونفقته عليها.
- وتحجُّ معه حَجَّةُ الإسلام بغير إذن زوجها.
- * فلو أحرَمَ صبيٌّ، أو عبدٌ، فبَلَّغَ، أو عَتَقَ، فمضى: لا يجوزُ عن فرضه.
- فإن جَدَّدَ الصبيُّ إحرامه^(٢) للفرض: صحَّ، بخلاف العبد.
- * وفرضه: الإحرام، وهو شرطٌ، والوقوفُ بعرفة، وطوافُ الزيارة، وهما ركنان.
- وواجبه: الوقوفُ بمزدلفة، والسعيُّ بين الصفا والمروة، ورميُّ الجِمَارِ، وطوافُ الصَّدَرِ للأفاقيِّ، والحَلْقُ أو التقصيرُ.
- وكلُّ ما يجبُ بتركيه الدم.
- وغيرها^(٣): سُنَنٌ، وآدابٌ.
- * وأشهره: شوال، وذو القعدة، والعشرُ الأوَّلُ من ذي الحجة.
- ويكره الإحرامُ له قبلها.

(١) فعنده على التراخي.

(٢) بأن يرجع إلى ميقاتٍ من المواقيت، ويجدد نية الحج مع التلبية.

(٣) أي غير الفرائض والواجبات.

• والعمرة: سنة.

• والمواقيت: للمدنيين: ذو الحليفة، وللشاميين: جحفة، وللعراقيين: ذات عرق، وللنجديين: قرن، ولليمنيين: يلملم. لأهلها، ولمن مرَّ بها.

• ويحرم تأخير الإحرام عنها لمن قصد دخول مكة. وجاز التقديم، وهو أفضل.

• ويحل لمن هو داخلها^(١): دخول مكة غير مُحَرَّم، ووقته: الحِلُّ. وللمكي في الحج: الحرم، وفي العمرة: الحِلُّ.



(١) أي داخل المواقيت.

فَضْلٌ

[في بيان الإحرام، وما يتبعه]

* وإذا أراد الإحرام: نُدِبَ أَنْ يُقْلَمَ أَظْفَارَهُ، وَيَقْصَّ شَارِبَهُ، وَيَخْلِقَ^(١) عَانَتَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ أَوْ يَغْتَسِلُ، وَهُوَ أَفْضَلُ.

وَيَلْبَسُ إِزَاراً وَرِدَاءً، جَدِيدَيْنِ، أَيْضَيْنِ، وَهُوَ أَفْضَلُ، وَلَوْ كَانَا غَسِيلَيْنِ، أَوْ لَبَسَ ثَوْباً وَاحِداً يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ: جَاز.

وَيَتَطَيَّبُ، وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ مُفْرِداً بِالْحَجِّ يَقُولُ عَقِيْبَهُمَا: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، فَيَسِّرْهُ لِي، وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي، وَإِنْ نَوَى بِقَلْبِهِ: أَجْزَأ.

* ثُمَّ يُلَبِّي، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ، وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ.

وَلَا يَنْقُصُ مِنْهَا، وَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ.

* فَإِذَا لَبَّى نَاقِياً: فَقَدْ أَحْرَمَ، فَلْيَتَّقِ الرِّفْقَ، وَالْفُسُوقَ، وَالْجِدَالَ.

وَقَتْلَ صَيْدِ الْبَرِّ، وَالْإِشَارَةَ إِلَيْهِ، وَالِدَّلَالَهَ عَلَيْهِ، وَقَتْلَ الْقَمَلِ.

وَالْتَطْيِبَ، وَقَلَمَ الظُّفْرِ، وَخَلَقَ شَعْرَ رَأْسِهِ أَوْ بَدَنِهِ، وَقَصَّ لَحِيَّتَهُ.

وَسَتَرَ رَأْسَهُ، أَوْ وَجْهَهُ.

وَعَسَلَ رَأْسَهُ، أَوْ لَحِيَّتَهُ بِالْخِطْمِيِّ.

وَلَبَسَ قَمِيصاً، أَوْ سَرَاوِيلَ، أَوْ قَبَاءً، أَوْ عِمَامَةً، أَوْ قَلَنْسُوَةً.

أَوْ خُفَيْنِ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ: فَيَقْطَعُهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْكَعْبَيْنِ^(٢).

وَلَبَسَ ثَوْبَ صَبْغٍ بَزْغِرَانٍ، أَوْ وَرْسٍ، أَوْ عُصْفَرٍ، إِلَّا مَا غُسِلَ حَتَّى لَا يَنْفُضَ^(٣).

* وَيَجُوزُ لَهُ الْاِغْتِسَالُ، وَدُخُولُ الْحَمَّامِ، وَالِاسْتِظْلَالُ بِالْبَيْتِ، وَالْمَخْمَلِ.

(١) وفي نسختي المصنف ضبطت هذه الكلمة بالتشديد: يُخْلِقُ.

(٢) أي المفضلين اللذين وسط القدمين عند مفقد الشراك.

(٣) أي لا تفروح له رائحة.

وَشَدُّ الْهَمِيَانِ فِي وَسْطِهِ، وَمَقَاتِلُهُ عِدْوُهُ.

* وَيُكْثِرُ التَّلْبِيَةَ، رَافِعاً بِهَا صَوْتَهُ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ، وَكُلُّمَا عَلَا شَرْفًا، أَوْ هَبَطَ
وَادِيًا، أَوْ لَقِيَ رَكْبًا، وَبِالْأَسْحَارِ.



فصل

[في دخول مكة، وما يتبعه]

- * فإذا دَخَلَ مكة: ابتداءً بالمسجد، فإذا عَايَنَ البيتَ كَبَّرَ، وهَلَّلَ.
- وابتداءً بالحَجَرِ الأسودِ، فاستقبله، وكَبَّرَ، وهَلَّلَ، رافعاً يَدَيْهِ كالصلاة.
- وَيُقَبِّلُهُ إن استطاعَ من غيرِ إِيذَاءٍ، أو يَسْتَلِمُهُ، أو يُمِسُّهُ شَيْئاً في يَدِهِ، وَيُقَبِّلُهُ، أو يَشِيرُ إِلَيْهِ، مُسْتَقْبِلاً، مَكْبِراً مُهَلِّلاً، حَامِداً لِلَّهِ تَعَالَى، مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.
- * وَيَطُوفُ آخِذاً عن يَمِينِهِ مِمَّا يَلِي البابَ، وقد اضْطَبَعَ رِداءَهُ، بأن جَعَلَهُ تحتَ إِبْطِهِ الأيمنِ، وألقى طَرَفِيهِ عَلَى كَتِفِهِ الأيسرِ.
- وَيَجْعَلُ طَوافَهُ وراءَ الحَطِيمِ، سبعةَ أَشْوَاطٍ، يَرْمُلُ في الثلاثةِ الأوَّلِ منها، ويمشي في الباقي عَلَى هَيْئَتِهِ، وَيَسْتَلِمُ الحَجَرَ كُلِّما مرَّ بِهِ، وَيَخْتِمُ طَوافَهُ بالاستلام.
- * واستلامُ الركنِ اليماني كُلِّما مرَّ بِهِ: حَسَنٌ.
- * ثم يصلي ركعتين عِنْدَ المَقَامِ، أو حيثُ تيسَّرَ من المسجدِ.
- وهما واجبتان بعدَ كُلِّ أسبوعٍ.
- وهذا طوافُ القُدُومِ، وهو سُنَّةٌ لغيرِ المقيمِ بمكةَ.
- * ثم يعودُ وَيَسْتَلِمُ الحَجَرَ، ويخرجُ إلى الصفا، فيصعدُ عَلَيْهِ، وَيَسْتَقْبِلُ البيتَ، وَيُكَبِّرُ وَيُهَلِّلُ، ويصلي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، رافعاً يَدَيْهِ للدُّعاءِ، ويدعو بما شاء.
- ثم يَنْحَطُّ نحوَ المَرُوءَةِ، ويمشي عَلَى مَهَلٍّ، فإذا بَلَغَ بطنَ الوادي بينَ المِيلَيْنِ الأخضرَيْنِ: يسعى سعيّاً حَتَّى يجاوزَهُما.
- ويفعلُ عَلَى المَرُوءَةِ كِفْعِلَهُ عَلَى الصفا.
- * وهذا شَوَاطِطٌ، فيسعى بينهما سبعةَ أَشْوَاطٍ، يبدأ بالصفا، وَيَخْتِمُ بالمَرُوءَةِ.
- ثم يقيمُ بمكةَ مُحَرِّماً، ويَطُوفُ بالبيتِ نَفْلاً ما أَرَادَ.
- * فإذا كان اليَوْمُ السابعُ من ذِي الحِجَّةِ: خَطَبَ الإمامُ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ فيها المَناسِكَ.

- وكذا يخطبُ في التاسع بعرفات، وفي الحادي عشر بمنى.
- * فإذا صلى الفجر يومَ التَّروية: خَرَجَ إلى منى، فيقيمُ بها إلى صلاةِ فجرِ يومِ عرفة، ثم يتوجَّهُ إلى عرفات.
- * فإذا زالتِ الشمسُ: خطبَ الإمامُ خطبتين كالجمعة، وعَلَّمَ فيهما المناسك، وصَلَّى بعدَ الخطبةِ بالناسِ الظهرَ والعصرَ معاً، بأذانٍ وإقامتين.
- وشرطُ الجَمْع: صلاتُهُما مع الإمام، خلافاً لهما، وكونُهُ مُحرِّماً فيهما.
- * ثم يقفُ راکباً مع الإمام بوضوءٍ أو غُسلٍ، وهو السُّنَّةُ، قُرْبَ جَبَلِ الرَّحْمَةِ، وعرفاتُ كُلِّها موقفٌ، إلا بَطْنَ عُرْنَةٍ.
- ويستقبلُ القبلةَ، رافعاً يديه، بَسْطاً، حامداً، مكبراً، مهللاً، ملبياً، مصلياً على النبيِّ ﷺ، داعياً بحاجته بجُهدٍ.
- ويقفُ الناسُ وراءَ الإمامِ بقُرْبِهِ، مستقبلين، سامعين لقوله.
- ثم يُفِيضُونَ معه بعدَ الغروبِ إلى مزدلفة، وينزلُ بقُرْبِ جَبَلِ قُرَح^(١).
- * ويصلي المغرب والعشاء بأذانٍ وإقامة.
- ومن صَلَّى المغربَ في الطريق، أو بعرفات: فعليه إعادتها ما لم يَطْلُعِ الفجرُ، خلافاً لأبي يوسف.
- * ويبیتُ بمُزدلفة، فإذا طَلَعَ الفجرُ: صَلَّى بغَلَسٍ، ووقَفَ بالمَشْعَرِ الحرام، وصَنَعَ كما في عرفة.
- ومُزدلفة كُلُّها موقفٌ، إلا وادي مُحَسِّرٍ.
- * فإذا أسْفَرَ: نَقَرَ قبلَ طلوعِ الشمسِ إلى منى، فيبدأُ فيها برميِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، من بطنِ الوادي، بسبعِ حَصَيَّاتٍ كَحَصَى الخَذَفِ.
- يُكَبِّرُ مع كُلِّ حصاةٍ، ويقطعُ التلبيةَ بأولِها، ولا يقفُ عندها.

- * ثم يَذْبَحُ إِنْ أَحَبَّ، ثُمَّ يَحْلِقُ، وَهُوَ أَفْضَلُ، أَوْ يُقَصِّرُ، وَقَدْ حَلَّ لَهُ غَيْرُ النِّسَاءِ.
- * ثُمَّ يَذْهَبُ مِنْ يَوْمِهِ، أَوْ الْغَدِ، أَوْ بَعْدَهُ إِلَى مَكَّةَ.
- فَيَطُوفُ لِلزِّيَارَةِ بِلَا رَمَلٍ، وَلَا سَعْيٍ إِنْ كَانَ قَدْ قَدَّمَ هُمَا، وَإِلَّا: رَمَلَ فِيهِ، وَسَعَى بَعْدَهُ، وَقَدْ حَلَّ لَهُ النِّسَاءُ.
- وَوَقْتُهُ: بَعْدَ طُلُوعِ فَجْرِ النَّحْرِ، وَهُوَ فِيهِ أَفْضَلُ.
- وَكُرَّهُ تَأْخِيرُهُ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ.
- * ثُمَّ يَعُودُ إِلَى مَنْى، فَيَرْمِي الْجِمَارَ الثَّلَاثَ، فِي الْيَوْمِ الثَّانِي بَعْدَ الزَّوَالِ، يَبْدَأُ بِالَّتِي تَلِي الْمَسْجِدَ، فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقِفُ عِنْدَهَا، وَيَدْعُو.
- ثُمَّ بِالَّتِي تَلِيهَا كَذَلِكَ، ثُمَّ بِجَمْرَةِ الْعَقْبَةِ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقِفُ عِنْدَهَا.
- ثُمَّ يَفْعَلُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ كَذَلِكَ.
- * ثُمَّ إِنْ شَاءَ نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ.
- وَلَهُ ^(١) ذَلِكَ قَبْلَ طُلُوعِ فَجْرِ الْيَوْمِ الرَّابِعِ، لَا بَعْدَهُ حَتَّى يَرْمِيَ.
- وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ، فَرَمَى كَمَا تَقْدُمُ، وَهُوَ أَحَبُّ.
- وَإِنْ رَمَى فِيهِ قَبْلَ الزَّوَالِ: جَازَ، خِلَافًا لَهُمَا.
- * وَجَازَ الرَّمْيُ رَاكِبًا، وَهُوَ أَحَبُّ، وَغَيْرَ رَاكِبٍ أَفْضَلُ فِي غَيْرِ جَمْرَةِ الْعَقْبَةِ.
- * وَبَيَّتُ لِيَالِي الرَّمْيِ بِمَنْى.
- وَكُرَّهُ تَقْدِيمُ ثَقْلِهِ إِلَى مَكَّةَ قَبْلَ نَفَرِهِ.
- فَإِذَا نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ: نَزَلَ بِالْمُحَصَّبِ وَلَوْ سَاعَةً.
- * فَإِذَا أَرَادَ الظُّغْنَ عَنْهَا ^(٢): طَافَ لِلصَّدْرِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ، بِلَا رَمَلٍ، وَلَا سَعْيٍ، وَهُوَ وَاجِبٌ، إِلَّا عَلَى الْمُقِيمِ بِمَكَّةَ.
- ثُمَّ يَسْتَقِي مِنْ زَمْزَمَ، وَيَشْرَبُ.

(٢) أي السفر عن مكة المكرمة.

(١) أي النفر.

• ثم يأتي الباب، ويُقْبَلُ الْعَتَبَةَ، وَيَضَعُ صَدْرَهُ وَبَطْنَهُ وَخَدَّهُ الْيَمْنَ عَلَى الْمَلْتَزِمِ
 بَيْنَ الْبَابِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَيَتَشَبَّثُ بِالْأَسْتَارِ سَاعَةً، وَيَدْعُو مُجْتَهِدًا، وَيَبْكِي.
 وَيَرْجِعُ الْقَهْقَرَى^(١) حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ.



(١) أي يرجع إلى الخلف ووجهه إلى الكعبة المشرفة ينظر إليها مودِّعاً.

فصل

[في مسائل متفرقة]

* إن لم يدخل المَحْرَمُ مكة، وتوجَّه إلى عرفة، ووقَّف بها: سَقَطَ ^(١) عنه طوافُ القدوم، ولا شيء عليه لتَرْكِه.

* وَمَنْ وَقَفَ، أو اجتاز بعرفة ساعة، ما بين زوالِ الشمسِ من يومِ عرفة، وطلوعِ الفجرِ من يومِ النحر: فقد أدركَ الحجَّ، ولو نائمًا، أو مغمى عليه، أو لم يعلم أنها عرفة.

وَمَنْ فاتَه ذلك: فقد فاتَه الحجُّ: فيطوفُ، ويسعى، ويتحلَّلُ، ويقضي من قابل، ولا دم عليه.

ولو أمرَ رفيقه أن يُحرِّمَ عنه عندَ إغمائه، ففعل: صحَّ. وكذا إن فعلَ بلا أمر، خلافاً لهما.

* **والمرأة في جميع ذلك:** كالرجل، إلا أنها تكشفُ وجهها، لا رأسها، ولو سَدَلَتْ على وجهها شيئاً، وجافته: جاز.

ولا تجهرُ بالتلبية، ولا ترمُلُ، ولا تسعى بين الميَلَيْنِ، ولا تحلِقُ، بل تُقَصِّرُ. وتلبسُ المَخِيطَ، ولا تقربُ الحجرَ إذا كان عنده رجالٌ.

- ولو حاضت عندَ الإحرام: اغتسلت، وأتت بجميع المناسك، إلا الطواف.

وإن حاضت بعدَ طوافِ الزيارة: سَقَطَ عنها طوافُ الصَّدرِ، ولا شيء عليها لتَرْكِه، كما يسقطُ عمن أقام بمكة ولو بعدَ النَّفْرِ ^(٢)، عندَ أبي يوسف، وعندَ محمد: لا يسقطُ بالإقامة بعده.

* وَمَنْ قَلَّدَ ^(٣) بدنة تطرُوع، أو نَذَرَ، أو جزاءً صيِّد، أو نحوَه ^(٤)، وتوجَّه معها يريدُ

(١) أي سقطت سنية طواف القدوم.

(٢) الأول.

(٣) التقليد: أن يربط على عُنُقِ البدنة قطعة نعلٍ، أو لحاً شجرة، والمراد: الإعلام.

(٤) من بدنة المتعة أو القران.

الحج: فقد أحرم وإن لم يلب.

فإن بعث بها، ثم توجه: فلا حتى يلحقها، إلا في بدنة المتعة^(١).
فإن جلّها^(٢)، أو أشعرها^(٣)، أو قلّد شاة: لا يكون محرماً.
والبدن: من الإبل، والبقر.



(١) والقرآن، فإنه يصير محرماً بالتوجه مع نية الإحرام.
(٢) أي ألقى عليها الجلّ، ووضعه عليها.
(٣) أي جرح سنامها.

باب الْقِرَانِ وَالتَّمَتُّعِ

- الْقِرَانُ أَفْضَلُ مَطْلَقًا، وَهُوَ أَنْ يُهْلَ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ مَعًا مِنَ الْمِيقَاتِ.
- وَيَقُولُ بَعْدَ الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَيُسَّرُّهُمَا لِي، وَتَقْبَلُهُمَا مِنِّي.
- فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ: ابْتَدَأَ فُطَافَ لِلْعُمْرَةِ، وَسَعَى.
- ثُمَّ طَافَ لِلْحَجِّ طَوَافَ الْقُدُومِ، وَسَعَى.
- فَلَوْ طَافَ لهُمَا طَوَافَيْنِ، وَسَعَى سَعِيَيْنِ: جَازَ، وَأَسَاءَ، ثُمَّ يَحُجُّ كَمَا مَرَّ.
- فَإِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقِبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ: ذَبَحَ دَمَ الْقِرَانِ شَاةً، أَوْ بَدَنَةً، أَوْ سُبُعَ بَدَنَةٍ.
- فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ: صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ، وَالْأَفْضَلُ كَوْنُ آخِرِهَا يَوْمَ عَرَفَةَ، وَسَبْعَةً إِذَا فَرَّغَ، وَلَوْ بِمَكَّةَ.
- فَإِنْ لَمْ يَصُمْ الثَّلَاثَةَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ: تَعَيَّنَ الدَّمُ.
- وَإِنْ وَقَفَ الْقَارَنُ بِعَرَفَةَ قَبْلَ طَوَافِهِ لِلْعُمْرَةِ: فَقَدْ رَفَضَهَا: فَعَلِيهِ دَمٌ لِرَفْضِهَا، وَيَقْضِيهَا، وَسَقَطَ عَنْهُ دَمُ الْقِرَانِ.
- وَالتَّمَتُّعُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ.
- وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ.
- فَيُحْرِمُ بِهَا مِنَ الْمِيقَاتِ، وَيَطُوفُ لَهَا، وَيَسْعَى، وَيَتَحَلَّلُ مِنْهَا إِنْ لَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ.
- وَيَقْطَعُ التَّلِيَةَ بِأَوَّلِ الطَّوَافِ.
- ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ مِنَ الْحَرَمِ، يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَقَبْلَهُ أَفْضَلُ، وَيَحُجُّ، وَيَذْبَحُ كَالْقَارَنِ، فَإِنْ عَجَزَ^(١): فَكَحُّكُمِهِ.
- وَجَازَ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا، وَلَوْ فِي شَوَالٍ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِهَا، لَا قَبْلَهُ.

(١) أَيِ عَنِ الذَّبْحِ: فَحُكْمُهُ كَحُكْمِ الْقَارَنِ فِي الصَّوْمِ.

- فإن شاء سَوَّقَ الهدى، وهو أفضل: أحرَمَ، وساقه، وهو أولى من قَوِّده.
- وإن كان بدنة: قلَّدها بمَزَادَةٍ، أو نَعَلَ، وهو أولى من التجليل^(١).
- * والإشعارُ جائزٌ عندهما، وهو: شَقُّ سَنَامِهَا من الأيسر، وهو الأشبهُ بفعله^(٢)، أو من الأيمن، ويكره عند الإمام.
- ثم يعتمر، كما تقدَّم، ولا يتحلَّل.
- * ويُحرِّمُ بالحجِّ كما مرَّ، فإذا حَلَقَ يومَ النحر: حَلَّ من إحراميه.
- * ولا تمتنع، ولا قِرَانٌ لأهل مكة، ومن هو داخل المواقيت.
- * فإن عاد المتمتع إلى أهله بعد العمرة، ولم يكن ساق الهدى: بَطَلَ تمتعه، وإن كان قد ساقه: لا.
- * ومن طاف للعمرة قبل أشهر الحج أقل من أربعة، وأتمَّ بعد دخولها، وحجَّ: كان متمتعاً، وإن كان طاف أربعة: فلا.
- * ولو اعتمر كوفي في أشهر الحج، وتحلَّل، وأقام بمكة، وحجَّ: صحَّ تمتعه، وكذا لو أقام ببصرة، وقيل: لا يصحُّ عندهما^(٣).
- ولو أفسد عمرته، وأقام ببصرة، وقضاها، وحجَّ: لا يصح تمتعه، إلا أن يعودَ إلى أهله، ثم يأتي بهما، وعندهما: يصح وإن لم يعد.
- وإن بقي بعد الإفساد بمكة، وقضى، وحجَّ من غير عَوْدٍ: لا يصح تمتعه، اتفاقاً.
- * وما أفسده المتمتع من عمرته، أو حجَّه: مضى فيه، وسقط عنه دم التمتع.
- ومن تمتع، فضحَّى: لا تُجزئه عن دم المتعة.

* * *

(١) هو وَضْعُ الجُلِّ، وهو جلدٌ كالثوب، يوضع على ظهر الهدى من الإبل، لا البقر والغنم؛ للإعلام بأن هذا من هدى الحج.

(٢) صحيح البخاري (١٦٩٦)، وينظر لرواياته نصب الراية ٣/١١٥.

(٣) والأصح صحة تمتعه، اتفاقاً، ولا خلاف.

باب الجنائيات

[في الطَّيِّبِ، واللُّبْسِ، والحَلْقِ، وقَصِّ الأظفار]

* إن طَيَّبَ الْمُحْرِمُ عَضْوًا: لَزِمَهُ دَمٌ.

وكذا لو أَذْهَنَ بَزَيْتٍ، وَعِنْدَهُمَا: صَدَقَةٌ^(١).

ولو خَضَبَ رَأْسَهُ بِحِنَّاءٍ، أَوْ سَتَرَهُ، يَوْمًا كَامِلًا: فَعَلِيهِ دَمٌ.

* وكذا^(٢) لو لَبَسَ مَخِيطًا، يَوْمًا كَامِلًا.

أَوْ حَلَقَ رِيعَ رَأْسِهِ، أَوْ لَحِيَّتَهُ، أَوْ حَلَقَ رَقَبَتَهُ، أَوْ إِبْطَيْهِ، أَوْ أَحَدَهُمَا، أَوْ عَانَتَهُ.

وكذا لو حَلَقَ مَحَاجِمَهُ، وَعِنْدَهُمَا: صَدَقَةٌ.

* وَإِنْ قَصَّ أَظْفِيرَ يَدَيْهِ، وَرِجْلَيْهِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ: فَعَلِيهِ دَمٌ.

وكذا لو قَصَّ أَظْفِيرَ يَدٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ رِجْلٍ.

وَإِنْ قَصَّ أَظْفِيرَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فِي أَرْبَعَةِ مَجَالِسَ: فَعَلِيهِ أَرْبَعَةُ دُمَاءٍ، وَعِنْدَ

مُحَمَّدٍ: دَمٌ وَاحِدٌ.

* وَإِنْ طَيَّبَ أَقْلًا مِنْ عَضْوٍ، أَوْ سَتَرَ رَأْسَهُ، أَوْ لَبَسَ الْمَخِيطَ أَقْلًا مِنْ يَوْمٍ:

فَعَلِيهِ صَدَقَةٌ.

وكذا لو حَلَقَ أَقْلًا مِنْ رِيعِ رَأْسِهِ، أَوْ لَحِيَّتِهِ، أَوْ حَلَقَ بَعْضَ رَقَبَتِهِ، أَوْ عَانَتِهِ،

أَوْ أَحَدِ إِبْطَيْهِ^(٣)، أَوْ رَأْسَ غَيْرِهِ.

أَوْ قَصَّ أَقْلًا مِنْ خَمْسَةِ أَظْفَارٍ، أَوْ خَمْسَةَ مَتَفَرِّقَةٍ.

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ فِي الْخَمْسَةِ الْمَتَفَرِّقَةِ: دَمٌ.

* وَإِنْ طَيَّبَ، أَوْ لَبَسَ، أَوْ حَلَقَ لَعْذِرًا: خَيْرٌ: إِنْ شَاءَ ذَبَحَ شَاةً، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ

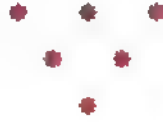
بثَلَاثَةِ أَصْوَاعٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينٍ، وَإِنْ شَاءَ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

(١) أي في الدهن غير المطيب، وأما المطيب: ففيه دم، اتفاقاً.

(٢) أي حلق بعض أحد إبطيه.

(٣) أي يجب دم.

* ولو ارْتَدَى، أو اَتَّشَحَ^(١) بالقميص، أو اَتَّزَرَ بالسراويل: فلا بأس به.
وكذا لو أدخل مَنْكَبَيْهِ فِي الْقَبَاءِ، ولم يُدْخِلْ يديه فِي كُمِّهِ.



(١) الاَتَّشَاحُ: أن يُدْخِلَ ثَوْبَهُ تَحْتَ يَدِهِ الْيُمْنَى، وَيُلْفِيَهُ عَلَى مَنْكَبِهِ الْاَيْسَرِ. العناية ٣/ ٣٠، مجمع

فصل

[في جنایات الطواف]

- * وإن طاف للقدوم، أو للصَّدرِ جُنُبًا: فعليه دمٌ.
وكذا لو طاف للركنِ مُحدثًا.
أو تَرَكَ طَوَافَ الصَّدرِ، أو أربعةً منه، أو دونَ أربعةٍ من الركنِ.
أو أفاض من عرفة قبلَ الإمام^(١).
أو تَرَكَ السَّعيَ، أو الوقوفَ بمزدلفة، أو رميَ الجِمَارِ كُلِّهَا، أو رميَ يومٍ، أو رميَ جَمْرَةَ العَقَبَةِ يومَ النحر، أو أكثره.
- * ولو طاف للقدوم، أو الصَّدرِ مُحدثًا: فعليه صدقةٌ.
وكذا لو تَرَكَ دونَ أربعةٍ من الصَّدرِ، أو رميَ إحدى الجِمَارِ الثلاث.
- * ولو تَرَكَ طَوَافَ الركنِ، أو أربعةً منه: بقيَ مُحَرَّمًا أبدًا حتى يطوفَهَا.
- * وإن طافه جُنُبًا: فعليه بدنةٌ، والأفضلُ أن يُعيدَهُ ما دام بمكةَ، وَيَسْقُطُ الدَّمُ.
- * ولو طاف للصَّدرِ طاهرًا في آخِرِ أيامِ التشريقِ بعدَ ما طاف للركنِ مُحدثًا: فعليه دمٌ.
- ولو كان بعدَ ما طاف له^(٢) جُنُبًا: فدمان، وعندَهُما دمٌ فقط أيضًا.
- * وإن طاف لعمرته، وسعى مُحدثًا: يُعيدُهُما^(٣).
- فإن رَجَعَ إلى أهله، ولم يُعيدَهُما: فعليه دمٌ، ولا شيءَ لو أعاد الطوافَ فقط، هو الصحيح.

[جنایات الجماع، ونحوه]:

- * وإن جامعَ المُحَرَّمُ في أحدِ السَّيْلَيْنِ قبلَ الوقوفِ بعرفة، ولو ناسيًا: فَسَدَ

(١) ويسقط الدم بالعمود مطلقاً، في الأصح. الدر المنثور ١/ ٢١٤.

(٢) ما دام في مكة.

(٣) أي للركن.

- حُجَّه، وَيَمْضِي فِيهِ، وَيَقْضِيهِ، وَعَلَيْهِ دَمٌ.
- وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتَرِقَ عَنْ زَوْجَتِهِ فِي الْقَضَاءِ.
- * وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ الْوُقُوفِ، قَبْلَ الْحَلْقِ: لَا يَفْسُدُ، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ.
- وَلَوْ بَعْدَ الْحَلْقِ، قَبْلَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ: فَعَلَيْهِ دَمٌ.
- وَكَذَا^(١) لَوْ قَبْلَ، أَوْ لَمَسَ بِشَهْوَةٍ وَإِنْ لَمْ يُتَزَلَّ.
- * وَكَذَا لَوْ جَامَعَ فِي عُمُرَتِهِ قَبْلَ طَوَافِ الْأَكْثَرِ، وَفَسَدَتْ، وَقَضَاهَا.
- وَإِنْ بَعْدَ طَوَافِ الْأَكْثَرِ: لَزِمَ الدَّمُ، وَلَا تَفْسُدُ.
- وَلَا شَيْءَ إِنْ أَنْزَلَ بِنَظَرٍ، وَلَوْ إِلَى فَرْجٍ.
- * وَإِنْ أَخَّرَ الْحَلْقَ، أَوْ طَوَافَ الزِّيَارَةِ عَنْ أَيَّامِ النَحْرِ: فَعَلَيْهِ دَمٌ، خِلَافاً لِهَمَا.
- وَكَذَا الْخِلَافُ لَوْ أَخَّرَ الرَّمِيَّ، أَوْ قَدَّمَ تُسْكَأَ عَلَى تُسْكَى هُوَ قَبْلَهُ.
- * وَإِنْ حَلَقَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ لِحَجٍّ أَوْ عَمْرَةٍ: فَعَلَيْهِ دَمٌ، خِلَافاً لِأَبِي يُوسُفَ.
- فَلَوْ عَادَ الْمُعْتَمِرُ بَعْدَ خُرُوجِهِ، فَقَصَّرَ: فَلَا دَمَ، إِجْمَاعاً.
- * وَلَوْ حَلَقَ الْقَارَنُ قَبْلَ الذَّبْحِ: لَزِمَهُ دَمَانِ، وَعِنْدَهُمَا: دَمٌ.
- * وَالِدَمُ حَيْثُ ذُكِرَ: شَاةٌ تُجْزَى فِي الْأَضْحِيَةِ.
- وَالصَّدَقَةُ: مَا تُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ.



فصل

[في جنایات الصيد]

• **إِنْ قَتَلَ مُحْرِمٌ صَيْدَ بَرٍّ، أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ مَنْ قَتَلَهُ: فَعَلِيهِ الْجَزَاءُ.**

وهو قيمة الصيد بتقويم عدلين، في موضع قتله، أو في أقرب موضع منه إن لم تكن له فيه قيمة.

ثم إن شاء اشترى بها هدياً إن بلغت، فذبحه بالحرم.

وإن شاء اشترى بها طعاماً، فتصدق به، على كل فقير نصف صاع برٍّ، أو صاع تمرٍ أو شعير، لا أقل.

وإن شاء صام عن طعام كل فقير يوماً.

فإن فضل أقل من طعام فقير: تصدق به، أو صام عنه يوماً كاملاً.

• **وعند محمد: الجزاء: نظير الصيد في الجثة، فيما له نظير.**

ففي الطبي: شاة، وفي الضبيع: شاة.

وفي الأرنب: عناق، وفي اليربوع: جفرة.

وفي النعامة: بدنة، وفي حمار الوحش: بقرة.

وما لا نظير له: فكقولهما.

• **والعامد والناسي، والعائد والمبتدئ في ذلك: سواء.**

• **وإن جرح الصيد، أو قطع عضو، أو نتف شعره: ضمن ما نقص من قيمته.**

وإن نتف ريشه، أو قطع قوائمه، فخرج عن حيز الامتناع: فعليه قيمته كاملة.

وإن حلبه: فقيمة لبنه^(١).

• **وإن كسر بيضه: فقيمة البيض.**

وإن خرج من البيض فرخ ميت: فقيمة الفرخ.

(١) أي فعليه قيمة لبنه.

* ولا شيء بقتل غراب، وجدأة، وذئب، وحية، وعقرب، وفأرة، وكلب عقور، وبَعُوضي، ونمل، وبُزغوث، وفَرَاد، وسُلخفاة.

وإن قَتَلَ قَمَلَةً، أو جرادة: تصدَّق بما شاء، وتمرَّة خير من جرادة.

* ولا يتجاوزُ شاةً في قَتْلِ السَّيِّع، وإن صال: فلا شيء بقتله.

* وإن اضْطُرَّ الْمُحْرِمُ إلى قَتْلِ الصيد، فَقَتَلَهُ: فعليه الجزاء.

* وللمُحْرِمِ ذَبْحُ شاةٍ، وبقرة، وبعير، ودجاج، وبطٍّ أهليٍّ، وصيدٍ سمك.

* وعليه الجزاء بذبحِ حَمَامٍ مُسْرَوِلٍّ، أو ظبيٍّ مستأنسٍ.

* ولو ذَبَحَ صيداً: فهو ميتة.

ولو أَكَلَ^(١) منه: فعليه قيمةُ ما أَكَلَ، مع الجزاء.

بخلافِ مُحْرِمٍ آخَرَ أَكَلَ منه^(٢).

* وَيَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ لَحْمُ صَيْدٍ صَادَهُ حلالاً، وذَبَحَهُ إن لم يَدُلَّهُ عليه، ولا أَمَرَهُ

بصيده، ولا أعانته.

* وَمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ، وفي يده صيدٌ: فعليه إرساله.

فإن باعه: رُدَّ البَيْعُ إن كان باقياً، وإن فات: لَزِمَهُ الجزاء.

* وَمَنْ أَحْرَمَ، وفي بيته، أو قَفَصِهِ صيدٌ: لا يلزم إرساله.

وإن أَخَذَ حلالاً صيداً، ثم أَحْرَمَ، فأرسله أحدٌ: ضَمِنَ المُرْسِلُ، بخلاف ما

أَخَذَهُ مُحْرِمٌ^(٣).

فإن قَتَلَ ما أَخَذَهُ الْمُحْرِمُ مُحْرِمٌ آخَرُ: ضَمِنَا، وَرَجَعَ أَخْذُهُ عَلَى قَاتِلِهِ.

وإن قَتَلَ الْحَلَالَ صَيْدَ الْحَرَمِ: فعليه قيمته، وإن حَلَبَهُ: فقيمةُ لَبَنِهِ.

* وَمَنْ قَطَعَ حَشِيشَ الْحَرَمِ، أو شجره غيرَ مُنْبَتٍ، ولا مما يُنْبِتُهُ النَّاسُ: ضَمِنَ

(٢) فلا شيء عليه.

(١) أي مُحْرِمٌ.

(٣) أي فأرسله أحدٌ من يده: فلا يضمن.

قيمتَه، إلا ما جَفَّ.

والتصدُّقُ مُتَعَيَّنٌ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ^(١)، وَلَا يُجْزَى الصَّوْمُ.

* وَحَرَّمَ رَغِي حَشِيشِهِ، وَقَطَعَهُ، إِلَّا الْإِذْخِرَ.

* وَكُلُّ مَا عَلَى الْمُفْرِدِ بِهِ دَمٌّ: عَلَى الْقَارِنِ بِهِ دَمَانٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاوِزَ الْمِيقَاتَ غَيْرَ مُخْرِمٍ.

* وَإِنْ قَتَلَ مُخْرِمَانِ صَيْدًا: فَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا جِزَاءٌ كَامِلٌ.

وَإِنْ قَتَلَ حَلَالَانِ صَيْدَ الْحَرَمِ: فَعَلَيْهِمَا جِزَاءٌ وَاحِدٌ.

* وَيَبْطُلُ بَيْعُ الْمُخْرِمِ الصَّيْدَ، وَشِرَاؤُهُ.

وَمَنْ أَخْرَجَ ظَنِيَّةَ الْحَرَمِ، فَوَلَدَتْ، وَمَاتَا: ضَمِنَهُمَا.

وَإِنْ أَدَّى جِزَاءَهَا، ثُمَّ وَلَدَتْ: لَا يَضْمَنُ الْوَلَدَ.



(١) أي في ذبح الحلال صيد الحرم، وحلبه، وقطع حشيشه، وشجره.

باب

مجاورة الميقات بلا إحرام

* مَنْ جَاوَزَ الميقاتَ غَيْرَ مُحْرِمٍ، ثُمَّ أَحْرَمَ: لَزِمَهُ دَمٌ، فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ مُحْرِمًا، مَلِيًّا: سَقَطَ، وَعِنْدَهُمَا يَسْقُطُ بَعْوَدُهُ مُحْرِمًا وَإِنْ لَمْ يُلَبَّ.

وَإِنْ عَادَ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، فَأَحْرَمَ مِنْهُ: سَقَطَ.

* وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ أَفْسَدَهَا، وَقَضَاهَا.

وَإِنْ عَادَ بَعْدَ مَا شَرَعَ فِي الطَّوَافِ: لَا يَسْقُطُ.

* وَإِنْ دَخَلَ كُوفِيَّ البِستَانِ^(١) لِحَاجَةٍ: فَلَهُ دُخُولُ مَكَّةَ غَيْرَ مُحْرِمٍ، وَمِيقَاتُهُ: البِستَانُ.

وَمَنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِلَا إِحْرَامٍ: لَزِمَهُ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ.

فَلَوْ عَادَ، وَأَحْرَمَ بِحَجَّةِ الإِسْلَامِ فِي عَامِهِ: سَقَطَ مَا لَزِمَهُ بِدُخُولِ مَكَّةَ أَيْضًا، وَإِنْ بَعْدَ عَامِهِ: لَا يَسْقُطُ.

* وَإِنْ جَاوَزَ مَكِّيًّا أَوْ مَتَمَتَّعَ الْحَرَمَ غَيْرَ مُحْرِمٍ: فَهُوَ كَمَنْ جَاوَزَ الميقاتَ. وَوُقُوفُهُ^(٢): كَطَوَافِهِ.



(١) أي بستان بني عامر، وهو معلوم مشهور في الجبل بين مكة والطائف.

(٢) أي وقوف المكي والمنتمتع في عرفات: كطواف من جاوز الميقات غير محرم.

باب

إضافة الإحرام إلى الإحرام

* مكِّي طاف لعمريته شوطاً، فأحرم بالحج: رَفَضَهُ، وعليه دمٌ، وقضاءُ حجٍّ وعمرَةٍ، فلو أتمَّهما: صحَّ، وعليه دمٌ.

* ومَن أحرم بحجٍّ، ثم بأخر يومٍ النحر: فإن كان قد حَلَقَ في الأوَّل: لَزِمَهُ الثاني، ولا دمَ عليه.

وإلا: لَزِمَهُ، وعليه دمٌ، سواء قَصَرَ بعدَ إحرامِ الثاني، أو لم يُقَصِّر. وعندهما: إن لم يُقَصِّر: فلا دمَ عليه.

* ومَن فَرَّغَ من عمرته إلا التقصيرَ، فأحرم بأخرى: لَزِمَهُ دمٌ.

* ولو أحرم آفاقيَّ بحجٍّ، ثم بعمرَةٍ: لَزِمَاه.

فإن وَقَفَ بعرفةَ قبلَ أفعالِ العمرة: فقد رَفَضَها، لا لو توجَّه، ولم يقف.

* فإن أحرم بها بعدَ طوافِهِ للحج: تُدِبَ رَفَضُها، ويقضيها، وعليه دمٌ.

فإن مضى عليهما: صحَّ، وَلَزِمَهُ دمٌ، وهو دمُ جَبَرٍ، في الصحيح.

* وإن أَهَلَ الحاجُّ بعمرَةٍ يومَ النحر، أو أيامَ التشريق: لَزِمَتْهُ، وَلَزِمَهُ رَفَضُها، وقضاؤها، ودمٌ، فإن مضى عليها: صحَّ، وعليه دمٌ.

ومَن فاتَهُ الحجُّ، فأحرم بحجٍّ أو عمرَةٍ: لَزِمَهُ الرَفْضُ، والقضاءُ، والدمُ.



باب

الإحصار والفوات

- * إن أَحْصَرَ الْمُخْرِمُ بَعْدُوًّا، أَوْ مَرَضِيًّا، أَوْ عَدِمَ مَحْرَمًا، أَوْ ضَيَّاعَ نَفَقَةٍ: فَلَهُ أَنْ يَبِيعَ شَاةً، تُذَبِّحُ عَنْهُ فِي الْحَرَمِ، فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ.
- وَيَتَحَلَّلُ بَعْدَ ذَبْحِهَا، مِنْ غَيْرِ حَلْقٍ وَلَا تَقْصِيرٍ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ ^(١).
- وَإِنْ كَانَ قَارِنًا: يَبِيعُ دَمَيْنِ.
- * وَيَجُوزُ ذَبْحُهَا قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ، لَا فِي الْحِلِّ، وَعِنْدَهُمَا: لَا يَجُوزُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ إِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِالْحَجِّ.
- * وَعَلَى الْمُحْصَرِ بِالْحَجِّ إِذَا تَحَلَّلَ: قِضَاءُ حَجٍّ، وَعُمْرَةٍ.
- وَعَلَى الْمُعْتَمِرِ: عُمْرَةٌ.
- وَعَلَى الْقَارِنِ: حَجَّةٌ، وَعُمْرَتَانِ.
- * فَإِنْ زَالَ الْإِحْصَارُ بَعْدَ بَعْثِ الدَّمِ، وَأَمَكَّنَهُ إِدْرَاكُهُ قَبْلَ ذَبْحِهِ، وَإِدْرَاكُ الْحَجِّ: لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ، وَلَزِمَ الْمُضِيُّ.
- وَإِنْ أَمَكَّنَ إِدْرَاكُهُ فَقَطْ: تَحَلَّلَ.
- وَإِنْ أَمَكَّنَ إِدْرَاكُ الْحَجِّ فَقَطْ: جَازَ التَّحَلُّلُ؛ اسْتِحْسَانًا.
- * وَمَنْ مُنِعَ بِمَكَّةَ عَنِ الرُّكْنَيْنِ: فَهُوَ مُحْصَرٌ.
- وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى أَحَدِهِمَا: فَلَيْسَ بِمُحْصَرٍ ^(٢).
- وَمَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ بِفَوَاتِ الْوُقُوفِ بِعُرْفَةٍ: فَلْيَتَحَلَّلْ بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ.

(١) فإنه أوجب الحلق، لكن لو لم يفعل: لا شيء عليه.

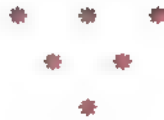
(٢) لأنه إن قَدَّرَ عَلَى الْوُقُوفِ: يَتِمُّ حَجُّهُ بِهِ، فَلَا يَبْثُ الْإِحْصَارُ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الطَّوَافِ: لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِهِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّحَلُّلِ بِالْهَذْيِ، كَفَاتَتْ الْحَجَّ.

* ولا قُوَّةَ للعمرة.

* وهي إحرامٌ، وطوافٌ، وسعيٌ^(١).

وتجوزُ في كُلِّ السَّنَةِ، وتكره يومَ عرفةَ، والنحرِ، وأيامَ التشريقِ.

ويَقْطَعُ التَّلبِيَةَ فيها بأوَّلِ الطَّوافِ.



(١) وفي نُسَخٍ من القدوري زيادة: وحَلَقٌ.

باب

الحج عن الفئير

- * تجوزُ النِّيَابَةُ في العباداتِ الماليةِ مطلقاً، ولا تجوزُ في البدنيةِ بحالٍ.
- وفي المَرْكَبِ منهما، كالحجِّ: تجوزُ عندَ العجزِ، لا عندَ القدرةِ.
- ويُشترطُ الموتُ، أو العجزُ الدائمُ إلى الموتِ.
- وإنما شَرِطَ العَجْزُ: للحجِّ الفَرَضِ، لا للنفلِ.
- * فَمَنْ عَجَزَ فَأَحَجَّ: صحَّ، ويقعُ عنه.
- وينوي النائبُ عنه، فيقولُ: لبيكَ بحجَّةٍ عن فلانٍ.
- وَرَدُّ ما فَضَّلَ من النفقةِ إلى الوصيِّ، أو الورثةِ^(١).
- * ويجوزُ إحجاجُ الصَّرورةِ^(٢)، والمرأةِ، والعبدِ، وغيرُهم أُولَى.
- * وَمَنْ أَمَرَهُ رجلانِ، فأَحْرَمَ بحجَّةٍ عنهما: ضَمِنَ نفقتهما، والحجَّةُ له.
- وإن أبهَمَ الإحرامَ، ثم عَيَّنَ أحدهما قبلَ المُضِيِّ: صحَّ، خلافاً لأبي يوسف.
- وبعدَهُ^(٣): لا.
- ودمُ المتعةِ والقرانِ: على المأمورِ، وكذا دمُ الجنايةِ.
- ودمُ الإحصارِ: على الأميرِ، خلافاً لأبي يوسف.
- وإن كان ميتاً: ففي مالِهِ.
- * وإن جامعَ قبلَ الوقوفِ: ضَمِنَ النفقةَ^(٤).
- * وإن مات المأمورُ في الطريقِ: يُحَجُّ من منزلِ أميرِهِ من ثلثِ ما بقيَ من مالِهِ، وعندَهما: من حيثُ مات المأمورُ.

(١) إلا أن يوكل بهبة الفضل من نفسه.

(٢) أي إحجاج مَنْ لم يحجَّ عن نفسه.

(٣) أي بعد المُضِيِّ بالشروع في الأفعال: لا يصح تعيينه.

(٤) لأنه فسد حجُّه، ووجب عليه دم.

لكن عند أبي يوسف بما بقي من الثلث، وعند محمد: بما بقي من المال المدفوع.

✱ ومن أهل بحجة عن أبيه، ثم عيّن أحدهما: جاز.

✱ وللإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره في جميع العبادات^(١).



(١) فرضاً أو نفلاً، صلاة أو صوماً أو صدقة، وقراءة القرآن، وجميع أنواع البر والعبادة. النهاية ٤/٤٦٦.

باب الهدي

- * هو من إبل، أو بقير، أو غنم، وأقله: شاة.
- ولا يجب تعريفه^(١).
- * ويُجزئ فيه: ما يُجزئ في الأضحية.
- وتُجزئ الشاة في كل موضع، إلا إذا طاف للزيارة جنباً، أو جامع بعد وقوف عرفة قبل الحلق: فلا يُجزئ فيهما إلا البدنة.
- * ويأكل من هدي التطوع، والمتعة، والقران، لا من غيرها.
- * وخص ذبح هدي المتعة والقران بأيام النحر، دون غيرهما، والكل بالحرم.
- ويجوز أن يتصدق به على فقير الحرم، وغيره.
- ويتصدق بجله^(٢)، وخطامه.
- ولا يُعطي أجر الجزار منه.
- * ولا يركبه، إلا عند الضرورة، فإن نقص بركوبه: ضمينه.
- ولا يحلبه، فإن حلبه: تصدق به.
- وينضح ضرعه بالماء البارد؛ لينقطع لبنه.
- * فإن عطب الهدي الواجب، أو تعيب فاحشاً: أقام غيره مقامه، وصنع بالمعيب ما شاء.
- وإن عطب التطوع: نحره، وصبغ نعله^(٣) بدمه، وضرب به صفحته^(٤).
- ولا يأكل منه هو، ولا غني.

(١) أي الذهاب به إلى عرفات، أو تقليده لإشهاره.

(٢) ما يطرح على ظهر الدابة، وأما الخطام: فهو الزمام؛ أي الحبل الذي يُجعل في عنق البعير.

(٣) أي فلاته في عنقه.

(٤) أي صفحة سنّاه.

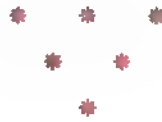
وليس عليه غيره.

• وتُقَلَّدُ بدنة التطوع، والمتعة، والقران، لا غيرها.



مسائلُ منشورةٌ

- * شَهِدُوا أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي وَقَفَ فِيهِ يَوْمُ النَحْرِ: بَطَلَتْ^(١).
- ولو شَهِدُوا أَنَّهُ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ: صَحَّتْ.
- * وَمَنْ تَرَكَ الْجَمْرَةَ الْأُولَى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي: فَإِنْ شَاءَ رَمَاهَا فَقَطْ، وَالْأُولَى أَنْ يَرْمِيَ الْكَلَّ.
- * وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ مَاشِياً: يَمْشِي مِنْ بَيْتِهِ حَتَّى يَطُوفَ لِلزِّيَارَةِ، وَقِيلَ: مِنْ حَيْثُ يُحْرِمُ.
- فَإِنْ رَكِبَ: لَزِمَهُ دَمٌ.
- * حَلَالٌ اشْتَرَى أُمَّةً مُحْرَمَةً بِالْإِذْنِ^(٢): لَهُ أَنْ يُحَلِّلَهَا، وَالْأُولَى تَحْلِيلُهَا بِقَصِّ شَعْرٍ أَوْ ظَفِيرٍ قَبْلَ الْجَمَاعِ^(٣).



(٢) أي إذن سيدعا.

(١) شهادتهم، والحج صحيح.

(٣) ندباً، تعظيماً لشأن الإحرام.

كتاب النكاح

• هو عَقْدٌ يَرُدُّ عَلَى مِلْكِ الْمُتَعَةِ^(١)، قَصْداً^(٢).

• يَجِبُ عِنْدَ التَّوَقَّانِ^(٣).

ويُكْرَهُ عِنْدَ خَوْفِ الْجَوْرِ^(٤)، وَيُسْنُ مُؤَكِّداً حَالَةَ الْإِعْتِدَالِ.

• وَيَنْعَقَدُ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ، كِلَاهُمَا بِلَفْظِ الْمَاضِي، أَوْ أَحَدُهُمَا، ك: زَوَّجْنِي، فَقَالَ: زَوَّجْتُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَا مَعْنَاهُمَا.

• وَلَوْ قَالَ: دَادِي^(٥)، أَوْ: بَذِيرَ فِتْيِ^(٦)، فَقَالَ: دَاد^(٧)، أَوْ: بَذِيرَ فِتْ^(٨): بَلَا مِيمٍ^(٩): صَحَّ، كَبَيْعٍ وَشِرَاءٍ.

ولو قالَا عِنْدَ الشُّهُودِ: مَازَنَ وَشَوَيْمَ^(١٠): لَا يَنْعَقَدُ.

• وَإِنَّمَا يَصَحُّ بِلَفْظِ: نِكَاحٍ، وَتَزْوِيجٍ، وَمَا وُضِعَ لِمِلْكِ الْعَيْنِ فِي الْحَالِ، كَبَيْعٍ، وَشِرَاءٍ، وَهَبَةٍ، وَصَدَقَةٍ، وَتَمْلِيكِ، لَا بِإِجَارَةٍ، وَإِبَاحَةٍ، وَإِعَارَةٍ، وَوَصِيَّةٍ.

• وَشَرِطَ سَمَاعُ كُلِّ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ لَفْظَ الْآخَرِ.

وَحَضُورُ حُرَّيْنِ، أَوْ حُرٍّ، وَحُرَّتَيْنِ، مَكْلَفَيْنِ، مُسْلِمَيْنِ إِنْ الزَّوْجَةُ مُسْلِمَةٌ، سَامِعَيْنِ مَعاً لَفْظَهُمَا، فَلَا يَصَحُّ إِنْ سَمِعَا مُتَفَرِّقَيْنِ.

(١) أَي جِلُّ اسْتِمْتَاعِ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ.

(٢) خَرَجَ الْبَيْعُ: لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِيهِ مِلْكُ الرِّقَبَةِ، وَمِلْكُ الْمُتَعَةِ: دَاخِلٌ فِيهِ ضَمْنًا.

(٣) أَي غَلَبَةُ الشَّهْوَةِ، وَشِدَّةُ الْإِشْتِيَاقِ لِلنِّسَاءِ، بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُهُ الصَّبْرُ عَنْهُنَّ، وَيُخْشَى عَلَيْهِ الْوُقُوعُ فِي الزَّوْنِ إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ، وَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الزَّوْنِ إِلَّا بِهِ: كَانَ فَرَضًا.

(٤) وَيَحْرُمُ عِنْدَ تَبَقُّهِ.

(٥) بِالْفَارْسِيَّةِ: أَي زَوَّجْتُ، وَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا بَيَانَ حُكْمِ ذَلِكَ؛ لِإِنْتِشَارِهِ بَيْنَ النَّاسِ.

(٦) أَي قَبِلْتُ.

(٧) أَي زَوَّجَ، بِصِيغَةِ الْأَمْرِ.

(٨) أَي قَبِلَ، بِصِيغَةِ الْغَائِبِ.

(٩) لِيَكُونَ مُسْتَدًّا إِلَى الْمُتَكَلِّمِ.

(١٠) أَي قَالَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ: نَحْنُ زَوْجَانِ.

* وجاز كونهما فاسقين، أو محدودين في قذف، أو أعميين، أو ابني العاقدين، أو ابني أحدهما.

ولا يظهر^(١) بشهادتهما عند دعوى القريب.

وصح تزوج مسلم ذمية عند ذميّين، خلافاً لمحمد.

ولا يظهر بشهادتهما^(٢) إن ادّعت.

* ومن أمر رجلاً أن يزوّج صغيرته، فزوّجها عند رجل: صحّ إن كان الأب حاضراً، وإلا: لا.

وكذا لو زوّج الأب بالغة عند رجل إن حضرّت: صحّ، وإلا: فلا.



(١) أي ثبوت العقد عند الحاكم حال التجاهد.

(٢) أي بشهادة الذميّين إن ادّعت الذمية، وجحد المسلم، وبالعكس: يظهر.

باب المُحَرَّمَات

* تَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أُمُّهُ، وَجَدَّتُهُ وَإِنْ عَلَتْ.

وَبِنْتُهُ، وَبِنْتُ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَتْ.

وَأَخْتُهُ، وَبِنْتُهَا، وَبِنْتُ أَخِيهِ وَإِنْ سَفَلَتَا.

وَعَمَّتُهُ، وَخَالَتُهُ، وَأُمُّ امْرَأَتِهِ مطلقاً، وَبِنْتُ امْرَأَةٍ دَخَلَ بِهَا.

وَامْرَأَةُ أَبِيهِ وَإِنْ عَلَا، وَابْنَةُ وَإِنْ سَفَلَتْ.

* وَالْكُلُّ رِضَاعاً.

وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ نِكَاحاً، وَلَوْ فِي عِدَّةٍ مِنْ بَائِنٍ، أَوْ رَجْعِيٍّ، أَوْ وَطْئاً بِمِلْكٍ

يَمِينٍ.

فَلَوْ تَزَوَّجَ أختَ أُمِّهِ الَّتِي وَطِئَهَا: لَا يَطْأُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا حَتَّى يُحَرِّمَ الْآخَرَى.

وَلَوْ تَزَوَّجَ أَخْتَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ^(١)، وَلَمْ تُعْلَمْ الْأُولَى: فُرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا، وَلَهُمَا نِصْفُ مَهْرٍ.

* وَالْجَمْعُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ لَوْ فُرِضَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَراً: تَحْرُمُ عَلَيْهِ الْآخَرَى^(٢).

بِخِلَافِ الْجَمْعِ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَبِنْتِ زَوْجِهَا، لَا مِنْهَا.

* وَالزَّنى: يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمِصَاهَرَةِ^(٣).

وَكَذَا الْمَسِّ بِشَهْوَةٍ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، وَنَظَرُهُ إِلَى فَرْجِهَا الدَّاخِلِ^(٤)، وَنَظَرُهَا

(١) مُتَعاقِبَتَيْنِ، إِذْ لَوْ تَزَوَّجَهُمَا بِعَقْدٍ وَاحِدٍ أَوْ بِعَقْدَيْنِ مَعاً: يَبْطُلُ نِكَاحُهُمَا.

(٢) فَيُحَرِّمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، أَوْ خَالَتِهَا، أَوْ بِنْتِ أَخْتِهَا، أَوْ بِنْتِ أَخِيهَا، وَلَا بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ كُلِّ مِنْهُمَا عَمَةً لِلْآخَرَى، أَوْ خَالََةً لِلْآخَرَى.

(٣) حَتَّى لَوْ زَنَى بِامْرَأَةٍ: حُرِّمَتْ عَلَيْهِ أَصُولُهَا، وَفُرُوعُهَا، وَحُرِّمَتْ الزَّنىُّ عَلَى أَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ.

(٤) أَيْ الْمَدْوَرَّةُ، هَذَا إِذَا كَانَتْ مُتَّكِنَةً، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ قَاعِدَةً مُسْتَوِيَةً، أَوْ قَائِمَةً: فَلَا تُثَبِّتُ الْحُرْمَةُ،

عَلَى الصَّحِيحِ. مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ١/ ٣٢٧.

إلى ذكره بشهوة.

- وما دون تسع سنين: غير مُستَهاة، به يُفتى.
- ولو أنزل مع المَسِّ: لا تثبت الحُرْمَةُ^(١)، هو الصحيح.
- وصَحَّ نكاحُ الكتّابية، والصابئة المؤمنة بنبي، المُقرّة بكتاب، لا عابدة كوكب.
- وصَحَّ نكاحُ المُخرِم، والمُخرِمة، والأمة المسلمة، والكتّابية ولو مع طولِ الحرية.
- والحرّة على الأمة، وأربع فقط للحرّ، حرائر أو إماء، وللعبد ثنتان.
- وحُبلى من زنى، خلافاً لأبي يوسف، ولا تُوطأ حتى تضع.
- وموطوءة سيدها، أو زانٍ.
- ولو تزوّج امرأتين بعقدٍ واحدٍ، وإحداهما مُحَرَّمَةٌ: صحَّ نكاح الأخرى، والمسمّى كله: لها، وعندهما: يُقسَمُ على مهرٍ مثلهما.
- ولا يصحّ تزوّج أمّه، أو سيّدته، أو مجوسية، أو وثنية، ولا خامسة في عدّة رابعة أبانها.
- ولا أمة على حرّة، أو في عدّتها، خلافاً لهما فيما إذا كانت عدّة البائن.
- ولا حاملٍ من سبي، أو حاملٍ ثَبَتَ نَسَبُ حَمْلِها، ولو من سيدها.
- ولا نكاحُ المُتعة، والمؤقت^(٢).



(١) لأنه تبيّن بالإنزال: أنه غير مُفَضِّ إلى الوطء، الذي هو سبب الجزئية، وذلك بانقضاء الشهوة. فرائد الملتقى للسيواسي.

(٢) الفرقُ بينهما: أن الأول بلفظ: المتعة، والثاني: بلفظ النكاح، ولا فرق بين طول المدة، وقصرها، والموقت: من أفراد المتعة.

باب الأولياء والأكفاء

- * نَفَذَ^(١) نِكَاحُ حُرَّةٍ مُكَلَّفَةٍ بِلا وَلِيٍّ، وله الاعتراض في غير الكُفَاءِ.
- وروى الحسن عن الإمام: عدم جوازه^(٢)، وعليه فتوى قاضيخان^(٣).
- وعند محمد: ينعقد موقوفاً^(٤) ولو من كُفَاءٍ.
- * ولا يُجْبِرُ وَلِيُّ بِالْغَةِ^(٥) ولو بِكْرًا.
- * فإن استأذن الوليُّ الْبِكْرَ فسكَّتْ، أو ضَحِكَتْ، أو بَكَتْ بلا صوتٍ: فهو إذنٌ، ومع الصوتِ: رَدٌّ.
- وكذا لو زَوَّجَهَا، فبَلَّغَهَا الْخَبْرُ.
- * وشُرِطَ فِيهِمَا^(٦): تسمية الزوج، لا المهر، هو الصحيح.
- * ولو استأذنها غيرُ الوليِّ الأقربِ: فلا بدَّ من القول.
- وكذا لو استأذنَ الثَّيِّبَ.
- * وَمَنْ زَالَتْ بَكَارُتُهَا بِوُثْبَةٍ، أو حَيْضَةٍ، أو جَرَاخَةٍ، أو تَعْنِيسٍ: فهي بِكْرٌ.
- وكذا لو زَالَتْ بَزْنَى خَفِيٍّ^(٧)، خلافاً لهما.
- * ولو قال لها الزوج: سَكَّتْ، وقالت: رَدَدْتُ، ولا بينةَ له: فالقولُ لها، وتُحْلَفُ عندهما، لا عندَ الإمام.
- * وللوليِّ إنكاحُ المجنونة، والصغيرِ، والصغيرة ولو ثَيِّبًا.

(١) أي صَحَّ.

(٢) أي عدم جواز نكاحها إذا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا بِلا وَلِيٍّ، وجُعِلَ هو المختار عند شرائح ملتقى الأبحر.

(٣) الحسن بن منصور، الإمام الشهير، صاحب الفتاوى والمصنفات، (ت ٥٩٢ هـ).

(٤) أي على إجازة الولي.

(٥) أي على النكاح.

(٦) أي في الاستئذان، وبلوغ الخبر: ذُكِرَ وتسمية الزوج، على وجه يُعرَف به.

(٧) أي لم يتكرر، ولم يُقَمْ عليها الحد، فيُكْتَفَى بسكونها.

فإن كان أباً، أو جدّاً: كَزِمَ^(١).

وإن كان غيرهما: فلهما الخيارُ إذا بَلَغَا، أو عَلِمَا بالنكاح بعد البلوغ، خلافاً لأبي يوسف.

• وسكوتُ البكر: رضاً.

• ولا يمتدُّ خيارُها إلى آخرِ المجلس^(٢) وإن جهَلَتْ أن لها الخيارَ، بخلافِ المُعْتَقَةِ.

وخيارُ الغلام، والثيب: لا يَطلُّ ولو قاما عن المجلس، ما لم يَرْضِيَا صريحاً، أو دلالةً.

وشُرْطُ القضاء للفسخ في خيارِ البلوغ، لا في خيارِ العتق.

• فإن مات أحدهما قبل التفريق: وَرِثَهُ الْآخَرُ، بَلَغَا أو لا.

• والوليُّ هو العصبَةُ نسباً أو سبباً، على ترتيبِ الإرث.

وابنُ المجنونة مقدَّم على أبيها، خلافاً لمحمد.

• ولا ولايةٌ لعبد، ولا صغير، ولا مجنون، ولا كافر على ولده المسلم.

فإن لم تكن عصبَةٌ: فللأُمِّ، ثم للأختِ لأبوين، ثم للأختِ لأبٍ، ثم لوليدِ الأم، ثم لذوي الأرحام، الأقربُ فالأقربُ التزويجُ عند الإمام.

خلافاً لمحمد، وأبو يوسف مع محمد، في الأشهر.

ثم لمولى الموالاة، ثم لقاضي في منشوره ذلك^(٣).

• وللأبعدِ التزويجُ إذا كان الأقربُ غائباً، بحيث لا يَتَظَرُّ الكفءُ الخاطبُ

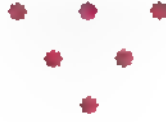
جوابه، وقيل: مسافة السفر، وقيل: بحيث لا تَصِلُ القوافلُ إليه في السَّنَةِ إلا مرةً، ولا يَطلُّ بعَوْدِهِ.

(١) أي العقد، ولا خيار لهم بالبلوغ.

(٢) أي مجلس البلوغ.

(٣) أي مكتوبه الذي فيه الإذن من السلطان.

- ولو زوّجها وليّان متساويان: فالعبرةُ للأسبق، وإن كانا معاً: بطلًا.
- ويصحُّ كَوْنُ المرأةِ وكيلةً في النكاح.



فصل

[الكفاءة في النكاح]

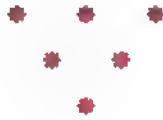
- ١ - تُعتبر الكفاءة في النكاح^(١): **نَسَباً**.
- فقریش بعضهم أكفاء بعض، وغيرهم من العرب: ليس كفؤاً لهم، بل بعضهم أكفاء بعض.
- وبنو باهلة: ليسوا كفؤ غيرهم من العرب.
- ٢ - وتُعتبر في العجم: **إسلاماً، وحرية،** فمسلم، أو حرّ أبوه كافر، أو رقيق: غير كفؤ لمن لها أب في الإسلام، أو الحرية.
- ومن له أب فيه، أو فيها: غير كفؤ لمن لها أبوان، خلافاً لأبي يوسف.
- ومن له أبوان: كفؤ لمن لها آباء.
- ٣ - وتعتبر **ديانةً** خلافاً لمحمد.
- فليس فاسق كفؤاً لبنت صالح وإن لم يعلن، في اختيار الفضلي^(٢).
- ٤ - وتُعتبر **مالاً**، فالعاجز عن المهر المُعَجَّل، أو النفقة: غير كفؤ للفقيرة.
- والقادر عليهما: كفؤ لذات أموالٍ عظامٍ عند أبي يوسف، خلافاً لهما.
- ٥ - وتُعتبر **حِرْفَةً** عندهما، وعن الإمام: روايتان.
- فحائك، أو حجام، أو كنّاس، أو دبّاغ: غير كفؤ لعطّار، أو بزّاز، أو صرّاف، به يُفتى.
- * ولو تزوّجت غير كفؤ: فللولي أن يُفرّق^(٣).

(١) أي يَحِقُّ للولي الاعتراض وفسخ عقد النكاح إن تزوجت موليته بغير كفؤ، فله حق التفريق بينهما، كما سيأتي في نص المؤلف **تفصلاً**.

(٢) هو الإمام الكبير أبو بكر محمد بن الفضل الفضلي الكماري، وكتب الفتاوى عند الحنفية مشحونةً بفتاواه، توفي سنة (٣٨١هـ)، الفوائد البهية ص ١٨٤، وذكر اللكنوي في الفوائد ص ٢٤٦ أنه حيث أطلق: الفضلي: فالمراد أبو بكر، نقلاً عن حلبة المجلي.

(٣) بالمرافعة إلى الحاكم.

وكذا لو نَقَصَتْ عن مهرِ مثلِها: له أن يُفَرِّقَ إن لم يُتِمَّ^(١)، خلافاً لهما.
 * وَقَبْضُهُ^(٢) المهر، أو تجهيزه، أو طَلَبُهُ بالنفقة: رضا، لا سكوته.
 وإن رَضِيَ أَحَدُ الْأَوْلِيَاءِ^(٣): فليس لغيره الاعتراض.



(٢) أي قبض الولي.

(١) مهر مثلها.
 (٣) المتساويين في القرب.

فصل

[في تزويج الفضولي، وغيره]

- * وُوقِفَ تزويجُ فضوليٍّ، أو فضوليَّين على الإجازة.
- * ويتولَّى طرفي النكاح واحدٌ، بأن كان وليّاً من الجانبين، أو وكيلاً منهما، أو وليّاً وأصيلاً، أو وليّاً ووكيلاً، أو وكيلّاً وأصيلاً.
- ولا يتولّاهما^(١) فضوليٌّ ولو من جانبٍ، خلافاً لأبي يوسف.
- * ولو أمره أن يُزوَّجه امرأةً، فزوَّجه أمةً: لا يصحُّ عندهما، وهو الاستحسانُ، وعند الإمام: يصحُّ.
- ولو زوَّجه امرأتين في عُقْدَةٍ^(٢): لا تلزُمُ واحدةٌ منهما.
- * ولو زوَّج الأب أو الجدُّ الصغير أو الصغيرة بغَيبٍ فاحِشٍ في المهر، أو من غير كَفْيٍ: جاز^(٣)، خلافاً لهما. وليس ذلك لغير الأب، والجدِّ.



(٢) واحدة.

(١) أي الطرفين.

(٣) أي نفذ من غير خيار.

باب المهر

- * يصحُّ النكاحُ بلا ذِكْرِهِ، ومع نَفْيِهِ^(١).
- * وأقلُّه: عشرةُ دراهمَ، فلو سَمِيَ دونَها: لَزِمَتِ العشرةُ.
- وإن سَمَّاهَا، أو أَكْثَرَ: لَزِمَ المسمَّى: بالدخول، أو موتِ أحدهما.
- ونصفُهُ: بالطلاقِ قبلَ الدخول، والخلوةِ الصحيحةِ.
- * وإن سَكَتَ عنه، أو نَفَاه: لزم مهرُ المثلِ بالدخول، أو الموت.
- * وبالطلاقِ قبلَ الدخولِ، والخلوةِ: مُتَعَةً معتبرةٌ بحالِهِ، في الصحيح.
- لا تُنْقَضُ عن خمسةِ دراهمَ، ولا تُزَادُ على نصفِ مهرِ المثلِ.
- وهي: دِرْعٌ، وَخِمَارٌ، وَمِلْحَفَةٌ.
- * وكذا^(٢) الحُكْمُ لو تَزَوَّجَهَا بخميرٍ أو خنزيرٍ، أو بهذا الدَّنِّ من الخَلِّ، فإذا هو خمرٌ، خلافاً لهما^(٣).
- أو بهذا العبدِ، فإذا هو حُرٌّ، خلافاً لأبي يوسف^(٤).
- أو بثوبٍ، أو بدائِيةٍ، لم يُبَيَّنْ جنسُهما.
- أو بتعليمِ القرآنِ، أو بخدمةِ الزوجِ الحرِّ لها سَنَةً، وعندَ محمدٍ: لها قيمةُ الخدمةِ.
- * وكذا يجبُ مهرُ المثلِ في الشَّغَارِ، وهو أن يُزَوَّجَهُ بنته على أن يُزَوَّجَهُ بنته، أو أختَه، معاوضةً بالعقدَينِ.
- * ولو تَزَوَّجَهَا على خِدْمَتِهِ لها سَنَةً، وهو عبدٌ: فلها الخدمةُ.
- * ولو أَعْتَقَ أُمَّتَهُ على أن يَتَزَوَّجَهَا: فَعِتَقَهَا صداقُها، عندَ أبي يوسف، وعندَهما:

(١) ويكون النفي لغواً، ويلزم شرعاً مهر المثل.

(٢) أي لزوم مهر المثل.

(٣) فيكون لها عندهما مثل وزن الخمر خلاً.

(٤) فتجب قيمته عنده.

لها مهر المثل.

ولو أثبت أن تزوجَه: فعليها قيمتها له، إجماعاً.

وللمفوضة^(١): ما فُرِضَ لها بعد العقد إن دَخَلَ، أو مات.

والمتعة: إن طَلَّقَ قَبْلَ الدخول، وعند أبي يوسف: نصف ما فُرِضَ.

❖ وإن زاد في مهرها بعد العقد: لَزِمَتْ.

وتسقط بالطلاق قبل الدخول، وعند أبي يوسف: تنصّف أيضاً.

وإن حطّت عنه من المهر: صحّ.

❖ وإذا خلا بها بلا مانع من الوطء حِسّاً أو شرعاً أو طَبِيعاً، كَمَرَضٍ يَمْنَعُ الوطء،

ورَتَقٍ، وصوم رمضان، وإحرام فَرَضٍ أو نَفْلٍ، وحيض ونفاس: لَزِمَ تمام المهر ولو كان خَصِيّاً، أو عَيْنِيّاً.

وكذا لو كان مجبوراً، خلافاً لهما.

❖ وصوم القضاء: غير مانع، في الأصح.

وكذا صوم النذر، في رواية.

وفَرَضُ الصلاة: مانع.

❖ والعِدَّةُ تجب بالخلوة ولو مع المانع؛ احتياطاً.

❖ والمتعة واجبة لمطلّقة قبل الدخول لم يُسَمَّ لها مهر.

ومستحبة لمطلّقة بعد الدخول.

وغير مستحبة لمطلّقة قبله سُمِّيَ لها مهر.

❖ ولو سُمِّيَ لها ألفاً، وقبضته، ثم وهبته له، ثم طلقها قبل الدخول: رَجَعَ

عليها بنصفه.

(١) بكسر الواو: مَنْ فَوَّضَتْ أَمْرَهَا إِلَى وَلِيِّهَا، وَزَوَّجَهَا بِلا مَهْرٍ، أَوْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا بِلا مَهْرٍ، وَأَمَّا

المفوضة: بِالْفَتْحِ: مَنْ فَوَّضَهَا وَلِيِّهَا إِلَى الزَّوْجِ بِلا مَهْرٍ، ثُمَّ تَرَاضِيَ عَلَى مَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ.

وكذا كلُّ مكيلٍ، وموزونٍ.

• ولو قَبَضَتِ النِّصْفَ، ثُمَّ وَهَبَتِ الْكُلَّ أَوْ الْبَاقِي: لَا يَرْجِعُ، خِلَافًا لَهَا.
ولو وَهَبَتْ أَقْلًا مِنَ النِّصْفِ، وَقَبَضَتِ الْبَاقِي: رَجَعَ عَلَيْهَا إِلَى تَمَامِ النِّصْفِ، وَعِنْدَهُمَا: بِنِصْفِ الْمَقْبُوضِ.

• ولو لَمْ تَقْبِضْ شَيْئًا، فَوَهَبَتْهُ: لَا يَرْجِعُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ.

وكذا لو كَانَ الْمَهْرُ عَرْضًا، فَوَهَبَتْهُ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ.

• وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنَ الْبَلَدِ، أَوْ عَلَى أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا: فَإِنْ وَفَّى: فَلَهَا الْأَلْفُ، وَإِلَّا: فَمَهْرُ الْمَثَلِ.

ولو تَزَوَّجَهَا عَلَى أَلْفٍ إِنْ أَقَامَ بِهَا، وَعَلَى أَلْفَيْنِ إِنْ أَخْرَجَهَا: فَإِنْ أَقَامَ: فَلَهَا الْأَلْفُ، وَإِلَّا: فَمَهْرُ الْمَثَلِ، لَا يُزَادُ عَلَى أَلْفَيْنِ، وَلَا يُنْقُصُ عَنْ أَلْفٍ، وَعِنْدَهُمَا: لَهَا الْأَلْفَانِ إِنْ أَخْرَجَهَا.

• ولو تَزَوَّجَهَا بِهَذَا الْعَبْدِ أَوْ بِهَذَا الْعَبْدِ: فَلَهَا الْأَعْلَى: إِنْ كَانَ مِثْلَ مَهْرٍ مِثْلِهَا، أَوْ أَقْلًا.

وَالْأَدْنَى^(١): إِنْ كَانَ مِثْلَهُ، أَوْ أَكْثَرَ.

ومَهْرُ مِثْلِهَا: إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا، وَعِنْدَهُمَا: لَهَا الْأَدْنَى بِكُلِّ حَالٍ.

وَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ: فَلَهَا نِصْفُ الْأَدْنَى، إِجْمَاعًا.

• وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بِهَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ، فَإِذَا أَحَدُهُمَا حُرٌّ: فَلَهَا الْعَبْدُ فَقَطْ عِنْدَ الْإِمَامِ إِنْ سَاوَى عَشْرَةً.

وعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: الْعَبْدُ مَعَ قِيَمَةِ الْحُرِّ لَوْ كَانَ عَبْدًا.

وعِنْدَ مُحَمَّدٍ: الْعَبْدُ، وَتَمَامُ مَهْرِ الْمَثَلِ إِنْ هُوَ أَقْلٌ مِنْهُ.

• وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى فَرَسٍ، أَوْ ثَوْبٍ هَرَوِيٍّ، بِأَلْفٍ فِي وَصْفِهِ^(٢) أَوْ لَا: خَيْرَ بَيْنِ

(١) أَيُّ وَلَهَا الْأَدْنَى.

(٢) أَيُّ بَيْنَ طَوْلِهِ وَعَرْضِهِ.

دفع الوسيط، أو قيمته.

وكذا لو تزوجها على مكيل، أو موزون: بين جنسه، لا صفته.

وإن بين صفته أيضاً: وجب هو، لا قيمته.

وقيل: الثوب: مثله^(١) إن بولغ في وصفه.

* وإن شرط البكارة، فوجدتها ثيباً: لزمه كل المهر.

* وإن اتفقا على قدر^(٢) في السر، وأعلننا غيره عند العقد: فالمعتبر ما أعلناه،

وعند أبي يوسف: ما أسراه.



(٢) من المهر.

(١) أي مثل المكيل.

[فصل]

[في النكاح الفاسد]

- * ولا يجبُ شيءٌ بلا وطءٍ في عقدٍ فاسدٍ وإن خلا.
- * فإن وطئ: وجبَ مهرُ المثل، لا يُزادُ على المسمى.
- وعليها العدة، وابتدأوها: من حين التفريق، لا من آخرِ الوطئات، هو الصحيح.
- * ويثبتُ فيه النسبُ، ومُدَّتُهُ: من حين الدخول، عندَ محمدٍ، وبه يُفتى.
- * ومهرُ مثلها يُعتَبَرُ بقومِ أبيها، إن تساوتَا سنًا، وجَمَالًا، ومالًا، وعَقْلًا، ودينًا، وبَلَدًا، وعَضْرًا، وبَكَارَةً أو ثِيَابَةً.
- فإن لم يوجدَ منهم: فَمِنَ الأُجَانِبِ.
- فإن لم يوجدَ جميعُ ذلك: فما يوجدُ منه.
- * ولا يُعتَبَرُ بأُمِّها، أو خالَتِها إن لم تكونا من قومِ أبيها.
- * وصَحَّ ضَمَانُ وليِّها مهرَها.
- وَتُطَالَبُ مَنْ شَاءَتْ: منه^(١)، ومن الزوج، ويرجعُ الوليُّ على الزوج إذا أدى إن ضَمِنَ بأمره، وإلا: فلا.
- * وللمرأة مَنعُ نفسها من الوطءِ والسفرِ حتى يُوفِّيَها قَدْرَ ما بُيِّنَ تعجيلُهُ من مهرِها، كُلاً أو بعضاً.
- ولها السفرُ والخروجُ من المنزلِ أيضاً.
- ولها النفقةُ لو مَنَعَتْ لذلك، وهذا قَبْلَ الدخولِ، وكذا بعده.
- خلافاً لهما فيما لو كان الدخولُ برضاها، غيرَ صبيَّةٍ، ولا مجنونة^(٢).

(١) أي من الوليِّ الضامن.

(٢) فلهن المنع بعد التسليم.

❖ وإن لم يُبَيَّن قَدْرُ الْمُعْجَلِ: فَقَدْرُ مَا يُعْجَلُ مِنْ مِثْلِهِ ^(١) عُرْفًا، غَيْرَ مُقَدَّرٍ بِرُبْعٍ، وَنَحْوِهِ.

وليس لها ذلك ^(٢) لو أُجِّلَ كُلُّهُ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ.

❖ وإذا أَوْفَاهَا ذَلِكَ: فَلَهُ نَقْلُهَا حَيْثُ شَاءَ، مَا دُونَ السَّفَرِ.

وقيل: لَهُ السَّفَرُ بِهَا، فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ، وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَوَّلِ.

❖ وإن اختلفا فِي قَدْرِ الْمَهْرِ: فَالْقَوْلُ لَهَا إِنْ كَانَ مَهْرُ مِثْلِهَا كَمَا قَالَتْ، أَوْ أَكْثَرَ. وَلَهُ: إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، أَوْ أَقَلَّ.

وإن كان بينهما: تَحَالَفًا، وَلَزِمَ مَهْرُ الْمِثْلِ.

❖ وفي الطَّلَاقِ ^(٣) قَبْلَ الدَّخُولِ: الْقَوْلُ لَهَا إِنْ كَانَتْ مَتَعَةُ الْمِثْلِ كَنَصْفِ مَا قَالَتْ، أَوْ أَكْثَرَ.

وله: إِنْ كَانَتْ كَنَصْفِ مَا قَالَ، أَوْ أَقَلَّ.

وإن كانت بينهما: تَحَالَفًا، وَلَزِمَتِ الْمَتَعَةُ.

وعندَ أَبِي يُوسُفَ: الْقَوْلُ لَهُ قَبْلَ الدَّخُولِ، وَبَعْدَهُ، إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ مَا لَا يُتَعَارَفُ مَهْرًا لَهَا.

❖ وأَيُّهُمَا بَرَّهَنَ: قَبْلَ، وَإِنْ بَرَّهَنَا: فَبَيَّنَّتْهُ أُولَى: حَيْثُ يَكُونُ الْقَوْلُ لَهَا، وَبَيَّنَّتْهَا أُولَى: حَيْثُ يَكُونُ الْقَوْلُ لَهُ.

❖ وإن اختلفا فِي أَصْلِهِ ^(٤): وَجَبَ مَهْرُ الْمِثْلِ.

وموتُ أَحَدِهِمَا: كَحَيَاتِهِمَا.

❖ وفي موتِهِمَا ^(٥): إِنْ اختلفَتِ الْوَرِثَةُ فِي قَدْرِهِ: فَالْقَوْلُ لَوَرِثَةِ الزَّوْجِ عِنْدَ الْإِمَامِ،

(١) فلو كانت صبيّة أي صغيرة، أو مجنونة أو مكرهة: فلا يسقط حقّها في الحبس، بالاتفاق.

(٢) أي المنع. (٣) أي وإن اختلفا في قدر المهر حال الطلاق.

(٤) أي إن اختلف الزوجان في المسمى، بأن قال أحدهما: لم يُسمَّ مهرٌ، والآخر يدعي التسمية.

(٥) أي بعد الدخول.

ولا يُسْتَنَى القليل، وعند محمد: كالحياء.

وإن اختلفوا في أصله: يجب مهر المثل عندهما، وبه يفتى.

وعند الإمام: القول لمُنْكِير التسمية، ولا يجب شيء.

* وإن بَعَثَ إليها شيئاً، فقالت: هو هدية، وقال: مهر: فالقول له في غير ما هُمِيَ للأكل^(١).

* وإن نَكَحَ ذميّ ذميّة، أو حربيّ حربيّة ثَمّة، على ميتة، أو بلا مهر، وذلك جائز في دينهم: فلا شيء لها، خلافاً لهما، سواء وُطِئَتْ، أو طُلِّقَتْ قبله، أو مات أحدُهما.

* وإن نَكَحَهَا بخمرٍ أو خنزيرٍ معيّن، ثم أسلما، أو أسلم أحدُهما قبل القبض: فلها ذلك.

وإن كان غير معيّن: فقيمة الخمر، ومهر المثل في الخنزير.

وعند أبي يوسف: مهر المثل في الوجهين.

وعند محمد: القيمة فيهما.

* وفي الطلاق قبل الدخول: تجب المتعة: عند مَنْ أوجب مهر المثل، ونصف القيمة: عند مَنْ أوجبها.



(١) وهو ما لا يفسد بقاءه، كالعسل، والسمن.

باب

نكاح الرقيق

* نكاح العبد، والأمة، والمدبر، والمكاتب، وأم الولد بلا إذن السيد: موقوف، فإن أجاز: نفذ، وإن رد: بطل.

وقوله^(١): طلقها رجعية: إجازة، لا: طلقها، أو: فارقها.

* فإن نكحوا بإذنه: فالمهر عليهم، يُباع العبد فيه.

ويسعى^(٢) المدبر، والمكاتب، ولا يباعان.

* وإذنه لعبده بالنكاح: يشمل جائزه وفاسده، فيباع في المهر لو نكح فاسداً، فوطئ.

ويتم الإذن به^(٣)، حتى لو نكح بعده جائزاً: توقف على الإجازة.

* وإن زوج عبده المأذون المديون: صح، وهي^(٤) أسوة للغرماء^(٥) في مهر مثلها.

* ومن زوج أمته: لا يلزمه تبوئتها، ويطأ الزوج متى ظفر.

ولا نفقة عليه^(٦) إلا بالتبوة، وهي أن يخلي بينها وبين الزوج في منزله^(٧)، ولا يستخدمها.

فإن بوأها، ثم رجع: صح^(٨)، وسقطت النفقة.

وإن خدّمته^(٩) بلا استخدام: لا تسقط.

* وإن زوج أمته، ثم قتلها قبل الدخول: سقط المهر.

(١) أي السيد. (٢) للمهر والنفقة.

(٣) أي بالفاسد. (٤) أي المرأة.

(٥) كما في نسخة (٩٣٠ هـ)، وفي نسخ: أسوة الغرماء.

(٦) أي الزوج. (٧) أي منزل الزوج.

(٨) أي صح رجوعه؛ لأن الاستخدام: حكم الملك، وهو باق.

(٩) أي خدمت سيدها.

بخلاف ما لو قَتَلَتِ الحرةُ نفسَها قبلَه^(١).

* والإِذْنُ فِي العَزْلِ عَنِ الأُمَةِ لِلسَّيِّدِ، وَعِنْدَهُمَا: لَهَا.

* وَإِنْ تَزَوَّجَتْ أُمَةٌ أَوْ مَكَاتِبَةٌ بِالْإِذْنِ، ثُمَّ عَتَقَتْ: فَلَهَا الْخِيَارُ فِي الْفَسْخِ^(٢)، حُرّاً كَانَ زَوْجُهَا، أَوْ عَبْدًا، وَإِنْ تَزَوَّجَتْ بِلَا إِذْنٍ، فَعَتَقَتْ: نَفَذَ^(٣)، وَكَذَا الْعَبْدُ^(٤)، وَلَا خِيَارَ لَهَا.

وَالْمَسْمِيُّ لِلْسَّيِّدِ: إِنْ وُطِئَتْ قَبْلَ الْعَتَقِ، وَلَهَا: إِنْ وُطِئَتْ بَعْدَهُ.

* وَمَنْ وُطِئَ أُمَةٌ ابْنُهُ، فَوَلَدَتْ، فَادَّعَاهُ: ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ، وَلَزِمَهُ قِيمَتُهَا، لَا مَهْرُهَا، وَلَا قِيمَةُ وَلَدِهَا، وَتَصِيرُ أُمٌّ وَلَدِهِ.

* وَالْجَدُّ: كَالْأَبِ بَعْدَ مَوْتِهِ، لَا قَبْلَهُ.

* وَإِنْ زَوَّجَ أُمَّتُهُ أَبَاهُ: جَازَ، وَعَلَيْهِ مَهْرُهَا، لَا قِيمَتُهَا.

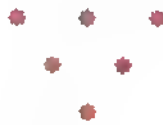
فَإِنْ أَتَتْ بِوَلَدٍ: لَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ، وَهُوَ حُرٌّ بِقِرَابَتِهِ^(٥).

* حُرَّةٌ قَالَتْ لِسَيِّدِ زَوْجِهَا: أَعْتَقْهُ عَنِّي بِالْفِ، فَفَعَلَ: فَسَدَ النِّكَاحُ^(٦)، وَلَزِمَهَا الْآلِفُ، وَالْوَلَاءُ لَهَا.

وَيَصْحُحُ عَنْ كِفَارَتِهَا لَوْ نَوَتْ بِهِ.

وَإِنْ لَمْ تَقُلْ: بِالْفِ: لَا يَفْسُدُ^(٧)، وَالْوَلَاءُ لَهُ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ.

* وَلِلْمَوْلَى إِجْبَارُ عَبْدِهِ، وَأُمِّيَّةٌ عَلَى النِّكَاحِ، دُونَ مَكَاتِبِهِ، وَمَكَاتِبَتِهِ.



(٢) إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ.

(٤) أَيُّ لَوْ تَزَوَّجَ.

(٦) لِتَقْدِيمِ الْمَوْلَاكَ اقْتِضَاءً.

(١) أَيُّ قَبْلَ الدَّخُولِ.

(٣) أَيُّ النِّكَاحِ.

(٥) لِأَنَّهُ مَلَكٌ أَخَاهُ: فَمَتَّقَ.

(٧) لِعَدَمِ الْمَوْلَاكَ.

باب نكاح الكافر

• وإذا تزوّج كافرٌ بلا شهود، أو في عِدَّةٍ كافرٍ، وذلك جائزٌ في دينهم، ثم أسلما: أُقِرّا عليه، خلافاً لهما في العِدَّة.

• ولو تزوّج المجوسيٌّ محرّمه، ثم أسلما، أو أحدهما: فُرّق بينهما. وكذا لو تراقعاً^(١) إلينا.

وبمرافعةٍ أحدهما: لا يُفَرَّقُ، خلافاً لهما.

• والطفلُ: مسلمٌ إن كان أحدُ أبويه مسلماً، أو أسلم أحدهما. وكتابيٌّ: إن كان بين كتابيٍّ ومجوسيٍّ.

• ولو أسلَمَت زوجةُ الكافرِ، أو زوجُ المجوسيةِ: عُرضَ الإسلامُ على الآخرِ، فإن أسلم، وإلا: فُرّق بينهما.

فإن أبى الزوجُ: فالفرقةُ طلاقٌ، خلافاً لأبي يوسف^(٢)، لا إن أبَتْ هي.

ولها المهرُ لو^(٣) بعدَ الدخولِ، وإلا: فنصفه لو أبى، ولا شيء لو أبَتْ^(٤).

ولو كان ذلك في دارهم: لا تَبِينُ حتى تحيضَ ثلاثاً قبلَ إسلامِ الآخرِ.

وإن أسلم زوجُ الكتابيةِ: بقيَ نكاحهما.

• وتبايُنُ الدارينِ: سببُ الفرقة، لا السَّبْيُ.

فلو خرج أحدهما إلينا مسلماً، أو أخرجَ مَسِيئاً^(٥): بانَتْ، وإن سِيئاً معاً: لا.

• ومَن هاجَرَتْ^(٦) إلينا: بانَتْ، ولا عِدَّةٌ عليها، خلافاً لهما.

• وارتدادُ أحدِ الزوجين: فسخٌ في الحال^(٧)، وعند محمدٍ: ارتدادُ الرجلِ: طلاقٌ.

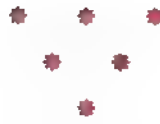
(١) أي عَرَضاً أمرهما علينا وهما على الكفر. (٢) فهي فسَخُ عنده.

(٣) أي لو كان إياؤه. (٤) قبل الدخول.

(٥) مسلمة، أو ذمية. (٦) ودخل دارنا.

(٧) فلا يتوقف على القضاء.

وللموطوءة المهر، ولغيرها نصفه: إن ارتدَّ.
ولا شيء لها: إن ارتدَّت.
وإن ارتدَّا معاً، وأسلما معاً: لا يَبِينُ.
وإن أسلما متعاقباً: بَأْنَتْ.
ولا يصحُّ تزوُّجُ المرتدِّ، ولا المرتدَّةِ أحداً.



باب القَسَمِ

- * يجبُ العَدْلُ فيه، بَيِّتُوتَةٌ^(١)، لا وَطْناً.
- والبِكْرُ والثَّيْبُ، والجَدِيدَةُ والقَدِيمَةُ، والمُسْلِمَةُ والكَتَابِيَّةُ فيه: سواءٌ.
- * وللأَمَةِ، والمَكَاتِبَةِ، والمَدْبِرَةِ، وأُمُّ الْوَلَدِ: نصفُ الحَرَةِ.
- * ولا قَسَمَ في السَّفَرِ.
- فَيُسَافِرُ بِمَنْ شَاءَ، والقُرْعَةُ: أَحَبُّ.
- * وَإِنْ وَهَبَتْ قَسَمَهَا لَضَرَّتْهَا: صَحَّ، وَلَهَا أَنْ تَرْجِعَ.



(١) وماكلاً، ومشرباً، وملبساً.

كتاب الرضاع

- * هو مَصُّ الرَضِيعِ مِنْ ثَدْيِ الْأَدَمِيَّةِ، فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ.
- * وَيُثَبِّتُ حُكْمُهُ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، فِي مُدَّتِهِ، لَا بَعْدَهَا.
- وهي: حَوْلَانِ وَنَصْفٍ، وَعِنْدَهُمَا: حَوْلَانِ.
- * فَيُحَرِّمُ بِهِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ النَّسَبِ، إِلَّا جَدَّةَ وَلَدِهِ^(١)، وَأُخْتَ وَلَدِهِ، وَعَمَّةَ وَلَدِهِ، وَأُمَّ أَخِيهِ أَوْ أُخْتِهِ، وَأُمَّ عَمَّةٍ أَوْ عَمَّتِهِ، أَوْ خَالَهِ، أَوْ خَالَتِهِ.
- وَالْأَخَا ابْنَ الْمَرْأَةِ لَهَا، وَقِسْ عَلَيْهِ.
- * وَتَحِلُّ أُخْتُ الْأَخِ رِضَاعاً وَنَسَباً، كَأَخٍ مِنَ الْأَبِ، لَهُ أُخْتُ مِنْ أُمِّهِ: تَحِلُّ لِأَخِيهِ مِنْ أَبِيهِ.
- * وَلَا حِلٌّ بَيْنَ رَضِيعَيْنِ ثَدْيٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ زَمَانُهُمَا.
- وَلَا^(٢) بَيْنَ رَضِيعٍ وَوَلَدٍ مَرَضَعْتَهُ وَإِنْ سَفَلَ.
- وَوَلَدٍ زَوْجٍ^(٣) لَبَنُهَا مِنْهُ، فَهُوَ أَبٌ لِلرَضِيعِ، وَابْنُهُ^(٤): أَخٌ، وَبَنَتُهُ: أُخْتُ، وَأَخُوهُ: عَمٌّ، وَأُخْتُهِ: عَمَّةٌ.
- * وَلَا حُرْمَةٌ لَوْ رَضَعََا مِنْ شَاةٍ، أَوْ مِنْ رَجُلٍ.
- وَلَا فِي الْإِحْتِقَانِ^(٥) بِلَبَنِ الْمَرْأَةِ.
- * وَلَبَنُ الْبَكْرِ، وَالْمَيْتَةِ: مُحَرَّمٌ.
- وَكَذَا الْإِسْتِعَاظُ^(٦).
- * وَاللَّبَنُ الْمَخْلُوطُ بِالطَّعَامِ: لَا يُحَرِّمُ، خِلَافاً لِهَمَا عِنْدَ غَلَبَةِ اللَّبَنِ.

(١) من الرضاع.

(٢) أي زوج المرضعة.

(٣) من: الحُقْنَةُ.

(٤) أي ولا حل.

(٥) أي ابن زوج المرضعة.

(٦) أي إدخال اللبن من الأنف.

وَيُعْتَبَرُ الْغَالِبُ لَوْ خُلِطَ بِمَاءٍ، أَوْ دَوَاءٍ، أَوْ لَبَنٍ شَاةٍ.
 وَكَذَا لَوْ خُلِطَ بِلَبَنٍ امْرَأَةٍ أُخْرَى، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: تَتَعَلَّقُ الْحُرْمَةُ بِهِمَا.
 * وَإِنْ أَرْضَعَتْ ضَرَّتْهَا: حَرُمَتَا، وَلَا مَهْرَ لِلْكَبِيرَةِ إِنْ لَمْ تُوْطَأْ، وَلِلصَّغِيرَةِ نَصْفُهُ،
 وَيَرْجَعُ بِهِ عَلَى الْكَبِيرَةِ إِنْ عَلِمَتْ بِالنِّكَاحِ، وَقَصَدَتْ الْفَسَادَ.
 لَا إِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِهِ، أَوْ قَصَدَتْ دَفْعَ الْجُوعِ وَالْهَلَاكِ، أَوْ لَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ مُفْسِدٌ، وَالْقَوْلُ:
 قَوْلُهَا فِيهِ^(١).

* وَإِنَّمَا يَثْبُتُ الرِّضَاعُ بِمَا يَثْبُتُ بِهِ الْمَالُ^(٢).
 وَلَوْ قَالَ: هَذِهِ أُخْتِي مِنَ الرِّضَاعِ، ثُمَّ ادَّعَى الْخَطَأَ: صُدِّقَ.



(٢) أي شهادة عذلين، أو عدل وامرائين.

(١) مع يمينها.

كتاب الطلاق

• هو رَفْعُ الْقَيْدِ الثَّابِتِ شُرْعاً بِالنِّكَاحِ.

أَحْسَنُهُ: تَطْلِيقُهَا وَاحِدَةً فِي طَهْرٍ، لَا جِمَاعَ فِيهِ، وَتَرْكُهَا حَتَّى تَمْضِيَ عِدَّتُهَا.
وَحَسَنُهُ: وَهُوَ سُنِّيٌّ: تَطْلِيقُهَا ثَلَاثًا، فِي ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ، لَا جِمَاعَ فِيهَا، إِنْ كَانَتْ
مَدْخُولًا بِهَا.

وَلِغَيْرِهَا: طَلَقَةٌ وَلَوْ فِي الْحَيْضَةِ.

• وَالْأَيْسَهُ، وَالصَّغِيرَةَ، وَالْحَامِلَ يُطَلَّقْنَ لِلْسَّنَةِ عِنْدَ كُلِّ شَهْرٍ وَاحِدَةٍ.

وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: لَا تُطَلَّقُ الْحَامِلُ لِلْسَّنَةِ إِلَّا وَاحِدَةً.

وَجَازَ طَلَاقُهُنَّ^(١) عَقِيبَ الْجِمَاعِ.

• وَبِدْعِيَّةٍ: تَطْلِيقُهَا ثَلَاثًا، أَوْ ثِنْتَيْنِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

أَوْ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ، لَا رَجْعَةَ فِيهِ إِنْ مَدْخُولًا بِهَا، أَوْ فِي طَهْرٍ جَامِعٍ فِيهِ.

وَكَذَا تَطْلِيقُهَا فِي الْحَيْضِ.

• وَتَجِبُ مَرَاجَعَتُهَا، فِي الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: تُسْتَحَبُّ.

فَإِذَا طَهَّرَتْ، ثُمَّ حَاضَتْ، ثُمَّ طَهَّرَتْ: طَلَقَهَا إِنْ شَاءَ، وَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يُطَلَّقَهَا
فِي الطَّهْرِ الَّذِي يَلِي تِلْكَ الْحَيْضَةَ.

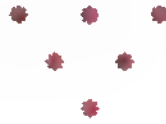
• وَلَوْ قَالَ لِلْمُوطِوءَةِ: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ: وَقَعَ عِنْدَ كُلِّ طَهْرٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ
نَوَى الْوُقُوعَ جُمْلَةً: صَحَّتْ نِيَّتُهُ.

• وَيَقَعُ طَلَاقُ كُلِّ زَوْجٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ وَلَوْ مُكْرَهًا، أَوْ سَكْرَانًا، أَوْ أَخْرَسَ بِإِشَارَتِهِ
الْمَعْهُودَةِ.

لَا طَلَاقَ صَبِيٍّ، وَمَجْنُونٍ، وَنَائِمٍ، وَسَيِّدٍ عَلَى زَوْجَةِ عَبْدِهِ.

(١) أَيِ الْأَيْسَةِ، وَالصَّغِيرَةِ، وَالْحَامِلِ.

✱ واعتباره بالنساء، فطلاقُ الحرة: ثلاثٌ ولو تحتَ عبيد.
وطلاقُ الأمة: ثنتانِ ولو تحتَ حُرٍّ.



باب

إيقاع الطلاق

* صريحه: ما استُعْمِلَ فيه خاصة، ولا يَحْتَاجُ إلى نية.

وهو: أَنْتِ طَالِقٌ، وَمُطَلَّقةٌ، وَطَلَّقْتُكَ.

ويقعُ بكلٍّ منها واحدةٌ رجعيةٌ وإن نوى أكثرَ، أو بائنة^(١).

* وقوله: أَنْتِ الطَّلَاقُ، أو: أَنْتِ طَالِقُ الطَّلَاقِ، أو: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقًا.

ويقعُ بكلٍّ منها^(٢) واحدةٌ رجعيةٌ وإن نوى ثنتين، أو بائنة.

وإن نوى بـ^(٣): أَنْتِ طَالِقٌ: واحدةٌ، وبـ: طَلَقًا^(٤): أخرى: وَقَعْتَ.

وإن نوى الثلاث: وَقَعْنَ.

* ويقعُ بإضافته إلى جُمْلَتِها، كما مرَّ، أو إلى ما يُعَبَّرُ به عن الجملة، كالرقبة،

والعُنُقِ، والرأسِ، والوجهِ، والروحِ، والبدنِ، والجسدِ، والفرجِ.

أو إلى جزءٍ شائعٍ منها، كِنِصْفِها، وثُلُثِها.

لا بإضافته إلى يدها، أو رجليها، أو ظهريها، أو بطنها.

* ولو طَلَّقَهَا نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ، أو سُدُسَهَا، أو رُبُعَهَا: طَلَّقْتَ.

* ويقعُ في: أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثَةَ أَنْصَافٍ تَطْلِيقَتَيْنِ: ثَلَاثٌ.

وفي: ثَلَاثَةَ أَنْصَافٍ تَطْلِيقَةٍ: ثَنَتَانِ، وقيل: ثَلَاثٌ.

وفي: مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَنَيْنِ، أو: مَا بَيْنَ وَاحِدَةٍ إِلَى ثَنَيْنِ: وَاحِدَةٌ.

وعندَهما: ثَنَتَانِ.

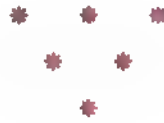
وفي: إِلَى ثَلَاثٍ: ثَنَتَانِ، وعندَهما: ثَلَاثٌ.

(١) أي يقع واحدة رجعية وإن نوى أكثر من واحدة، أو نوى أنها بائنة.

(٢) أي من هذه الألفاظ. (٣) أي في قوله: أَنْتِ طَالِقٌ طَلَقًا.

(٤) وفي نسخ: بـ: طلاق.

- وفي: واحدة في ثنتين: واحدة إن لم ينو شيئاً، أو نوى الضرب والحساب.
 وإن نوى واحدة وثنيتين، أو مع ثنتين: ثلاثاً.
 * وفي غير الموطوءة: واحدة، مثل: واحدة وثنيتين.
 وإن نوى مع ثنتين: ثلاثاً فيها أيضاً.
 وفي: ثنتين في ثنتين: ثنتان وإن نوى الضرب.
 * وفي: أنت طالق من هنا إلى الشام: واحدة رجعية.
 وفي: أنت طالق بمكة، أو: في مكة: تطلق للحال حيث كانت.
 * ولو قال: إذا دخلت مكة، أو: في دخولك: لا يقع ما لم تدخلها.
 * وكذا الدار^(١).



(١) أي في الصور كلها.

فصل

[في إضافة الطلاق إلى الزمان]

* قال: أنتِ طالقٌ غداً، أو: في غدٍ: يقعُ عندَ الصُّبحِ.
وإن نوى الوقوعَ عندَ العصر: صحَّتْ دِيانَةٌ، وفي الثاني^(١): قضاءً أيضاً، خلافاً لهما.

* ولو قال: أنتِ طالقٌ اليومَ غداً، أو غداً اليومَ: يُعْتَبَرُ الأولُ ذِكْراً.

ولو قال: أنتِ طالقٌ قبلَ أنْ أتزوَّجَكَ: فهو لغوٌ.

وكذا: أنتِ طالقٌ أمسٍ، وقد نكَّحها اليومَ.

وإن كان نكَّحها قبلَ أمسٍ: وَقَعَ الآنَ.

* ولو قال: أنتِ طالقٌ ما لم أطلِّقَكَ، أو: متى لم أطلِّقَكَ، أو: متى ما لم أطلِّقَكَ،

وَسَكَتَ: طُلِّقَتْ للحال، حتى لو علَّقَ الثلاثَ^(٢): وَقَعْنَ بسكوته، وإن وَصَلَ: أنتِ طالقٌ: وَقَعَ واحدةً.

* ولو قال: إن لم أطلِّقَكَ فأنتِ طالقٌ: لا يقعُ، ما لم يَمُتْ أحدهما.

* و: إذا: بلا نية، مثلُ: إن، وعندهما: مثلُ: متى.

ومع نية الشرط، أو الوقتِ: فما نوى.

* واليومُ: للنهار، مع فعلٍ ممتدٍّ، ولمُطْلَقِ الوقتِ مع فعلٍ لا يمتدُّ.

فلو قال: أمركُ بيدِكَ يومَ يَقدَمُ زيدٌ، فقدِمَ ليلاً: لا تتخَيَّرُ.

* وإن قال: يومَ أتزوَّجَكَ فأنتِ طالقٌ، فنكَّحها ليلاً: وَقَعَ.

ولو قال: أنا منكِ طالقٌ: فهو لغوٌ وإن نوى.

ولو قال: أنا منكِ بائنٌ، أو عليكِ حرامٌ: بَائِنٌ إن نوى.

(١) أي: في غَدٍ، أي إن نوى الوقوعَ وقتَ العصر.

(٢) أي لو علَّقَ الطلاقَ الثلاثَ، بأن قال: أنتِ طالقٌ ثلاثاً ما لم أطلِّقَكَ.

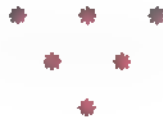
ولو قال: أنت طالق مع موتي، أو مع موتك: فهو لغو.

وكذا لو قال: أنت طالق واحدة، أو لا، خلافاً لمحمد في رواية.

* وإن ملك امرأته، أو شقصها، أو ملكته، أو شقصه: بطل العقد، فلو طلقها بعد ذلك: لغا.

* ولو قال لها وهي أمة: أنت طالق ثنتين، مع إعتاق سيّدك إياك، فأعتقها: ملك الرجعة.

* وإن علّق طلقتيها بمجيء الغد، وعلّق مولاها عتقها به، فجاء: لا تحلّ له، إلا بعد زوج آخر، وعند محمد: يملك الرجعة، وتعتد كالحرّة، إجماعاً.



فصل

[في شبه الطلاق، والعدد المُنْهَم]

* لو قال لها: أنتِ طالق، هكذا مُشيراً بأصابعه: وَقَعَ بِعَدِيدِهَا.

فإن أشار ببطونها: تُعْتَبَرُ الْمَنْشُورَةُ، وإن بظهورها: تُعْتَبَرُ الْمَضْمُومَةُ.

* ولو وَصَفَ الطَّلَاقَ بِضَرْبٍ مِنَ الشَّدَّةِ، بأن قال: أنتِ طالقٌ بائنٌ، أو: البتَّة، أو:

أفحش الطلاق، أو: أخبثه، أو: أشده، أو: طلاق الشيطان، أو: البدعة، أو: كالجبل، أو:

كألف، أو: ملء البيت، أو: تطليقة شديدة، أو: طويلة، أو: عريضة: وَقَعَ وَاحِدَةً بَائِنَةً.

وكذا إن نوى التَّشْيِينَ، إلا إذا نوى بقوله: طالق: وَاحِدَةً، وبقوله: بائنٌ، أو البتَّة:

أخرى: فَيَقَعُ بَائِنَانِ.

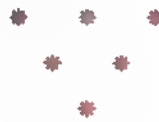
وَصَحَّتْ نِيَّةُ الثَّلَاثِ فِي الْكُلِّ.



فصل

[في الطلاق قبل الدخول]

- * طَلَّقَ غَيْرَ الْمَدْخُولِ بِهَا ثَلَاثًا: وَقَعَنَ.
- وإن فَرَّقَ: بَانَتْ بالأولى، ولا تقع الثانية.
- ولو قال: أَنْتِ طَالِقٌ واحدةً، وواحدةً: وَقَعَ واحدةً.
- وكذا لو قال: واحدةً قَبْلَ واحدةٍ، أو: بَعْدَهَا واحدةً.
- ولو قال: بَعْدَ واحدةٍ، أو: قَبْلَهَا واحدةً، أو: مَعَ واحدةٍ، أو: مَعَهَا واحدةً: فَثَنَتَانِ.
- * وفي الموطوءة: ثَنَتَانِ فِي الْكُلِّ.
- * ولو قال: إِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ واحدةً وواحدةً، فَدَخَلَتْ: تَقَعُ واحدةً، وَعِنْدَهُمَا: ثَنَتَانِ.
- * ولو أَخَّرَ الشَّرْطَ: فَثَنَتَانِ، اتِّفَاقًا.
- * وَيَقَعُ بَعْدَ قُرْنٍ بِالطَّلَاقِ، لَا بِهِ، فَلَوْ مَاتَتْ قَبْلَ ذِكْرِ الْعَدَدِ فِي قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ واحدةً: لَا تَطْلُقُ.



فصل

[في كُنَايَاتِ الطَّلَاق]

• وَكُنَايَتُهُ: مَا احْتَمَلَهُ، وَغَيْرَهُ.

وَلَا يَقَعُ بِهَا، إِلَّا بَنِيَّةٌ، أَوْ دَلَالَةٌ حَالٍ.

• فَمِنْهَا: اعْتَدِّي، وَاسْتَبْرَيْ رَحِمَكَ، وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ: يَقَعُ بِكُلِّ مِنْهَا وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ.

وَمَا سِوَاهَا: يَقَعُ بِهَا وَاحِدَةٌ بَائِنَةٌ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ ثَلَاثًا: فَيَقَعْنَ.

وَلَا تَصَحُّ نِيَّةُ الثَّثَيْنِ.

• وَهِيَ ^(١): بَائِنٌ، بَتَّةٌ، بَتْلَةٌ، حَرَامٌ، خَلِيَّةٌ، بَرِيَّةٌ، حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ، الْحَقِي بِأَهْلِكَ، وَهَبْتُكَ لِأَهْلِكَ.

سَرَّحْتُكَ، فَارَقْتُكَ، أَمْرُكَ بِيَدِكَ، اخْتَارِي، أَنْتِ حُرَّةٌ، تَقْنَعِي، تَخْمَرِي، اسْتَبْرِي، اغْرُبِي ^(٢)، أَخْرِجِي، إِذْهَبِي، قَوْمِي، ابْتَغِي الْأَزْوَاجَ.

• فَلَوْ أَنْكَرَ النِّيَّةَ: صُدِّقَ مُطْلَقًا حَالَةَ الرِّضَا، وَلَا يُصَدِّقُ قَضَاءٌ عِنْدَ مَذَاكِرَةِ الطَّلَاقِ فِيمَا يَصْلُحُ لِلْجَوَابِ، دُونَ الرَّدِّ.

وَلَا عِنْدَ الْغَضَبِ فِيمَا يَصْلُحُ لِلطَّلَاقِ، دُونَ الرَّدِّ، وَالشَّتْمِ. وَيُصَدِّقُ دِيَانَةً فِي الْكُلِّ.

• وَلَوْ قَالَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ: اعْتَدِّي، وَنَوَى بِالْأُولَى طَلَاقًا، وَبِالْبَاقِي حَيْضًا: صُدِّقَ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِالْبَاقِي شَيْئًا: وَقَعَ الثَّلَاثُ.

• وَتَطَلَّقَ بـ: لَسْتُ لِي بِامْرَأَةٍ، أَوْ: لَسْتُ لَكَ بِزَوْجٍ، إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ.

• وَالصَّرِيحُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ وَالْبَائِنَ.

وَالْبَائِنُ يَلْحَقُ الصَّرِيحَ، لَا الْبَائِنَ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُعَلَّقًا بِالْشَّرْطِ.

• • •

(١) أَيُّ الْفَافِ الْكُنَايَةُ مَا سِوَى الثَّلَاثَةِ. (٢) وَيُرْوَى: اعْزُبِي. مِنَ الْعَزُوبَةِ؛ أَيُّ بَدُونِ زَوْجٍ.

باب التفويض^(١)

- * وإذا قال لها: اختاري، ينوي الطلاق، فاخترت نفسها في مجلسها الذي عَلِمَتْ به فيه: بَأَنْتُ بواحدة، ولا تصحُّ نيةُ الثلاث.
- وإن قامَتْ منه، أو أَخَذَتْ في عملٍ آخَرَ: بَطُلَ.
- * ولا بدَّ من ذِكْرِ النفسِ، أو الاختيارِ في أحَدِ كلاميهما.
- وإن قال لها: اختاري، فقالت: أنا اختارُ نفسي، أو: اخترتُ نفسي: تَطَلَّقَ.
- * وإن قال لها ثلاث مراتٍ: اختاري، فقالت: اخترتُ الأولى، أو الوسطى، أو الأخيرة: يَقَعُ الثلاثُ بلا نيةٍ فيها، وعندَهما: واحدةٌ بآئنةً.
- ولو قالت: اخترتُ اختياراً: وَقَعَ الثلاثُ^(٢)، اتفاقاً.
- ولو قالت: طَلَّقْتُ نفسي، أو: اخترتُ نفسي بتطليقةٍ: بَأَنْتُ بواحدة، في الأصح، وقيل: يَمْلِكُ الرجعةَ.
- * ولو قال: أَمْرُكَ بِيَدِكَ في تطليقةٍ، أو: اختاري تطليقةً، فاخترتُ نفسها: وَقَعَتْ واحدةٌ رجعيةً.



(١) أي تفويض الزوج تطليق زوجته إليها، ويتوقف على قبولها في المجلس.

(٢) لأنه جواب الكل.

[فصل]

في بيان حكم الأمر باليد

* ولو قال: أمرك بيدك، ينوي ثلاثاً، فقالت: اخترت نفسي بواحدة، أو بمرّة واحدة: وَقَعَ الثلاثُ.

وإن قالت: طَلَّقْتُ نفسي واحدة، أو: اخترت نفسي بتطبيقه: فواحدة بائنة.

* ولو قال: أمرك بيدك اليوم، وبعد غدٍ: لا يدخل الليلُ.

وإن ردّته في اليوم: لا يَرْتَدُّ بعد غدٍ.

* وإن قال: اليوم وغداً: يدخل الليلُ.

وإن ردّته اليوم: لا يبقى غداً.

* ولو مكثت بعد التفويض يوماً، ولم تقم، أو كانت قائمةً فجلست، أو جالسةً فأتكأت، أو متكئةً فقعدت، أو على دابةٍ فوقفت، أو دعت أباهاً للمشورة، أو شهوداً للإشهاد: لا يبطل خيارها.

وإن سارت دابّتها: بطلَ.

لا بسير فُلّك هي فيه.



[فصل]

في المشيئة

• ولو قال لها: طَلَّقِي نَفْسَكَ، ولم ينو، أو نوى واحدة، فطَلَّقَتْ: وَقَعَتْ رَجْعِيَّةٌ، وكذا لو قالت: أَبْنَتْ نَفْسِي.

وإن طَلَّقَتْ ثلاثاً، ونواه: وَقَعَنْ، وَلَغَتْ نِيَّةَ الثَّلاثِينَ.

ولو قالت: اخْتَرْتُ نَفْسِي: لا تَطْلُقْ.

ولا يَمْلِكُ الرجوعَ بعدَ قَوْلِهِ: طَلَّقِي نَفْسَكَ.

وَيَتَقَيَّدُ بالمجلس، إلا إذا قال: متى شِئْتَ.

• ولو قال لها: طَلَّقِي ضَرَّتَكَ، أو لآخر: طَلَّقِ امْرَأَتِي: يَمْلِكُ الرجوعَ، ولا يَتَقَيَّدُ بالمجلس، إلا إذا زاد: إن شِئْتَ.

• ولو قال لها: طَلَّقِي نَفْسَكَ ثلاثاً، فطَلَّقَتْ واحدةً: وَقَعَ واحدةً.

وفي عَكْسِهِ: لا يَقَعُ شَيْءٌ، وَعِنْدَهُمَا يَقَعُ واحدةً.

• وفي طَلَّقِي نَفْسَكَ ثلاثاً إن شِئْتَ، فطَلَّقَتْ واحدةً: لا يَقَعُ شَيْءٌ.

وكذا في عَكْسِهِ، وَعِنْدَهُمَا يَقَعُ واحدةً.

• ولو أَمَرَهَا بالبائِنِ، أو الرجعي، فَعَكَسَتْ: وَقَعَ ما أَمَرَ.

• ولو قال: أَنْتِ طَالِقٌ إن شِئْتَ، فقالت: شِئْتُ إن شِئْتَ، فقال: شِئْتُ، ينوي

الطلاق: لا يَقَعُ شَيْءٌ، وكذا لو عَلَّقَتْ المشيئةَ بمعدوم.

وإن عَلَّقَتْ بموجودٍ: وَقَعَ.

• ولو قال: أَنْتِ طَالِقٌ متى شِئْتَ، أو: متى ما شِئْتَ، أو: إذا شِئْتَ، أو: إذا ما

شِئْتَ، فَرَدَّتِ الأمرُ: لا يَرْتَدُّ، ولها أن تُطْلَقَ واحدةً متى شاءت، ولا تَزِيدُ.

• ولو قال لها: أَنْتِ طَالِقٌ كُلِّما شِئْتَ: فلها أن تُطْلَقَ ثلاثاً متفرِّقاً، لا مجموعاً،

ولا بعدَ زوجٍ آخر.

ولو قال: أنت طالق حيث شئت، أو: أين شئت: لا تطلق ما لم تشأ في مجلسها.
 * ولو قال: أنت طالق كيف شئت: فإن شاءت موافقة لنيته، رجعية أو بائنة
 أو ثلاثاً: وقع كذلك، وإن تخالفاً: تقع رجعية.
 وكذا إن لم تشأ، وعندهما لا يقع شيء.
 وإن لم تكن له نية: يقع ما شاءت.
 ولو قال: أنت طالق كم شئت، أو: ما شئت: طلقت ما شاءت في المجلس،
 لا بعده.
 * وإن قال: طلقي نفسك من ثلاث ما شئت: فلها أن تطلق ما دون الثلاث،
 لا الثلاث، خلافاً لهما.



باب التعليق^(١)

- * إنما يصح في الملك، كقوله لمنكوحته: إن زرت فأنيت طالق.
- أو مضافاً إلى الملك، كقوله لأجنبية: إن نكحتك فأنيت طالق: فيقع إن نكحها.
- ولو قال للأجنبية: إن زرت فأنيت طالق، فنكحها، فزارت: لا تطلق.
- * والفاظ الشرط: إن، وإذا، وإذا ما، وكل، وكلما، ومتى، ومتى ما.
- ففي جميعها إذا وجد الشرط: انتهت اليمين، إلا في: كلما: فإنها تنتهي فيها بعد الثلاث، ما لم تدخل على الزوج، فلو قال: كلما تزوجت امرأة فهي طالق: تطلق بكل تزوج ولو بعد زوج آخر.
- وإن قال: كلما دخلت: فأنيت طالق: لا تطلق بعد الثلاث، وزوج آخر^(٢).
- * وزوال الملك لا يبطل اليمين.
- والملك شرط لوقوع الطلاق، لا لانحلال اليمين.
- فإن وجد الشرط فيه: انحلت اليمين، ووقع الطلاق، وإلا: انحلت، ولا يقع.
- * وإن اختلفا في وجود الشرط: فالقول له، إلا إذا برهننت.
- وفيما لا يعلم إلا منها: القول لها في حق نفسها، لا في حق غيرها.
- فلو قال: إن حضت فأنيت طالق، وفلانة، فقالت: حضت: طلقت هي، لا فلانة.
- وكذا لو قال: إن كنت تحبين عذاب الله فأنيت طالق، وعبدتي حر، فقالت: أحب: طلقت، ولا يعتق.
- ولا يقع في: إن حضت: ما لم يستمر الدم ثلاثاً، فإذا استمر: وقع من ابتدائه.
- ولو قال: إن حضت حيضة: يقع إذا طهرت.
- * ولو قال: إن ولدت ذكراً فأنيت طالق واحدة، وإن ولدت أنثى فأنيت طالق ثنتين،

(٢) أي وبعد العود عن زوج آخر.

(١) أي تعليق الطلاق بشيء.

فولدتَهما، ولم يُدَرَ الأولُ: تَطْلُقْ واحدةً قضاءً، وثنتين تَنْزُهاً، وتنقضي العدة^(١).

* ولو عَلَّقَ بشرطَين: شرطٌ للوقوع وجوؤُ الملكِ عندَ آخرَهما.

فإن وُجِدَا، أو آخِرُهما فيه^(٢): وَقَعَ.

وإن وُجِدَا، أو آخِرُهما لا فيه: لا يَقَعُ.

* وَيُطْلَقُ تنجيزُ الثلاثِ تعليقه، فلو عَلَّقَهَا بشرطٍ، ثم نَجَّزَهَا قَبْلَ وجودِهِ، ثم تزَوَّجَهَا بعدَ التحليل، فوُجِدَ: لا يَقَعُ شيءٌ.

* ولو عَلَّقَ الثلاثَ، أو العِتْقَ بالوطء: لا يَجِبُ العَقْرُ^(٣) باللَبْسِ بعدَ الإيلاجِ، ولا يَصِيرُ به مراجعاً في الرجعيِّ ما لم يَنْزِعْ، ثم يُولِجْ، خلافاً لأبي يوسف.

* ولو قال: إن نكحْتُها عليكِ فهي طالقٌ، فَكَحَّهَا عليها في عِدَّةِ البائِنِ: لا تَطْلُقُ.

وإن وَصَلَ بقوله: أَنْتِ طالقٌ: قوله: إن شاء اللهُ، أو: إن لم يَشَأِ اللهُ، أو: ما شاء اللهُ، أو: ما لم يَشَأِ اللهُ، أو: إلا أن يَشَاءَ اللهُ: لا تَطْلُقُ.

وكذا لو مَاتَتْ قَبْلَ قوله: إن شاء اللهُ، وإن مات هو: يَقَعُ.

وفي: أَنْتِ طالقٌ ثلاثاً، إلا واحدةً: يَقَعُ ثنتان.

وفي: الاثنتين: واحدةٌ.

وفي: إلا ثلاثاً: ثلاثٌ.



(١) لوقوع الطلاق بالأول، وفراغ الرحم بالثاني.

(٢) أي في الملك.

(٣) العقر: هو مهر المرأة إذا وُطئت في شبهة، والمراد منه: مهر المثل، ومنهم مَنْ قال: هو الأقل

من المسمى ومهر المثل.

وفي خَوَافِرِ زاده: العقر: ما يستأجر به هذه المرأة لو كان الاستئجار للزنى حلالاً.

باب

طلاق المريض

* الحالة التي يصيرُ بها الرجلُ فارًّا بالطلاق، ولا ينفذُ تبرُّعه فيها، إلا من الثلث: ما يغلبُ فيها الهلاكُ، كمرَضٍ يمنعه عن إقامة مصالحه خارج البيت، ومُبارزته رجلاً، وتقديمه ليقتلَ في قصاصٍ، أو رَجَمٍ.

* فلو أبان امرأته، وهو بتلك الحال، ثم ماتَ عليها بذلك السبب، أو بغيره، وهي في العدة: ورثت.

وكذا^(١) لو طَلَبَتْ رجعيةً، فطَلَّقَهَا ثلاثاً.

ومُبَانَةٌ قَبْلَتْ ابنه بشهوة^(٢).

* ولو أبانها وهو محصور^(٣)، أو في صفِّ القتال، أو محبوسٍ لقصاصٍ، أو رَجَمٍ، أو يَقْدِرُ على القيامِ بمصالحه خارج البيت، لكنه مُتَشَكِّكٌ، أو مُحْمُومٌ: لا تَرثُ.

* وكذا المختلعة، ومخيرةٌ اختارتَ نفسها.

ومَن طُلِّقَتْ ثلاثاً بأمرها، أو بغيرِ أمرها، لكن صحَّ، ثم مات.

ومَن ارتدتْ بعدَ ما أبانها، ثم أسلمت.

* وكذا مفرقةٌ بسببِ الجَبِّ، أو العُنَّةِ، أو خيارِ البلوغ، أو العِتق.

* ولو فَعَلَتْ ذلك، وهي مريضةٌ لا تقْدِرُ على القيامِ بمصالحِ بيتها، ثم ماتت، وهي في العدة: ورثها.

* ولو أبانها بأمرها في مرضه، أو تصادقاً أنها كانتَ حصلتْ في صحته، ومَضَتْ العدة، ثم أوصى لها، أو أقرَّ بدَيْنٍ: فلها الأقلُّ من إرثها، ومما أوصى، أو أقرَّ.

* وإن عَلَّقَ الطلاقَ بفعلٍ أجنبيٍّ، أو بمَجيءِ الوقت، فوَجِدَ: فإن كان التعليقُ

(١) تَرثُ.

(٢) لأن الفرقة لم تكن من قبلها، بل هو أبانها من قبل.

(٣) أي في جِصْنِ.

والشرطُ في مرضه: وَرِثْتُ، وإن كان أحدهما في الصحة: لَا تَرِثُ.

* وإن عَلَّقَ بفعلٍ نَفْسِهِ، وهما ^(١) في المرض، أو الشرطُ ^(٢) فقط: وَرِثْتُ.

وكذا لو عَلَّقَ بفعلِهَا، وَلَا بَدَّ لَهَا مِنْهُ، وهما ^(٣) في مرضِهِ.

وكذا لو كان الشرطُ فقط فيه ^(٤)، خلافاً لمحمد.

وإن كان لها مِنْهُ بَدٌّ: لَا تَرِثُ على كُلِّ حالٍ.

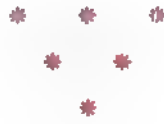
* وإن قَذَفَهَا، وَلَا عَنَ وَهُوَ مَرِيضٌ: وَرِثْتُ.

وكذا لو كان القذفُ في الصحة، واللعانُ في المرض، خلافاً لمحمد.

* وإن أَلَى مِنْهَا، وبَائَتْ بِهِ: فَإِنْ كَانَا فِي الْمَرَضِ: وَرِثْتُ، وإن كان الإيلاءُ في

الصحة: لَا.

وفي الرجعيِّ: تَرِثُ في جميع الوجوه إن مات، وهي في العدة، وإلا: لَا.



(٢) أي الشرطُ في المرض فقط.

(٤) أي المرض.

(١) أي التعليق والشرط.

(٣) أي التعليق والشرط.

باب الرجعة

* هي استدامة النكاح القائم في العدة.

* فَمَنْ طَلَّقَ مَا دُونَ ثَلَاثٍ بِصَرِيحِ الطَّلَاقِ، أَوْ بِالثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنْ كُنَايَاتِهِ^(١)، وَلَمْ يَصِفْهُ بِضَرْبٍ مِنَ الشَّدَّةِ، وَلَمْ يَكُنْ بِمُقَابِلَتِهِ^(٢) مَالٌ: فَلَهُ أَنْ يُرَاجَعَ وَإِنْ أَبَتْ، مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، بِقَوْلِهِ: رَاجَعْتُكَ، أَوْ: رَاجَعْتُ امْرَأَتِي. أَوْ بِفَعْلٍ مَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمَصَاهِرَةِ، مِنْ وَطْءٍ، وَمَسٍّ^(٣)، وَنَحْوِهِ، مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ^(٤).

* وَتُدْبَ الْإِشْهَادُ عَلَيْهَا، وَإِعْلَامُهَا بِهَا.

وَلَوْ قَالَ بَعْدَ الْعِدَّةِ: كُنْتُ رَاجَعْتُكَ فِيهَا، فَصَدَّقَتْهُ: صَحَّتْ، وَإِلَّا: فَلَا. وَلَوْ قَالَ: رَاجَعْتُكَ، فَقَالَتْ مُجِيبَةً لَهُ: انْقَضَتْ عِدَّتِي: فَالْقَوْلُ لَهَا، وَلَا تَصَحُّ الرُّجْعَةُ، خِلَافًا لَهَا.

* وَإِنْ قَالَ زَوْجُ الْأُمَةِ بَعْدَ الْعِدَّةِ: كُنْتُ رَاجَعْتُ فِيهَا، فَصَدَّقَهُ سَيِّدُهَا، وَكَذَّبَتْهُ: فَالْقَوْلُ لَهَا، وَعِنْدَهُمَا: لِلسَّيِّدِ، وَفِي عَكْسِهِ: الْقَوْلُ لِلسَّيِّدِ، اتِّفَاقًا، فِي الصَّحِيحِ. وَإِنْ قَالَ: رَاجَعْتُكَ، فَقَالَتْ: مَضَتْ عِدَّتِي، وَأَنْكَرَا: فَالْقَوْلُ لَهَا.

* وَإِذَا طَهُرَتْ مِنَ الْحَيْضِ الْأَخِيرِ لِعَشْرَةٍ: انْقَطَعَتِ الرُّجْعَةُ وَإِنْ لَمْ تَغْتَسِلْ. وَإِنْ انْقَطَعَ لِأَقَلِّ: لَا، مَا لَمْ تَغْتَسِلْ، أَوْ يَمُضِيَ عَلَيْهَا وَقْتُ صَلَاةٍ، أَوْ تَتِمَّمَ وَتَصَلَّى، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: تَنْقَطِعُ بِالتَّيْمِمِ وَإِنْ لَمْ تُصَلِّ.

* وَفِي الْكِتَابِيَّةِ: بِمَجَرَّدِ الْانْقِطَاعِ، اتِّفَاقًا.

* وَلَوْ اغْتَسَلَتْ، وَنَسِيََتْ أَقَلَّ مِنْ عَضْوٍ: انْقَطَعَتْ، وَإِنْ نَسِيََتْ عَضْوًا: لَا.

(١) وهي: اعتدي، واستبرئي رحمك، وأنت واحدة.

(٢) أي بمقابلة الطلاق مال من جهة المرأة. (٣) بشهوة.

(٤) أي منه أو منها، سواء عَلِمَ وَتَرَكَهَا، أَوْ فَعَلْتَهُ اخْتِلَاسًا، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ.

وكلٌّ من المضمضة والاستنشاق: كالأقل، وفي رواية عن أبي يوسف: كتمام العضو.

* ولو طَلَّقَ حَامِلاً، أَوْ مَنْ وَلَدَتْ مِنْهُ، وَأَنْكَرَ وَطَأَهَا: لَهُ أَنْ يُرَاجِعَ.

* وَإِنْ طَلَّقَ مَنْ خَلَا بِهَا، وَأَنْكَرَ وَطَأَهَا: فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَ.

فَإِنْ رَاجَعَهَا، ثُمَّ وَلَدَتْ بَعْدَ الرَّجْعَةِ لِأَقْلٍ مِنْ عَامَيْنِ: صَحَّتِ الرَّجْعَةُ.

وَلَوْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: إِنْ وَلَدَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَوَلَدَتْ وَلَدًا، ثُمَّ آخَرَ مِنْ بَطْنٍ آخَرَ^(١): فَهُوَ رَجْعَةٌ.

* وَإِنْ قَالَ: كُلَّمَا وَلَدَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَوَلَدَتْ ثَلَاثَةً فِي بَطْنٍ^(٢): فَالثَّانِي، وَالثَّلَاثُ رَجْعَةٌ.

وَتَتِمُّ الثَّلَاثُ^(٣) بَوْلَادَةِ الثَّلَاثِ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ بِالْأَقْرَاءِ.

* وَالْمُطَلَّقَةُ الرَّجْعِيَّةُ تَتَشَوَّفُ، وَتَتَزَيَّنُ^(٤).

وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَتَّى يُعْلِمَهَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ رَجْعَتَهَا.

* وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِهَا حَتَّى يُرَاجِعَهَا.

وَالطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يُحَرِّمُ الْوِطْءَ.

وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مُبَانَّتَهُ بِمَا دُونَ الثَّلَاثِ فِي الْعِدَّةِ، وَبَعْدَهَا.

* وَلَا تَحِلُّ الْحُرَّةُ بَعْدَ الثَّلَاثِ، وَلَا الْأُمَةُ بَعْدَ الثَّانِيَيْنِ إِلَّا بَعْدَ وَطْءِ زَوْجٍ آخَرَ، بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَمُضِيِّ عِدَّتِهِ^(٥).

وَلَا تَحِلُّ لَهُ بِمِلْكٍ يَمِينٍ.

(١) أي بعد ستة أشهر.

(٢) أي ثلاثة أولاد في بطون مختلفة، بين كل ولدَيْن: ستة أشهر، فصاعداً.

(٣) أي الطلقات الثلاث.

(٤) التشوُّف: في الوجه، والتزيُّن: عَامٌّ فِي جَمِيعِ بَدَنِهَا.

(٥) أي عدة الزوج الثاني.

- * وَيُحِلُّهَا وَطءُ المراهِقِ^(١)، لا السيد، والشَّرْطُ: الإيلاجُ، دونَ الإنزال^(٢).
- * فإن تزوّجها بشرط التحليل: كُره، وتَحِلُّ للأول.
- وعن أبي يوسف: أن النكاحَ فاسدٌ، ولا تَحِلُّ للأول.
- وعن محمد: أنه صحيحٌ، ولا تَحِلُّ للأول.
- * والزوجُ الثاني يَهْدُمُ ما دونَ الثلاثِ أيضاً، خلافاً لمحمد.
- فَمَنْ طَلَّقَتْ دُونَهَا^(٣)، وعادَتْ إليه بعدَ آخر: عادت^(٤) بثلاثٍ، وعنده^(٥) بما بقي.
- * ولو قالت مطلقَةُ الثلاث: انقضتْ عدَّتِي منك، وتَحَلَّلْتُ، وانقضتْ عدَّتِي، والمدةُ تحتَمِلُ ذلك: فله تصديقُها إن غَلَبَ على ظَنِّه صدقُها.



(١) وهو المقاربُ للبلوغ، ومثله تتحرك أكتفه، ويشتهي الجماع.

(٢) ولا بدّ أن يُطْلَقَها بعد البلوغ؛ لأن طلاقه قبله: لا يقع، إلا إذا طلق عنه وليه بعوضٍ فيه مصلحةٌ للصبي: فيقع، أما عند الحنابلة: فيصح طلاق الصبي المميز.

(٣) أي دون الثلاث.

(٤) أي إلى الأول عند الإمام وأبي يوسف.

(٥) أي عند محمد.

باب الإيلاء

* هو الحَلْفُ على تَرْكِ وطءِ الزوجةِ مدَّتَه، وهي أربعة أشهرٍ للحرّة، وشهرانٍ للأمة.

فلا إيلاءَ لو حَلَفَ على أقلِّ منها.

* وحُكْمُه: وقوعُ طَلْقَةٍ بائنةٍ إنْ بَرَّ، ولزومُ الكفارة، أو الجزاء^(١) إنْ حَنَثَ. فلو قال لزوجته: واللّٰه لا أقربُكَ، أو: واللّٰه لا أقربُكَ أربعة أشهرٍ: كان مُولياً. وكذا لو قال: إنْ قَرُبْتُكَ فعليّ حجٌّ، أو: صومٌ، أو: صدقةٌ، أو: فأنتِ طالقٌ، أو: عبده حُرٌّ.

فإنْ قَرُبَهَا في المدة: حَنَثَ، وسَقَطَ الإيلاءُ، وإلا: بائنتِ بِمُضِيِّهَا.

* وسَقَطَتِ اليمينُ إنْ حَلَفَ على أربعة أشهرٍ، وبَقِيَتْ^(٢): إنْ أَطْلَقَ. فلو نَكَحَهَا ثانياً: عاد الإيلاءُ.

فإنْ مَضَتْ مدةٌ أخرى بلا وطءٍ: بائنتِ بأخرى، فإنْ نَكَحَهَا^(٣) ثالثاً: فكذلك. فإنْ تزوّجها بعدَ زوجٍ آخرَ: فلا إيلاءَ، واليمينُ باقيةٌ.

فإنْ وَطِئَ: لَزِمَ الكفارة، أو الجزاء.

* ولا تَبَيَّنُ بِمُضِيِّ المدةِ وإنْ لم يَطَأَ.

وكذا لو آلى من أجنبية، أو من مُبَانَتِهِ.

أما الرجعيةُ: فكالزوجة.

* ولا إيلاءَ فيما دونَ أربعة أشهرٍ^(٤)، فلو قال: واللّٰه لا أقربُكَ شهرينِ وشهرينِ

(١) أي إذا قال مثلاً: إنْ قَرُبْتُكَ فعليّ كذا.

(٢) أي بقيت اليمين إن جَعَلَهَا بلفظٍ مُطْلَقٍ. (٣) وفي نُسخ: نكح.

(٤) هذا الفرع تقدم معناه تماماً بصياغة أخرى، في أول باب الإيلاء، بقوله: «فلا إيلاءَ لو حلف على أقلِّ منها»، وقد كرّره هنا: ليُفَرِّغَ عليه ما بعده، كما نبّه إلى هذا السيواسي في فرائد الملتقى، وصاحب =

بعدهما: كان إيلاء.

ولو مكث يوماً، ثم قال: لا أقربك شهرين بعد الشهرين الأولين: فليس بإيلاء.
وكذا لو قال: لا أقربك سنة، إلا يوماً: فإن قُرْبَها وقد بقي من السنة أربعة أشهر: صار إيلاء.

* ولو قال: لا أدخل بصره، وامرأته فيها: لا يكون مؤلياً.

* وإن عجز المؤلي عن وطئها بمرضه، أو مرضها، أو رتقها، أو صغرها، أو جبّه، أو لأن بينها وبينه مسافة أربعة أشهر: ففيه أن يقول: فثت إليها إن استمر العذر من وقت الحلف إلى آخر المدة.

فلو زال في المدة: تعين الفيء بالوطء.

* وإن قال لها: أنت عليّ حرام: كان مؤلياً، إن نوى التحريم أو لم ينو شيئاً.

وإن نوى ظهاراً: فظهار.

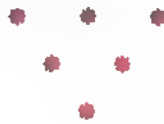
وإن نوى الكذب: فكذب.

وإن نوى الطلاق: فبائن، وإن نوى الثلاث: فثلاث.

والفتوى على وقوع الطلاق به وإن لم ينو.

وكذا^(١) بقوله: كلُّ حلٍّ عليّ حرام.

أو: هرّجه^(٢) بدست راست كيرم بزوي حرام؛ للعرف.



مجمع الأنهر ١/ ٤٤٤.

(١) أي الفتوى بوقوع الطلاق.

(٢) بالفارسية، والنص في الهداية ٣/ ٤٩٠ (بتحقيقي)، وترجمته: كلُّ شيء بيدي اليمين أمسكه: عليّ

حرام: فيقع الطلاق به بائناً وإن لم ينو؛ لجريان العرف بذلك. ينظر البناية ٦/ ١٤٢، الدر المستقى ١/ ٤٤٦.

وتفصيل الترجمة: هرّجه: أي كل شيء. بدست: أي بيدي. راست: أي اليمين. كيرم: أي عليّ.

باب الخُلْع

- هو الفضل عن النكاح، وقيل: أن تفتدي المرأة نفسها بمال؛ ليخلعها به.
- ولا بأس به عند الحاجة.
- وكره له أخذ شيء إن نشز، وأخذ أكثر مما أعطاهما إن نشزت.
- والواقع به، وبالطلاق على مال: بائن، ويلزم المال المسمى.
- وما صلح مهراً: صلح بدلاً للخلع.
- وإن بطل العوض فيه: يقع بائناً.
- وفي الطلاق: يقع رجعيّاً، بلا شيء.
- كما إذا خالعتها، أو طلقها وهو مسلم على خمير أو خنزير أو ميتة.
- أو قالت: خالغني على ما في يدي، ولا شيء في يدها.
- وإن قالت: على ما في يدي من دراهم، ولا شيء فيها: لزمها ثلاثة دراهم.
- وإن قالت: من مال: لزمها ردّ مهرها.
- وإن خالعتها على عبدها الأبق، على أنها بريئة من ضمانه: لا تبرأ، ولزمها تسليمه إن أمكن، وإلا: قيمته.
- ولو قالت: طلقني ثلاثاً باللف، فطلق واحدة: فله ثلث الألف، وبانت.
- وفي: على: يقع رجعيّاً، بلا شيء، وعندهما: كالباء.
- ولو قال لها: طلقي نفسك ثلاثاً باللف، أو: على ألف، فطلقت واحدة: لا يقع شيء.
- ولو قال: أنت طالق باللف، أو: على ألف، فقبِلت: بانت، ولزمها المال.
- وإن قال: أنت طالق، وعليك ألف، أو قال لعبده: أنت حر، وعليك ألف: طلقت، وعتق مجاناً وإن لم يقبلاً.

- وعندهما: لا، ما لم يقبلا، وإذا قبلا: لزم المأل.
- * والخلع معاوضة في حقها، فيصح رجوعها قبل قبوله بعد ما أوجبت.
- وشرط الخيار لها، ويبطل بالقيام عن المجلس قبل قبوله.
- ويمين في حقها، فلا يرجع بعد ما أوجب.
- * ولا يصح شرط الخيار له.
- ولا يبطل بالقيام عن المجلس قبل قبولها.
- * وجانب العبد في العتق على مال: كجانبها^(١).
- * ولو قال لها: طلقك أمس بألف، فلم تقبلي، فقالت: بل قبلت: فالقول له.
- ولو قال البائع كذلك: فالقول للمشتري.
- * والمبارأة^(٢): كالخلع، ويسقط كل منهما كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر، مما يتعلق بالنكاح.
- فلا تطالب هي بمهر، ولا نفقة ماضية مفروضة.
- ولا هو بنفقة عجلها، ولم تمض مدتها، ولا بمهر سلمه، وخلع قبل الدخول، وعند محمد: لا يسقط إلا ما سميا فيهما.
- وأبو يوسف: مع الإمام في المبارأة، ومع محمد في الخلع.
- * ولو خلع^(٣) صغيرته من زوجها بمالها: لا يلزم المأل، ولا يسقط مهرها، وطلقت، في الأصح.
- وفي الكبيرة: يتوقف على قبولها.
- * ولو^(٤) على أنه ضامن: لزمه المأل، وطلقت.

(١) فيكون معاوضة من جانبه، فتعتبر أحكامها.

(٢) جعل كل منهما بريئاً للآخر من الدعوى، فيقول لها: بارأئك على كذا، وتقبل.

(٤) أي ولو خلع.

(٣) أي الأب.

- ولو شَرَطَ المَالَ عليها: طُلِّقَتْ بلا شيءٍ إِنْ قَبِلَتْ، وإلا: فلا تَطْلُقُ.
- وَخُلِعَ المَرِيضَةُ^(١) مَرَضَ المَوْتِ: مَعْتَبَرٌ مِنَ الثُّلُثِ.



(١) أي لو خُلِعَ المَرِيضَةُ فِي مَرَضِ المَوْتِ عَلَى مَالٍ: يُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلُثِ.

باب الظَّهَار

* هو تشبيه زوجته، أو عضوٍ منها يُعبَّرُ به عن جُمْلَتِها، أو جزءٍ شائعٍ منها بَعْضِهِ يَحْرُمُ عليه النظرُ إليه من مَحَارِمِهِ، ولو رَضاعاً.

فلو قال لها: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، أو: رَأْسِكَ، ونَحْوُهُ، أو: نِصْفِكَ وَشِبْهُهُ، أو: كِبْطِنِها، أو: فَخِذِها، أو كَظْهَرِ أُخْتِي، أو: عَمَّتِي، ونَحْوِهما: حَرَّمَ عَلَيْهِ وَطْؤُها، ودَوَاعِيهِ حَتَّى يُكْفِّرَ.

فلو وَطِئَ قَبْلَ التَّكْفِيرِ: فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ الاسْتِغْفَارِ، وَالْكَفَّارَةِ الْأُولَى، وَلَا يَعُودُ حَتَّى يُكْفِّرَ.

وَالْعَوْدُ الْمَوْجِبُ لِلْكَفَّارَةِ: عَزَمُهُ عَلَى وَطْئِها.

* وَيَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَها مِنْهُ، وَتُطَالِبَهِ بِالْكَفَّارَةِ، وَيُجِبُّهُ الْقَاضِي عَلَيْها.

وَاللَّفْظُ الْمَذْكُورُ^(١): لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الظَّهَارِ.

* وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ مِثْلُ أُمِّي، أو: كَأُمِّي: فَإِنْ نَوَى الْكَرَامَةَ: صُدِّقَ، أَوِ الظَّهَارَ: فَظَّهَّارٌ، أَوِ الطَّلَاقَ: فَبَائِنٌ.

وإن لم ينو شيئاً: فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

* وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَأُمِّي، وَنَوَى ظَهَّاراً، أَوْ طَلَاقاً: فَكَمَا نَوَى.

* وَلَوْ قَالَ: حَرَامٌ كَظْهَرِ أُمِّي، وَنَوَى طَلَاقاً، أَوْ إِيْلَاءً: فَهُوَ ظَّهَّارٌ، وَعِنْدَهُمَا: مَا نَوَى.

* وَلَا ظَهَّارَ إِلَّا مِنَ الزَّوْجَةِ.

فَلَا ظَهَّارَ مِنْ أَمَتِهِ، وَلَا مِمَّنْ نَكَحَها بِلَا أَمْرِها، فَظَاهَرَ مِنْها، فَأُجِزَتْ النِّكَاحُ.

* وَلَوْ قَالَ لِنِسَائِهِ: أَنْتُنَّ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي: كَانَ مُظَاهِراً مِنْهُنَّ، وَعَلَيْهِ لِكُلِّ

وَاحِدَةٍ كَفَّارَةٌ.

(١) أي قوله: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي.

وإن ظاهر من واحدة مراراً في مجلس، أو مجالس: فعليه لكلّ ظاهر كفارة.

*** وهي:** عتق رقبة.

يجوز فيها المسلم والكافر، والذكور والأنثى، والصغير والكبير، والأعور، والأصم الذي إذا صيح: يسمع.

ومقطوع إحدى اليدين، وإحدى الرجلين من خلاف، ومكاتب لم يؤد شيئاً. ولا يجوز الأعمى، والأصم الذي لا يسمع أصلاً، والأخرس، ومقطوع اليدين، أو إبهاميهما، أو الرجلين، أو يد ورجل من جانب واحد، ومجنون مُطَبَّق، ومُدَبَّر، وأُمٌّ وَلَدٍ، ومكاتب أدّى بعضاً، ومعتق بعضه.

*** ولو اشترى قريبه بنيتها: صح.**

وكذا لو حرّر نصف عبده عنها، ثم باقيه قبل وطء من ظاهر منها.

*** ولو حرّر نصف عبد مشترك، وضمن باقيه: لا يجوز، خلافاً لهما.**

وكذا^(١) لو حرّر نصف عبده، ثم جامع المظاهر منها، ثم حرّر باقيه.

*** فإن لم يجد ما يعتق: صام شهرين متتابعين، ليس فيهما رمضان، ولا شيء من الأيام المنهيّة.**

فإن وطئها فيهما ليلاً عامداً، أو نهاراً ناسياً: استأنف، خلافاً لأبي يوسف.

وإن أفطر بعذر، أو بغير عذر: استأنف، إجماعاً.

*** فإن لم يستطع الصوم: أطعم هو، أو نائبه ستين مسكيناً، كلّ مسكين كالفطرة، أو قيمة ذلك.**

ويصح إعطاء من بُرٍّ^(٢)، مع منوي شعير، أو تمر.

*** وتصح الإباحة في الكفارات، والفدية، دون الصدقات، والعشر.**

(١) لا يجوز.

(٢) العن، والمنا: كيل قدره: رطلان. لسان العرب (من)، وتاج العروس (من).

فلو غَدَّاهُمْ وَعَشَّاهُمْ، أو غَدَّاهُمْ غَدَاءَيْنِ، أو عَشَّاهُمْ عَشَاءَيْنِ، وَاشْبَعَهُمْ: جاز وإن قَلَّ ما أَكَلُوا.

* ولا بدَّ من الإدام في خُبْزِ الشعير، دونَ الحنطة.

ولو أَطْعَمَ فقيراً واحداً ستينَ يوماً: أَجزأه.

وإن أعطاه طعامَ الشهرَيْنِ في يومٍ: لا يُجزئ إلا عن يومٍ واحدٍ.

* فإن جامعها في خلالِ الإطعام: لا يستأنف.

* ولو أَطْعَمَ ستينَ فقيراً، كُلَّ فقيرٍ صاعاً عن ظهَاريْنِ: لا يصحُّ، إلا عن واحدٍ.

ولو عن ظهاري، وإفطارٍ: صحَّ عنهما.

* وكذا^(١) لو حرَّرَ عبدَيْنِ عن ظهَاريْنِ، أو صامَ عنهما أربعةَ أشهرٍ، أو أَطْعَمَ مائةَ

وعشرينَ فقيراً: صحَّ عنهما وإن لم يُعَيَّن.

وإن حرَّرَ عنهما رقبةً واحدةً، أو صامَ شهرَيْنِ، ثم عَيَّنَ عن أحدهما: صحَّ^(٢).

ولو عن ظهاري، وقَتْلٍ: لا^(٣).

* وإن ظاهرَ العبدُ: لا يجزئه إلا الصومُ وإن أعتَقَ عنه سيِّدُه، أو أَطْعَمَ.



(٢) عما عَيَّن.

(١) أي يصح التكفير.

(٣) لا يصح عن واحدٍ منهما.

باب اللَّعَان

• هو شهادات مؤكّدة بالآيمان، مقرّونة باللّعن، قائمة مقام حدّ القذف في حقّ الزوج، ومقام حدّ الزنى في حقّها.

• فلو قذف زوجته بالزنى، وكُلّ منهما أهلّ للشهادة، وهي ممّن يُحدّ قاذفها، أو نفى نسب ولدها، وطالبته بموجبه: وجب عليه اللعان. فإن أبى: حُبس حتى يلاعن، أو يكذب نفسه: فيُحدّ. فإن لاعن: وجب اللعان عليها.

فإن أبت: حُست حتى تلاعن، أو تُصدّقه.

• فإن لم يكن الزوج من أهلّ الشهادة، بأن كان عبداً، أو كافراً، أو محدوداً في قذف، وهي من أهلها: حدّ.

وإن كان أهلاً، وهي أمة أو صغيرة، أو مجنونة، أو محدودة في قذف، أو كافرة، أو ممّن لا يُحدّ قاذفها: فلا حدّ، ولا لعان.

• وصفته: أن يُبدأ بالزوج، فيقول أربع مرات: أشهد بالله أني صادق فيما رميتها به من الزنى، وفي الخامسة: لعنة الله عليه إن كان كاذباً فيما رميتها به من الزنى، يشير إليها في جميع ذلك.

• ثم تقول هي أربع مرات: أشهد بالله أنه كاذب فيما رماني به من الزنى، وفي الخامسة: غضب الله عليها إن كان صادقاً فيما رماني به من الزنى، تشير إليه في جميع ذلك.

• وإن كان القذف بنفي الولد: ذكرّاه، عوّض ذكر الزنى، وإن كان بالزنى ونفي الولد: ذكرّاهما.

• فإذا تلاعنا: فرّق الحاكم بينهما، وهو طلاقه بآنة.

وينفي نسب الولد إن كان القذف به، ويُلحقه بأمه.

فإن أكذب نفسه بعد ذلك: حُدَّ، وحلَّ له أن يتزوَّجها، خلافاً لأبي يوسف.

* وكذا^(١) إن قَذَفَ غيرها، فحُدَّ، أو زَنَتْ، فحُدَّت.

* ولا لعانَ بقذف الأخرس، ولا بنفي الحمل.

وعندهما يُلاعِنُ إن أتت به لأقلَّ من ستة أشهر.

* ولو قال^(٢): زنيْتُ، وهذا الحملُ منه^(٣): لاعِنَ، اتفاقاً.

ولا ينفي القاضي الحملَ.

* ولو نفى^(٤) الولدَ عند التهنئة، وابتاع آله الولادة: صحَّ، ولاعِنَ.

وإن نفى بعد ذلك: لاعِنَ، ولا ينتفي.

وعندهما: يصحُّ النفيُّ في مدة النَّفاس.

* وإن كان غائباً، فحالُ عِلْمِهِ: كحالٍ ولادتها.

* وإن نفى أوَّلَ توأمين، وأقرَّ بالآخر: حُدَّ.

وإن عكسَ: لاعِنَ، ويثبتُ نسبُهُما فيهما.



(١) أي يحلُّ له أن يتزوجها.

(٢) أي قال لها.

(٣) أي من الزنى.

(٤) أي الزوج.

باب العَنِين، وغيره

- * هو مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْجَمَاعِ، أَوْ يَقْدِرُ عَلَى الثَّيْبِ، دُونَ الْبِكْرِ.
- * فُلُو أَقَرَّ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى زَوْجَتِهِ: يُؤَجِّلُهُ الْحَاكِمُ سَنَةً قَمَرِيَّةً، هُوَ الصَّحِيحُ.
- وَيُحْتَسَبُ مِنْهَا رَمَضَانُ، وَأَيَّامُ حَيْضِهَا، لَا مَدَّةَ مَرَضِهِ، أَوْ مَرَضِهَا.
- * فَإِنْ لَمْ يَصِلْ فِيهَا: فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِنْ طَلَبَتْهُ، وَهُوَ طَلَقَةٌ بَائِنَةٌ.
- * فُلُو قَالَ: وَطِئْتُ، وَأَنْكَرْتُ: إِنْ قَبَلَ التَّاجِيلِ: فَإِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا أَوْ بَكْرًا، فَنَظَرْنَا إِلَيْهَا، فَقُلْنَا: هِيَ ثَيِّبٌ: فَالْقَوْلُ لَهُ، مَعَ يَمِينِهِ.
- وإِنْ قُلْنَا: هِيَ بَكْرٌ: أَجَلٌ.
- وَكَذَا إِنْ نَكَلَ.
- وإِنْ بَعَدَ التَّاجِيلُ، وَهِيَ ثَيِّبٌ أَوْ بَكْرٌ، وَقُلْنَا: ثَيِّبٌ: فَالْقَوْلُ لَهُ.
- وإِنْ قُلْنَا: بَكْرٌ: خَيْرْتُ.
- وَكَذَا إِنْ نَكَلَ.
- وَمَتَى اخْتَارَتْهُ: بَطَلَ خِيَارُهَا.
- * وَالْخَصِي: كَالْعَنِينِ، وَالْمَجْبُوبُ^(١): يُفَرَّقُ لِلْحَالِ.
- * وَحَقُّ التَّفْرِيقِ فِي الْأَمَةِ: لِلْمَوْلَى عِنْدَ الْإِمَامِ، وَلَهَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ.
- * وَلَا خِيَارَ لَهَا إِنْ وَجَدَتْ بِهِ جُنُونًا، أَوْ جُذَامًا، أَوْ بَرَصًا، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.
- وَلَا لَهُ لَوْ وَجَدَ بِهَا ذَلِكَ^(٢)، أَوْ رَتْقًا، أَوْ قَرْنًا.

• • •

(١) الْخَصِي: مَنْ نُزِعَتْ خُصْيَتَاهُ، وَالْمَجْبُوب: مَنْ قُطِعَ ذَكَرُهُ، وَخَصِيَّتَاهُ.

(٢) أَيِ الْمَذْكُورِ مِنَ الْجُنُونِ، وَالْجُذَامِ، وَالْبَرَصِ.

باب العِدَّة

- * هي تَرْبُصٌ يَلْزَمُ المرأة.
- * عِدَّةُ الْحُرَّةِ لِلطَّلَاقِ، أَوْ الْفَسْخِ: ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ؛ أَيْ حَيْضٍ.
- وَكَذَا مَنْ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ، أَوْ بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ، وَفُرِّقَتْ، أَوْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا^(١)، وَأُمُّ وَلَدٍ عَتَقَتْ، أَوْ مَاتَ عَنْهَا مَوْلَاهَا.
- وَلَا يُحْسَبُ حَيْضٌ طُلِّقَتْ فِيهِ.
- * وَإِنْ كَانَتْ لَا تَحِيضُ لِكِبَرٍ أَوْ صِغَرٍ، أَوْ بَلَغَتْ بِالسِّنِّ وَلَمْ تَحِضْ: فَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.
- * وَلِلْمَوْتِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ: أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَعِدَّةُ الْأَمَةِ: حَيْضَتَانِ.
- وَفِي الْمَوْتِ، وَعَدَمِ الْحَيْضِ: نِصْفُ مَا لِلْحُرَّةِ.
- * وَعِدَّةُ الْحَامِلِ: وَضْعُ الْحَمْلِ مُطْلَقًا وَلَوْ مَاتَ عَنْهَا صَبِيٌّ^(٢)، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: إِنْ مَاتَ عَنْهَا صَبِيٌّ: فَعِدَّتُهَا بِالْأَشْهُرِ.
- وَإِنْ حَمَلَتْ بَعْدَ مَوْتِ الصَّبِيِّ: فَعِدَّتُهَا بِالْأَشْهُرِ، إِجْمَاعًا.
- وَلَا نَسَبَ فِي الْوَجْهَيْنِ.
- * وَمَنْ طُلِّقَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتٍ رَجْعِيًّا: كَالزَّوْجَةِ.
- وَإِنْ بَائِنًا: تَعْتَدُّ بِأَبْعَدِ الْأَجَلَيْنِ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: كَالرَّجْعِيِّ.
- * وَمَنْ عَتَقَتْ فِي عِدَّةٍ رَجْعِيٍّ: تُتِمُّ كَالْحُرَّةِ.
- وَإِنْ فِي عِدَّةٍ بَائِنٍ، أَوْ مَوْتٍ: فَكَالْأَمَةِ.
- * وَإِنْ اعْتَدَّتْ الْإِسَاءَةَ بِالْأَشْهُرِ، ثُمَّ عَادَ دُمُهَا عَلَى عَادَتِهَا: بَطَلَتْ عِدَّتُهَا، وَتُسْتَأْنَفُ بِالْحَيْضِ، هُوَ الصَّحِيحُ.

(١) لفظ: زوجها: مثبت في نسخة (١١١٠هـ)، وغيرها، دون نسخ كثيرة، وبه يتم المعنى.

(٢) أي زوج صبي غير مراهق، وقيل: لم يبلغ ١٢ سنة.

- وكذا تستأنف الصغيرة إذا حاضت في خلال الأشهر.
- * ومن اعتدت البعض بالحِيض، ثم أيست: تعتد بالأشهر.
- وإذا وطئت المعتدة بشبهة: وجبت عليها عدة أخرى، وتداخلتا.
- وما تراه^(١): يُحتسب منهما، وتتم الثانية إن تمت الأولى قبل تمامها.
- * وابتداء العدة في الطلاق والموت: عقيبهما وإن لم تعلم بهما.
- وفي النكاح الفاسد: عقيب التفريق، أو العزم على ترك الوطء.
- * ومن قالت: انقضت عدتي بالحِيض: فالقول لها، مع اليمين إن مضى عليها ستون يوماً^(٢)، وعندهما: إن مضى تسعة وثلاثون يوماً، وثلاث ساعات.
- * وإن نكح معتدته من بائن، ثم طلقها قبل دخول: لزم مهر كامل، وعدة مستأنفة.
- وعند محمد: نصف مهر، وتتمام العدة الأولى.
- * ولا عدة في طلاق قبل الدخول.
- ولا على ذميمة طلقها ذمي، أو حربية خرجت إلينا مسلمة، خلافاً لهما.



(١) أي المرأة من الحيض بعد الوطء بشبهة.

(٢) عند الإمام: كل حيض عشرة أيام، وكل طهر خمسة عشر، وعندهما: كل حيض ثلاثة، وكل طهر: خمسة عشر، وثلاث ساعات: للاغتسال.

فصل

[في الإحداد]

- * تُحَدُّ^(١) معتدة البائن، والموت إن كانت مكلفة مسلمة.
- * بترك الزينة، ولبس المزعفر، والمُعَصَّر، والطيب، والدُّهْن، والكُخْل، والجَنَاء، إلا من عذر.
- لا معتدة العتق، والنكاح الفاسد.
- * ولا تُخطَبُ المعتدة، ولا بأس بالتعريض.
- * ولا تخرجُ معتدة الطلاق من بيتها أصلاً^(٢).
- ومعتدة الموت تخرجُ نهاراً^(٣)، وبعض الليل، ولا تبيتُ في غير منزلها.
- والأمة تخرجُ في حاجة المولى.
- * وتعتدُ المعتدة في منزلٍ يُضافُ إليها وقت الفرقة، أو الموت، إلا أن تخرجَ جبراً، أو خافت على مالها، أو انهدام المنزل، أو لم تقدر على كرائه.
- * ولا بأس بكيونتيهما^(٤) معاً بمنزلٍ وإن كان الطلاق بائناً، إذا كان بينهما سُترَةٌ، إلا أن يكونَ فاسقاً.
- فإن كان فاسقاً، أو البيت ضيقاً: خَرَجَتْ، والأولى خروجه.
- وإن جعلَ بينهما امرأة ثقة، تقدرُ على الحيلولة^(٥): فَحَسَنٌ.
- * ولو أبانها أو مات عنها في سفرٍ، وبينها وبين مصرها: أقلُّ من مدته^(٦): رَجَعَتْ.
- وإن كانت: مسافته^(٧) من كلِّ جانب: تَخَيَّرَتْ، معها وليٌّ أو لا، والعَوْدُ أحمدُ.

(١) وجوباً.

(٢) يعني لا ليلاً، ولا نهاراً؛ لأنها مكفية؛ لأن نفقتها على زوجها.

(٣) إذ نفقتها عليها، فتضطرُّ إلى الخروج. (٤) أي الزوجين.

(٥) أي بينهما.

(٦) أي مدة السفر.

(٧) أي وإن كانت بينها وبين مصرها: مسافة السفر.

وإن كان ذلك^(١) في مصير: لا تخرج منه، ما لم تعتد، ثم تخرج إن كان لها مَحْرَمٌ.
وقالا: إن كان معها مَحْرَمٌ: جاز الخروج قبل الاعتداد^(٢).



(١) أي الطلاق أو الموت.

(٢) دفعاً لأذى الغربة، ووحشة الوحدة، فهذا عذر، وإنما الحرمة للسفر، وقد ارتفعت بالمَحْرَم.
مجمع الأنهر ١/ ٤٧٤.

باب ثبوت النسب

- * أقل مدة الحمل: ستة أشهر، وأكثرها: ستان.
- ومن قال: إن نكحتُ فلانة فهي طالق، فنكحها، فولدت لستة أشهر منذ نكحها: لزمه نسبه، ومهرها.
- * وإذا أقرت المطلقة بانقضاء العدة، ثم ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار: ثبت نسبه، وإن لستة: لا.
- وإن لم تُقر: يثبت إن ولدت لأقل من ستين.
- وإن^(١) لستين، أو أكثر: لا، إلا في الرجعي، ويكون^(٢) رجعة.
- بخلاف البائن، إلا أن يدعيه، فيثبت فيه أيضاً، ويُحمل على الوطء بشبهة في العدة.
- * وإن كانت المبانة مراهقة^(٣): فإن أتت به لأقل من تسعة أشهر^(٤): ثبت، وإلا: فلا.
- وعند أبي يوسف: يثبت فيما دون ستين.
- * ومن مات عنها^(٥): إن أتت به لأقل من ستين.
- وإن كانت^(٦) مراهقة: فلا أقل من عشرة أشهر وعشرة أيام^(٧)، وإلا: فلا^(٨).
- * ولا تثبت ولادة المعتدة إلا بشهادة رجلين، أو رجل وامرأتين، وعندهما: تكفي شهادة امرأة واحدة.

(٢) أي مجيء الولد.

(١) أي وإن كان مجيء الولد.

(٣) يُجامع مثلها.

(٤) من وقت الطلاق، فيثبت؛ لأن العلوق حينئذ يكون في العدة.

(٦) التي مات عنها زوجها.

(٥) ثبت نسب ولدها.

(٧) لأن عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً، وأقل الحمل ستة أشهر.

(٨) أي لا يثبت نسبه؛ لكون العلوق كان بعد العدة.

وإن كان حَبْلٌ ظاهرٌ، أو اعترف الزوج به: تثبت بمجرد قولها، وعندهما لا بدّ من شهادة امرأة.

* وإن ادّعتها^(١) بعد موته لأقلّ من ستين، فصدّقها الورثة: صحّ في حقّ الإرث، والنسب، هو المختار.

* ومَن نكح، فأثت بوليد لستة أشهر، فصاعداً: ثبت منه إن أقرّ بالولادة، أو سكّت. وإن جحد: فبشهادة امرأة، فإن نفاه: لا عن.

وإن لأقلّ من ستة أشهر: لا يثبت.

* فإن ادّعت نكاحها منذ ستة أشهر، وادّعى الأقلّ: فالقول لها، مع اليمين، وعند الإمام: بلا يمين.

* وإن علّق طلاقها بالولادة، فشهدت بها امرأة: لا تطلق، خلافاً لهما.

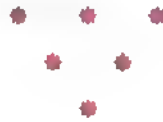
وإن اعترف بالحبل: تطلق بمجرد قولها، وعندهما: لا بدّ من شهادة امرأة.

* ومَن نكح أمة، فطلقها^(٢)، فاشتراها، فولدت لأقلّ من ستة أشهر منذ شراها: لزمه^(٣)، وإلا^(٤): فلا.

* ومَن قال لأميته: إن كان في بطني ولدٌ فهو مني، فشهدت امرأة بالولادة: فهي أمٌ ولده.

* ومَن قال لغلام: هو ابني، ومات، فقالت أمّه: أنا امرأته، وهو ابنه: يرثانه.

فإن جهلت حريتها، وقالت الورثة: أنت أمٌ ولده: فلا ميراث لها.



(١) أي الولادة.

(٣) أي الولد.

(٢) بعد الدخول، واحدةً بآنة أو رجعية.

(٤) أي وإن لم تلد لأقلّ: لا يلزمه الولد.

باب الحَضَانَةِ

- * الأمُّ أَحَقُّ بِحَضَانَةِ وَلَدِهَا، قَبْلَ الْفُرْقَةِ، وَبَعْدَهَا.
- ثُمَّ أُمُّهَا، وَإِنْ عَلَتْ، ثُمَّ أُمُّ الْأَبِ.
- ثُمَّ أُخْتُ الْوَلَدِ لِأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لَأُمِّ، ثُمَّ لِأَبِ.
- ثُمَّ خَالَتُهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ عَمَّتُهُ كَذَلِكَ.
- * وَبَنَاتُ الْأَخْتِ: أَوْلَى مِنْ بَنَاتِ الْأَخِ، وَهِنَّ: أَوْلَى مِنَ الْعَمَّاتِ.
- * وَمَنْ نَكَحَتْ غَيْرَ مَحْرَمِهِ: سَقَطَ حَقُّهَا، لَا مَنْ نَكَحَتْ مَحْرَمَهُ، كَأُمِّ نَكَحَتْ عَمَّهُ، وَجَدَةَ نَكَحَتْ جَدَّهُ.
- * وَيَعُودُ الْحَقُّ بِزَوَالِ نِكَاحِ سَقَطَ بِهِ.
- وَالْقَوْلُ: قَوْلُهَا فِي نَفْيِ الزَّوْجِ.
- * وَيَكُونُ الْغُلَامُ عِنْدَ هُنَّ حَتَّى يَسْتَغْنِيَ، بِأَنْ يَأْكُلَ، وَيَشْرَبَ، وَيَلْبَسَ، وَيَسْتَنْجِيَ وَحْدَهُ، وَقُدِّرَ بِتَسْعٍ، أَوْ بِسَبْعٍ، ثُمَّ يُجْبَرُ الْأَبُ عَلَى أَخْذِهِ.
- * وَالْجَارِيَةُ عِنْدَ الْأُمِّ وَالْجَدَّةِ حَتَّى تَحِيضَ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: حَتَّى تُشْتَهَى، كَمَا عِنْدَ غَيْرِهِمَا^(١)، وَبِهِ يُفْتَى لِفَسَادِ الزَّمَانِ.
- * وَمَنْ لَهَا الْحَضَانَةُ: لَا تُجْبَرُ عَلَيْهَا.
- * فَإِنْ لَمْ تَكُنْ امْرَأَةً: فَالْحَقُّ لِلْعَصَبَاتِ عَلَى تَرْتِيبِهِمْ.
- لَكِنْ لَا تُدْفَعُ صَبِيَّةٌ إِلَى عَصْبَةٍ غَيْرِ مَحْرَمٍ، كَابْنِ الْعَمِّ، وَمَوْلَى الْعَتَاقَةِ، وَلَا إِلَى فَاسِقٍ مَا جِئَ^(٢).
- * وَإِنْ اجْتَمَعُوا فِي دَرَجَةٍ: فَأَوْرَعُهُمْ أَوْلَى، ثُمَّ أَسْنُهُمْ.

(١) أي الأم والجدة.

(٢) الماجن: مَنْ لَا يُبَالِي بِمَا صَنَعَ، فَإِنَّهُ لَا يَتَحَاشَى عَنِ الْفُسَادِ.

ولا حَقٌّ لأمِّه، وأمٌّ ولدٍ في الحضانة قبل العتق.

* والذمية أحقُّ بولدها المسلم، ما لم يُخَفَّ عليه إلفُ الكُفْرِ.

* وليس للأب أن يسافر بولده حتى يبلغَ حَدَّ الاستغناء.

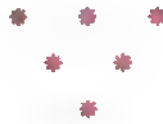
ولا للأُم، إلا إلى وطنها، وقد تزوَّجها فيه إن لم يكن دارَ الحرب.

وليس ذلك^(١) لغير الأم.

* وإن كان بين المِصرَين، أو القريتين ما يُمكنُ الأبُّ^(٢) أن يطَّلِعَ عليه^(٣)، ويبيتَ

في منزله: فلا بأسَ به^(٤).

وكذا النُّقْلَةُ من القرية إلى المِصر، بخلافِ العكس، ولا خيارَ للولد.



(١) أي السفر.

(٢) ضُبِطَ لفظُ: الأب: بالضمِّ في نُسْخ، وبالنصب في نُسْخ أخرى، وكلُّ بِحَسَبِ.

(٣) أي على ولده.

(٤) أي بالذهاب من المِصر الذي طلقها فيه أو القرية، إلى مِصرها أو قريتها.

باب النفقة

* تجبُ النفقةُ، والكُسوةُ، والسُّكنى للزوجةِ على زوجها، ولو صغيراً. مسلمةٌ كانت أو كافرةً، كبيرةً أو صغيرةً توطأً، إذا سلَّمتْ إليه نفسها في منزله، أو لم تُسلَّمْ لِحَقِّ لها^(١)، أو لعدم طلبه. وتُفَرِّضُ النفقةُ كلَّ شهرٍ، وتُسلَّمُ إليها، والكُسوةُ: كلُّ ستة أشهرٍ. * وتُقدَّرُ بكفايتها بلا إسرافٍ، ولا تقتيرٍ، ويُعتبرُ في ذلك حالهما: ففي المومِسرَيْن: حالُ اليسار، وفي المعسرَيْن: حالُ الإعسار، وفي المختلفَيْن: بين ذلك.

وقيل: يُعتبرُ حاله فقط، والقولُ له في إعساره في حقِّ النفقةِ، والبينةُ لها. * وتُفَرِّضُ عليه نفقةُ خادمٍ واحدٍ لها، لو مومِراً، وعندَ أبي يوسف: نفقةُ خادمَيْن. ولو معسراً: لا تلزمُه نفقةُ الخادم، في الأصح. * ولو فُرِضَتْ لعساره^(٢)، ثم أيسرَ، فخاصَمته: تُمَمَّ لها نفقةُ اليسار، وبالعكس: تلزمُ نفقةُ العسار.

* ولا نفقةٌ لناشِزة خَرَجَتْ من بيته بغيرِ حقٍّ، ومحبوسةً بدينٍ، ومريضةً لم تُزَفَّ^(٣)، ومغصوبةً، وصغيرةً لا توطأً. وحاجةٌ لا مَعَه^(٤)، ولو حَجَّتْ مَعَه: فلها^(٥) نفقةُ الحَضَرِ، لا السفرِ، ولا الكِراءِ^(٦).

(١) كالمهر المعجل.

(٢) من: عيسر: ك: فرح؛ أي لو فُرِضَتْ نفقةُ زوجته على أنه معسرٌ، ثم أيسر.

(٣) أي لم تُنقل إلى منزل زوجها. (٤) أي مع الزوج.

(٥) أي الزوجة.

(٦) عبارة الاختيار ٥/٤: وإن حجَّ معها: فلها نفقةُ الحَضَرِ، لأنها كالمقيمة في منزله، ولا يجبُ عليه

الكِراء.

- * ولو مَرَضَتْ في منزله: فلها النفقة، لا لو مَرَضَتْ في بيتها، وَرُقَّتْ إليه^(١) مريضة.
- * ولا يُفَرَّقُ^(٢) لَعَجْزِهِ عن النفقة، وتُؤَمَّرُ^(٣) بالاستدانة لتُحِيلَ عليه.
- ولا تجب نفقة مدة مَضَتْ، إلا أن تكون قُضِيَ بها، أو تراضيا على مقدارها.
- * ولو مات أحدهما، أو طُلِّقَتْ بعدَ القضاء أو التراضي، قبل قبضها: سَقَطَتْ، إلا أن تكون استدانَتْ بأمرٍ قاضي.
- * ولو عَجَّلَ لها النفقة، أو الكسوة لمدة، ثم مات أحدهما قبل تمامها: فلا رجوع^(٤)، خلافاً لمحمد.
- * وإذا تزَوَّجَ العبدُ بالإذن: فنَفَقَتُها دَيْنٌ عليه، يُبَاغُ فيه مرةً بعدَ أخرى، ولا يُبَاغُ في دَيْنٍ غيرها، إلا مرةً.
- * وعلى الزوج أن يُسَكِّنَها في بيت خالٍ عن أهله، وأهلها، ولو ولدَه من غيرها. وَيَكْفِيها بيتٌ مُفَرَّدٌ من دارٍ إذا كان له عُلُقٌ.
- * وله مَنَعُ أهلها، ولو ولدَها من غيره، عن الدخولِ عليها، لا من النظرِ إليها، والكلام معها، متى شاؤوا.
- والصحيحُ أنه لا يَمْنَعُها من الخروجِ إلى الوالدَيْنِ، ودخولهما عليها: في الجمعة مرةً، وفي غيرهما^(٥): في السَّنةِ مرةً^(٦).
- * وتُفَرِّضُ نفقةُ زوجة الغائب، وطفله، وأبويه، في مالٍ له من جنسِ حقِّهم، عندَ مودَعٍ، أو مضاربٍ، أو مديونٍ يُقَرَّبُ به، وبالزوجة، أو يَعْلَمُ القاضي ذلك.
- ويُحَلِّفُها أنه لم يُعْطِها النفقة، ويأخذُ منها كفيلاً.
- فلو لم يُقَرِّوا بالزوجة، ولم يَعْلَمِ القاضي بها، فأقامت بينة: لا يَقْضِي بها.

(١) لفظ: إليه: مثبت في نسخة المؤلف (٩٣٠هـ).

(٢) أي لا يُفَرَّقُ القاضي بين الزوجين.

(٣) أي يأمرها القاضي.

(٤) من الصَّحَّارم.

(٥) أي عليها.

(٦) وهذا إذ لا ضرر.

وكذا لو لم يُخْلَفْ مالا، فأقامت البينة على الزوجية ليفرض لها النفقة، ويأمرها بالاستدانة عليه: لا يسمع يئنتها.

وعند زفر: يسمعها؛ ليفرض النفقة، لا لثبوت الزوجية، وهو المعمول به اليوم، والمختار.

* وتجب النفقة، والسكنى لمعتدة الطلاق، ولو بائناً، والمفرقة بلا معصية، كخيار العتق، والبلوغ، والتفريق لعدم الكفاءة.

لا لمعتدة الموت، والمفرقة بمعصية، كالردة، وتقبيل ابن الزوج.

* ولو ارتدت مطلقاً الثلاث: تسقط نفقتها.

لا^(١) لو مكنت ابنه.



(١) أي لا تسقط نفقتها.

فصل

[النفقة على الصغير والأبوين والأرحام]

* ونفقة الطفل الفقير: على أبيه، لا يشركه فيها أحد، كنفقة الأبوين، والزوجة.

* ولا تجبر أمه على إرضاعه، إلا إذا تعينت.

ويستأجر من ترضعه عندها.

ولو استأجرها وهي زوجته، أو معتدته من رجعي لترضع ولدها: لا يجوز.

وفي معتدة البائن: روايتان، وبعد العدة: يجوز.

وهي أحق إن لم تطلب زيادة على الغير.

* ولو استأجرها وهي زوجته لإرضاع ولده من غيرها: صح.

* ونفقة البنت بالغه، والابن زماً: على الأب خاصة، به يفتى، وقيل: على الأب ثلثها، وعلى الأم ثلثها.

* وعلى الموسر يساراً يحرم الصدقة: نفقة أصوله الفقراء، بالسوية بين الابن والبنت.

* ويُعتبر فيها القرب، والجزئية، لا الإرث.

فلو كان له بنت وابن ابن: فنفقته على البنت، مع أن إرثه لهما.

ولو كان له بنت بنت، وأخ: فنفقته على بنت البنت، مع أن كل إرثه للأخ.

* وعليه نفقة كل ذي رجم محرم منه، إن كان فقيراً صغيراً، أو أنثى، أو زماً، أو أعمى، أو لا يحسن الكسب لخرقه^(١)، أو لكونه من ذوي البيوتات^(٢)، أو طالب علم، ويُجبر عليها.

* وتقدر بقدر الإرث، حتى لو كان له أخوات متفرقات: فنفقته عليهن أخماساً،

(١) أي لحقه.

(٢) كناية عن كونه شريفاً؛ أي من أعيان الناس، ممن يلحقه العار بالكسب.

كما يرثن منه.

وَيُعْتَبَرُ فِيهَا أَهْلِيَةُ الْإِرْثِ، لَا حَقِيقَتُهُ، فَنَفَقَةُ مَنْ لَهُ خَالٌ وَابْنُ عَمٍّ: عَلَى خَالِهِ. وَنَفَقَةُ زَوْجَةِ الْأَبِ: عَلَى ابْنِهِ.

وَنَفَقَةُ زَوْجَةِ الْإِبْنِ: عَلَى أَبِيهِ، إِنْ كَانَ صَغِيرًا، أَوْ زَمَنًا.

* وَلَا تَجِبُ نَفَقَةُ لِلْغَيْرِ عَلَى فَقِيرٍ، إِلَّا لِلزَّوْجَةِ، وَالْوَلَدِ.

وَلَا مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ، إِلَّا لِلزَّوْجَةِ، وَقَرَابَةِ الْوَلَدِ، أَعْلَى وَأَسْفَلَ.

* وَلِلْأَبِ بَيْعُ عَرَضِ ابْنِهِ: لِنَفَقَتِهِ^(١).

لَا بَيْعُ عَقَارِهِ، وَلَا بَيْعُ الْعَرَضِ لِدَيْنٍ لَهُ عَلَى الْإِبْنِ سِوَاهَا^(٢).

* وَلَا لِلْأُمِّ بَيْعُ مَالِهِ: لِنَفَقَتِهَا، وَعِنْدَهُمَا: لَا يَجُوزُ لِلْأَبِ أَيْضًا.

وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِمَا لَوْ أَنْفَقَا مِنْ مَالِ الْإِبْنِ عِنْدَهُمَا.

* وَلَوْ أَنْفَقَ الْمُوَدَّعُ مَالَ الْإِبْنِ عَلَيْهِمَا بَغَيْرِ أَمْرِ قَاضٍ: ضَمِنَ، وَلَا يَرْجَعُ عَلَيْهِمَا.

* وَلَوْ قُضِيَ بِنَفَقَةٍ غَيْرِ الزَّوْجَةِ، وَمَضَتْ مَدَّةٌ بِلَا إِنْفَاقٍ: سَقَطَتْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ

الْقَاضِي أَمَرَ بِالْإِسْتِدَانَةِ عَلَيْهِ.

* وَعَلَى الْمَوْلَى نَفَقَةُ رَقِيقِهِ، فَإِنْ أَبَى: اكْتَسَبُوا، وَأَنْفَقُوا.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ كَسْبٌ: أُجِبَ عَلَى بَيْعِهِمْ.

* وَفِي غَيْرِهِمْ مِنَ الْحَيَوَانِ: يُؤْمَرُ دِيَانَةً.



كتاب الإعتاق

* هو إثبات القُوَّة الشرعيَّة في المملوك.

* إنما يصحُّ من مالك، حرٌّ، مكلف، بصريحه وإن لم ينو.

كانت حرٌّ، أو: محرَّر، أو: عتيق، أو: معتق، أو: حرَّرتك، أو: أعتقتك،
أو: هذا مولاي، أو: يا مولاي، أو: هذه مولاتي، أو: يا حرٌّ، أو: يا عتيق إن
لم يجعل ذلك اسماً له.

وكذا لو أضاف الحرية إلى ما يُعبَّر به عن البدن، ك: رأسك حرٌّ، ونحوه،
وكقوله لأمته: فرجك حرٌّ.

* وبكنايته إن نوى، ك: لا ملك لي عليك، أو: لا سبيل، أو: لا رِق، أو: خرَّجت
من ملكي، أو: خلَّيت سبيلك، أو قال لأمته: أطلققتك.

ولو قال: طلققتك: لا تعتق وإن نوى.

وكذا سائر ألفاظ صريح الطلاق، وكنايته.

* ولو قال: أنت لله: لا يعتق، خلافاً لهما.

ولو قال: هذا ابني، أو: أبي: عتق بلانية، وكذا: هذه أمي.

وعندهما: لا يعتق إن لم يصلح أن يكون ابناً له، أو أباً له، أو أمّاً.

* ولو قال لصغير: هذا جدِّي: لا يعتق، في المختار.

وكذا لو قال: هذا أخي، أو لعبده: هذا بنتي.

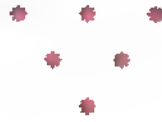
* ولا يعتق ب: لا سلطان لي عليك وإن نوى.

ولا ب: يا ابني، ويا أخي، أو: أنت مثل الحرِّ، وقيل: يعتق.

ولو قال: ما أنت إلا حرٌّ: عتق.

* ومن ملك ذا رَحِمٍ محرَّم منه: عتق عليه ولو كان المالك صغيراً، أو مجنوناً.

- * والمكاتبُ يَتَكَاتَبُ عليه قرابةُ الولادِ^(١) فحَسْبُ، خلافاً لهما.
- * وَمَنْ أَعْتَقَ لَوْجِهَ اللَّهِ: عَتَقَ.
- وكذا لو أعتق للشيطان، أو للصَّغَمِ وإن عصى.
- وكذا لو أعتق مُكْرَهاً، أو سكراناً.
- * ولو أضاف العتقَ إلى مِلْكٍ^(٢)، أو شَرْطٍ: صَحَّ.
- * ولو خَرَجَ عَبْدٌ حَرْبِيٌّ إلينا مسلماً: عَتَقَ.
- * وَالْحَمْلُ يَعْتِقُ بِعَتَقِ أُمِّهِ.
- وصَحَّ إعتاقُه وحده، ولا تَعْتِقُ أُمُّهُ بِهِ.
- * والولدُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ فِي الْمِلْكِ، والرَّقِّ، والحرية، والتدبير، والاستيلاد، والكتابة.
- * وولدُ الأُمِّ من سيِّدِها: حُرٌّ.
- وَمِنْ زَوْجِها: مِلْكٌ لسيِّدِها.
- وولدُ المَغْرُورِ^(٣): حُرٌّ بقيمته.



(١) كما إذا اشترى المكاتبُ أباه أو أمه: يتَكَاتَبُ عليه، وإذا اشترى أخاه، وَمَنْ يَجْرِي مجراه: لا يتَكَاتَبُ عليه؛ لأنه لا يَمْلِكُ له في الحقيقة، وإنما له التَّكْسِبُ خاصةً.

(٢) بَأَن قال: إِنْ مَلَكَكَ فَأَنْتَ حُرٌّ.

(٣) كما إذا تزوج حُرٌّ امرأةً على أنها حرة: فَظَهَرَ أنها أُمَةٌ.

باب عِتْقِ الْبَعْضِ

• وَمَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ: صَحَّ، وَسَعَى ^(١) فِي بَاقِيهِ.

وهو كالمكاتب، إلا أنه لا يُرَدُّ فِي الرِّقِّ لَوْ عَجَزَ.

وقالا: يَعْتِقُ كُلَّهُ، وَلَا يَسْعَى.

• وَإِنْ أَعْتَقَ شَرِيكَ ^(٢) نَصِيْبَهُ: فَلَا خَيْرَ أَنْ يُعْتِقَ، أَوْ يُدَبِّرَ، أَوْ يُكَاتِبَ، أَوْ يَسْتَسْعِيَ ^(٣)،

وَالْوَلَاءُ لَهُمَا.

أَوْ يُضْمِنَ الْمُعْتَقَ لَوْ مُوسِرًا، وَيَرْجِعَ بِهِ الْمُعْتَقُ عَلَى الْعَبْدِ، وَالْوَلَاءُ لَهُ.

وقالا: لَيْسَ لِلْآخِرِ إِلَّا الضَّمَانُ مَعَ الْيَسَارِ، وَالسَّعَايَةُ مَعَ الْإِعْسَارِ، وَلَا يَرْجِعُ

الْمُعْتَقُ عَلَى الْعَبْدِ لَوْ ضَمِنَ، وَالْوَلَاءُ لَهُ فِي الْحَالَيْنِ.

• وَلَوْ شَهِدَ كُلُّ مِنْهُمَا بِإِعْتَاقِ شَرِيكِهِ: سَعَى لَهُمَا فِي حَظَّهِمَا، وَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا

كَيْفَمَا كَانَا.

وقالا: يَسْعَى لِلْمُعْسِرَيْنِ، لَا لِلْمُوسِرَيْنِ، وَلَوْ أَحَدُهُمَا مُوسِرًا، وَالْآخَرُ مُعْسِرًا:

يَسْعَى لِلْمُوسِرِ فَقَطْ، وَالْوَلَاءُ مُوقُوفٌ فِي الْأَحْوَالِ ^(٤) حَتَّى يَتَصَادَقَا.

• وَلَوْ عَلَّقَ أَحَدُهُمَا عِتْقَهُ بِفِعْلِ غَدَا، وَالْآخَرُ بَعْدَهُ فِيهِ، فَمَضَى وَلَمْ يُذَرَ: عَتَقَ

نَصْفَهُ، وَسَعَى فِي نَصْفِهِ لَهُمَا مُطْلَقًا.

وعندَهما: إِنْ كَانَا مُوسِرَيْنِ: فَلَا سَعَايَةَ، وَإِنْ كَانَا مُعْسِرَيْنِ: فَقِي نَصْفِهِ عِنْدَ

أَبِي يُوسُفَ، وَفِي كُلِّهِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ.

وإنْ مَخْتَلِفَيْنِ: سَعَى لِلْمُوسِرِ فَقَطْ فِي رُبْعِهِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَفِي نَصْفِهِ

عِنْدَ مُحَمَّدٍ.

(١) أي العبد للمولى.

(٢) أي في عبده.

(٣) أي يستسعي العبد.

(٤) أي في كل الأحوال.

* ولو خَلَفَ كُلُّ بَعِثِي عَبْدَهُ، والمسألة بحالها: لا يَعْتِقُ واحدٌ.
 * وَمَنْ مَلَكَ ابْنَهُ مَعَ آخَرَ بِشَرَاءٍ، أو هبةً، أو صدقةً، أو وصيةً: عَتَقَ حَظَّهُ،
 ولا يَضمُنُ، ولشريكه أن يُعْتِقَ، أو يستسعي، سواء عَلِمَ الشريكُ أنه ابنه، أو لا.
 وقالوا: يَضمُنُ الأبُ إن كان موسراً، وعند إعساره: يسعى الابنُ.
 * وكذا الحُكْمُ والخلافُ لو عَلَّقَ عَتَقَ عَبْدٌ بِشَرَاءٍ بَعْضُهُ، ثم اشتراه مع آخَرَ،
 أو اشترى نصفَ ابنه ممن يَمْلِكُ كُلَّهُ.
 ولو اشترى الأجنبيُّ نصفه، ثم الأبُ باقيه موسراً: ضَمَّنَ الشريكُ^(١)، أو استسعى،
 وقالوا: يَضمُنُ^(٢) فقط.

ولو مَلَكَاهُ بالإرث: فلا ضمان، إجماعاً.
 * عَبْدٌ لِمُوسِرِينَ^(٣) دَبَّرَهُ أَحَدُهُمْ، وأعتقه آخَرُ^(٤): ضَمَّنَ السَّاكِتُ مَدَبَّرَهُ،
 والمدبِّرُ مَعِيقَهُ ثَلَاثَةَ مَدَبَّرَاتٍ^(٥)، لا ما ضَمِنَ.
 والولاءُ ثَلَاثًا لِلْمَدَبَّرِ، وثَلَاثَةٌ لِلْمَعِيقِ.
 وقالوا: ضَمِنَ مَدَبَّرُهُ لَشَرِيكِهِ ولو معسراً، والولاءُ كُلُّهُ له، وقيمةُ المدبِّرِ ثَلَاثُ
 قِيَمَتِهِ قَنًا.

* ولو قال لَشَرِيكِهِ: هِيَ أُمُّ وَلَدِكَ، وأنكَرَ: تَخْدُمُهُ يَوْمًا، وتُوقَفُ يَوْمًا.
 وقالوا: لِلْمُنْكَرِ أن يَسْتَسْعِيَهَا فِي حَظِّهِ إن شاء، ثم تكونُ حرةً.
 * وما^(٦) لَأُمٍّ وَلَدٍ تَقَوُّمٌ، فلا يَضمُنُ موسرٌ أعتقَ نَصِيْبَهُ منها.
 وعندهما: هِيَ مُتَقَوِّمَةٌ، فيَضمُنُ حصَّةَ شريكه منها.

• • •

(١) أي فللأجنبي الخيار: إن شاء ضَمَّنَ الأبُ؛ لأنه لم يرض بإفساد نصيبه.

(٢) أي يَضمُنُ الأبُ قيمةً باقيه بلا خيار.

(٣) بكسر الراء: جَمْعُ: موسر.

(٤) أي حال كونه مدبِّراً.

(٥) أي والثالث ساكتٌ.

(٦) نافية.

باب

العِتْقُ الْمُبْنِي

* له ثلاثة أعيد، قال لاثني عنده: أحكما حر، فخرج أحدهما، ودخل الآخر، فأعاد القول، ثم مات من غير بيان: عتق ثلاثة أرباع الثابت^(١)، ونصف الخارج، وكذا نصف الداخل، وقال محمد: رُبْعُهُ^(٢).

* ولو في مرضه^(٣)، ولم يُجْزِ الوارث: جُعِلَ كُلُّ عِبْدٍ سَبْعَةً، كسهام العتق، وعَتَقَ من الثابت ثلاثة، وسعى^(٤) في أربعة، ومن كل من الآخرَيْن اثنان، وسعى كل منهما في خمسة.

وعند محمد: يُجْعَلُ كُلُّ عِبْدٍ سِتَّةً، كسهام العتق عنده، ويعتق من الثابت ثلاثة، ويسعى في ثلاثة.

ومن الخارج اثنان، ويسعى في أربعة.

ومن الداخل واحد، ويسعى في خمسة.

* ولو طَلَّقَ كذلك قبل الدخول، ومات بلا بيان: سَقَطَ ثلاثة أثمان مهرِ الثابتة، ورُبْعُ مهرِ الخارجة، وتُؤْمَنُ مهرِ الداخلة، بالاتفاق، هو المختار.

* والبيع: بيان في العتق المبني، وكذا العَرَضُ على البيع، والموت، والتحرير، والتدبير، والاستيلاء، والهبة، والصدقة مسلمَتَيْن.

والوطء ليس ببيان فيه، خلافاً لهما.

وفي الطلاق المبني: هو^(٥)، والموت: بيان.

* وإن قال لامته: أول ولد تلدينه ذكراً فأنبت حرة، فولدت ذكراً وأنثى، ولم يُدْرَ أولهما: فالذَكَرُ رقيق، ويعتق نصف كل من الأم والأنثى.

(١) أي الذي أعيد عليه القول.

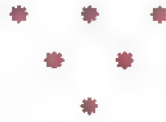
(٢) أي ربع الداخل.

(٣) أي لو قال في مرضه.

(٤) للورثة.

(٥) أي الوطء.

- * ولا تُشترطُ الدعوى لصحة الشهادة على الطلاق، وعِتق الأمة معيَّنة^(١).
- وفي عِتق العبد، وغير المعيَّنة: تُشترطُ، خلافاً لهما.
- * فلو شهدا بعِتق أحدِ عبديَّه، أو أمتيَّه: لا تُقبَلُ إلا في وصية، وعندَهما: تُقبَلُ.
- وإن شهدا بطلاق إحدى نسائه: قُبِلَتْ، اتفاقاً.



(١) أي حال كونها معيَّنة.

باب

الحلف بالعِتْقِ

- * وَمَنْ قَالَ: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَكُلُّ مَمْلُوكٍ لِي يَوْمَئِذٍ حُرٌّ: يَعْتِقُ بِدُخُولِهِ مَنْ فِي مِلْكِهِ عِنْدَ الدُّخُولِ، سِوَاءٍ كَانَ فِي مِلْكِهِ وَقْتُ الْحَلْفِ، أَوْ تَجَدَّدَ بَعْدَهُ.
- وَلَوْ لَمْ يَقُلْ: يَوْمَئِذٍ: لَا يَعْتِقُ إِلَّا مَنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ وَقْتُ الْحَلْفِ.
- وَكَذَا لَوْ قَالَ: كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ بَعْدَ غَدٍ.
- * وَالْمَمْلُوكُ: لَا يَتَنَاوَلُ الْحَمْلَ، فَلَوْ قَالَ: كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي ذَكَرٍ: حُرٌّ، وَلَهُ أُمَةٌ حَامِلٌ، فَوَلَدَتْ ذَكَرًا لَأَقْلَ مِنْ نَصْفِ حَوْلٍ مِنْذُ حَلْفٍ: لَا يَعْتِقُ.
- وَلَوْ لَمْ يَقُلْ: ذَكَرٍ: عَتَقَ تَبَعًا لِأُمِّهِ.
- * وَلَوْ قَالَ: كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي: حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي: صَارَ مَنْ فِي مِلْكِهِ عِنْدَ الْحَلْفِ مَدْبَرًا، لَا مَنْ مَلَكَهُ بَعْدَهُ، لَكِنْ يَعْتِقُ الْجَمِيعُ مِنَ الثَّلَاثِ عِنْدَ مَوْتِهِ.



باب العِثْقُ عَلَى جُفْلِ

* وَمَنْ أَعْتَقَ عَلَى مَالٍ، أَوْ بِهِ ^(١)، فَقَبِلَ: عَتَقَ، وَالْمَالُ دَيْنٌ عَلَيْهِ، تَصَحُّ الْكِفَالَةُ بِهِ، بِخِلَافِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ.

* وَإِنْ قَالَ: إِنْ أَدَيْتَ إِلَيَّ أَلْفًا فَأَنْتَ حُرٌّ، أَوْ: إِذَا أَدَيْتَ: صَارَ مَأْذُونًا، لَا مَكَاتِبًا. وَيَعْتَقُ إِنْ أَدَّى فِي الْمَجْلِسِ، أَوْ خَلَّى بَيْنَ الْمَوْلَى وَبَيْنَ الْمَالِ فِيهِ ^(٢)، فِي التَّعْلِيقِ بِ: إِنْ. وَمَتَى ^(٣) أَدَّى، أَوْ خَلَّى فِي التَّعْلِيقِ بِ: إِذَا. وَيُجَبِّرُ الْمَوْلَى عَلَى الْقَبْضِ.

وإِنْ أَدَّى الْبَعْضُ: يُجَبِّرُ عَلَى الْقَبْضِ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْتَقُ مَا لَمْ يُؤَدِّ الْكُلَّ، كَمَا لَوْ حُطَّ عَنْهُ الْبَعْضُ، فَأَدَّى الْبَاقِي.

* ثُمَّ إِنْ أَدَّى أَلْفًا كَسَبَهُ قَبْلَ التَّعْلِيقِ: رَجَعَ الْمَوْلَى عَلَيْهِ ^(٤) بِمِثْلِهِ ^(٥)، وَيَعْتَقُ، وَإِنْ كَسَبَهُ بَعْدَهُ: لَا يَرْجِعُ ^(٦).

* وَلَوْ قَالَ: أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِأَلْفٍ، فَإِنْ قَبِلَ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَأَعْتَقَهُ الْوَارِثُ: عَتَقَ، وَإِلَّا: فَلَا.

* وَلَوْ حَرَّرَهُ عَلَى أَنْ يَخْدُمَهُ سَنَةً، فَقَبِلَ: عَتَقَ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَخْدُمَهُ تِلْكَ الْمُدَّةَ.

فَإِنْ مَاتَ الْمَوْلَى قَبْلَهَا: لَزِمَهُ ^(٧) قِيمَةُ نَفْسِهِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: قِيمَةُ خِدْمَتِهِ.

* وَكَذَا لَوْ بَاعَ الْمَوْلَى الْعَبْدَ مِنْ نَفْسِهِ بَعَيْنٍ، فَهَلَكَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ: تَلَزَمَ قِيمَةُ نَفْسِهِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: قِيمَةُ الْعَيْنِ.

(١) بَانَ قَالَ لَهُ: أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفٍ، أَوْ بِأَلْفٍ. (٢) أَيِ فِي الْمَجْلِسِ.

(٣) أَيِ وَيَعْتَقُ مَتَى أَدَّى، أَوْ خَلَّى بَيْنَ الْمَوْلَى وَالْمَالِ، فِي التَّعْلِيقِ بِلَفْظٍ: إِذَا، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْأَدَاءُ أَوْ التَّخْلِيَةُ فِي الْمَجْلِسِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ التَّعْلِيقُ بِلَفْظٍ: إِنْ، فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَجْلِسِ.

(٤) أَيِ عَلَى الْعَبْدِ.

(٥) أَيِ بِمِثْلِ أَلْفٍ، وَالْأَلْفُ: مَذْكُورٌ، وَجَاءَتْ فِي نُسْخٍ بِالتَّأْنِيثِ: بِمِثْلِهَا.

(٦) أَيِ الْمَوْلَى.

(٧) أَيِ الْعَبْدِ.

* وَمَنْ قَالَ لِأَخْرَ: أَعْتَقَ أَمَتَكَ بِأَلْفٍ عَلَى أَنْ تَزَوِّجَنِيهَا، ففَعَلَ، وَأَبَتْ أَنْ تَزَوِّجَهُ: فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ^(١).

وَلَوْ ضَمَّ^(٢): عَنِّي: قُسِمَ الْأَلْفُ عَلَى قِيمَتِهَا وَمَهْرٍ مِثْلِهَا، وَلَزِمَهُ حَصَّةُ الْقِيَمَةِ، وَسَقَطَ مَا يَخُصُّ الْمَهْرَ.

وَلَوْ تَزَوَّجَتْهُ: فَحَصَّةُ الْمَهْرِ لَهَا فِي الْوَجْهَيْنِ^(٣).
وَحَصَّةُ الْقِيَمَةِ لِلْمَوْلَى فِي الثَّانِي، وَهَدَرٌ فِي الْأَوَّلِ.



(١) أَي هَتَقَتْ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

(٢) أَي زَادَ لَفْظُ: عَنِّي، فَقَالَ: أَعْتَقَ أَمَتَكَ عَنِّي بِأَلْفٍ دَرَاهِمَ...، وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا.

(٣) أَي بِزِيَادَةٍ: عَنِّي، وَبِدُونِ الزِّيَادَةِ.

باب التدبير

* المدبِّرُ المَطْلَقُ: مَنْ قَالَ لَهُ مَوْلَاهُ: إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ، أَوْ: أَنْتَ حُرٌّ عَنْ دُبْرِ مَنِي، أَوْ: يَوْمَ أَمُوتُ، أَوْ: مَعَ مَوْتِي، أَوْ: عِنْدَ مَوْتِي، أَوْ: فِي مَوْتِي، أَوْ: أَنْتَ مَدْبِّرٌ، أَوْ: قَدْ دَبَّرْتُكَ.

أَوْ: إِنْ مِتُّ إِلَى مِائَةِ سَنَةٍ وَغَلَبَ مَوْتُهُ فِيهَا، أَوْ: أَوْصَيْتُ لَكَ بِنَفْسِكَ، أَوْ: بَرَقَبَتِكَ، أَوْ بَثْلِكَ مَالِي: فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ عَنْ مِلْكِهِ، إِلَّا بِالْعَتَقِ. وَيَجُوزُ اسْتِخْدَامُهُ، وَكِتَابَتُهُ^(١)، وَإِيجَارُهُ.

وَالْأَمَةُ^(٢): تُوْطَأُ، وَتُزَوَّجُ.

* وَإِذَا مَاتَ سَيِّدُهُ: عَتَقَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ.

وَأِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ: فَبِحَسَابِهِ.

وَأِنْ لَمْ يَتْرِكْ غَيْرَهُ: سَعَى فِي ثَلَاثِيهِ.

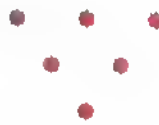
وَأِنْ اسْتَغْرَقَهُ دَيْنُ الْمَوْلَى: سَعَى فِي كُلِّ قِيَمَتِهِ.

* وَلَوْ دَبَّرَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ، وَضَمِنَ نَصْفَ شَرِيكِهِ، ثُمَّ مَاتَ: عَتَقَ نَصْفُهُ بِالتَّدْبِيرِ، وَسَعَى فِي نَصْفِهِ، خِلَافًا لِهَمَا.

* وَالْمَقْبِيذُ: مَنْ قَالَ لَهُ: إِنْ مِتُّ مِنْ مَرَضِي هَذَا، أَوْ: سَفَرِي هَذَا، أَوْ: مِنْ مَرَضِي

كَذَا، أَوْ: إِلَى عَشْرِ سِنِينَ، أَوْ: إِلَى مِائَةِ سَنَةٍ وَاحْتَمَلَ عَدَمَ مَوْتِهِ فِيهَا: فَيَجُوزُ بَيْعُهُ.

وَأِنْ وُجِدَ الشَّرْطُ: عَتَقَ عِتْقَ الْمَدْبِّرِ.



(٢) أَيِ الَّتِي جُعِلَتْ مَدْبَّرَةً.

(١) لِأَن فِيهِ تَعْجِيلَ حَرِيَّتِهِ.

باب الاستيلاء

* لا يثبت نسبُ ولدِ الأُمّةِ من مولاها، إلا أن يدَّعيه.

وإذا ثبتت: صارت أمّ ولدٍ.

لا يجوزُ إخراجُها عن ملكه إلا بالعِتق.

وله وطؤها، واستخدامُها، وإجارتُها، وتزويجُها، وكتابُتها.

* وتعتقُ بعد موتِه من جميع ماله، ولا تسعى لديّنه.

* ويثبتُ نسبُ ولدِها بعد ذلك بلا دِعوة، وإن نفاه: انتفى.

ولو استولدها بِنكاح، ثم ملكها: فهي أمّ ولدٍ له.

وكذا لو استولدها بِمِلْكٍ، ثم استُحيّقت، ثم ملكها.

بخلاف ما لو استولدها بزنى، ثم ملكها.

* ولو أسلمت أمّ ولدٍ النصرانيّ: عُرض عليه الإسلام، فإن أسلم: فهي له، وإن

أبى: سعت في قيمتها، وهي كالمكاتبة.

ولا ترقُّ بعجزِها.

وإن مات: عتقت بلا سعاية.

* ومن ادّعى ولدَ أُمّةٍ، له فيها شِرْكٌ: ثبتَ نسبُه منه، وصارت أمّ ولدٍ له.

وضمنَ نصفَ قيمتها، ونصفَ عُقْرِها^(١)، لا قيمةً ولدِها.

وإن ادّعياه معاً: ثبتَ منهما، وهي أمّ ولدٍ لهما، وعلى كلِّ نصفٍ عُقْرِها، وتَقاصاً.

وِيرثُ^(٢) من كلِّ منهما ميراثُ ابنٍ.

(١) أي مهر المثل، كما في المبسوط، وعند الإسيبيجابي، وخواهر زاده: العُقْرُ ما يُستأجرُ به هذه المرأة لو كان الاستئجارُ للزنى حلالً.

(٢) أي الابنُ.

ويرثان منه ميراث أبٍ واحدٍ.

* وإن ادَّعى ولدُ أمةٍ مكاتبه، فصدَّقه المكاتبُ: ثَبَّتَ نَسْبُهُ مِنْهُ، وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ، وَعُقْرُهَا، وَلَا تُصِيرُ أُمَّ وَلَدِهِ.

وإن لم يُصدِّقه^(١): لَا يَثْبُتُ النِّسْبُ، إِلَّا إِنْ دَخَلَ الْوَلَدُ فِي مِلْكِهِ وَقْتاً مَا.



(١) أي المكاتب.

كتاب الأيمان

• اليمينُ تقويةٌ أحدِ طرفي الخبرِ بالمُقَسِّمِ به.

• وهي ثلاثٌ:

١ - غَمُوسٌ: وهي حَلْفُهُ على أمرٍ ماضٍ، أو حالٍ، كَذِباً عمداً.
وحُكْمُها: الإثمُ، ولا كفارةَ فيها، إلا التوبةُ.

٢ - وَلَغَوٌ: وهي حَلْفُهُ على أمرٍ ماضٍ، يظنُّه كما قال، وهو بخلافه.
وحُكْمُها: رجاءُ العفو.

٣ - ومنَعِدَةٌ: وهي حَلْفُهُ على فعلٍ أو تَرْكِ، في المستقبل.
وحُكْمُها: وجوبُ الكفارةِ إن حَنِثَ.

- ومنها: ما يجبُ فيه البرُّ، كفعلِ الفرائضِ، وتَرْكِ المعاصي.

- ومنها: ما يجبُ فيه الحِنْثُ، كفعلِ المعاصي، وتَرْكِ الواجبات.

- ومنها: ما يُفْضَلُ فيه الحِنْثُ، كهجرانِ المسلم، ونحوه.

- وما عدا ذلك: يُفْضَلُ فيه البرُّ، حِفْظاً لليمين.

• ولا فرقُ في وجوبِ الكفارةِ بين العامدِ والناسي، والمُكْرَه في الحَلْفِ، أو الحِنْثِ.

• وهي: عِتْقُ رَقَبَةٍ.

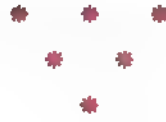
أو إطعامُ عشرةِ مساكينَ، كما في عِتْقِ الظَّهَارِ، وإطعامه.

أو كُسْوَتُهُمْ، كلٌّ واحدٍ ثوباً يَسْتُرُ عامةَ بدنِه، هو الصحيح، فلا يُجزئُ السراويلُ.

• فإن عَجَزَ عن أحدها عندَ الأداء: صام ثلاثةَ أيامٍ متتابعاتٍ.

• ولا يجوزُ التكفيرُ قبلَ الحِنْثِ.

- ❖ ولا كفارة في حلف كافر وإن^(١) حنث مسلماً.
- ❖ ولا تصح يمين الصبي، والمجنون، والنائم.



(١) وصليّة؛ أي وإن حنث حال إسلامه.

فصل

[حروف القسم]

• وحروف القسم: الواو، والباء، والتاء.

وقد تُضمَرُ، ك: الله أفعله.

• واليمين: بالله، أو باسم من أسمائه، كالرحمن، والرحيم، والحق.

ولا تفتقر إلى نية، إلا فيما يُسمَّى به غيره، كالحكيم، والعليم.

أو بصفة من صفاته، يُحلفُ بها عُرفاً، ك: عِزَّةُ الله، وجَلالُه، وكبريائه، وعَظَمَتِه، وقُدْرَتِه.

• لا بغير الله، كالقرآن، والنبى، والكعبة.

ولا بصفة لا يُحلفُ بها عُرفاً، ك: رحمته، وعلمه، ورضاه، وغضبه، وسخطه، وعذابه.

• وقوله: لعمرُ الله: يمين، وكذا: وإيمُ الله.

و: سوَ كُنْدَ مَيِّ خُورَمَ بَخْدَايَ^(١).

وكذا قوله: وعهدُ الله، وميثاقه.

وأقسم، وأحلف، وأشهد وإن لم يقل: بالله.

• وكذا عليّ نذر، أو: يمين، أو: عهد وإن لم يُضف إلى الله.

• وكذا قوله: إن فعلَ كذا فهو كافر، أو: يهودي، أو: نصراني، أو: بريء من الله.

ولا يصيرُ كافراً بالجنث فيها، سواءً علَّقَه بماضي، أو مستقبل إن كان يعلم أنه يمين.

وإن كان عنده أنه يُكْفَرُ: يصيرُ به كافراً.

• وقوله: إن فعلَه فعليه غَضَبُ الله، أو: سَخَطُه، أو: لَعْنَتُه، أو: هوزان،

(١) هذا بالفارسية، ومعناه: أحلفُ الآن بالله. أي ويكون هذا يميناً. الدر المنثور ٥٤٥/١، وينظر

لضبط الجملة: البناية ١٢٩/٦.

- أو: سارق، أو: شارب خمر، أو: آكل ريباً: ليس يمين.
- وكذا^(١) قوله: حقاً، أو: وحق الله، خلافاً لأبي يوسف.
- وكذا قوله: سوكند خورم بخداي يا بطلاق زن^(٢).
- * ومن حرّم ملكه^(٣): لا يحرم، وإن استباحه أو شيئاً منه: فعلية الكفارة.
- * وقوله: كل حلال عليّ حرام: على الطعام^(٤) والشراب، والفتوى أنه تطلق امرأته بلا نية.
- ومثله: قوله: حلال برّوي حرام^(٥).
- وقوله: هرّجه بدست راست برّوي حرام^(٦).
- * ومن نذر نذراً مطلقاً، أو معلقاً بشرط يريد، ك: إن قدّم غائبى، ووحد: لزمه الوفاء.
- ولو علّقه بشرط لا يريد، ك: إن زنى: خير بين الوفاء والتكفير، هو الصحيح.
- * ومن وصل بحلفه: إن شاء الله: فلا حنث عليه.



(١) أي ليس يمين.

(٢) تقدم قبل قليل، وأنه يمين، وذكر في مجمع الأنهر ٥٤٦/١ هنا: أن معناه: أحلف بطلاق زوجتي، وهذا ليس يمين، والحاصل: أنه مختلف فيه.

(٣) أي حرّمه على نفسه، وإن عامله معاملة العياح: فعلية كفارة اليمين.

(٤) أي يحتمل على الطعام والشراب.

(٥) بالفارسية؛ أي يقول: حلال الله عليّ حرام، أو بالعكس.

(٦) أي كل شيء بيدي اليمين أميكة: عليّ حرام.

باب

اليمين في الدخول، والخروج، والإتيان
والسكنى، وغير ذلك

- * لا يدخل بيتاً، فدخَلَ الكعبةَ، أو المسجدَ، أو البيعةَ، أو الكنيسةَ: لا يحنثُ.
- وكذا لو دَخَلَ دِهْلِيْزاً، أو ظُلَّةَ بابِ دارٍ إن كان لو أُغْلِقَ يبقى خارجاً، وإلا: حَنِثَ.
- كما لو دَخَلَ صُفَّةً، وقيل: لا يحنثُ في الصُفَّةِ أيضاً.
- * وفي: لا يدخل داراً، فدخَلَ داراً خَرِبَةً: لا يحنثُ.
- * ولو قال: هذه الدارُ، فدخَلَها خَرِبَةً صحراءَ، أو بعدما بُنِيَتْ داراً أخرى: حَنِثَ.
- وكذا لو وَقَفَ على سَطْحِها، وقيل: لا يحنثُ به في عُزْفِها.
- ولو دَخَلَ طاقَ بابِها، أو دِهْلِيْزَها: إن كان لو أُغْلِقَ يبقى خارجاً: لا يحنثُ، وإلا: حَنِثَ.
- * ولو جُعِلَتْ مسجداً، أو حَمَّاماً، أو بستاناً، أو بيتاً بعدما خَرِبَتْ، فدخَلَها: لا يحنثُ.
- وكذا لو دَخَلَ بعدَ انهدامِ الحَمَّامِ، وأشباهِه.
- * وفي: لا يدخل هذا البيتَ، فدخَلَ بعدما انهدَمَ، وصار صحراءَ، أو بعدما بني بيتاً آخرَ: لا يحنثُ.
- بخلاف ما لو سَقَطَ السَّقْفُ، وبقيَ الجدرانُ.
- * وفي: لا يدخل هذه الدارَ، وهو فيها: لا يحنثُ، ما لم يخرجَ، ثم يدخلُ.
- * وفي: لا يلبَسُ هذا الثوبَ، وهو لابِسُه، أو: لا يركبُ هذه الدابةَ، وهو راكِبُها، أو: لا يسكنُ هذه الدارَ، وهو ساكِئُها: إن أَخَذَ في النَّزْعِ، والنزولِ، والنُّقْلَةِ من غير لَبِثٍ: لا يحنثُ، وإلا: حَنِثَ.
- * ثم في: لا يسكنُ هذا البيتَ، أو: هذه الدارَ: لا بدَّ من خروجه بجميع أهله،

ومتاعه، حتى لو بقيَ وَتَدَّ: حنث.

وعند أبي يوسف: يُعْتَبَرُ نَقْلُ الأكثر.

وعند محمد: نَقْلُ ما تقومُ به كَذْخْدَائِيَّتُهُ^(١)، وهو الأحسن والأزفَقُ.

* ثم لا بدَّ من نُقْلَتِهِ إلى منزلٍ آخر؛ حتى لا يَبْرَّ بِنُقْلَتِهِ إلى السَّكَّةِ، أو المسجد. وكذا لا يَسْكُنُ هذه المَحَلَّةَ.

* وفي: لا يَسْكُنُ هذه البلدة، أو: القرية: يَبْرُ بخروجه، وتَرْكِ أهله، ومتاعه فيها.

* وفي: لا يخرجُ، فَأَمَرَ مَنْ حَمَلَهُ، وأَخْرَجَهُ: حَنِثَ.

ولو حُمِلَ، وأُخْرِجَ بلا أَمْرِهِ، مُكْرَهاً أو راضياً: لا يحنثُ. ومثله: لا يَدْخُلُ.

* وفي: لا يَخْرُجُ إلا إلى جَنَازَةٍ، فَخَرَجَ إليها، ثم أتى حاجةً أخرى: لا يحنثُ.

وفي: لا يَخْرُجُ إلى مكة، فَخَرَجَ يريدُها، ثم رَجَعَ: حنث.

وفي: لا يَأْتِيها: لا يحنثُ ما لم يَدْخُلْها.

والذهاب: كالخروج، في الأصح.

* وفي: لِيَأْتِيَنَّ فلاناً، فلم يَأْتِهِ حتى مات: حنث في آخِرِ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ.

* وإن قَيَّدَ الإِتيانَ غداً بالاستطاعة: فهو على سلامة الآلات، وعدم الموانع^(٢)،

فلو لم يَأْتِ، ولا مانع من مرضٍ أو سلطانٍ: حنث.

ولو نوى الحقيقية^(٣): صُدِّقَ دِيانَةً، لا قضاءً، في المختار.

* وفي: لا تَخْرُجُ إلا بإِذْنِهِ: شَرْطُ الإِذْنِ لكل خروج.

(١) بالفارسية، ومعناه: البيت الذي له عيالٌ وخدمٌ، والمراد: نَقْلُ ما لا بدَّ في البيت من آلات

الاستعمال. ينظر البناية ١٥٥/٦.

(٢) أي الحسية.

(٣) وهي القدرة التي يُحَدِّثُها الله تعالى في العبد عند الفعل؛ أي التي توجد مع الفعل، لا قبله. ينظر

مجمع الأنهر ٥٥٤/١.

وفي: إلا أن آذن: يكفي الإذن مرة.

وفي: لا تخرج إلا بإذنه: لو آذن لها فيه متى شاءت، ثم نهاها، فخرجت: لا يحنث عند أبي يوسف، خلافاً لمحمد.

* ولو أرادت الخروج، فقال: إن خرجت، أو: ضرب^(١) العبد، فقال: إن ضربت: تقيّد الحنث بالفعل فوراً، فلو لبثت، ثم فعلت: لا يحنث.

* قال لآخر: اجلس فتغدّ معي، فقال: إن تغدّيت فكذا: لا يحنث بالتغدي لا معه^(٢) ولو في ذلك اليوم، إلا إن قال: إن تغدّيت اليوم.

* وفي: لا يركب دابةً فلان، فركب دابةً عبد له مأذون: لا يحنث، إلا إن نواه، وهو غير مستغرق بالدين.

وعند أبي يوسف: يحنث مطلقاً إن نواه.

وعند محمد: يحنث مطلقاً وإن لم ينوه.



(٢) أي بدونه.

(١) أي: أو أرادت ضرب العبد.

باب

اليمين في الأكل، والشرب، والنس، والكلام

* لا يأكل من هذه النخلة: فهو على تمرها، ودبسها غير المطبوخ.
لا نبيذها، وخلها، ودبسها المطبوخ.

أو: من هذه الشاة: فهو على اللحم، دون اللبن، والزبد.

وفي: لا يأكل من هذا البسر، فأكله رطباً: لا يحنث.

وكذا: من هذا الرطب، أو اللبن، فأكله تمرأ، وشيرازاً.

* بخلاف: لا يكلم هذا الصبي، فكلّمه شاباً، أو شيخاً.

أو: لا يأكل لحم هذا الحمل، فأكله كبشاً.

وفي: لا يأكل بسرأ، فأكله رطباً: لا يحنث.

ولو أكل مذنباً^(١): حنث.

وكذا لو أكله^(٢) بعدما حلف: لا يأكل رطباً، وقالوا: لا يحنث فيهما.

ولو أكله^(٣) بعد حلفه: لا يأكل رطباً ولا بسرأ: حنث، اتفاقاً.

* وفي: لا يشتري رطباً، فاشترى كِبَاسَةً بُسر، فيها رطب: لا يحنث، كما لو

اشترى بسرأ مذنباً.

* وفي: لا يأكل لحماً، أو يئضاً، فأكل لحم سملك، أو يئضه: لا يحنث.

وكذا في الشراء.

ولو أكل لحم إنسان، أو خنزير: حنث.

وكذا لو أكل كبدأ، أو كرشأ.

والمختار أنه لا يحنث بهما في عرفنا، كما لو أكل أليّة.

(١) هو ما بدا ترطبه من ذنبه. (٢) أي المذنب.

(٣) أي المذنب، سواء كان رطباً مذنباً، أو بسرأ مذنباً.

* وفي: لا يأكلُ شحماً: يتقيّدُ بشحمِ البطنِ، فلا يحنثُ بشحمِ الظهرِ، خلافاً لهما.

ولو أَكَلَ أَلِيَّةً، أو لحماً: لا يحنثُ، اتفاقاً.

* وفي: لا يأكلُ من هذه الحنطة: يتقيّدُ بأكلِها قَضْماً^(١)، فلا يحنثُ بأكلِ خُبْزِها، خلافاً لهما.

وفي: لا يأكلُ من هذا الدقيق: يحنثُ بخُبْزِهِ، لا بسَفِّهِ، في الصحيح.

* والخُبْزُ: يقعُ على ما اعتاده أهلُ مصرِهِ، كخُبْزِ البُرِّ، أو الشعيرِ.

فلا يحنثُ بخُبْزِ القطائفِ، أو خُبْزِ الأُرْزِّ بالعراقِ، إلا إذا نواه.

* والشَّوَاءُ: على اللحمِ، لا على الباذِنْجَانِ، أو الجَزَرِ، أو البَيْضِ، إلا إذا نواه.

* والطَّبِيخُ: على ما يُطَبَخُ من اللحمِ بالماءِ، وعلى مَرَقِهِ، إلا إذا نوى غيرَ ذلك.

* والرَّأْسُ: على ما يُباعُ في مِصرِهِ، ويُكَبَسُ في التَّنَائِيرِ.

* والفاكهَةُ: على التفاحِ، والبَطِيخِ، والمُشْمُشِ^(٢)، وعندَهما: على العنبِ، والرُّطَبِ، والرَّمَّانِ أيضاً.

ولا تقعُ على القِثَاءِ، والخيارِ، اتفاقاً.

* والإدامُ: على ما يُصطَبَخُ به، كالخَلِّ، والزيتِ، واللبنِ، وكذا الملحُ.

لا اللحمُ، والبيضُ، والجُبْنُ، إلا بالنية، وعندَ محمدٍ: هي إدامٌ أيضاً.

والعنبُ، والبَطِيخُ ليسا بإدامٍ، في الصحيح.

* والغَدَاءُ: الأَكْلُ فيما بين طلوعِ الفجرِ والزوالِ.

والعِشَاءُ: فيما بين الزوالِ ونصفِ الليلِ.

والشُّحُورُ: فيما بين نصفِ الليلِ وطلوعِ الفجرِ.

(٢) مثلُ الميمَيْنِ.

(١) القَضْمُ: الأكلُ بأطرافِ الأسنانِ.

* وفي: إن أَكَلْتُ، أو: شَرِبْتُ، أو: لَبِسْتُ، أو: كَلَمْتُ: أو: تزَوَّجْتُ، أو: خَرَجْتُ، ونوى معيئاً: لا يُصدِّق.

ولو زاد طعاماً، أو: شراباً، ونحوه: صُدِّقَ دِيَانَةً، لا قضاء.

* وفي: لا يَشْرَبُ مِنْ دِجْلَةٍ: لا يَحْنُثُ بِشُرْبِهِ مِنْهَا بِإِنَاءٍ مَا لَمْ يَكْرَعْ، خلافاً لهما.

وإن قال: من ماءٍ دِجْلَةٍ: حنث بالإِنَاءِ، اتفاقاً.

وكذا في الحُبِّ^(١)، والبثر، وفي الإِنَاءِ بَعِيْنِهِ.

* وإمكانُ البِرِّ: شَرْطُ صِحَّةِ الحَلْفِ، خلافاً لأبي يوسف.

فَمَنْ حَلَفَ لِيَشْرَبَنَّ ماءَ هذا الْكُوْزِ الْيَوْمَ، ولا ماءَ فِيهِ، أو كان، فَصَبَّ قَبْلَ مُضِيِّهِ^(٢): لا يَحْنُثُ، خلافاً لَهُ.

وكذا^(٣) إن لم يَقُلْ: الْيَوْمَ^(٤)، إلا إن كان، فَصَبَّ: فإنه يَحْنُثُ، بالاتفاق.

* وفي: لِيَضَعَنَّ السَّمَاءَ، أو: لِيَطِيرَنَّ فِي الْهَوَاءِ، أو: لِيَقْلِبَنَّ هَذَا الْحَجَرَ ذَهَباً، أو لِيَقْتُلَنَّ زَيْدًا عَالِماً بِمَوْتِهِ: انْعَقَدَتْ، وَحِنْثٌ لِلْحَالِ، وإن لم يَعْلَمْ بِمَوْتِهِ: فلا، خلافاً لأبي يوسف.

* وفي: لا يَتَكَلَّمُ، فَقَرَأَ الْقُرْآنَ، أو: سَبَّحَ، أو هَلَّلَ، أو كَبَّرَ: لا يَحْنُثُ، سواءً في الصَّلَاةِ أو خَارِجَهَا، هو الْمُخْتَارُ.

وفي: لا يُكَلِّمُهُ، فَكَلَّمَهُ بِحَيْثُ يَسْمَعُ، وهو نَائِمٌ: حنث إن أَيْقَظَهُ، وقيل: مطلقاً^(٥). ولو كَلَّمَ غَيْرَهُ، وَقَصَدَ سَمَاعَهُ: لا يَحْنُثُ.

ولو سَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ هُوَ فِيهِمْ: حِنْثٌ، وإن نَوَاهُم دُونَهُ: لا يَحْنُثُ.

(٢) أي مضيَّ اليوم.

(١) أي الخابية.

(٣) أي لا يَحْنُثُ.

(٤) هكذا: اليوم: في النسخ الخطية بخطه، وغيرها: أي بأن أطلق عن الوقت.

(٥) سواء أَيْقَظَهُ أو لا.

- * ولو قال: إلا بإذنه، فأذن، ولم يعلم، فكلمه: حنث، خلافاً لأبي يوسف.
- * وفي: لا يكلمه شهراً: فهو من حين حلف.
- * و: يوم أكلمه: لمطلق الوقت، وتصح نية النهار فقط.
- و: ليلة أكلمه: على الليل، فحسب.
- * وفي: إن كلمته إلا أن يقدم زيد، أو: حتى يقدم، أو: إلا أن يأذن زيد، أو: حتى يأذن، فكلمه قبل ذلك: حنث.
- وإن مات زيد: سقط الحلف.
- وفي: لا يأكل طعام فلان: أو: لا يدخل داره، أو: لا يلبس ثوبه، أو: لا يركب دابته، أو: لا يكلم عبده: إن عيّن^(١)، وزال ملكه، وفعل: لا يحنث.
- خلافاً لمحمد في العبد، والدار.
- وفي المتجدد^(٢): لا يحنث، اتفاقاً.
- وإن لم يعيّن^(٣): لا يحنث بعد الزوال، ويحنث بالمتجدد.
- * وفي: لا يكلم امرأته، أو صديقه: يحنث في المعين بعد الإبانة^(٤)، والمعاداة.
- وفي غيره^(٥): لا، إلا في رواية عن محمد، ويحنث بالمتجدد^(٦).
- * وفي: لا يكلم صاحب هذا الطيلسان، فباعه، فكلمه: حنث.
- لا أكلمه حيناً، أو: زماناً: أو: الحين، أو: الزمان، ولا نية: فهو على ستة أشهر، ومعها^(٧): ما نوى.
- * وإن قال: الدهر، أو: الأبد: فهو على العمر.

(١) أي عيّن الحالف طعاماً، أو داراً، أو ثوباً... إلخ.

(٢) من الأشياء المذكورة، بأن اشترى فلان طعاماً آخر مثلاً، ففعل الحالف.

(٣) بأن قال: طعام زيد مثلاً، ولم يعيّن الطعام: لا يحنث بعد زوال الإضافة.

(٤) أي للزوجة، والمعاداة: للصديق.

(٥) أي غير المعين.

(٦) في الصديق والزوجة.

(٧) أي مع النية.

ولو قال: دهرًا: فقد توقَّفَ الإمام، وعندهما: هو كالزمان.

ولو قال: أيامًا، أو: شهورًا، أو: سنين: فعلى ثلاثة^(١).

وإن عَرَّفَ^(٢): فعلى عشرة، ك: أياماً كثيرة.

وقالا: على جُمُعة: في الأيام، وسَنَة: في الشهور، والعمر: في السنين.



(٢) أي قال: الأيام، أو الشهور، أو السنين.

(١) من كل صنف.

باب

اليمين في الطلاق والعتق

* قال: إن وَلَدْتَ فأنْتِ كذا: حِنْثٌ بالميت.

ولو قال: فهو حُرٌّ، فَوَلَدْتَ ميتاً، ثم حيّاً: عَتَقَ الحيُّ، خلافاً لهما.

* وفي: أوَّلُ عبدٍ أَمْلِكُهُ فهو حُرٌّ، فَمَلَكَ عبداً: عَتَقَ.

ولو مَلَكَ عبدَيْنِ معاً، ثم آخَرَ: لا يَعتِقُ واحدٌ منهما.

ولو زاد: وَحْدَهُ: عَتَقَ الآخرُ.

* ولو قال: آخِرُ عبدٍ أَمْلِكُهُ، فمات بعدَ مِلْكِ عبدٍ واحدٍ: لا يَعتِقُ^(١).

ولو بعدَ مِلْكِ عبدَيْنِ متفرّقَيْنِ: عَتَقَ الآخرُ منذُ مَلَكَه من كُلِّ مالِهِ، وعندهما: عندَ موته من الثلث.

وعلى هذا: آخِرُ امرأةٍ أَتَزَوَّجُهَا فهي طَالِقٌ ثلاثاً: فلا تَرِثُ، خلافاً لهما.

* وفي: كُلُّ عبدٍ بَشَّرَنِي بكذا فهو حُرٌّ، فَبَشَّرَهُ ثلاثةٌ متفرّقون: عَتَقَ الأوَّلُ.

وإن بَشَّرُوهُ معاً: عَتَقُوا.

* ولو قال: مَنْ أَخْبَرَنِي: عَتَقُوا في الوجهَيْنِ.

* ولو نوى كَفَارَتَهُ بِشراءِ أبيه: سَقَطَتْ^(٢).

لا بِشراءِ أمةٍ استولَدَهَا بِالنكاحِ، أو عبدٍ حَلَفَ بِعِتْقِهِ، إلا إن قال: إن اشترَيْتُكَ فأنْتِ حُرٌّ عن كَفَارَتِي.

* وفي: إن تَسَرَّيْتُ^(٣) أمةً فهي حرةٌ: إن تَسَرَّى مَنْ فِي مِلْكِهِ وَقتَ الحَلِفِ:

عَتَقْتُ، وإن تَسَرَّى مَنْ مَلَكَهَا بعده: لا تَعِتُّ.

(١) أي هذا العبدُ، إذ الآخرُ: اسمٌ لفردٍ لا جَمْعٍ.

(٢) أي الكفارة.

(٣) أي اتخذَ سُرِّيَّةً، والتَسَرَّى: هو أن يَتَّبِعُوا بِالْأَمَةِ بَيْتاً، ويَجَامِعُهَا.

❖ وفي: كُلُّ مَمْلُوكٍ لِي حُرٌّ: عَتَقَ عِبِيدَهُ، وَمَدَبَّرُوهُ، وَأَمَهَاتُ أَوْلَادِهِ، لَا مَكَاتِبُوهُ، إِلَّا إِنْ نَوَاهُمْ.

❖ وفي: هَذِهِ طَالِقٌ، أَوْ هَذِهِ وَهَذِهِ: طَلَّقَتِ الْأَخِيرَةَ، وَخَيْرَ فِي الْأُولَيَيْنِ. وَكَذَا الْعِتْقُ، وَالْإِقْرَارُ.



باب

اليمين في البيع والشراء والتزويج

وغير ذلك

* يَحْنُثُ بالمباشرة، دون التوكيل: في البيع، والشراء، والإجارة، والاستئجار، والصلح عن مال، والقسمة، والخصومة، وضَرْبِ الولد^(١).

وبهما^(٢) في النكاح، والطلاق، والخلع، والعَتَق، والكتابة، والصلح عن دم عمد، والهبة، والصدقة، والقرض، والاستقراض.

* وإن نوى المباشرة^(٣) خاصة: صُدِّقَ دِيَانَةً، لا قضاء.

وكذا ضَرْبُ العبد^(٤)، والذبح، والبناء، والخياطة، والإيداع، والاستيداع، والإعارة، والاستعارة، وقضاء الدين، وقَبْضُهُ، والكِسْوة، والحَمْلُ.

إلا أنه لو نوى المباشرة: يُصَدِّقُ قضاءً وديانةً.

* وفي: لا يَتَزَوَّجُ، فزَوَّجَهُ فضولي، فأجاز بالقول: حَنْثٌ، وبالفعل^(٥): لا يَحْنُثُ.

وفي: لا يُزَوِّجُ عبده، أو أمته: يَحْنُثُ بالتوكيل، والإجازة.

وكذا في ابنه، وبنته الصغيرين.

وفي الكبيرين: لا يَحْنُثُ، إلا بالمباشرة.

* ودخول اللام^(٦) على: البيع، ك: إن بعثُ لك ثوباً: يقتضي اختصاص الفعل بالمحلف عليه، بأن كان بأمره، سواءً كان مِلْكَهُ أو لا.

ومثله: الشراء، والإجارة، والصياغة، والبناء.

(١) أي الكبير؛ لأن الصغير يملك ضربه، فيملك التفويض، فيحْنُثُ بوكيله.

(٢) أي بالمباشرة والتوكيل. (٣) بنفسه.

(٤) كما لو حلف: لا يضرب، فأمر غيره، فضرب: حنث.

(٥) كإعطاء المهر.

(٦) كلام إضافي مرفوع بالابتداء، خبره: قوله: يقتضي.

وعلى العين^(١)، ك: إن بعث ثوباً لك: يقتضي اختصاصها به، بأن كان ملكه، سواء أمره أو لا.

* وكذا دخولها على الضرب، والأكل، والشرب، والدخول.

وإن نوى غيره: صدق فيما عليه.

* وفي: إن بعته، أو إن اشتريته فهو حرٌّ، فعقد بالخيار: عتق.

وكذا لو عقد بالفاسد، أو الموقوف، ولو بالباطل: لا يعتق.

* وفي: إن لم أبعه فكذا، فأعتقه، أو دبّره: حنث.

* قالت: تزوّجت عليّ، فقال: كل امرأة لي طالق: طلق هي أيضاً، إلا في

رواية عن أبي يوسف.

وإن نوى غيرها: صدق ديانة، لا قضاء.

* ومن قال: عليّ المشي إلى بيت الله، أو: إلى الكعبة: لزمه حجٌّ، أو عمره مشياً،

فإن ركب: فعليه دمٌ.

* ولو قال: عليّ الخروج، أو: الذهاب إلى بيت الله، أو: المشي إلى الصفا، أو:

المروة: لا يلزمه شيءٌ.

وكذا لو قال: عليّ المشي إلى الحرم، أو: إلى المسجد الحرام، خلافاً لهما.

* وفي: عبده حرٌّ إن لم يحجَّ العام^(٢)، فشهدا بكونه يوم النحر بكوفة: لا يعتق^(٣)،

خلافاً لمحمد.

وفي: لا يصوم، فصام ساعة بنية: حنث.

وإن ضمَّ^(٤): صوماً أو يوماً: لا، ما لم يُتِمَّ يوماً.

وفي: لا يصلي: يحنث إذا سجّد سجدة، لا قبله^(٥).

(٢) أي وقال: حججت.

(٤) أي لقوله: لا أصوم.

(١) أي ودخول اللام على العين.

(٣) لقيام شهادتهم على النفي.

(٥) أي قبل السجود.

وإن ضَمَّ: صلاة: فبَشَفَع، لا بأقل.

* وفي: إن لَبِسْتُ من غَزَلِكِ فهو هَدْيٌ^(١)، فَمَلَكَ قُطْنًا، فغَزَلْتَهُ، ونُسِجَ، فَلَبِسَهُ: فهو هَدْيٌ، خلافًا لهما.

وإن لَبَسَ ما غَزَلْتُ من قُطْنٍ في مِلْكِهِ وقتَ الحَلِفِ: فهدْيٌ، بالاتفاق.

* خاتَمُ الفضة: ليس بحُلِيِّ^(٢)، بخلاف خاتَمِ الذهب.

وعَقْدُ اللؤلؤِ إن رُصِّعَ: فحُلِيٌّ، وإلا: فلا، وقالوا: حُلِيٌّ مطلقاً، وبه يُفتى.

* وفي: لا يَجْلِسُ على الأرضِ، فَجَلَسَ على بساطٍ، أو حَصِيرٍ: لا يَحْنُثُ.

وإن حالَ بَيْنَها وبَيْنَهُ ثِيَابُهُ: حَنَثَ.

* وفي: لا يَنَامُ على هذا الفراشِ، فَجُعِلَ فوقَه فراشٌ، فنامَ عليه: لا يَحْنُثُ، وإن جُعِلَ فوقَه قِرَامٌ: يَحْنُثُ.

وفي: لا يَجْلِسُ على هذا السريرِ: إن جُعِلَ فوقَه سريرٌ، فَجَلَسَ: لا يَحْنُثُ، وإن جُعِلَ فوقَه بساطٌ، أو حَصِيرٌ: حَنَثَ.



(١) أي صدقة واجبة، فإن الهدْيَ: ما يُهدَى إلى مكة المكرمة، أو بقيمته.

(٢) أي عُزْفًا.

باب

اليمين في الضرب والقتل

وغير ذلك

* الضرب، والكسوة، والكلام، والدخول: يَخْتَصُّ فعلُها بالحي، فلا يَحْنُثُ مَنْ قال: إن ضَرَبْتَهُ، أو كَسَوْتَهُ، أو دخلتُ عليه بِفعلِها بعدَ موته.

بخلاف الغسل، والحمل، والمس.

* لا يَضْرِبُهَا، فَمَدَّ شَعْرَهَا، أو خَنَقَهَا، أو عَضَّهَا: حَنِثَ.

* لِيَضْرِبَنَّهُ حتى يموت: فهو على أشدِّ الضرب.

* لِيَقْضِيَنَّ دَيْنَهُ قريباً: فما دون الشهر: قريب، والشهر: بعيد.

* لِيَقْضِيَنَّهُ اليومَ، فقضاه زيوفاً، أو نَبْهَرَجَةً، أو مستحقةً، أو باعه به شيئاً، وَقَبَضَهُ: بَرَّ.

ولو رصاصاً، أو سَتْوَقَةً، أو وَهَبَهُ، أو أبراه منه: لا يَبْرُ.

* لا يَقْبِضُ دَيْنَهُ درهماً دونَ درهمٍ: لا يَحْنُثُ بِقَبْضٍ بَعْضُهُ، ما لم يَقْبِضْ كُلَّهُ متفرقاً^(١).

وإن فرَّقه بعملٍ ضروريٍّ، كالوزن: لا يَحْنُثُ.

* إن كان لي إلا مائة، أو: غير مائة، أو: سوى مائة: لا يَحْنُثُ بِهَا، أو بأقلَّ منها.

* لا يَفْعَلُ كَذَا: تَرَكَه أبدأً.

وفي: لِيَفْعَلَنَّهُ: يكفي فعله مرةً.

* حَلَفَهُ وإِلٍ لِيُعْلِمَنَّهُ بَكُلِّ دَاعِرٍ^(٢): تَقَيَّدَ بِحَالٍ ولايته.

* لِيَهَبَنَّهُ، فَوَهَبَ، ولم يَقْبَلْ: بَرَّ.

وكذا القرض، والعارية، والصدقة، بخلاف البيع.

(٢) أي مفرد.

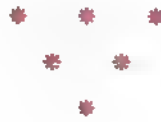
(١) فإنه يَحْنُثُ.

* لا يَشْمُ رَيْحَانًا: فهو على ما لا ساق له، فلا يَحْنُ بِشَمِّ الوردِ، والياسمين، وقيل: يَحْنُ.

* لا يَشْمُ وَرْدًا، أو بِنَفْسَجَا: فهو على وَرْقِهِ.

* لا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ: تَنَاوَلَ الْمَلِكُ، والإجَارَةُ.

* حَلَفَ أَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ، وَلَهُ دَيْنٌ عَلَى مَفْلِسٍ، أو مَلِيٍّ: لَا يَحْنُ.



كتاب الحدود

* **الْحَدُّ**: عقوبة مقدرة، تجب حقاً لله تعالى.

فلا يسمى تعزيراً، ولا قصاصاً حداً.

والزنى: وطء مكلف في قُبُل، خالٍ عن ملك، وشُبّهته.

* ويثبت بشهادة أربعة رجالٍ مجتمعين بالزنى، لا بالوطء، أو الجماع.

إذا سألهم الإمام عن ماهية الزنى، وكيفيته، وبمن زنى؟ وأين زنى؟ ومتى زنى؟

فيئنه، وقالوا: رأيناه وطئها في فرجها، كالميل في المكحلة^(١)، وعدّلوا سرّاً

وعلانية.

أو بالإقرار، عاقلاً^(٢)، بالغاً، أربع مراتٍ، في أربعة مجالس، كلما أقرّ: ردّه حتى

يغيب عن بصره، ثم سُئل كما مرّ، سوى الزمان، فيئنه^(٣).

* ونُدب تلقينه ليرجع، ب: لعلك قبّلت، أو لمست، أو وطئت بشبهة.

فإن رجع قبل الحدّ، أو في أثناءه: ترك.

* **والحدّ للمحصن**: رجمه في فضاء حتى يموت.

يبدأ به الشهود، فإن أبوا، أو غابوا، أو ماتوا: سقط، ثم الإمام، ثم الناس، وفي

المقرّ يبدأ الإمام، ثم الناس.

* **ويُغسل**، ويُصلّى عليه.

* **ولغير المحصن**: جلده مائة، وللعبد: نصفها.

بسوط، لا ثمرة له، ضرباً وسطاً، مفرقاً على بدنه، إلا الرأس، والوجه، والفرج،

وعند أبي يوسف: يُضرب الرأس ضربةً.

(٢) أي حال كونه عاقلاً.

(١) زيادة بيان؛ احتيالاً للدرء.

(٣) أي بين المقر ما ذكر من الشروط.

* وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ قَائِمًا فِي كُلِّ حَدٍّ بِلَا مَدٍّ، وَتُنَزَّعُ ثِيَابُهُ، سِوَى الْإِزَارِ.

وَالْمَرْأَةُ جَالِسَةً، وَلَا تُنَزَّعُ ثِيَابُهَا، إِلَّا الْفَرَوُ، وَالْحَشَوُ.

وَيُحْفَرُ لَهَا فِي الرَّجْمِ، لَا لَهُ.

* وَلَا يَحُدُّ سَيِّدٌ مَمْلُوكَهُ بِلَا إِذْنِ الْإِمَامِ.

* وَإِحْصَانُ الرَّجْمِ: الْحَرِيَّةُ، وَالتَّكْلِيفُ، وَالْإِسْلَامُ، وَالْوُطْءُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ حَالِ
وَجُودِ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِمَا.

* وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جَلْدٍ وَرَجْمٍ، وَلَا بَيْنَ جَلْدٍ وَنَفْيٍ، إِلَّا سِيَاسَةً.

* وَالْمَرِيضُ يُرَجَّمُ، وَلَا يُجْلَدُ مَا لَمْ يَبْرَأَ.

وَالْحَامِلُ إِنْ ثَبَتَ زَنَاهَا بِالْبَيِّنَةِ: تُحْبَسُ حَتَّى تَلِدَ، وَتُرَجَّمُ إِذَا وَضَعَتْ.

وَلَا تُجْلَدُ مَا لَمْ تَخْرُجَ مِنْ نَفَاسِهَا.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْوَلَدِ مَنْ يُرِيهِ: لَا تُرَجَّمُ حَتَّى يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا.



باب

الوطء الذي يوجبُ الحَدَّ،

والذي لا يُوجبُه

* الشُّبْهَةُ دَارِثَةٌ لِلْحَدِّ، وهي نوعان:

١ - شُبْهَةٌ فِي الْفِعْلِ: وهي ظَنُّ غَيْرِ الدَّلِيلِ دَلِيلًا، فلا يُحَدُّ فِيهَا إِنْ ظَنَّ الْحِلَّ، وإِلَّا: يُحَدُّ.

كوَطءٍ مَعْتَدَّتِهِ مِنْ ثَلَاثٍ، أو مِنْ طَلَاقٍ عَلَى مَالٍ، أو أُمٍّ وَلَدٍ أَعْتَقَهَا، أو أُمَةٍ أَصْلِهِ وَإِنْ عَلَا، أو أُمَةٍ زَوْجَتِهِ، أو سَيِّدِهِ.

وكذا وَطءُ الْمَرْتَهَنِ الْمَرْهُونَةِ، فِي الْأَصَحِّ.

٢ - وَشُبْهَةٌ فِي الْمَحَلِّ: وهي قِيَامُ دَلِيلٍ نَافٍ لِلْحُرْمَةِ فِي ذَاتِهِ^(١)، فلا يُحَدُّ فِيهَا وَإِنْ عَلِمَ بِالْحُرْمَةِ^(٢).كوَطءِ أُمَةٍ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ، أو مُشْتَرَكَتِهِ، أو مَعْتَدَّتِهِ بِالْكُنَايَاتِ، دُونَ الثَّلَاثِ، أو الْبَائِعِ^(٣) الْمِيعَةِ، أو الزَّوْجِ الْمَمْهُورَةِ^(٤) قَبْلَ تَسْلِيمِهَا.* وَالنَّسَبُ يَثْبُتُ فِي هَذِهِ^(٥) عِنْدَ الدَّعْوَةِ، لَا فِي الْأُولَى وَإِنْ ادْعَاهُ.

* وَيُحَدُّ بِوَطءِ أُمَةٍ أَخِيهِ، أو عَمِّهِ وَإِنْ ظَنَّ حِلًّا.

وكذا بِوَطءِ امْرَأَةٍ وَجَدَهَا عَلَى فَرَاشِهِ وَإِنْ كَانَ أَعْمَى، إِلَّا إِنْ دَعَاها، فَقَالَتْ: أَنَا زَوْجَتُكَ.

لَا بِوَطءِ أَجْنَبِيَّةٍ زُفَّتْ إِلَيْهِ، وَقُلْنَ: هِيَ زَوْجَتُكَ، وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ.

* وَلَا بِوَطءِ بَهِيمَةٍ، وَزِنَى فِي دَارِ حَرْبٍ، أو بَغْيٍ.

(١) أي بالنظر إلى الدليل.

(٢) لقيام الدليل النافي لها.

(٣) أي الأمة المبيعة.

(٤) أي الأمة الممهورة؛ أي التي جعلها صداقاً لمرأة تزوجها.

(٥) أي الشبهة في المحل، لا الشبهة الأولى في الفعل.

ولا بوطءٍ مَحْرَمٍ^(١) تزوّجها، أو مَنِ اسْتَأْجَرَهَا ليزني بها، خلافاً لهما.

* وَمَنْ وَطِئَ أَجْنِيَّةً فِيما دُونَ الْفَرْجِ: يُعْزَرُ.

وكذا لو وطئها في الدُّبُرِ، أو عَمِلَ عَمَلِ قَوْمِ لوطٍ، وعندهما: يُحَدُّ.

* وَإِنْ زَنَى ذِمِّيٌّ بِحَرَبِيَّةٍ فِي دَارِنَا: حَدُّ الذَّمِّيِّ فَقَطْ، وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ: يُحَدَّانِ.

وفي عَكْسِهِ: حُدَّتِ الذَّمِيَّةُ، لَا الْحَرَبِيُّ، وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ: يُحَدَّانِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: لَا يُحَدَّانِ.

وإن زنى مكلفٌ بمجنونةٍ، أو صغيرةٍ: حَدٌّ.

وفي عكسه^(٢): لَا حَدٌّ عَلَيْهَا، إِلَّا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ.

وَلَا حَدٌّ بِزْنَى الْمَكْرَهَةِ.

وَلَا إِنْ أَقْرَأَ أَحَدُهُمَا^(٣) بِالزَّنى، وَادَّعى الْآخَرَ النِّكَاحَ.

* وَمَنْ زَنَى بِأَمَةٍ، فَقَتَلَهَا بِهِ: لَزِمَهُ الْحَدُّ وَالْقِيَمَةُ، وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ: الْقِيَمَةُ فَقَطْ.

* وَالْخَلِيفَةُ يُوْخَذُ بِالْمَالِ، وَبِالْقِصَاصِ، لَا بِالْحَدِّ.



(٢) أي زنى مجنون أو صبي بمكلفة.

(١) أي وطء من هي محرمة عليه.

(٣) أي أحد الزانيتين.

باب

الشهادة على الزنى، والرجوع عنها

- * لا تُقْبَلُ الشَّاهِدَةُ بِحَدِّ مُتَقَادِمٍ مِنْ غَيْرِ بُعْدٍ عَنِ الْإِمَامِ، إِلَّا فِي الْقَذْفِ.
وَفِي السَّرْقَةِ: يَضْمَنُ الْمَالُ^(١).
وَيَصَحُّ الْإِقْرَارُ بِهِ^(٢)، إِلَّا فِي الشُّرْبِ^(٣).
وَتَقَادِمُ غَيْرِ الشُّرْبِ: بِشَهْرِ، فِي الْأَصَحِّ، وَالشُّرْبُ^(٤): بِزَوَالِ الرِّيحِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ:
بَشَهْرٍ أَيْضًا.
* وَإِنْ شَهِدُوا بِزَنَاهُ بَغَائِيَّةٍ: قُبِلَتْ، بِخِلَافِ سَرْقَتِهِ مِنْ غَائِبٍ.
وَأَنْ أقرَّ بِالزَّنى بِمَجْهُولَةٍ: حُدَّ، وَإِنْ شَهِدُوا كَذَلِكَ: لَا يُحَدُّ.
وَكَذَا لَوْ اخْتَلَفُوا فِي طَوِّعِ الْمَرْأَةِ^(٥)، وَعِنْدَهُمَا: يُحَدُّ الرَّجُلُ.
* وَلَا يُحَدُّ أَحَدٌ لَوْ اخْتَلَفَ الشُّهُودُ فِي بَلَدِ الزَّنى، أَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِهِ، فِي بَلَدٍ فِي
وَقْتٍ، وَأَرْبَعَةٌ بِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، بِبَلَدٍ آخَرَ.
* وَكَذَا لَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ عَلَى امْرَأَةٍ بِهِ، وَهِيَ بِكَرٍّ، أَوْ هُمْ فَسَقَةٌ، أَوْ شُهُودٌ عَلَى شُهُودٍ
وَإِنْ شَهِدَ بِهِ الْأَصُولُ بَعْدَ ذَلِكَ.
* وَحُدَّ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ لَوْ اخْتَلَفَ شُهُودُهُ فِي زَوَايَا الْبَيْتِ.
وَالشُّهُودُ^(٦) فَقَطْ لَوْ كَانُوا عُمَيَّانًا، أَوْ مَحْدُودَيْنِ فِي قَذْفٍ، أَوْ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ،
أَوْ أَحَدُهُمْ عَبْدٌ، أَوْ مَحْدُودٌ.

(١) يضمن السارق المال، ولا يضره التقادم.

(٢) أي بالحد بعد التقادم.

(٣) قوله: إلا في الشرب: مثبت في نسخ، دون أخرى، ومثبت أيضاً في الشروح. ينظر مجمع الأنهر، والدر المنتقى ٥٩٨/١.

(٤) بالجبر، معطوف على قوله: غير الشرب.

(٥) أي شهد اثنان أنها بفلاة كُرِّهًا، وآخران أنها طاوغة.

(٦) أي وحُدَّ الشهود.

وكذا لو وُجِدَ أحدهم عبداً، أو محدوداً بعدَ حدِّ المشهودِ عليه.

* وِدَيْتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ إِنْ رُجِمَ.

وَأَزْشَ جَرْحِ ضَرْبِهِ، أَوْ مَوْتُهُ مِنْهُ: هَدَرٌ، وَقَالَا: فِي بَيْتِ الْمَالِ أَيْضاً.

* وَكَذَا الْخِلَافُ لَوْ رَجَعَ الشَّهَدُ.

وَلَوْ رَجَعُوا بَعْدَ الرَّجْمِ: حُدُّوا، وَغَرِمُوا الدِّيَةَ.

وَكُلُّ وَاحِدٍ رَجَعَ: حُدَّ، وَغَرِمَ رُبْعَهَا.

* وَلَوْ رَجَعَ أَحَدُ خَمْسَةٍ: فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

فَإِنْ رَجَعَ آخَرُ: حُدَّ، وَغَرِمَا رُبْعَهَا.

* وَلَوْ رَجَعَ وَاحِدٌ قَبْلَ الْقَضَاءِ: حُدُّوا كُلَّهُمْ.

وَلَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ الْحَدِّ: فَكَذَلِكَ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: الرَّاجِعُ فَقَطْ.

* وَلَوْ شَهِدُوا، فَرُكُّوا، فَرُجِمَ، ثُمَّ ظَهَرُوا كُفَّاراً، أَوْ عِبِيداً: فَالدِّيَةُ عَلَى الْمُزَكِّينَ إِنْ

رَجَعُوا عَنِ التَّزْكِيَةِ، وَإِلَّا: فَعَلَى بَيْتِ الْمَالِ.

وَقَالَا: عَلَى بَيْتِ الْمَالِ مطلقاً.

* وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ الْمَأْمُورِ بِرَجْمِهِ، فَظَهَرُوا كَذَلِكَ^(١): فَالدِّيَةُ فِي مَالِ الْقَاتِلِ.

* وَلَوْ أَقَرَّ الشَّهَدُ بِتَعَمُّدِ النَّظَرِ^(٢): لَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُمْ.

* وَلَوْ أَنْكَرَ الْإِحْصَانَ: يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ وَلَادَةٍ

زَوْجَتِهِ مِنْهُ.



(١) أَي كُفَّاراً أَوْ عِبِيداً.

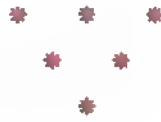
(٢) إِلَى فَرْجِ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ: فَلَا تُرَدُّ شَهَادَتُهُمْ. وَمَسْأَلَةُ تَعَمُّدِ النَّظَرِ: فِيهَا كَلَامٌ، يَنْظُرُ مَا عَلَّقَتْهُ عَلَى الدَّرِ الْمَخْتَارِ.

بَابُ حَدِّ الشُّرْبِ

* مَنْ شَرِبَ خَمْرًا وَلَوْ قَطْرَةً، فَأَخَذَ وَرِيحُهَا مَوْجُودٌ، أَوْ جَاؤُوا بِهِ سَكْرَانٌ مِنْ نَبِيذٍ، وَشَهِدَ بِذَلِكَ رَجُلَانِ، أَوْ أَقَرَّ بِهِ مَرَّةً، وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ: مَرَّتَيْنِ.
وَعُلِمَ شُرْبُهُ طَوْعًا: حَدٌّ إِذَا صَحَّ، ثَمَانِينَ سَوْطًا لِلْحَرِّ، وَأَرْبَعِينَ لِلْعَبْدِ، مَفْرَقًا عَلَى بَدَنِهِ، كَمَا فِي الزَّنَى.

* وَإِنْ أَقَرَّ، أَوْ شَهِدَا عَلَيْهِ بَعْدَ زَوَالِ رِيحِهَا: لَا يُحَدُّ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.
* وَلَا يُحَدُّ مَنْ وُجِدَ مِنْهُ رَائِحَةُ الْخَمْرِ، أَوْ تَقْيَّأَهَا، أَوْ أَقَرَّ، ثُمَّ رَجَعَ، أَوْ أَقَرَّ سَكْرَانٌ.

* وَالسُّكْرُ الْمَوْجِبُ لِلْحَدِّ: أَنْ لَا يَعْرِفَ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرَأَةِ، وَالْأَرْضُ مِنَ السَّمَاءِ.
وَعِنْدَهُمَا: أَنْ يَهْدِيَ، وَيَخْلِطَ كَلَامَهُ، وَبِهِ يُفْتَى.
* وَلَوْ ارْتَدَّ السَّكْرَانُ: لَا تَبَيَّنُ امْرَأَتُهُ.



بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ

- * هو كَحَدِّ الشُّرْبِ، كَمِيَّةً، وَثُبُوتًا.
- * فَمَنْ قَذَفَ مُحْصَنًا، أَوْ مُحْصَنَةً بِصَرِيحِ الزَّانِي: حُدَّ بِطَلَبِ الْمُقْدُوفِ.
- متفرِّقًا، وَلَا يُنَزَّعُ عَنْهُ غَيْرُ الْفَرَوِ، وَالْحَشْوِ.
- * وَإِحْصَانُهُ: كَوْنُهُ مَكْلَفًا، حُرًّا، مُسْلِمًا، عَفِيفًا عَنِ الزَّانِي.
- * وَلَوْ نَفَاهُ عَنْ أَبِيهِ، بَأَن قَالَ: لَسْتُ لِأَبِيكَ، أَوْ: لَسْتُ بِابْنِ فُلَانٍ: إِنْ فِي غَضَبٍ: حُدَّ، وَإِلَّا: فَلَا.
- وَلَا يُحَدُّ لَوْ نَفَاهُ عَنْ جَدِّهِ، أَوْ نَسَبِهِ إِلَيْهِ، أَوْ إِلَى عَمِّهِ، أَوْ خَالِهِ، أَوْ رَأْبِهِ.
- أَوْ قَالَ: يَا ابْنَ مَاءِ السَّمَاءِ، أَوْ قَالَ لِعَرَبِيٍّ: يَا نَبْطِيٍّ، أَوْ: لَسْتُ بِعَرَبِيٍّ.
- * وَيُحَدُّ بِقَذْفِ الْمَيِّتِ الْمُحْصَنِ إِنْ طَالَ بِهَ الْوَالِدُ، أَوْ الْوَلَدُ، أَوْ وَلَدُهُ وَلَوْ مَحْرُومًا عَنِ الْإِرْثِ.
- وَكَذَا وَلَدُ الْبَنَتِ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.
- * وَلَا يُطَالَبُ وَلَدُ أَبَاهُ، وَلَا عَبْدٌ سَيِّدَهُ بِقَذْفِ أُمِّهِ.
- * وَيَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُقْدُوفِ، لَا بِالرَّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ.
- * وَلَا يَصَحُّ الْعَفْوُ، وَلَا الْإِعْتِيَاظُ عَنْهُ.
- * وَلَوْ قَالَ: زَنَاتُ فِي الْجَبَلِ، وَعَنَى الصُّعُودَ: حُدَّ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.
- * وَإِنْ قَالَ^(١): يَا زَانِي، وَعَكَّسَ^(٢): حُدَّ.
- وَلَوْ قَالَه^(٣) لَامْرَأَتِهِ، وَعَكَّسَتْ: حُدَّتْ، وَلَا لَعَانَ^(٤).

(١) أَي قَالَ رَجُلٌ لِأَخَرٍ، وَعَكَّسَ عَلَيْهِ الْآخَرُ، بَأَن قَالَ: لَا، بَلْ أَنْتَ زَانٍ.

(٢) أَي وَعَكَّسَ عَلَيْهِ الْآخَرُ بَأَن قَالَ: لَا، بَلْ أَنْتَ زَانٍ.

(٣) أَي لَوْ قَالَ الزَّوْجُ لَفُظَ: الزَّانِي: لَامْرَأَتِهِ، بَأَن قَالَ لَهَا: يَا زَانِيَةَ، وَعَكَّسَتْ، بَأَن قَالَتْ لَهُ: أَنْتَ الزَّانِي.

(٤) أَي حُدَّتْ هِيَ؛ لِأَنَّهَا قَاذِفَةٌ: فَتُحَدُّ، وَقَدْ فُهِمَ مُوجِبُ اللَّحْدِ، وَلَمْ تَبَقْ مِنْ أَهْلِهِ: فَلَا لَعَانَ عَلَى الزَّوْجِ.

ولو قالت: زَنَيْتُ بِكَ: بَطَلَ الْحَدُّ أَيْضاً.

* وَإِنْ أَقَرَّ بَوْلِدٍ، ثُمَّ نَفَاهُ: يُلَاعِنُ، وَإِنْ عَكَّسَ: حُدَّ، وَالْوَلَدُ لَهُ فِي الْوَجْهَيْنِ.

وَلَا شَيْءَ إِنْ قَالَ: لَيْسَ بَابْنِي، وَلَا ابْنِكَ.

* وَلَا حَدٌّ بِقَذْفِ امْرَأَةٍ لَهَا وَلَدٌ لَا يُعْلَمُ لَهُ أَبٌ، أَوْ لَا عَنَتٌ بَوْلِدٍ، بِخِلَافِ مَنْ

لَا عَنَتٌ بغيره.

وَلَا بِقَذْفِ رَجُلٍ وَطِئَ حَرَاماً لَعَيْنِهِ، كَوَطِئٍ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، أَوْ مِنْ

وَجْهِ، كَأُمَةٍ مُشْتَرَكَةٍ، أَوْ مَمْلُوكَةٍ حَرُمَتْ أَبَداً، كَأُمَتِهِ الَّتِي هِيَ أُخْتُه رِضَاعاً.

وَلَا بِقَذْفِ مُسْلِمٍ زَنَى فِي كُفْرِهِ، أَوْ مَكَاتِبٍ وَإِنْ كَانَ مَاتَ عَنْ وِفَاءٍ.

* وَيُحَدُّ بِقَذْفِ مَنْ وَطِئَ حَرَاماً لغيره، كَوَطِئِ أُمَتِهِ الْمَجُوسِيَّةِ، أَوْ امْرَأَتِهِ وَهِيَ

حَائِضٌ، وَكَذَا وَطِئُ مَكَاتِبَتِهِ، خِلَافاً لِأَبِي يُوسُفَ.

* وَيُحَدُّ مَنْ قَذَفَ مُسْلِماً كَانَ قَدْ نَكَحَ مَحْرَمَهُ فِي كُفْرِهِ، خِلَافاً لهُمَا.

* وَيُحَدُّ مُسْتَأْمِنٌ قَذَفَ مُسْلِماً فِي دَارِنَا.

* وَيَكْفِي حَدٌّ لْجَنَائِيَاتٍ اتَّحَدَ جَنْسُهَا، لَا إِنْ اخْتَلَفَ.



فصل

في التعزير

* يُعَزَّرُ مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكًا، أَوْ كَافَرًا بِالزَّانِي، أَوْ قَذَفَ مُسْلِمًا بـ: يَا فَاسِقُ، يَا كَافِرُ، يَا خَبِيثُ، يَا لِصُّ، يَا فَاجِرُ، يَا مُنَافِقُ، يَا لَوْطِي، يَا مَنْ يَلْعَبُ بِالصَّبِيَّانِ.
يَا أَكِلَ الرِّبَا، يَا شَارِبَ الْخَمْرِ، يَا دِيُوثُ^(١)، يَا مَخْنَثُ، يَا خَائِنُ، يَا ابْنَ الْقَحْبَةِ^(٢)،
يَا ابْنَ الْفَاجِرَةِ، يَا زَنْدِيقُ، يَا قَرْطَبَانُ^(٣)، يَا مَأْوَى الزَّوَانِي أَوْ اللَّصُوصِ، يَا حَرَامُ
زَادَهُ^(٤).

* لَا بـ: يَا حِمَارُ، يَا كَلْبُ، يَا قِرْدُ، يَا تَيْسُ، يَا خَنْزِيرُ، يَا بَقْرُ، يَا حِيَّةُ، يَا حَجَّامُ،
يَا ابْنَ الْحَجَّامِ، وَأَبُوهُ لَيْسَ كَذَلِكَ.

يَا بَغَاءُ^(٥)، يَا مُوَاجِرُ^(٦)، يَا وَلَدَ الْحَرَامِ، يَا عِيَّارُ، يَا نَاكِسُ^(٧)، يَا مَنْكُوسُ.
يَا سُخْرَةُ، يَا ضُحْكَةُ، يَا كَشْخَانُ^(٨)، يَا أَبْلَهُ، يَا مُوسِسُ.
* وَاسْتَحْسِنُوا تَعْزِيرَهُ إِذَا كَانَ الْمَقُولُ لَهُ فُقْيَاهَا، أَوْ عَلَوِيَّاهَا.

* وَلِلزَّوْجِ أَنْ يُعَزَّرَ زَوْجَتَهُ لِتَرْكِ الزَّيْنَةِ.

وَتَرْكِ الْإِجَابَةِ إِذَا دَعَاها إِلَى فِرَاشِهِ.

وَتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَتَرْكِ الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ.

وَلِلْخُرُوجِ مِنْ بَيْتِهِ.

(١) الَّذِي لَا غَيْرَةَ لَهُ عَلَى مَنْ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِهِ.

(٢) مَنْ تُجَاهِرُ بِالزَّانِي بِالْأَجْرِ.

(٣) مَنْ هُوَ أَفْحَشُ مِنَ الدِّيُوثِ.

(٤) بِالْفَارَسِيَّةِ؛ أَيِ الْمَتَوَلَّدِ مِنَ الْحَرَامِ.

(٥) هَكَذَا ضُبُطَتْ بِفَتْحِ الْغَيْنِ وَتَخْفِيفِهَا، وَبِالْمَدِّ، وَبِدُونِ مَدٍّ، فِي نُسْخِ الْمَصْنُفِ وَغَيْرِهَا، وَفِي

نُسخة (٩٢٥ هـ) بِتَشْدِيدِ الْغَيْنِ، وَنُصِّ عَلَى تَشْدِيدِهَا فِي مَجْمَعِ الْأَنْهَارِ ١/٦١١.

(٦) مَنْ يُوَاجِرُ أَهْلَهُ عَلَى الزَّانِي.

(٧) بِفَتْحِ الْكَافِ، لَفْظٌ عَجْمِي، نَا: لِلنَّفْيِ، كَس: أَيِ آدَمِي، أَيِ لَيْسَ آدَمِيَّاهَا.

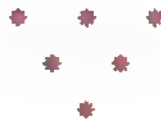
(٨) بِمَعْنَى الدِّيُوثِ، وَالْقَرْطَبَانِ.

* وأقلُّ التعزير: ثلاثة أسواط، وأكثره تسعة وثلاثون، وعند أبي يوسف: خمسة وسبعون.

* ويجوزُ حبسه بعد الضرب.

وأشدُّ الضرب: التعزيرُ، ثم حدُّ الزنى، ثم الشُّربُ، ثم القذفُ.

* ومن حدٍّ أو عَزَّرَ، فمات: فدمه هَدَرٌ، بخلاف تعزير الزوج زوجته.



كتاب السرقة

* هِيَ أَخْذُ مَكْلَفٍ، خُفْيَةٍ، قَدَرِ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ مَضْرُوبَةٍ، مِنْ حِرْزٍ، لَا مِلْكَ لَهُ فِيهِ، وَلَا شُبْهَةً.

* وَتَثْبُتُ^(١) بِمَا يَثْبُتُ بِهِ الشَّرْبُ.

فَإِنْ سَرَقَ مَكْلَفٌ حُرًّا أَوْ عَبْدًا، ذَلِكَ الْقَدَرُ، مُحَرَّرًا بِمَكَانٍ أَوْ حَافِظٍ، وَأَقَرَّ بِهَا، أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ، وَسَأَلَهُمَا الْإِمَامُ عَنِ السَّرْقَةِ: مَا هِيَ؟ وَكَيْفَ هِيَ؟ وَأَيْنَ هِيَ؟ وَكَمْ هِيَ؟ وَمِمَّنْ سَرَقَ؟ وَبَيْنَاهَا: قُطِعَ.

* وَإِنْ كَانُوا جَمْعًا، وَأَصَابَ كَلًّا مِنْهُمْ قَدَرُ نَصَابِهَا: قُطِعُوا وَإِنْ تَوَلَّى الْأَخْذَ بَعْضُهُمْ.

* وَيُقَطَّعُ بِسَرْقَةِ السَّاجِ، وَالْأَبْنُوسِ، وَالصَّنْدَلِ، وَالْفُصُوصِ الْخَضِرِ، وَالْيَاقُوتِ، وَالزَّبَرْجَدِ، وَالْإِنَاءِ وَالْبَابِ الْمَتَّخِذِينَ مِنَ الْخَشَبِ.

* لَا بِسَرْقَةِ شَيْءٍ تَافِيهِ، يَوْجَدُ مَبَاحًا فِي دَارِنَا، كَخَشَبٍ، وَحَشِيشٍ، وَقَصَبٍ، وَسَمَكٍ، وَطَيْرٍ، وَزَرْنِيعٍ، وَمَغْرَةٍ^(٢)، وَنُورَةٍ.

وَلَا بِمَا يُسْرَعُ فُسَادُهُ، كَلَبَنِ، وَلَحْمٍ، وَفَاكِهِةٍ رَطْبِيَّةٍ، وَبِطِّيخٍ.

* وَكَذَا ثَمَرٌ عَلَى شَجَرٍ، وَزَرْعٌ لَمْ يُحَصَّدَ.

* وَلَا بِمَا يُتَأَوَّلُ فِيهِ الْإِنْكَارُ، كَأَشْرَبِيَّةٍ مُطْرَبِيَّةٍ، وَآلَاتٍ لَهْوٍ، كَدَفٍّ، وَطَبْلٍ، وَبَرْبَطٍ^(٣)، وَمِزْمَارٍ، وَطُنْبُورٍ، وَصَلِيبٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، وَشَطْرَنْجٍ، وَنَزْدٍ.

وَلَا بِسَرْقَةِ بَابٍ مَسْجِدٍ، وَكُتُبٍ عِلْمٍ، وَمَصْحَفٍ، وَصَبِيٍّ حُرٍّ، وَلَوْ عَلَيْهِمَا حِلْيَةٌ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ.

(١) أي تثبت السرقة بشهادة رجلين وبالإقرار، لا بشهادة رجل وامرأتين، ولا بالشهادة على الشهادة.

مجمع الأنهر ٦١٤/١.

(٢) على وزن: جَعْفَر. المصباح المنير.

(٣) أي الطين الأحمر.

وعبد كبير، ودفتر، بخلاف الصغير، ودفتر الحساب.
ولا بسرقة كلب، وفهد.

* ولا بخيانه، ونهب، واختلاس.
وكذا نبش^(١)، خلافاً لأبي يوسف.

* ولا بسرقة مال عامّة، أو مشترك، أو مثل دينه، أو أزيد، حالاً كان أو مؤجلاً.
وإن كان دينه نقداً، فسرق عرضاً: قطع، خلافاً لأبي يوسف.
وإن كان دنانير، فسرق دراهم، أو بالعكس: لا يُقطع، وقيل: يُقطع.
* ولا بما قطع فيه، ولم يتغير، وإن كان قد تغير: قطع ثانياً: كغزل نسيج.



(١) أي لسرقه كفن الميت من قبره.

فصل في الحرز

* هو قسمان:

١ - بمكان، كَبَيْتٍ ولو بلا باب، أو بابه مفتوح، وكصندوق.

٢ - وبحافظ، كَمَن هو عند ماله ولو نائماً.

وفي الحرز بالمكان: لا يُعْتَبَرُ الحافظ.

* ولا قَطَعَ بسرقة مالٍ مَن بينهما قرابةٌ ولا دٍ.

ولا بسرقةٍ مَن بيتٍ ذي رَجَمٍ مَحْرَمٍ ولو مالٌ غيره.

ويُقَطَعُ بسرقةٍ ماله مَن بيتٍ غيره.

وكذا بسرقةٍ مَن بيتٍ مَحْرَمٍ رضاعاً^(١)، خلافاً لأبي يوسف في الأم^(٢).

* ولا قَطَعَ بسرقةٍ مالٍ زوجته، أو زوجها ولو من حرزٍ خاص.

وكذا لو سَرَقَ مَن سيده، أو زوجة سيده، أو زوج سيده، أو مكاتبه.

أو خَتَنِهِ^(٣)، أو صهره، خلافاً لهما فيهما.

أو مَن مَغْنَمٍ، أو حَمَّامٍ نهاراً وإن كان ربُّه عنده.

أو مَن بيتٍ أُذِنَ في دخوله، أو مُضَيِّفِهِ.

* وقُطِعَ لو سَرَقَ مَن الحَمَّامَ ليلاً، أو مَن المسجدِ متاعاً وربُّه عنده، أو أدخل يده في صندوقٍ غيره، أو كُفِّهِ، أو جَنِيهِ.

أو سَرَقَ جُوالِقاً فيه متاعٌ، وربُّه يحفظه، أو نائمٌ عليه، أو سَرَقَ المؤجِّرُ من البيتِ المستأجر، خلافاً لهما.

(١) لعدم الشبهة.

(٢) لدخوله على أمه من الرضاع بلا استئذانٍ عادةً.

(٣) زوج كل ذي رَجَمٍ مَحْرَمٍ منه، وأما الصهر: زوج كل ذي رَجَمٍ مَحْرَمٍ من امرأته.

* ولو سَرَقَ شيئاً ولم يُخْرِجْهُ من الدار: لا يُقَطَّعُ، بخلاف ما لو أَخْرَجَهُ من حُجْرَةٍ إلى الدار.

أو سَرَقَ بعضُ أهلِ حُجْرٍ دارٍ من حُجْرَةٍ أخرى فيها.
أو أَخَذَ شيئاً من حِرْزٍ، فألقاه في الطريق، ثم خَرَجَ، فأخذه، أو حَمَلَهُ على حِمَارٍ، فساقه، فأخْرَجَهُ من الحِرْزِ.

* ولو دَخَلَ بيتاً، فأخَذَ، وناوَلَ مَنْ هو خارجٌ: لا يُقَطَّعان.

وكذا لو أَدَخَلَ الخارجُ يَدَهُ، فتناولَ.

وقال أبو يوسف: يُقَطَّعُ الداخلُ في الأولى، ويُقَطَّعان في الثانية.

* وكذا لا يُقَطَّعُ لو نَقَبَ بيتاً، وأدْخَلَ يَدَهُ فيه، وأخَذَ شيئاً.

أو طَرَّ^(١) صُرَّةً خارجةً من كُفٍّ غيره، خلافاً له.

* وإن حَلَّها^(٢)، وأخَذَ من داخلِ الكُفِّ: قُطِعَ، اتفاقاً.

* ولو سَرَقَ من قِطَارٍ جَمَلاً، أو حِمَلاً: لا يُقَطَّعُ.

وإن شَقَّ الحِمْلَ، وأخَذَ منه شيئاً: قُطِعَ.

* والفُسْطاطُ: كالبيت.



(٢) أي الصُرَّة.

(١) أي شَقَّ.

فصل

في كيفية القطع، وإثباته

- * تُقَطَّعُ يَمِينُ السَّارِقِ مِنْ زَنْدِهِ، وَتُحَسَّمُ.
وَرِجْلُهُ الْيَسْرَى إِنْ عَادَ.
- * فَإِنْ سَرَقَ ثَلَاثًا: لَا يُقَطَّعُ، بَلْ يُحْبَسُ حَتَّى يَتُوبَ.
- * وَطَلَبُ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ: شَرْطُ الْقَطْعِ.
- ولو مودَعًا^(١)، أو غاصبًا، أو صاحبَ الربا^(٢)، أو مستعيرًا، أو مستأجرًا، أو مضاربًا، أو مُسْتَبْضِعًا، أو قَابِضًا عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ، أو مَرْتِهِنًا.
- * وَيُقَطَّعُ بِطَلَبِ الْمَالِكِ أَيْضًا فِي السَّرْقَةِ مِنْ هَؤُلَاءِ.
- لَا بِطَلَبِ السَّارِقِ، أَوِ الْمَالِكِ لَوْ سُرِقَتْ مِنَ السَّارِقِ بَعْدَ الْقَطْعِ.
- بِخِلَافِ مَا لَوْ سُرِقَتْ مِنْهُ قَبْلَ الْقَطْعِ، أَوْ بَعْدَ دَرْءِ الْحَدِّ بِشُبْهَةٍ.
- * وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْ أَحَدٌ: لَا يُقَطَّعُ وَإِنْ أَقَرَّ هُوَ بِهَا.
- وَلَا بَدَّ مِنْ حُضُورِهِ عِنْدَ الْإِقْرَارِ، وَالشَّهَادَةِ، وَالْقَطْعِ.
- * وَلَوْ كَانَتْ يَدُهُ الْيَسْرَى، أَوْ إِيهَامُهَا مَقْطُوعَةً، أَوْ شَلَّاءَ، أَوْ أَصْبَعَانِ سِوَى الْإِبْهَامِ كَذَلِكَ: لَا يُقَطَّعُ مِنْهُ شَيْءٌ، بَلْ يُحْبَسُ.
- وَكَذَا لَوْ كَانَتْ رِجْلُهُ الْيَمْنَى مَقْطُوعَةً، أَوْ شَلَّاءَ.
- * وَلَا يَضْمَنُ الْمَأْمُورُ بِقَطْعِ الْيَمْنَى لَوْ قَطَعَ الْيَسْرَى^(٣)، وَعِنْدَهُمَا: يَضْمَنُ إِنْ تَعَمَّدَ.

(١) أي ولو كان المسروق منه مودَعًا، و...، وهكذا.

(٢) وصورته: باع رجل عشرة دراهم بعشرين درهماً، وقبضها، فسرق: يُقَطَّعُ السَّارِقُ بِخُصُومَتِهِ.
فرائد ملتقى الأبحر، للسيواسي.

(٣) عند الإمام، سواء كان عمداً أو خطأ؛ لأنه أتلف وأخلف من جنسه ما هو خير منه، فلا يُعَدُّ إتلافًا. مجمع الأنهر ١/٦٢٥.

- ❖ وَمَنْ سَرَقَ شَيْئًا: وَرَدَّه قَبْلَ الْخُصُومَةِ إِلَى مَالِكِهِ: لَا يُقَطَّعُ.
- وكذا لو نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ مِنَ النَّصَابِ قَبْلَ الْقَطْعِ^(١)، أَوْ مَلَكَهُ بَعْدَ الْقَضَاءِ، أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ مِلْكُهُ وَإِنْ لَمْ يُثَبِّتْ.
- وكذا لو ادَّعاه أَحَدُ السَّارِقَيْنِ^(٢).
- ❖ وَلَوْ سَرَقَا، وَغَابَ أَحَدُهُمَا، وَشَهِدَ عَلَى سَرِقَتِهِمَا: قُطِعَ الْآخَرُ.
- ❖ وَلَوْ أَقْرَأَ الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ بِسَرِقَةٍ: قُطِعَ، وَرُدَّتْ^(٣).
- وكذا الْمَحْجُورُ عِنْدَ الْإِمَامِ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: يُقَطَّعُ، وَلَا تُرَدُّ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: لَا يُقَطَّعُ، وَلَا تُرَدُّ.
- ❖ وَمَنْ قُطِعَ بِسَرِقَةٍ، وَالْعَيْنُ قَائِمَةٌ: رَدَّهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَائِمَةً: فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَإِنْ اسْتَهْلَكَهَا.
- وإن سَرَقَ سَرِقَاتٍ، فَقُطِعَ بِكُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا: لَا يَضْمَنُ شَيْئًا مِنْهَا، وَقَالَ: يَضْمَنُ مَا لَمْ يُقَطَّعْ بِهِ.
- ❖ وَلَوْ سَرَقَ ثَوْبًا، فَشَقَّه فِي الدَّارِ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ: قُطِعَ، لَا إِنْ سَرَقَ شَاةً، فَذَبَحَهَا، ثُمَّ أَخْرَجَهَا.
- ولو ضَرَبَ الْمَسْرُوقَ دِرَاهِمَ أَوْ دَنَانِيرَ: قُطِعَ، وَرَدَّهَا، وَعِنْدَهُمَا: لَا يَرُدُّهَا.
- ❖ وَلَوْ صَبَّغَهُ أَحْمَرَ: لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ، وَلَا يَضْمَنُهُ.
- وعِنْدَ مُحَمَّدٍ: يُؤْخَذُ مِنْهُ، وَيُعْطَى مَا زَادَ الصَّبْغُ.
- وإن صَبَّغَهُ أَسْوَدًا: أُخِذَ مِنْهُ، وَلَا يُعْطَى شَيْئًا^(٤)، وَحَكَمًا^(٥) فِيهِ: كَحُكْمِهِمَا فِي الْأَحْمَرِ.

❖ ❖ ❖

(١) بعد القضاء.

(٢) يعني لو كان السارق اثنين، وادعى أحدهما الملك: لم يُقَطَّعَا.

(٣) أي رُدَّتْ العين المسروقة إلى المسروق منه.

(٤) أي أبو حنيفة وأبو يوسف.

(٥) أي عند محمد بن النخعي.

باب قَطْع الطريق

* مَنْ قَصَدَ قَطَعَ الطريق، من مسلمٍ أو ذميٍّ، على مسلمٍ أو ذميٍّ، فَأَخَذَ قَبْلَهُ^(١): حُبْسَ حَتَّى يَتُوبَ.

- وَإِنْ أَخَذَ مَالاً، وَحَصَلَ لِكُلِّ وَاحِدٍ نَصَابُ السَّرْقَةِ^(٢): قُطِعَتْ يَدُهُ الِيَمْنَى، وَرَجُلُهُ الِيسْرَى.

- وَإِنْ قَتَلَ فَقَط، وَلَوْ بَعَصاً، أَوْ حَجَرٍ: قُتِلَ حَدًّا، فَلَا يُعْتَبَرُ عَفْوُ الْوَلِيِّ.

- وَإِنْ قَتَلَ، وَأَخَذَ مَالاً: قُطِعَ^(٣)، وَقُتِلَ، وَصُلِبَ، أَوْ قُتِلَ^(٤)، أَوْ صُلِبَ^(٥)، وَخَالَفَ مُحَمَّدٌ فِي الْقَطْعِ^(٦).

* وَيُصَلَّبُ حَيًّا، وَيُبْعَجُ بَطْنُهُ بِرُمَحٍ حَتَّى يَمُوتَ، وَيُتْرَكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَط.

* وَيُرَدُّ مَا أَخَذَ إِلَى مَالِكِهِ إِنْ بَاقِيَ، وَإِلَّا: فَلَا ضَمَانَ.

* وَلَوْ بَاشَرَ الْفَعْلَ بَعْضُهُمْ: حُدُّوا كُلَّهُمْ.

* وَإِنْ أَخَذَ مَالاً، وَجَرَحَ: قُطِعَ مِنْ خِلَافٍ، وَالْجَرْحُ هَذَرٌ.

وَإِنْ جَرَحَ فَقَط، أَوْ قَتَلَ، فَتَابَ قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذَ: فَلَا حَدَّ.

وَالْحَقُّ لِلْوَلِيِّ، إِنْ شَاءَ: عَفَا، وَإِنْ شَاءَ: أَخَذَ بِمُوجِبِ الْجَنَايَةِ.

* وَكَذَا^(٧) لَوْ كَانَ فِيهِمْ صَبِيٌّ، أَوْ مَجْنُونٌ، أَوْ ذَوْرَجِمٍ مَحْرَمٍ مِنَ الْمَقْطُوعِ عَلَيْهِ، أَوْ قَطَعَ بَعْضُ الْقَافِلَةِ عَلَى بَعْضٍ^(٨)، أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ لَيْلاً أَوْ نَهَاراً بِمِصْرٍ، أَوْ بَيْنَ مِصْرَيْنِ^(٩).

* وَمَنْ خَنَقَ فِي الْمِصْرِ غَيْرَ مَرَّةٍ: قُتِلَ بِهِ، وَإِلَّا: فَكَالْقَتْلِ بِالْمُثَقِّلِ^(١٠).

(١) أَي قَبْلَ قَطْعِ الطَّرِيقِ.

(٢) أَي عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ.

(٣، ٤، ٥) فَقَط.

(٦) أَي قَالَ: يُقْتَلُ فَقَط، أَوْ يُصَلَّبُ فَقَط، وَلَا يُقَطَّع.

(٧) أَي لَا يُحَدُّ.

(٨) لِأَنَّ الْجَرْزَ وَاحِدٌ، فَصَارَتِ الْقَافِلَةُ كَنَدَارٍ وَاحِدَةٍ.

(٩) فَلَيْسَ بِقَاطِعٍ لِلطَّرِيقِ، فَلَا حَدَّ.

(١٠) أَي لَا يُقْتَلُ عِنْدَ الْإِمَامِ، وَفِيهِ الْقَوْدُ عِنْدَ الصَّاحِبَيْنِ.

كتاب السَّيَر

* الجِهَادُ بَدْأُ مَنْ^(١): فَرَضُ كَفَايَةٍ، إِذَا قَامَ بِهِ بَعْضُ: سَقَطَ عَنِ الْكُلِّ، وَإِنْ تَرَكَهُ الْكُلُّ: أَثِمُوا.

وَلَا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ، وَامْرَأَةٍ، وَعَبْدٍ، وَأَعْمَى، وَمُقْعَدٍ، وَأَقْطَعٍ.
فَإِنْ هَجَمَ الْعَدُوُّ: فَفَرَضُ عَيْنٍ، فَتَخْرُجُ الْمَرْأَةُ، وَالْعَبْدُ بِلَا إِذْنِ الزَّوْجِ، وَالْمَوْلَى.
* وَكُرِهَ الْجُعْلُ إِنْ كَانَ فِيَّ، وَإِلَّا: فَلَا.

* وَإِذَا حَاصَرْنَا هُمْ: نَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَسْلَمُوا، وَإِلَّا: فَلِإِلَى الْجَزْيَةِ إِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِهَا، وَيُيَسَّرُ لَهُمْ قَدْرُهَا، وَمَتَى تَجِبُ.

فَإِنْ قَبِلُوا: فَلَهُمْ مَا لَنَا، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا.
* وَحُرْمَ قِتَالِ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ قَبْلَ أَنْ يُدْعَى، وَنُدَبَ دَعْوَةً مَنْ بَلَغَتْهُ.
* فَإِنْ أَبَوْا: نَسْتَعِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَنَقَاتِلُهُمْ بِنَضْبِ الْمَجَانِيْقِ، وَالتَّخْرِيقِ، وَالتَّغْرِيقِ، وَقَطْعِ الْأَشْجَارِ، وَإِفْسَادِ الزَّرْعِ.
وَنَرْمِيهِمْ وَإِنْ تَرَسَّوْا بِأَسَارَى الْمُسْلِمِينَ، وَنَقْصِدُهُمْ بِهِ^(٢).

* وَيُكْرَهُ إِخْرَاجُ النِّسَاءِ، وَالْمَصَاحِفِ فِي سَرِيَّةٍ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا، لَا فِي عَشْكِرٍ يُؤْمَنُ عَلَيْهِ.

وَلَا^(٣) دَخُولُ مُسْتَأْمِنٍ إِلَيْهِمْ بِمَصْحَفٍ إِنْ كَانُوا يُؤْفُونَ الْعَهْدَ.
* وَنُهِِيَ عَنِ الْغَدْرِ^(٤)، وَالْغُلُولِ^(٥)، وَالْمُثْلَةِ^(٦)، وَقَتْلِ امْرَأَةٍ، أَوْ غَيْرِ مَكْلُفٍ، أَوْ شَيْخٍ، أَوْ أَعْمَى، أَوْ مُقْعَدٍ، أَوْ أَقْطَعٍ الْيَمْنَى.

(١) أَيِ فِي بَدْءِ الْأَمْرِ، أَيِ أَنَّ الْجِهَادَ فَرَضُ كَفَايَةٍ وَإِنْ لَمْ يَدْعُوا وَنَا بِالْقِتَالِ.

(٢) أَيِ لَا يَكْرَهُ.

(٣) أَيِ نَقْصِدُ الْكُفَّارَ بِالرَّمِي.

(٤) الْخِيَانَةُ فِي الْغَنِيْمَةِ، وَالسَّرَقَةُ مِنْهَا.

(٥) أَيِ نَقْضِ الْعَهْدِ.

(٦) أَيِ قَطْعِ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ، كَالْأَنْفِ، وَالْأُذُنِ، وَهَذَا بَعْدَ الظُّفْرِ، وَإِلَّا: فَلَا بَأْسَ.

إلا أن يكون أحدهم قادراً على القتال، أو ذا رأي في الحرب، أو ذا مالٍ يحثُّ به، أو ملكاً.

* وعن قتل أبي كافر، بل يابى الابن؛ ليقتله غيره، إلا إن قصد الأب قتله، ولا يمكنه دفعه إلا بالقتل.

* ويجوز صلحهم إن كان مصلحة لنا، وأخذ مالٍ لأجله إن لنا به حاجة.

* وهو كالجزية^(١) إن كان قبل النزول بساحتهم، وكالفيء لو بعده^(٢).

* ودفع المال ليصالحوا: لا يجوز، إلا لخوف الهلاك.

ويصالح المرتدون بدون أخذ مالٍ، وإن أخذ: لا يُرد.

* ثم إن ترجح^(٣) النبذ: يُنبذ إليهم، ومن بدأ منهم بخيانة: قُوتل فقط.

وإن باتفاقهم، أو بإذن ملكهم: قُوتل الجميع بلا نبذ.

* ولا يُباع منهم سلاح، ولا خيل، ولا حديد ولو^(٤) بعد الصلح.

ولا يُجهز إليهم^(٥).

* وصح أمان حرٍّ أو حرة كافرًا، أو جماعة، أو أهل حصن، وحرَّم^(٦) قتلهم، فإن كان فيه ضرر: نُبذ إليهم، وأدب^(٧).

ولغا أمان ذميٍّ، أو أسير، أو تاجر عندهم.

وكذا أمان من أسلم ثمة^(٨)، ولم يهاجر، أو مجنون، أو صبيٍّ، أو عبد غير

مأذونين بالقتال، وعند محمد: يجوز أمانهما، وأبو يوسف معه في رواية^(٩).

(١) أي في مصرفها. (٢) أي بعد النزول بساحتهم.

(٣) وقُبطت في نسخ هكذا: تَرَجَّح. بالمبني للمعلوم.

(٤) أي ولو كان البيع بعد الصلح.

(٥) أي ولا يبعث بالجهاز إليهم، من سلاح ونحوه، ولا يحملها التجار إليهم.

(٦) أي وحينئذ حرَّم قتلهم.

(٧) أي يُنقَض الأمان حينئذ، ويُؤدب الإمام من أعطاهم الأمان إن كان يعلم ذلك.

(٨) لفظ: ثمة: مثبت في نسخة المؤلف (٩٣٠ هـ). (٩) وفي رواية مع الإمام.

باب

الغنائم، وقسمتها

- * ما فَتَحَ الإمامُ عَنُوةً: قَسَمَهُ بينَ المسلمين، أو أَقَرَّ أَهْلَهُ عَلَيْهِ.
- وَوَضَعَ الْجِزْيَةَ عَلَيْهِمْ، وَالْخَرَاجَ عَلَى أَرْضِيهِمْ.
- * وَقَتَلَ الْأَسْرَى، أو اسْتَرْقَقَهُمْ، أو تَرَكَهُمْ أَحْرَاراً ذِمَّةً لِلْمُسْلِمِينَ^(١).
- وَأَسْلَمَهُمْ: لَا يَمْنَعُ اسْتِرْقَاقَهُمْ، مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ الْأَخْذِ.
- وَلَا يَجُوزُ رَدُّهُمْ إِلَى دَارِهِمْ، وَلَا الْمَنْ، وَلَا الْفِدَاءُ بِالْمَالِ، وَقِيلَ: لَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَيَجُوزُ بِالْأَسَارَى عِنْدَهُمَا.
- * وَتُذَبِّحُ مَوَاشٍ شُقَّ نَقْلُهَا، وَتُحَرَّقُ، وَلَا تُعَقَّرُ، وَيُحَرَّقُ سِلَاحٌ شُقَّ نَقْلُهُ.
- * وَلَا تُقَسَّمُ غَنِيمَةٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ إِلَّا لِلْإِيدَاعِ، ثُمَّ تُرَدُّ.
- وَلَا تُبَاعُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ.
- * وَالْمَقَاتِلُ، وَالرِّدَّةُ: سَوَاءٌ فِي الْغَنِيمَةِ.
- وَكَذَا مَدَدٌ لِحَقِّهِمْ قَبْلَ إِحْرَازِهَا بَدَارِنَا.
- * وَلَا حَقٌّ فِيهَا لِسُوقِيٍّ^(٢) لَمْ يُقَاتِلْ.
- وَلَا لِمَنْ مَاتَ فِي دَارِ الْحَرْبِ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بَدَارِنَا.
- وَلَوْ بَعْدَ الْإِحْرَازِ: يُورَثُ نَصِيْبُهُ.
- * وَيُسْتَفْعُ مِنْهَا بِلا قِسْمَةٍ، بِالسِّلَاحِ، وَالرَّكُوبِ، وَاللَّبَاسِ إِنْ احْتِيجَ.
- وَبِالْعَلْفِ، وَالْحَطَبِ، وَالذُّهْنِ، وَالطَّيِّبِ مُطْلَقاً، وَقِيلَ: إِنْ احْتِيجَ.
- * لَا بِالْبَيْعِ أَصْلاً، وَلَا التَّمَوُّلِ^(٣)، وَلَا بَعْدَ الْخُرُوجِ، بَلْ يُرَدُّ مَا فَضَّلَ إِلَى الْغَنِيمَةِ.
- وَإِنْ انْتَفَعَ بِهِ: رَدَّ قِيَمَتَهُ، وَإِنْ قُسِمَتْ قَبْلَ الرَّدِّ: تَصَدَّقَ بِهِ لَوْ غَنِيّاً.

(١) الذمة: هي العهد، أي حقاً واجباً لنا عليهم، من الخراج والجزية.

(٢) أي اتخاذه الغنيمة مالا بنفسه.

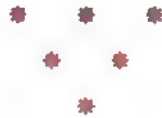
(٣) أي التاجر.

• وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ قَبْلَ أَخْذِهِ: أَحْرَزَ نَفْسَهُ، وَطِفْلَهُ، وَكُلَّ مَالٍ هُوَ مَعَهُ، أَوْ وَدِيعَةً عِنْدَ مُسْلِمٍ، أَوْ ذِمِّيٍّ.

• وَعَقَارُهُ: فِيءٌ، وَقِيلَ: فِيهِ خِلَافٌ مُحَمَّدٍ وَأَبِي يُوسُفَ فِي قَوْلِهِ الْأَوَّلِ.

• وَوَلَدُهُ الْكَبِيرُ، وَزَوْجَتُهُ، وَحَمْلُهَا، وَعَبْدُهُ الْمُقَاتِلُ، وَمَالُهُ مَعَ حَرْبِيٍّ بِغَضَبٍ، أَوْ وَدِيعَةً: فِيءٌ.

وكذا ماله مع مسلم، أو ذمي بغضب، خلافاً لهما، وقيل: أبو يوسف مع الإمام.



فصل

[في قسمة الغنيمة]

* وتُقَسَّمُ الغنيمةُ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَارِسِ سَهْمَانِ، وَعِنْدَهُمَا: ثَلَاثَةٌ: لَهُ سَهْمٌ، وَلِفَرَسِهِ سَهْمَانِ.

* وَلَا يُسَهَّمُ لِأَكْثَرَ مِنْ فَرَسٍ، وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ يُسَهَّمُ لِفَرَسَيْنِ. وَالْبَرَادِيزِيُّ^(١): كَالْعِتَاقِ.

وَلَا يُسَهَّمُ لِرَاحِلَةٍ^(٢)، وَلَا بَغْلٍ.

وَالْعَبْرَةُ لَكُونِهِ فَارِسًا، أَوْ رَاجِلًا: عِنْدَ الْمَجَاوِزَةِ.

* فَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَعْرِضَ الْجَيْشَ عِنْدَ دُخُولِهِ دَارَ الْحَرْبِ؛ لِيَعْلَمَ الْفَارِسُ مِنَ الرَّاجِلِ.

فَمَنْ جَاوَزَ رَاجِلًا، فَاشْتَرَى فَرَسًا: فَلَهُ سَهْمٌ رَاجِلٍ، وَمَنْ جَاوَزَ فَارِسًا، فَتَفَقَّ فَرَسُهُ: فَلَهُ سَهْمٌ فَارِسٍ.

وَلَوْ بَاعَهُ قَبْلَ الْقِتَالِ، أَوْ وَهَبَهُ، أَوْ آجَرَهُ، أَوْ رَهَنَهُ: فَسَهْمٌ رَاجِلٍ، فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ. وَكَذَا لَوْ كَانَ مَرِيضًا^(٣)، أَوْ مُهْرًا^(٤) لَا يُقَاتَلُ عَلَيْهِ.

* وَلَا يُسَهَّمُ لِمَمْلُوكٍ، أَوْ مَكَاتِبٍ، أَوْ صَبِيٍّ، أَوْ امْرَأَةٍ، أَوْ ذَمِيٍّ، بَلْ يُرْضَخُ^(٥) لَهُمْ بِحَسَبِ مَا يَرَى^(٦) إِنْ قَاتَلُوا، أَوْ دَاوَتِ الْمَرْأَةُ الْجَرْحَ، أَوْ دَلَّ الذَّمِيُّ عَلَى عَوْرَاتِهِمْ، وَعَلَى الطَّرِيقِ.

* وَالْخُمْسُ لِلْيَتَامَى، وَالْمَسَاكِينِ، وَابْنِ السَّبِيلِ.

(١) أي خيل العجم: كخيل العرب؛ أي الفرس الجواد.

(٢) أي التي يُحْمَلُ عليها.

(٣) أي يسهم بسهم راجل لو كان فرسه الكبير مريضاً.

(٤) المهر: ولد الفرس، والمراد: لو كان صغيراً.

(٥) أي يُعْطَى دُونَ السَّهْمِ.

(٦) أي الإمام الحاكم، وهذا إن قاتلوا أو... إلخ.

يُقَدَّمُ مِنْهُمْ ذُوو الْقُرْبَى الْفُقَرَاءُ، وَلَا حَقَّ فِيهِ لِأَغْنِيائِهِمْ.
وَذَكَرَهُ تَعَالَى: لِلتَّبَرُّكِ.

وَسَهْمُ النَّبِيِّ ﷺ سَقَطَ بِمَوْتِهِ، كَالصَّفِيِّ.

* وَإِنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ مَنْ لَا مَنَعَةَ لَهُ، بَلَا إِذْنِ الْإِمَامِ: لَا يُخْمَسُ مَا أَخَذُوا،
وَإِنْ بِإِذْنِهِ، أَوْ لَهُمْ مَنَعَةٌ: خُمُسٌ.

* وَلِلْإِمَامِ أَنْ يُنْفَلَ^(١) قَبْلَ إِحْرَازِ الْغَنِيمَةِ، وَقَبْلَ أَنْ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا،
فَيَقُولَ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ، أَوْ: مَنْ أَصَابَ شَيْئًا فَلَهُ رُبُعُهُ، أَوْ يَقُولَ لَسَرِيَّةٍ:
جَعَلْتُ لَكُمْ الرُّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ.

وَلَا يُنْفَلُ بِكُلِّ الْمَأْخُوذِ، وَلَا بَعْدَ الْإِحْرَازِ، إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ.
* وَالسَّلْبُ: لِلْكُلِّ إِنْ لَمْ يُنْفَلَ.

وَهُوَ: مَرْكَبُهُ، وَمَا عَلَيْهِ، وَثِيَابُهُ، وَسِلَاحُهُ، وَمَا مَعَهُ، لَا مَا مَعَ غَلَامِهِ عَلَى دَابَّةٍ
أُخْرَى.

* وَالتَّنْفِيلُ: لِقَطْعِ حَقِّ الْغَيْرِ، لَا لِلْمِلْكِ^(٢)، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.

فَلَوْ قَالَ: مَنْ أَصَابَ جَارِيَةً فَهِيَ لَهُ: لَا يَحِلُّ لِمَنْ أَصَابَهَا الْوَطْءُ^(٣)، وَلَا الْبَيْعُ قَبْلَ
الْإِحْرَازِ^(٤)، خِلَافًا لَهُ^(٥).



(١) التَّنْفِيلُ: إِعْطَاءُ الْغَزَاةِ شَيْئًا زَائِدًا عَلَى سَهْمِهِمْ حَقًّا عَلَى الْقِتَالِ.

(٢) وَأَمَّا الْمِلْكُ فَيُثْبِتُ بَعْدَ الْإِحْرَازِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ.

(٣) إِلَّا بَعْدَ الْإِسْتِزَاءِ. (٤) بِدَارِ الْإِسْلَامِ.

(٥) أَيِّ لِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَيُثْبِتُ عِنْدَهُ الْمِلْكُ بِمَجْرَدِ التَّنْفِيلِ.

باب

استيلاء الكفار

- إذا سَبَى التُّرْكُ^(١) الرومَ، وأَخَذُوا أموالَهُم: مَلَكَوْهَا. وَتَمَلَّكَ مَا وَجَدْنَا مِنْ ذَلِكَ إِذَا غَلَبْنَا عَلَيْهِمْ. وَإِنْ غَلَبُوا عَلَى أَمْوَالِنَا، وَأَحْرَزُوا بِدَارِهِمْ: مَلَكَوْهَا. وَكَذَا لَوْ نَدَّ مِنَّا إِلَيْهِمْ بَعِيرٌ.
- فَإِذَا ظَهَرْنَا عَلَيْهِمْ: فَمَنْ وَجَدَ مِلْكَهُ: أَخَذَهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ مَجَانًا، وَبَعْدَهَا: إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا: لَا يَأْخُذُهُ، وَإِنْ قِيَمِيًّا: أَخَذَهُ بِالْقِيَمَةِ.
- وَإِنْ اشْتَرَاهُ مِنْهُمْ تَاجِرٌ، وَأَخْرَجَهُ، وَهُوَ قِيَمِيٌّ: يَأْخُذُهُ بِالشَّمَنِ إِنْ اشْتَرَاهُ بِهِ. وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِعَرَضٍ: فَبِقِيَمَةِ الْعَرَضِ، وَإِنْ وَهَبَ لَهُ: فَبِقِيَمَتِهِ.
- وَمِثْلُهُ: الْمِثْلِيُّ فِي اشْتِرَائِهِ بِشَمَنِ، أَوْ عَرَضٍ. وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِجَنَسِهِ، أَوْ وَهَبَ لَهُ: لَا يَأْخُذُهُ.
- وَإِنْ كَانَ عَبْدًا، فُقِّشَتْ عَيْنُهُ فِي يَدِ التَّاجِرِ، وَأَخَذَ^(٢) أَرْضَهَا: يَأْخُذُهُ بِكُلِّ الشَّمَنِ إِنْ شَاءَ.
- وَإِنْ أَسْرُوهُ مِنْ يَدِ التَّاجِرِ، فَاشْتَرَاهُ آخَرُ: يَأْخُذُهُ الْمُشْتَرِي الْأَوَّلُ مِنْهُ بِشَمْنِهِ^(٣)، ثُمَّ الْمَالِكُ مِنْهُ بِالشَّمَنِ^(٤)، وَلَيْسَ لَهُ أَخْذُهُ مِنَ الْمُشْتَرِي الثَّانِي.
- وَلَا يَمْلِكُونَ حُرَّنَا، وَمَدَبَرَّنَا، وَأُمَّ وَلِدِنَا، وَمَكَاتِبَنَا. وَتَمَلَّكَ عَلَيْهِمْ كُلُّ ذَلِكَ.

(١) أي إذا سبى كفار الترك: نصارى الروم.

(٢) أي التاجر.

(٣) أي الشمن الذي أخذ التاجر الثاني به من العدو.

(٤) أي الشمن الذي اشتراه به الأول من العدو، والذي اشتراه به الثاني من العدو؛ لأن المشتري الأول

قام عليه بالشمنين: أحدهما: بالشراء الأول، والثاني: بالتخليص من المشتري الثاني. مجمع الأنهر ١/ ٦٥٤.

❖ ولا يَمْلِكُون عَبْدًا أَبَقَ إِلَيْهِمْ، فَيَأْخُذُهُ مَالِكُهُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ مَجَانًا أَيْضًا، لَكِنْ يُعَوِّضُ عَنْهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَعِنْدَهُمَا: هُوَ كَالْمَأْسُورِ.

❖ وَإِنْ أَبَقَ بِفَرَسٍ وَمَتَاعٍ، فَاشْتَرَى رَجُلٌ ذَلِكَ كُلَّهُ، وَأَخْرَجَهُ: أَخَذَ الْمَالِكُ مَا سِوَى الْعَبْدِ بِالثَّمَنِ، وَالْعَبْدَ مَجَانًا، وَعِنْدَهُمَا بِالثَّمَنِ أَيْضًا.

وإن اشترى مستأمنٌ عبداً مسلماً، وأدخله دارهم: عَتَقَ، خلافاً لهما.

❖ وَإِنْ أَسْلَمَ عَبْدٌ لَهُمْ ثَمَّةً، فَجَاءَنَا، أَوْ ظَهَرْنَا عَلَيْهِمْ، أَوْ خَرَجَ إِلَى عَسْكَرِنَا: فَهُوَ حُرٌّ.



باب المستأمن

* إذا دَخَلَ تاجرُنَا إليهم بأمانٍ: لا يَحِلُّ له أن يَتَعَرَّضَ لشيءٍ من مَالِهِمْ، أو دَمِهِمْ، فإن أَخَذَ شيئاً، وأَخْرَجَهُ: مَلَكَهُ مَحْظُوراً، فَيَتَصَدَّقُ به.
وإن غَدَرَ به مَلِكُهُمْ، فَأَخَذَ مَالَهُ، أو حَبَسَهُ، أو فَعَلَ ذلكَ غَيْرُهُ بِعِلْمِهِ: حَلَّ له التَّعَرُّضُ^(١)، كالأسير.

* وإن أَدَّاه ثَمَّةً حَرْبِيًّا، أو أَدَّانَ حَرْبِيًّا، أو غَضَبَ أَحَدَهُمَا الْآخَرَ، وخرجا إلينا: لا يَقْضَى بشيءٍ.

وكذا لو فَعَلَ ذلكَ حَرْبِيَّانَ، وخرجا مستأمنين.

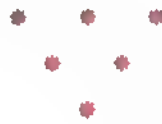
وإن خَرَجَا مُسْلِمَيْنِ: قُضِيَ بِالذَّيْنِ، لا بالغصب.

* ولو أسلمَ الحَرْبِيُّ بَعْدَ ما غَضَبَهُ المُسْلِمُ، ثم خَرَجَا: يُفْتَى بِالرَّدِّ دِيَانَةً.

* وإن قَتَلَ أَحَدُ المُسْلِمِينَ المُسْتَأْمِنِينَ الْآخَرَ ثَمَّةً: فعليه الدِّيَةُ في مَالِهِ^(٢)، والكفارةُ أيضاً في الخطأ.

وإن كانا أُسَيْرَيْنِ: فلا شيء، إلا الكفارةُ في الخطأ، وعندهما: كالمستأمنين.

ولا شيء في قَتْلِ المُسْلِمِ ثَمَّةً مُسْلِماً أُسْلِمَ، ولم يهاجِرْ، سوى الكفارةِ في الخطأ، اتفاقاً.



(١) أي حَلَّ للتاجر التعرُّض لمالهم ودمهم؛ لأنهم نَقَضُوا العهدَ.

(٢) في العمد والخطأ؛ لسقوط القَوْدِ ثَمَّةً.

فصل

[في بقية احكام المستامن]

❖ لا يُمكنُ مستامنٌ أن يُقيمَ في دارنا سَنَةً، ويُقالُ له: إن أَقَمْتَ سَنَةً: نَضَعُ عليكَ الجزيةَ.

فإن أَقامَ سَنَةً: صارَ ذميًّا، ولا يُمكنُ من العودِ إلى داره.

وكذا لو قيلَ له: إن أَقَمْتَ شهرًا، ونحوَ ذلك، فأقام^(١)، أو اشترى أرضًا، ووَضَعَ عليه خراجُها، وعليه جزيةُ سَنَةٍ من حين وُضِعَ الخراجُ، أو نَكَحَتِ المستامنةُ ذميًّا، لا لو نَكَحَ هو ذميًّا.

❖ فإن رَجَعَ إلى داره: حَلَّ دَمُهُ.

❖ وإن كان له وديعةٌ عندَ مسلمٍ أو ذميٍّ، أو دَيْنٌ عليهما، فَأَسِرَ، أو ظَهَرَ عليهم: سَقَطَ دَيْنُهُ، وصارت وديعَتُهُ فَيْئًا.

وإن قُتِلَ، ولم يُظْهَرَ عليهم، أو مات: فهما لورثته.

❖ فإن جاءَ حربِيٌّ بأمانٍ، وله زوجةٌ هناك، وولدٌ، ومالٌ عندَ مسلمٍ أو ذميٍّ أو حربِيٍّ، فأسلمَ هنا، ثم ظَهَرَ عليهم: فالكلُّ فيءٌ.

❖ وإن أسلمَ ثَمَّةً، ثم جاءَ، ثم ظَهَرَ عليهم: فطِفْلُهُ حُرٌّ مسلمٌ، ووديعَتُهُ عندَ مسلمٍ أو ذميٍّ: له، وغيرُ ذلك: فيءٌ.

❖ وإذا^(٢) قُتِلَ مسلمٌ لا وَلِيَّ له خطأ، أو مستامنٌ أسلمَ هنا: فللإمام أخذُ الديةِ من

(١) المدة التي قَدَرها الإمام له.

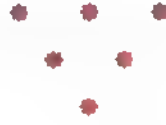
(٢) يوجد في نُسَخ قبل هذه المسألة مسألة أخرى، ونصُّها: « وَمَنْ أسْلَمَ ثَمَّةً، وله هناك وارثٌ مسلمٌ، فقتلَهُ مسلمٌ عمدًا أو خطأ، فلا شيءَ عليه إلا الكفارةُ في الخطأ ». اهـ. وهي غير مثبتة في نُسَخِي المصنَّف، ونسخة تلميذه.

وقد نبَّه صاحبُ مجمع الأنهر ٦٥٩/١ إلى أن إثباتها يجعلُ المسألة مكرَّرةً مع ما قبلها، وقد ذُكرت قُبَيْلَ هذا الفصل.

وأما بقية الشروح، فلم يُثبتها السيواسيُّ في فرائد الملتقى، وكذلك فريق آخر منهم، وأثبتها شَرَّاح آخرون، ولم يُثبتوها إلى شيءٍ.

عاقلة القاتل.

وفي العَمْدِ: له أن يقتَصَّ، أو يأخذَ الديةَ، وليس له العفوُ مجاناً.



باب العُشْر والخَرَج

* أرض العَرَب: **عُشْرِيَّةٌ**، وهي: ما بين العُدَيْبِ إلى أقصى حَجَرِ الْيَمَنِ، بِمَهْرَةٍ، إلى حَدِّ الشَّامِ، وكذا البَصْرَةُ^(١).

وكلُّ ما أسْلَمَ أهْلُهُ، أو فُتِحَ عَنَوَةٌ، وقُسِمَ بين الغانمين.

* وأَرْضُ السَّوَادِ: **خَرَجِيَّةٌ**، وهي ما بين العُدَيْبِ إلى عَقَبَةِ حُلُوانَ، ومن الثَّغْلِيَّةِ أو العَلِثِ إلى عَبَّادَانَ.

وكذا^(٢) كلُّ ما فُتِحَ عَنَوَةٌ، وأَقْرَّ أهْلُهُ عَلَيْهِ، أو صُولِحُوا، سِوَى مَكَّةَ.

* وأَرْضُ السَّوَادِ مَمْلُوكَةٌ لِأَهْلِهَا، يَجُوزُ بَيْعُهُمْ لَهَا، وَتَصَرُّفُهُمْ فِيهَا. وَإِنْ أُخِيَّ مَوَاتٌ: يُعْتَبَرُ قُرْبُهُ^(٣) عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَمَاؤُهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ.

* والخَرَجُ نِوَعَانِ:

١ - خَرَجٌ مِقَاسَمَةٌ، فَيَتَعَلَّقُ بِالْخَارِجِ، كَالْعُشْرِ.

٢ - وَخَرَجٌ وَظِيفَةٌ، وَلَا يُزَادُ عَلَى مَا وَضَعَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى السَّوَادِ.

لِكُلِّ جَرِيْبٍ صَالِحٍ لِلزَّرْعِ: صَاعٌ مِنْ بُرٍّ، أَوْ شَعِيرٍ، وَدِرْهَمٌ. وَلِجَرِيْبِ الرَّطْبَةِ: خَمْسَةُ دِرَاهِمٍ.

وَلِجَرِيْبِ الْكَرْمِ، أَوْ النَّخْلِ الْمُتَصِلِ: عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ.

وَلِمَا سِوَاهِ، كَزَعْفَرَانٍ، وَبَسْتَانٍ: مَا تُطِيقُ، وَنِصْفُ الْخَارِجِ: غَايَةُ الطَّاقَةِ. وَإِنْ لَمْ تُطِيقْ مَا وُظِّفَ: نُقِصَ.

وَلَا يُزَادُ وَإِنْ أَطَاقَتْ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.

* وَلَا خَرَجَ إِنْ انْقَطَعَ عَنْ أَرْضِهِ الْمَاءُ، أَوْ غَلَبَ عَلَيْهَا، أَوْ أَصَابَ الزَّرْعَ آفَةٌ.

(١) أي عُشْرِيَّةٌ باتِّفَاقٍ.

(٢) أي في كونها خَرَجِيَّةً.

(٣) أي قُرْبُ مَكَانِ أَرْضِ الْمَوَاتِ، وَلِذَا ذَكَرَهُ، وَكَذَا قَوْلُهُ الْآتِي: مَاؤُهُ.

وَيَجِبُ إِنْ عَطَّلَهَا مَالِكُهَا، وَلَا يَتَغَيَّرُ إِنْ أَسْلَمَ، أَوْ اشْتَرَاهَا مُسْلِمٌ.

• وَلَا عُشْرٌ فِي خَارِجِ أَرْضِ الْخَرَاجِ.

• وَلَا يَتَكَرَّرُ خَرَاجُ الْوِظِيفَةِ بِتَكَرُّرِ الْخَارِجِ.

بِخِلَافِ الْعُشْرِ، وَخَرَاجِ الْمُقَاسِمَةِ.



فصل

[في الجزية]

- * الجزية إذا وضعت براضٍ، وصُلح: لا تُغيّر.
- * وإن فتحت بلدة عنوة، وأقر أهلها عليها: توضع على الظاهر الغني، في السنة: ثمانية وأربعون درهماً، وعلى المتوسط: نصفها، وعلى الفقير القادر على الكسب: رُبُعها.
- * وتوضع على كتابيٍّ، ومجوسيٍّ، ووثنيٍّ عجميٍّ.
- لا عربيٍّ، ولا على مرتدٍّ، فلا يُقبل منهما إلا الإسلام، أو السيف.
- وتسرق أنثاهما، وطفلهما.
- ولا جزية على صبيٍّ، وامرأة، ومملوكٍ، ومكاتبٍ، وشيخ كبير، وزمنٍ، وأعمى، ومقعّدٍ، وفقير لا يكتسب، وراهبٍ لا يُخالط.
- * وتجب في أول الحول، ويُؤخذ قسط كل شهر فيه.
- وتسقط بالإسلام، أو الموت.
- وتتداخل بالتكرّر، خلافاً لهما، بخلاف خراج الأرض.
- * ولا يجوز إحداث بيعَةٍ، أو كنيسة، أو صومعة في دارنا.
- وتُعاد المنهدمة من غير نقل^(١).
- * ويُميّز الذمي في زيّه، ومركبه، وسرجه.
- ولا يركب خيلاً، ولا يعمل بسلاح، ويُظهر الكسبيج^(٢).
- * ويركب سرجاً، كالإكاف، والأحق أن لا يُترك أن يركب إلا لضرورة^(٣)،
- وحينئذ ينزل في المجامع.

(٢) ما يُشدُّ على الوسط، كالزنان.

(١) أي إلى مكان آخر.

(٣) كمرضٍ، أو سفر طويل.

وَلَا يَلْبَسُ مَا يَخُصُّ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالزُّهْدِ وَالشَّرَفِ.

* وَتُمَيِّزُ أَنْثَاهُ فِي الطَّرِيقِ، وَالْحَمَّامِ.

وَتُجْعَلُ عَلَى دَارِهِ عَلَامَةٌ؛ كَيْ لَا يُسْتَغْفَرَ لَهُ.

* وَلَا يُبَدَأُ بِسَلَامٍ، وَيُضَيِّقُ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ.

* وَيُؤَدِّي الْجَزِيَّةَ قَائِمًا، وَالْآخِذُ قَاعِدًا.

وَيُؤْخَذُ بِتَلْيِيسِهِ^(١)، وَيُهَزُّ، وَيُقَالُ لَهُ: أَذَّ الْجَزِيَّةَ يَا ذَمِي، أَوْ: يَا عَدُوَّ اللَّهِ.

* وَلَا يُنْقَضُ عَهْدُهُ بِالْإِبَاءِ عَنِ الْجَزِيَّةِ، أَوْ بِزَنَاهُ بِمُسْلِمَةٍ، وَقَتْلِهِ مُسْلِمًا، وَسَبِّهِ

النَّبِيِّ ﷺ.

بَلْ بِاللَّحَاقِ بِدَارِ الْحَرْبِ، أَوْ الْغَلْبَةِ عَلَى مَوْضِعٍ لِمَحَارِبَتِنَا.

وَيَصِيرُ كَالْمُرْتَدِّ، لَكِنْ لَوْ أُسِرَ: يُسْتَرْقُ، وَالْمُرْتَدُّ: يُقْتَلُ.

* وَيُؤْخَذُ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ، رِجَالِهِمْ وَنِسَائِهِمْ ضِعْفُ الزَّكَاةِ، لَا مِنْ صِبْيَانِهِمْ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ مَوَالِيهِمْ الْجَزِيَّةُ وَالْخَرَاجُ، كَمَوَالِي قُرَيْشٍ.

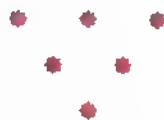
* وَيُصَرَّفُ الْخَرَاجُ، وَالْجَزِيَّةُ، وَمَا أُخِذَ مِنْ بَنِي تَغْلِبَ، أَوْ مِنْ أَرْضِ أُجْلِيٍّ أَهْلُهَا

عَنْهَا، أَوْ أَهْدَاهُ أَهْلُ الْحَرْبِ، أَوْ أُخِذَ مِنْهُمْ بِلا قِتَالٍ: فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

كَسَدِّ الثُّغُورِ، وَبِنَاءِ الْقَنَاطِرِ، وَالْجُسُورِ، وَكَفَايَةِ الْعُلَمَاءِ، وَالْمُدْرُسِينَ، وَالْمُفْتِينَ،

وَالْقَضَاةِ، وَالْعُمَّالِ، وَالْمُقَاتِلَةِ وَذُرَارِيهِمْ.

وَمَنْ مَاتَ^(٢) فِي نَصْفِ السَّنَةِ: حُرِمَ مِنَ الْعَطَاءِ.



(٢) مِمَّنْ ذُكِرَ مِنْ هَؤُلَاءِ.

(١) أَيِ صَدْرِهِ.

باب المُرْتَد

- * مَنِ ارْتَدَّ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ: يُعَرِّضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ^(١)، وَتُكْشَفُ شُبْهَتُهُ إِنْ كَانَتْ.
- فَإِنْ اسْتَمْهَلَ: حُبَسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا: قُتِلَ.
- وَتَوْبَتُهُ بِالتَّبَرِّيِّ عَنْ كُلِّ دِينٍ سِوَى الْإِسْلَامِ، أَوْ عَمَّا انْتَقَلَ إِلَيْهِ.
- * وَقَتْلُهُ قَبْلَ الْعَرَضِ^(٢): تَرَكُ نَذْبَ، لَا ضَمَانَ فِيهِ.
- * وَيَزُولُ مِلْكُهُ عَنْ مَالِهِ مَوْقُوفًا: فَإِنْ أَسْلَمَ: عَادَ، وَإِنْ مَاتَ، أَوْ قُتِلَ، أَوْ لَحِقَ بَدَارُ الْحَرْبِ، وَحُكِمَ بِهِ^(٣): عَتَقَ مَدْبَرُوهُ، وَأَمَهَاتُ أَوْلَادِهِ، وَحَلَّتْ دِيُونُهُ.
- * وَكَسَبُ إِسْلَامِهِ: لَوَارِثُهُ الْمُسْلِمِ، وَكَسَبُ رِدَّتِهِ: فِيءٌ.
- وَيُقْضَى دَيْنُ إِسْلَامِهِ: مَنْ كَسَبَ إِسْلَامَهُ، وَدَيْنُ رِدَّتِهِ: مَنْ كَسَبَهَا.
- * وَيُوقَفُ بَيْعُهُ، وَشِرَاؤُهُ، وَإِجَارَتُهُ، وَهَبَتُهُ، وَرَهْنُهُ، وَعِثْقُهُ، وَتَدْبِيرُهُ، وَكِتَابَتُهُ، وَوَصِيَّتُهُ.
- فَإِنْ أَسْلَمَ: صَحَّتْ، وَإِنْ مَاتَ، أَوْ قُتِلَ، أَوْ حُكِمَ بِلَحَاقِهِ: بَطَلَتْ، وَقَالَا: لَا يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْ مَالِهِ.
- * وَتُقْضَى دِيُونُهُ مَطْلَقًا مِنْ كِلَا كَسْبَيْهِ، وَكِلَاهُمَا لَوَارِثُهُ الْمُسْلِمِ.
- وَمُحَمَّدٌ اعْتَبَرَ كَوْنَهُ وَارِثًا عِنْدَ اللَّحَاقِ، وَأَبُو يُوسُفَ عِنْدَ الْحُكْمِ بِهِ.
- * وَتَصَحُّ تَصَرُّفَاتِهِ، وَلَا يُوقَفُ غَيْرُ الْمَفَاوِضَةِ، لَكِنْ كَتَصَرُّفِ الصَّحِيحِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَكَتَصَرُّفِ الْمَرِيضِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ.
- وَيَصَحُّ اتِّفَاقًا اسْتِيلَادُهُ، وَطِلَاقُهُ.
- وَيَبْطُلُ نِكَاحُهُ، وَذُبِيحَتُهُ، وَتَتَوَقَّفُ مَفَاوِضَتُهُ.

(٢) أَيُّ مَبْتَدَأٍ.

(١) اسْتِحْبَابًا.

(٣) أَيُّ بِاللَّحَاقِ.

- وَوَثَرَتْهُ امْرَأَتُهُ الْمُسْلِمَةُ إِنْ مَاتَ، أَوْ قُتِلَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ.
- * وَإِنْ عَادَ مُسْلِمًا بَعْدَ الْحُكْمِ بِلَحَاقِهِ: أَخَذَ مَا وَجَدَهُ بَاقِيًا فِي يَدِ وَارِثِهِ.
- * وَلَا يُنْقَضُ عِتْقُ مَدْبُورِهِ، وَأُمُّ وَلَدِهِ.
- وإِنْ عَادَ قَبْلَهُ: فَكَأَنَّهُ لَمْ يَرْتَدَّ.
- * وَالْمَرَأَةُ^(١) لَا تُقْتَلُ، بَلْ تُحْبَسُ حَتَّى تَتُوبَ، وَتُضْرَبَ كُلَّ أَيَّامٍ^(٢).
- وَالْأُمَةُ يُجْبَرُهَا مَوْلَاهَا.
- * وَيَنْقُذُ جَمِيعُ تَصَرُّفِهَا^(٣) فِي مَالِهَا.
- وَجَمِيعُ كَسْبِهَا: لَوَارِثِهَا الْمُسْلِمِ إِذَا مَاتَ.
- وَوِثَرُهَا زَوْجُهَا إِنْ ارْتَدَّتْ مَرِيضَةً، إِلَّا إِنْ ارْتَدَّتْ صَحِيحَةً.
- وَقَاتِلُهَا يُعَزَّرُ فَقَطْ.
- وَسَائِرُ أَحْكَامِهَا: كَالرَّجُلِ.
- * فَإِنْ وَلَدَتْ أُمَّتَهُ، فَادْعَاهُ: ثَبَّتَ نَسَبُهُ، وَأُمُومِيَّتُهَا، وَالْوَلَدُ حُرٌّ، يَرِثُهُ مَطْلَقًا إِنْ كَانَتْ مُسْلِمَةً.
- وَكَذَا إِنْ كَانَتْ نَصْرَانِيَّةً، إِلَّا إِنْ وَلَدَتْهُ لَأَكْثَرَ مِنْ نَصْفِ حَوْلٍ مِنْذُ ارْتَدَّتْ.
- * وَإِنْ لَحِقَ بِمَالِهِ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ: فَهُوَ فِيءٌ.
- فَإِنْ لَحِقَ^(٤)، ثُمَّ رَجَعَ، فَذَهَبَ بِهِ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ: فَهُوَ لَوَارِثُهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ.
- وَإِنْ لَحِقَ، فَقُضِيَ بَعْدَهُ لِابْنِهِ، فَكَاتَبَهُ الْإِبْنُ، فَجَاءَ الْمَرْتَدُّ مُسْلِمًا: فَبَدَّلَ الْكِتَابَةَ، وَالْوَلَاءُ لَهُ.
- * وَمَنْ قَتَلَهُ مُرْتَدُّ خَطَأً، فَقُتِلَ عَلَى رَدَّتِهِ، أَوْ لَحِقَ: فِدْيَتُهُ فِي كَسْبِ إِسْلَامِهِ،

(١) أَيِ إِذَا ارْتَدَّتْ.

(٢) هَكَذَا: أَيَّامٌ: فِي نُسَخَتِي الْمَوْلَفِ، وَتَلْمِيذِهِ، وَغَيْرِهَا، وَفِي نُسَخِ: كُلِّ يَوْمٍ، وَأَمَّا الشَّرَاحُ فَقَسَرَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ: كُلُّ أَيَّامٍ: أَيِ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَبَعْضُهُمْ فَسَرَهُ: فِي كُلِّ يَوْمٍ، كُلٌّ بِحَسَبِ نُسَخَتِهِ.

(٣) أَيِ تَصَرُّفِ الْمَرَأَةِ.

(٤) أَيِ بَغِيرِ مَالٍ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهَا.

وقالا: في كَسْبِهِ مطلقاً.

* وَمَنْ قُطِعَتْ يَدُهُ عَمْدًا، فارتدَّ، والعياذُ بالله، ومات منه، أو لَحِقَ، ثم جاء مسلماً، ومات منه: فنصفُ دينِهِ لورثته في مالِ القاطع.

وإن أسلم بدون لَحَاقٍ، فمات: فتمَّامُ الدية، وعند محمدٍ: نصفُها.

* مكاتبٌ ارتدَّ، فَلَحِقَ، فأخَذَ بِمالِهِ، وقُتِلَ: فبدلُ الكتابةِ لمولاه، والباقي لورثته.

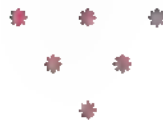
* زوجان ارتدَّا، فَلَحِقَا، فولدتِ المرأةُ، ثم وُلِدَ للولدِ، فظُهرَ عليهم: فالولدان فيءٌ.

ويُجَبَرُ الولدُ على الإسلام، لا ولده.

* وإسلامُ الصبيِّ العاقلِ: صحيحٌ.

وكذا ارتداده، خلافاً لأبي يوسف.

ويُجَبَرُ على الإسلام، ولا يُقتلُ إن أبى.



باب البُغَاة

* إذا خَرَجَ قومٌ مسلمونَ عن طاعةِ الإمام، وتغلَّبوا على بلدٍ: دَعَاهُم إلى العَوْدِ، وكَشَفَ شُبُهَتَهُم.

وبَدَأَهُم بالقتال لو تَحَيَّزُوا مجتمِعِينَ، وقيل: لا، ما لم يَبدؤوا.

* فإن كان لهم فِتْنَةٌ: أَجْهَزَ على جَرِيحِهِم، واتَّبَعَ مَوْلِيَهُم، وإلا: فلا.

ولا تُسَبِّ دُرِّيَّتُهُم، ولا يُقَسِّمُ مَالَهُم، بل يُحْبَسُ حتى يتوبوا، فيُرَدُّ عَلَيْهِم.

وجاز استعمالُ سِلَاحِهِم، وَخَيْلِهِم عندَ الحاجة.

* وإن قَتَلَ باغٍ مِثْلَهُ، فَظَهَرَ عَلَيْهِم: لا يَجِبُ شَيْءٌ.

وإن غَلَبُوا على مِصْرٍ، فَقَتَلَ بَعْضُ أَهْلِهِ^(١) آخَرَ مِنْهُ عَمْدًا: قُتِلَ بِهِ إذا ظَهَرَ على

المِصْرِ.

وإن قَتَلَ عَادِلٌ مَوْرَثَهُ البَاغِي: يَرِثُهُ، ولو بالعكس: لا يَرِثُهُ البَاغِي، إلا إن ادَّعى أَنَّهُ

كان على الْحَقِّ، وعندَ أَبِي يَوْسُفَ: لا يَرِثُهُ مطلقاً.

* وَكُرِّهَ بَيْعُ السِّلَاحِ مِمَّنْ عُلِمَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْفِتْنَةِ، وإن لم يُعْلَمَ: فلا.



(١) أي أهل المِصْرِ.

كتاب اللقيط

• التقاطه مندوبٌ، وإن خيفَ هلاكُه: فواجبٌ^(١).
وكذا اللقطة.

وهو حرٌّ، إلا إن ثبتَ رِقُّه بحُجَّةٍ.

ونفقته في بيت المال، وكذا جانيته، وإرثه: له.

• وإن أنفقَ عليه الملتقطُ: فهو متبرِّعٌ، إلا أن يأذنَ الحاكمُ بشرطِ الرجوعِ،
أو يُصدِّقَه اللقيطُ إذا بَلَغَ.

• ولا يُؤخذُ من مُلتَقِطِه.

• وإن ادَّعاه واحدٌ: ثبتَ نسبُه منه ولو عبداً، وهو حرٌّ، أو ذميّاً، وهو مسلمٌ إن
لم يكن في مَقَرِّهم^(٢)، وذميٌّ: إن كان فيه.

وإن ادَّعاه اثنان معاً: ثبتَ منهما.

• وإن وَصَفَ أحدهما علامةً فيه، أو سَبَقَ: فهو أَوْلَى.

والحرُّ، والمسلمُ^(٣) أَوْلَى من العبدِ والذميِّ.

• وإن شُدَّ عليه مالٌ، أو على دابةٍ هو عليها: فهو له، يُنفقُ منه عليه بأمرِ قاضيٍ،
وقيل: بدونه أيضاً.

وله^(٤) شراءُ ما لا بدَّ له منه، من طعامٍ، وكِسوةٍ، وقَبْضِ هَبِيته، وتسليمُه في حِرْفَةٍ.

لا تزويجُه، وتصرفُه في مالِه لغير ما ذُكِرَ.

ولا إجارته، في الأصح، وقيل: له إجارته.

• • •

(١) أي مَقَرُّ الذميين.

(٢) أي للملتقط.

(٣) أي فرض كفاية.

(٤) أي دعوته.

كتاب اللُّقْطَةِ

- هِيَ أَمَانَةٌ إِنْ أَشْهَدَ أَنَّهُ أَخَذَهَا لِيُرُدَّهَا عَلَى صَاحِبِهَا، وَإِلَّا: ضَمِنَ.
- والقول: لِلْمَالِكِ إِنْ أَنْكَرَ أَخْذَهُ لِلرَّدِّ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: لِلْمَلْتَقِطِ.
- وَيَكْفِي فِي الْإِشْهَادِ قَوْلُهُ: مَنْ سَمِعْتُمُوهُ يُنْشِدُ لِقِطَةً فَذُلُّوهُ عَلَيَّ.
- وَيُعْرَفُهَا فِي مَكَانٍ أَخَذَهَا، وَفِي الْمَجَامِعِ، مَدَّةً يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ طَلَبِ صَاحِبِهَا بَعْدَهَا، هُوَ الصَّحِيحُ.
- وقيل: إِنْ كَانَتْ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ، فَأَكْثَرُ: فَحَوْلًا، وَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ: فَأَيَّامًا.
- وما لَا يَبْقَى: يُعْرَفُ إِلَى أَنْ يُخَافَ فُسَادُهُ، ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِهَا إِنْ شَاءَ.
- فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا بَعْدَهُ: أَجَاذَهُ إِنْ شَاءَ، وَأَجْرُهُ لَهُ، أَوْ ضَمَّنَ الْمَلْتَقِطَ، أَوْ الْفَقِيرَ لَوْ هَالِكَةً، وَأَيُّهُمَا ضَمِنَ: لَا يَرْجِعُ عَلَى الْآخَرِ، وَيَأْخُذُهَا مِنْهُ إِنْ بَاقِيَةً.
- وَلِقِطَةُ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: سَوَاءٌ.
- وَيَجُوزُ التَّقَاطُ الْبَهِيمَةِ.
- وهو مُتَبَرِّعٌ فِي إِتْفَاقِهِ عَلَيْهَا بِلَا إِذْنِ حَاكِمٍ، وَإِنْ بِإِذْنِهِ بِشَرْطِ الرَّجُوعِ: فَذَيْنِ عَلَى رَبِّهَا.
- له (١) أَنْ يَحْبِسَهَا عَنْهُ حَتَّى يَأْخُذَهَا.
- فَإِنْ امْتَنَعَ: بَيَّعَتْ فِي النِّفْقَةِ.
- فَإِنْ هَلَكَتْ بَعْدَ الْحَبْسِ: سَقَطَ، وَإِنْ قَبْلَهُ: لَا.
- وَيُؤْجَرُ الْقَاضِي مَا لَهُ مِنْ نَفْعَةٍ، وَيُنْفَقُ مِنْهَا (٢).

(١) أَيُّ لِلْمَلْتَقِطِ أَنْ يَحْبِسَهَا حَتَّى يَأْخُذَ مَا أَنْفَقَهُ.

(٢) أَيُّ مِنَ الْأَجْرَةِ.

وما لا منفعة له: يَأْذَنُ^(١) بالإنفاقِ إن^(٢) أَصْلَحَ، إذا أقام البيّنة أنها لقطة.
وإن قال: لا بيّنة لي: يقول له: أنفق عليها إن كنت صادقاً، وإلا: باعه، وأمر
بحفظ ثمنه.

- وللملّقط أن يَتَفَعَّعَ باللقطة بعد التعريف لو فقيراً.
- وإن غنياً: تصدّق بها ولو على أبويه، أو ولده، أو زوجته لو فقراء.
- وإن كانت حقيرة، كالنوى، وقُشُورِ الرُّمَّانِ، والسُّنْبُلِ بعد الحَصَادِ: يَتَفَعَّعُ بها،
بدون تعريف، وللمالك أخذها.
- ولا يَجِبُ دَفْعُ اللقطة إلى مدّعيها، إلا ببيّنة، ويَحِلُّ إن بَيَّنَّ علامتها من غير جَبْرِ.



(٢) أي إن كان الإنفاقُ أصلح.

(١) أي يأذن القاضي للملّقط.

كتاب الأبق

- ✱ **نُدِبَ أَخْذُهُ لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ، وَكَذَا الضَّالُّ، وَقِيلَ: تَرْكُهُ أَفْضَلُ.**
- وَيُرْفَعَانُ^(١) إِلَى الْحَاكِمِ، فَيَحْبِسُ الْآبَقُ^(٢)، دُونَ الضَّالِّ.**
- ✱ **وَلِمَنْ رَدَّهُ مِنْ مَدَّةِ سَفَرٍ: أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا.**
- وَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِينَ: فَقِيمَتُهُ إِلَّا دِرْهَمًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ:**
- أَرْبَعُونَ.**
- وَإِنْ رَدَّهُ مِنْ دُونِهَا: فَبِحَسَابِهِ.**
- ✱ **وَإِنْ أَبَقَ مِنْهُ^(٣): لَا يَضْمَنُ إِنْ أَشْهَدَ أَنَّهُ أَخْذَهُ لِرَدِّهِ، وَإِلَّا: فَلَا شَيْءَ لَهُ^(٤)،**
- وَيَضْمَنُ إِنْ أَبَقَ مِنْهُ.**
- وَجُعِلَ الرِّهْنُ^(٥): عَلَى الْمَرْتَهَنِ.**
- وَجُعِلَ الْجَانِي^(٦): عَلَى الْمَوْلَى إِنْ فَدَاهُ، وَعَلَى وَلِيِّ الْجَنَائِيَةِ إِنْ دَفَعَهُ.**
- وَجُعِلَ^(٧) الْمَدْيُونُ: مِنْ ثَمَنِهِ.**
- وَيُقَدَّمُ عَلَى الذَّيْنِ إِنْ بَاعَ فِيهِ، وَعَلَى الْمَوْلَى: إِنْ أَدَّاهُ عَنْهُ.**
- ✱ **وَجُعِلَ^(٨) الْمَوْهُوبُ: عَلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ وَإِنْ^(٩) رَجَعَ الْوَاهِبُ فِي هَيْبَتِهِ بَعْدَ الرَّدِّ.**
- ✱ **وَأَمْرُ نَفَقَتِهِ: كَاللَّقِطَةِ.**
- ✱ **وَالْمَدْبَرُ، وَأُمُّ الْوَلَدِ: كَالْقِنِّ.**

(١) أي الآبق والضال؛ لعجزه عن حفظهما.

(٢) رَجُرَ لَهُ. (٣) أي من الآخذ.

(٤) من الجُعَل.

(٥) أي لو أبق العبد المرهون: فالجُعَل على المرتهن.

(٦) أي جُعِلَ العبد الجاني الآبق.

(٧) أي جُعِلَ العبد المأذون المديون الآبق.

(٨) وصليّة.

(٩) أي العبد الموهوب الآبق.

• وإن كان الرادُّ أبَ المولى، أو ابنه، وهو في عِيَاله، أو وصِيَّه^(١)، أو أحدَ الزوجين: فلا شيءَ له.
• والمالكُ الصبيُّ: كالبالغ.



(١) أي وصي المولى.

كتاب المفقود

- * هو غائب لا يُدرى مكانه، ولا حياته ولا موته.
- فَيَنْصِبُ لَهُ الْقَاضِي مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ، وَيَسْتَوْفِي حَقَّهُ، مِمَّا لَا وَكِيلَ لَهُ فِيهِ.
- وَيَبِيعُ مَا يُخَافُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ.
- * وَيُنْفِقُ عَلَى زَوْجَتِهِ، وَقَرِيبِهِ وَلَدًا^(١).
- * وهو حيٌّ: فِي حَقِّ نَفْسِهِ، لَا تُنَكِّحُ امْرَأَتَهُ، وَلَا يُقَسِّمُ مَالَهُ، وَلَا تُفَسِّخُ إِجَارَتَهُ.
- مَيِّتٌ: فِي حَقِّ غَيْرِهِ، فَلَا يَرِثُ مِمَّنْ مَاتَ حَالُ فَقْدِهِ إِنْ حُكِمَ بِمَوْتِهِ.
- فَيُوقَفُ نَصِيبُهُ مِنْهُ، كُلًّا أَوْ بَعْضًا، إِلَى أَنْ يُحْكَمَ بِمَوْتِهِ.
- فَإِنْ جَاءَ^(٢) قَبْلَ الْحُكْمِ بِهِ: فَهُوَ لَهُ، وَإِلَّا: فَلَمَنْ يَرِثُ ذَلِكَ الْمَالَ لَوْلَاهُ.
- * وَإِذَا مَضَى مِنْ عُمُرِهِ مَا لَا يَعِيشُ إِلَيْهِ أَقْرَانُهُ، وَقِيلَ: تَسْعُونَ سَنَةً، وَقِيلَ: مِائَةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً: حُكِمَ بِمَوْتِهِ فِي حَقِّ مَالِهِ حِينَئِذٍ، فَلَا يَرِثُهُ مَنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ، وَتَعْتَدُّ زَوْجَتُهُ لِلْمَوْتِ عِنْدَ ذَلِكَ.



(١) أي أصوله وإن علوا، وفروعه وإن سفلوا.

(٢) أي المفقود.

كتاب الشراكة

هي ضربان: شركة ملك، وشركة عقد.

*** فالأولى:** أن يملك اثنان عينا، إرثا، أو شراء، أو اتهابا، أو استيلاء، أو اختلاط مالهما، بحيث لا يتميز، أو خلطاه.

وكل منهما أجنبي في نصيب الآخر.

ويجوز بيع نصيبه من شريكه في جميع الصور^(١)، ومن غيره، بغير إذنه، فيما عدا الخلط والاختلاط: فلا يجوز بلا إذنه.

*** والثانية:** أن يقول أحدهما: شاركك في كذا، ويقبل الآخر.

وركنها: الإيجاب، والقبول.

وشروطها: عدم ما يقطعها، كشرط دراهم معينة من الربح لأحدهما.

وهي أربعة أنواع:

١ - شركة مفاوضة: وهي أن يشترك متساويان تصرفا، ودينا، ومالا، وربحا، وتتضمن الوكالة والكفالة.

فلا تجوز بين مسلم وذمي، خلافا لأبي يوسف.

ولا بين حر وعبد، وبالغ وصبي، ولا بين صبيين، أو عبدتين، أو مكاتبين.

ولا بد من لفظ: المفاوضة، أو بيان جميع مقتضياتها.

ولا يشترط تسليم المال، ولا خلطه.

*** وما اشتراه كل منهما، سوى طعام أهله، وكسوتهم: فلهما.**

وكل دين لزم أحدهما بما تصح فيه الشركة، كبيع وشراء واستئجار: لزم الآخر.

وإن لزم بكفالة بأمر: لزم الآخر، خلافا لهما.

- وكذا إن لَزِمَ بغصب، خلافاً لأبي يوسف.
- وفي الكفالة بلا أمر: لا يلزمه، في الصحيح.
- * وإن وَرِثَ أحدهما ما تصحُّ به الشركة، أو وُهِبَ له، وقَبِضَ: صارت عِناناً.
- وكذا إن فُقِدَ فيها شَرْطٌ لا يُشْتَرَطُ في العِنان.
- وإن وَرِثَ عَرْضاً، أو عقاراً: بَقِيَتْ مفاوضة.
- * ولا تصحُّ مفاوضة، ولا عِنانٌ إلا بالدرهم أو الدنانير أو بالفلوس النافقة عند محمد، أو بالتَّبرِ والنُّقْرة إن تعاملَ الناسُ بهما.
- ولا تصحَّان بالعروض، إلا أن يبيعَ نصفَ عَرْضِهِ بنصفِ عَرْضِ الآخر، ثم يعقدا الشركة.
- ولا بالمكيل، والموزون، والعددي المتقارب قبل الخلط.
- * وإن خَلَطَا جنساً واحداً، ثم اشتركا: فشركة عقد، عند محمد، ومِلْكٌ، عند أبي يوسف.
- وإن خَلَطَا جنسَيْنِ: لا تنعقد، اتفاقاً.
- ٢ - وشركة عِنانٍ: وهي أن يشتركا متساويين فيما ذُكِرَ، أو غير متساويين.
- وتتضمَّنُ الوكالة، دون الكفالة.
- وتصحُّ في نوعٍ من التجارات، وفي عمومها.
- وبيعضِ مالٍ كُلِّ منهما، وبكُلِّه.
- ومع التفاضل في رأسِ المالِ، والربح، ومع التساوي فيهما، أو في أحدهما، دون الآخر عند عملهما.
- ومع زيادة الربح للعامل عند عمل أحدهما.
- ومع كون مال أحدهما دراهم، والآخر دنانير.
- ولا يُشْتَرَطُ الخلطُ فيها أيضاً.

• والوَضِيعَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ وَإِنْ شَرَطَا غَيْرَ ذَلِكَ.

وما شَرَاهُ كُلُّ مَنْهُمَا: طُولِبَ بِشْمِنِهِ هُوَ فَقَطْ، وَرَجَعَ عَلَى شَرِيكِهِ بِحَصَّتِهِ مِنْهُ إِنْ أَذَاهُ مِنْ مَالِهِ.

• وَتَبْطُلُ الشَّرَكَةُ بِهَلَاكِ الْمَالَيْنِ، أَوْ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الشَّرَاءِ.

• وَهُوَ ^(١) عَلَى مَالِكِهِ قَبْلَ الْخَلْطِ، هَلَكَ فِي يَدِهِ أَوْ فِي يَدِ الْآخَرِ، وَعَلَيْهِمَا: بَعْدَهُ. فَإِنْ هَلَكَ بَعْدَ مَا شَرَى الْآخَرُ بِمَالِهِ: فَالْمَشْرِيُّ بَيْنَهُمَا، وَرَجَعَ الْمَشْتَرِي عَلَى شَرِيكِهِ بِشْمَنِ حَصَّتِهِ.

وَإِنْ هَلَكَ قَبْلَ شَرَاءِ الْآخَرِ: فَإِنْ كَانَ وَكَّلَهُ حِينَ الشَّرَكَةِ صَرِيحًا: فَالْمَشْرِيُّ لَهَا شَرَكَةُ مِلْكٍ، وَرَجَعَ بِحَصَّتِهِ، وَإِلَّا ^(٢): فَلِلْمَشْتَرِي فَقَطْ.

• وَلِكُلِّ مِنْ شَرِيكِي الْمَفَاوِضَةِ وَالْعِنَانِ أَنْ يُنْضَعَ، وَيُضَارَبَ، وَيَسْتَأْجَرَ، وَيُوكَّلَ، وَيُودِعَ، وَيُدَّهَ فِي الْمَالِ: يَدُ أَمَانَةٍ.

٣ - وَشَرَكَةُ الصَّنَائِعِ وَالتَّقْبُلِ: وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَ خِيَّاطَانِ، أَوْ صَبَّأَغُ وَخِيَّاطٌ، عَلَى أَنْ يَتَقَبَّلَا الْأَعْمَالَ، وَيَكُونَ الْكَسْبُ بَيْنَهُمَا.

وَلَوْ شَرَطَا الْعَمَلَ نَصْفَيْنِ، وَالرِّبْحَ أَثْلَاثًا: جَازَ.

• وَكُلُّ عَمَلٍ تَقَبَّلَهُ أَحَدُهُمَا: يَلْزُمُهُمَا، فَعَلَى كُلِّ مَنْهُمَا الطَّلَبُ بِالْعَمَلِ، وَلِكُلِّ مَنْهُمَا طَلَبُ الْأَجْرِ.

وَيَبْرَأُ الدَّافِعُ بِالْدَفْعِ إِلَى أَحَدِهِمَا.

• وَالْكَسْبُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ.

٤ - وَشَرَكَةُ الْوُجُوهِ: وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَا وَلَا مَالَ لَهَا، عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَا بَوَاجِهِمَا، وَيَبِيعَا، وَالرِّبْحُ بَيْنَهُمَا.

• فَإِنْ شَرَطَاها مَفَاوِضَةً: صَحَّتْ.

(١) أَيُّ الْهَلَاكِ.

(٢) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِالْوَكَالَةِ: فَالْمَشْرِيُّ لِلْمَشْتَرِي.

وَمُطْلَقُهَا: عِنَانٌ، وَتَتَضَمَّنُ الْوَكَالَهَ فِيمَا يَشْتَرِيَانِهِ.
* فَإِنْ شَرَطًا مَنَاصِفَةَ الْمَشْرِئِيِّ، أَوْ مُثَالِثَتَهُ: فَالْرِبْحُ كَذَلِكَ.
وَشَرَطُ الْفَضْلِ: بَاطِلٌ.



فصل

[في الشركة الفاسدة]

• ولا تجوزُ الشركةُ فيما لا تصحُّ الوكالةُ به، كالاختطاب، والاحتشاش، والاصطياد، والاستقاء.

وما جمعه كلٌّ: فله.

وإن أعانه الآخرُ: فله أجرٌ مثله، لا يُزادُ على نصفِ ثمنِ المأخوذ، عند أبي يوسف، خلافاً لمحمد^(١).

وما أخذه معاً: فلهما نصفين.

• وإن كان لأحدهما بَغْلٌ، وللآخرِ راويةٌ، فاستقى أحدهما: فالكسبُ له، وللآخرِ أجرٌ مثلُ ماله.

• والربحُ في الشركةِ الفاسدة: على قدرِ المالِ، ويبطلُ شرطُ الفضلِ.

• وتبطلُ الشركةُ بموتِ أحدهما، وبلحاقه مرتداً إن حُكِمَ به.

• ولا يزكي أحدهما مالَ الآخرِ بلا إذنه، فإن أذن كلٌّ لصاحبه، فأديا معاً: ضَمِنَ كلُّ حصّةٍ صاحبه.

وإن أديا متعاقباً: ضَمِنَ الثاني، عَليمَ بأداء الأولِ أو لا، وقالوا: لا يضمنُ إن لم يَعْلَمْ.

وإن أذن أحدُ المفاوضين لشريكه أن يشتري أمةً ليطأها^(٢)، ففَعَلَ: فهي له خاصةٌ بلا شيءٍ، ويؤخذُ^(٣) كلٌّ بثمنها.

وقالوا: يضمنُ حصّةَ شريكه.

• • •

(١) فإن عنده له أجر المثل بالغاً ما بلغ، واختلف في الترجيح بين قوليهما. الدر المنقى ٧٢٨/١.

(٢) لتضمن الإذن بالشراء للوطء: الهبة.

(٣) أي للبائع أن يطالب بكل الثمن أيهما شاء.

كتاب الوقف

- * هو حَبْسُ العَيْنِ على مِلْكِ الواقِفِ، والتصدُّقُ بالمنفعة، كالعارية.
- * فلا يلزَمُ، ولا يزولُ ملكُه، إلا أن يَحْكُمَ به حاكمٌ، قيل: أو يُعَلِّقَه بموته، بأن يقول: إذا مِتُّ فقد وقفتُ.
- وعندَهما: هو حَبْسُ العينِ على مِلْكِ الله تعالى، على وجهٍ يعودُ نفعُه إلى العبادِ.
- فيلزَمُ، ويزولُ ملكُه بمجردِ القولِ عندَ أبي يوسف، وعندَ محمدٍ: لا، ما لم يُسلِّمَه إلى وليٍّ.
- * فلو وَقَفَ على الفقراءِ، أو بنى سقايةً، أو خاناً، أو رِبَاطاً لبني السبيل، أو جَعَلَ أرضه مَقْبَرَةً: لا يزولُ ملكُه عنه إلا بالحُكْمِ.
- وعندَ أبي يوسف: يزولُ بمجردِ القولِ.
- وعندَ محمدٍ: إذا سلَّمَه إلى مُتَوَلٍّ، واستقى الناسُ من السَّقايةِ، وسكنوا الخانَ، والرِّباطَ، ودَفَنُوا في المقبرة.
- * وشَرِطَ لتمامِه: ذَكَرُ مَصْرِفٍ مُؤَبَّدٍ، وعندَ أبي يوسف: يصحُّ بدونه، وإذا انقَطَعَ صُرِفَ إلى الفقراءِ.
- * وصَحَّ عندَ أبي يوسف وَقْفُ المُشَاعِ، وجَعْلُ غَلَّةِ الوقفِ، أو الولايةِ لنفسِه.
- وجَعْلُ البعضِ أو الكلِّ لأمهاتٍ أولادِه، أو مدبِّريه، ما داموا أحياءَ، وبعدهم للفقراءِ.
- وشَرِطُ^(١) أن يَسْتَبْدَلَ به غيره إذا شاء.
- خلافاً لمحمدٍ في الكلِّ.
- * وصَحَّ وَقْفُ العقارِ، وكذا المنقولُ المتعارَفُ وَقْفُه عندَ محمدٍ.

(١) أي صحَّ شَرِطُ.

كالقَاسِ، والمَرْوِ، والقُدُومِ، والمِنْشَارِ، والجِنَازَةِ^(١)، وثِيَابِهَا، والقُدُورِ،
والمَرَاجِلِ، والمَصَاحِفِ، والْكُتُبِ.

وأبو يوسف معه في وَقْفِ السِّلَاحِ، والْكُرَاعِ^(٢)، كالخَيْلِ، والإِبِلِ في سَبِيلِ اللَّهِ،
وبِهِ يُفْتَى.

وكذا يَصِحُّ عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ وَقْفُهُ تَبَعًا.

كَمَنْ وَقَفَ ضَيْعَةً يَبْقَرُهَا، وَأَكْرَتَهَا^(٣)، وَهُمْ عَبِيدُهُ، وَسَائِرُ آلَاتِ الْحِرَاثَةِ.

* وَإِذَا صَحَّ الْوَقْفُ: فَلَا يُمْلَكُ، وَلَا يُمْلَكُ^(٤)، إِلَّا أَنَّهُ تَجُوزُ قِسْمَةُ الْمَشَاعِ عِنْدَ
أَبِي يَوْسُفَ.

* وَيُبْدَأُ مِنْ ارْتِفَاعِ الْوَقْفِ^(٥) بِعِمَارَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهَا الْوَاقِفُ، إِنْ وَقَفَ عَلَى
الْفُقَرَاءِ، وَإِنْ عَلَى مَعِينٍ: فَعَلَيْهِ^(٦).

فَإِنْ امْتَنَعَ، أَوْ كَانَ فَقِيرًا: آجَرَهُ الْحَاكِمُ، وَعَمَرَهُ مِنْ أَجْرَتِهِ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ.

* وَيُنْقُضُ الْوَقْفُ: يُصْرَفُ إِلَى عِمَارَتِهِ إِنْ احتَاجَ، وَإِلَّا: حُفِظَ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ.
وَإِنْ تَعَذَّرَ صَرَفُ عَيْنِهِ: يُبَاعُ، وَيُصْرَفُ ثَمَنُهُ إِلَيْهَا، وَلَا يُقَسَّمُ بَيْنَ مُسْتَحَقِّي
الْوَقْفِ.



(١) بكسر الجيم: سرير الجنَازَةِ، ويفتح الجيم: الجِنَازَةُ: المِيتُ عَلَى الجِنَازَةِ.

(٢) أي الدواب التي يُحْمَلُ عَلَيْهَا، كالخَيْلِ، وَيُقَالُ لِلخَيْلِ خَاصَةً: الْكُرَاعُ.

(٣) أي الحرَّاثُونَ، الَّذِينَ يَحْرُثُونَ الْأَرْضَ لِلزَّرْعِ.

(٤) أي لَا يَكُونُ الْوَقْفُ مَمْلُوكًا لِأَحَدٍ، وَلَا يَقْبَلُ التَّمْلِيكَ لغيرِهِ.

(٥) أي يَبْدَأُ الْقِيَمَ بِعِمَارَةِ الْوَقْفِ وَإِصْلَاحِهِ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ.

(٦) أي عَلَى الْمَعِينِ.

فصل

[فيما يتعلق بوقف المسجد]

* إذا بنى مسجداً: لا يزول ملكه عنه حتى يُفِرَّزَه عن ملكه بطريقه، ويأذن بالصلاة فيه، ويصلي فيه واحداً.

وفي رواية: شرط صلاة جماعة.

* ولا يضُرُّ جعله^(١) تحته سرداباً لمصالحه.

فإن جعله لغير مصالحه، أو جعل فوقه^(٢) بيتاً، وجعل بابَه إلى الطريق، وعزله، أو اتخذ وسط داره مسجداً، وأذن بالصلاة فيه: لا يزول ملكه عنه، وله بيعه، ويورث عنه.

وعند أبي يوسف: يزول ملكه^(٣) بمجرد القول مطلقاً.

* ولو ضاق المسجد وبجنبه طريق العامة: يوسع منه، وبالعكس^(٤).

رباط استغني عنه: يصرف وقفه إلى أقرب رباط إليه.

* والوقف في المرض: وصية.

* ويستبَعُ شرط الواقف في إجارة الوقف إن وجد، وإلا: فيختار^(٥) أن لا تؤجر

الضياع أكثر من ثلاث سنين، ولا غيرها أكثر من سنة.

ولا يؤجر إلا بأجر المثل.

ثم لا تنقُص^(٦) إن زادت الأجرة لكثرة الرغبة.

* وليس للموقوف عليه أن يؤجر إلا بإئابة، أو ولاية.

(١) أي جعل الواقف سرداباً تحت المسجد.

(٢) أي فوق المسجد.

(٣) لفظ: ملكه: مثبت في نسخة المؤلف (٩٣٠ هـ).

(٤) أي لو ضاق الطريق، وبجنبه مسجد واسع مستغنى عن جزء منه: يوسع الطريق منه؛ لأن كليهما

للمسلمين.

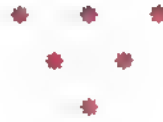
(٦) أي لا تُفسخ تلك الإجارة.

(٥) أي للفتوى.

ولا يُعار^(١)، ولا يُزهن.

وإن غُصِبَ عقارُه: يُختارُ وجوبُ الضمان.

* ولو شرط^(٢) الولاية لنفسه، وكان خائناً: تُنزعُ منه^(٣) وإن شرط أن لا تُنزع.



(١) أي الوقف.

(٢) أي الوقف.

(٣) أي ينزع القاضي الوقف المتولي على وقفه.

كتاب البيوع

* البيع: مبادلة مالٍ بمالٍ.

وَيَنْعَقِدُ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ، بِلَفْظِي الْمَاضِي، ك: بَعْتُ، وَاشْتَرَيْتُ، وَمَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُمَا.

وبالتعاطي، في النَّفِيسِ، وَالْخَسِيسِ^(١)، هُوَ الصَّحِيحُ.

ولو قال: خُذْهُ بِكَذَا، فَقَالَ: أَخَذْتُ، أَوْ: رَضَيْتُ: صَحَّ.

* وَإِذَا أَوْجَبَ أَحَدُهُمَا: فَلَا خَيْرَ أَنْ يَقْبَلَ كُلُّ الْمَبِيعِ بِكُلِّ الثَّمَنِ فِي الْمَجْلَسِ، أَوْ يَتْرَكَ، لَا بَعْضاً دُونَ بَعْضٍ، إِلَّا إِذَا بُيِّنَ ثَمَنُ كُلِّ.

وإن رَجَعَ الْمَوْجِبُ، أَوْ قَامَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْمَجْلَسِ قَبْلَ الْقَبُولِ: بَطَلَ الْإِيجَابُ.

* وَإِذَا وُجِدَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ: لَزِمَ الْبَيْعُ بِلا خِيَارٍ مَجْلَسٍ.

* وَيَصَحُّ فِي الْعَوَضِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِلا مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ وَوَضْفِهِ، لَا فِي غَيْرِهِ، وَيُثْمِنُ حَالً، وَمَوْجَلٍ بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ.

* وَلَوْ اشْتَرَى بِأَجَلٍ سَنَةٍ^(٢)، فَمَنَعَ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ حَتَّى مَضَتْ، ثُمَّ سَلَّمَ: فَلَهُ أَجَلُ سَنَةٍ أُخْرَى، خِلَافاً لَهَا.

* وَإِنْ أَطْلَقَ الثَّمَنَ: فَإِنْ اسْتَوَتْ مَالِيَةُ النُّقُودِ وَرَوَاجُهَا: صَحَّ، وَلَزِمَ مَا قُدِّرَ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ رَوَاجاً: فَمِنْ الْأَرْوَاجِ.

وإن استوى رَوَاجُهَا، لَا مَالِيَتُهَا: فَسَدَ، مَا لَمْ يُبَيَّنَّ.

* وَيَصَحُّ فِي الطَّعَامِ، وَكُلِّ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ، كَيْلاً وَوَزْناً.

وكذا جُزْأً إِنْ بَاعَ بِغَيْرِ جَنْسِهِ، وَبِإِنَاءٍ، أَوْ حَجَرٍ مَعْيَنٍ لَا يُذَرَى قَدْرُهُ.

(١) مَا تَكُونُ قِيَمَتُهُ دُونَ نَصَابِ السَّرَقَةِ، وَهُوَ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ.

(٢) غَيْرُ مَعْيَنَةٍ، مَبْدُوءاً بِبُضِّ الْمَبِيعِ، لِأَنَّ التَّأْجِيلَ لِلتَّنَصُّفِ فِي الْمَبِيعِ.

- وَمَنْ بَاعَ صُبْرَةً، كُلَّ صَاعٍ بِدِرْهَمٍ: صَحَّ فِي صَاعٍ فَقَطْ، إِلَّا أَنْ يُسَمَّى جُمْلَتَهَا.
- وَلِلْمُشْتَرِي الْفَسْخُ بِالْخِيَارِ وَإِنْ كَيْلًا، أَوْ سَمَّى جُمْلَتَهَا فِي الْمَجْلَسِ بَعْدَ ذَلِكَ.
- وَمَنْ بَاعَ قَطِيعَ غَنَمٍ، كُلَّ شَاةٍ بِدِرْهَمٍ: لَا يَصَحُّ فِي شَيْءٍ مِنْهَا.
- وَكَذَا لَوْ بَاعَ ثَوْبًا كُلَّ ذِرَاعٍ بِدِرْهَمٍ، وَكَذَا كُلُّ مَعْدُودٍ مُتَفَاوِتٍ.
- وَعِنْدَهُمَا: يَصَحُّ فِي الْكُلِّ، فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.
- وَإِنْ بَاعَ صَبْرَةً عَلَى أَنَّهَا مَائَةٌ قَفِيزٍ، بِمَائَةِ دِرْهَمٍ، فَوُجِدَتْ أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرُ: أَخَذَ الْمُشْتَرِي الْأَقْلَ بِحَصَّتِهِ، أَوْ فَسَخَ، وَالزَّائِدُ لِلْبَائِعِ.
- وَفِي الْمَذْرُوعِ: يَأْخُذُ الْأَقْلَ بِكُلِّ الثَّمَنِ، أَوْ يَفْسَخُ، وَالزَّائِدُ لَهُ، بِلَا خِيَارٍ لِلْبَائِعِ.
- وَإِنْ سَمَّى لِكُلِّ ذِرَاعٍ قِسْطًا: أَخَذَ الْأَقْلَ بِحَصَّتِهِ، وَكَذَا الزَّائِدُ، وَلَهُ الْخِيَارُ فِي الْوَجْهَيْنِ.
- وَصَحَّ بَيْعُ عَشْرَةِ أَسْهُمٍ مِنْ مَائَةِ سَهْمٍ مِنْ دَارٍ، لَا يَبِيعُ عَشْرَةَ أَذْرَعٍ مِنْ مَائَةِ ذِرَاعٍ مِنْهَا، وَعِنْدَهُمَا: يَصَحُّ فِيهِمَا.
- وَلَوْ بَاعَ عِدْلًا^(١) عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةُ أَثْوَابٍ، فَإِذَا هُوَ أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرُ: فَسَدَ الْبَيْعُ، وَلَوْ فَصَّلَ الثَّمَنُ: فَكَذَا فِي الْأَكْثَرِ.
- وَيَصَحُّ فِي الْأَقْلِ بِحَصَّتِهِ، وَيُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي.
- وَإِنْ بَاعَ ثَوْبًا عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةُ أَذْرَعٍ، كُلَّ ذِرَاعٍ بِدِرْهَمٍ: أَخَذَهُ الْمُشْتَرِي بِعَشْرَةِ لَوْ^(٢) عَشْرَةً وَنِصْفًا، بِلَا خِيَارٍ، وَبِتِسْعَةٍ: لَوْ تِسْعَةً وَنِصْفًا، بِخِيَارٍ.
- وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ: يُخَيَّرُ فِي أَخْذِهِ بِأَحَدِ عَشَرَ: فِي الْأَوَّلِ^(٣)، وَبِعَشْرَةٍ: فِي الثَّانِي.
- وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: يُخَيَّرُ فِي أَخْذِهِ فِي الْأَوَّلِ: بِعَشْرَةٍ وَنِصْفٍ، وَفِي الثَّانِي: بِتِسْعَةٍ وَنِصْفٍ.

• • •

(٢) أَيُّ لَوْ كَانَ الثَّوْبُ.

(١) وَهَاءٌ فِيهِ ثَابِتٌ.

(٣) أَيُّ فِيهِمَا وَجَدَهُ عَشْرَةً وَنِصْفًا، وَالثَّانِي هُوَ: مَا وَجَدَهُ تِسْعَةً وَنِصْفًا.

فصل

[فيما يدخل في البيع]

* يدخل البناء، والمفاتيح في بيع الدار، بلا ذكر.

وكذا الشجر في بيع الأرض.

ولو أطلق شراء شجرة: دخل مكانها^(١)، عند محمد، وهو المختار، خلافاً لأبي يوسف.

* ولا يدخل الزرع في بيع الأرض، ولا الثمر في بيع الشجر، إلا باشتراطه وإن ذكر الحقوق والمرافق، ويقال للبائع: اقلعه، واقطعها، وسلم المبيع.

وكذا لا يدخل حبُّ بذر، ولم ينبت بعد، وإن نبت، ولم تنض له قيمة: دخل، وقيل: لا.

* ومن باع ثمرة، بدا صلاحها أو لم يند: صح، ويقطعها المشتري للحال.

وإن شرط تركها على الشجر: فسد ولو بعد تناهي عظيمها، خلافاً لمحمد، وكذا شراء الزرع.

* وإن تركها بإذن البائع، بلا اشتراط: طابت له^(٢) الزيادة.

وإن بغير إذنه: تصدق بما زاد في ذاتها.

وإن بعدما تناهت^(٣): لا يتصدق بشيء.

* وإن استأجر^(٤) الشجر إلى وقت الإدراك: بطلت الإجارة، وطابت الزيادة.

وإن استأجر الأرض لترك الزرع: فسدت^(٥)، ولا تطيب الزيادة.

* ولو أثمرت ثمراً آخر قبل القبض: فسد البيع، وبعد القبض: يشتركان.

(١) من الأرض، بقدر عروقها الكبار. الدر المنتقى ١٥/٢.

(٢) أي للمشتري. (٣) أي الثمرة.

(٤) أي مشتري الثمرة التي لم تناه.

(٥) أي الإجارة.

والقول في قَدْرِ الْحَادِثِ: للمشتري^(١).

* ولو باع ثمرة^(٢)، واستثنى منها أرتالاً معلومة: صحَّ، وقيل: لا.

* ويجوزُ بيع البُرِّ في سُنْبُلِهِ إن يَبِيعَ بغير جنسه.

وكذا الباقلَاءُ في قَشْرِه، والأُرْزُ، والسُّفْسُمْ.

وكذا اللوزُ، والفُسْتُقُ، والجَوْزُ في قَشْرِهَا الأوَّلِ.

* وأجرة الكيلِ، وعدَّ المبيع، ووَزَنَه، وذَرَعَه: على البائع.

وأجرة نَقْدِ الثمن، ووَزَنَه: على المشتري.

* وفي بيع سلعة بثمن: سُلِّمَ هو أولاً إن لم يكن مؤجَّلاً.

وفي بيع سلعة بسلعة^(٣)، أو ثمنٍ بثمنٍ^(٤): سُلِّمَ معاً.



(١) مع يمينه.

(٢) على شجرة.

(٣) ويسمى: بيع المقايضة.

(٤) ويسمى: الصرف.

باب الخيارات

• صحَّ خيارُ الشَّرْطِ لكلِّ من العاقِدين، ولهما معاً، ثلاثة أيام، لا أكثر، إلا إن أجاز في الثلاثة.

وعندهما: يجوزُ إن بَيَّنَّ مدةً معلومةً؛ أيَّ مدةٍ كانت.

• وإن اشترى على أنه إن لم يَنقَدِ الثمنُ إلى ثلاثة أيامٍ فلا بيع: صحَّ، وإلى أربعة: لا، إلا أن يَنقَدَ في الثلاثة.

وعند محمدٍ: يجوزُ إلى أربعة، وأكثر.

• وخيارُ البائعِ يَمنعُ خروجَ المبيعِ عن مِلْكِهِ، فإن قَبَضَهُ المشتري، فَهَلَكَ: لَزِمَهُ قيمَتُهُ.

وخيارُ المشتري: لا يَمنعُ، فإن هَلَكَ في يَدِهِ: لزم الثمنُ.

• وكذا^(١) لو تَعَيَّبَ، إلا أنه^(٢) لا يدخلُ في مِلْكِ المشتري، خلافاً لهما.

فلو اشترى زوجته بالخيار: لا يفسدُ النكاحُ، وإن وطَّئها: فله رَدُّها^(٣)؛ لأنه^(٤): بالنكاح، إلا في البكر.

ولو وَلَدَتْ في مدته^(٥): لا تصيرُ أمَّ ولده.

• ولو اشترى قريبه به^(٦)، أو عبداً بعدَ قوله: إن مَلَكَتُ عبداً فهو حرٌّ: لا يعتقان في مدته.

ولا يُعَدُّ حيضُ المشتراةِ به^(٧) في مدته: من الاستبراء.

(٢) أي المبيع.

(١) أي لزم الثمن.

(٣) عند الإمام تَحْلِيلُهُ.

(٤) أي لأن الوطء: بحكم ملك النكاح؛ لبقائه، لا بحكم: ملك اليمين؛ لعدمه.

(٦) أي بالخيار.

(٥) أي مدة الخيار.

(٧) أي بالخيار في مدته.

ولا استبراء على البائع إن رُدَّتْ به.

* ولو قَبَضَ المشتري به المبيع، بإذن البائع، ثم أودَعَهُ عنده، فَهَلَكَ: فهو على البائع؛ لارتفاع القبض بالرد^(١)؛ لعدم الملك.

* ولو اشترى المأذون شيئاً به^(٢)، فأبرأه بائعُه عن ثمنه: يَبْقَى خيارُه، وله الردُّ؛ لأنه يلي عدم التملك^(٣).

ولو اشترى ذمي من ذمي خمرأ به، فأسَلَمَ في مدته: بطل شراؤه؛ كي لا يتملَّكها^(٤) مسلماً بالإجازة، خلافاً لهما في الجميع.

* ومَنْ له الخيارُ يُجِيزُ بحَضْرَةِ صاحبه وَغَيْبَتِهِ، ولا يَفْسُخُ إلا بحَضْرَتِهِ، خلافاً لأبي يوسف.

فإن فَسَخَ، وَعَلِمَ به^(٥) في المدة: انْفَسَخَ، وإلا: تَمَّ العقدُ. وَيَتِمُّ العقدُ أيضاً بموتِ مَنْ له الخيارُ، وكذا بِمُضِيِّ المدة. وبالأخذِ بشفَعَةِ بسببِ المبيع^(٦).

وبكُلِّ ما يَدُلُّ على الرضا، كالركوبِ لغيرِ الاختبارِ، والوطءِ، والإعتاقِ، وتوابعه.

* ولو شَرَطَ المشتري الخيارَ لغيره: جاز، وأَيُّهُما أجاز، أو فَسَخَ: صحَّ.

وإن أجاز واحداً، وفَسَخَ الآخرُ: اعتَبِرَ السابقُ، وإن كانا معاً^(٧): فالفسخُ.

* ولو باعَ عبدَينِ بالخيارِ في أحدهما، فإن عَيَّنَه، وفَصَلَ ثَمَنَ كُلِّ: صحَّ، وإلا: فلا.

(١) إلى بائه.

(٢) أي بالخيار.

(٣) كما لو وُهِبَتْ له هبة: فامتنع عن القبول.

(٤) أي الخمر.

(٥) أي وَعَلِمَ الآخرُ به.

(٦) بشرط الخيار.

(٧) بأن خَرَجَ الكلامان معاً: فالفسخ أولاً، وهو المعبر.

* ويجوز خيار التعيين^(١)، وهو: بيع أحد الشيئين، أو ثلاثة، على أن يأخذ المشتري أيّاً شاء.

ولا يجوز في أكثر من ثلاثة.

ويتقيّد تخيُّره بمدة خيار الشرط، على الاختلاف^(٢).

والمبيع واحد، والباقي أمانة.

* فلو قبض الكل، فهلك واحد، أو تعيَّب: لزم البيع فيه، وتعيّن الباقي للأمانة.

وإن هلك الكل: لزمه نصف ثمن كل^(٣)، أو ثلثه.

وليس له ردُّ الكل، إلا إن ضمَّ إليه خيار الشرط.

* ويورث خيار التعيين، والعيب، لا الشرط، والرؤية.

* ولو اشترى^(٤) على أنهما بالخيار، فرضى أحدهما: لا يردُّ الآخر، خلافاً لهما.

وعلى هذا خيار العيب، والرؤية.

* ولو اشترى عبداً على أنه خبّاز، أو كاتب، فظهر بخلافه: أخذه بكل الثمن،

أو ترك.



(١) أي للمشتري.

(٢) أي بثلاثة أيام عند الإمام، وبمدة معلومة عندهما.

(٣) إن كان المبيع اثنين، وثلاثة: إن كان ثلاثة.

(٤) أي الرجلان.

فصل

[في خيار الرؤية]

• مَنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ: جاز، وله رُدُّه إذا رآه، ما لم يوجد ما يُبطله وإن^(١) رَضِيَ قبلها، ولا خيارَ لِمَنْ باع ما لم يَرَهُ.

• وَيُبْطَلُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ: ما يُبْطَلُ خيارُ الشرط، من تعيب، وتعييب في يده، وتَعَذُّر رَدِّ بَعْضِهِ، وتَصَرُّف^(٢) لا يُفْسَخُ، كالإعتاق، وتوابعه.

أو يُوجِبُ حقاً للغير، كالبيع المطلق، والرهن، والإجارة قبل الرؤية، وبعدها. وما لا يُوجِبُ حقاً للغير، كالبيع بالخيار، والمُساوَمَة، والهبة بلا تسليم: يُبْطَلُ بعدها، لا قبلها.

• وَكَفَتْ رُؤْيَةٌ وَجْهَ الرَّقِيقِ، والدابة، وكَفَلِها^(٣).

وفي شاة اللحم: لا بدَّ من الجَسِّ، وفي شاة القُنْيَةِ: لا بدَّ من رؤية الضرع. ورؤية ظاهر الثوب إن لم يكن مُعلِّماً: كافية، ورؤية عِلْمِهِ: إن مُعلِّماً. ورؤية داخل الدار وإن لم يُشَاهِدْ بيوتها، وعند زفر: لا بدَّ من مشاهدة البيوت، وعليه الفتوى اليوم.

وإن رأى بعض المبيع: فله الخيار إذا رأى باقيه.

• وما يُعْرَضُ بالنَّمُوذَجِ، كالمكيل، والموزون، فرؤية بعضه: كروية كله. وفيما يُطْعَمُ: لا بدَّ من الذُّوق.

• وَنَظَرُ الْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ، أو القبض: كافٍ، لا نَظَرُ الرَّسُولِ.

وعندهما: هو كالوكيل.

• وَبَيْعُ الْأَعْمَى، وشراؤه: صحيح، وله الخيار إذا اشترى، ويسقطُ بَجَسِّهِ المبيع،

(١) وصليّة، أي وإن رضي قبل الرؤية.

(٢) أي العَجْز.

(٣) من المشتري.

أو سَمَّه، أو ذَوَّقَه فيما يُعرَفُ بذلك، ويَوْضَفُ العقارَ له.

* وَمَنْ رَأَى أَحَدَ الثَّوْبَيْنِ، فَشَرَاهُمَا، ثُمَّ رَأَى الْآخَرَ: فَلَهُ أَخَذُهُمَا أَوْ رَدُّهُمَا، لَا رَدُّ أَحَدِهِمَا.

* وَمَنْ رَأَى شَيْئًا، ثُمَّ شَرَاهُ، فَوَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا: تَخَيَّرَ، وَإِلَّا: فَلَا.

وإن اختلفا في تَغْيِيرِهِ: فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ^(١)، وَإِنْ فِي الرُّؤْيَةِ: فَلِلْمُشْتَرِي.

* وَمَنْ اشْتَرَى عِدْلَ زُطِّيٍّ^(٢)، فَبَاعَ مِنْهُ ثَوْبًا، أَوْ وَهَبَ، وَسَلَّمْ: فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهُ بَعِيْبٍ، لَا بِخِيَارِ رُؤْيَةٍ، أَوْ شَرْطٍ.



(١) مع يمينه، أنه لم يتغير، وعلى المشتري البينة؛ لأن التغير حادث.

(٢) أي وعاءٌ توضع فيه ثيابٌ هندية.

فصل

[في خيار العيب]

* مُطْلَقُ الْبَيْعِ: يَقْتَضِي سَلَامَةَ الْمَبِيعِ، فَلِمَنْ وَجَدَ فِي مَشْرِئِهِ عَيْبًا: رُدُّهُ، أَوْ أَخَذَهُ بِكُلِّ ثَمَنِهِ، لَا إِمْسَاكُهُ، وَنَقْصُ ثَمَنِهِ، إِلَّا بِرِضَا بَائِعِهِ.

* وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ نَقْصَانَ الثَّمَنِ عِنْدَ التَّجَارِ: فَهُوَ عَيْبٌ.

فَالْإِبَاقُ وَلَوْ إِلَى مَا دُونَ السَّفَرِ، مِنْ صَغِيرٍ يَعْقِلُ: عَيْبٌ.

وَكَذَا السَّرْقَةِ، وَالْبَوْلُ فِي الْفَرَاشِ، وَهِيَ فِي الْكَبِيرِ: عَيْبٌ آخَرُ.

* فَلَوْ أَبْقَى، أَوْ سَرَقَ، أَوْ بَالَ فِي صِغَرِهِ، ثُمَّ عَاوَدَهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فِيهِ^(١): رُدُّ بِهِ، وَإِنْ عَاوَدَهُ عِنْدَهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ: لَا.

* وَالْجَنُونُ: عَيْبٌ مُطْلَقًا، فَلَوْ جُنَّ فِي صِغَرِهِ، وَعَاوَدَهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فِيهِ^(٢): أَوْ فِي كِبَرِهِ: رُدُّ بِهِ.

وَالْبَخْرُ، وَالذَّفَرُ^(٣)، وَالزَّنَى، وَالتَّوَلَّدُ مِنْهُ: عَيْبٌ فِي الْجَارِيَةِ، لَا فِي الْغَلَامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ دَاءٍ.

وَالِاسْتِحَاضَةُ: عَيْبٌ.

* وَكَذَا عَدَمُ حَيْضِ بَنَاتِ سَبْعِ عَشْرَةَ سَنَةً، لَا أَقْلَ، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِقَوْلِ الْأُمَةِ.

فَتُرَدُّ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ^(٤) نُكُولُ الْبَائِعِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَبَعْدَهُ، هُوَ الصَّحِيحُ.

* وَالْكُفْرُ: عَيْبٌ فِيهِمَا.

وَكَذَا الشَّيْبِ^(٥)، وَالذَّيْنُ، وَالشُّعَالُ الْقَدِيمُ، وَالشَّعْرُ وَالْمَاءُ فِي الْعَيْنِ.

* فَإِنْ ظَهَرَ عَيْبٌ قَدِيمٌ بَعْدَ مَا حَدَّثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي آخَرُ: رَجَعَ بِالنَّقْصَانِ، كَثُوبٍ شَرَاهُ، فَقَطَعَهُ، فَاطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ.

(١) أَيِ فِي الصَّغَرِ.

(٢) أَيِ نَتَنَ رَائِحَةُ الْإِبْطِ، وَأَمَّا الْبَخْرُ: رَائِحَةُ الْفَمِ.

(٣) أَيِ قَوْلِ الْأُمَةِ.

(٤) أَيِ عَيْبٍ فِيهِمَا.

وليس له الردُّ، إلا أن يرضى البائعُ بأخذه كذلك^(١)؛ فله ذلك، حتى لو باعه المشتري: سَقَطَ رجوعه.

* فإن خاط الثوب، أو صبَّغه أحمر، أو لَتَّ السَّوِيقَ بَسْمَنٍ، ثم ظَهَرَ عَيْبُهُ: رَجَعَ بنقصانه.

وليس لبائعه أن يأخذه، حتى لو باعه بعدَ رؤية عَيْبِهِ: لا يسقط الرجوع.

* ولو أَعْتَقَ^(٢) بلا مالٍ، أو دَبَّرَ، أو استولَدَ، ثم ظَهَرَ العيبُ: رَجَعَ.

وكذا إن ظَهَرَ بعدَ موتِ المَشْرِي.

* وإن أَعْتَقَ على مالٍ، أو قَتَلَ^(٣): لا يَرْجِعُ بشيءٍ.

وكذا لو أَكَلَ الطعامَ كُلَّهُ أو بَعْضَهُ، أو لَبَسَ الثوبَ، فَتَخَرَّقَ: لا يَرْجِعُ، خلافاً لهما.

* وإن شَرَى بيضاً، أو جَوْزاً، أو بَطِيخاً، أو قِثَاءً، أو خِيَاراً، فَكَسَرَهُ فَوَجَدَهُ فاسداً:

فإن كان يُنْتَفَعُ به: رَجَعَ بنقصانه، وإلا: فبِكُلِّ ثمنه.

ولو وَجَدَ البَعْضُ فاسداً، وهو قَلِيلٌ، كالوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ فِي الْمِائَةِ: صَحَّ الْبَيْعُ^(٤)،

وإلا: فَسَدَ، وَرَجَعَ بِكُلِّ ثمنه.

* وَمَنْ باعَ ما شَرَاهُ، فَرُدَّ عَلَيْهِ بِعَيْبٍ بِقَضَاءٍ، بِإِقْرَارٍ أَوْ نُكُولٍ، أَوْ بَيِّنَةٍ: رَدَّهُ عَلَى

بائعه، وَلَوْ قَبْلَهُ بِرِضَاهُ: لا يَرُدُّهُ عَلَيْهِ.

* وَمَنْ قَبَضَ ما شَرَاهُ، ثُمَّ ادَّعَى عَيْباً: لا يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِ ثمنه، وَلَكِنْ يُبْرَهَنُ،

أَوْ يُحْلَفُ بِبائعه.

فإن قال: شُهِدَ عَيْبٌ: دَفَعَ إِنْ حَلَفَ بِبائعه، وَلَزِمَ الْعَيْبُ إِنْ نَكَلَ.

* وَمَنْ ادَّعَى إِبَاقَ مَشْرِيَّهِ: يُبْرَهَنُ أَوْ لَا أَنَّهُ أَبَقَ عِنْدَهُ، ثُمَّ يُحْلَفُ بِبائعه بِاللَّهِ: لَقَدْ

باعه، وَسَلَّمَهُ، وَمَا أَبَقَ قَطُّ.

(٢) أي المبيع.

(١) أي معيياً.

(٣) لأن القتل فعل مضمون، إذ لو باشره في ملك الغير: يضمن.

(٤) لعدم خلوّه عادةً، إلا أن يعدّه الناس عيباً.

أو: بالله ما له حَقُّ الرَّدِّ عليك من الوجه الذي يدعي.

أو: بالله ما أَبَقَ عندك قطُّ.

لا: بالله لقد باعه، وما به هذا العيبُ، أو: لقد باعه، وسلَّمه وما به هذا العيب.

* وفي إباقِ الكبيرِ يُحْلَفُ: بالله ما أَبَقَ منذ بَلَغَ مَبْلَغَ الرجال.

وعندَ عدمِ بينةِ المشتري على إباقه عنده: يُحْلَفُ البائعُ عندهما: أنه ما يَعْلَمُ أنه أَبَقَ عنده، واختلفوا على قولِ الإمام^(١).

فإن نَكَلَ على قوليهما: حُلِّفَ ثانياً، كما مرَّ.

* ولو قال بائعه بعدَ التقابضِ: بعْتُك هذا مع آخر، وقال المشتري: بل وحدَه: فالقولُ له.

وكذا لو اتفقا في قَدْرِ المبيع، واختلفا في المقبوض.

* ولو اشترى عبدَين صفقةً، وقَبَضَ أحدهما، وَوَجَدَ بالمقبوض، أو بالآخر عيباً: ردَّهما، أو أَخَذَهما، ولا يَرُدُّ المعيبَ وحده، إلا إن ظَهَرَ العيبُ بعدَ قَبْضِهما.

* ولو وَجَدَ بعضَ الكيلِيِّ أو الوزنيِّ معيباً بعدَ القبض: ردَّ كلَّه، أو أَخَذَ، وقيل: هذا إن لم يكن في وعاءَيْن، وإلا: فهو كالعبدَيْن.

* ولو اسْتُحِقَّ بعضُه بعدَ القبض: ليس له ردُّ ما بَقِيَ، بخلافِ الثوبِ.

* ومُدَاوَاةُ المَعِيبِ بعدَ رُؤْيَةِ العيب، وركوبُه: رضاً.

ولو رَكِبَهُ لَرَدِّه، أو سَقِيَهُ، أو شَرَاءَ عَلفِهِ، ولا بدُّ له منه: فلا.

* ولو قُطِعَ المبيعُ بعدَ قَبْضِهِ، أو قُتِلَ بسببِ عندِ البائع: ردَّه، وأَخَذَ ثمنَه.

وقالوا: رَجَعَ بِفَضْلِ ما بين كونه سارقاً، وغيرَ سارقٍ، أو قَاتِلِاً وغيرَ قَاتِلٍ إن لم يَعْلَمْ بالعيبِ عندَ الشراء، وإلا: فلا.

* ولو تداوَلَتْهُ الأيدي، ثم قُطِعَ في يدِ الأخير: رَجَعَ الباعَةُ بعضُهم على بعضٍ،

(١) فقيل: يُحْلَفُ، وقيل: لا، وهو الأصح. مجمع الأنهر، والدر المنقى ٤٩/٢.

كما في الاستحقاق.

وعندهما: يرجع الأخير على بائعه، لا بائعه على بائعه.

* ولو باع بشرط البراءة من كل عيب: صح وإن لم يعد العيوب.

ويدخل في البراءة: الحادث قبل القبض، عند أبي يوسف، خلافاً لمحمد.



باب

البيع الفاسد

- * بيع ما ليس بمال، والبيع به^(١): باطل، كالدم، والميتة، والحُرّ.
- وكذا بيع أمّ الولد، والمدبر، وكذا بيع المكاتب، إلا أن يُجيزه^(٢).
- وكذا بيع مال غير مُتقوّم، كالخمر، والخنزير بالثمن^(٣).
- وبيع قنّ ضَمَّ إلى حُرّ، وذَكِيَّة ضُمَّتْ إلى مَيْتَةٍ وإن بُيِّنَ ثمنُ كُلِّ.
- وعندهما: يصح في العبد والذكية إن بُيِّنَ الثمن.
- * وصحَّ في قنّ ضَمَّ إلى مُدَبِّر، أو إلى قنّ غيره بالحصّة.
- وكذا في ملك ضَمَّ إلى وقف، في الصحيح.
- وبيع العَرَض بالخمر، أو بالعكس: فاسد، وكذا بيعه بالخنزير.
- * ولا يجوز بيع طير في الهواء، وسَمَك لم يُصَدَّ، أو صَيْد وأُلْقِيَ في حَظِيرَةٍ لا يُؤْخَذُ منها بلا حيلة، أو دَخَلَ إليها بنفسه، ولم يُسَدَّ مَدْخَلُهُ.
- وإن صَيْدَ، وأُلْقِيَ فيها، وأَمَكَّنَ أَخْذَهُ بلا حيلة: صحّ.
- * ولا بيع الحَمَلِ، أو النَّتَاجِ، واللَّبَنِ في الضَّرْع.
- وكذا اللُّؤْلُؤُ في الصَّدْفِ، والصَّوْفُ على ظَهْرِ الغنم، خلافاً لأبي يوسفَ فيهما.
- * ولا بيع اللحم في الشاة، وضَرْبَةُ القانصِ، وجَذَعٍ في سَقَفٍ، وذِرَاعٍ من ثوبٍ وإن ذَكَرَ قَطْعَهُ.
- فلو قَلَعَ الجَذَعُ، أو قَطَعَ الذِرَاعُ، وسَلَّمَ قَبْلَ الفسخ: عاد صحيحاً.
- * ولا المُرَابَنَةُ، وهي بيع التمر على النَّخْلِ بتمرٍ مَجْدُودٍ مِثْلَ كَيْلِهِ خَرْصاً.
- والمحاقلَةُ؛ وهي بيع البُرِّ في سُنْبُلِهِ بِبُرٍّ مِثْلَ كَيْلِهِ خَرْصاً.

(٢) أي المكاتب.

(١) أي جعله ثمناً.

(٣) وهو الدراهم والدنانير.

ولا البيع بالُمُلاَمَسة، والمُنابذة، وإلقاء الحَجَر، بأن يتساوَمَا سلعةً، فيلزمُ البيعُ لو لَمَسَهَا المشتري، أو وَضَعَ عليها حَجَرًا، أو نَبَذَهَا إليه البائع.

* ولا بيعُ ثوبٍ من ثوبين، إلا بشرطٍ أن يأخذَ أيُّهما شاء.

* ولا بيعُ المَراعي، ولا إجارَتُها.

ولا النُخلِ بلا كُؤاراتٍ، خلافاً لمحمدٍ.

ودودِ القَرزِ، وبَيْضِهِ، وعندَ أبي يوسف: يجوزُ في الدُّودِ إذا كان مع القَرزِ، وفي البَيْضِ: عنه قولان، وعندَ محمدٍ: يجوزُ بيعُهما، مطلقاً، وهو المختار.

* ولا بيعُ الآبِقِ، إلا ممن يزعمُ أنه عنده.

فإن عاد قبلَ الفسخِ: لا ينقلبُ صحيحاً، وقيل: ينقلب.

* ولا لَبَنِ امرأةٍ ولو بعدَ الحَلْبِ، وعندَ أبي يوسف: يصحُّ في لَبَنِ الأُمّةِ.

* ولا شعرِ الخنزيرِ، ولكن يُباحُ الانتفاعُ به للخَزْرِ؛ ضرورةً.

ويُفسدُ الماءَ القليلَ، عندَ أبي يوسف، لا عندَ محمدٍ^(١).

ولا بيعُ شَعْرِ الأدميِّ، ولا الانتفاعُ به، ولا بشيءٍ من أجزائه.

* ولا بيعُ جلودِ الميتةِ قبلَ الدِّبَاحِ، ويجوزُ بعده، ويُتَفَعُّ به.

ويُباعُ عَظْمُها، ويُتَفَعُّ به، وكذا عَصَبُها، وقَرْنُها، وصُوفُها، وشَعْرُها، ووَبَرُها.

وكذا عَظْمُ الفِيلِ، خلافاً لمحمدٍ^(٢).

* ولا يجوزُ بيعُ غُلُو سَقَطٍ، ولا المسيلِ، ولا هَبْتِه، وصَحّا في الطريقِ.

* ولا بيعُ شخصٍ على أنه أُمّةٌ، فإذا هو عبدٌ.

ولو باعَ كَبْشًا، فإذا هو نَعَجَةٌ: صحَّ، وتَخَيَّرَ.

* ولا شراءُ ما باعَ بأقلَّ مما باعَ قبلَ نَقْدِ الثمنِ.

وكذا شراؤه مع غيره بثمانه الأولِ قبلَ نَقْدِهِ.

(١) لإطلاق الانتفاع به.

(٢) فإنه نجس العين عنده، كالخنزير.

ويصح في الغير بحصته.

• ولا شراء زيت على أن يزنه بظرفه، ويُطرح عنه لكل ظرف مقدار معين، وإن شرط طرح مثل وزن الظرف: يصح.

وإن اختلفا في الظرف، وقدره: فالقول للمشتري.

• ولو أمر مسلم ذميّاً ببيع خمير، أو شرائها: صح^(١)، خلافاً لهما.

وكذا لو أمر المخرم غيره ببيع صيده.

• ولو شري كافر عبداً مسلماً، أو مضعفاً: صح، ويُجبر على إخراجهما من ملكه.

• والبيع بشرط يقتضيه العقد: صحيح، كشرط الملك للمشتري.

وكذا بشرط لا يقتضيه، ولا نفع فيه لأحد، كشرط أن لا يبيع الدابة المبيعة.

• ولو بشرط لا يقتضيه العقد، وفيه نفع لأحد العاقلين، أو لمبيع يستحق^(٢): فهو فاسد، كبيع عبد على أن يعتقه المشتري، أو يدبره، أو يكاتبه، أو أمة على أن يستولدها.

فلو أعتقه المشتري: عاد البيع صحيحاً، فيلزم الثمن، وعندهما: لا يعود، فتلزم القيمة.

وكشرط أن يستخدمه البائع شهراً، أو يسكنها، أو لا يسلمه إلى رأس الشهر، أو يفرضه المشتري درهماً، أو يهدي له هدية، أو يقطع البائع الثوب، ويخيطه قباءً، أو قميصاً، أو يحدو النعل، أو يشركه^(٣)، ويصح في النعل استحساناً.

• ولا يجوز بيع أمة، إلا حملها.

ولا البيع إلى النيروز، والمهرجان، وصوم النصارى، وفطر اليهود إن لم يعلم العاقدان ذلك.

(١) مع أشد كراهية. الدر المنقى ٦٢/٢. (٢) أي يستحق النفع، بأن يكون آدمياً.

(٣) أي وضع الشراك أي الشبر على النعل.

ولا البيعُ إلى الحَصَادِ، والدِّيَاسِ، والقِطَافِ، والجَزَازِ، وقُدُومِ الحاجِّ.
* وتصحُّ الكفالةُ إلى هذه الأوقات.

فإن أسقطَ الأجلَ قبلَ حُلُولِهِ: صحَّ.

وكذا لو باع مطلقاً، ثم أَّجَلَ إلى هذه الأوقات.

* ومَن باع نصيبَه من دارٍ: يجوزُ إن عَلِمَه المتعاقدان، خلافاً لأبي يوسف،
ويكفي عِلْمُ المشتري عندَ محمدٍ.



فصل

[اثر البيع الفاسد، وحكمه]

* قَبَضَ المشتري المَبِيعَ بيعاً باطلاً بِإِذْنِ بَائِعِهِ: لَا يَمْلِكُهُ.

وهو أمانةٌ في يده عندَ البعض، ومضمونٌ عندَ البعض، وقيل: الأول: قولُ الإمام، والثاني: قولُهما.

أَخْذاً من الاختلافِ فيما لو بَاعَ مُدَبَّرٌ، أو أُمٌّ وَلَدَ، فمات في يدِ مُشْتَرِيهِ، حيثُ لَا يَضْمَنُ عنده، خلافاً لهما.

* ولو قَبَضَ المَبِيعَ بيعاً فاسداً بِإِذْنِ بَائِعِهِ، صريحاً أو دِلالةً، كَقَبْضِهِ في مجلسِ عَقْدِهِ، وَكُلٌّ من عَوَضِيهِ مَالٌ: مَلَكَهُ، وَلَزِمَهُ لِهَلَاكِهِ مِنْهُ، حَقِيقَةً أو مَعْنَى، كَالْقِيَمَةِ في الْقِيَمِيِّ.

ولكلٍّ منهما فَسْخُ قَبْلِ الْقَبْضِ، وبعده، ما دام في مِلْكِ المشتري، إذا كان الفسادُ في صُلْبِ الْعَقْدِ، كَبَيْعِ دِرْهَمٍ بِدِرْهَمَيْنِ.

* وَإِنْ كَانَ لَشَرْطٍ زَائِدٍ، كَشَرْطِ أَنْ يُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةً: فَكَذَا قَبْلَ الْقَبْضِ، وَأما بعده:

فَالْفَسْخُ لِمَنْ لَهُ الشَّرْطُ، لَا لِمَنْ عَلَيْهِ.

وَلَا يَأْخُذُهُ الْبَائِعُ حَتَّى يَرُدَّ ثَمَنَهُ.

فَإِنْ مَاتَ الْبَائِعُ: فَالْمُشْتَرِي أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يَأْخُذَ ثَمَنَهُ.

وَطَابَ لِلْبَائِعِ رِبْحُ ثَمَنِهِ بَعْدَ التَّقَابُضِ.

لَا لِلْمُشْتَرِي رِبْحُ مَبِيعِهِ، فَيَتَصَدَّقُ بِهِ.

* كَمَا طَابَ رِبْحُ مَالِ ادِّعَاءِ، فَقَضِيَ^(١)، ثُمَّ تَصَادَقَا عَلَى عَدَمِهِ، فَرُدَّ بَعْدَ مَا رِبَحَ فِيهِ الْمُدْعَى.

فَإِنْ بَاعَ الْمُشْتَرِي مَا شَرَاهُ شَرَاءً فَاسِداً: صَحَّ.

(١) أي قضى المدعى عليه ذلك المال.

وكذا لو أعتقه، أو وهبه، وسلّمه، وسقط حق الفسخ، وعليه قيمته.

* ولو بنى في دار اشتراها فاسداً، أو غرس: فعليه قيمتها، وقالوا: يُنقض البناء والغرس، وتُرَدُّ.

وشك أبو يوسف في روايته لمحمد عن الإمام لزوم قيمتها^(١)، ولم يشك محمد.

* وكرة النجش، والسوم على سوم غيره، إذا رضى بثمان.

وتلقى الجلب المضرب بأهل البلد.

وبيع الحاضر للبادي؛ طمعاً في غلاء الثمن زمن القحط.

والبيع عند أذان الجمعة.

* لا بيع من يزيد، وصح البيع في الجميع^(٢).

* ومن ملك مملوكين صغيرين، أو كبيراً وصغيراً، أحدهما ذو رجم مخرم من الآخر: كرة له أن يفرق بينهما بدون حق مستحق^(٣).

ويصح البيع، خلافاً لأبي يوسف في قرابة الولاد، في رواية، وفي الجميع في أخرى.

فإن كانا كبيرين: فلا بأس بالتفريق.



(٢) مما تقدم، مع الكراهة.

(١) أي قيمة الدار والأرض.

(٣) وضبطت في نسخ: حق مستحق. والمعنى واحد.

باب الإقالة

- * تصحُّ بلفظين، أحدهما مستقبل، خلافاً لمحمد^(١).
- وتتوقَّفُ على القبول في المجلس، كالبيع.
- * وهي بيعٌ جديدٌ: في حقِّ غير العاقدَيْن، إجماعاً.
- وفي حقِّهما بعد القبض: فسخٌّ، فإن تعذَّر جعلُها فسخاً: بطلت.
- وعند أبي يوسف: بيعٌ، فإن تعذَّر: ففسخٌ، فإن تعذَّر: بطلت.
- وعند محمد: فسخٌّ، فإن تعذَّر: فبيعٌ، فإن تعذَّر: بطلت.
- * وقبل القبض: فسخٌّ في النقليِّ، وغيره.
- وعند أبي يوسف: في العقار: بيعٌ.
- * فلو شرط فيها أكثر من الثمن الأول، أو خلافاً الجنس: بطل الشرط، ولزم الثمن الأول^(٢).
- وعندهما: يصحُّ الشرط لو بعد القبض، وتُجعلُ بيعاً.
- وإن شرط أقل من غير تعيُّب: لزم الأول أيضاً.
- وعند أبي يوسف: تُجعلُ بيعاً، ويصحُّ الشرط.
- وإن تعيَّب: صحَّ الشرط، اتفاقاً.
- * ولا تصحُّ بعد ولادة المبيعة، خلافاً لهما.
- * ولا يَمنعُها هلاك الثمن، بل هلاك المبيع.
- وهلاك بعضه^(٣): يَمنعُ بقدره.

• • •

(٢) عند أبي حنيفة مكلف.

(١) حيث شرط أن يعبراً عن الماضي.

(٣) أي بعض المبيع.

باب

المرا بحة والتولية

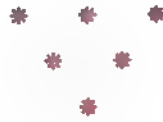
- * الم رابحة: بيعُ ما شَرَاه بما شَرَاه به، وزيادة.
- والتولية: بيعُهُ به بلا زيادة ولا نقص.
- والوضيعة: بيعُهُ بأنقص منه.
- ولا يصحُّ ذلك^(١) ما لم يكن الثمنُ الأولُ مثلياً، أو في ملكٍ من يريدُ الشراء، والربحُ معلوماً.
- * ويجوزُ أن يَضُمَّ إلى رأسِ المالِ أجرُ القَصَّارة، والصَّبْغ، والطَّرَاز، والفتل، والحمل، وسوقِ الغنم، والسَّمسار، لكن يقول: قام عليّ بكذا، لا شريته.
- ولا يَضُمَّ نفقته، ولا أجرُ الراعي، والطبيب، والمعلم، وبيتِ الحفظ.
- * فإن ظَهَرَ للمشتري خيانةٌ في الم رابحة: خيَّرَ في أخذه بكلِّ ثمنه، أو تركه.
- وفي التولية: يحُطُّ من ثمنه قَدَرُ الخيانة، وهو القياسُ في الوضيعة.
- وعند أبي يوسف: يحُطُّ فيهما قَدَرُ الخيانة، مع حصَّتها من الربح في الم رابحة، وعند محمد: يُخيَّرُ فيهما.
- * فلو هَلَكَ قبلَ الردِّ، أو امتنعَ الفسخُ: لَزِمَ كُلُّ الثمنِ، اتفاقاً.
- * ومَن شَرَى شيئاً بعشرة، فباعه بخمسة عشر، ثم شَرَاه ثانياً بعشرة: يُربحُ على خمسة، وإن شَرَاه ثانياً بخمسة: لا يربحُ، وعندهما: يُربحُ على الثمنِ الأخيرِ مطلقاً.
- * وإن اشترى مَأْذُونٌ مديونٌ بعشرة، وباع من سيده بخمسة عشر، أو بالعكس: يُربحُ على عشرة.
- * والمضاربُ بالنصف، لو شَرَى بعشرة، وباع من ربِّ المالِ بخمسة عشر: يربحُ ربُّ المالِ على اثني عشر ونصف.

(١) أي البيوع الثلاثة السابقة: الم رابحة، والتولية، والوضيعة.

* وَيُرَابِحُ بِلَا بَيَانٍ لَوْ اغْوَرَّتِ ^(١) الْمَبِيعَةُ، أَوْ وُطِئَتْ وَهِيَ ثِيْبٌ، أَوْ أَصَابَ الثَّوْبَ قَرْضٌ فَأَرِ، أَوْ حَرَقُ نَارٍ، وَإِنْ فُقِئَتْ عَيْنُهَا، أَوْ وُطِئَتْ وَهِيَ بِكَرٌّ، أَوْ تَكَسَّرَ الثَّوْبُ مِنْ طَيِّهِ وَنَشَرِهِ: لَزِمَ الْبَيَانُ.

وإن اشترى بنسيئة، ورأبَحَ بِلَا بَيَانٍ: خَيْرَ الْمُشْتَرِي، فَإِنْ أَتْلَفَهُ، ثُمَّ عَلِمَ: لَزِمَ كُلُّ ثَمَنِهِ، وَكَذَا التَّوْلِيَةُ.

ولو اشترى ثوبين صفقة، كَلَّا بِخَمْسَةِ: كُرَّةَ بَيْعٍ أَحَدُهُمَا مَرَابَحَةٌ بِخَمْسَةِ بِلَا بَيَانٍ، وَمَنْ وَلِيَ ^(٢) بِمَا قَامَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ مُشْتَرِيهِ قَدْرَهُ ^(٣): فَسَدَ. وَإِنْ عَلِمَهُ فِي الْمَجْلَسِ: خَيْرَ.



(١) أي تعيبت بأفة سماوية، أو بصنع المبيعة.

(٢) أي باع شيئاً بالتولية بما قام عليه، وما اشتراه به.

(٣) أي قدر ما قام عليه.

فصل

[في بيان حكم البيع قبل قبض المبيع]

- * لا يصح بيع المنقول قبل قبضه.
- ويصح في العقار، خلافاً لمحمد.
- * ومن اشترى كيلياً كيلاً: لا يجوز له بيعه، ولا أكله حتى يكيله.
- وكفى كيل البائع بعد العقد بحضرته^(١)، هو الصحيح.
- ومثله الوزني، والعددي، لا المذروع.
- * وصح التصرف في الثمن قبل قبضه.
- والخط منه، والزيادة فيه حال قيام المبيع، لا بعد هلاكه.
- وكذا الزيادة^(٢) في المبيع.
- * ويتعلق الاستحقاق بكل ذلك، فرباع، ويؤلى على الكل إن زيد، وعلى ما بقي إن حط.
- والشفيع يأخذ بالأقل في الفصلين^(٣).
- * ومن قال: بع عبدك من زيد بألف، على أني ضامن كذا من الثمن سوى الألف: أخذ^(٤) الألف من زيد، والزيادة منه^(٥).
- وإن لم يقل: من الثمن: فالألف على زيد، ولا شيء عليه^(٦).
- * وكل دين أجل بأجل معلوم: صح تأجيله، إلا القرص، إلا في الوصية.
- ولا يصح التأجيل إلى مجهول متفاحش، كهبوب الرّيح.
- ويصح في المتقارب، كالحصاة، ونحوه.

(٢) أي من البائع.

(١) أي حضرة المشتري.

(٣) أي فصل الزيادة على الثمن، وفصل الخط عنه.

(٥) أي من الضامن.

(٤) أي مولى العبد.

(٦) أي على القابل.

باب الربا

- هو قَضْلُ مَالٍ خَالٍ عَنِ عَوَظٍ، شَرْطُ لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ فِي مَعَاوَضَةٍ مَالٍ بِمَالٍ.
- وَعِلَّتُهُ: الْقَدْرُ، وَالْجِنْسُ، فَحَرَّمَ بَيْعُ الْكِيلِيِّ أَوْ الْوَزْنِيِّ بِجَنْسِهِ مُتَفَاضِلًا، أَوْ نَسِئَةً، وَلَوْ غَيْرَ مَطْعُومٍ، كَالْجِصِّ وَالْحَدِيدِ.
- وَحَلَّ مُتَمَاثِلًا مَعَ التَّقَابُضِ، أَوْ مُتَفَاضِلًا غَيْرَ مُعَيَّرٍ^(١)، كَحَفْنَةٍ بِحَفْنَتَيْنِ، وَبَيْضَةٍ بِبَيْضَتَيْنِ، وَتَمْرَةٍ بِتَمْرَتَيْنِ.
- فَإِنْ وَجَدَ الْوَصْفَانِ: حَرَّمَ الْفَضْلُ وَالنِّسَاءُ، وَإِنْ عُدِمَا: حَلَّ.
- وَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ: حَلَّ التَّفَاضُلُ، لَا النِّسَاءُ.
- فَلَا يَصَحُّ سَلَمٌ هَرَوِيٌّ فِي هَرَوِيٍّ^(٢)، وَلَا بُرٌّ فِي شَعِيرٍ.
- وَشَرْطُ التَّعْيِينِ، وَالتَّقَابُضُ فِي الصَّرْفِ، وَالتَّعْيِينُ فَقَطْ فِي غَيْرِهِ.
- وَمَا نَصَّ عَلَى تَحْرِيمِ الرِّبَا فِيهِ كَيْلًا: فَهُوَ كَيْلِيٌّ أَبَدًا، كَالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ، وَالْمَلْحِ، أَوْ عَلَى تَحْرِيمِهِ وَزْنًا: فَهُوَ وَزْنِيٌّ أَبَدًا، كَالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ وَلَوْ تُعَوَّرَفَ بِخِلَافِهِ.
- وَمَا لَا نَصَّ فِيهِ: حُمِلَ عَلَى الْعُرْفِ، كَغَيْرِ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ.
- فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْبُرِّ بِالْبُرِّ مُتَمَاثِلًا وَزْنًا، وَلَا الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ مُتَمَاثِلًا كَيْلًا.
- وَجَازَ بَيْعُ فَلَسٍ مُعَيَّنٍ بِفَلَسَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.
- وَيَجُوزُ بَيْعُ الْكِزْبَاسِ بِالْقَطْنِ.
- وَيَبْعُ اللَّحْمَ بِالْحَيَوَانِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِحَيَوَانٍ جَنْسِهِ حَتَّى يَكُونَ اللَّحْمُ أَكْثَرَ مِمَّا فِي الْحَيَوَانِ مِنَ اللَّحْمِ.

(١) أَيُّ مِنْ غَيْرِ مِيزَانٍ.

(٢) لَوْجُودُ الْجِنْسِ مَعَ النِّسَاءِ، وَلَا سَلَمٌ بُرٌّ فِي شَعِيرٍ؛ لَوْجُودُ الْقَدْرِ مَعَ النِّسَاءِ.

ويجوز بيع الدقيق بالدقيق متماثلاً كَيْلاً، لا بالسَّوِيْقِ أصلاً، خلافاً لهما.
ويجوزُ بيعُ الرُّطْبِ بالرُّطْبِ متماثلاً، وكذا بيعُ الرُّطْبِ بالتمر، والعنبِ بالزبيبِ
متماثلاً، خلافاً لهما.

- وكذا بيعُ البُرِّ رطباً، أو مَبْلُولاً بِمِثْلِهِ أو باليابسِ.
والتمرِ أو الزبيبِ مُنْقَعَيْنِ بِمِثْلِهِمَا مُتَسَاوَيْنِ^(١)، خلافاً لمحمد.
* ويجوزُ بيعُ لحمِ حيوانٍ بلحمِ حيوانٍ غيرِ جنسِهِ متفاضلاً، وكذا اللبنُ^(٢).
والجاموسُ مع البقرِ: جنسٌ واحدٌ.
وكذا المَعْزُ مع الضأنِ، والبُخْتُ^(٣) مع العَرَابِ.
* ويجوزُ بيعُ خَلِّ العنبِ بِخَلِّ الدَّقْلِ^(٤) متفاضلاً.
وكذا شحمُ البطنِ بالألْيَةِ، أو باللحمِ.
والخبزُ بالبُرِّ أو الدقيقِ أو السَّوِيْقِ وإن كان أحدهما نسيئةً، به يفتى.
* ولا يجوزُ بيعُ الجيدِ بالردِيءِ مما فيه الربا، إلا متساوياً.
وكذا البُسْرُ بالتمرِ، ولا بيعُ البُرِّ بالدقيقِ أو بالسَّوِيْقِ أو بالنُّخَالَةِ مطلقاً.
* ولا بيعُ الزيتونِ بالزيتِ، والسَّمْسِمِ بالشَّيرِجِ حتى يكون الزيتُ والشيرجُ أكثرَ
مما في الزيتونِ والسَّمْسِمِ؛ لتكونَ الزيادةُ بالشَّيرِجِ^(٥).
* ولا يُستقرَضُ الخُبْزُ أصلاً، وعندَ أبي يوسف: يجوزُ وزناً، وبه يفتى، وعندَ
محمدٍ: يجوزُ عدداً أيضاً^(٦).
* ولا ربا بينَ السيِّدِ وعبيده، والمسلمِ والحربيِّ في دارِ الحربِ.

(١) وفي نسخة المؤلف (٩٢٣ هـ): متساوياً. والمعنى: حالٌ من الجميع.

(٢) أي كاللحم.

(٣) جَمْعُ: بُخْتِي: وهو المتولَّدُ بين العربي والعجمي، والعَرَابُ: جمع: عربي.

(٤) ثَقُلَ كُلُّ شَيْءٍ يُعْصَرُ.

(٥) رديء التمر.

(٦) للتعارف والتعامل، وعليه الفتوى. الدر المتقى ٨٩/٢.

باب

الحقوق، والاستحقاق

* يَدْخُلُ الْعُلُوُّ، وَالْكَنِيفُ^(١) فِي بَيْعِ الدَّارِ.

لَا الظُّلَّةُ، إِلَّا بِذِكْرِ: كُلِّ حَقٍّ هُوَ لَهَا، أَوْ: بِمَرَاقِفِهَا، أَوْ: بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ هُوَ فِيهَا، أَوْ: مِنْهَا.

وَعِنْدَهُمَا: تَدْخُلُ إِنْ كَانَ مَفْتَحُهَا فِي الدَّارِ.

* وَلَا يَدْخُلُ الْعُلُوُّ فِي شِرَاءِ مَنْزِلٍ، إِلَّا بِذِكْرِ نَحْوِ: كُلِّ حَقٍّ.

وَلَا فِي شِرَاءِ بَيْتٍ وَإِنْ ذَكَرَ: كُلِّ حَقٍّ.

وَلَا الطَّرِيقُ، وَالْمَسِيلُ، وَالشَّرْبُ، إِلَّا بِذِكْرِ نَحْوِ: كُلِّ حَقٍّ.

وَتَدْخُلُ فِي الْإِجَارَةِ بَدُونِ ذِكْرِ.



(١) بَيْتُ الْخَلَاءِ، وَيُسَمَّى: الْوَرَحَاضُ.

فصل

[في بيان أحكام الاستحقاق]

- * البينة: حجة متعديّة، والإقرار: حجة قاصرة.
- والتناقض^(١) يمنع دعوى المِلْك، لا الحرية، والطلاق، والنسب.
- * فلو وَلَدَتْ أُمَةٌ مَبِيعَةً، فَاسْتُحِقَّتْ بَيِّنَةٌ: تَبِعَهَا وَلَدُهَا إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ^(٢)، وَقُضِيَ بِهِ أَيْضًا، وَقِيلَ: يَكْفِي الْقَضَاءُ بِالْأَم.
- وإن أقرَّ بها لرجُل: لا يتَّبَعُهَا.
- * وإن قال شخصٌ لآخر: اشتريني فأنا عبدٌ، فاشتراه، فإذا هو حرٌّ: فإن كان البائع حاضرًا، أو مكانه معلومًا^(٣): لا يضمن الأمر^(٤).
- وإلا: ضمن^(٥)، ورجع على البائع إذا حضر.
- وإن قال: ارتهني: فلا ضمان أصلاً.
- * ومن ادَّعى حقاً مجهولاً في دارٍ، فصولح على شيءٍ، فاستحقَّ بعضها: فلا رجوع عليه.
- ولو استحقَّ كلها: ردَّ كلُّ^(٦) العوض.
- وفهم منه: صحة الصلح عن المجهول.
- ولو كان ادَّعى كلها: ردَّ حصّة ما يُستحقُّ ولو بعضاً.

* * *

(١) أي التناقض في الدعوى.
 (٢) أي يد المشتري.
 (٣) هكذا: معلوماً: بالنصب، في نُسخَتِي المصنّف، وفي نُسخ أخرى: معلومٌ، بالرفع، ووجه الرفع أنه من باب عطف جملة اسمية على الجملة الفعلية المتقدمة.
 (٤) أي العبد الأمر.
 (٥) أي ضمن العبد الثمن، ورجع المشتري على العبد.
 (٦) هكذا بالمبني للمجهول، وفي نُسخ ضُبِطت بالمبني للمعلوم: ردَّ كلها.

[فصل]

في بيع الفضولي

* ولمن باع فضولي ملكه: أن يفسخه، وله^(١) أن يجيزه بشرط بقاء العاقدَيْن، والمعقود عليه^(٢)، والمالك الأول^(٣).

وكذا بقاء الثمن إن كان عرضاً.

وإذا أجاز: فالثمن العرض: ملك للفضولي، وعليه مثل المبيع لو مثلياً، وإلا: فقيمتُه.

وغير العرض: ملك للمُجيز، أمانة في يد الفضولي.

* وللفضولي أن يفسخ قبل إجازة المالك.

* وصحّ إعتاق المشتري من الغاصب^(٤) إذا أُجيز البيع، خلافاً لمحمد، ولا يصح بيعه^(٥).

ولو قُطعت يده^(٦) عند المشتري، فأجيز^(٧): فأرثه له^(٨)، ويتصدق^(٩) بما زاد على نصف ثمنه^(١٠).

* ومن اشترى عبداً من غير سيّده، ثم أقام بينة على إقرار البائع، أو السيد بعدم الأمر، وأراد رده: لا يُقبل.

ولو أقرّ البائع بذلك عند القاضي: فله رده.

(١) أي للمالك. (٢) أي المبيع.

(٣) فلا تجوز إجازة وارثه؛ لأنه بموته يبطل العقد.

(٤) للعبد، يعني لو غصب عبداً، فباع، ثم أعتقه المشتري من الغاصب، ثم أجاز المولى البيع: صح العتق عن المشتري.

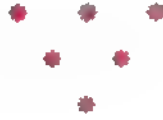
(٥) وإن أُجيز، اتفاقاً. (٦) أي يد العبد.

(٧) أي البيع. (٨) أي لمشتريه.

(٩) أي المشتري.

(١٠) أي نصف ثمن العبد؛ لأن في فيه شبهة عدم الملك.

• ولو اشترى داراً من فضوليّ، وأدخّلها في بنائه: فلا ضمان على الفضوليّ،
خلافاً لمحمد.



باب السِّلَم

- * هو بيعٌ آجلٌ بعاجِلٍ.
- * ويصحُّ فيما أمكنَ ضَبْطُ صِفَتِهِ، ومعرفةُ قَدْرِهِ، لا في غيره^(١).
- فيصحُّ في المكيل، والموزون، سوى النقيدين.
- وفي العدديِّ المتقارب، كالجوز، والبيض، عدداً، وكيلاً.
- وكذا الفلوس، خلافاً لمحمد.
- وفي اللِّين، والآجر إذا سُمِّيَ ملْبِنٌ^(٢) معلومٌ.
- * وفي المذروع، كالثوب، إن بَيَّنَّ طوله، وعَرْضُهُ، ورُقْعَتُهُ^(٣).
- وفي السمك المَلِيح^(٤) وَزناً ونوعاً معلومين، وكذا الطَّريُّ في حينه فقط.
- * ولا يجوزُ فيهما عدداً.
- ولا في الحيوان، وأطرافه، ولا في جلوده عدداً.
- ولا في الحَطَبِ حُزْماً، والرَّطْبَةِ جُرْزاً.
- ولا في الجَوْهَرِ والخَرَزِ.
- ولا في اللحمِ طَرِيّاً، وقالوا: يصح إذا وُصِفَ موضعٌ معلومٌ منه^(٥)، بصفةٍ معلومةٍ.
- * ولا يجوزُ السِّلَمُ بكيلٍ أو ذراعٍ معيَّنٍ لا يُدْرَى قَدْرُهُ.
- ولا في طعامٍ قَريبَةٍ، أو تمرٍ نَخْلَةٍ معيَّنة.
- ولا فيما لا يَبْقَى من حين العقدِ إلى حين المَحَلِّ.

(١) أي لا يصح فيما لا يُمكنُ ضَبْطُ صِفَتِهِ، ومعرفة قَدْرِهِ؛ لأنه يُفْضَى إلى المنازعة.

(٢) اللِّينُ: أي الطُّوبُ، والملْبِنُ: أي القالب.

(٣) أي غِلْظُهُ، ورُقْعَتُهُ. (٤) وأما لفظ: مالح: فلغة رديئة.

(٥) بأن قال: من الجَنبِ مثلاً، وبصفة معلومة: بأن قال: لحمٌ سمينٌ مثلاً. فرائد ملتقى الأبحر،

* **وَشَرَطُهُ:** بيان الجنس: كَبُرُّ، أو شَعِير.

والنوع: كَسَقِيَّة، أو بَخْسِيَّة^(١).

والصفة: كجيد، أو رديء.

والقَدْر: نحو كذا رطلاً، أو كيلاً، بما لا يَنْقَبِضُ ولا يَنْبَسِطُ.

وأَجَلٍ معلوم: وأقله شهرٌ، في الأصح.

وقَدْرٍ رأسِ المالِ إن كان كَيْلِيًّا، أو وزنيًّا، أو عدديًّا.

* فلا يجوزُ في جنسَيْنِ بلا بيانِ رأسِ مالٍ كُلِّ منهما.

ولا بنقْدَيْنِ بلا بيانِ حصةٍ كُلِّ منهما من المسلّم فيه، ومكانِ إيفائه إن كان له حَمْلٌ وموئنةٌ.

وعندَهما: لا تُشترطُ معرفةُ قَدْرِ رأسِ المالِ إذا كان معيَّنًا، ولا مكانِ الإيفاءِ، ويُوفيه في مكانِ عَقْدِهِ.

ومثله الثمنُ، والأجرةُ، والقسمةُ.

وما لا حَمْلَ له: يُوفيه حيثُ شاء، في الأصحَّ، اتفاقاً.

* وَقَبْضُ رأسِ المالِ قَبْلَ التفرُّقِ: شَرَطُ بقائه، فلو أسلم مائةً نقدًا، ومائةً دينًا على المسلّم إليه في كُرٍّ: بَطَلَ في حصةِ الدينِ فقط.

* ولا يجوزُ التصرُّفُ في رأسِ المالِ، أو المسلّم فيه قَبْلَ قبْضِهِ، بشركةٍ، أو تَوَلِيَّةٍ.

ولا شراءُ شيءٍ من المسلّم إليه برأسِ المالِ بعدَ التقايلِ قَبْلَ قبْضِهِ.

* ولو اشترى كُرًّا، وأَمَرَ رَبَّ السَلَمِ بِقبْضِهِ قضاءً: لا يصح.

ولو أَمَرَ مُقْرِضَهُ بذلك: صح.

(١) السَّقِيَّة: ما تُسقى سَيْحًا، والبَخْسِيَّة: أي البَغْلِيَّة، وهي ما تُسقى بالمطر، وُسِّيت بذلك: نسبةً إلى: البَخْس، وهي الأرض التي تسقيها السماء، لأنها مبخوسة الحَظُّ من الماء بالنسبة إلى السَّيْح غالباً. مجمع الأنهر ١٠٠/٢، وغيره.

وكذا لو أمر رب سلمه بقبضه له، ثم لنفسه، فاكتاله لأجل المسلم إليه، ثم لنفسه: صح.

• ولو اكتال المسلم إليه في ظرف رب السلم بأمره، وهو غائب: لا يكون قبضاً.

ولو اكتال البائع كذلك: كان قبضاً.

بخلاف ما لو اكتاله في ظرف نفسه، أو في ناحية بيته.

• ولو اكتال الدين والعين في ظرف المشتري: إن بدأ بالعين: كان قبضاً، وإن بدأ بالدين: فلا.

وعندهما: صح قبض العين، فإن شاء رضي بالشركة، وإن شاء فسخ البيع.

• ولو أسلم أمة في كُرٍّ، وقُبِضَتْ، ثم تقايلا، فماتت قبل ردّها: بقي التقايل.

وتجب قيمتها يوم قبضها، ولو ماتت، ثم تقايلا: صح.

وكذا المقايضة^(١) في الوجهين، بخلاف الشراء بالثمن فيهما.

• ولو ادعى أحد عاقدَي السلم بيان الأجل، أو اشتراط الرداءة، وأنكر الآخر: فالقول لمدعيهما مطلقاً.

وقالا: للمنكر إن كان^(٢) رب السلم في الأولى، أو المسلم إليه في الثانية.

• **والاستئضاع** بأجل: سلم، فيصح فيما أمكن ضبط صفته، وقدره، تُعَوِّفَ أولاً.

وبلا أجل: يصح فيما تُعَوِّفَ، كخف، وطست، وقنقمية.

• وهو بيع، لا عدة، فيجبر الصانع على عمله، ولا يرجع المستصنع عنه.

• والمبيع هو العين، لا عمله، فلو أنى بما صنعه غيره، أو بما صنعه هو قبل العقد، فأخذه: صح.

(٢) أي المنكر.

(١) وهي بيع سلعة بسلعة.

وَلَا يَتَعَيَّنُ^(١) لِلْمُسْتَصْنِعِ بِلَا اخْتِيَارِهِ، فَيَصْحُ بَيْعُ الصَّانِعِ لَهُ^(٢) قَبْلَ رُؤْيِيهِ،
وَلَهُ^(٣) أَخْذُهُ، وَتَرْكُهُ^(٤).

* وَلَا يَصْحُ^(٥) فِيمَا لَمْ يُتَعَارَفْ، كَالثُّوبِ.



(٣) أي للمستصنع. بكسر النون.
(٥) أي الاستصناع.

(١، ٢) أي المستصنع. بفتح النون.
(٤) بخيار الرؤية.

مسائل شتى

- * يصح بيع الكلب، والفهد، وسائر السباع^(١)، علّمت أو لا.
- والذمي في البيع: كالمسلم، إلا في الخمر، فإنها في حقّه: كالخلّ، والخنزير في حقّه: كالشاة.
- * ومن زوج مشريته قبل قبضها: جاز.
- فإن وطئت^(٢): كان قابضاً^(٣)، وإلا: فلا.
- * ومن اشترى شيئاً، فغاب غيبة معروفة: لا يُباع في دين بائعه، وإن لم تكن معروفة: يُباع فيه، إذا برهن أنه باعه منه، إذا لم يكن قبضه.
- * وإن غاب أحد المشتريين: فللحاضر دفع كل الثمن، وقبض المبيع.
- وحبسه إذا حضر الغائب حتى ينقذ حصته.
- * وإن اشترى بألف مثقال ذهب وفضة: فهما نصفان.
- وإن قال: بألف من الذهب والفضة: فمن الذهب: خمسمائة مثقال، ومن الفضة: خمسمائة درهم، وزن سبعة.
- * ومن قبض زيفاً بدّل جيد غير عالم به، فأنفقه، أو هلك: فهو قضاء، وقال أبو يوسف: يردّ مثل الزيف، ويقتضي الجيد.
- * وإن فرّخ طير، أو باض في أرض، أو تكسّر^(٤) ظبي: فهو لمن أخذه.
- وكذا صيد تعلق بشبكة منصوبة للجفاف، أو دخل داراً.
- * ودرهم، أو سكر نثر، فوق على ثوب: فإن أعدّه صاحبه لذلك، أو كفّه^(٥) بعد السقوط، أو أغلق باب الدار بعد الدخول: ملكه، وليس للغير أخذه.

(١) المألوفة، وغير المألوفة.

(٢) أي إن وطئها زوجها.

(٣) أي قابضاً لها، وفي نسخ: كان قبضاً.

(٤) أي دخل كناسه أي بيته، وهو موضع الظبي.

(٥) أي جمّع الثوب إلى نفسه.

كما لو عَسَلَ النَّحْلُ فِي أَرْضِهِ، أَوْ نَبَتَ فِيهَا شَجَرٌ، أَوْ اجْتَمَعَ تَرَابٌ بِجَرَيَانِ الْمَاءِ^(١).

* مَا لَا يَصَحُّ تَعْلِيْقُهُ بِالْشَرْطِ، وَيُنْطَلِّهُ الشَّرْطُ الْفَاسِدُ: الْبَيْعُ، وَالْإِجَارَةُ، وَالْقِسْمَةُ، وَالْإِجَازَةُ، وَالرَّجْعَةُ، وَالصَّلْحُ عَنْ مَالٍ، وَالْإِبْرَاءُ عَنِ الدَّيْنِ، وَعَزْلُ الْوَكِيلِ، وَالْاِعْتِكَافُ، وَالْمِزَارَعَةُ، وَالْمُعَامَلَةُ، وَالْإِقْرَارُ، وَالْوَقْفُ.

وَكَذَا التَّحْكِيمُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.

* وَمَا لَا يُنْطَلِّهُ الشَّرْطُ الْفَاسِدُ: الْقَرْضُ، وَالْهَبَةُ، وَالصَّدَقَةُ، وَالنِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ، وَالْخَلْعُ، وَالْعَتَقُ، وَالرَّهْنُ، وَالْإِيصَاءُ، وَالْوَصِيَّةُ.

وَالشَّرَكَةُ، وَالْمِضَارَبَةُ، وَالْقَضَاءُ، وَالْإِمَارَةُ، وَالْكَفَالَةُ، وَالْحَوَالَةُ، وَالْوَكَالَةُ، وَالْإِقَالَةُ، وَالْكِتَابَةُ، وَإِذْنُ الْعَبْدِ فِي التِّجَارَةِ.

وَدَعْوَةُ الْوَلَدِ، وَالصَّلْحُ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ، وَالْجِرَاحَةُ، وَعَقْدُ الذِّمَةِ، وَتَعْلِيْقُ الرَّدِّ بِعَيْبٍ، أَوْ بِخِيَارِ شَرْطٍ، وَعَزْلُ الْقَاضِي.



كتاب الصُّرْف

* هو بيعُ ثمنٍ بثمانٍ، تجانساً^(١) أو لا.

وشُرِّطَ فيه التقابُضُ قبلَ التفرُّقِ.

* وصَحَّ بيعُ الجنسِ بغيره مُجازفةً، وبفضلٍ.

لا يبعُه بجنسِه، إلا مساوياً وإن اختلفا جَوْدَةً وصِياغَةً.

فإن يَبِيعَ مُجازفةً، ثم عُلِمَ التساوي قبلَ التفرُّقِ: جاز.

* ولا يجوزُ التصرُّفُ في بدلِ الصرْفِ قبلَ قبْضِه.

فلو باع ذهباً بفضةٍ، واشترى بها ثوباً قبلَ قبْضِها: فَسَدَ بيعُ الثوبِ.

* ولو اشترى أمةً تساوي ألفاً، مع طَوِّقٍ قيمتهُ ألفٌ: بِالْفَيْنِ، ونَقَدَ ألفاً: فهو ثَمَنُ الطَّوِّقِ.

ولو اشترى بها بِالْفَيْنِ، ألفٌ نَقْدٌ، وألفٌ نسيئةً: فالنقدُ ثَمَنُ الطَّوِّقِ.

* وإن اشترى سيفاً حِلِيَّتُهُ خمسونَ: بمائةٍ، ونَقَدَ خمسينَ: فهي حِصَّةُ الحِلِيَّةِ^(٢)

وإن^(٣) لم يُبَيَّنْ، أو قال: هي من ثَمَنِهما.

وإن تفرَّقا بلا قبْضٍ: صحَّ في السيفِ، دونها إن تَخَلَّصَ بلا ضررٍ، وإلا: بطلَ فيهما.

* وإن باع إناءَ فضةٍ، وقَبَضَ بعضَ ثَمَنِه، وافتَرَقَا: صحَّ فيما قَبِضَ فقط، والإناءُ مشتركٌ بينهما.

* وإن استُحِقَّ بعضُه: أَخَذَ المشتري ما بقيَ بحصتهِ، أو رَدَّه.

(١) أي كذهب بذهب، وغير المتجانس: كذهب بثوب.

(٢) إن تَخَلَّصَتِ الحِلِيَّةُ عن السيفِ بدونِ ضررٍ.

(٣) وصليَّةٌ.

ولو استحقَّ بعضُ قطعة نُقْرة اشتراها: أخذَ الباقي بحصته، بلا خيارٍ.

* وصَحَّ بيعُ درهمين ودينارٍ: بدينارين ودرهمٍ.

وبيعُ كُرْبُرٌ وكُرٌّ شعيرٌ: بكُرِّي بُرٍّ وكُرِّي شعيرٍ.

وبيعُ أحدَ عشرَ درهماً: بعشرة دراهمٍ ودينارٍ.

وبيعُ درهمٍ صحيحٍ ودرهمين غَلَّةً، بدرهمين صحيحين ودرهمٍ غَلَّةً.

وبيعُ دينارٍ: بعشرة هي عليه، أو بعشرة مطلقة إن دَفَعَ الدينارَ، ويتقاصَّان العشرة

بالعشرة.

* وما غالبُه الفضةُ أو الذهبُ: ففضةٌ^(١) وذهبٌ.

فلا يجوزُ بيعُ الخالصِ به، ولا بيعُ بعضه ببعضٍ، إلا متساوياً وزناً، ولا استقراضُه

إلا وزناً.

* وما غَلَبَ عليه الغِشُّ منهُما: فهو في حُكْمِ العروضِ.

فبيعه بالخالصِ: على وجوهٍ جَلِيَّةِ السيفِ.

ويصحُّ بيعُه بجنسِه متفاضلاً بشرطِ التقابضِ في المجلسِ.

والتبايعُ، والاستقراضُ بما يروِّجُ منه وزناً، أو عدداً، أو بهما، ولا يتعيَّنُ بالتعيين؛

لكونه ثمناً.

* ولو اشترى به، فكَسَدَ: بَطَلَ البيعُ، وقالوا: لا يبطلُ، وتجبُ قيمته يومَ البيعِ عندَ

أبي يوسف، وأخَر ما تُعْمَلُ به عندَ محمدٍ.

* وما لا يروِّجُ منه: يتعيَّنُ بالتعيين.

* والمتساوي الغِشُّ: كمَغْلُوبِه في التبايعِ، والاستقراضِ.

وكذا في الصرفِ، وقيل: كغالبه.

* ويجوزُ البيعُ بالفلوسِ النافقةِ وإن لم تُعَيَّنْ، فإن كَسَدَتْ: فالخلافُ كما في

(١) وفي نُسخ: فضةٌ. بدون فاء.

كسادِ المَغشوشِ.

• ولو استقرَضَها، فَكَسَدَتْ: يَرُدُّ مِثْلَها، وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ: قِيَمَتَها يَوْمَ الْقَرْضِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: يَوْمَ الْكَسَادِ.

وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ بِغَيْرِ النَّافِقَةِ مَا لَمْ تُعَيَّنْ.

• وَمَنْ اشْتَرَى بِنَصْفِ دِرْهَمِ فَلُوسٍ، أَوْ دَانِيْقٍ ^(١) فَلُوسٍ، أَوْ قِيرَاطٍ فَلُوسٍ: جَازَ الْبَيْعُ، وَعَلَيْهِ مَا يُبَاغُ بِنَصْفِ دِرْهَمٍ، أَوْ دَانِيْقٍ، أَوْ قِيرَاطٍ مِنْهَا.

• وَلَوْ دَفَعَ إِلَى صَيْرَفِيٍّ دِرْهَمًا، وَقَالَ: أُعْطِنِي بِنَصْفِهِ فَلُوسًا، وَبِنَصْفِهِ نِصْفًا إِلَّا حَبَّةً: فَسَدَ الْبَيْعُ فِي الْكُلِّ، وَعِنْدَهُمَا: صَحَّ فِي الْفُلُوسِ.

وَلَوْ كَرَّرَ: أُعْطِنِي ^(٢): صَحَّ فِي الْفُلُوسِ، اتِّفَاقًا.

وَلَوْ قَالَ: أُعْطِنِي بِهِ نِصْفَ دِرْهَمٍ فَلُوسٍ ^(٣)، وَنِصْفًا إِلَّا حَبَّةً: صَحَّ فِي الْكُلِّ، وَالنِّصْفُ إِلَّا حَبَّةً: بِمِثْلِهِ، وَالْفُلُوسُ: بِالْبَاقِي.



(١) أَيُّ شُدُسٍ دِرْهَمٍ.

(٢) لِأَنَّهُ لَمَّا كَرَّرَ: صَارَ عَقْدَيْنِ، وَفِي الثَّانِي: رِبَا، وَفَسَادُ أَحَدِ الْيَمِينَيْنِ: لَا يَوْجِبُ فُسَادَ الْآخَرِ. مَجْمَعُ الْأَنْهَرِ ٢/١٢٣.

(٣) وَتَقْبُطُ: فَلُوسًا: صَفَةً لَ: نِصْفٍ.

كتاب الكفالة

• **هِيَ ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ فِي الْمَطَالِبَةِ، لَا فِي الدَّيْنِ، هُوَ الْأَصَحُّ.**
وَلَا تَصَحُّ إِلَّا مَتَى يَمْلِكُ التَّبَرُّعُ.

وَهِيَ ضَرْبَانِ: بِالنَّفْسِ، وَبِالْمَالِ.

فَالأُولَى: تَنْعَقِدُ بـ: كَفَلْتُ بِنَفْسِهِ، أَوْ بِرَقَبَتِهِ، وَنَحْوَهَا، مِمَّا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ، أَوْ بِجُزْءٍ شَائِعٍ مِنْهُ، كَتَصْفِهِ، أَوْ عُشْرِهِ.

وَبـ: ضَمِنْتُهُ، أَوْ: هُوَ عَلَيَّ، أَوْ: إِلَيَّ، أَوْ: أَنَا زَعِيمٌ، أَوْ: قَبِيلٌ بِهِ.
لَا بـ: أَنَا ضَامِنٌ لِمَعْرِفَتِهِ.

• **وَصَحَّ أَخْذُ كَفِيلَيْنِ، وَأَكْثَرَ.**

• **وَيَجِبُ فِيهَا إِحْضَارُ الْمَكْفُولِ بِهِ إِذَا طَلَبَهُ الْمَكْفُولُ لَهُ.**
فَإِنْ لَمْ يُحْضِرْهُ: حُبْسَ.

وَإِنْ عَيَّنَ وَقْتَ تَسْلِيمِهِ: لَزِمَهُ ذَلِكَ فِيهِ، إِذَا طَلَبَهُ، فَإِنْ سَلَّمَهُ قَبْلَ ذَلِكَ: بَرِيءٌ.

• **فَإِنْ غَابَ الْمَكْفُولُ بِهِ، وَعُلِمَ مَكَانُهُ: أَمَهَلَهُ الْحَاكِمُ مَدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ، فَإِنْ مَضَتْ، وَلَمْ يُحْضِرْهُ: حَبَسَهُ.**

وَإِنْ غَابَ، وَلَمْ يُعْلَمْ مَكَانُهُ: لَا يُطَالَبُ بِهِ.

• **وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ الْكَفِيلِ، وَالْمَكْفُولِ بِهِ، وَلَوْ عَبْدًا، دُونَ مَوْتِ الْمَكْفُولِ لَهُ، بَلْ يُطَالَبُ وَارَثُهُ، أَوْ وَصِيُّ الْكَفِيلِ.**

• **وَيَبْرَأُ إِذَا سَلَّمَهُ حَيْثُ تُمْكِنُ مَخَاصِمَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: إِذَا دَفَعْتُهُ إِلَيْكَ فَأَنَا بَرِيءٌ.**

وَبِتَسْلِيمِ وَكِيلِ الْكَفِيلِ وَرَسُولِهِ^(١)، وَبِتَسْلِيمِ الْمَكْفُولِ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ كِفَالَتِهِ.

• **فَإِنْ شَرِطَ تَسْلِيمُهُ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي، فَسَلَّمَهُ فِي السُّوقِ: قَالُوا: يَبْرَأُ، وَالْمَخْتَارُ**

(١) وَفِي نُسْخٍ: أَوْ رَسُولُهُ، وَالنَّصُّ مِنْ كَنْزِ الدَّقَائِقِ، وَفِيهِ بِالْوَاوِ، لَا بـ: أَوْ.

في زماننا أنه لا يبرأ.

وإن سَلَّمَه في مصرٍ آخَرَ: لا يبرأ عندهما، ويبرأ عند الإمام.

وإن سَلَّمَه في برِّيَّة، أو في السَّوَادِ: لا يبرأ.

وكذا إن سَلَّمَه في السَّجِنِ، وقد حَبَسَه غيرُ الطالب.

* فإن كَفَلَ بنفسِه على أنه إن لم يُوَافِ به غداً فهو ضامنٌ لِمَا عليه، فلم يُوَافِ به غداً: لَزِمَه ما عليه وإن مات^(١)، ولا يبرأ من كفالة النفس^(٢).

* وَمَنْ ادَّعى على آخَرَ مائةَ دينارٍ، بَيَّنَّها أو لم يُبَيِّنْها، فَكَفَلَ بنفسِه رجُلٌ على أنه إن لم يُوَافِ به غداً فعليه المائة، فلم يُوَافِ به غداً: لَزِمَه المائة، خلافاً لمحمد.

* ولا يُجْبَرُ على إعطاءِ كَفِيلٍ بالنفسِ في حدٍّ وقصاص، فإن سَمَحَتْ به نفسُه: صح، وقالوا: يُجْبَرُ في القصاص، وحدُّ القذف.

* فإن شَهِدَ عليه مستوران في حدٍّ، أو قَوْدٍ: حُبِسَ.

وكذا إن شهد عدلٌ واحدٌ، خلافاً لهما، في رواية^(٣).

* وصَحَّ الرهنُ والكفالةُ بالخراج.

* * *

والكفالةُ بالمالِ صحيحةٌ ولو مجهولاً، إذا كان ديناً صحيحاً، ب: تَكَفَّلْتُ عنه بألفٍ، أو: بما لك عليه، أو: بما يُدْرِكُكَ في هذا البيع.

وكذا لو عَلَّقَها بشرطٍ ملائمٍ، كشرطٍ وجوبِ الحقِّ، نحو: ما بايعتَ فلاناً، أو: ما غَضَبَكَ، أو: ما ذابَ لك عليه، أو: إن استَحَقَّ المبيعُ فعليَّ.

وكشَرَطَ إمكانَ الاستيفاءِ، نحو: إن قَدِمَ زيدٌ، وهو المكفولُ عنه.

وكشَرَطَ تعذُّرَ الاستيفاءِ، نحو: إن غابَ عن البلد.

(٢) بوجود الكفالة بالمال في هذه المسألة.

(١) أي المطلوب في هذه الصورة.

(٣) أي عنهما.

* وإن علقها بمجرد الشرط، كهبوب الريح، ومجيء المطر: بطل.
وكذا إن جعل أحدهما أجلاً: فتصح الكفالة، ويجب المال حالاً.
وللطالب مطالبة أي شاء من كفيله، وأصيله، إلا إذا شرط براءة الأصيل:
فتكون حوالة.

كما أن الحوالة بشرط عدم براءة المحيل: كفالة.

* ولو طالب أحدهما: له مطالبة الآخر.

* فإن كفّل بما له عليه، فبرهن على ألف: لزمه، وإن لم يبرهن: صدّق الكفيل
فيما أقرّ به، مع يمينه، والأصيل في إقراره بأكثر على نفسه خاصة.
فإن كفّل بلا أمره: لا يرجع عليه بما أدّى عنه وإن أجازها المكفول عنه، وإن
بأمره: رجّع.

* ولا يطالبه قبل الأداء، فإن لوزم: فله ملازمته، وإن حبس: فله حبسه.

* ويبرأ الكفيل بأداء الأصيل.

وإن أبرأ الطالب الأصيل، أو أخر عنه: برئ الكفيل، وتأخر عنه.

وإن أبرأ الكفيل، أو أخر عنه: لا يبرأ الأصيل، ولا يتأخر عنه.

فإن كفّل بالدين الحال مؤجلاً إلى وقت: يتأجل عن الأصيل أيضاً.

* ولو صالح الكفيل عن ألف على مائة: برئ، ورجع بها فقط إن كفّل بأمره.

وإن صالح عن ألف بجنس آخر: رجع بالألف.

وإن صالح عن موجب الكفالة: برئ هو، دون الأصيل.

* وإن قال الطالب للكفيل بالأمر: برئت إليّ من المال: رجّع على أصيله.

وكذا في: برئت، عند أبي يوسف، خلافاً لمحمد.

وفي: أبرأتك: لا يرجع.

وإن كان الطالب حاضراً: يرجع إليه في البيان، في الكل.

- * ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة بالشرط، كسائر البراءات، والمختار الصحة.
- * ولا تجوز الكفالة بما تعذر استيفاؤه من الكفيل، كالحدود والقصاص.
- ولا بالأعيان المضمونة بغيرها، كالمبيع، والمرهون.
- * ولا بالأمانات، كالوديعة، والمستعار، والمستأجر، ومال المضاربة، والشركة.
- ولا بدئين غير صحيح، كبذل الكتابة، حرّ كفّل به أو عبداً.
- وكذا بدل السعاية، عند الإمام.
- ولا بالحمل على دابة معينة، أو بخدمة عبد معين، بخلاف غير المعيّنين.
- ولا عن ميت مفلس، خلافاً لهما.
- ولا بلا قبول الطالب في المجلس.
- وقال أبو يوسف: تجوز مع غيبته إذا بلغه، فأجاز.
- * فإن قال المريض لوارثه: تكفّل عني بما عليّ، فكفّل مع غيبة الغرماء: جاز، اتفاقاً.
- ولو قاله^(١) لأجنبي: اختلف فيه المشايخ^(٢).
- * وتجاوز بالأعيان المضمونة بنفسها، كالمقبوض على سؤم الشراء، والمغصوب، والمبيع فاسداً.
- وبتسليم المبيع إلى المشتري، والمرهون إلى الراهن، والمستأجر إلى المستأجر، وبالثلث.



(١) أي المريض

(٢) بين مجوز، ومانع، من غير ترجيح؛ لقوة الخلاف. مجمع الأنهر ١٣٧/٢.

فصل

[مسائل تتعلق بالأصيل والكفيل وضمانه]

* ولو دفع الأصيل المال إلى كفيله قبل دفع الكفيل إلى الطالب: لا يسترده منه. وما ربح فيه الكفيل: فله، ولا يتصدق به، وردّه إلى المطلوب: أحب إن كان المدفوع شيئاً يتعيّن، كالبر، خلافاً لهما.

ولو أمر الأصيل كفيله أن يتعيّن عليه ثوباً^(١)، ففعل: فالثوب للكفيل، والربح عليه.

* ومن كفّل لآخر بما ذاب^(٢) له على غريمه، أو بما قضى له به عليه، فغاب الغريم، فبرهن الطالب على الكفيل بأن له على الغريم ألفاً: لا يقبل.

ولو برهن أن له على زيد ألفاً، وهذا كفيله بأمره: قضى به عليهما، ولو بلا أمره: قضى على الكفيل فقط.

* وضمان الدرك للمشتري عند البيع: تسليم، يطلّ دعوى الضامن المبيع بعد ذلك.

* وكذا لو كتّب شهادته، وختم على صكّ كتّب فيه: باع ملكه، أو: يبعاً باتاً^(٣)، بخلاف ما لو كتّبها على إقرار العاقدین.

* وضمان الوكيل بالبيع الثمن للموكل: باطل.

وكذا^(٤) ضمان المضارب الثمن لرب المال.

وضمان أحد الشريكين حصة شريكه من ثمن ما باعاه صفقة واحدة، وصحّ لو بصفتين.

(١) أي أن يشتري له ثوباً بطريق العينة، وهو بيع العین بربح نيئة لبيعها المستقرض بأقل. الدر

المتقى ١٣٩/٢.

(٣) أي باع يبعاً باتاً.

(٢) أي بما وجب.

(٤) أي يطل ضمان.

* وضمانُ الدَّرَكِ، والخراج، والقسمة: صحيحٌ.

وكذا ضمانُ النَّوائِبِ، سواءٌ كانت بحَقٍّ، ككَرِّي النهر، وأجرة الحارس، أو بغير حَقٍّ، كالجَبَايات.

* وضمانُ العُهدَةِ: باطلٌ.

وكذا ضمانُ الخَلاصِ^(١)، خلافاً لهما.

* ولو قال الكفيلُ: ضَمِنْتُه إلى شهر، وقال الطالبُ: بل حالاً: فالقولُ للكفيل، وفي الإقرار: للمُقَرَّر له.

ولا يُؤخَذُ ضامنُ الدَّرَكِ إن استُحِقَّ المبيعُ ما لم يُقَضَّ بثمنه على بائعه.



(١) أي تخلص مبيع يُستَحَقُّ به جزؤه عنه.

باب

كفالة الرجلين، والعبدَيْن

• دينٌ عليهما، كَفَلَ كُلٌّ عَنْ صاحِبِهِ، فما أَدَّاهُ أَحَدُهُما: لا يَرْجَعُ به على الآخرِ، إلا إذا زاد على النصف.

ولو كَفَلَا بِمالٍ عن رجلٍ، وكَفَلَ كُلٌّ مِنْهُما به عن صاحِبِهِ، فما أَدَّاهُ: رَجَعَ بنصِفِهِ على شريكِهِ، أو بَكُلِّهِ على الأصِيلِ لو بأمرِهِ.

• وإن أبرأ الطالبُ أَحَدَهُما: فله أَخْذُ الآخرِ بَكُلِّهِ.

• ولو فُسِّخَتِ المفاوضَةُ: فلربِّ الدينِ أَخْذُ مَنْ شاءَ من شريكَيْها بِكُلِّ دينِهِ، وما أَدَّاهُ أَحَدُهُما: لا يَرْجَعُ به على الآخرِ ما لم يَزِدْ على النصف.

• وإذا كُوتِبَ العبدانِ بعقْدٍ واحدٍ، وكَفَلَ كُلٌّ عَنْ صاحِبِهِ: رَجَعَ كُلٌّ على الآخرِ بنصِفِ ما أَدَّى.

• وإن أعتَقَ السيدُ أَحَدَهُما قبلَ الأداء: صَحَّ.

وله أن يأخِذَ حصَّةَ الآخرِ مِنْهُ أصالَةً، أو من المَعْتَقِ كفالَةً، وَيَرْجَعُ المَعْتَقُ فقط بما أَدَّى على صاحِبِهِ.

• ولو كان على عبيدٍ مالٌ: لا يَجِبُ عليه إلا بَعْدَ عِتْقِهِ، فَكَفَلَ به رجلٌ كفالَةً مطلقَةً: لَزِمَ الكفيلُ حالاً.

وإذا أَدَّى لا يَرْجَعُ على العبدِ، إلا بَعْدَ عِتْقِهِ.

• ولو ادَّعى رَقَبَةً عبيدٍ، فَكَفَلَ به رجلٌ، فمات العبدُ، فَبَرَّهَنَ المدعي أنه له: ضَمِنَ الكفيلُ قيمَتَهُ.

ولو كَفَلَ سيدٌ عن عبده بأمرِهِ، أو عبدٌ غيرُ مديونٍ عن سيده، فَعَتَقَ: فأَيُّ أَدَّى: لا يَرْجَعُ على الآخرِ.

كتاب الحَوَالَةِ

* هِيَ نَقْلُ الدَّيْنِ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ.

* وَتَصَحُّ فِي الدَّيْنِ، لَا فِي الْعَيْنِ، بِرِضَا الْمُحْتَالِ، وَالْمُحَالِ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: لَا بَدَّ مِنْ رِضَا الْمُحِيلِ أَيْضاً.

* وَإِذَا تَمَّتْ: بَرَأَ الْمُحِيلُ بِالْقَبُولِ، فَلَا يَأْخُذُ الْمُحْتَالُ مِنْ تَرْكِتِهِ، لَكِنْ يَأْخُذُ كَفَيْلاً مِنَ الْوَرِثَةِ، أَوْ الْغَرْمَاءِ؛ مَخَافَةَ التَّوَيِّ.

وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ الْمُحْتَالُ إِلَّا إِذَا تَوَيَّ حَقُّهُ، وَهُوَ بِمَوْتِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ مُفْلِساً، أَوْ إِنكَارِهِ الْحَوَالَةَ، وَخَلْفِهِ، وَلَا بَيْنَةَ عَلَيْهِمَا. وَعِنْدَهُمَا: بِتَفْلِيسِ الْقَاضِي إِيَّاهُ أَيْضاً.

* وَتَصَحُّ بِالدَّرَاهِمِ الْمَوْدَعَةِ، وَبِرَأِّ الْمُحَالِ عَلَيْهِ بِهَلَاكِهَا، وَبِالْمَغْصُوبَةِ، وَلَا يَبْرَأُ بِهَلَاكِهَا.

* وَإِذَا قُيِّدَتِ الْحَوَالَةُ بِالْدَيْنِ، أَوْ الْوَدِيعَةِ، أَوْ الْغَصْبِ: لَا يُطَالَبُ الْمُحِيلُ الْمُحْتَالُ عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّ الْمُحْتَالَ أَسْوَأُ لَغَرْمَاءِ الْمُحِيلِ بَعْدَ مَوْتِهِ. وَإِنْ لَمْ تُقَيِّدْ بِشَيْءٍ: فَلَهُ ^(١) الْمَطَالَبَةُ.

* وَلَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ بِأَخْذِهِ مَا عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ، أَوْ عِنْدَهُ.

وَإِذَا طَالَ بِالْمُحَالِ عَلَيْهِ الْمُحِيلُ بِمِثْلِ مَا أَحَالَ بِهِ، فَقَالَ: أَحَلَّتْ بَدِينِ لِي عَلَيْكَ: لَا يُقْبَلُ بِلَا حُجَّةٍ.

وَلَوْ طَالَ بِالْمُحِيلِ الْمُحْتَالُ بِمَا أَحَالَ، فَقَالَ: أَحَلَّتْنِي بَدِينِ لِي عَلَيْكَ: لَا يُقْبَلُ بِلَا حُجَّةٍ.

(١) أَيُّ لِلْمُحِيلِ.

• وتُكره الشَّفَتَجَةُ^(١)، وهي الإقراض؛ لسقوطِ خَطَرِ الطريق.



(١) أي أن يُقرض إلى تاجر مثلاً قرضاً؛ ليدفعه إلى صديقه في بلد آخر، وإنما يدفعه قرضاً، لا أمانة؛ ليستفيد به سقوطُ خطر الطريق.

كتاب القضاء

- * القضاء بالحق من أقوى الفرائض، وأفضل العبادات.
- * وأهله: مَنْ هو أهل للشهادة، وشرط أهليته: شرط أهليتها^(١).
- والفاسق أهل له، ويصح تقليده، ويجب أن لا يُقلد^(٢)، كما يصح قبول شهادته، ويجب أن لا تُقبل.
- ولو فسق العدل: يستحق العزل، ولا ينعزل في ظاهر المذهب، وعليه مشايخنا.
- * ولو أخذ القضاء بالرشوة: لا يصير قاضياً.
- * والفاسق يصلح مفتياً، وقيل: لا^(٣).
- * ولا ينبغي أن يكون القاضي فظاً، غليظاً، جباراً، عنيداً.
- وينبغي أن يكون موثقاً به في دينه، وعفافه، وعقله، وصلاجه، وفهمه، وعلمه بالسنة والآثار، ووجوه الفقه، وكذا المفتي.
- * والاجتهاد شرط الأولوية، فيصح تقليد الجاهل.
- ويختار الأقدَر والأولى.
- * وكرة التقليد لمن خاف الحيف، والعجز عن القيام به.
- ولا بأس به لمن يثق من نفسه بأداء فرضه.
- ومن تعين له: فرض عليه، ولا يطلب القضاء، ولا يسأله.
- * ويجوز تقلده من السلطان الجائر، ومن أهل البغي، إلا إذا كان لا يمكنه من القضاء بحق.

(١) من العقل، والبلوغ، والإسلام، والحرية، و... مما سيأتي.

(٢) ويأثم مُقلده.

(٣) واختاره كثير من المتأخرين، كصاحب الاختيار، وصاحب المجمع في مثله (مجمع البحرين

* وإذا تقلّد: يسأل ديوان قاضي قبله، وهو الخرائط التي فيها السجلات، والمحاضر، وغيرها.

ويبعث أمينين يقبضانها بحضرة المعزول أو أمينه، ويسألانه شيئاً فشيئاً^(١)، ويجعلان كل نوع في خريطة على حدة.

* وينظر^(٢) في حال المحبوسين، فمن أقرّ بحق، أو قامت عليه به بينة: ألزمه، ولا يعمل بقول المعزول، وإلا: ينادي عليه، ثم يخلي سبيله بعدما استظهر في أمره.

* ويعمل في الودائع، وغلات الوقوف بالينة، أو بإقرار ذي اليد، لا بقول المعزول، إلا إن أقرّ ذو اليد بالتسليم منه.

* ويجلس للحكم جلوساً ظاهراً في المسجد، والجامع أولى.

ولو جلس في داره، وأذن في الدخول: فلا بأس به.

* ولا يقبل هدية، إلا من قريبه، أو من جرت عادته بمهاداته إن لم تكن لهما خصومة، ولم يزد على العادة.

* ويحضر الدعوة العامة، لا الخاصة، وهي: ما لا تتخذ إن لم يحضر.

ويشهد الجنازة، ويعود المريض.

* ويتخذ مترجماً، وكاتباً عدلاً.

* ويسوي بين الخصمين جلوساً، وإقبالاً، ونظراً، ولا يسار أحدهما، ولا يشير إليه، ولا يضيفه دون الآخر.

ولا يضحك إليه، ولا يمزح معه، ولا يلقيه حجة.

ويكره تلقينه الشاهد بقوله: أنشهد بكذا، واستحسنه أبو يوسف في غير موضع التهمة.

• ولا يبيع، ولا يشتري في مجلسه، ولا يمازح.

• فإن عَرَضَ له هَمٌّ، أو نُعَاسٌ، أو غَضَبٌ، أو جُوعٌ، أو عطشٌ، أو حاجةٌ: كَفَّ
عن القضاء.

• وإذا تقدَّم إليه الخصمان: فإن شاء قال لهما: ما لَكُما؟ وإن شاء سكت، وإذا
تكلَّم أحدهما: أسكت الآخر.



فصل

[في الحبس]

* وإذا ثَبَّتَ الحقُّ للمدعي، وطلَّبَ حبْسَ خصمه، فإن ثبت بالإقرار: لا يحبسُه، إلا إذا أمرَه بالأداء، فأبى.

وإن ثَبَّتَ بالبينة: حبسه قبل الأمر بالدفع، وقيل: لا.
فإن ادَّعى الفقر: حبسه في كلِّ ما لزمه بدل مال، كالثمن، والقرض، أو بالتزامه، كالمهر المُعَجَّل، والكفالة.

لا فيما عدا ذلك، إلا إذا برهنَ خصمه أن له مالاً.
* ويحبسه مدة يغلبُ على ظنه أنه لو كان له مالٌ لأظهره، هو الصحيح، وقيل: شهرين، أو ثلاثة.

فإن لم يظهر له مالٌ: خَلَّى سبيله إلا أن يُبرهنَ خصمه على يساره: فيؤبَّدُ حبسه^(١).

ولا يسمعُ البينة على إعساره قبل حبسه، عليه عامة المشايخ.
* ويحبسُ الرجلُ لنفقة زوجته.

لا والدٌ في دين ولده، إلا إن أبى من الإنفاق عليه.
* ولو مَرَضَ في الحبس: لا يُخرجُ إن كان له مَنْ يخدمه فيه، وإلا أُخرجَ.

* ولا يُمكنُ المُختَرِفُ من اشتغاله فيه، هو الصحيح.

* ويُمكنُ من وطءٍ جاريته إن كان فيه خلوة.

* وإذا تَمَّتِ المدة، ولم يظهر له مالٌ: خَلَّى سبيله.

ولا يحولُ بينه وبين غرمائه، بل يُلازمونه، ولا يمنعونَه من التصرف، والسفر،

(١) ولا يجوز إطلاقه إلا في ثلاث: برضا خصمه، أو بإثبات إعساره، أو بإحضار الدَّين للقاضي في

غَيَّةِ خصمه. الدر المختق ١٦٢/٢.

ويأخذون فَضْلَ كَسْبِهِ، يُقَسِّمُ بَيْنَهُم بِالْحِصَصِ.

والملازمة: أن يَدُورُوا مَعَهُ حَيْثُ دَارَ، فَإِنْ دَخَلَ دَارَهُ: جَلَسُوا عَلَى الْبَابِ.

* ولو كَانَ الدِّينُ لِرَجُلٍ عَلَى امْرَأَةٍ: لَا يَلَازِمُهَا، بَلْ يَبْعَثُ امْرَأَةً تَلَازِمُهَا.

وقالوا: إِذَا فَلَّسَهُ الْحَاكِمُ: يَحْوُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَرْمَائِهِ إِلَى أَنْ يُبْرِهِنُوا أَنَّ لَهُ مَالًا.



فصل

[في كتاب القاضي]

* إذا شهدوا عند القاضي على خصم حاضر: حَكَمَ بها، وكتبَ بالحُكْمِ، وهو السَّجِلُّ.

* وإن شهدوا على غائب: لا يحكُم، بل يكتبُ بها ليحكمَ المكتوبُ إليه، وهو كتابُ القاضي إلى القاضي، والكتابُ الحُكْمِيُّ^(١)، وهو نقلُ الشهادة في الحقيقة. ويُقبلُ في كلِّ ما لا يسقطُ بالشبهة، كالدين، والعقار، والنكاح، والنسب، والغصب، والأمانة، والمضاربة المَجْهُودَتَيْنِ.

وعن محمد: قَبُولُهُ في كلِّ ما يُنْقَلُ، وعليه المتأخرون، وبه يُفتَى.

* ولا بدَّ أن يكونَ^(٢) إلى معلوم، بأن يقول: من فلانٍ إلى فلانٍ، ويذكرَ نسبهما. فإن شاء قال بعده: وإلى كلِّ مَنْ يَصِلُ إليه من قضاة المسلمين.

* ويقرأه على مَنْ يُشْهِدُهُمْ عليه، ويُعَلِّمُهُمْ بما فيه، وتكونُ أسماؤهم داخله، ويختمُه بحضرتهم، ويحفظوا ما فيه، ويُسلَّمُه إليهم.

وأبو يوسف لم يشترط شيئاً من ذلك، سوى إشهادهم أنه كتابه، لمَّا ابتلي بالقضاء، واختار السَّرْخَسِيُّ قوله، وليس الخبرُ كالبيان^(٣).

* وإذا وصلَ إلى المكتوبِ إليه: نَظَرَ إلى خَتَمِهِ، ولا يقبلُه إلا بحضرة الخصم، وبشهادة رجلين، أو رجلٍ وامرأتين، أنه كتابُ فلانٍ القاضي، قرأه علينا، وختمه، وسلَّمه إلينا في مجلسٍ حُكْمِهِ.

وعند أبي يوسف: أنه كتابُ فلانٍ، وختمه، وعنه: أن الختمَ ليس بشرط.

* فإذا شهدوا: فَتَحَهُ، وقرأه على الخصم، وألزمه ما فيه.

(١) أي ويسمى أيضاً: الكتاب الحُكْمِيُّ. (٢) أي من قاضٍ معلوم إلى معلوم.

(٣) خَبَرَ الأمر: عَلِمَهُ، والاسم: الْخُبْرُ، وهو العلم بالشيء، وهذا النص مقتبس من قوله ﷺ:

« ليس الخبرُ كالمعاينة »: صحيح ابن حبان (٦٢١٣).

- * وَيَبْطُلُ الْكِتَابُ بِمَوْتِ الْكَاتِبِ، وَعَزْلُهُ قَبْلَ وَصُولِ الْكِتَابِ، وَبِمَوْتِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ، إِلَّا إِنْ كَتَبَ بَعْدَ اسْمِهِ: وَإِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قَضَاءِ الْمُسْلِمِينَ.
- لَا بِمَوْتِ الْخَصْمِ، بَلْ يُنْفَذُ عَلَى وَارِثِهِ.
- * وَإِذَا عَلِمَ الْقَاضِي بِشَيْءٍ مِنْ حَقِّقِ الْعِبَادِ فِي زَمَنِ وَلَايَتِهِ، وَمَحَلِّهَا: جَازَ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ بِهِ.



فصل

[في مسائل متنوعة]

- * ويجوز قضاء المرأة في غير حد، وقود.
- * ولا يستخلف قاضي، إلا أن يفوض إليه ذلك، بخلاف المأمور بالجمعة.
- وإذا استخلف المفوض إليه: فثابته لا ينزل بعزله، ولا بموته، بل هو نائب الأصل.
- وغير المفوض^(١): إن قضى نائبه بحضرته، أو بغيبته، فأجازه: جاز، كما في الوكالة.
- * وإذا رُفع إلى القاضي حكم قاضي آخر في أمر اختلف فيه الصدر الأول^(٢): أمضاه إن لم يخالف الكتاب، أو السنة المشهورة، أو الإجماع^(٣).
- وما اجتمع عليه الجمهور: لا يعتبر فيه خلاف البعض^(٤).
- * والقضاء بحل أو حُرمة ينفذ ظاهراً وباطناً، ولو بشهادة زور، إذا ادعى بسبب معين، وعندهما: لا ينفذ باطناً بشهادة الزور.
- فلو أقامت بينة زور أنه تزوجها، وحكم به: حل لها تمكينه، خلافاً لهما.
- وفي الأملاك المرسلة^(٥): لا ينفذ باطناً، اتفاقاً.
- * والقضاء في مجتهدي فيه بخلاف رأيه ناسياً أو عامداً: لا ينفذ عندهما، وبه يفتى، وعند الإمام: ينفذ لو ناسياً، وفي العمدة: روايتان^(٦).
- * ولا يقضى على غائب، إلا بحضرة نائبه حقيقة، كوكيله.

(١) أي غير المفوض إليه.

(٢) وفي نسخ: اختلف فيه في الصدر الأول. اهـ. والمراد: قيل: زمان الصحابة والتابعين، وقيل: ما يعم الصحابة والفقهاء المجتهدين، في الأصح. مجمع الأنهر ١٦٩/٢.

(٣) قلت: تختلف الأنظار في هذا، كما تختلف في أي مسألة فقهية.

(٤) هذا كلام واسع عريض، فليحرر ما ذكر من خلاف واختلاف بين المجتهدين.

(٥) أي المطلقة عن ذكر سبب الملك. (٦) ونقل في فرائد الملتقى أن الفتوى على النفاذ.

أو شرعاً، كوصيٍّ نَصَبَه القاضي.

أو حُكْماً، بأن كان ما يدَّعي على الغائب سبباً لِمَا يدَّعي على الحاضر^(١)، فإن كان شرطاً: لا يصح.

• وَيُقَرَّضُ الْقَاضِي مَالَ الْيَتِيمِ، وَيَكْتُبُ ذِكْرَ الْحَقِّ^(٢).

ولا يجوزُ ذلكَ للوصيِّ، ولا للأبِّ، في الأصح.



(١) كان ادعى داراً على حاضرٍ أنه اشتراها من الغائب، فإنه إن صدَّقه الحاضر: لا يسلمها القاضي إلى المدَّعي، فإنه قضاة على الغائب. مجمع الأنهر ١٧٢/٢.

(٢) أي يَكْتُبُ الصِّكَّ لِذِكْرِ الْحَقِّ، مخافة النسيان.

فصل

[في التحكيم]

* ولو حَكَمَ الخصمان مَنْ يَصْلُحُ قاضياً لِحُكْمَ بينهما: صَحَّ، وَنَفَذَ حُكْمُهُ عليهما، بَيِّنَةٌ، أو إِقْرَارٍ، أو نُكُولٍ.

وإخبارُهُ^(١) بإقرارِ أحدِ الخصمَينِ، وبعْدَالَةِ الشاهدِ حَالٍ ولايته.

* ولكُلُّ منهما أن يَرْجِعَ قَبْلَ حُكْمِهِ، لا بَعْدَهُ.

وإذا رُفِعَ حُكْمُهُ إلى قاضٍ: أمضاه إن وافَقَ مذهبَه، وإلا: نَقَضَهُ.

* ولا يَصَحُّ التحكيمُ في حَدٍّ، وَقَوْدٍ، وَيَصَحُّ في سائرِ المَجْتَهَدَاتِ^(٢).

قالوا^(٣): ولا يُفْتَى به^(٤)؛ دفعاً لتجاسرِ العوامِّ.

* ولو حَكَمَاهُ في دمٍ خطأ، فَحَكَمَ بالدية على العاقلة: لا يَنْفُذُ.

* ولا يَصَحُّ حُكْمُ الْمُحَكَّمِ، ولا المولَّى: لأبويه، وولده، وزوجته.

ويصحُّ عليهم، ويصحُّ لِمَنْ وَلَّاهُ، وعليه.



(٢) كَحُكْمِهِ بكون الكنايات راجع عند الشافعية.

(١) أي ونفذ إخبارُهُ.

(٣) أي مشايخ الحنفية.

(٤) أي بالتحكيم، وظاهر الهداية أنه يُجيب بلا بخل. الدر المتقى ١٧٤ / ٢.

مسائل شتى

* ليس لذي سُفْلٍ عليه عُلُوٌّ لغيره أَنْ يَتَدَ فِي سُفْلِهِ، أَوْ يَنْقُبَ كُوءَهُ بِلا رِضا ذِي العُلُوِّ، وَلَا لذي العُلُوِّ أَنْ يَبْنِيَ عَلَيْهِ.

وعندهما: لكلُّ منهما فِعْلٌ ما لَا ضَرَرَ فِيهِ بِلا رِضا الآخرِ.

وقيل: قولُهما تفسِيرٌ لقوله^(١).

* وليس لأهلِ زائِغَةٍ^(٢) مُسْتَطِيلَةٌ تَنْشَعِبُ مِنْهَا مُسْتَطِيلَةٌ غَيْرُ نافِذَةٍ فَتُخَ بِابٍ فِي المُنْشَعِبَةِ.

وفي النافِذَةِ، ومُسْتَدِيرَةٍ لَزِقَ طرفاها: لهما ذلك.

* وَمَنْ ادَّعى هَبَةً فِي وَقتٍ، فَسُئِلَ بِبَيِّنَةٍ، فَقَالَ: جَحَدَنِي الهَبَةُ، فاشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ، أَوْ لَمْ يَقْلْ ذَلِكَ، فَبَرَهَنَ عَلَى الشَّرَاءِ بَعْدَ وَقتِ الهَبَةِ: يُقْبَلُ، وَلَوْ قَبْلَهُ: لَا يُقْبَلُ.

* وَمَنْ ادَّعى أَنَّ زَيْدًا اشْتَرَى جَارِيَتَهُ، فَأَنْكَرَ زَيْدٌ، وَتَرَكَ هُوَ خِصُومَتَهُ: حَلٌّ لَهُ وَطَوُّهَا.

* وَمَنْ أَقَرَّ بِقَبْضِ عَشْرَةٍ، وَادَّعى أَنَّها زَيْوْفٌ أَوْ نَبَهْرَجَةٌ: صُدِّقَ.

لَا إِنْ ادَّعى أَنَّها سَتَّوْقَةٌ.

وَلَا إِنْ أَقَرَّ بِقَبْضِ الحَيَّادِ، أَوْ حَقِّهِ، أَوْ الثَّمَنِ، أَوْ بِالاستيفاءِ.

* وَالزَّيْفُ: مَا رَدَّه بَيْتُ المَالِ، وَالنَّبَهْرَجَةُ: مَا يَرُدُّه التَّجَارُ أَيْضًا، وَالسَّتَّوْقَةُ: مَا غَلَبَ غِشُّهُ.

* وَمَنْ قَالَ لِمَنْ أَقَرَّ لَهُ بِالْفِ: لَيْسَ لِي عَلَيْكَ شَيْءٌ، ثُمَّ قَالَ فِي مَجْلِسِهِ: نَعَمْ لِي عَلَيْكَ الْفُ: لَا يُقْبَلُ مِنْهُ بِلا حُجَّةٍ.

بِخِلَافِ مَا لَوْ كَذَّبَ مَنْ قَالَ لَهُ: اشْتَرَيْتَ مِنِّي هَذَا، ثُمَّ صَدَّقَهُ.

(١) أي لقول الإمام.

(٢) أي سَكَّة.

- * وَمَنْ قَالَ لِمَنْ ادَّعى عَلَيْهِ مَالاً: مَا كَانَ لَكَ عَلَيَّ شَيْءٌ قَطُّ، فَبَرَهَنَ عَلَيْهِ بِهِ، فَبَرَهَنَ هُوَ عَلَى الْقَضَاءِ، أَوْ الْإِبْرَاءِ: قُبِلَ بَرَاهُ.
- وإن زاد على إنكاره: وَلَا أَعْرِفُكَ: فَلَا.
- * وَلَوْ ادَّعى عَلَى آخَرَ بَيْعَ أَمْتِهِ مِنْهُ، وَأَرَادَ رَدَّهَا بِعَيْبٍ، فَأَنْكَرَ، فَبَرَهَنَ الْمُدَّعى عَلَى الْبَيْعِ، وَالْمُنْكَرُ عَلَى الْبِرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ: لَا يُسْمَعُ بَرَهَانُ الْمُنْكَرِ.
- * وَذِكْرُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ: فِي آخِرِ صَكِّ: يُبْطِلُ كُلَّهُ.
- وعندهما: آخِرُهُ^(١) فقط، وهو استحسانٌ.



(١) أي يُبْطِلُ آخِرَهُ أي ما يلي هذا القول فقط.

فصل

[في القضاء بالمواريث]

- * مات نصراني، فقالت زوجته: أسلمت بعد موته، وقال وارثه: بل قبله: فالقول له.
- وكذا لو مات مسلم، فقالت زوجته: أسلمت قبل موته، وقال الوارث: بل بعده.
- * وإن قال المودع: هذا ابن مودعي الميت، لا وارث له غيره: دَفَعَ الوديعة إليه.
- وإن قال لآخر: هذا ابنه أيضاً، وكذبه الأول: قُضِيَ للأول.
- ولو قُسم الميراث بين الورثة، أو الغرماء بشهادة لم يقولوا فيها: لا نعرف له وارثاً، أو غريماً آخر: لا يُؤخذ منهم كفيل، وهو احتياطٌ ظلم، وعندهما: يُؤخذ.
- * ومَن ادَّعى عقاراً، إرثاً له ولأخيه الغائب، وبرهن عليه: دَفَعَ إليه نصفه، وترك باقيه مع ذي اليد بلا أخذ كفيل منه ولو جاحداً.
- وقالا: إن كان جاحداً: أخذ النصف الآخر منه، ووُضِعَ عند أمين.
- وفي المنقول: يُؤخذ منه، بالاتفاق، وقيل: على الخلاف.
- وإذا حَضَرَ الغائب: دَفَعَ إليه نصيبه، بدون إعادة البيعة.
- * ومَن أوصى بثلث ماله: فهو على كلِّ مالٍ له.
- * ولو قال: مالي، أو: ما أملك صدقةً: فهو على مال الزكاة.
- ويدخل فيه أرض العُشر، عند أبي يوسف، خلافاً لمحمد.
- فإن لم يكن له مالٌ غيره: أمسك منه قوته، فإذا أصاب مالا: تصدَّق بمثل ما أمسك.
- * ومَن أوصى إليه، ولم يعلم: فهو وصيٌّ، بخلاف التوكيل.
- * وقُبِلَ في الإخبار بالتوكيل: خَبَرُ فَرْدٍ وإن فاسقاً، لا في العزل منه، إلا خبر عَدْلٍ، أو مستورين، وعندهما: هو كالأول.

وكذا الخلاف في إخبار السيد بجناية عبده، والشفيع بالبيع، والبكر بالتزويج، ومسلم لم يهاجر بالشرائع^(١).

* ولو باع القاضي، أو أمينه عبدا للغرماء، وأخذ المال، فضاع، واستحق العبد: لا يضمن، ويرجع المشتري على الغرماء.

ولو باعه الوصي لأجلهم بأمر القاضي، ثم استحق، أو مات قبل قبضه، وضاع المال: رجع المشتري على الوصي، وهو على الغرماء.

* ولو قال لك قاضي عدل عالم: قضيت على هذا بالرجم، أو القطع، أو الضرب، فافعله: وسعك فعله.

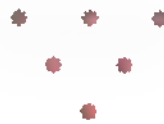
وكذا في العدل غير العالم إن استفسر، فأحسن تفسيره، وإلا: فلا.

ولا يعمل بقول غير العدل مطلقاً، ما لم يُعاین سبب الحكم.

* ولو قال قاضي عزل لشخص: أخذت منك ألفاً، ودفعتها إلى فلان قضيت بها عليك، أو قال: قضيت بقطع يدك في حق، فقال: بل أخذتها، أو قطعت ظلماً، واعترف بكون ذلك حال ولايته: صدق القاضي، ولا يمين عليه.

ولو قال: فعلته قبل ولايتك، أو بعد عزلك، وادعى القاضي فعله في ولايته: فالقول له أيضاً، هو الصحيح.

والقاطع أو الآخذ إن كانت دعواه كدعوى القاضي: ضمن هنا، لا في الأول^(٢).



(١) متعلق بـ: إخبار مقدراً أي من أسلم في دار الحرب، فأخبر بالشرائع فاسق: لا يؤخذ. مجمع

الأنهر ٢/١٨٢.

(٢) أي فيما اعترف للمدعي.

كتاب الشهادات

- * هي إخبارٌ بحَقٍّ للغيرِ على الغيرِ، عن مُشاهدَةٍ، لا عن ظنٍّ.
- * وَمَنْ تَعَيَّنَ لِتَحْمِيلِهَا: لَا يَسَعُهُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْهُ^(١).
- وَيُفْتَرَضُ أَدَاؤها بَعْدَ التَحْمِيلِ إِذَا طُلِبَتْ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ يَقُومَ الْحَقُّ بِغَيْرِهِ.
- وَسَتْرُهَا فِي الْحُدُودِ: أَفْضَلُ.
- وَيَقُولُ فِي السَّرْقَةِ: أَخَذَ، لَا سَرَقَ.
- * وَشُرْطُ لِلزَّنى أَرْبَعَةُ رِجَالٍ.
- وَلِلْقِصَاصِ، وَبَقِيَةِ الْحُدُودِ: رَجُلَانِ.
- وَلِلْوَلَادَةِ، وَالْبَكَارَةِ، وَعَيُوبِ النِّسَاءِ مِمَّا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ: امْرَأَةٌ.
- وَكَذَا لَا سَتَهْلَالِ الْمَوْلُودُ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ^(٢)، لَا الْإِرْثِ، وَعِنْدَهُمَا: فِي حَقِّ الْإِرْثِ أَيْضاً.
- * وَلِغَيْرِ ذَلِكَ: رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوْ غَيْرَ مَالٍ، كَالنِّكَاحِ، وَالرِّضَاعِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْوَكَالَةِ، وَالْوَصِيَّةِ.
- * وَشُرْطُ لِلْكُلِّ: الْحَرِيَّةُ، وَالْإِسْلَامُ، وَالْعَدَالَةُ، وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ.
- فَلَا تَصَحُّ لَوْ قَالَ: أَعْلَمُ، أَوْ أَتَيْقَنُ.
- * وَلَا يَسْأَلُ قَاضٍ عَنْ شَاهِدٍ بِمَا طَعَنَ الْخَصَمُ، إِلَّا فِي حَدٍّ، أَوْ قَوْدٍ، وَعِنْدَهُمَا: يَسْأَلُ فِي سَائِرِ الْحَقُوقِ، سِرّاً وَعَلَناً، وَبِهِ يُفْتَى فِي زَمَانِنَا.
- وَيُجْزَى الْاِكْتِفَاءُ بِالسَّرِّ.
- * وَيَكْفِي لِلتَزْكِيَةِ^(٣): هُوَ عَدْلٌ، فِي الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: لَا بَدَّ مِنْ قَوْلِهِ: عَدْلٌ جَائِزُ الشَّهَادَةِ.

(١) أي من التحميل.

(٢) أي عليه.

(٣) أي يكفي في التزكية أن يقول المزمعي: هو عدل.

* ولا يصح تعديل الخصم^(١) بقوله: هو عدل، لكن أخطأ^(٢)، أو نسي.

فإن قال: هو عدل، صدق: ثبت الحق.

* ويكفي الواحد لتزكية السر، والترجمة، والرسالة إلى المزكي، والاثنان:

أحوط، وعند محمد: لا بد من الاثنين.

* وتُشترط الحرية في تزكية العلانية، دون السر.



(٢) أي في شهادته، أو نسي كيفية الوقعة.

(١) أي في تزكيته.

فصل

[في أنواع ما يتحمّله الشاهد]

* يَشْهَدُ بِكُلِّ مَا سَمِعَهُ، أَوْ رَأَاهُ، كَالْبَيْعِ، وَالْإِقْرَارِ، وَحُكْمِ الْحَاكِمِ، وَالْغَضَبِ، وَالْقَتْلِ وَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهِ.

ويقول: أَشْهَدُ، لَا: أَشْهَدَنِي.

وَلَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةٍ غَيْرِهِ إِذَا سَمِعَ أَدَاءَهَا، أَوْ إِشْهَادَ الْغَيْرِ عَلَيْهَا، مَا لَمْ يُشْهَدْ هُوَ عَلَيْهَا.

* وَلَا يَعْمَلُ شَاهِدٌ، وَلَا قَاضٍ، وَلَا رَاوٍ بِخَطِّهِ مَا لَمْ يَتَذَكَّرْ، وَعِنْدَهُمَا: يَجُوزُ إِنْ كَانَ مُحْفُوظًا فِي يَدِهِ.

* وَلَا يَشْهَدُ بِمَا لَمْ يُعَايِنَهُ، إِلَّا النِّسَبَ، وَالْمَوْتَ، وَالنِّكَاحَ، وَالْدُخُولَ، وَوَلَايَةَ الْقَاضِي، وَأَصْلَ الْوَقْفِ، إِذَا أَخْبَرَهُ بِهَا مَنْ يَثْبُقُ بِهِ مِنْ عَدْلَيْنِ، أَوْ عَدْلٍ وَعَدْلَتَيْنِ. وَفِي الْمَوْتِ: يَكْفِي الْعَدْلُ، وَلَوْ أَثْنَى، وَهُوَ الْمُخْتَارُ.

* وَيَشْهَدُ مَنْ رَأَى جَالِسًا مَجْلِسَ الْقَضَاءِ، يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْخَصُومُ: أَنَّهُ قَاضٍ. وَمَنْ رَأَى رَجُلًا وَامْرَأَةً يَسْكُنَانِ مَعًا، وَبَيْنَهُمَا انْبِسَاطُ الْأَزْوَاجِ: أَنَّهَا زَوْجَتُهُ. وَمَنْ رَأَى شَيْئًا سِوَى الْآدَمِيِّ فِي يَدٍ مُتَصَرِّفٍ فِيهِ تَصَرُّفُ الْمُلَّاكِ: أَنَّهُ لَهُ، إِنْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ ذَلِكَ.

* وَالْآدَمِيُّ إِنْ عَلِمَ رِقَّةً، أَوْ كَانَ صَغِيرًا لَا يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ: فَكَذَلِكَ.

* وَلَوْ فَسَّرَ^(١) لِلْقَاضِي أَنَّهُ شَهِدَ بِالتَّسَامُعِ، أَوْ بِمُعَايِنَةِ الْيَدِ: لَا يَقْبَلُهَا^(٢). وَمَنْ شَهِدَ أَنَّهُ حَضَرَ دَفْنَ زَيْدٍ، أَوْ صَلَّى عَلَيْهِ: قُبِلَتْ، وَهُوَ^(٣) عِيَانٌ.

• • •

(٢) أي لا يقبل شهادته.

(١) أي الشاهد.

(٣) أي والحال أنه حضر دفن زيد، أو صلاته عليه وهو عيان.

باب

مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَمَنْ لَا تُقْبَلُ

* لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى، خِلَافاً لِأَبِي يُوسُفَ فِيمَا إِذَا تَحَمَّلَهَا بِصِيراً.
 * وَلَا شَهَادَةُ الْمَمْلُوكِ، وَالصَّبِيِّ، إِلَّا إِنْ تَحَمَّلَا حَالَ الرَّقِّ وَالصَّغَرِ، وَأَدَّيَا بَعْدَ الْعَتَقِ وَالْبُلُوغِ.

وَلَا شَهَادَةُ الْمَحْدُودِ فِي قَذْفٍ وَإِنْ تَابَ، إِلَّا إِنْ حُدَّ كَافِراً، ثُمَّ أَسْلَمَ.
 * وَلَا الشَّهَادَةُ لِأَصْلِهِ وَإِنْ عَلَا، وَفَرَعِهِ وَإِنْ سَفَلَ، وَعَبْدِهِ، وَمَكَاتِبِهِ.
 وَمِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ.

وَالشَّرِيكَ^(١) لِشَرِيكِهِ فِيمَا هُوَ مِنْ شَرِكْتِهِمَا.
 * وَلَا شَهَادَةُ الْمُخَنَّثِ الَّذِي يَفْعَلُ الرَّدِيءَ، وَالنَّائِحَةَ، وَالْمَغْنِيَّةَ.
 وَالْعَدُوَّ بِسَبَبِ دُنْيَا عَلَى عَدُوِّهِ.

* وَمُذْمِنِ الشُّرْبِ عَلَى اللَّهِوِ.
 * وَمَنْ يَلْعَبُ بِالطُّيُورِ، أَوْ بِالطَّنْبُورِ، أَوْ يُغْنِي لِلنَّاسِ.
 أَوْ يَلْعَبُ بِالنَّرْدِ، أَوْ يُقَامِرُ بِالشَّطْرَنْجِ، أَوْ تَفَوُّتِهِ الصَّلَاةُ بِسَبَبِهِ.
 أَوْ يَرْتَكِبُ مَا يَوْجِبُ الْحَدَّ، أَوْ يَأْكُلُ الرِّبَا.

أَوْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِلَا إِزَارٍ.
 * أَوْ يَفْعَلُ مَا يُسْتَخَفُّ بِهِ، كَالْبَوْلِ، وَالْأَكْلِ عَلَى الطَّرِيقِ.
 * أَوْ يُظْهِرُ سَبَّ السَّلَفِ.

[مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ:]

* وَتُقْبَلُ الشَّهَادَةُ لِأَخِيهِ، وَعَمِّهِ، وَمَخْرَمِهِ رِضَاعاً أَوْ مِصَاهَرَةً.

(١) أَيُّ وَلَا الشَّرِيكَ.

وشهادة أهل الأهواء، إلا الخطابية^(١).

* والذمي على مثله وإن اختلفا ملة.

وعلى المستأمن، دون عكسه.

* والمستأمن على مثله إن كانا من دار واحدة.

وعدو بسبب الدين.

ومن أَلَمَ بصغيرة، إن اجتنب الكبائر، وغلب صوابه^(٢).

* والأقلف، والخصي، وولد الزنى.

والخثى، والعُمَال^(٣)، والمُعْتَق لمُعْتِقِهِ.

* والمعتبر: حال الشاهد وقت الأداء، لا التحمل.

* * *

* ولو شهدا أن أباهما أوصى إلى زيد، وزيد يدعيه: قُبِلَتْ، وإن أنكر: فلا.

ولو شهدا أن أباهما الغائب وكَّله: لا تُقْبَلُ وإن ادَّعاه.

ولو شهدا دائماً ميت أنه أوصى إلى زيد، وهو يدعيه: قُبِلَتْ.

وكذا لو شهد مديونا، أو من أوصى لهما، أو وصيَّاه.

* ولا تُقْبَلُ الشهادة على جرح مُجَرَّد، وهو ما يُفَسِّقُ به من غير إيجاب حق

لِلشَّرع، أو للعبد.

نحو: هو فاسق، أو: أكل ربا، أو: أنه استأجرهم.

* وتُقْبَلُ على إقرار المدعي بفسقهم، وعلى أنهم عبيد، أو محدودون في

قذف، أو شاربو خمر، أو قَذَفَةٌ، أو شركاء المدعي.

(٢) على خطئه؛ أي كثرت حسنة.

(١) طائفة من غلاة الروافض.

(٣) أي عُمَال السُلطان إذا كانوا أعواناً على الظلم.

أو أنه استأجرهم لها^(١) بكذا، وأعطاهم ذلك مما لي عنده، أو: أني صالحتهم بكذا، ودفعته إليهم على أن لا يشهدوا عليّ، فشهدوا.

* وَمَنْ شَهِدَ، وَلَمْ يَبْرَحْ حَتَّى قَالَ: أَوْهَمْتُ^(٢) بَعْضَ شَهَادَتِي: قُبِلَ إِنْ كَانَ عَدْلًا.



(٢) أي أخطأت.

(١) أي للشهادة.

باب الاختلاف^(١)

- * شَرِطَ موافقةُ الشهادةِ الدعوى.
- فلو ادَّعى داراً شراءً أو إرثاً، وشَهِدَا بملكٍ مطلقٍ: رُدَّتْ، وفي عكسِه^(٢): تُقْبَلُ.
- * وكذا شَرِطَ اتفاقُ الشاهدين لفظاً ومعنى.
- فلا تُقْبَلُ لو شَهِدَا أحدهما بألفٍ، أو مائةٍ، أو طَلْقَةٍ، والآخرُ بالفين، وبماتتين، وبطلقتين، أو ثلاثٍ، وعندهما تُقْبَلُ على الأقل^(٣).
- * ولو شَهِدَا أحدهما بألفٍ، والآخرُ بألفٍ ومائةٍ، والمدَّعي يدَّعي الأكثرَ: قُبِلَتْ على الألفِ، اتفاقاً.
- وكذا مائةٌ، ومائةٌ وعشرةٌ، وطلقةٌ، وطلقةٌ ونصفٌ.
- * ولو شَهِدَا بألفٍ، أو بقرضِ ألفٍ، وقال أحدهما: قَضَى منها كذا: قُبِلَتْ على الألفِ، لا على القضاء، ما لم يشَهِدْ به آخرٌ.
- وينبغي لمن عَلِمَهُ أن لا يشَهِدَ حتى يُقِرَّ المدعي به^(٤).
- * ولو شَهِدَا بقتله زيداً يومَ النَّحرِ بمكةَ، وآخرانِ بقتله إياه فيه بكوفةَ: رُدَّتَا، فإن قُضِيَ بإحدهما أولاً: بَطَلَتْ الأخيرةُ.
- * ولو شَهِدَا بسرقةِ بقرةٍ، واختلفا في لونها: قُطِعَ.
- وإن اختلفا في الذُّكورةِ والأنوثة: لا، وعندهما: لا يُقْطَعُ فيهما.
- وفي الغصبِ: لا تُقْبَلُ، اتفاقاً.
- * ولو شَهِدَ واحدٌ بالشراءِ أو الكتابةِ بألفٍ، والآخرُ بألفٍ ومائةٍ: رُدَّتْ.

(١) أي في الشهادة.

(٢) أي لو ادَّعى ملكاً مطلقاً، وشَهِدَا بملكٍ بسبب، كالشراءِ أو الإرثِ.

(٣) عند دعوى الأكثر؛ أي على الألف، أو المائة، أو الطلقة.

(٤) أي بما قَبَضَهُ.

وكذا العتق على مال، والصلح عن قود، والرهن، والخلع إن ادعى العبد، والقاتل، والراهن، والمرأة.

وإن ادعى الآخر^(١): كان كدعوى الدّين.

* والإجارة: كالبيع: عند أول المدّة، وكالدّين: بعدها.

وفي النكاح: تُقبَلُ بالآلف؛ استحساناً.

ولا فَرْقَ فيه بين دعوى الأقل، أو الأكثر، وقالوا: رُدَّتْ فيه أيضاً.

* ولا بدّ من الجرّ في شهادة الإرث^(٢)، بأن يقول الشاهد: مات، وتَرَكَه ميراثاً

للمدعي.

أو مات^(٣)، وهذا ملْكُه، أو في يده، خلافاً لأبي يوسف.

فإن قال: كان هذا الشيء لأب المدعي، أعاره من ذي اليد، أو أودعه إياه: قُبِلَتْ

بلا جرّ.

* وإن شَهِدَا أَنَّ هذا الشيء كان في يد المدعي منذ كذا: رُدَّتْ.

وإن شَهِدَا أَنَّهُ كان مِلْكُه: قُبِلَتْ.

* ولو أقرّ المدعي عليه أَنَّهُ كان في يد المدعي: أُمِرَ بالدفع إليه.

وكذا لو شَهِدَا بإقراره بذلك.



(١) أي المولى في العتق على مال، وولي المقتول في الصلح عن قود، والمرتهن في الرهن، والزوج في الخلع، بأن يدعي مولى العبد: أنني أعتقك على ألف ومائة، وقال العبد: على ألف، وهكذا: كان كدعوى الدين فيما ذكر من الوجوه.

(٢) أي لا بدّ للقبول من الجرّ في الميراث حقيقة.

(٣) أو يجرّه حُكْماً بأن يقول: مات... إلخ.

باب

الشهادة على الشهادة

- * تُقْبَلُ فِي غَيْرِ حَدٍّ وَقَوْدٍ وَإِنْ تَكَرَّرَتْ.
- * وَشُرْطَ لَهَا: تَعَذُّرُ حُضُورِ الْأَصْلِ بِمَوْتٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ سَفَرٍ.
- وَأَنْ يَشْهَدَ عَنْ كُلِّ أَصْلٍ اثْنَانِ، لَا تَغَايُرُ فَرْعِي الشَّاهِدَيْنِ^(١).
- * وَصَفْتُهَا: أَنْ يَقُولَ الْأَصْلُ: إِشْهَدْ عَلَيَّ شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ بِكَذَا.
- وَيَقُولُ الْفَرْعُ عِنْدَ الْأَدَاءِ: أَشْهَدُ أَنْ فَلَانًا أَشْهَدَنِي عَلَى شَهَادَتِهِ بِكَذَا، وَقَالَ لِي: إِشْهَدْ عَلَيَّ شَهَادَتِي بِهِ.
- * وَيَصِحُّ تَعْدِيلُ الْفَرْعِ أَصْلَهُ، وَاحِدَ الشَّاهِدَيْنِ الْآخَرَ، فَإِنْ سَكَتَ عَنْهُ: جَازٌ، وَنُظِرَ فِي حَالِهِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: تُرَدُّ شَهَادَتُهُ.
- * وَتَبْطُلُ شَهَادَةُ الْفَرْعِ بِإِنْكَارِ الْأَصْلِ الشَّاهِدَةِ.
- وَأِنْ شَهِدَا عَلَى شَهَادَةِ اثْنَيْنِ عَلَى فَلَانَةَ بِنْتِ فَلَانٍ الْفَلَانِيَّةِ، وَقَالَا: أَخْبَرَانَا أَنَّهُمَا يَعْرِفَانَهَا، وَجَاءَ الْمُدَّعِي بِامْرَأَةٍ لَمْ يَذَرِهَا أَنَّهُمَا هِيَ، أَمْ لَا: قِيلَ لَهُ: هَاتِ شَاهِدَيْنِ أَنَّهَا هِيَ.
- وَكَذَا فِي نَقْلِ الشَّاهَدَةِ.
- * فَإِنْ قَالَا فِيهِمَا^(٢): التَّمِيمَةُ: لَا يَجُوزُ حَتَّى يَنْسُبَاهَا إِلَى فَخِذِهَا.
- وَالتَّعْرِيفُ يَتِمُّ بِذِكْرِ الْجَدِّ، أَوْ الْفَخِذِ، أَوْ بِنَسْبَةٍ خَاصَةٍ.
- وَالنَّسْبَةُ إِلَى الْمَصْرِ، أَوْ الْمَحَلَّةِ الْكَبِيرَةِ: عَامَةٌ^(٣)، وَإِلَى السُّكَّةِ^(٤) الصَّغِيرَةِ: خَاصَةٌ.



(١) بل يكفي الفرعان للأصلين، فلو شهد رجلان على شهادة أصل واحد، ثم شهد هذان الشاهدان على شهادة أصل آخر في حادثة واحدة: تقبل. مجمع الأنهر ٢/٢١٢.

(٢) أي في الشهادة، والنقل.

(٣) خبر لقوله: والنسبة.

(٤) أي الزقاق.

باب

الرجوع عن الشهادة

* لا يصحُّ الرجوعُ عنها، إلا عندَ قاضي، فلو ادَّعى المشهودُ عليه رجوعَهما عندَ غيره: لا يُحْلَفَان^(١)، ولا يُقْبَلُ برهانه عليه^(٢).

بخلاف ما لو ادَّعى^(٣) وقوعه عندَ قاضي، وتضمنه إياهما.

* فإن رَجَعَا قَبْلَ الْحُكْمِ: لا يُحْكَمُ، وإن بعده: لا يُنْقَضُ، وَضَمِنَا ما أَتلفاه بها إذا قَبَضَ المدعي مدَّعاه، دَيْنًا كَانَ أَوْ عَيْنًا.

فإن رَجَعَ أَحدهما: ضَمِنَ نصفًا.

* والعبرةُ لِمَنْ بَقِيَ، لا لِمَنْ رَجَعَ.

فإن شَهِدَ ثَلَاثَةً، وَرَجَعَ وَاحِدًا: لا يَضْمَنُ، فإن رَجَعَ آخَرُ: ضَمِنَا نصفًا.

* وإن شَهِدَ رَجُلٌ وامرأتان، فَرَجَعَتْ واحدةٌ: ضَمِنَتْ رُبْعًا، فإن رَجَعَتَا: ضَمِنَتَا نصفًا.

وإن شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ، فَرَجَعَ ثَمَانٍ: لا يَضْمَنُ شَيْئًا، فإن رَجَعَتْ أُخْرَى: ضَمِنَ التَّسْعَ رُبْعًا.

وإن رَجَعَ الْعَشْرُ: ضَمِنَ نصفًا.

وإن رَجَعَ الْكُلُّ: فعلى الرَجُلِ سُدُسٌ، وعليهنَّ خَمْسَةُ أَسْدَاسٍ، وعندهما: عليه نصفٌ، وعليهنَّ نصفٌ.

* وإن شَهِدَ رَجُلَانِ، وامرأةٌ، وَرَجَعُوا: فالغُرْمُ على الرَجُلَيْنِ خَاصَّةً.

* ولا يَضْمَنُ رَاجِعُ شَهِدَ بِنِكَاحٍ بِمَهْرٍ مَسْمًى عليها، أو عليه، إلا ما زاد على مَهْرِ المثل.

(١) أي الشاهدان إذا أراد المشهود عليه التحليف.

(٢) أي ولا يُقْبَلُ برهان المشهود عليه على رجوعهما.

(٣) أي المشهود عليه.

وَلَا مَنْ شَهِدَ بِطَلَاقٍ بَعْدَ الدُّخُولِ.

وَيُضْمَنُ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ نَصْفَ الْمَهْرِ.

وَفِي الْبَيْعِ: مَا نَقَصَ عَنْ قِيَمَةِ الْمَبِيعِ، وَفِي الْعَتَقِ: الْقِيَمَةُ.

وَفِي الْقَصَاصِ: الدِّيَّةُ فَقَطْ.

* وَيُضْمَنُ الْفِرْعُ إِنْ رَجَعَ، لَا الْأَصْلُ إِنْ قَالَ: مَا ^(١) أَشْهَدْتُهِ عَلَى شَهَادَتِي.

* وَلَوْ قَالَ ^(٢): أَشْهَدْتُهِ، وَغَلِطْتُ: ضَمِنَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، لَا عِنْدَهُمَا.

* وَإِنْ رَجَعَ الْأَصْلُ وَالْفِرْعُ: ضَمِنَ الْفِرْعُ فَقَطْ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: يُضْمَنُ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ شَاءَ.

وَقَوْلُ الْفِرْعِ: كَذَبَ أَصْلِي، أَوْ غَلِطَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ.

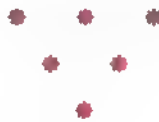
* وَإِنْ رَجَعَ الْمَزْكِيُّ عَنِ التَّزْكِيَةِ: ضَمِنَ، خِلَافًا لَهُمَا.

* وَلَا يُضْمَنُ شَاهِدُ الْإِحْصَانِ بَرَجُوعِهِ.

* وَلَوْ رَجَعَ شَاهِدُ الْيَمِينِ، وَشَاهِدُ الشَّرْطِ: ضَمِنَ شَاهِدُ الْيَمِينِ خَاصَّةً.

وَلَوْ رَجَعَ شَاهِدُ الشَّرْطِ وَحْدَهُ: اخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ.

* وَمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ شَهِدَ زُورًا: شُهِرَ، وَلَا يُعْزَرُ، وَعِنْدَهُمَا يُوجَعُ ضَرْبًا، وَيُحْبَسُ.



(١) نافية.

(٢) أي لو قال الأصل: ما أشهدتُ الفِرْعَ، وَغَلِطْتُ.

كتاب الوكالة

* هي إقامة الغير مقام نفسه في التصرف.

* وشرطها: كون الموكل يملك التصرف، والوكيل: يعقل العقد، ويقصده.

فيصح توكيل الحر البالغ أو المأذون، حرّاً بالغاً، أو مأذوناً، أو صبيّاً عاقلاً، أو عبداً محجورين، بكل ما يعقده هو بنفسه، وبإيفاء كل حق، وباستيفائه، إلا في حدّ وقود، مع غيبة الموكل.

* وبالخصومة في كل حق، بشرط رضا الخصم؛ للزومها، إلا أن يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور مجلس الحكم، أو غائباً مسافة سفر، أو مريداً للسفر، أو مخدّرة غير معتادة الخروج إلى مجلس الحاكم.

وعندهما: لا يشترط رضا الخصم.

* وحقوق عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه، كبيع، وإجارة، وصُلح عن إقرار: تتعلّق به إن لم يكن محجوراً.

فيسلّم المبيع، ويتسلّمه، ويقبض الثمن، ويطالب به، ويرجع به عند الاستحقاق، ويخاصم في عيب مشريّه، ويردّه به إن لم يسلمه إلى موكله، وبعد تسليمه: لا، إلا بإذنه.

ويخاصم في عيب مبيعه، وفي شفّعته إن كان في يده، وكذا شفعة مشريّه.

والمالك يثبت للموكل ابتداءً، فلا يعتق قريب وكيل شراه.

* وحقوق عقد يضيفه إلى موكله: تتعلّق بالموكل، كنكاح، وخلع، وصُلح عن إنكار، أو دم عميد، وكتاية، وعتق على مال، وهبة، وصدقة، وإعارة، وإيداع، ورهن، وإقراض، وشركة، ومضاربة.

فلا يُطالب وكيل الزوج بالمهر، ولا وكيل المرأة بتسليمها، ولا يبدل الخلع.

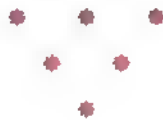
* وللمشتري مَنعُ الثمنِ عن الموكِّل^(١)، فإن دَفَعَه إليه: صحَّ، ولا يُطالبُ الوكيلُ ثانياً.

وإن كان للمشتري على الموكِّلِ دينٌ: وَقَعَتِ الْمُقَاصَّةُ به.

* وكذا إن كان له على الوكيلِ دينٌ، خلافاً لأبي يوسف.

وَيَضْمَنُهُ الْوَكِيلُ لِلْمُوَكَّلِ.

* وإن كان دينُهُ عليهما: فالْمُقَاصَّةُ بِدَيْنِ الْمُوَكَّلِ، دونَ الوكيل.



(١) يعني إذا وُكِّلَ رجلاً ببيع شيء، فباعه، ثم إن الموكِّلَ طلبَ من المشتري الثمنَ: للمشتري مَنعُهُ، لأن الموكِّلَ أجنبِيٌّ عن العقد، والوكيلُ أصلٌ في الحقوق.

باب

الوكالة بالبيع والشراء

* لا يصح التوكيل بشراء شيء يشتمل أجناساً، كالرقيق، والثوب، والدابة، أو ما هو كالأجناس، كالدار وإن بيّن الثمن.

فإن سمى نوع الثوب، كالهروبي: جاز.

وكذا إن سمى نوع الدابة، كالفرس، والبغل.

أو بيّن ثمن الدار، والمحلة.

أو بيّن جنس الرقيق، كالعبد، ونوعه، كالتركي.

أو ثمناً يُعيّن نوعاً، أو عمّم، فقال: ابتع لي ما رأيت.

* ولو وكله بشراء الطعام: فهو على البر ودقيقه، وقيل: على البر: في كثير الدراهم.

وعلى الخبز: في قليلها.

وعلى الدقيق: في وسطها.

وفي متخذ الوليمة: على الخبز بكل حال.

* وصح التوكيل بشراء عَيْن^(١) بدّين له على الوكيل.

وفي غير العين^(٢): إن هلك في يد الوكيل: فعليه.

وإن قبضه الموكل: فهو له^(٣)، وقالوا: هو لازم للموكل أيضاً، وهلاكه عليه^(٤)

إذا قبضه الوكيل.

(١) كهذا العبد مثلاً بدّين للموكل على الوكيل.

(٢) أي لو قال رب الدين للمديون: اشتر لي بالآلف عليك عبداً غير معيّن: فالتوكيل باطل، حتى إن

اشترى، وهلك في يد الوكيل: فعلى الوكيل؛ لأن الشراء نفذ للوكيل، لا للموكل.

(٤) أي هلاك المبيع على الموكل.

(٣) أي للموكل.

وعلى هذا^(١): إذا أَمَرَهُ أَنْ يُسَلِّمَ ما عليه، أو يَصْرِفَهُ^(٢).

* ولو وَكَّلَ عبداً لِيَشْتَرِيَ نَفْسَهُ له من سيِّدِهِ، فَإِنْ قَالَ: بِعَنِي نَفْسِي لِفُلَانٍ، فَبَاعَ: فهو له^(٣)، وإن لم يَقُلْ: لِفُلَانٍ: عَتَقَ.

* وإن وَكَّلَ العبدُ غَيْرَهُ لِيَشْتَرِيَهُ من سيِّدِهِ، فَإِنْ قَالَ الوكيلُ للسيد: اشترَيْتُهُ لِنَفْسِي، فَبَاعَ: عَتَقَ على السيد، وولاؤه له.

وإن لم يقل: لِنَفْسِي: فهو للوكيل، وعليه ثمنه.

وما أعطاه العبدُ لأجلِ الثمنِ: للمولى^(٤).

* وإذا قال الوكيلُ لِمَنْ وَكَّلَهُ بِشَرَاءِ عَبْدٍ: اشترَيْتُ لَكَ عبداً، فمات، وقال الموكلُ: اشترَيْتُهُ لِنَفْسِيكَ: فالقولُ للموكلِ إن لم يكن دَفَعَ الثمنَ، وإلا: فللوكيل.

* وللوكيل طَلَبُ الثمنِ من الموكلِ وإن لم يَدْفَعْهُ إلى البائع.

وَحَبْسُ المَشْرِيِّ لأجلِهِ، فَإِنْ هَلَكَ قَبْلَ حَبْسِهِ: هَلَكَ على الأمرِ^(٥).

ولا يسقطُ ثمنُهُ، وإن بَعَدَ حَبْسِهِ: سَقَطَ، وعند أبي يوسف: هو كالرهن.

* وليس للوكيل بِشَرَاءِ مَعْيَنٍ: شراؤه لِنَفْسِهِ، فَإِنْ شَرَاهُ بخلاف جنسٍ ما سُمِّيَ من الثمنِ، أو بغير النقود: وَقَعَ له^(٦).

وكذا إن أَمَرَ غَيْرَهُ، فَشَرَاهُ بِغَيْبَتِهِ، وإن بَحَضَرَتِهِ: فللموكلِ.

وفي غير المعْيَنِ: هو للوكيل، إلا إن أَضَافَ العقدَ إلى مالِ الموكلِ، أو أَطْلَقَ، ونَوَى له.

* ويُعْتَبَرُ في السلم والصرفِ: مفارقةُ الوكيلِ، لا الموكلِ.

* ولو قال: بِعَنِي هذا لزيدٍ، فباع، ثم أنكَرَ كونَ زيدٍ أَمَرَهُ: فلزيدٍ أَخْذُهُ إن لم يُصَدِّقْ إنكارَهُ، فَإِنْ صَدَّقَهُ: لا يأخذه جَبْراً.

(٢) أي إلى فلان.

(٤) لأنه كَنَبُ عبده.

(٦) أي للوكيل.

(١) الخلاف.

(٣) أي للموكل.

(٥) أي الموكل.

فإن سلّمه المشتري إليه: صح.

• ومَنْ وُكِّلَ بِشِرَاءِ رِطْلٍ لَحْمٍ بِدَرَاهِمٍ، فَشَرَى رِطْلَيْنِ بِدَرَاهِمٍ مِمَّا يُبَاعُ رِطْلٌ بِدَرَاهِمٍ: لَزِمَ مَوَكَّلَهُ رِطْلٌ بِنَصْفِ دَرَاهِمٍ. وَعِنْدَهُمَا: يَلْزِمُهُ الرُّطْلَانِ بِالْدَرَاهِمِ.

• وَلَوْ وُكِّلَ بِشِرَاءِ عَبْدَيْنِ بَعَيْنِهِمَا، فَشَرَى أَحَدَهُمَا: جَاز. وَكَذَا إِنْ وُكِّلَ بِشِرَائِهِمَا بِالْفِ، وَقِيمَتُهُمَا سَوَاءٌ، فَشَرَى أَحَدَهُمَا بِنَصْفِهِ، أَوْ بِأَقْلٍ، وَإِنْ بِأَكْثَرٍ: لَا.

وَقَالَا: يَجُوزُ أَيْضاً إِنْ كَانَ مِمَّا يُتَغَابَنُ فِيهِ، وَقَدْ بَقِيَ مَا يُشْتَرَى بِمِثْلِهِ الْآخَرُ.

فَإِنْ شَرَى الْآخَرَ بِمَا بَقِيَ قَبْلَ الْخَصُومَةِ: جَاز، اتِّفَاقاً.

• فَإِنْ قَالَ الْوَكِيلُ بِشِرَاءِ عَبْدٍ غَيْرِ عَيْنٍ بِالْفِ: شَرَيْتُهُ بِالْأَلْفِ، وَقَالَ الْمَوَكَّلُ: بِنَصْفِهِ: فَإِنْ كَانَ قَدْ دَفَعَ إِلَيْهِ الْأَلْفَ: صُدِّقَ الْوَكِيلُ إِنْ سَاوَى الْأَلْفَ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَفَعَهَا: فَإِنْ سَاوَى نَصْفَهَا: صُدِّقَ الْمَوَكَّلُ، وَإِنْ سَاوَاهَا: تَحَالَفًا، وَالْعَبْدُ: لِلْمَأْمُورِ.

وَكَذَا فِي مُعَيَّنٍ لَمْ يُسَمَّ لَهُ ثَمَنًا، فَشَرَاهُ، وَاخْتَلَفَا فِي ثَمَنِهِ.

وَلَا عِبْرَةَ لِتَصَدِيقِ الْبَائِعِ^(١)، فِي الْأَظْهَرِ^(٢).



(١) المأمور.

(٢) لوقوع الاختلاف في الثمن، وموجبه: التحالف.

فصل

[مَنْ يَجُوزُ لِلوَكِيلِ الْعَقْدُ مَعَهُ، وَمَنْ لَا يَجُوزُ]

* لَا يَصَحُّ عَقْدُ الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ أَوْ الشِّرَاءِ مَعَ مَنْ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ.

وقالا: يجوزُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، إِلَّا فِي الْعَبْدِ وَالْمَكَاتِبِ.

* وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ: يَجُوزُ بَيْعُهُ بِمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ، وَبِالْعَرَضِ.

وقالا: لَا يَجُوزُ إِلَّا بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، وَبِالنَّقُودِ.

* وَيَجُوزُ بَيْعُهُ بِالنَّسِئَةِ، وَبِيعُ نَصْفِ مَا وَكَّلَ بِبَيْعِهِ.

وَأَخْذُهُ بِالثَّمَنِ كَفَيْلًا، أَوْ رَهْنًا، فَلَا يَضْمَنُ إِنْ تَوَيَّ مَا عَلَى الْكَفِيلِ، أَوْ ضَاعَ الرَّهْنُ

فِي يَدِهِ.

* وَلَوْ وَهَبَ الثَّمَنُ مِنَ الْمُشْتَرِي، أَوْ أَبْرَأَهُ مِنْهُ، أَوْ حَطَّ مِنْهُ: جَازٌ، وَيَضْمَنُ، وَعِنْدَ

أَبِي يُوسُفَ: لَا يَجُوزُ.

وَكَذَا الْخِلَافُ لَوْ أَجَّلَهُ، أَوْ قَبَّلَ بِهِ حِوَالَةً.

* وَلَوْ أَقَالَه: صَحَّ، وَسَقَطَ الثَّمَنُ عَنِ الْمُشْتَرِي، وَلَزِمَ الْوَكِيلُ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ:

لَا يَسْقُطُ عَنِ الْمُشْتَرِي.

* وَالْوَكِيلُ بِالشِّرَاءِ يَجُوزُ شِرَاؤُهُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ، وَبِزِيَادَةٍ يُتَغَابَنُ بِهَا، وَهِيَ مَا يُقَوِّمُ

بِهِ مَقَوِّمٌ.

وَقُدِّرَ فِي الْعُرُوضِ: دَهْ نِيمٌ^(١)، وَفِي الْحَيَوَانِ: دَهْ يَارْدَةٌ^(٢)، وَفِي الْعَقَارِ: دَهْ دَوَازْدَهْ،

لَا بِمَا لَا يُتَغَابَنُ بِهَا.

* وَلَوْ وَكَّلَ بِبَيْعِ عَبْدٍ، فَبَاعَ نَصْفَهُ: جَازٌ، وَقَالَا: لَا يَجُوزُ إِلَّا إِنْ بَاعَ الْبَاقِيَ قَبْلَ

الْخُصُومَةِ، وَهُوَ اسْتِحْسَانٌ.

وَإِنْ وَكَّلَ بِشِرَاءِ عَبْدٍ، فَاشْتَرَى نَصْفَهُ: لَا يُلْزَمُ الْمُوَكَّلُ، إِلَّا إِنْ اشْتَرَى بَاقِيَهُ

(١) هذا بالفارسية؛ أي: نصف العُشر. الجوهرة النيرة ٣/ ٥٠٣.

(٢) أي العُشر، وأما: دَهْ دَوَازْدَهْ: أي الخُمُس.

قَبْلَ الْخُصُومَةِ، اتِّفَاقًا.

* وَلَوْ رُدَّ الْمَبِيعُ عَلَى الْوَكِيلِ بِعَيْبٍ بِقَضَاءٍ: رَدُّهُ عَلَى أَمْرِهِ مُطْلَقًا فِيمَا لَا يَحْدُثُ مِثْلُهُ.

وَكَذَا فِيمَا يَحْدُثُ مِثْلُهُ إِنْ بَيَّنَّهٗ أَوْ تُكْوِلُ، وَإِنْ بِإِقْرَارٍ: فَلَا، وَلَزِمَ الْوَكِيلَ.

* وَلَوْ بَاعَ نَسِئَةً، وَقَالَ الْمُوَكَّلُ: أَمَرْتُكَ بِالنَّقْدِ، وَقَالَ: بَلْ أَطْلَقْتَ: صُدِّقَ الْمُوَكَّلُ، وَفِي الْمُضَارَبَةِ: الْمُضَارَبُ.

* وَلَا يَصَحُّ تَصَرُّفُ أَحَدِ الْوَكِيلَيْنِ وَحْدَهُ فِيمَا وَكَّلَا بِهِ، إِلَّا فِي خُصُومَةٍ، وَرَدُّ وَدِيعَةٍ، وَقَضَاءِ دَيْنٍ، وَطَلَاقٍ، وَعِتْقٍ لَا عَوَضَ فِيهِمَا.

* وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوَكَّلَ، إِلَّا بِإِذْنِ مُوَكِّلِهِ، أَوْ بِقَوْلِهِ: اعْمَلْ بِرَأْيِكَ، فَإِنْ أَذِنَ، فَوَكَّلَ: كَانَ الثَّانِي وَكِيلَ الْمُوَكَّلِ الْأَوَّلِ، لَا الثَّانِي، فَلَا يَنْعَزِلُ بَعَزْلُهُ، وَلَا بِمَوْتِهِ، وَيَنْعَزِلَانِ بِمَوْتِ الْأَوَّلِ.

وَإِنْ وَكَّلَ بِلَا إِذْنٍ، فَعَقَّدَ الثَّانِي بِخَضْرَتِهِ: جَازَ.

وَكَذَا لَوْ عَقَّدَ بَغَيْبَتِهِ، فَأَجَازَهُ، أَوْ كَانَ قَدْ قَدَّرَ الثَّمَنَ.

* وَلَا يَجُوزُ لِعَبْدٍ، أَوْ مَكَاتِبٍ التَّصَرُّفُ فِي مَالِ طِفْلِهِ بِبَيْعٍ أَوْ شَرَاءٍ، وَلَا تَزْوِيجُهُ. وَكَذَا الْكَافِرُ فِي حَقِّ طِفْلِهِ الْمُسْلِمِ.



باب

الوكالة بالخصومة والقبض

• للوكيل بالخصومة: القبض، خلافاً لزفر، والفتوى اليوم على قوله.
ومثله: الوكيل بالتقاضي.

وللوكيل بقبض الدين: الخصومة قبل القبض، خلافاً لهما.
وللوكيل بأخذ الشفعة: الخصومة قبل الأخذ، اتفاقاً.
وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة، أو بالقسمة، أو بالرد بالعيب.
وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرته.

• وليس للوكيل بقبض العين: الخصومة.

فلو برهن ذو اليد على الوكيل بقبض عبيد، أن موكله باعه منه: تُقصر يد
الوكيل^(١)، ولا يثبت البيع، فيلزم إعادة البيعة إذا حضر الموكل.
كما تُقصر يد الوكيل بنقل الزوجة^(٢)، أو العبد، ولا يثبت الطلاق، والعتق
لو برهنّا عليهما بلا حضور الموكل.

• وإقرار الوكيل بالخصومة على موكله عند القاضي: صحيح، لا عند غيره
القاضي، خلافاً لأبي يوسف.

لكن لو برهن عليه أنه أقر في غير مجلس القضاء: خرج عن الوكالة، ولا يدفع
إليه المال، كالأب أو الوصي إذا أقر في مجلس القضاء: لا يصح، ولا يدفع إليه
المال.

• ولا يصح توكيل رب المال كفيله بقبض ما على المكفول عنه.

• ومن صدق مدعي الوكالة بقبض الدين: أمر بالدفع إليه.

(١) أي وقف الأمر حتى يحضر الغائب، ويُعيد البيعة.

(٢) من مكان إلى مكان، أو نقل العبد.

فإن صدَّقه صاحب الدين، وإلا: أُمِرَ بالدفع إليه أيضاً، ورَجَعَ به على الوكيل إن لم يَهْلِكْ في يده، وإن هَلَكَ: لا، إلا إن كان ضَمَّنَه عند دَفْعِهِ، أو دَفَعَ إليه على ادِّعائه غيرَ مصدِّقٍ وكالته.

* وَمَنْ صَدَّقَ مدَّعي الوكالة بِقَبْضِ الأمانة: لا يُؤْمَرُ بالدفع إليه.

وكذا لو صدَّقه في دعوى شرائها^(١) من المالك.

ولو صدَّقه في أن المالك مات، وتَرَكَها ميراثاً له: أُمِرَ بالدفع إليه.

* ولو ادَّعى المديونُ على الوكيل بِقَبْضِ الدينِ استيفاءَ الدائن، ولا بينةَ له: أُمِرَ بدَفْعِهِ إليه، ولا يَسْتَحْلِفُهُ أنه ما يَعْلَمُ استيفاءَ موْكَلِهِ، بل يَتَّبِعُ ربَّ الدين، وَيَسْتَحْلِفُهُ أنه ما استوفى.

* ولو ادَّعى البائعُ على وكيلِ الرَّدِّ بالعيبِ أن موْكَلَهُ رَضِيَ به: لا يُؤْمَرُ بدَفْعِ الثمنِ قَبْلَ حَلْفِ المشتري.

* وَمَنْ دَفَعَ إليه آخِرُ عشرةٍ يُنْفِقُها على أهلِهِ، فَأَنْفَقَ عليهم عشرةٌ من عنده: فهي بها.



(١) وفي نُسْخ: شرائه.

باب عَزْلُ الْوَكِيلِ

* لِلْمُوَكَّلِ عَزْلُ وَكِيلِهِ، إِلَّا إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ، كَوَكِيلِ الْخَصْمَةِ بِطَلْبِ الْخَصْمِ.

وَيَتَوَقَّفُ انْعِزَالُهُ عَلَى عِلْمِهِ، فَتَصَرُّفُهُ قَبْلَهُ: صَحِيحٌ.

* وَتَبْطُلُ الْوَكَالَةُ بِمَوْتِ الْمُوَكَّلِ.

وَجُنُونُهُ مُطَبِّقًا، وَحَدُّهُ ^(١) شَهْرٌ، عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ، وَحَوْلٌ، عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ الْمَخْتَارُ.

وَبَلْحَاقِهِ بَدَارُ الْحَرْبِ مَرْتَدًّا، خِلَافًا لِهَمَا.

وَكَذَا بَعَجَزِ مَوَكَّلِهِ مَكَاتِبًا ^(٢)، وَحَجَرِهِ مَأْذُونًا ^(٣)، وَافْتِرَاقِ الشَّرِيكَيْنِ.

وَتَصَرُّفِ الْمُوَكَّلِ فِيْمَا وَكَّلَ بِهِ.

* وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْمَوْتِ، وَمَا بَعْدَهُ: عِلْمُ الْوَكِيلِ.



(٢) أَيِ حَالِ كَوْنِ الْمُوَكَّلِ مَكَاتِبًا.

(١) أَيِ حَدِّ الْمَطْبِقِ.

(٣) أَيِ حَالِ كَوْنِهِ عِبْدًا مَأْذُونًا.

كتاب الدعوى

- هي إخبارٌ بحقٍّ له على غيره.
- والمدعى: مَنْ لا يُجبرُ على الخصومة، والمدعى عليه: مَنْ يُجبر.
- ولا تصحُّ الدعوى إلا بذكر شيءٍ عُلِمَ جنسه، وقدره.
- فإن كان ديناً: ذَكَرَ أنه يُطالبُ به، وإن كان عيناً نقلياً: ذَكَرَ أنها في يد المدعى عليه بغير حقٍّ، وأنه يُطالبُ بها.
- ولا بدُّ من إحضارها إن أمكن؛ ليُشارَ إليها عند الدعوى، وعند الشهادة، أو الحلف، وإن تعذَّر: يذكَرُ قيمتها.
- وفي العقار: لا يُحتاجُ إلى قوله: بغير حقٍّ.
- ولا تثبتُ اليدُ فيه بتصادقهما، بل بيئته، أو عِلْمُ القاضي، في الصحيح.
- ولا بدُّ فيه من ذكرِ البلد، والمَحَلَّة، والحدودِ الأربعة في الدعوى، والشهادة، وأسماء أصحابها، ونسبهم إلى الجدِّ.
- وفي الرَّجُلِ المشهور: يُكتفى بذكره.
- فإن ذَكَرَ ثلاثةً، وتَرَكَ الرابعَ: صحَّ، وإن ذَكَرَهُ (١)، وغَلِطَ فيه: لا.
- وإذا صحَّت: سأل القاضي الخصمَ عنها، فإن أقرَّ: حَكَمَ عليه، وإن أنكرَ: سأل المدعى البيئته، فإن أقامها، وإلا: حَلَفَ الخصمَ إن طَلَبَه خصمه.
- فإن حَلَفَ: انقطعتِ الخصومةُ حتى تقومَ البيئته.
- وإن نكَلَ مرَّةً، أو سَكَتَ بلا آفةٍ، فقضى بالنكول: صحَّ.
- وعَرَضُ اليمينِ ثلاثاً، ثم القضاء: أحوط.
- ولا تُردُّ يمينٌ على مدَّعٍ.

(٢) أي إن ذَكَرَ الحدَّ الرابعَ، وغلط فيه: لا يصح.

(١) أي من الحدود.

ولا يُقضى بشاهد ويمين.

* ولا يُحلفُ في نكاح، ورجعة، وفيء، وإيلاء، واستيلاء، ورق، ونسب، وولاء، وعندهما: يُحلفُ، وبه يُفتى، ولا في حدٍّ، ولعانٍ.

* والسارقُ يُحلفُ، فإن نكَلَ: ضَمِنَ، ولا يُقطعُ. ويُحلفُ الزوجُ إن ادَّعت طلاقاً قبل الدخول، إجماعاً.

فإن نكَلَ: ضَمِنَ نصفَ المهر.

وكذا^(١) في النكاح إن ادَّعت مهرها.

وفي النسب إن ادَّعى حقاً، كإرث، ونفقة، وغيرهما.

* وفي القصاص، فإن نكَلَ في النفس: حُسِنَ حتى يُقِرَّ، أو يحلفَ، وفيما دونها: يُقتَصَّ، وعندهما: يَضْمَنُ الأَرشَ فيهما.

* فإن قال المدعي: لي بيِّنة حاضرة، وطلَبَ يمينَ خصمه: لا يُحلفُ.

ويُكفَّلُ بنفسه ثلاثة أيام، فإن أبى: لازمه، ودار معه حيث دار.

وإن كان غريباً: يُكفَّلُ، أو يُلازِمُ^(٢) قَدَرَ مجلسِ القاضي.

* واليمين: بالله تعالى، لا بطلاقٍ وعَتَاقٍ، وقيل: إن ألحَّ الخصمُ: صحَّ بهما في زماننا.

وتُغْلَظُ بذِكْرِ صفاته تعالى إن شاء القاضي، ويُحْتَرَزُ من التكرار.

لا^(٣) بزمانٍ، أو مكانٍ.

* ويُحلفُ اليهوديُّ: بالله الذي أنزَلَ التوراةَ على موسى ﷺ.

والنصرانيُّ: بالله الذي أنزَلَ الإنجيلَ على عيسى ﷺ.

(١) أي يُحلف الزوج.

(٢) أي يُلازِمُ المدعي الغريب إن أبى مقدار ما يكون القاضي جالساً في المحكمة. مهتدي الأنهر، وحواشي النسخ الخطية.

(٣) أي لا تُغْلَظُ على المسلم بمكان، أو زمان.

والمجوسى: بالله الذي خلق النار، والوثنى: بالله.
 ولا يُحْلَفُونَ فِي مَعَابِدِهِمْ.
 وَيُحْلَفُ عَلَى الْحَاصِلِ^(١)، ففي البيع، والنكاح: بالله ما بينكما بيع قائم، أو نكاح قائم في الحال، وفي الطلاق: ما هي بائن منك الآن.
 وفي الغصب: ما يجب عليك رده.
 وفي الوديعة: ما له هذا الذي يدعي في يدك وديعة، ولا شيء منه، ولا له قبلك حق.
 لا^(٢) على السبب، نحو: بالله ما بعته، خلافاً لأبي يوسف.
 * فإن كان في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي: حلف على السبب، إجماعاً، كدعوى الشفعة بالجوار، ونفقة المبتوتة، والخصم لا يراهما^(٣).
 وكذا في سبب لا يرتفع، كعبد مسلم يدعي العتق، بخلاف الكافر، والأمة.
 * وَمَنْ وَرِثَ شَيْئاً، فَادَّعَاهُ آخَرُ: حلف على العلم.
 وإن شراه، أو وهب له: فعلى البتات^(٤).
 * ولو افتدى المنكر يمينه، أو صالح عنها على شيء: صح، ولا يُحْلَفُ بَعْدَهُ.



(٢) أي لا يُحْلَفُ فيما دُكر على السبب.
 (٤) أي القطع.

(١) أي على صورة إنكار المنكر.
 (٣) لكونه شافعيّاً مثلاً.

باب التحالف

* ولو اختلفا في قَدْرِ الثمن، أو المبيع، أو فيهما: حُكِمَ لِمَنْ برهنَ، وإن برهنَا: فلمُثَبِّتِ الزيادة.

وإن عَجَزَا عن البرهان: قِيلَ لهما: إما أن يَرْضَى أحَدُكما بدعوى الآخر، وإلا فَسَخْنَا البيع.

فإن لم يَرْضَ أحدهما بدعوى الآخر: تحالفا، وبُذِيَ بيمين المشتري.

وفي المقايضة: بأيُّهما شاء، وَمَنْ نَكَلَ: لَزِمَهُ دعوى صاحبه.

وإن حَلَفَا: فَسَخَ القاضي البيعَ بطلب أحدهما.

* ولا تحالَفَ لو اختلفا في الأجل، أو شَرَطِ الخيار، أو قَبْضِ بعض الثمن، وحُلْفَ المنكِرُ، ولا بعدَ هلاكِ المبيع، وحُلْفَ المشتري، وعندَ محمدٍ يتحالَفان، ويُفَسَخُ، وتلزمُ القيمة.

وكذا الخلافُ لو تعذَّرَ الرَدُّ^(١) وهو قائم.

* ولا^(٢) بعدَ هلاكِ بعضه، إلا أن يَرْضَى البائعُ بتركِ حصةِ الهالكِ، وعندَهما يتحالَفان، ويُردُّ الباقي.

والقولُ للمشتري في حصةِ الهالكِ، عندَ أبي يوسف، وتلزمُ قيمته، عندَ محمدٍ.

وتُعْتَبَرُ قيمتهما^(٣) في الانقسامِ يومَ القبض.

* وإن اختلفَا في قيمةِ الهالكِ فيه: فالقولُ للبائع، وإن برهنَا: فبرهانه أولى.

* وإن اختلفَا في قَدْرِ الثمنِ بعدَ إقالةِ البيع: تحالَفَا، وعادَ البيعُ إن لم يَقْبِضِ البائعُ المبيعَ، وإن قَبِضَهُ: فلا تحالَفَ، خلافاً لمحمدٍ.

(١) بأن تعيب.

(٢) أي ولا تحالَفَ بعدَ هلاكِ بعضه في يدِ المشتري، أو خروجه من ملكه.

(٣) أي الهالك والموجود.

* ولو في ^(١) قَدَرِ رَأْسِ الْمَالِ بَعْدَ إِقَالَةِ السَّلَمِ: فَالْقَوْلُ لِلْمُسَلِّمِ فِيهِ، وَلَا يَعُودُ السَّلَمُ
* ولو اختلفا في قَدَرِ الْأَجْرَةِ، أَوِ الْمَنْفَعَةِ، أَوْ فِيهِمَا قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ: تَحَالَفَا،
وَتَرَادَّآ، وَبُدِئَ بِيَمِينِ الْمُسْتَأْجِرِ إِنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَجْرَةِ، وَبِيَمِينِ الْمُؤْجِرِ لَوْ فِي
الْمَنْفَعَةِ.

وَأَيُّهُمَا نَكَلَ: لَزِمَتْهُ دَعْوَى الْآخِرِ، وَأَيُّهُمَا بَرَهَنَ: قُبِلَ.
وإن برهنا: فَحُجَّةُ الْمُسْتَأْجِرِ فِي الْمَنْفَعَةِ، وَحُجَّةُ الْمُؤْجِرِ فِي الْأَجْرَةِ.
* وَبَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ: لَا يَتَحَالَفَانِ، وَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ.
وَبَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْبَعْضِ: يَتَحَالَفَانِ، وَتُفْسَخُ فِيمَا بَقِيَ، وَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِيمَا مَضَى.
* وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدَرِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ: لَا يَتَحَالَفَانِ، وَالْقَوْلُ لِلْعَبْدِ، وَقَالَا: يَتَحَالَفَانِ،
وَتُفْسَخُ.

* وَإِنْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ: فَالْقَوْلُ لَهَا فِيمَا صَلَحَ ^(٢) لَهَا، وَلَهُ فِيمَا
صَلَحَ لَهُ، أَوْ لهُمَا.

وَبَعْدَ مَوْتِ أَحَدِهِمَا: الْقَوْلُ فِي الْمُحْتَمِلِ: لِلْحَيِّ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ كَذَلِكَ فِي
الزَّائِدِ عَلَى جِهَازِ مِثْلِهَا.

وَفِي جِهَازِ مِثْلِهَا: لَهَا أَوْ لَوْرَثَتِهَا، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لِلرَّجُلِ، أَوْ لَوْرَثَتِهِ.

* وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَمْلُوكًا: فَالْكُلُّ لِلْحُرِّ فِي الْحَيَاةِ، وَلِلْحَيِّ فِي الْمَوْتِ، وَقَالَا:
الْمَأْذُونُ، وَالْمَكَاتِبُ: كَالْحُرِّ.



(١) أي ولو اختلفا.

(٢) وفي نُسَخ: يَصْلَحُ، فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَالَّذِي يَلِيهِ.

فصل

[في احكام دفع الدعاوى]

* قال ذو اليد: هذا الشيء أودعنيهِ فلانُ الغائبُ.

أو: أعارنيهِ، أو: أجرنيهِ، أو: رهننيهِ، أو: غصبته منه، وبرهنَ على ذلك: اندفعتُ خصومةَ المدعي.

وقال أبو يوسف: فيمن عُرِفَ بالحيِل: لا تندفعُ، وبه يؤخذُ.

* وإن قال الشهود: أودعه من لا نعرفه: لا تندفعُ.

بخلاف قولهم: نعرفه بوجهه، لا باسمه، ونسبه، حيثُ تندفعُ عند الإمام، خلافاً لمحمد.

* ولو قال: سريته منه: لا تندفعُ.

وكذا لو قال المدعي: سرقته، أو: غصبته مني وإن برهنَ ذو اليد على إيداع الغائب.

وكذا إن قال: سرق مني، خلافاً لمحمد.

* ولو قال المدعي: ابتعته من زيد، وقال ذو اليد: أودعنيهِ هو: اندفعتُ بلا حجة،

إلا إذا برهنَ المدعي أن زيدا وكله بقبضه.



باب دعوى الرجلين

- * لا تُعْتَبَرُ بَيْنَةُ ذِي الْيَدِ فِي الْمَلِكِ الْمُطْلَقِ، وَبَيْنَةُ الْخَارِجِ فِيهِ: أَحَقُّ.
- * بَرَهْنَا عَلَى مَا فِي يَدِ آخَرَ: قُضِيَ بِهِ لهما.
- ولو على نكاح امرأة: سَقَطَا، وَهِيَ ^(١) لَمَنْ صَدَّقَتْهُ.
- فَإِنْ أَرَّخَا: فَالسَّابِقُ أَحَقُّ ^(٢).
- وَإِنْ أَقَرَّتْ لِأَحَدِهِمَا قَبْلَ الْبَرهَانِ: فَهِيَ لَهُ.
- فَإِنْ بَرَهَنَ الْآخَرُ بَعْدَ ذَلِكَ: قُضِيَ لَهُ.
- * وَإِنْ بَرَهَنَ أَحَدُهُمَا، فَقُضِيَ لَهُ، ثُمَّ بَرَهَنَ الْآخَرُ: لَا يُقْبَلُ، إِلَّا إِنْ أَثَبَّتَ سَبْقَهُ.
- وَكَذَا لَا يُقْبَلُ بَرهَانُ خَارِجٍ عَلَى ذِي يَدٍ، نِكَاحُهُ ظَاهِرٌ، إِلَّا إِنْ أَثَبَّتَ سَبْقَهُ.
- * وَإِنْ بَرَهَنَّا عَلَى شَرَاءِ شَيْءٍ مِنْ آخَرَ: فَلِكُلِّ نَصْفِهِ بَنْصَفِ ثَمَنِهِ، أَوْ تَرْكُهُ.
- وَبِتَرْكِ أَحَدِهِمَا بَعْدَ مَا قُضِيَ لهما: لَا يَأْخُذُ الْآخَرُ كُلَّهُ.
- * فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا يَدٌ، أَوْ تَارِيخٌ: فَهُوَ أَوْلَى، وَإِنْ أَرَّخَا: فَالسَّابِقُ أَوْلَى.
- وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا يَدٌ، وَلِلْآخَرِ تَارِيخٌ: فَذُو الْيَدِ أَوْلَى.
- * وَالشَّرَاءُ أَحَقُّ مِنْ هَبَةٍ وَصَدَقَةٍ مَعَ قَبْضٍ.
- وَالْهَبَةُ، وَالصَّدَقَةُ فِيمَا لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ: سَوَاءٌ.
- وَكَذَا الشَّرَاءُ، وَالْمَهْرُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: الشَّرَاءُ أَوْلَى، وَعَلَى الزَّوْجِ الْقِيَمَةُ.
- * وَالرَّهْنُ مَعَ الْقَبْضِ: أَوْلَى مِنَ الْهَبَةِ مَعَهُ، فَإِنْ كَانَتْ بِشَرْطِ الْعَوَضِ: فَهِيَ أَوْلَى.
- * وَإِنْ بَرَهَنَ خَارِجَانِ عَلَى مَلِكٍ مُؤَرَّخٍ، أَوْ شَرَاءٍ مُؤَرَّخٍ مِنْ وَاحِدٍ غَيْرِ ذِي الْيَدِ:
- فَالسَّابِقُ أَوْلَى.

(٢) أَيِ أَحَقُّ بِهَا.

(١) أَيِ الْمَرَأَةِ.

وإن برهن أحدهما على الشراء من زيد، والآخر عليه من بكر، واتفق تاريخهما: فهما سواء، وكذا لو وقَّت أحدهما فقط.

ولو برهن خارج على الشراء من شخص، وآخر على الهبة والقبض من غيره، وآخر على الإرث من أبيه، وآخر على الصدقة والقبض من رابع: قُضي بينهم أرباعاً. * ولو برهن خارج على ملك مؤرخ، وذو اليد على ملك أقدم منه: فهو أولى، خلافاً لمحمد في رواية.

وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما.

* ولو برهن خارج، وذو يد على ملك مطلق، وقَّت أحدهما فقط: فالخارج أولى، وعند أبي يوسف: ذو الوقت أولى.

* ولو كان المدعى في أيديهما، أو في يد ثالث، والمسألة بحالها: فهما سواء، وعند أبي يوسف: الذي وقَّت أولى، وعند محمد: الذي أطلق أولى.

* وإن برهن خارج، وذو يد على النتاج: فذو اليد أولى.

وكذا لو برهن كل على تلقي الملك من آخر، وعلى النتاج عنده.

* ولو برهن أحدهما على الملك المطلق، والآخر على النتاج: فهو أولى، وكذا لو كانا خارجين.

* ولو قُضي بالنتاج لذي اليد، ثم برهن ثالث على النتاج: قُضي له، إلا أن يُعید ذو اليد برهانه، كما لو برهن المقضي عليه بالملك المطلق على النتاج: يُقبل، ويُنقض القضاء.

* وكل سبب لا يتكرر: فهو مثل النتاج، كنسج ثياب لا تُنسج إلا مرة، وكحلب اللبن، واتخاذ الجبن، واللبن^(١)، والمزعي^(٢)، وجز الصوف.

(١) وزان: جلد، نوع خاص من الجلود.

(٢) بفتح الميم وكسرها، وإن شددت الزاي: قصرت، وإذا خففت: مددت: نوع من أنواع الصوف، وهو رغب تحت شعر الغنم، والمعز. البناية ٣٩٦/٩ بتصرف.

وما يتكرَّرُ: بمنزلة الملك المطلق، كنسج الخَز، وكالبناء، والغرس، وزراعة البُر، والحُبوب.

وما أشكَل: رُجِعَ فيه إلى أهل الخبرة، فإن أشكَل عليهم: جُعِلَ كالمطلق.

* وإن بَرَهَنَ خارجٌ على ملكٍ مُطلق، وذو يدٍ على الشراءِ منه: فهو أولى.

* وإن بَرَهَنَ كُلُّ منهما على الشراءِ من صاحبه، ولا تاريخ: تهاتَرَا، وتُرِكَ المَالُ في يدِ ذي اليد، وعندَ محمدٍ: يُقْضَى للخارج.

* وإن أَرخَا في العقارِ بلا ذِكْرِ قبْضٍ، وتاريخ الخارجِ أَسْبَقُ: قُضِيَ لذي اليد، وعندَ محمدٍ: للخارج.

وإن أثَبَتَا قَبْضًا: قُضِيَ لذي اليد، اتفاقاً.

* وإن كان وقتُ ذي اليدِ أَسْبَقُ: قُضِيَ للخارج في الوجهين.

ولا ترجيحُ بكثرةِ الشهود.

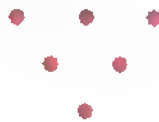
* وإن ادَّعى أحدُ خارجينِ نصفَ دارٍ، والآخرُ كُلَّها: فالربُّعُ للأول، وعندَهما: الثلثُ، والباقي للآخر.

وإن كانت في يَدَهما: فكلُّها لمدَّعي الكلِّ، نصفٌ بقضاء، ونصفٌ بلا قضاء.

* وإن بَرَهَنَ خارجانِ على نِتَاجِ دابةٍ، وأَرخَا: قُضِيَ لِمَن وافقَ سِنُّها تاريخه،

وإن أشكَل: فلهما، وإن خالَفَهما: بَطَلَا.

* وإن بَرَهَنَ أحدُ الخارجينِ على غصبِ شيءٍ، والآخرُ على وديعته: استويا.



فصل

في التنازع بالأيدي

- * لايسُ الثوب: أولى من الأخذ بكُمه.
- والراكب: أحقُّ من الأخذ باللجام.
- ومن في السرج: أحقُّ من الرديف.
- وصاحب الحمل: أولى ممَّن علَّق كوزَه عليها.
- والراكبان بلا سرج، أو فيه: سواء.
- وكذا الجالس على البساط، والمتعلِّق به.
- ومن^(١) معه ثوب وطرفه مع آخر.
- * والحائط: لمن جُدوعه عليه، أو اتَّصلَ بينائه اتصالَ تربيع.
- لا لمن له عليه هَرَادِيٌّ، بل الجاران فيه سواء.
- وإن كان لكلِّ عليه ثلاثة جُدوع: فبينهما، ولا ترجيحَ بالأكثر منها.
- وإن كان لأحدهما ثلاثة، وللآخر أقلُّ: فهو لصاحب الثلاثة، وللآخر موضعُ خَشْبِهِ^(٢).
- ولو لأحدهما جُدوعٌ، وللآخر اتصالٌ: فلذي الاتصال، وللآخر حَقُّ الوضع، وقيل: لذی الجدوع.
- * وذو بيت من دار: كذي بيوت منها في حَقِّ ساحتها.
- * ولو ادَّعيا أرضاً، كلُّ أنها في يده، وبرهنا: قُضِيَ بيدهما.
- فإن برهنَ أحدهما، أو كان لَبَنَ فيها^(٣)، أو بنى، أو حَفَرَ: قُضِيَ بيده.

(١) أي وكذا من معه... إلخ.

(٢) الخشب: جمع: خشبة، ويجوز ضبطها تخفيفاً: خشب، وخشب.

(٣) أي لبن فيها لبناً.

• في يده صبيٌّ يُعبَّرُ عن نفسه قال: أنا حُرٌّ: فالقولُ له.
وإن قال: أنا عبدٌ لفلانٍ: فهو عبدٌ لذي اليد.
وكذا مَنْ لا يُعبَّرُ عن نفسه.
فلو ادَّعى الحريةَ عند كِبَرِه: لا يُقبَلُ بلا حُجَّة.



باب دعوى النسب

* وَلَدَتْ مَبِيعَةً لِأَقْلٍ مِنْ نَصْفِ سَنَةٍ مِنْذُ بَيْعَتْ، فَادَّعَاهُ الْبَائِعُ: فَهُوَ ابْنُهُ، وَهِيَ أُمُّ وَلَدِهِ، وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ، وَيُرَدُّ الثَّمَنُ وَإِنْ ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي مَعَ دَعْوَتِهِ، أَوْ بَعْدَهَا.

وَكَذَا لَوْ ادَّعَاهُ بَعْدَ مَوْتِ الْأُمِّ أَوْ عِتْقِهَا.

وَتُرَدُّ حَصَّتُهُ مِنَ الثَّمَنِ فِي الْعَتَقِ، وَكُلُّ الثَّمَنِ فِي الْمَوْتِ، وَقَالَا: حَصَّتُهُ فِيهِمَا.

* وَلَوْ ادَّعَاهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، أَوْ عِتْقِهِ: رُدَّتْ.

* وَلَوْ وَلَدَتْ لَأَكْثَرَ مِنْ نَصْفِ سَنَةٍ، وَأَقْلٍ مِنْ سَتَيْنِ: إِنْ صَدَّقَهُ الْمُشْتَرِي: فَالْحَكْمُ: كَالْأَوَّلِ، وَإِلَّا: فَلَا يَثْبِتُ.

وَإِنْ لَأَكْثَرَ مِنْ سَتَيْنِ: لَا تَصَحُّ دَعْوَتُهُ.

فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمُشْتَرِي: ثَبَّتَ نَسْبَهُ، وَحُمِلَ عَلَى النِّكَاحِ.

وَلَا يُرَدُّ الْبَيْعُ، وَلَا يَعْتَقُ الْوَلَدُ.

* وَإِنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَدَ عَنْدهُ، ثُمَّ ادَّعَاهُ بَعْدَ بَيْعِ مُشْتَرِيهِ: صَحَّتْ دَعْوَتُهُ، وَرُدَّ بَيْعُ مُشْتَرِيهِ.

وَكَذَا لَوْ كَاتَبَهُ الْمُشْتَرِي، أَوْ كَاتَبَ أُمَّهُ، أَوْ رَهْنًا، أَوْ آجَرَ، أَوْ زَوَّجَهَا، ثُمَّ كَانَتْ الدَّعْوَةُ: صَحَّتْ، وَنُقِضَتْ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتُ.

* وَلَوْ بَاعَ أَحَدٌ تَوْأَمَيْنِ وَلَدَا عَنْدهُ، فَأَعْتَقَهُ مُشْتَرِيهِ، ثُمَّ ادَّعَى الْبَائِعُ الْآخَرَ: ثَبَّتَ نَسْبُهُمَا، وَبَطَلَ عِتْقُ الْمُشْتَرِي.

* وَمَنْ فِي يَدِهِ صَبِيٌّ لَوْ قَالَ: هُوَ ابْنُ زَيْدٍ، ثُمَّ قَالَ: هُوَ ابْنِي: لَا يَكُونُ ابْنَهُ وَإِنْ جَحَدَ زَيْدٌ بُنُوَّتَهُ، وَعَنْدَهُمَا: يَصَحُّ إِنْ جَحَدَ.

* وَلَوْ كَانَ فِي يَدِ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ، فَادَّعَى الْمُسْلِمُ رِقَّةً، وَالْكَافِرُ بُنُوَّتَهُ: فَهُوَ حُرٌّ ابْنُ الْكَافِرِ.

❖ ولو كان في يد زوجين، فزعم أنه ابنه من غيرها، وزعمت أنه ابنها من غيره: فهو ابنهما.

❖ ولو استولد مشتراته، ثم استحققت: فالولد حرٌّ، وعلى الأب قيمته يوم الخصومة.

فإن مات الولد: فلا شيء على أبيه، وتركته له.

❖ وإن قتله الأب: غرم قيمته.

وكذا إن قتله غيره، فأخذ ديته، ويرجع بقيمته، وبالثمن على بائعه، لا بالعقر.



كتاب الإقرار

- * هو إخبارٌ بحَقٍّ لآخرٍ على نفسه.
- ولا يصحُّ إلا لمعلوم.
- * وحُكْمُهُ: ظهورُ المُقَرَّرِ به^(١)، لا إنشاؤه، فصَحَّ الإقرارُ بالخمَرِ للمسلم^(٢).
- لا^(٣) بطلاقٍ، وعَتَاقٍ مُكْرَهًا.
- * وإذا أَقَرَّ حُرٌّ مَكْلَفٌ بحَقٍّ معلومٍ أو مجهولٍ، كشيءٍ وَحَقٍّ: صحَّ، وَلَزِمَ به بيانُ المجهولِ بما له قيمة.
- والقولُ قولُهُ، مع يمينِهِ إن ادَّعى المُقَرَّرُ له أكثرَ.
- * وفي مالٍ: لا يُصَدَّقُ في أقلَّ من درهمٍ.
- ومالٌ عظيمٌ: نِصَابٌ مما بُيِّنَ به، فضةٌ أو غيرها.
- ومن الإبلِ: خمسةٌ وعشرون^(٤)، ومن البُرِّ: خمسةٌ أَوْسُقٍ^(٥).
- ومن غيرِ مالِ الزكاةِ: قيمةُ النِصَابِ.
- وأموالٌ عِظَامٌ: ثلاثةٌ نُصُبٍ.
- ودراهمُ ثلاثةٌ، ودراهمُ كثيرةٌ: عشرةٌ، وعندَهما: نِصَابٌ.
- وكذا درهمًا: درهمٌ.
- وكذا كذا: أحدَ عَشَرَ.
- وإن ثَلَثَ: فكذلك.

(١) للمقَرَّرِ له عليه.

(٢) ولو كان الإقرارُ إنشَاءً: لَمَّا صحَّ، لأنَّ المسلمَ لا يصلحُ له تملكُ الخمرِ.

(٣) أي لا يصحُّ الإقرارُ.

(٤) لأنَّه أولُ نِصَابٍ تجبُ فيه الزكاةُ من جنسِهِ، فهو مالٌ عظيمٌ من وجه.

(٥) لأنَّه المقدَّرُ بالنِصَابِ عندَهما، وعند الإمام: يرجعُ إلى بيانِ المُقَرَّرِ.

وكذا وكذا: أحد وعشرون.

وإن ثَلَاثَ ^(١): زَيْدَ مائة، وإن رُبْعَ: زَيْدَ ألف.

* وكذا كُلُّ مَكِيلٍ أو موزون.

وَيَشْرِكُ في عِبْدٍ: فهو نصفٌ، عند أبي يوسف، وعند محمد: يُؤْمَرُ بالبيان.

* وقوله: عليّ، أو: قَبْلِي: إقرارٌ بدين، فإن وَصَلَ به: هو وديعة: صَدَّقَ، وإن

فَصَلَ: لا.

و: عندي، أو: معي، أو: في بيتي، أو: صُنْدُوقي: أو: كَيْسِي: إقرارٌ بأمانة.

* ولو قال لَمَنْ ادَّعَى عليه ألفاً: اتَّزِنَهَا، أو: انتَقِذْهَا، أو: أَجْلِنِي بها.

أو: قد قضيتُكها، أو: أبرأتني منها، أو: وَهَبْتُهَا لي، أو: تصدَّقتَ بها عليّ، أو:

أَحْلُتُكَ بها: فقد أَقَرَّ.

وبلا ضمير: لا.

* ولو أَقَرَّ بدين مؤجَّلٍ، وقال المُقَرَّرُ له: هو حالٌ: لَزِمَهُ حالاً، وحُلِفَ المقرُّ

له على الأجل.

* ولو قال: عليّ مائة ودرهم: فالكلُّ دراهم.

وكذا كُلُّ ما يُكَالُ، أو يُوزَنُ.

ولو قال مائة وثوبٌ، أو: مائة وثوبان: لَزِمَهُ تفسيرُ المائة.

وإن قال: مائة وثلاثة أثوابٍ: فالكلُّ ثيابٌ.

* ولو أَقَرَّ بتمرٍ في قَوْصَرَةٍ: لَزِمَاه.

أو بخاتمٍ: لَزِمَهُ الحَلَقَةُ والفَصُّ.

أو بسيفٍ: فالنَّصْلُ والجَفْنُ والحَمَائِلُ.

أو بحَجَلَةٍ: فالكِسوة والعِيدَانُ.

(١) أي بالواو.

وإن بدائية في إصطبل: لزمته الدابة فقط.

وبثوب في منديل: لزمه، وكذا بثوب في ثوب.

وإن بثوب في عشرة أثواب: لزمه ثوب واحد، عند أبي يوسف، وأحد عشر، عند محمد.

• ولو قال: علي خمسة في خمسة: لزمه خمسة وإن نوى الضرب.

وبنية: مع: تلزم عشرة.

• وفي قوله: علي من درهم إلى عشرة، أو: ما بين درهم إلى عشرة: تلزمه تسعة، وعندهما: عشرة.

• وإن قال: له من داري ما بين هذا الجدار إلى هذا الجدار: فله ما بينهما فقط.

• وصح الإقرار بالحمل، وحمل على الوصية من غيره.

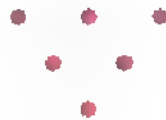
وللحمل، إن بين سبباً صالحاً، كإرث، أو وصية.

فإن ولدت حياً لأقل من نصف حولٍ مُدَّ أقر: فله ما أقر به.

وإن حيَّين: فلهما، وإن ميتاً: فللموصي، والمورث.

وإن فسر بيع، أو إقراض، أو أبهم الإقرار: لغا.

• وإن أقر بشرط الخيار: لزمه المال^(١)، وبطل الشرط.



(١) وفي نسخة (٩٣٠هـ): الإقرار. والمعنى واحد.

باب

الاستثناء، وما في معناه

- * صحَّ استثناء بعض ما أقرَّ به لو متصلاً، ولزمه باقيه. وبطل استثناء الكل.
- * وإن أقرَّ بشيئين، واستثنى أحدهما، أو أحدهما وبعض الآخر: بطل استثناءه، خلافاً لهما.
- وإن استثنى بعض أحدهما، أو بعض كل منهما: صحَّ، اتفاقاً.
- * ولو استثنى كَيْليّاً، أو وَزنيّاً، أو عدديّاً متقارباً من دراهم: صحَّ بالقيمة، خلافاً لمحمد.
- * ولو استثنى منها شاة، أو ثوباً، أو داراً: بطل، اتفاقاً.
- * ومَنْ وَصَلَ بإقراره: إن شاء الله: بطل إقراره.
- وكذا إن علَّقه بمشيئة مَنْ لا تُعرفُ مشيئته، كالملائكة، والجن.
- * ولو أقرَّ بدار، واستثنى بناءها: كانا للمقرِّ له.
- * ولو قال: بناؤها لي، والعَرَصَةُ له: كان كما قال.
- وقصَّ الخاتم، وتخلَّ البستان: كبنائها.
- * وإن قال: له عليّ ألفٌ من ثمن عبدٍ لم أقبضه: فإن عيَّنه: قيل للمقرِّ له: سلّم، وتسلّم إن شئت، وإن لم يُعيَّنه: لزمه الألف، ولغا قوله: لم أقبضه.
- * ولو قال: من ثمن خميرٍ أو خنزيرٍ: لا يُصدَّق، وعندهما: إن وصل: صدَّق.
- * ولو قال: من ثمن متاع، أو: أقرضني وهي زيوف، أو نبهرجة: لزمه الجياد، وقالوا: يلزمه ما قال إن وصل.
- وإن قال: من غضبٍ، أو ودعية، وهي زيوف، أو نبهرجة: صدَّق.
- ولو قال: ستوقّة، أو رصاص: فإن وصل: صدَّق، وإلا: فلا.

* ولو قال: غصبته ثوباً، وجاء بمعييب: صدق.

ولو قال: علي ألف، إلا أنه ينقص مائة: صدق إن وصل، وإلا: لزم الألف.

* ولو قال أخذت منك ألفاً وديعة، فهلكت، وقال المقر له: أخذتها غصباً: ضمن.

ولو قال بدّل: أخذت: أعطيتني: لا يضمن.

* ولو قال: غصبت هذا الشيء من زيد، لا، بل من عمرو: فهو لزيد، وعليه قيمته لعمرو.

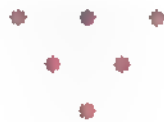
ولو قال: هذا كان لي وديعة عندك، فأخذته، وقال الآخر: هو لي: دفع إليه.

* وإن قال: أجرت فرسي، أو ثوبي هذا فلاناً، فركبه، أو لبسه، وردّه عليّ، أو أعزته، أو أسكنته داري، ثم ردّها عليّ: صدق. وعندهما: القول للمأخوذ منه.

* ولو قال: خاط ثوبي هذا بكذا، ثم قبضته منه، وادّعاه الآخر: فعلى هذا الخلاف، في الصحيح.

* ولو قال: اقتضيت من فلان ألفاً كانت لي عليه، أو أقرضته ألفاً، ثم أخذتها منه، وأنكر فلان: فالقول له^(١).

* ولو قال: زرع فلان هذا الزرع، أو بنى هذه الدار، أو غرس هذا الكرم لي، استعنت به فيه، وادعى فلان ذلك^(٢): فالقول للمقر.



(١) أي لفلان يمينه.

(٢) أي قال: الملك ملكي، وفعلت ذلك لنفسي.

باب

إقرار المريض

* دَيْنٌ صِحَّتِهِ، وما لَزِمَهُ في مَرَضِهِ بسببٍ معروفٍ: سواءٌ.
وَيُقَدِّمَانِ عَلَى مَا أَقَرَّ بِهِ فِي مَرَضِهِ، وَالْكُلُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِرْثِ.
* وَلَا يَصَحُّ تَخْصِيصُهُ غَرِيماً بِقَضَاءِ دَيْنِهِ، وَلَا إِقْرَارُهُ لَوَارِثِهِ، إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهُ بَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ.

* وَإِنْ أَقَرَّ لِأَجْنَبِيٍّ: صَحَّ وَلَوْ أَحَاطَ بِمَالِهِ.
وَأِنْ أَقَرَّ لِأَجْنَبِيٍّ، ثُمَّ أَقَرَّ أَنَّهُ ابْنُهُ: ثَبَتَ نَسَبُهُ، وَبَطُلَ إِقْرَارُهُ.
* وَإِنْ أَقَرَّ لِأَجْنَبِيَّةٍ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا: لَا يَبْطُلُ إِقْرَارُهُ.
* وَلَوْ أَوْصَى لَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا: بَطَلَتْ.
وَلَوْ وَهَبَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا: فَلَا رَجُوعَ.
* وَإِنْ أَقَرَّ بِغُلَامٍ مَجْهُولِ النِّسَبِ، يُوَلَّدُ مِثْلُهُ لِمِثْلِهِ، أَنَّهُ ابْنُهُ، وَصَدَّقَهُ الْغُلَامُ: ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ وَلَوْ مَرِيضاً، وَشَارَكَ الْوَرِثَةَ.
* وَصَحَّ إِقْرَارُ الرَّجُلِ بِالْوَالِدَيْنِ، وَالْوَلَدِ، وَالزَّوْجَةِ، وَالْمَوْلَى، وَشُرْطُ تَصْدِيقِ هَؤُلَاءِ.

* وَكَذَا إِقْرَارُ الْمَرْأَةِ، لَكِنْ شُرْطُ فِي إِقْرَارِهَا بِالْوَلَدِ: تَصْدِيقُ الزَّوْجِ أَيْضاً، أَوْ شَهَادَةُ قَابِلَةٍ.

* وَصَحَّ تَصْدِيقُهُمْ بَعْدَ مَوْتِ الْمُقِرِّ، إِلَّا تَصْدِيقَ الزَّوْجِ بَعْدَ مَوْتِهَا، وَعِنْدَهُمَا: يَصَحُّ أَيْضاً.

* وَإِنْ أَقَرَّ بِنَسَبِ غَيْرِ الْوَلَدِ، كَأَخٍ، وَعَمٍّ: لَا يَثْبُتُ، وَيَرِثُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ مَعْرُوفٌ وَلَوْ بَعِيداً.

* وَمَنْ مَاتَ أَبُوهُ، فَأَقَرَّ بِأَخٍ: شَارَكَهُ فِي الْإِرْثِ، وَلَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ.

* ولو كان لأبيهما الميت دينٌ على شخصٍ، فأقرَّ أحدهما بقبضِ أبيه نصفه:
فالنصفُ الباقي للآخر، ولا شيء للمُقرِّ.



كتاب الصلح

* هو عقد يرفع النزاع.

* ويجوز مع إقرار، وسكوت، وإنكار.

فالأول: كالبيع إن وقع عن مال بمال، فثبت فيه الشفعة، والرد بالعيب، وخيار الرؤية، والشرط.

وتفسده جهالة البدل، لا جهالة المصالح عنه.

وتشترط القدرة على تسليم البدل.

* وإن استحق بعض المصالح عنه، أو كله: رجع^(١) بكل البدل، أو بعضه.

وإن استحق بعض البدل، أو كله: رجع بكل المصالح عنه، أو بعضه.

* وإن وقع عن مال بمنفعة: اعتبر إجارة، فيشترط فيه التوقيت.

ويبطل بموت أحدهما.

والأخير^(٢) معاوضة في حق المدعي، وفداء اليمين، وقطع المنازعة في حق

الآخر، فلا شفعة في دار صولح عنها مع أحدهما.

وتجب في دار صولح عليها.

* وما استحق من المدعى، كلاً أو بعضاً: يرد المدعى^(٣) حصته من البدل،

ويرجع بالخصومة فيه^(٤).

* وما استحق من البدل، بعضاً أو كلاً: يرجع المدعي إلى دعواه في قدره.

وهلاك البدل قبل التسليم كاستحقاقه في الفصلين^(٥).

(١) أي المدعى عليه على المدعي.

(٢) أي الصلح بسكوت، أو إنكار.

(٣) على المدعى عليه.

(٤) أي فيما استحقه بعضاً كان، أو كلاً.

(٥) في فصل الإقرار، وفصل الإنكار والسكوت.

* ولو صالح على بعض دار يدعيها: لا يصح، وحيلته: أن يزيد في البدل شيئاً، أو يُبرئ^(١) عن دعوى الباقي.



(١) أي يُبرئ المدعي المدعى عليه، ويُمكنُ صَبْطُها: بضم أوله، وفَتْح ثالثه: أي يُسراً المدعى عليه. مجمع الأنهر ٢/٣١٠.

فصل

[فيما يجوز من الصلح، وما لا يجوز]

* يجوز الصلح عن مجهول، ولا يجوز إلا على معلوم.
فيجوز عن دعوى المال، والمنفعة، والجناية في النفس، وما دونها، عمداً أو خطأ.

وعن دعوى الرق، وكان عتقاً بمال، ولا ولاء عليه.
ودعوى الزوج النكاح، وكان خلعاً، ويحرم عليه^(١) ديانة إن كان مُبطلاً.
* ولو صالحها بمالٍ لتقِرَّ له بالنكاح: جاز.
ولا يجوز إن ادَّعته المرأة، وقيل: يجوز.
ولا^(٢) عن دعوى الحد.

* وإن قَتَلَ عبدٌ مأذونٌ رجلاً عمداً، وصالح عن نفسه: لا يجوز.
بخلاف صلحه عن نفسٍ عبدٍ له قَتَلَ رجلاً عمداً.
* وإن صالح عن مغصوبٍ تَلَفَ بأكثر من قيمته: جاز، وقالوا: يبطل الفضل إن كان لا يُتغابن فيه، وإن بعَرَضٍ صحَّ مطلقاً، اتفاقاً.
* وإن أعتق موبِراً عبداً مشتركاً، وصالح عن باقيه بأكثر من نصف قيمته: بطل الفضل، وإن بعَرَضٍ: صحَّ.

* ويجوز صلح المدعي بمالٍ يدفعه إلى المنكر ليُقِرَّ له.
* وبدل الصلح عن دمٍ عمداً، أو على بعض دينٍ يدَّعيه: يلزم الموكل، لا الوكيل، إلا إن ضمنه.

وبدل ما هو كبيع: يلزم الوكيل.

(١) أي يحرم على المدعي أخذ المال إن كان مبطلاً في دعواه.

(٢) أي لا يصح.

- * وإن صالح فضولي، وضمن البدل، أو أضاف إلى ماله، أو أشار إلى عرضي، أو نقيد بلا إضافة، أو أطلق، وسلم: صح، وكان^(١) متبرعاً.
- * وإن أطلق، ولم يُسلم: توقف^(٢)، فإن أجازته المدعى عليه: جاز، ولزمه البدل، وإلا: بطل.



(١) أي الفضولي.

(٢) أي الصلح.

باب

الصلح في الدين

* الصلحُ عما استُحِقَّ بعقدِ المداينة^(١) على بعضِ جنسِه: أخذُ لبعضِ حقِّه، وإسقاطُ لباقيِه، لا معاوضةً.

فلو صالحَ عن ألفٍ حالٍّ على مائةٍ حالَّةٍ، أو ألفٍ مؤجَّلٍ: صح. وكذا عن ألفٍ جيَّادٍ على مائةٍ زُيُوفٍ.

* ولا يصحُّ عن دراهمٍ على دنانيرٍ مؤجَّلةٍ، أو عن ألفٍ مؤجَّلٍ على نصفِه حالًّا، أو عن ألفٍ سُودٍ على نصفِه بيضاً.

* ولو صالحَ عن ألفٍ درهمٍ ومائةٍ دينارٍ، على مائةٍ درهمٍ حالَّةٍ، أو مؤجَّلةٍ: صح.

* وإن قال مَنْ له على آخرِ ألفٍ: أدَّ غداً نصفَه على أنك بريءٌ من باقيِه، ففعلَ: برئٌ، وإلا: فلا يبرأ، خلافاً لأبي يوسف.

* وإن قال: صالحتُكَ على نصفِه على أنك إن لم تدفعْ غداً النصفَ فالألفُ عليك: لا يبرأ إذا لم يدفعْ، إجماعاً.

وإن قال: أبرأتُكَ من نصفِه على أن تُعطيني نصفَه غداً: برئٌ من نصفِه، أعطى أو لم يُعطِ.

وكذا لو قال: أدَّ إليَّ نصفَه على أنك بريءٌ من باقيِه، ولم يُوقَّت.

* ولو قال: إن أدَّيتَ إليَّ نصفَه فأنت بريءٌ، أو: إذا أدَّيتَ، أو: متى أدَّيتَ: لا يصحُّ الإبراء وإن أدَّى.

* ومَنْ قال سِرّاً لربِّ دينِه: لا أُقرُّ لك حتى تُؤخِّره عني، أو تحطَّ عني، ففعلَ: جاز، وإن أعلن: لزمه^(٢) للحال.

• • •

فصل

[في الدين المشترك، والتخارج]

- * إن صالح أحد ربّي الدين عن نصفه، على ثوب: فلشريكه أن يتبع المديون بنصفه، أو يأخذ نصف الثوب، إلا أن يضمن له المصالح رُبْع الدين.
- وإن قبض شيئاً من الدين: شاركه شريكه فيه، وأتبع الغريم بما بقي.
- وإن اشترى بنصيبه شيئاً: ضمّنه شريكه رُبْع الدين، أو أتبع الغريم.
- * ومن أبرأ عن نصيبه، أو قاص الغريم بدين سابق: لا يضمن لشريكه.
- وإن أبرأ عن البعض: قسّم الباقي على سهامه.
- وإن أجل نصيبه: لا يصح، خلافاً لأبي يوسف.
- * وبطل صلح أحد ربّي سلم عن نصيبه على ما دفع، خلافاً له أيضاً.
- * وإن أخرج الورثة أحدهم عن عرض أو عقار بمال، أو عن أحد النقدين بالآخر، أو عنهما بهما: صح، قلّ البدل أو كثر.
- وعن نقدين وغيرهما بأحد النقدين: لا يصح، إلا أن يكون المعطى أكثر من نصيبه من ذلك الجنس^(١)، وإن بعرض: جاز مطلقاً.
- * وإن في التركة دين على الناس، فأخرجوه ليكون الدين لهم: بطل الصلح.
- فإن شرطوا براءة الغرماء من نصيبه: صح.
- وكذا إن قضوا حصته منه تبرعاً، أو أقرضوه قدرها، وأحالهم به على الغرماء، وصالحوه عن غيره.
- * وفي صحة الصلح عن تركه هي أعيان غير معلومة، على مكيل أو موزون: اختلاف، والأصح الجواز إن علم أنها غير المكيل أو الموزون إذا كانت كلها في يد البقية.

(١) تحرراً عن الربا.

• وبَطَلَ الصلحُ والقسمةُ إن كان على الميتِ دينٌ مُستغرقٌ، وإن غيرَ مستغرقٍ: فالأولى أن لا يُصالحَ قبلَ قضائه.

ولو فُعِلَ: قالوا: يجوزُ، والقسمةُ تجوزُ قياساً، لا استحساناً.
وقيل: القياسُ أن يُوقَفَ الكلُّ، والاستحسانُ: أن يُوقَفَ قَدْرُ الدينِ، ويُقسَمَ الباقي.



كتاب المضاربة

* هي شركة في الربح، بمال من جانب، وعمل من جانب.
* والمضارب أمين، فإذا تصرف: فوكيل، فإن ربح: فشريك، وإن خالف: فغاصب.

وإن شرط كل الربح له: فمستقرض.

وإن شرطه لرب المال: فمستبضع^(١).

وإن فسدت: فأجير، فله أجر مثله، ربح أو لم يربح.

ولا يزاد على ما شرط له، عند أبي يوسف، خلافاً لمحمد.

* ولا يضمن المال فيها أيضاً.

* ولا تصح المضاربة إلا بمال تصح به الشركة.

* وإن دفع عرضاً، وقال: بعه، واعمل في ثمنه مضاربة.

أو قال: اقبض ما لي على فلان، واعمل به مضاربة: جازت أيضاً.

* وشرط تسليم المال إلى المضارب بلا يد لرب المال فيه، عاقداً كان، أو غير

عاقداً، كالصغير إذا عقدها له وليه، وأحد الشريكين إذا عقدها الآخر.

وكون الربح بينهما مشاعاً: فتنفسد إن شرط لأحدهما عشرة دراهم مثلاً.

وكل شرط يوجب جهالة الربح: يفسدها، وما لا: فلا.

ويبطل الشرط، كشرط الوضعية على المضارب.

* وللمضارب في مطلقها: أن يبيع ويشتري، ويوكل بهما، ويسافر، ويضع،

ويودع، ويرهن، ويرتهن، ويؤجر، ويستأجر، ويحتال بالثمن على الأيسر، وغيره^(٢).

(١) حيث يكون عاملاً لرب المال بلا بدل، أي وكيلًا متبرعاً.

(٢) لأن هذا من عمل التجار.

- * ولو أَبْضَعَ رَبُّ الْمَالِ: صَحَّ، وَلَا تَفْسُدُ بِهِ الْمِضَارِبَةُ.
- وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَارِبَ إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّ الْمَالِ، أَوْ بِقَوْلِهِ لَهُ: اْعْمَلْ بِرَأْيِكَ.
- وَلَا أَنْ يُقْرِضَ، أَوْ يَسْتَدِينَ، أَوْ يَهَبَ، أَوْ يَتَصَدَّقَ، إِلَّا بِتَنْصِيسٍ.
- * فَإِنْ شَرَى بِمَالِهَا بَرَّأً^(١)، وَقَصَرَهُ، أَوْ حَمَلَهُ بِمَالِهِ: فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ وَإِنْ قِيلَ لَهُ: اْعْمَلْ بِرَأْيِكَ^(٢).
- * وَلَهُ الْخَلْطُ بِمَالِهِ، وَالصَّبْغُ^(٣) إِنْ قِيلَ لَهُ ذَلِكَ^(٤).
- فَلَا يَظْمَنُ بِهِ، وَيَصِيرُ شَرِيكاً بِمَا زَادَ الصَّبْغُ، وَحَصَّتْ لَهُ إِذَا بَاعَ، وَحَصَّةُ الثَّوْبِ فِي الْمِضَارِبَةِ.
- * وَإِنْ قُيِّدَتْ بِبَلَدٍ، أَوْ سَلْعَةٍ، أَوْ وَقْتٍ، أَوْ مُعَامِلٍ مُعَيَّنٍ: فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَ، كَمَا فِي الشَّرَكَةِ، فَإِنْ تَجَاوَزَ: ضَمِنَ، وَالرَّبْحُ لَهُ.
- * فَإِنْ قَالَ لَهُ: عَامِلْ أَهْلَ الْكُوفَةِ، أَوْ الصَّيَّارِفَةِ، فَعَامِلٌ فِي الْكُوفَةِ غَيْرَ أَهْلِهَا، أَوْ صَارَفٌ مَعَ غَيْرِ الصَّيَّارِفَةِ: لَا يَكُونُ مُخَالَفاً.
- وَكَذَا لَوْ قَالَ: اشْتَرِ فِي سُوقِهَا، فَاشْتَرَى فِي غَيْرِهِ.
- بِخِلَافِ قَوْلِهِ: لَا تَشْتَرِ فِي غَيْرِ السُّوقِ.
- * وَإِنْ قَالَ: خُذْ هَذَا الْمَالَ، تَعْمَلْ بِهِ فِي الْكُوفَةِ، أَوْ: فَاْعْمَلْ بِهِ فِيهَا، أَوْ: خُذْهُ بِالنِّصْفِ فِيهَا: فَهُوَ تَقْيِيدٌ، بِخِلَافِ: خُذْهُ، وَاعْمَلْ بِهِ فِيهَا.
- * وَلِلْمِضَارِبِ أَنْ يَبِيعَ بِنَسِيئَةٍ، مَا لَمْ يَكُنْ أَجَلاً لَا يَبِيعُ إِلَيْهِ التَّجَارُ.
- * وَإِنْ بَاعَ بِنَقْدٍ، ثُمَّ أَخَّرَ: صَحَّ، إِجْمَاعاً.
- * وَلَهُ أَنْ يَأْذَنَ لِعَبْدِ الْمِضَارِبَةِ فِي التَّجَارَةِ.
- وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ عَبْدًا، أَوْ أَمَةً مِنْ مَالِهَا.

(١) أي ثياب الكتان، لا الصوف، ومعنى: قَصَرَهُ: أي غَسَلَهُ بِأَجْرَةٍ عِنْدَ الْقَصَّارِ.

(٢) لعدم التنصيص.

(٣) أي بماله.

(٤) أي قيل له: اعمل برأيك.

ولا أن يشتري به من يعتق على رب المال، فإن شَرَى: كان له، لا لها.
ولا أن يشتري من يعتق عليه إن كان في المال ربح، فإن فَعَلَ: ضَمِنَ، وإن لم يكن
ربح: صَحَّ.

فإن حَدَثَ ربح بعد الشراء: عَتَقَ نصيبه، ولا يَضْمَنُ، بل يسعى المعتق في
نصيب رب المال.

* ولو اشترى المضارب بالنصف أمة بألف، وقيمتها ألف، فَوَلَدَتْ ولدًا يساوي
ألفاً، فادَّعاه مَوسِراً، فصَارَتْ قيمته ألفاً ونصفه: استسعاه رب المال في ألف ورُبْعِه،
أو أَعْتَقَه.

فإذا قَبَضَ الألف: ضَمَّنَ المدعي نصف قيمة الأمة.



باب

المضارب يُضاربُ

* فإن ضاربَ المضارب بلا إذن: فلا ضمان، ما لم يَعْمَلِ الثاني، في ظاهر الرواية، وهو قولُهما.

وفي رواية الحسن عن الإمام: لا يضمنُ بالعمل أيضاً ما لم يربح.

وإن كانت الثانية فاسدة: فلا ضمان^(١) وإن ربح.

وحيث ضمن: فلربّ المالِ تضمينُ أيّهما شاء، في المشهور، وقيل: على الخلاف في إيداع المودع^(٢).

* وإن أُذِنَ له بالمضاربة، فضارب بالثلث، وقد قيل له: ما رزقَ اللهُ بيننا نصفان، أو: فلي نصفه، أو: ما فضلَ فنصفان: فنصفُ الربحِ لربِّ المال، وثلثه للثاني، وسُدُسُه للأول.

* وإن دَفَعَ بالنصف: فنصفه لربِّ المال، ونصفه للثاني، ولا شيء للأول.

وإن شَرَطَ للثاني الثلثين: فكما شَرَطَ، ويضمنُ الأولُ للثاني سُدساً.

وإن كان قيل له: ما رزقَكَ اللهُ، أو: ما ربحتَ بيننا نصفان، فدَفَعَ بالثلث: فلكلِّ منهما ثلثه.

وإن دَفَعَ بالنصف: فللثاني نصفٌ، ولكلٌّ من الأولِ وربُّ المالِ رُبُعٌ.

ولو شَرَطَ لعبدِ ربِّ المالِ ثلثاً ليعْمَلَ معه، ولربِّ المالِ ثلثاً، ولنفسه ثلثاً: صح.

* وتبطلُ بموتِ أحدهما، وبلحاقِ ربِّ المالِ مرتداً، لا بلحاقِ المضارب.

* ولا ينعزلُ بعزله ما لم يَعْلَمْ به.

فإن عَلِمَ، والمالُ عَرُوضٌ: فله بيعُها، ولا يتصرّفُ في ثمنها.

وإن كان نقداً من جنسِ رأسِ المالِ: لا يتصرّفُ فيه، وإن من غيرِ جنسه: فله

(٢) أي لا يضمن الثاني عنده، خلافاً لهما.

(١) على الأول.

تبديله بجنسه؛ استحساناً.

• ولو افترقا، وفي المال دين على الناس: لزمه الاقتضاء إن كان ربح، وإلا: فلا، ويؤكد المالك به.

وكذا^(١) سائر الوكلاء.

• والبيع، والسمسار يجبران عليه^(٢).

• وما هلك من مال المضاربة: صُرف إلى الربح أولاً.

فإن زاد على الربح: لا يضمن المضارب.

فإن اقتسماه، وفسخت، ثم عقدت، فهلك المال أو بعضه: لا يترادان الربح.

وإن اقتسماه من غير فسخ: تراداه حتى يتم رأس المال.

فإن فضل شيء: اقتسماه.

وإن لم يقب: فلا ضمان على المضارب.



(٢) أي على الاقتضاء.

(١) أي مثل المضارب المعزول.

فصل

[في المتفرقات]

• ولا يُنفقُ المضاربُ من ماله في مضره، أو في مضرٍ اتَّخَذَهُ داراً، ولا في الفاسدة.

• فإن سافرَ: فطعامه وشرابه في ماله بالمعروف، وكذا كِسْوَتُهُ، وركوبه، شراءً واستئجاراً.

وكذا أجره خادِمِهِ، وفراشُ ينامُ عليه، وغَسْلُ ثيابه، والدُّهْنُ في موضعٍ يَحْتَاجُ فيه إليه.

وَضَمِنَ ما كان زائداً على العادة.

• ونفقته في مضره من ماله، كالدواء^(١).

• وَيَرُدُّ ما بقي من كسوة، وغيرها، إذا قَدِمَ^(٢)، إلى رأس المال.

وما دون السفر: كسوقِ المضر^(٣)، إن أمكنه أن يَغْدُوَ، ويبيتَ في أهله، وإلا: فكالسفر.

• وليس للمستبضع الإنفاقُ من ماله.

• ويؤخذُ ما أنفقَه المضاربُ: من الربح أولاً، وما فَضَلَ: قُسِمَ.

• وإن سافرَ بماله ومالِ المضاربة، أو بمالَيْنِ لرجلَيْنِ: أنفقَ بالحصّة.

وإن باع متاعَ المضاربةِ مِرابحةً: حَسَبَ ما أنفقَه عليه من حَمَلٍ، ونحوه، لا نفقةَ نفسه.

• ولو شَرَى مضاربٌ بالنصفِ بألفِ المضاربةِ بَرّاً، وباعه بألفَيْنِ، واشترى بهما عبداً، فباعا في يده قَبْلَ نَقْدِهِما: يَغْرُمُ المضاربُ رُبُعَهُما، والمالكُ الباقي.

وربّع العبد: للمضارب، وباقيه للمضاربة.

(١) أي وذلك كالدواء، وأجر الحجامة ونحو ذلك.

(٢) أي كونه نفقته في ماله، لا في مال المضاربة.

(٣) أي من السفر.

* ورأس المال ألفان وخمسمائة، ولا يبيعه مرابحة إلا على ألفين، فلو بيع بأربعة آلاف: فحصة المضاربة ثلاثة آلاف، والربح منها خمسمائة بينهما.

* ولو اشترى ربُّ المال عبداً بخمسمائة، وباعه من المضارب بألف: لا يبيعه مرابحة إلا على خمسمائة.

* ولو اشترى مضاربٌ بالنصف بألف المضاربة عبداً يعدل ألفين، فقتل رجلاً خطأ: فربُّع الفداء عليه، وباقيه على المالك.

وإذا فُدي: خرَّج عن المضاربة، ويخذه المضارب يوماً، والمالك ثلاثة أيام.

* ولو اشترى بألف المضاربة عبداً، وهلك الألف قبل نقده: دفع المالك الثمن، ثم^(١)، وثم، وجميع ما دفع: رأس المال.

* ولو كان مع المضارب ألفان، فقال^(٢): دفعت إلي ألفاً، ورِبحْتُ ألفاً، وقال المالك: بل دفعتُ إليك الألفين: فالقول للمضارب.

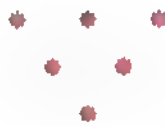
* ولو اختلفا مع ذلك في قدر الربح: فللمالك.

* ولو قال من معه ألف قد ربح فيها: هي مضاربة زيد، وقال زيد: بل بضاعة: فالقول لزيد.

وكذا لو قال ذو اليد: هي قرض، وقال زيد: بضاعة، أو ودعة، أو مضاربة.

* ولو قال المضارب: أطلقت، وقال المالك: عيّنت نوعاً: فالقول للمضارب.

ولو ادعى كلُّ نوعاً: فللمالك.



(١) أي إذا جهز المالك ألفاً آخر ليدفعه، وهلك قبل النقد: يدفع إليه نقداً آخر، وثم كذلك إلى ما لا يتناهى، حتى يصل الثمن إلى البائع. مجمع الأنهر ٢/ ٣٣٥.

(٢) للمالك.

كتاب الوديعة

- * الإيداع: تسليط المالك غيره على حفظ ماله.
- والوديعة: ما يُترك عند الأمين للحفظ.
- وهي أمانة، فلا تُضمن بالهلاك.
- * وللمودع أن يحفظها بنفسه، وعياله.
- وله السفرُ بها عند عدم النهي والخوف، خلافاً لهما فيما له حمل ومؤنة.
- فإن حفظها بغيرهم: ضمين، إلا إذا خاف الحرق أو الغرق، فدفعها إلى جاره، أو إلى سفينة أخرى.
- * فإن طلبها ربها، فحبسها، وهو قادرٌ على تسليمها: صار غاصباً.
- وكذا لو جحدَه إياها وإن أقرَّ بعده، بخلاف جحدِها عند غيره.
- * وإن خلطها بماله، بحيث لا تميز: فإن بجنسها: ضمين، وانقطع حق المالك منها في المائع، وغيره، عند الإمام.
- وعندهما: في غير المائع: للمالك أن يشركه إن شاء.
- وكذا في المائع، عند محمد.
- وعند أبي يوسف: يصير الأقلُ تابعاً للأكثر فيه.
- وإن بغير جنسها، كبرٍ بشعير، وزيتٍ بشيرج: ضمين، وانقطع حق المالك، إجماعاً.
- وإن اختلطت بلا صنعه: اشتركا، إجماعاً.
- * وإن تعدى فيها، بأن كانت ثوباً فلبسه، أو دابةً فركبها، أو عبداً فاستخدمه: ضمين.
- فإن أزال التعدي: زال الضمان، بخلاف المستعير، والمستأجر.

وكذا لو أودعها، ثم استردّها.

✽ وإن أنفق بعضها، فهلك الباقي: ضامن ما أنفق فقط.

وإن ردّ مثله، وخلطه بالباقي: ضامن الجميع.

✽ ولو تصرف فيها، فربح: يتصدق به، وعند أبي يوسف: يطيب له.

✽ وإن أودع اثنان من واحد شيئاً: لا يدفع إلى أحدهما حصته بغيبة الآخر، خلافاً لهما.

✽ وإن أودع عند اثنين ما يقسم: اقتسماه، وحفظ كل حصته.

فإن دفع أحدهما إلى الآخر: ضامن الدافع، لا القابض، وعندهما: لكل حفظ الكل بإذن الآخر.

وإن ممّا لا يقسم: حفظه أحدهما بإذن الآخر، إجماعاً.

✽ وإن نهى عن دفعها إلى عياله، فدفع إلى من له منه بُدّ: ضامن.

وإن إلى من لا بُدّ له منه، كدفع الدابة إلى عبده، وشيء تحفظه النساء إلى زوجته: لا يضمن.

✽ وإن أمر بحفظها في بيت معين من دار، فحفظها في غيره منها: لا يضمن، إلا إذا كان فيه خلل ظاهر.

وإن أمر بحفظها في دار، فحفظ في غيرها: ضامن.

✽ ولو أودع المودع، فهلك: ضامن الأول فقط، وعندهما: ضامن أيّ شاء، فإن ضامن الثاني: رجّع على الأول، لا بالعكس.

✽ ولو أودع الغاصب: ضامن أيّ شاء، إجماعاً.

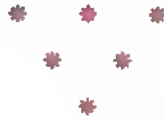
✽ ولو أودع عند عبد شيئاً، فأتلفه: ضمينه بعد عتقه، وإن عند صبي، فأتلفه: فلا ضمان أصلاً، وقال أبو يوسف: يضمنان للحال.

✽ وإن دفع العبد الوديعة إلى مثله، فهلك: ضامن الأول بعد العتق.

وعند أبي يوسف: ضَمَّنَ أَيُّهُمَا شَاءَ لِلْحَالِ.

وعند محمد: إِنْ ضَمَّنَ الْأَوَّلُ: فَبَعْدَ الْعَتَقِ، وَإِنْ ضَمَّنَ الثَّانِي: فَلِلْحَالِ.

* وَمَنْ مَعَهُ أَلْفٌ، فَادَّعَى كُلُّ مِنْ اثْنَيْنِ إِيدَاعَهَا عِنْدَهُ، فَتَكَلَّلَ لِهَمَا: فَهِيَ لِهَمَا، وَضَمِنَ لِهَمَا مِثْلَهَا.



كتاب العارية

- * هي تمليك منفعة بلا بدل.
- * ولا تكون إلا فيما يُنتفع به، مع بقاء عينه.
- * وإعارة المكيل، والموزون، والمعدود: قرض، إلا إن عين انتفاعاً يمكن رد العين بعده.
- * وتصح ب: أعرْتُكَ، ومنَحْتُكَ، وأطعمْتُكَ أرضي، وحملتُكَ على دابتي، وأخذمتُكَ عبدي إذا لم يُرد بذلك الهبة.
- وداري لك سُكْنى، أو: عُمَرى سُكْنى.
- * وللمُعير الرجوع فيها متى شاء.
- * ولو هلكَتْ بلا تَعَدٍّ: فلا ضمان.
- * ولا تُؤَجَّرُ، ولا تُرَهَّنُ، كالوديعة.
- فإن آجرها، فتلفت: ضَمَنَ أيُّهما شاء.
- فإن ضَمَنَ المؤَجِّر: لا يرجع على أحد، وإن ضَمَنَ المستأجر: رَجَعَ على المؤَجِّر إن لم يَعْلَمْ أنه ^(١) عارية.
- * وله أن يُعِيرَ ما لا يَخْتَلِفُ باختلاف المستعمل، كالحمل على الدابة.
- لا ما يَخْتَلِفُ، كالركوب إن عَيَّنَ ^(٢) مستعملاً، وإن لم يُعَيَّن: جاز أيضاً ما لم يَتَعَيَّن ^(٣)، فإن تعيَّن: لا يجوز ^(٤).
- فلو رَكِبَ هو: ليس له إركابٌ غيره.
- وإن أركبَ غيره: ليس له أن يركبَ هو.

(٢) المعير.
(٤) أن يُعِيرَ غيره.

(١) أي ما استأجره.
(٣) أي بفعل أحد.

- * وإن قُيِّدَتْ بنوع، أو وقت، أو بهما: ضَمِنَ بالخلافِ إلى شَرِّ فقط.
- وإن أُلْطِقَ ^(١) فيهما: فله الانتفاعُ بأيِّ نوعٍ شاء، في أيِّ وقتٍ شاء.
- * وتصحُّ إعارةُ الأرضِ للبناء، والغرس، وله أن يرجع متى شاء، ويُكَلِّفُه قَلْعُهما.
- ولا يَضْمَنُ إن لم يُوقَّتْ، وإن وَقَّتْ، وَرَجَعَ قَبْلَه: كُرَّةً له ذلك، وَضَمِنَ ما نَقَصَ بالقَلْع، وقيل: يَضْمَنُ قيمَتَه، وَيَتَمَلَّكُه.
- * وللمستعيرِ قَلْعُه بلا تضمينٍ إن لم تَنْقُصِ الأرضُ به كثيراً، وعند ذلك ^(٢): الخيارُ للمالك ^(٣).
- * وإن أعارها للزراع: لا تُؤْخَذُ منه حتى يُحصَدَ، وَقَّتْ، أم لا.
- * وأجرةُ رَدِّ المستعارِ، والمستأجرِ، والوديعة، والرهن، والمغصوبِ: على المستعيرِ، والمؤجرِ، والمودعِ، والمرتهنِ، والغاصِبِ.
- * وإذا رَدَّ المستعيرُ الدابةَ إلى إضْطَبَلِ رَبِّها، أو العبدَ، أو الثوبَ إلى دارِ مالِكِه: بَرئ، بخلافِ الغصبِ، والوديعة.
- وإن رَدَّ المستعيرُ الدابةَ مع عبْدِه، أو أجيرِه مُشَاهَرَةً، أو مُسَائَهَةً: بَرئ.
- وكذا إن رَدَّها مع أجيرِ رَبِّها، أو عبْدِه، يقومُ على الدابةِ، أو لا.
- بخلافِ الأجنبيِّ، والأجيرِ مُيَاوَمَةً.
- ورَدَّ ^(٤) شيءٍ نفيسٍ إلى دارِ مالِكِه.
- * وَيَكْتَبُ مستعيرُ الأرضِ للزراعة: قد أَطْعَمَنِي أَرْضَكَ، لا أَعَرْتَنِي، خلافاً لهما.



(٢) أي عند نقصان الأرض كثيراً بالقلع.

(٤) أي وبخلاف رد شيء نفيس.

(١) المعير.

(٣) بين ضمان نقصانها، وضمان قيمتها.

كتاب الهبة

- هي تملكك عين بلا عوض.
- وتصح بإيجاب وقبول، وتتم بالقبض الكامل.
- فإن قبض في المجلس بلا إذن: صح، وبعده لا بد من الإذن.
- وتنعقد ب: وهبت، ونحلت، وأعطيت، وأطعمتك هذا الطعام، وكسوتك هذا الثوب.
- وأعمرتك هذا الشيء، وجعلته لك عمرى، وداري لك هبة تسكنها، وبنيتها^(١) في: حملتك على هذه الدابة.
- وإن قال: داري لك هبة سكنى، أو سكنى هبة، أو نحلى سكنى، أو سكنى صدقة، أو صدقة عارية، أو عارية هبة: فعارية.
- وتصح هبة مشاع لا يحتمل القسمة، لا ما يحتملها، فإن قسم^(٢)، وسلم: صح.
- ولا تصح هبة دقيق في بر، وذهن في سمس، وسمن في لبن وإن طحن، أو استخرج، وسلم.
- وهبة لبن في ضرع، وصوف على غنم، ونخل وزرع في أرض، وتمر في نخل: كهية المشاع^(٣).
- وهبة شيء هو في يد الموهوب له: تتم بلا تجديد قبض.
- وهبة الأب لطفله: تتم بالعقد إن الموهوب في يد الأب، أو يد مودعه، لا إن كان في يد غاصب، أو مبتاع بيعاً فاسداً، أو متهب.
- والصدقة في ذلك: كالهبة.

(٢) المشاع.

(١) أي نية الهبة.

(٣) فإن فصله، وسلمه: جازاً لزوال المانع.

* والأُم: كالأب عند غَيْبَتِهِ غَيْبَةً مَنْقُطَةً، أو موْتِهِ، وعدمِ وصِيَّهِ إن كان الطِفْلُ في عِيَالِهَا، وكذا كُلُّ مَنْ يَعُولُ الطِفْلَ.

* وهبَةُ الأَجْنَبِيِّ لَهُ تَتِمُّ بِقَبْضِهِ لَوْ عَاقِلًا، وَبِقَبْضِ أَبِيهِ، أَوْ جَدِّهِ، أَوْ وصِيِّ أَحَدِهِمَا، أَوْ أُمِّهِ إِنْ فِي حِجْرِهَا، أَوْ أَجْنَبِيٍّ يُرَبِّيهِ، أَوْ بِقَبْضِ زَوْجِ الطِفْلِ لَهَا وَلَوْ مَعَ حَضْرَةِ الأبِّ، بَعْدَ الزَّفَافِ، لَا قَبْلَهُ.

* وَصَحَّ هِبَةُ اثْنَيْنِ لَوْ أَحَدٍ دَارًا، لَا عَكْسُهُ، خِلَافًا لَهُمَا.

* وَصَحَّ تَصَدُّقُ عَشْرَةٍ^(١) عَلَى فَقِيرَيْنِ، وَهَبْتُهَا لَهُمَا.

وَلَا تَصَحَّانِ لَغَنِيَّيْنِ^(٢)، خِلَافًا لَهُمَا.



(١) أي عشرة دراهم، فأكثر.

(٢) لأن الصدقة على الغني: هبة، فلا تصح للشيوخ، فلو قَسَمَهَا، وَسَلَّمَهَا: صح.

باب الرجوع فيها

- * صحَّ الرجوعُ فيها^(١)، كَلَّا أو بعضاً، ويكره.
- * ويمنعُ منه: حروفُ: دَمَعٌ خَزَقَه.
- ١ - فالدالُّ: الزيادةُ المتصلةُ، كالبناء، والغرس، والسَّمن، لا المنفصلةُ.
- ٢ - والميمُ: موتُ أحدِ العاقدَيْنِ.
- ٣ - والعَيْنُ: العِوَضُ المضافُ إليها إذا قُبِضَ، نحو: خُذْ هَذَا عِوَضاً عَنْ هَبَّتِكَ، أو بدلاً عنها، أو في مُقَابَلَتِهَا ولو كان من أَجْنَبِيٍّ.
- فلو لم يُصَفَّ: فلكلُّ أن يَرَجَعَ فيما وَهَبَ.
- ٤ - والخاءُ: الخروجُ عن مِلْكِ الموهوبِ له.
- ٥ - والزايُّ: الزوجيةُ وقتَ الهبةِ، فله الرجوعُ لو وَهَبَ، ثم نَكَحَ، لا لو وَهَبَ، ثم أَبَانَ.
- ٦ - والقافُ: القرابةُ، فلا رجوعَ فيما وَهَبَ لذي رَحِمٍ مَحْرَمٍ.
- ٧ - والهاءُ: هلاكُ الموهوبِ، والقولُ فيه: قولُ الموهوبِ له، وفي الزيادةِ: قولُ الواهبِ.
- * ولو عَوَّضَ^(٢)، فاستُحِقَّ نصفُ الهبةِ: رَجَعَ بنصفِ العِوَضِ.
- * وإن استُحِقَّ نصفُ العِوَضِ: لا يَرَجِعُ بشيءٍ حتى يَرُدَّ باقِيَه.
- وإن استُحِقَّ الكلُّ: رَجَعَ بالكلِّ فيهما.
- ولو عَوَّضَ عن نصفِها: فله أن يَرَجَعَ بما لم يُعَوَّضَ.
- * ولو خَرَجَ نصفُها عن مِلْكِهِ: فله أن يَرَجَعَ بما لم يَخْرُجَ.

(١) وفي نُسخ: عنها، وكذلك في عنوان الباب.

(٢) الموهوب له.

ولا يصح الرجوع إلا بتراضٍ، أو حُكْمٍ قاضٍ.
 فلو أعتق الموهوب له بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم: نَقَذَ.
 * ولو مَنَعَهُ^(١)، فَهَلَكَ: لا يضمنُ.

وهو مع أحدهما^(٢): فَسَخَّ من الأصل، لا هبة من الموهوب له، فلا يُشترطُ
 قَبْضُهُ، وَصَحَّ في المُشَاع.

وإن تَلَفَ الموهوبُ، فَاسْتَحَقَّ، فَضَمِنَ الموهوبُ له: لا يرجعُ على واهبه.
 * والهبة بِشَرَطِ الْعَوَضِ: هبة ابتداءً، فَشَرَطَ الْقَبْضُ في الْعَوَضَيْنِ، وَمَنَعَهَا
 الشُّيُوعُ في أحدهما، يَبْعُ انتهاءً^(٣)، فَتَثَبَّتْ الشَّفْعَةُ، وَخِيَارُ الْعَيْبِ، وَالشَّرْطُ،
 وَالرُّوْيَةُ في كُلِّ مِنْهُمَا.



(٢) أي الرجوع مع القضاء، أو الرضا.

(١) أي مَنَعَ الموهوب له بعد الرجوع.

(٣) أي عند القبض.

فصل

[في مسائل متفرقة]

* وَمَنْ وَهَبَ أَمَةً إِلَّا حَمَلَهَا، أَوْ عَلَى أَنْ يَرُدَّهَا عَلَيْهِ، أَوْ يَعْتَقَهَا، أَوْ يَسْتَوْلِدَهَا: صَحَّتِ الْهَبَةُ، وَبَطُلَ الْإِسْتِثْنَاءُ، وَالشَّرْطُ.

وكذا لو وهب داراً على أن يردَّ عليه بعضُها، أو يُعَوِّضَهُ شيئاً منها.

* وَلَوْ دَبَّرَ الْحَمْلَ، ثُمَّ وَهَبَهَا^(١): فَالْهَبَةُ بَاطِلَةٌ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَعْتَقَهُ، ثُمَّ وَهَبَهَا.

* وَمَنْ قَالَ لِمَدْيُونِهِ: إِذَا جَاءَ غَدٌ، فَالذَّيْنُ لَكَ، أَوْ فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْهُ.

أَوْ: إِنْ أَذَيْتَ إِلَيَّ نَصْفَهُ فَالْبَاقِي لَكَ، أَوْ فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْهُ: فَهُوَ بَاطِلٌ.

* وَالْعُمْرَى: جَائِزَةٌ لِلْمَعْمَرِ حَالِ حَيَاتِهِ، وَلِوَرِثَتِهِ بَعْدَهُ.

وهي: أَنْ يَجْعَلَ دَارَهُ لَهُ مَدَّةَ عُمُرِهِ، فَإِذَا مَاتَ: رُدَّتْ إِلَيْهِ.

* وَالرُّقْبَى: بَاطِلَةٌ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: تَصَحُّ كَالْعُمْرَى، وَهِيَ: أَنْ يَقُولَ: إِنْ مِتُّ

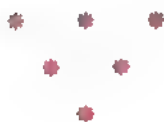
قَبْلَكَ فَلَكَ ذَلِكَ، وَإِنْ مِتُّ قَبْلِي: فَلِي، فَإِنْ قَبَضَهَا: كَانَتْ عَارِيَةً فِي يَدِهِ.

* وَالصَّدَقَةُ: كَالْهَبَةِ، لَا تَصَحُّ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَلَا فِي مَشَاعٍ يُقَسَّمُ.

وَلَا رَجُوعَ فِيهَا، وَلَوْ لَغَنِيٍّ، وَلَا فِي الْهَبَةِ لِفَقِيرٍ.

* وَلَوْ قَالَ: جَمِيعُ مَالِي، أَوْ: مَا أَمْلِكُهُ لِفُلَانٍ: فَهُوَ هَبَةٌ.

وَإِنْ قَالَ: مَا يُنْسَبُ إِلَيَّ، أَوْ: يُعْرَفُ لِي: فَأَقْرَارٌ.



(١) أَيُّ أُمِّ الْحَمْلِ، فَهِيَ هَبَةٌ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ الْمَدْبُورَ يَبْقَى عَلَى مَلِكِ الْوَاهِبِ.

كتاب الإجارة

* هي: بيعٌ منفعةٍ معلومةٍ بعوضٍ معلومٍ، دينٍ أو عَيْنٍ.

وما صلَحَ ثمنًا: صلَحَ أجره.

وتفسدُ بالشروط^(١).

ويثبتُ فيها خيارُ الشرطِ، والرؤية، والعيبِ، وتُقَالُ، وتُفسخُ.

* والمنفعة تُعرفُ تارةً ببيانِ المدة، كالسكنى، والزراعة، فتصح^(٢) مدةٌ معلومةٌ

أي مدةٌ كانت.

وفي الوقفِ: يُتبعُ شرطُ الواقفِ، فإن لم يشترط^(٣): فالفتوى: أن لا يُزادَ في

الأراضي على ثلاثِ سنين، وفي غيرها: على سنة.

* وتارةً تُعلمُ بذكرِ العملِ، كصَبغِ الثوبِ، وخياطته، وحملِ قَدَرٍ معلومٍ على

دابةٍ، مسافةً معلومةً.

وتارةً بالإشارة، كنقلِ هذا، إلى موضعٍ كذا.

* والأجرة لا تُستحقُّ بالعقدِ، بل بالتعجيلِ، أو بشرطه، أو باستيفاءِ المعقودِ

عليه، أو التمكنِ منه.

فتجبُ لو قبَضَ الدارَ، ولم يسكنها حتى مضتِ المدة.

* وتسقطُ بالغصبِ بقَدَرِ قَوْتِ التمكنِ.

* ولربُّ الدارِ، والأرضِ طَلَبُ الأجرة لكلِّ يوم.

ولربُّ الدابة لكلِّ مرحلة.

وللقصارِ، والخياطِ بعدَ الفراغِ من عمله وإن^(٤) عَمِلَ في بيتِ المستأجرِ.

(٢) أي إيجارها.

(٤) وصليّة.

(١) أي الواقف.

(٣) كالبيع.

وللخبَّازِ بعدَ إخراجِ الخُبْزِ، فإنِ احتَرَقَ قَبْلَ الإخراجِ: سَقَطَ الأجرُ، وإنِ بعده: فلا إن في بيتِ المستأجرِ، ولا ضمانَ.

وقالا: إن شاء المستأجرُ ضَمَّنَه مثلَ دَقيقِه، ولا أجرَ، وإن شاء ضَمَّنَه الخُبْزَ، وله الأجرُ.

• وللطَّبَّاحِ للوليمة^(١): بعدَ الغَرْفِ، ولضاربِ اللَّبَنِ: بعدَ إقامتِه، وقالا: بعدَ تَشريحِه.

• وَمَنْ لَعَمَلِه أَثَرٌ فِي الْعَيْنِ، كَصَبَّاحٍ، وَقَصَّارٍ يَقْصُرُ بِالنِّسَاءِ وَالْبَيْضِ: فَلَهُ حَبْسُهَا^(٢) لِلأجرِ.

فإن حَبَسَهَا، فضاَعَتْ: فلا ضمانَ، ولا أجرَ، وقالا: إن شاء المالكُ ضَمَّنَه مصنوعاً، وله الأجرُ، أو غيرَ مصنوعٍ، ولا أجرَ.

وَمَنْ لَا أَثَرَ لَعَمَلِه فِيهَا، كَالْحَمَّالِ، وَالْمَلَّاحِ، وَغَاسِلِ الثَّوبِ: لَيْسَ لَهُ حَبْسُهَا، بخلافِ رَأْيِ الْأَبِيِّ.

• وَإِذَا أُطْلِقَ الْعَمَلُ لِلصَّانِعِ: فَلَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَ غَيْرَه، وَإِنْ قُبِدَ بِعَمَلِه بِنَفْسِه: فلا.

• وَمَنْ اسْتَأْجَرَه رَجُلٌ لِيَجِيءَ بِعِيَالِه، فَوَجَدَ بَعْضَهُمْ قَدْ مَاتَ، فَأَتَى بِمَنْ بَقِيَ: فَلَهُ أَجْرُهُ بِحَسَابِه.

• وَإِنْ اسْتَوْجَرَ لِإِيصَالِ طَعَامٍ إِلَى زَيْدٍ، فَوَجَدَهُ مَيِّتاً، فَرَدَّه: فلا أَجرَ لَهُ.

وكذا لو اسْتَوْجَرَ لِإِيصَالِ كِتَابٍ إِلَيْهِ، فَرَدَّه لِمَوْتِه.

وقال محمدٌ: لَهُ أَجرُ ذَهَابِه هُنَا، وَلَوْ تَرَكَه هُنَاكَ: فَلَهُ أَجرُ الذَّهَابِ، إجماعاً.



(٢) أي العين.

(١) أي له طلبُ الأجرِ.

باب

ما يجوز من الإجارة، وما لا يجوز

- * وصحَّ استئجارُ الدارِ، والحانوتِ وإن لم يذكُرْ ما يَعْمَلُ فيه.
وله أن يَعْمَلَ كُلَّ شَيْءٍ، سوى ما يُوهِنُ البناءَ، كالحدادة، والقَصَّارة، والطَّخِن.
واستئجارُ^(١) الأرضِ للزَّرعِ إن بَيَّنَّ ما يَزْرَعُ، أو قال: على أن يَزْرَعَ ما شاء.
وللبناء، والغرسِ.
- * وإذا انقَضَتِ المدة: لَزِمَهُ أن يَقْلَعَهُما، وَيُسَلِّمَهَا فارغةً، إلا أن يَغْرِمَ المؤجِّرُ
قيمةَ ذلك مقلوعاً برضا صاحبه.
- وإن كانتِ الأرضُ تَنْقُصُ بَقْلَعِهِ: فبدون رضاه أيضاً.
أو يَرْضِيا بِتَرْكِه: فيكونُ البناءُ والغرسُ لهذا، والأرضُ لهذا.
- * والرَّطْبَةُ: كالشجرِ، والزَّرعِ، يُتْرَكُ بأجرِ المثلِ إلى أن يُدْرِكَ.
- * واستئجارُ الدابةِ: للركوبِ والحَمْلِ، والثوبِ: للْبَسِ.
- فإن أَطْلَقَ: فله أن يُرَكِّبَ، وَيُلْبِسَ مَنْ شاء.
- فإذا رَكِبَ أو لَبِسَ هو، أو أَرَكَّبَ أو أَلْبَسَ غيره: تَعَيَّنَ، فلا يَسْتَعْمَلُهُ غيره.
- وإن قَيَّدَ بِرَاكِبٍ، أو لَابِسٍ، فَخَالَفَ: ضَمِنَ.
- وكذا كُلُّ ما يَخْتَلِفُ باختلافِ المستعملِ، وما لا يَخْتَلِفُ به: فتقيده هَذَرٌ.
- فلو شَرَطَ سُكْنَى واحدٍ: جاز أن يُسْكِنَ غيره.
- * وإن سَمَّى ما يَحْمِلُ على الدابةِ نوعاً وَقَدْرًا، ككُرْبُرٍ: فله حَمْلُ مثله،
أو أخفَّ، كالشعيرِ، والسَّمْسِمِ، لا ما هو أَضَرُّ، كالملحِ.
- * وإن سَمَّى قَدْرًا مِنَ القُطْنِ: فليس له أن يَحْمِلَ مثلَ وَزْنِهِ حديدًا.
- وإن زاد على ما سَمَّى، فَعَطِيتُ: ضَمِنَ قَدْرَ الزيادةِ إن كانت تُطِيقُ ما حَمَلَهَا،

(١) أي وصح استئجار.

والإ: فكلُّ القيمة.

* وفي الإزداف^(١): يضمنُ النصفَ، ولا عبرةً بالشَّقلِ.

* وإن كَبَحَهَا أو ضَرَبَهَا، فَعَطِيتُ: ضَمِنَ، خلافاً لهما فيما هو معتادٌ.

وإن تجاوزَ بها مكاناً سَمَّاه: ضَمِنَ.

ولا يبرأ بردها إلى ما سَمَّاه وإن استأجرها ذهاباً وإياباً، في الأصح.

* وإن نَزَعَ سَرَجَ الحمارِ، وأَسْرَجَهُ بما يُسْرَجُ به مثله: لا يَضْمَنُ.

وإن أَسْرَجَهُ، أو أَوَكَّفَهُ بما لا يُسْرَجُ أو يُوَكَّفُ به مثله: ضَمِنَ.

وكذا إن أَوَكَّفَهُ بما يُوَكَّفُ به مثله.

وقالا: يضمنُ قَدْرَ ما زاد وَزْنُهُ على السَّرَجِ فقط.

* وإن سَلَكَ الحَمَّالُ طريقاً غيرَ ما عَيَّنَه المالكُ، مما يَسْلُكُهُ الناسُ: فلا ضمانَ

عليه إن لم يتفاوتِ الطريقان.

وإن تفاوتَا، أو كان لا يَسْلُكُهُ الناسُ، أو حَمَلَهُ في البحرِ، فَتَلِفَ: ضَمِنَ، وإن

بَلَغَ^(٢): فله الأجرُ.

وإن عَيَّنَ زَرْعَ بُرٍّ، فزَرَاعَ رَطْبَةً: ضَمِنَ ما نَقَصَتِ الأرضُ، ولا أجرَ عليه.

* وإن أَمَرَ بخياطةِ الثوبِ قميصاً، فخاطَهُ قَبَاءً: خَيَّرَ المالكُ بين تضمينه

قيمتَه، وبين أخذِ القَبَاءِ، ودَفَعَ أجرَ مثله، لا يُزادُ على ما سُمِّيَ.

وكذا لو أَمَرَ بِقَبَاءٍ، فخاطَ سراويلَ، في الأصح، وقيل: يُضْمَنُ هنا بلا خيار.



(١) أي إذا أردف معه رجلاً آخر.

(٢) أي إلى ذلك الموضع المتفق عليه.

باب

الإجارة الفاسدة

- * يجبُ فيها أجرُ المثل، لا يُزادُ على المسمّى.
- * ومَن استأجرَ داراً، كلَّ شهرٍ بكذا: صحَّ العقدُ في شهرٍ فقط، إلا أن يُسمّى جُملةَ الشهور.
- وكلُّ شهرٍ سَكَنَ منه ساعةٌ: صحَّ فيه ^(١).
- وسَقَطَ حقُّ الفسخ ^(٢)، وظاهرُ الروايةِ بقاؤه ^(٣) في الليلةِ الأولى ويومِها.
- * وإن آجرَها سنةً بكذا: صحَّ وإن لم يُبيَّن قِسْطُ كلِّ شهرٍ.
- * وابتداءُ المدة: ما سُمِّيَ، وإلا: فوقتُ العقد.
- فإن كان ^(٤) حين يَهْلُ: يُعْتَبَرُ ^(٥) بالأهْلَةِ، وإلا: فبالأيام، وعندَ محمدٍ: الأولُ: بالأيام، والباقي: بالأهْلَةِ.
- وأبو يوسفَ معه في روايةٍ، ومع الإمام في أخرى.
- وكذا العِدَّةُ ^(٦).
- * ويجوزُ أخذُ أجرِ الحَمَّام، والحَجَّام.
- * لا أخذُ أجرِ عَسْبِ التَّيْسِ ^(٧).
- * ولا على الطاعات، كالأذان، والحجَّ، والإمامة، وتعليم القرآن، والفقه، أو المعاصي، كالغناء، والنَّوح، والملاهي.
- ويُفتَى اليومَ بالجواز على الإمامة، وتعليم القرآن، والفقه.

(١) كله.

(٢) أي لا يكون للمؤجر إخراجه إلى أن ينقضي ذلك الشهر.

(٣) أي الخيار، وبظاهر الرواية يُفتَى. (٤) أي وقت العقد.

(٥) أي الابتداء.

(٦) أي يجوز تعلقها بالأيام... إلخ. (٧) هو أن يُؤاجرَ فعلاً لينزوَ على الإناث.

* وَيُجَبَّرُ الْمُسْتَأْجِرُ عَلَى دَفْعِ مَا سُمِّيَ، وَيُحْبَسُ بِهِ.
وعلى الحَلْوَةِ الْمَرْسُومَةِ^(١).

* وَلَا تَصَحُّ إِجَارَةُ الْمُشَاعِ، إِلَّا مِنْ الشَّرِيكِ، وَعِنْدَهُمَا: تَصَحُّ مَطْلَقاً.
وإنْ أَجَرَ دَاراً مِنْ رَجُلَيْنِ: صَحَّ، اتِّفَاقاً.

* وَيَجُوزُ اسْتِجَارُ الظُّئْرِ بِأَجْرِ مَعْلُومٍ، وَكَذَا بِطَعَامِهَا وَكِسْوَتِهَا، خِلَافاً لَهَا.
وعليها غَسْلُ الصَّبِيِّ، وَغَسْلُ ثِيَابِهِ، وَإِصْلَاحُ طَعَامِهِ، وَدَهْنُهُ.
لَا ثَمَنُ شَيْءٍ مِنْهَا، بَلْ هُوَ وَأَجْرُهَا عَلَى مَنْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ.

* فَإِنْ أَرْضَعَتْهُ فِي الْمَدَةِ بَلَبَسَ شَاةً، أَوْ غَذَّتْهُ بِطَعَامٍ: فَلَا أَجَرَ لَهَا.
* وَلِزَوْجِهَا وَطَوَّاهَا، لَا فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ.

* وَلَهُ فَسْخُهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ بِرِضَاهُ، إِنْ كَانَ نِكَاحُهُ ظَاهِراً، لَا إِنْ أَقَرَّتْ بِهِ.
وَلِأَهْلِ الطِّفْلِ فَسْخُهَا إِنْ مَرَضَتْ، أَوْ حَبِلَتْ^(٢).

* وَفَسَدُ اسْتِجَارِ حَائِكٍ لِيَنْسُجَ لَهُ غَزْلاً بِنِصْفِهِ، أَوْ حِمَارٍ لِيَحْمِلَ عَلَيْهِ طَعَاماً
بِقَفِيزٍ مِنْهُ، أَوْ ثَوْرٍ لِيَطْحَنَ لَهُ بُرّاً بِقَفِيزٍ مِنْ دَقِيقِهِ.
وَيَجِبُ أَجْرُ الْمُثَلِّ فِي الْكُلِّ، لَا يُجَاوِزُ الْمُسَمَّى.

* وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ لِيَخْبِزَ لَهُ الْيَوْمَ قَفِيزاً بِدَرَاهِمٍ: فَسَدَ، خِلَافاً لَهَا.
وَلَوْ قَالَ: فِي الْيَوْمِ: صَحَّ، اتِّفَاقاً.

* وَإِنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضاً عَلَى أَنْ يَكْرُبَهَا^(٣) وَيَزْرَعَهَا، أَوْ يَسْقِيَهَا وَيَزْرَعَهَا: صَحَّ.
وعلى أَنْ يَشْنِيَهَا، أَوْ يَكْرِئَ نَهْرَهَا، أَوْ يُسْرِقْنَهَا: لَا يَصَحُّ.

(١) أي ويُجبر على دفع الحَلْوَةِ المرسومة، أي المعروفة، وهي: ما يُهْدَى للمعلم على رؤوس
بعض سور القرآن، وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر، والمعروف: كالمشروط. مجمع الأنهر

٣٨٥/٢

(٢) فقد يفسد المرض، والحبلى بالصغير. (٣) أي قلبها للحراث.

وكذا الاستتجار للزراعة بزرعية، وللركوب برُكوبٍ، وللشُّكْنى بسُكْنى، ولللبسِ بلبسٍ.

* وإن استأجرَ شريكه، أو حمارَه لحَمْلٍ طعامٍ هو لهما: لا يلزمُ الأجرُ، كراهنِ استأجرَ الرهنَ من المرتهن.

* وإن استأجرَ أرضاً، ولم يذكُرْ أنه يزرعُها، أو لم يُبينْ ما يزرعُها: لا يصحُّ إن لم يُعمَّم.

فإن زرعَها، ومضى الأجلُ: عاد صحيحاً، وله المسمَّى.

* وإن استأجرَ حماراً إلى مكة، ولم يذكُرْ ما يحْمِلُ عليه، فحمَلَ المعتادَ، فنَفَقَ^(١): لا يضمنُ.

وإن بَلَغَ مكةَ: فله المسمَّى.

* وإن اختصما قبلَ الزرعِ، والحَمْلِ: نُقِضَتِ الإجارةُ؛ للفساد.



فصل

[أنواع الأجراء، وأحكامهم]

* **الأجير المشترك**: مَنْ يَعْمَلُ لغير واحد.

ولا يَسْتَحِقُّ الأجرَ حتى يَعْمَلَ، كالصَّبَاغ، والقَصَّار.

- والمتاعُ في يده أمانة، لا يَضْمَنُ إنْ هَلَكَ وإنْ شُرِطَ ضَمَانُهُ، به يُفْتَى، وعندَهما: يَضْمَنُ إنْ أمْكَنَ التَّحَرُّزُ منه، كالغصب، والسرقة.

بخلاف ما لا يُمكنُ، كالموت، والحريق الغالب، والعدوُّ المكابر.

- وَيَضْمَنُ ما تَلَفَ بِعَمَلِهِ، اتفاقاً، كتخريق الثوبِ من دِقَّة، وزَلَقِ الحَمَّالِ، وانقطاع الحبلِ الذي يَشُدُّ به المُكاري، وغَرَقِ السفينةِ من مَدِّها.

لكن لا يَضْمَنُ به الأدميُّ مَمَّنْ غَرَقَ في السفينةِ، أو سَقَطَ من الدابة.

ولا يَضْمَنُ فَصَادٌ، ولا بَزَاغٌ لم يُجاوِزِ المعتادَ.

- ولو انكَسَرَ دَنٌّْ في طريقِ الفراتِ^(١): فللمالكِ أنْ يُضْمِنَهُ قيمته في مكانِ حَمَلِهِ، ولا أجر، أو في مكانِ كَسْرِهِ، وله الأجرُ بحسابه.

* **والأجير الخاص**: مَنْ يَعْمَلُ لواحد، ويُسمَّى أجيرَ وَحْدٍ.

- وَيَسْتَحِقُّ الأجرَ بتسليمِ نفسه مدَّته، كَمَنْ اسْتُؤْجِرَ للخدمةِ سَنَةً، أو لرعي الغنم.

ولا يَضْمَنُ ما تَلَفَ في يده، أو بِعَمَلِهِ.

* **وصحَّ** ترديدُ الأجرِ بينَ نَفْعَيْنِ مختلفَيْنِ، وأيهما وُجِدَ: لَزِمَ ما سُمِّيَ له.

نحوُ إنْ خَطَّتْهُ فارسيّاً فبدرهم، أو رُومياً فبدرهمين، وإنْ صَبَغَتْهُ بَعْضُفِرٍ فبدرهم، أو بَزَعْفَرانٍ فبدرهمين.

وإنْ سَكَنْتَ هذه فبدرهم في الشهر، أو هذه فبدرهمين، وإنْ رَكَبَتْها إلى الكوفةِ

(١) مثلاً، ومثلُ به الشهرته.

فبدرهم، أو إلى واسط فبدرهمين.

وكذا يصح لو ردّ بين ثلاثة، لا بين أربعة.

* ولو قال: إن خطته اليوم فبدرهم، أو غداً فبنصفه، فخاطه اليوم: فله الدرهم، وإن خاطه غداً: فله أجر المثل، لا يُجاوز نصف درهم، وقالوا: الشرطان جائزان. ولو قال: إن سكنت هذا الحانوت عطّاراً فبدرهم، أو حدّاداً فبدرهمين: جاز، خلافاً لهما.

وكذا الخلاف لو قال: إن ذهبت بهذه الدابة إلى الحيرة فبدرهم، وإن جاوزتها إلى القادسية فبدرهمين.

أو قال: إن حملت عليها إلى الحيرة كُرّ شعير فبدرهم، وإن حملت كُرّ بُرّ فبدرهمين.

* ولا يُسافر بعبدٍ استأجره للخدمة بلا اشتراطه^(١).

* ولو استأجر عبداً محجوراً، فعَمِلَ، وأخذ الأجر: لا يَسَرِّدُهُ منه.

ولو أجز العبدُ المغصوبُ نفسه، فأكل غاصبه أجره: لا يضمّنه، خلافاً لهما.

* وما وجده سيّده^(٢): أخذه.

وقبض العبد أجره^(٣): صحيح.

* ولو أجز عبده هذين الشهرين، شهراً بأربعة، وشهراً بخمسة: صحّ، والأوّل بأربعة.

* ولو استأجر عبداً فأبّق، أو مَرَضَ، فادّعى وجوده أوّل المدّة، والمولى وجوده قُبِّلَ الإخبار بساعة: حُكِّمَ الحال.

فإن كان حاضراً، أو صحيحاً: صدّق المولى، وإلا: فالمستأجر.

(٢) في يد العبد.

(١) أي اشتراط السفر.

(٣) من مستأجره.

وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرّحى، وجريانه.

• ولو قال ربُّ الثوب: أَمَرْتُكَ أَنْ تَصْبُغَهُ أَحْمَرَ، فَصَبَّغْتَهُ أَصْفَرَ، وقال الصانع: أَمَرْتَنِي بِمَا صَنَعْتُ: صُدِّقَ رَبُّ الثوب.

وكذا الاختلاف في القميص والقباء.

فإن حَلَفَ^(١): ضَمِنَ الصانعُ قيمةَ ثوبٍ غيرِ معمولٍ، ولا أجر، أو أخذَ الثوبَ، وأعطاه أجرَ مثله، لا يُجاوِزُ به المسمّى.

• وإن قال ربُّ الثوب: عَمِلْتُ لِي بِلَا أَجْرٍ، وقال الصانع: بِأَجْرٍ: فالقولُ لربِّ الثوب.

وعند أبي يوسف: للصانع إن كان حَرِيفاً^(٢) له.

وعند محمد: للصانع إن كان معروفاً بعمله بالأجر.



(١) ربُّ الثوب.

(٢) أي معاملاً صاحبَ حرفةٍ وصنعةٍ بذلك.

باب فَسْخ الإجارة

* تُفْسَخُ بَعِيبُ قَوَّتِ النَّفْعِ، كخَرَابِ الدَّارِ، وَاِنْقِطَاعِ مَاءِ الْأَرْضِ، أَوِ الرَّحَى، أَوْ أَخْلَ بِهِ، كَمَرَضِ الْعَبْدِ، وَدَبَرِ الدَّابَّةِ^(١).

فَلَوْ انْتَفَعَ بِهِ مَعِيًّا، أَوْ أزالَ الْمُؤَجِّرُ عَيْبَهُ: سَقَطَ خِيَارُهُ.

* وَتُفْسَخُ بِالْعُذْرِ، وَهُوَ: الْعَجْزُ عَنِ الْمُضِيِّ عَلَى مَوْجِبِ الْعَقْدِ إِلَّا بِتَحْمُلِ ضَرَرٍ غَيْرِ مُسْتَحَقٍّ بِهِ.

كَقَلْعِ سِنٍّ سَكَنَ وَجَعَهُ بَعْدَ مَا اسْتَوْجَرَ لَهُ.

وَطَبَخِ لَوْلِيْمَةٍ مَاتَتْ عَرُوسُهَا بَعْدَ الاسْتِجَارِ لِلطَّبْخِ لَهَا، أَوْ اخْتَلَعَتْ.

* وَكَذَا^(٢) لَوْ اسْتَأْجَرَ دُكَّانًا لِيَتَّجَرَ، فَذَهَبَ مَالُهُ.

أَوْ آجَرَ شَيْئًا، فَلَزِمَهُ دَيْنٌ لَا يَجْدُ قِضَاءَهُ، إِلَّا مَنْ ثَمَنَ مَا آجَرَهُ وَلَوْ بِإِقْرَارِهِ.

أَوْ اسْتَأْجَرَ عَبْدًا لِلْخِدْمَةِ فِي الْمَصْرِ، أَوْ مُطْلَقًا، فَسَافَرَ، أَوْ اكْتَرَى دَابَّةً لِلسَّفَرِ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ مِنْهُ^(٣).

وَلَوْ بَدَأَ لِلْمُكَارِي مِنْهُ: فَلَيْسَ بِعُذْرٍ.

وَلَوْ مَرَضَ^(٤): فَهُوَ عُذْرٌ، فِي رِوَايَةِ الْكَرْخِيِّ^(٥)، دُونَ رِوَايَةِ «الْأَصْلِ».

(١) عَيْبٌ فِي الدَّابَّةِ، وَهُوَ جَرَاخَةٌ تَحْدُثُ فِي ظَهْرِ الدَّابَّةِ مِنَ الرَّخْلِ أَوْ الرُّكُوبِ. فَرَاثِدُ الْمَلْتَقَى.

(٢) أَيِ تَفْسَخَ.

(٣) أَيِ غَيْرِ رَأْيِهِ، وَظَهَرَ لَهُ عَدَمُ السَّفَرِ. (٤) أَيِ الْمَكَارِي الْمُؤَجَّرِ.

(٥) عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ (ت ٣٤٠ هـ)؛ أَيِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، وَتَقْدِيمُ الْمُؤَلِّفِ ذِكْرَ رِوَايَةِ الْكَرْخِيِّ: دَلِيلٌ عَلَى اخْتِيَارِهِ لَهَا، كَمَا هِيَ عَادَتُهُ، وَفِي الْقَهْطَانِي: الْفَتْوَى عَلَى رِوَايَةِ الْكَرْخِيِّ. اهـ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُؤَصِّلِيُّ فِي الْإِخْتِيَارِ ٦٢/٢ إِلَّا رِوَايَةَ الْكَرْخِيِّ، فَدَلَّ عَلَى اعْتِمَادِهِ لَهَا، قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ النِّيرَةِ ٣٧٩/٣: وَهُوَ الْأَظْهَرُ، وَنُقِلَ فِي الْبَابِ لِلْمِيدَانِيِّ ٢٥٩/٣ عَنْ الدَّرِّ الْمَخْتَارِ ٣١٣/١٩ (مَعَ ابْنِ عَابِدِينَ، ط دِمَشْقُ) أَنَّهُ بِهِ يُفْتَى.

* ولو استأجر خياطَ يعملُ لنفسه عبداً يَخِيطُ له، فأفلسَ^(١): فهو عُذْرٌ، بخلافِ خياطٍ يَخِيطُ بالأجر.

وبخلافِ تركه الخياطةَ ليعملَ في الصرف، وبخلافِ بيعِ ما آجره.

* ولو استأجر دُكَّاناً لعملِ الخياطة، فتركه لعملٍ آخر: فعُذْرٌ.

وكذا لو استأجر عقاراً، ثم أراد السفر.

* وتَنفِيسُ بموتِ أحدِ العاقدين عَقْدَها^(٢) لنفسه، فإن عَقَدَها لغيره: فلا، كالوكيل^(٣)، والوصي، ومتولِّي الوقف.



(٢) أي وقد عَقَدَ الإجارة لنفسه.

(١) الخياط . .

(٣) يعقدها لموكله.

مسائلُ منثورةٌ

- * ولو أحرَقَ حصائدَ أرضٍ مستأجرةٍ، أو مُستعارَةٍ، فاحتَرَقَ شيءٌ في أرضٍ غيرِهِ: لا يَضْمَنُ إن كانتِ الرِّيحُ هادئةً، وإن مُضطربةً: ضَمِنَ.
- * ولو أقعدَ خيَاطَ أو صَبَاغَ في حانوتِهِ مَنْ يَطْرَحُ عليه العملَ، بالنصف: صحَّ^(١).
- وكذا لو استأجرَ جَمَلاً يَحْمِلُ عليه مَحْمِلاً، وراكِبَينِ إلى مَكَّةَ، وله المَحْمِلُ المعتادُ، وإن شاهدَ الجَمَالَ المَحْمِلَ: فهو أجودُ.
- * وإن استأجرَهُ لَحْمَلٍ زَادٍ، فَأَكَلَ منه: فله رَدُّ عَوَضِهِ.
- * ولو قال لغاصِبٍ دارِهِ: فرَّغْها، وإلا: فأجرُها كُلُّ شهرٍ كذا، فلم يُفَرِّغْ: فعليه المسمَّى.
- فإن جَحَدَ الغاصِبُ مِلْكَهُ، أو لم يَجْحَدْ، لكن قال: لا أريدُها بالأجرِ: فلا وإن^(٢) برهنَ على مِلْكِهِ بعدَ جَحْدِهِ.
- * وَمَنْ أَجَرَ ما استأجرَهُ بأكثرَ: يتصدَّقُ بالفضلِ.
- وتصحُّ الإجارةُ مضافةً^(٣).
- وكذا^(٤) فسخُها، والمزارعةُ، والمعاملةُ، والمضاربةُ، والوكالةُ، والكفالةُ، والإيصاءُ، والوصيةُ، والقضاءُ، والإمارةُ، والطلاقُ، والعِشْقُ، والوقفُ.
- * لا البيعُ، وإجازتُهُ، وفسخُهُ، والقسمةُ، والشركةُ، والهبةُ، والنكاحُ، والرَّجْعَةُ، والصلحُ عن مالٍ، وإبراءُ^(٥) الدينِ.

(١) استحساناً؛ لأن أحدهما صاحب الدكان يعمل بالوجاهة، والآخر بالحدّافة.

(٢) وصليّةً. (٣) إلى الزمان المستقبل.

(٤) أي يصح فسخها، وتصح المزارعة، وهكذا بقية العقود المذكورة.

(٥) كما إذا قال له: إذا جاء غَدٌ مثلاً فأنت بريء من الدين: لا يصح؛ لأنه معلق ومضاف إلى زمانٍ

في المستقبل؛ لأن هذه الأشياء تملك، وقد أمكن تنجيزها للحال، فلا حاجة إلى الإضافة.

كتاب المكاتب

* الكتابة: تحرير المملوك يداً في الحال، ورَقَبَةً في المآل^(١).

* فَمَنْ كَاتَبَ مَمْلُوكَهُ، وَلَوْ صَغِيرًا يَعْقِلُ، بِمَالٍ حَالٍ، أَوْ مُؤَجَّلٍ، أَوْ مُنَجَّمٍ، فَقَبِلَ: صَحَّ.

وكذا لو قال: جعلتُ عليك ألفاً تؤدِّيهِ نجوماً، أو لها كذا، وآخرها كذا، فإذا أدَّيْتَهُ: فأنت حرٌّ، وإن عَجَزْتَ: فقِنَّ، فَقَبِلَ^(٢).

* ولو قال: إذا أدَّيْتَ إليَّ ألفاً، كلَّ شهرٍ مائةً، فأنت حرٌّ: فهو تعليق^(٣)، وقيل: مكاتبَةٌ.

وإذا صحَّتِ الكتابة: خَرَجَ عن يدِ المولى، دونَ ملكِهِ^(٤)، فإن أتلَفَ ماله^(٥): ضَمِنَهُ، وكذا إن وطئَ المكاتبَةَ^(٦)، أو جنى عليها، أو على ولدها^(٧).

* وإن كَاتَبَهُ على قيمته: فَسَدَتْ، فإن أَدَّاهَا: عَتَقَ.

وكذا تَفْسُدُ لو كَاتَبَهُ على عينٍ لغيرِهِ، تتعَيَّنُ بالتعيين^(٨)، أو على مائةٍ، وَيَرُدُّ^(٩) عليه عبداً غيرَ معيَّنٍ.

وعندَ أبي يوسف: تجوزُ، وتُقَسَّمُ المائةُ على قيمةِ المكاتبِ، وقيمةِ عبْدٍ وَسَطٍ، فيسقطُ قِسْطُ العبدِ، والباقي بدلُ الكتابة.

* وإن كَاتَبَ المسلمُ بخميرٍ أو خنزيرٍ: فَسَدَ، فإن أَدَّاه: عَتَقَ، وَلَزِمَهُ قيمةُ نفسه.

(١) ولذا يُقال: المكاتبُ طارَ عن ذُلِّ (أو قَيْدِ) العبوديةِ، ولم يَنْزِلْ في ساحةِ الحرية. تبين الحقائق ١٤٩/٥، والجمهرة النيرة ١٥٤/٥.

(٢) أي صح العقد.

(٣) أي إعتاقاً بالمال، لا بالمكاتبَة، فلا يكون مكاتباً.

(٥) أي أتلَفَ المولى مالَ المكاتب.

(٤) دونَ ملكِ المولى.

(٧) فيغرم أرش الجناية.

(٦) أي يغرم العُقْرَ.

(٩) السيدُ على العبد.

(٨) لعجزه عن تسليمها.

- ✱ والكتابة على ميتة، أو دم: باطلة، فلا يعتق بأداء المسمى.
- وتجب القيمة^(١) في الفاسدة، ولا تنقص عن المسمى عليه، ويُزاد عليه.
- وصحّت على حيوان، ذكر جنسه فقط، لا وصفه، ولزم الوسط، أو قيمته.
- ✱ وصحّ كتابة كافر عبده الكافر بخمرٍ مقدّر.
- وأي^(٢) أسلم: فللسيد قيمتها^(٣)، وعتق بأداء عينها.



(٢) من السيد وعبده: فللسيد قيمة الخمر.

(١) أي قيمة العبد.

(٣) أي الخمر.

باب تصرف المكاتب

- * له أن يبيع ويشترى، ويسافر وإن شرطَ عدمه، ويُزوّج أمته، ويكاتب عبده.
- فإن أدّى^(١) بعد عتق الأول: فولأوه له^(٢)، وإن قبله: فللسيد.
- وليس له أن يتزوّج بلا إذن.
- * ولا يهب ولو بعوض، ولا يتصدق إلا بيسير، ولا يكفل، ولا يُقرض، ولا يُعتق ولو بمال، ولا يُزوّج عبده، ولا يبيعه من نفسه.
- * والأب، والوصي في رقيق الصغير: كالمكاتب.
- ولا يملك المأذون شيئاً من ذلك، وعند أبي يوسف: له تزويج أمته.
- وعلى هذا الخلاف: المضارب، والشريك.
- * وإن اشترى المكاتب قريبه ولاداً: دخل في كتابته.
- * ولو اشترى ذا رحمٍ محرمٍ غير الولاد: لا يدخل، خلافاً لهما.
- * وإن اشترى أمٌ ولده مع ولدها: دخل الولد في الكتابة.
- ولا تُباع الأم، وإن لم يكن^(٣) معها: جاز بيعها، خلافاً لهما.
- وللده من أمته: يدخل في كتابته، وكسبه له.
- * ولو زوّج أمته من عبده، ثم كاتباها، فولدت: يدخل الولد في كتابة الأم، وكسبه لها.
- * ولو نكح مكاتب بالإذن امرأة زعمت أنها حرة، فولدت، فاستحقت: فولدُها عبدٌ، وعند محمد: حرٌّ، وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه.
- وإن وطئ المكاتب أمة بملكٍ بغير إذن سيده، فاستحقت: أخذ منه عُقرها في الحال.

(٢) أي للمكاتب الأول.

(١) الثاني.

(٣) الولد.

وكذا إن شَرَّاهَا فاسداً، فَوَطَّئَهَا، فَرُدَّتْ.
 وإن وَطَّئَهَا بِنِكَاحٍ: لَا يُؤْخَذُ^(١) مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ عِتْقِهِ.
 ومثله: المأذونُ في التجارة.



فصل

[في مسائل شتى]

* وإذا وَلَدَتِ المَكَاتِبَةُ من مولاها: مَضَتْ على الكتابة، أو عَجَزَتْ نَفْسَهَا، وهي أُمُّ وَلَدِهِ.

وإذا مَضَتْ على الكتابة: أَخَذَتْ منه عُقْرَهَا.

وإن مات المولى: عَتَقَتْ، وَسَقَطَ عنها البدل.

وإن مَاتَتْ، وَتَرَكَتْ مَالاً: أُدِّيَتْ منه كتابتها، وما بقي ميراثاً لابنها.

ولا يثبت نَسَبٌ من تَلِدُهُ بعده^(١) بلا دَعْوَةٍ، بل هو مثلها في الحُكْمِ.

* وإن كَاتَبَ مَدْبَرَهُ، أو أُمُّ وَلَدِهِ: صَحَّ، فإن مات: عَتَقَتْ مجاناً.

والمدبّر يسعى في بدل كتابته، أو ثلثي قيمته إن كان معسراً.

وعند أبي يوسف: يسعى في الأقل من البدل، أو ثلثي قيمته.

وعند محمد: يسعى في الأقل من ثلثي البدل، أو ثلثي القيمة.

* وإن دَبَّرَ مَكَاتِبَهُ: صَحَّ، ومضى عليها، أو عَجَزَ نَفْسَهُ، وصار مدبّراً.

فإن مضى عليها، فمات سيده معسراً: سعى في ثلثي البدل، أو ثلثي قيمته،

وعندهما: يسعى في الأقل من ثلثي كل منهما.

* وإن أَعْتَقَ مَكَاتِبَهُ: عَتَقَ، وَسَقَطَ عنه بدل الكتابة.

* وإن كُتِبَ على ألفٍ مؤجَّلٍ، فصَالَحَ على نصفه حالاً: صَحَّ.

* وإن مات مريضٌ كَاتَبَ عَبْدًا قيمته ألفٌ، على الفَيْنِ إلى سَنَةٍ، ولا مالَ له

غيره، ولم تُجْزِ الورثة: أَدَّى العبدُ ثلثي البدل حالاً، والباقي إلى أَجَلِهِ، أو رَدَّ رَقِيقًا.

وعند محمد: يُوَدِّي ثلثي قيمته للحال، والباقي إلى أَجَلِهِ، أو يُرَدُّ رَقِيقًا.

* وإن كَاتَبَهُ على ألفٍ، وقيمته ألفان، ولم يُجِيزُوا: أَدَّى ثلثي القيمة للحال،

(١) أي بعد الولد الأول.

أَوْ رَدَّ إِلَى الرَّقِّ، اتِّفَاقًا، وَمِثْلُهَا الْبَيْعُ.

* وَإِنْ كَاتَبَ حُرٌّ عَنْ عَبْدٍ بِالْفِ، وَأَدَّى عَنْهُ: عَتَقَ، وَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَبَلَ الْعَبْدُ: فَهُوَ مَكَاتَبٌ.

* وَإِنْ كَاتَبَ عَبْدًا عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنْ آخَرَ غَائِبٍ، فَقَبِلَ^(١): صَحَّ.

وَقَبُولُ الْغَائِبِ، وَرَدُّهُ: لَغَوٌ.

وَيُؤْخَذُ الْحَاضِرُ بِكُلِّ الْبَدَلِ، وَلَا يُؤْخَذُ الْغَائِبُ بِشَيْءٍ.

وَأَيُّهُمَا أَدَّى: أَجْبَرَ الْمَوْلَى عَلَى الْقَبُولِ، وَعَتَقًا، وَلَا يَرْجِعُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ. وَكَذَا لَوْ كَاتَبَهُمَا مَعًا.

وَلَا يَعْتَقُ أَحَدُهُمَا بِأَدَاءِ حَصَّتِهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَا لاثْنَيْنِ.

وَلَوْ عَجَزَ أَحَدُهُمَا، ثُمَّ أَدَّى الْآخَرُ الْكُلَّ: عَتَقَا.

* وَإِنْ كَاتَبَتْ أُمَةٌ عَنْهَا، وَعَنْ صَغِيرَتَيْنِ لَهَا: جَازَ.

وَأَيُّ أَدَّى: أَجْبَرَ الْمَوْلَى عَلَى الْقَبُولِ، وَعَتَقُوا، وَلَا يَرْجِعُ عَلَى غَيْرِهِ.



(١) أي الحاضر.

باب

كتابة العبد المشترك

* ولو أذن أحد شريكين في عبدٍ للآخر أن يكتب حصته منه بالقبض، ويقبض البدل، ففعل، وقبض البعض، فعجز المكاتب: فالمقبوض للقباض خاصة، وقالوا: بينهما.

* أمة لرجلين كاتبها، فأنت بوليد، فادعاه أحدهما، ثم أتت بآخر، فادعاه الآخر، فعجزت: فهي أم ولد الأول، وضمن نصف قيمتها، ونصف عقرها. وضمن الثاني تمام عقرها، وقيمة الولد، وهو ابنه.

وأيهما دفع العقر إليها قبل العجز: جاز.

وعندهما: لا يثبت نسب الولد من الثاني، ولا يضمن قيمته، وحكمه كأمة، ويضمن تمام العقر.

ويضمن الأول نصف قيمتها مكاتباً عند أبي يوسف.

والأقل منه، ومن نصف ما بقي من البدل عند محمد.

* ولو لم يطل الثاني، بل دبّر لها، فعجزت: بطل التدبير، وهي أم ولد الأول، والولد له، وضمن نصف قيمتها، ونصف عقرها.

* ولو أعتقها أحدهما ميسراً، فعجزت: ضمن المعتق نصف قيمتها، ويرجع به عليها، خلافاً لهما، وإن لم تعجز: فلا ضمان.

وعندهما: يضمن الميسر، وتجب السعاية في المعسر.

* ولو دبّر أحد الشريكين، ثم أعتق الآخر ميسراً: ضمنه المدبر، أو استسعى العبد، أو أعتقه.

وإن عكسا: فالمدبر يعتق، أو يستسعى، وعندهما: إن دبّر الأول: ضمن نصف قيمته ميسراً، أو معسراً، وعتق الآخر لغو.

وإن أعتق الأول: ضمن لو ميسراً، واستسعى العبد لو معسراً، وتدبير الآخر لغو.

باب

العَجَز والموت

* إذا عَجَزَ المكاتبُ عن نَجْمٍ، فإن رُجِيَ له حصولُ مالٍ: لا يُعَجَّلُ الحاكمُ بتعجيزه، ويُمهَّلُ يومين أو ثلاثة.

والإ: عَجَزَه، وفَسَخَ الكتابةَ إن طَلَبَ سيِّدُه، أو عَجَزَه سيِّدُه برضاه.

وعند أبي يوسف: لا يُعَجَّزُ ما لم يتوالَّ عليه نَجْمان.

وإذا عَجَزَ: عَادَتْ أحكامُ رِقِّه.

وما في يده: لمولاه، وَيَحِلُّ له^(١)، ولو أصله من صدقة.

* وإن مات عن وفاء: لا تُفَسَخُ، ويُؤدَّى بدلُها من ماله، ويُحْكَمُ بعِتْقِه في آخر

جزءٍ من حياته، ويُورَثُ ما بقيَ من ماله.

ويعتقُ أولادُه الذين شَرَاهُم^(٢)، أو وُلِدُوا في كتابته، أو كُوتِبُوا معه تبعاً أو قصداً.

* وإن لم يترك وفاءً، وله ولدٌ وُلِدَ في كتابته: سعى على نجومِه، فإذا أَدَّى: حُكِمَ

بعِتْقِه، وعِتْقُ أبيه قبل موته.

والولدُ المَشْرِيُّ إما أن يؤدِّيَ حالاً، أو يُردَّ في الرقِّ، وعندهما: هو كالأول.

* وإن مات المكاتبُ، وترك ولداً من حرة، ودَيْناً على الناسِ فيه وفاءً، فجنى

الولدُ، فَقُضِيَ بأَرْشِ الجنايةِ على عاقلةِ الأمِّ: لا يكونُ ذلك قضاءً بعَجَزِ المكاتب.

* وإن اختَصَمَ مَوالي الأمِّ والأبِ في ولاءه، فَقُضِيَ به لموالي الأمِّ: فهو قضاءٌ

بعَجَزِه.

* ولو جَنَى عبدٌ، فكاتبَه سيِّدُه جاهلاً بجنانيته، فعَجَزَ: دُفِعَ، أو فُديَ.

وكذا لو جَنَى المكاتبُ، فعَجَزَ قبل القضاءِ به، ولو بعدما قُضِيَ عليه به: فهو

دَيْنٌ، يُبَاغُ فيه.

(٢) في كتابته.

(١) أي لمولاه.

* ولا تَنْفَسُخُ الْكِتَابُ بِمَوْتِ السَّيِّدِ، وَتُؤَدَّى الْبَدْلُ إِلَى وَرَثَتِهِ عَلَى نَجْوَمِهِ.
فَإِنْ أَعْتَقَهُ بَعْضُهُمْ: لَا يَنْفُذُ، وَإِنْ أَعْتَقُوهُ كُلُّهُمْ: عَتَقَ مَجَّانًا.



كتاب الولاء

[وَلَاءُ الْعَتَاقَةِ]:

* الولاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، ولو بتدبير، أو استيلاء، أو كتابة، أو وصية، أو ملك قريب، ولِغَا شَرْطُهُ لغيره^(١)، أو سائبة.

* وَمَنْ أَعْتَقَ حَامِلًا مِنْ زَوْجِ قِنٍّ، فَوَلَدَتْ لِأَقْلٍ مِنْ نَصْفِ سَنَةٍ: فَوَلَاءُ الْوَلَدِ لَهُ، لَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ أَبَدًا.

وكذا لو وَلَدَتْ تَوَامِينِ، أَحَدُهُمَا لِأَقْلٍ مِنْ نَصْفِهَا.

وإن وَلَدَتْ لأكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ: فَوَلَاؤُهُ لَهُ أَيْضًا، لَكِنْ إِنْ أَعْتَقَ الْأَبُ: جَرَّه إِلَى مَوَالِيهِ. وَلَا يَرْجِعُ الْأَوَّلُونَ عَلَيْهِمْ بِمَا عَقَلُوا عَنْهُ قَبْلَ الْجَرِّ.

* وَلَوْ تَزَوَّجَ عَجْمِيٌّ، لَهُ مَوْلَى مَوَالِيَةٍ أَوْ لَا، مَعْتَقَةً^(٢): فَوَلَاءُ الْوَلَدِ لِمَوَالِيهَا، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: حُكْمُهُ حُكْمُ أَبِيهِ، وَالْمَعْتَقُ مُقَدَّمٌ عَلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ، مُؤَخَّرٌ عَنِ الْعَصَبَةِ النَّسَبِيَّةِ.

* فَإِنْ مَاتَ السَيِّدُ، ثُمَّ الْمَعْتَقُ: فَإِزْنُهُ لِأَقْرَبِ عَصَبَةِ سَيِّدِهِ، فَيَكُونُ لِابْنِهِ، دُونَ أَبِيهِ لَوْ اجْتَمَعَا.

وعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: لِأَبِيهِ السَّدَسُ، وَالْبَاقِي لِلابْنِ.

وعِنْدَ اسْتِوَاءِ الْقُرْبِ: تَسْتَوِي الْقِسْمَةُ.

* وَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ، أَوْ أَعْتَقَ مَنْ أَعْتَقْنَ، أَوْ كَاتِبُنَ، أَوْ كَاتِبَ مَنْ كَاتِبُنَ. الْحَدِيثُ^(٣).

(١) أي يلغو شرط أن يكون الولاء لغير المعتق، أو يبقى سائبا بدون ولاء.

(٢) أي فولدت منه: فولاء الولد لمواليها.

(٣) ونعته: * ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقن، أو اعتق من اعتقن، أو كاتبن، أو كاتب من كاتبن، أو دبزن، أو دبزن من دبزن، أو جر ولاء معتقهن: قال في نصب الراية ١٥٤/٤: غريب، وفي =

فصل

[في ولاء الموالاة]

* ولاء الموالاة سببه العقد.

فلو أسلم عَجَمِيٌّ على يد رجل، ووالاه على أن يرثه، وَيَعْقِلَ عنه، أو والى غير مَنْ أسلم على يده: صحَّ إن لم يكن معتقاً.
وعقُّله عليه، وإرثه له إن لم يكن له وارث.
وهو مؤخَّر عن ذوي الأرحام.

* وما لم يعقل عنه^(١): فله أن يفسخه قولاً بحضرته، وفِعْلاً مع غَيْبَتِهِ، بأن يَنْتَقِلَ عنه إلى غيره.

وبعد أن عَقَلَ عنه، أو عن ولده: لا يفسخه هو، ولا ولده.

وللأعلى أيضاً أن يبرأ عن ولائه بِمَحْضَرِهِ.

* ولو أسلمت امرأة، فوالت، أو أقرت بالولاء، فولدت مجهول النسب، أو كان معها ولدٌ صغيرٌ كذلك: تَبِعَهَا فِيهِ^(٢)، خلافاً لهما.



= الدراية ٢/ ١٩٥: لم أجده هكذا، وقال العيني في البناية ١٠/ ٢٧: لم يثبت. قلت: أخرجه البيهقي في سننه ١٠/ ٣٠٦ موقوفاً عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد، لكن قال العلامة قاسم في منية الألمعي ص ٤٠٣: ذكره رزين مرفوعاً عن النبي ﷺ، وقواه المؤلفُ الحصكفي كما سيأتي، نقلاً عن الشريف الجرجاني، وأنه من المشهور، القريب من المتواتر.

(١) قوله: وما لم يعقل عنه: مثبتٌ في نسخة (٩٣٠ هـ)، وغيرها، وسقطت من نسخ.

(٢) أي فيما عَقَدَتْ من عقد الولاء.

كتاب الإكراه

* هو فِعْلٌ يُوقَعُهُ الْإِنْسَانُ بغيرِهِ، يَفُوتُ بِهِ رِضَاؤه، أَوْ يَفْسُدُ اخْتِيَارُهُ، مَعَ بَقَاءِ أَهْلِيَّتِهِ.
* وَشَرْطُهُ: قُدْرَةُ الْمُكْرِهِ عَلَى إِيقَاعِ مَا هَدَدَ بِهِ، سُلْطَانًا كَانَ أَوْ لِيَصًّا، وَخَوْفُ الْمَكْرِهِ وَقُوعَ ذَلِكَ.

وَكُونُهُ مَمْتَنِعًا قَبْلَهُ عَنْ فِعْلٍ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ: لِحَقِّهِ، أَوْ لِحَقِّ آخَرٍ، أَوْ لِحَقِّ الشَّرْعِ.
وَكُونُ الْمُكْرِهِ بِهِ مَتْلِفًا نَفْسًا، أَوْ عُضْوًا، أَوْ مُوجِبًا غَمًّا يُعْذِمُ الرِّضَا.

* فَلَوْ أُكْرِهَ عَلَى بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ إِقْرَارٍ بِقَتْلِ، أَوْ ضَرْبٍ شَدِيدٍ، أَوْ حَبْسٍ مَدِيدٍ: خُيِّرَ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ.

وَيَمْلِكُهُ الْمُشْتَرِي مِلْكًا فَاسِدًا إِنْ قَبَضَهُ، فَلَوْ أَعْتَقَ^(١): صَحَّ إِعْتَاقُهُ، وَلَزِمَهُ قِيَمَتُهُ.
وَقَبْضُ الثَّمَنِ، أَوْ تَسْلِيمُ الْمَبِيعِ طَوْعًا: إِجَازَةٌ، لَا فِعْلُهُمَا كَرْهًا، وَلَا دَفْعُ الْهَبَةِ طَوْعًا بَعْدَ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهَا.

* وَإِنْ هَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ مُشْتَرٍ غَيْرِ مَكْرِهِ: لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ، وَلِلْبَائِعِ تَضْمِينُ أَيِّ شَاءَ مِنَ الْمَكْرِهِ، وَالْمُشْتَرِي.

فَإِنْ ضَمَّنَ الْمَكْرَةَ: رَجَعَ عَلَى الْمُشْتَرِي بِقِيَمَتِهِ، وَإِنْ ضَمَّنَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ مَا تَدَاوَلَتْهُ الْبَيَاعَاتُ: نَفَذَ كُلُّ شِرَاءٍ وَقَعَ بَعْدَ شِرَائِهِ، لَا مَا وَقَعَ قَبْلَهُ.

وَإِنْ أَجَازَ^(٢) عَقْدًا مِنْهَا: جَازَ مَا قَبْلَهُ أَيْضًا.

وَلَهُ اسْتِرْدَادُهُ إِذَا فَسَخَ^(٣) لَوْ بَاقِيًا.

* وَضَرْبُ سَوَاطِطٍ، وَحَبْسُ يَوْمٍ: لَيْسَ بِإِكْرَاهٍ، إِلَّا فِيمَنْ يَسْتَضَرُّ بِهِ؛ لَكُونِهِ ذَا مَنْصِبٍ.

* وَإِنْ أُكْرِهَ عَلَى أَكْلِ مَيْتَةٍ، أَوْ دَمٍ، أَوْ لَحْمِ خَنْزِيرٍ، أَوْ شَرْبِ خَمِيرٍ بِضَرْبٍ،

(٢) أَيِ الْمَالِكِ الْمَكْرَةَ.

(١) أَيِ الْمُشْتَرِي.

(٣) أَيِ الْبَيْعِ لَوْ كَانَ الثَّمَنُ بَاقِيًا.

أو حَبْسٍ، أو قَيْدٍ: لَا يَحِلُّ التَّنَاوُلُ، وَإِنْ بَقِيَ، أَوْ قَطَعَ عَضْوٌ: حَلٌّ.

* وَيَأْتُمُّ بِصَبْرِهِ عَلَى التَّلَفِ إِنْ عَلِمَ الْإِبَاحَةَ، كَمَا فِي الْمَخْمَصَةِ^(١).

* وَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى الْكُفْرِ، أَوْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ بِقَتْلِ، أَوْ قَطَعَ عَضْوٍ: رُخِّصَ لَهُ إِظْهَارُهُ، وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ.

وَيُؤْجَرُ بِالصَّبْرِ عَلَى التَّلَفِ، وَلَا رَخْصَةٌ بغيرهما^(٢).

* وَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى إِتْلَافِ مَالٍ مُسْلِمٍ بِأَحَدِهِمَا: رُخِّصَ لَهُ، وَالضَّمَانُ عَلَى الْمُكْرِهِ.

أَوْ عَلَى قَتْلِهِ، أَوْ قَطَعَ عَضْوَهُ: لَا يُرَخِّصُ، فَإِنْ فَعَلَ: فَالْقَصَاصُ عَلَى الْمُكْرِهِ فَقَطْ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: لَا قَصَاصَ عَلَى أَحَدٍ.

* وَلَوْ أَكْرَهَ عَلَى أَنْ يَتَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ، فَفَعَلَ: فِدْيَتُهُ عَلَى عَاقِلَةِ الْمُكْرِهِ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: فِي مَالِهِ^(٣)، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: عَلَيْهِ الْقَصَاصُ.

* وَلَوْ أَكْرَهَ بِقَتْلِ عَلَى تَرَدُّدٍ، أَوْ اقْتِحَامِ نَارٍ، أَوْ مَاءٍ، وَكُلُّ مُهْلِكٍ: فَلَهُ الْخِيَارُ فِي الْإِقْدَامِ^(٤)، وَالصَّبْرُ، وَقَالَا: يُلْزَمُهُ الصَّبْرُ.

* وَلَوْ وَقَعَتْ نَارٌ فِي سَفِينَةٍ: إِنْ صَبَرَ احْتَرَقَ، وَإِنْ أَلْقَى نَفْسَهُ غَرِقَ: فَلَهُ الْخِيَارُ عِنْدَ الْإِمَامِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يُلْزَمُهُ الثَّبَاتُ.

* وَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى طَلَاقٍ، أَوْ إِعْتَاقٍ، أَوْ تَوَكُّلٍ بِهِمَا، فَفَعَلَ: نَفَذَ، وَيَرْجِعُ بِقِيَمَةِ الْعَبْدِ عَلَى الْمُكْرِهِ.

وَكَذَا بِنَصْفِ الْمَهْرِ لَوْ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدَّخُولِ، وَلَا رَجُوعَ لَوْ بَعْدَهُ.

* وَصَحَّ يَمِينُ الْمُكْرِهِ، وَنَذْرُهُ، وَظِهَارُهُ، وَلَا يَرْجِعُ بِمَا غَرِمَ بِسَبَبِ ذَلِكَ.

وَرَجَعَتْهُ^(٥)، وَإِلَاؤُهُ، وَفِيؤُهُ فِيهِ.

(١) أي كما يكون أئماً بالصبر في حالة المخمصة والجوع، فأتلف نفسه.

(٢) أي مال المكره.

(٣) أي القتل، أو قطع العضو.

(٤) أي وصحت رجعت له لو أكره على المراجعة.

(٥) على فعل ما أكره عليه.

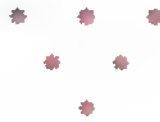
وإسلامه^(١)، لكن لا قتل فيه لو ارتدَّ.

* ولا يصحُّ إبراؤه^(٢)، ولا ردُّه، فلا يبينُ بها امرأته.

فإن ادَّعتْ تَحَقُّقَ ما أظهره، وادَّعى أن قلبه مطمئن بالإيمان: صدَّق.

* ولو أكره على الزنى، ففعل: حدٌّ^(٣)، ما لم يُكرِّهه سلطانٌ^(٤)، وعندهما: لا حدٌّ

عليه، وبه يُفتى.



(١) أي إذا أسلم مكرهاً، فيُحكم عليه بصحة إسلامه.

(٢) أي إبراء المكره دينه من مديونه. (٣) أَيْم، وُحْد.

(٤) فلا يُحدُّ لأن الإكراه لا يتحقق من غيره عند الإمام، فالزنا لا يوجد مع الإكراه.

كتاب الحَجَر

• هو مَنْعُ نَفَازِ تَصَرُّفِ قَوْلِي.

• وأسبابه: الصَّغَرُ، والجنونُ، والرَّقُّ.

فلا يصحُّ تَصَرُّفُ صَبِيٍّ، أو عبيدٍ بلا إذنٍ وليٍّ، أو سيّدٍ، ولا تَصَرُّفُ المجنونِ المغلوبِ بحالٍ.

وَمَنْ عَقَدَ مِنْهُمْ، وهو يَعْقِلُهُ: فوليُّه مخيَّرٌ بين أن يُجِيزَهُ أو يَفْسَخَهُ.

وَمَنْ أَتْلَفَ مِنْهُمْ شيئاً: فعليه ضمّانه.

• ولا يصحُّ طلاقُ الصَّبِيِّ، أو المجنونِ، ولا إعتاقُهما، ولا إقرارُهما.

وصحَّ طلاقُ العبدِ، وإقرارُهُ في حقِّ نفسه، لا في حقِّ سيّده.

فلو أقرَّ بمالٍ: لَزِمَهُ بعدَ عِتْقِهِ.

وإن بَحَدَّ، أو قَوَّدَ: لَزِمَهُ في الحال.

• ولا يُحَجَرُ على السفيهِ وإن كان مُبَذَّراً.

• وَمَنْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ: لا يُسَلَّمُ إليه ماله، ما لم تَبْلُغْ سِنُهُ خمساً وعشرين، فإذا

بَلَغَهَا: دُفِعَ إليه وإن لم يُؤَنَسْ رُشْدُهُ.

وإن تَصَرَّفَ فيه قبلَ ذلك^(١): نَقَذَ.

وعندَهما: يُحَجَرُ على السفيهِ، ولا يُدْفَعُ إليه ماله ما لم يُؤَنَسْ رُشْدُهُ.

• ولا يصحُّ تَصَرُّفُهُ فيه، فإن باع: لا يَنْفَذُ، وإن فيه مصلحةٌ: أجازهُ الحاكمُ،

وإن أعتَقَ: نَقَذَ، وسعى العبدُ في قيمته.

وإن دَبَّرَ: صحَّ، فإن مات قبلَ رُشْدِهِ: سعى العبدُ في قيمته مدبِّراً.

• ويصحُّ تزوُّجُهُ بمهرٍ المثلِ، وإن سَمَّى أكثرَ: بَطَلَتْ الزيادةُ.

(١) أي قبل ذلك السَّن.

- * وَتُخْرَجُ زَكَاةُ مَالِ السَّفِيهِ.
- وَيُنْفَقُ مِنْهُ ^(١) عَلَيْهِ، وَعَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ.
- وَيَدْفَعُ الْقَاضِي قَدْرَ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ؛ لِيُؤَدِّيَ بِنَفْسِهِ.
- وَيُوكِّلُ ^(٢) عَلَيْهِ أَمِينًا إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَهَا.
- * فَإِنْ أَرَادَ حَاجَّةَ الْإِسْلَامِ: لَا يُمْنَعُ مِنْهَا، وَلَا مِنْ عُمْرَةٍ وَاحِدَةٍ، وَتُدْفَعُ نَفَقَتُهُ إِلَى ثَقَةٍ، يُنْفِقُ عَلَيْهِ فِي الطَّرِيقِ، لَا إِلَيْهِ.
- * وَتَصَحُّ مِنْهُ ^(٣) الْوَصِيَّةُ بِالْقُرْبِ، وَأَبْوَابُ الْخَيْرِ مِنَ الثَّلَاثِ.
- * وَيُحْجَرُ عَلَى الْمُفْتِي الْمَاجِنِ ^(٤)، وَالطَّبِيبِ الْجَاهِلِ، وَالْمُكَارِي الْمَفْلَسِ، اتِّفَاقًا.
- وَلَا يُحْجَرُ عَلَى فَاسِقٍ، وَمُعْتَلٍ، دَاكِنٍ مُضْلِحًا لِمَالِهِ، وَلَا عَلَى مَدْيُونٍ.
- * وَلَا يَبِيعُ الْقَاضِي مَالَهُ فِيهِ، وَلَا يَحْبِسُهُ أَبَدًا حَتَّى يَبِيعَهُ هُوَ بِنَفْسِهِ.
- فَإِنْ كَانَ مَالُهُ مِنْ جَنْسِ دَيْنِهِ: آذَاهُ الْحَاكِمُ مِنْهُ، وَيَبِيعُ أَحَدُ النُّقَدِيِّينَ بِالْآخَرِ؛ اسْتِحْسَانًا.
- وَعِنْدَهُمَا: يُحْجَرُ عَلَيْهِ إِنْ طَلَبَ غَرْمَاوَدَهُ، وَيُمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ، وَالْإِقْرَارِ، وَيَبِيعُ الْحَاكِمُ مَالَهُ إِنْ امْتَنَعَ، وَيُقَسِّمُهُ بَيْنَ غَرْمَانِهِ بِالْحَصَصِ.
- * وَإِنْ أَقَرَّ حَالُ حَجَرِهِ: لَزِمَهُ بَعْدَ قَضَاءِ دِيُونِهِ، لَا فِي الْحَالِ.
- * وَيُنْفَقُ مِنْ مَالِ الْمُفْلِسِ عَلَيْهِ، وَعَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ.
- وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِهِمَا فِي بَيْعِ مَالِهِ؛ لَامْتِنَاعِهِ.

(١) أَيُّ مِنْ مَالِهِ.

(٢) أَيُّ يُوكِّلُ الْقَاضِي أَمِينًا عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَهَا؛ كَيْ لَا يَصْرِفَهَا إِلَى غَيْرِ الْمُضَرَّفِ.

(٣) أَيُّ مِنْ السَّفِيهِ.

(٤) الَّذِي يَعْلَمُ النَّاسَ الْجَبِلَ الْبَاطِلَةَ.

(٥) أَيُّ لَا يَبِيعُ مَالِ الْمُطْبُوعِينَ فِي الدِّينِ.

وَتُبَاعُ النُّقُودُ، ثُمَّ الْعُرُوضُ، ثُمَّ الْعَقَارُ، وَيُتْرَكُ لَهُ دَسْتُ^(١) مِنْ ثِيَابِ بَدَنِهِ، وَقِيلَ:
دَسْتَان.

* وَمَنْ أَفْلَسَ، وَعِنْدَهُ مَتَاعُ رَجُلٍ شَرَاهُ مِنْهُ: فَرَبُّ الْمَتَاعِ أَسْوَدُ الْغُرَمَاءِ فِيهِ.

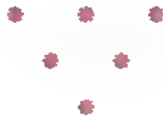


(١) مَعْرِيَّةٌ، وَبِالْعَرَبِيَّةِ: اللَّبَاسُ، وَالْمُرَادُ: يُتْرَكُ لَهُ مَا يَلْبَسُهُ وَيَكْفِيهِ لَتَرُدُّهُ فِي حَوَائِجِهِ.

فصل

[علامات البلوغ]

- * يُحَكَّمُ ببلوغ الغلام بالاحتلام، والانزال، أو الإحبال.
- و ببلوغ الجارية بالحيض، أو الاحتلام، أو الحبل.
- * فإن لم يوجد شيء من ذلك: فإذا تَمَّ له ثماني عشرة سنة، ولها سبع عشرة سنة، وعندهما: إذا تَمَّ خمس عشرة سنة فيهما، وهو رواية عن الإمام، وبه يُفتى.
- * وأدنى مدته له: ثنتا عشرة سنة، ولها تسع سنين.
- * وإذا راهقاً^(١)، وقالوا: بَلَّغْنَا: صُدَّقَا، وكانا كالبالغ حُكْمًا.



(١) أي قارب بلوغهما.

كتاب المأذون

- * الإِذْنُ: فَكُّ الْحَجَرِ، وَإِسْقَاطُ الْحَقِّ.
- * ثُمَّ تَصَرَّفُ الْعَبْدُ بِأَهْلِيَّتِهِ، فَلَا تَلْزَمُ سَيِّدَهُ عَهْدُتُهُ.
- وَلَا يَتَوَقَّتُ^(١)، فَلَوْ أَذِنَ لَهُ يَوْمًا: فَهُوَ مَأْذُونٌ دَائِمًا إِلَى أَنْ يُحْجَرَ عَلَيْهِ.
- وَلَا يَتَخَصَّصُ، فَإِذَا أَذِنَ فِي نَوْعٍ مِنَ التَّجَارَةِ: كَانَ مَأْذُونًا فِي سَائِرِ الْأَنْوَاعِ.
- * وَيَثْبُتُ^(٢) صَرِيحًا، وَدَلَالَةً، بِأَنْ رَأَى عَبْدَهُ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي: فَسَكَتَ، سِوَاءَ كَانَ الْبَيْعُ لِلْمَوْلَى، أَوْ لغيرِهِ، بِأَمْرِهِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ، صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا.
- * وَلِلْمَأْذُونِ^(٣) إِذْنًا عَامًّا، لَا بِشِرَاءِ شَيْءٍ بَعِيْنِهِ، أَوْ طَعَامِ الْأَكْلِ^(٤)، أَوْ ثِيَابِ الْكِسْوَةِ: أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ، وَيُوَكَّلَ بِهِمَا، وَيُسَلِّمَ، وَيَقْبَلَ السَّلَامَ، وَيَرْهَنَ وَيَرْتَهَنَ، وَيُزَارِعَ، وَيَشْتَرِيَ بَذْرًا يَزْرَعُهُ.
- وَيُشَارِكُ عِنَانًا، وَيَسْتَأْجِرَ وَيُؤْجِرَ، وَلَوْ نَفْسَهُ، وَيُضَارِبَ، وَيُدْفَعُ الْمَالَ مُضَارِبَةً، وَيُبْذِرَ، وَيُعِيرَ، وَيُقْرِضَ بَدِينًا، وَوَدِيعَةً، وَغَضَبًا.
- * وَلَوْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى بَعْدَ فَاخِشٍ: جَازٌ، خِلَافًا لَهُمَا.
- * وَلَوْ حَاطَى فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ: صَحَّ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَإِنْ كَانَ: فَمِنْ جَمِيعِ مَا بَقِيَ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ: أَذَى الْمَشْتَرِي جَمِيعَ الْمُحَابَاةِ، أَوْ رَدَّ الْمَبِيعِ.
- * وَلَهُ أَنْ يُضَيِّفَ مُعَامِلَهُ، وَيَحْطُطَّ مِنَ الثَّمَنِ بِعَيْبٍ، وَيَأْذِنَ لِرَقِيقِهِ فِي التَّجَارَةِ.
- * لَا أَنْ يَتَزَوَّجَ، أَوْ يُزَوِّجَ عَبْدَهُ، وَكَذَا أُمَّتَهُ، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ.
- وَلَا أَنْ يُكَاتِبَ، أَوْ يُعْتَقَ وَلَوْ بِمَالٍ، أَوْ يُقْرِضَ، أَوْ يَهَبَ وَلَوْ بِعَوْضٍ، أَوْ يُهْدِيَ إِلَّا الْيَسِيرَ مِنَ الطَّعَامِ.

(١) أي لا يتوقفت تصرف العبد بإذن المولى بزمانٍ، ولا مكان.

(٢) الإِذْنُ. (٣) خبرٌ مقدَّمٌ، ومبتدؤه قوله الآتي: أَنْ يَبِيعَ.

(٤) أي أو شراء طعام الأكل، أو شراء ثياب الكسوة.

والمَحْجُورُ لَا يُهْدِي الْيَسِيرَ أَيْضاً، وعن أبي يوسف: إِذَا دَفَعَ الْمَوْلَى إِلَى الْمَحْجُورِ قُوتَ يَوْمِهِ، فَدَعَا بَعْضَ رُفَقَائِهِ لِلْأَكْلِ مَعَهُ: فَلَا بَأْسَ بِهِ.

بِخِلَافِ مَا لَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ قُوتَ شَهْرٍ.

* قالوا^(١): وَلَا بَأْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَتَصَدَّقَ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا بِالْيَسِيرِ، كَالرَّغِيفِ، وَنَحْوِهِ.

* وَمَا لَزِمَ الْمَأْذُونُ مِنَ الدِّينِ بِسَبَبِ تِجَارَةٍ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهَا، كَبَيْعٍ وَشِرَاءٍ، وَإِجَارَةٍ، وَاسْتِئْجَارٍ، وَغَضَبٍ، وَجَحْدِ أَمَانَةٍ، وَعُقْرِ أَمَةٍ شَرَاهَا، فَوَطِئَهَا، فَاسْتُحِجَّتْ: يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ.

فِيْبَاعٍ إِنْ لَمْ يَفِدْهُ الْمَوْلَى، وَيُقَسَّمُ ثَمَنُهُ، وَمَا فِي يَدِهِ مِنْ كَسْبِهِ: بِالْحِصَصِ، سِوَاءٍ كَسَبَهُ قَبْلَ الدِّينِ أَوْ بَعْدَهُ، أَوْ أَتَّهَبَهُ.

وَمَا بَقِيَ عَلَيْهِ: يُطَالَبُ بِهِ بَعْدَ عَثْقِهِ.

وَمَا أَخَذَهُ سَيِّدُهُ مِنْهُ قَبْلَ الدِّينِ: لَا يُسْتَرَدُّ.

* وَلَهُ أَخْذُ غَلَّةٍ مِثْلِهِ، مَعَ وَجُودِ الدِّينِ، وَالزَّائِدُ عَلَيْهَا^(٢): لِلْغَرْمَاءِ.

* وَيَنْحَجِرُ الْمَأْذُونُ إِنْ أَبَقَ، أَوْ مَاتَ سَيِّدُهُ، أَوْ جُنَّ مُطْبِقاً، أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدّاً، أَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ، وَعَلِمَ بِهِ أَكْثَرُ أَهْلِ سُوقِهِ.

وَالْأَمَةُ^(٣) إِنْ اسْتَوْلَدَهَا، لَا إِنْ دَبَّرَهَا.

وَيُضْمَنُ^(٤) الْقِيَمَةَ لِلْغَرِيمِ فِيهِمَا.

* وَإِقْرَارُهُ بَعْدَ الْحَجْرِ بِدَيْنٍ، أَوْ بِأَنْ مَا فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ، أَوْ غَضَبٌ: صَحِيحٌ، خِلَافاً لِهَمَا.

* وَإِنْ اسْتَغْرَقَ دَيْنُهُ رَقَبَتَهُ، وَمَا فِي يَدِهِ: لَا يَمْلِكُ سَيِّدُهُ مَا فِي يَدِهِ.

(١) أي المتأخرون من مشايخ الحنفية. البناية ١١/١٤٥.

(٢) أي للمولى أخذ غلّة مثله أي أجره مثله، والزائد عليها: للغرماء.

(٣) أي وتنحجر الأمة. (٤) أي المولى.

فلو أعتق^(١) عبداً مما في يده: لا يصح، وعندهما: يملك، فيصح عتقه، وإن لم يستغرق: صح اتفاقاً.

• ويصح بيعه من سيده بمثل القيمة، لا بأقل.

وبيع سيده منه بمثلها، لا بأكثر، فلو باع بأكثر: يحط الزائد، أو ينقض البيع.

فإن سلم سيده إليه المبيع قبل نقد الثمن: سقط الثمن.

وله أن لا يسلمه حتى يأخذ ثمنه.

• ويضمن السيد بإعتاقه المأذون مديوناً: الأقل من قيمته ومن الدين، وما زاد

من دينه على قيمته: طولب به معتقاً.

• وإن باعه، وهو مديون مستغرق، وغيبه مشتريه: فللغرماء إجازة بيعه، وأخذ

ثمنه، أو تضمين أي شأوا، من السيد أو المشتري: قيمته.

فإن ضمنوا السيد، ثم رد عليه بعيب: رجع عليهم بالقيمة، وعاد حقهم في العبد.

• وإن باعه، وأعلم بكونه مديوناً: فللغرماء رد البيع إن لم يصل ثمنه إليهم، وإن

وصل، ولا محاباة في البيع: فلا.

• فإن غاب البائع: فالمشتري ليس خصماً لهم إن أنكر الدين، وعند أبي يوسف:

هو خصم، ويقضي لهم بالدين.

• ومن قال: أنا عبد فلان، واشترى وباع: فحكمه: كالمأذون، إلا أنه لا يباع في

الدين ما لم يقر سيده بإذنه.



فصل

أ في بيان حكم العسبي، والمعنود

- * تَصَرَّفُ الْعُسْبِيُّ إِنْ لَفَعَ، كَالْإِسْلَامِ، وَقَبُولُ الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ: صَحَّ بِهَا إِذْنٌ، وَإِنْ خَرَّ، كَالطَّلَاقِ، وَالْإِعْتَاقِ: فَلَا وَلَوْ بِإِذْنِهِ.
- وإِنْ احْتَمَلَهُمَا، كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ: صَحَّ بِالإِذْنِ، لَا بِدُونِهِ.
- * فَلِذَا أُذِنَ لِلْعُسْبِيِّ فِي التَّجَارَةِ أَبَوَهُ، أَوْ جَدَّهُ عِنْدَ عَدَمِهِ، أَوْ وَصِيُّ أَحَدِهِمَا، أَوْ الْقَاضِي: فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْعَبْدِ الْمَأْذُونِ، بِشَرَطِ أَنْ يَحْلُلَ قَبْلَ الْبَيْعِ جَالِبًا لِلْمَالِكِ، وَالشِّرَاءِ جَالِبًا لَهُ.

فَلَوْ أَقَرَّ بِمَا فِي يَدِهِ مِنْ كُتُبِهِ، أَوْ إِذْنُهُ: صَحَّ.

* وَالْمَعْنُودُ: بِمَنْزِلَةِ الْعُسْبِيِّ.

وَصَحَّ إِذْنُ الْوَصِيِّ، أَوْ الْقَاضِي لِعَبْدِ الْيَتِيمِ.



كتاب الغصب

* هو إزالة اليد المَحِقَّة بإثبات اليد المَبْطَلَة.

فاستخدام العبد، وحمل الدابة: غَضَبٌ، لا الجلوس على البساط.

* وحُكْمُه: الإثم لمن عَلِمَ، ووجوب ردِّ عَيْنِه في مكانِ غَضْبِه إن كانت باقيةً، والضمان لو هَلَكَتْ.

- ففي المثلي، كالكيلِّي، والوزني، والعَدَدِي المتقارب: يجب مثله.

فإن انقطع المثل: تجب قيمته يوم الخصومة، وعند أبي يوسف: يوم الغصب، وعند محمد: يوم الانقطاع.

- وفي القيمي، كالعَدَدِي المتفاوت، والبُرِّ المخلوط بالشعير: تجب قيمته يوم الغصب، إجماعاً.

* فإن ادَّعى الهلاك: حُسِّنَ حتى يُعْلَمَ أنه لو كان باقياً لأظهره، ثم يُقضى عليه بالبدل.

* والغصب إنما هو فيما يُنْقَلُ، فلو غَصَبَ عقاراً، فهلك في يده: لا يضمن، خلافاً لمحمد، وما نَقَصَ منه بفِعْلِه، كسُكْنَاهُ، ورزعه: ضَمِنَه.

ويأخذ رأس ماله، ويتصدق بالفضل، وعند أبي يوسف: لا يتصدق به.

* وكذا لو استغلَّ العبدَ المغصوبَ، فنَقَصَه الاستغلالُ، أو آجَرَ المستعارَ، ونَقَصَ: يضمنُ النقصانَ.

وما فَضَّلَ من الغلَّةِ والأجرة: تصدَّق به، خلافاً له^(١).

* وإن تَصَرَّفَ في الغصبِ، أو الوديعة، فَرَبِحَ، وهما يتعيَّنان بالتعيين: تصدَّق بالربح، خلافاً له أيضاً.

(١) أي لأبي يوسف.

وإن كانا لا يتعيَّنان، فإن أشار إليهما، ونَقَدَهما: فكذلك.
 وإن أشار إلى غيرهما، ونَقَدَهما، أو أشار إليهما، ونَقَدَ غيرهما، أو أطلق،
 ونَقَدَهما: طاب له الرُّبْحُ، اتفاقاً.
 قيل: وبه يُفتى، والمختارُ أنه لا يَطِيبُ مطلقاً^(١).
 * ولو اشترى بآلف الغصب، أو الوديعة جاريةً تعدُّ ألفين، فوهبها، أو طعاماً،
 فأكله: لا يتصدَّقُ بشيءٍ^(٢).



(١) وعند أبي يوسف: لا يتصدق بشيء. الدر المتقى ٤٥٩/٢.
 (٢) لأن الحرمة عند اتحاد الجنس. الدر المتقى، ومجمع الأنهر ٤٥٩/٢، لكن نقل ابن عابدين
 ١٩٠/٦ أن الصحيح أنه لا يحل له الأكل، ولا الوطء.

فصل

[فيما يوجب الملك]

* وإن غيّر ما غصبه، فزال اسمه، وعظم منفعه: ضمته، وملّكه.
* ولا يحل انتفاعه به قبل أداء الضمان، كشاة ذبحها وطبخها، أو شواها، أو قطّعها.

وَبُرّ طَحَنَه، أو زَرَعَه، ودقيق خَبَزَه.

وعنّب أو زيتون عَصَرَه.

وقطن غَزَلَه، وغزل نَسَجَه.

وحديد جَعَلَه سيفاً، وصُفِر جَعَلَه آنية.

وساجّة، أو لبنّة بنى عليها.

* وإن جعل الفضة أو الذهب دراهم، أو دنانير، أو آنية: لا يملكه، وهو لمالِكِه بلا شيء، وعندهما: يملكه الغاصب، وعليه مثله.

* فإن ذبح الشاة: فالمالك إن شاء طَرَحَها عليه، وضمّنه قيمتها، أو أخذها، وضمّنه نقصانها.

وكذا لو قطع يدها، أو قطع طرف دابة غير مأكولة، أو خرق الثوب خرقاً فاحشاً، فَوّت بعض العين، وبعض نَفَعِه.

وفي يسير نقصه، ولم يُفَوّت شيئاً من النفع: يضمن نقصانه.

* ومن بنى في أرض غيره، أو غرس: أَمَرَ بالقلع والرد.

* وإن كانت تنقص بالقلع: فللمالك أن يضمن له قيمتهما، مأموراً بقلعهما.

فَتَقَوُّمُ الأرض بلا شجر أو بناء، وتَقَوُّمُ مع أحدهما مُسْتَحِقُّ القلع، فيضمن الفضل.

* وإن صبغ الثوب أحمر أو أصفر، أو لَتَ السويق بسمن: فالمالك إن شاء ضمّنه قيمة ثوبه أبيض، ومثل سويقه، أو أخذهما، وضمن ما زاد الصبغ والسمن.

❖ وَإِنْ صَبَّغَهُ أَسْوَدَ: ضَمَّتْهُ قِيَمَتُهُ أَيْبُضَ، أَوْ أَخَذَهُ بِلَا رَدِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ نَقْصٌ^(١).
وَعِنْدَهُمَا الْأَسْوَدُ^(٢): كَغَيْرِهِ، وَهُوَ اخْتِلَافُ زَمَانٍ.



(١) أي بالصبغ بالسواد.

(٢) زيادة، كغيره من الألوان.

فصل

[في مسائل تتصل بالغصب]

* وإن غُيِّبَ ما غَصَبَهُ، وَضُمِّنَ قِيَمَتَهُ: مَلَكَهُ مُسْتِنْدًا إِلَى وَقْتِ الْغَصْبِ، وَتَسَلَّمَ لَهُ الْأَكْسَابُ، دُونَ الْأَوْلَادِ.

* والَقَوْلُ فِي الْقِيَمَةِ: لِلْغَاصِبِ، مَعَ يَمِينِهِ إِنْ لَمْ يُبْرِهِنْ مَالَكُهُ عَلَى الزِّيَادَةِ. فَإِنْ ظَهَرَ^(١) وَقِيَمَتُهُ أَكْثَرُ، وَقَدْ ضَمِنَتْهُ بِقَوْلِ الْمَالِكِ، أَوْ بِيْرَهَانِهِ، أَوْ بِالنَّكُولِ: فَهُوَ لِلْغَاصِبِ، وَلَا خِيَارَ لِلْمَالِكِ.

وإِنْ ضَمِنَتْهُ بِقَوْلِهِ: فَالْمَالِكُ إِنْ شَاءَ أَمْضَى الضَّمَانَ، أَوْ أَخَذَهُ، وَرَدَّ عِوَضَهُ. * وَلَوْ بَرَهَنْ كُلُّ مِنَ الْمَالِكِ وَالْغَاصِبِ عَلَى الْهَلَاكِ عِنْدَ الْآخِرِ: فَبَيِّنَةُ الْغَاصِبِ أَوْلَى، خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ.

* وَمَنْ غَصَبَ عَبْدًا، فَبَاعَهُ، فَضَمِنَتْهُ: نَفَذَ بَيْعُهُ، وَإِنْ أَعْتَقَهُ، فَضَمِنَتْهُ: لَا يَنْفِذُ عِتْقَهُ.

* وَزَوَائِدُ الْمَغْصُوبِ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ، مَا لَمْ يَتَعَدَّ فِيهَا، أَوْ يَمْنَعَهَا بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ إِيَّاهَا. سِوَاءَ كَانَتْ مُتَّصِلَةً، كَالْحُسْنِ وَالسَّمَنِ، أَوْ مُفْصَلَةً، كَالْوَلَدِ وَالشَّمْرِ.

* وَإِنْ نَقَصَتِ الْجَارِيَةُ بِالْوِلَادَةِ فِي يَدِ الْغَاصِبِ: ضَمِنَ نَقْصَانَهَا، وَيُجْبَرُ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ، أَوْ بِالْغُرَّةِ إِنْ وَقَّتْ^(٢).

* وَلَوْ زَنَى بِأَمَةٍ غَصَبَهَا، فَرَدَّهَا حَامِلًا، فَوَلَدَتْ، فَمَاتَتْ بِهَا: ضَمِنَ قِيَمَتَهَا يَوْمَ عُلُوقِهَا، بِخِلَافِ الْحُرَّةِ^(٣)، وَعِنْدَهُمَا: لَا يَضْمَنُ فِي الْأَمَةِ أَيْضًا.

وَلَوْ رَدَّهَا مَحْمُومَةً، فَمَاتَتْ: لَا يَضْمَنُ.

وَكَذَا لَوْ زَنَتْ عِنْدَهُ، فَرَدَّهَا، فَجُلِدَتْ، فَمَاتَتْ مِنْهُ.

* وَلَا يَضْمَنُ مَنَافِعَ مَا غَصَبَهُ، سِوَاءَ سَكَنَتْهُ، أَوْ عَطَّلَهُ، إِلَّا فِي الْوَقْفِ.

(١) أي المغصوب الغائب.

(٢) أي يُجبى النقصان إِنْ وَقَّتْ قِيَمَةُ الْوَلَدِ أَوْ الْغُرَّةِ بِهِ. ينظر مجمع الأنهر ٤٦٦/٢.

(٣) فلا تُضمن الحرة بالغصب، وعليه لا يضمن ديتها.

- ولا^(١) خمرَ المسلم، أو خنزيره بالإتلاف، وضَمِنَ القيمةَ فيهما لو كانا لذميٍّ.
 وإن أتلفَ ذميٌّ خمرَ ذميٍّ: ضَمِنَ مثلها.
 ولا ضمانَ بإتلافِ الميتة ولو لذميٍّ.
 * ولا بإتلافِ متروكِ التسمية عمداً ولو لمن يُبيحُه^(٢).
 * وإن غَصَبَ خمرَ مسلم، فخلَّلَها بما لا قيمةَ له: أَخَذَهَا المالكُ بلا شيءٍ، فلو
 أتلفَهَا الغاصبُ: ضَمِنَهَا، لا لو تَلَفَتْ.
 وإن خلَّلَ بإلقاءِ ملح: مَلَكَهَا، ولا شيءَ عليه، وعندَهما: يأخذُها المالكُ إن
 شاء، ويرُدُّ قَدْرَ وَزَنِ المِلْحِ من الخَلِّ.
 فلو أتلفَهَا الغاصبُ: لا يضمنُ، خلافاً لهما.
 * وإن خلَّلَها بإلقاءِ خَلٍّ: مَلَكَهَا، ولا شيءَ للمالكِ عندَ الإمام، وكذا عندَ
 محمدٍ إن تخلَّلَتْ من ساعتِها، وإلا: فالخَلُّ بينهما على قَدْرِ مِلْكِيتهما.
 * وإن غَصَبَ جلدَ ميتةٍ، فدَبَغَهُ بما لا قيمةَ له: أَخَذَهُ المالكُ بلا شيءٍ، فلو أتلفَهُ
 الغاصبُ: ضَمِنَ قيمَتَهُ مدبوغاً، وقيل: طاهراً غيرَ مدبوغٍ.
 وإن دَبَغَهُ بما له قيمةٌ: يأخذُها المالكُ، ويرُدُّ ما زاد الدَّبِغُ، بأن يُقوِّمَ مدبوغاً،
 وذِكِيّاً غيرَ مدبوغٍ، ويرُدُّ فَضْلَ ما بينهما.
 وللغاصبِ أن يَحِسَّه حتى يستوفيَ حقَّه، وإن أتلفَهُ: لا يضمنُ.
 وعندَهما: يضمنُهُ مدبوغاً، إلا قَدْرَ ما زاد الدَّبِغُ.
 ولو تَلَفَ: لا يضمنُ اتفاقاً.
 * وَمَنْ كَسَرَ لِمُسْلِمٍ بَرَبَطاً، أو طَبْلًا، أو مِرْزَماراً، أو دُفًّا^(٣)، أو أراقَ له سَكْرًا،

(١) أي ولا يضمن.

(٢) وهم الشافعية، وسَبَقَ التنبيه إلى أن متروكِ التسمية أباحه أبو حنيفة ومحمد.

(٣) إذا كان يُضْرَبُ به لِلَّهِو، أما الذي يُضْرَبُ به للعرس ونحوه، مما هو مباح أو مستحب: فيُضْمَنُ

بالاتفاق.

أو مُنْصَفًا^(١): ضَمِنَ قِيَمَتَهُ لغير لَهْوٍ، وَيَصَحُّ بَيْعُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ.

وقالا: لَا يَضْمَنُ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

• وَمَنْ غَصَبَ مُدْبِرَةً، فَمَاتَتْ فِي يَدِهِ: ضَمِنَ قِيَمَتَهَا، وَلَوْ أُمُّ وَلَدٍ: فَلَا ضِمَانَ، خِلَافًا لِهَمَا.

• وَلَوْ شَقَّ الزُّقَّ لِإِرَاقَةِ الْخَمْرِ: لَا يَضْمَنُهُ عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.

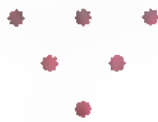
• وَلَا ضِمَانَ عَلَى مَنْ حَلَّ قَيْدَ عَبْدٍ غَيْرِهِ، أَوْ رِبَاطَ دَابَّتِهِ، أَوْ فَتَحَ إِضْطَبْلَهَا، أَوْ قَفَصَ طَيْرٍ، فَذَهَبَ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فِي الدَّابَّةِ، وَالطَّيْرِ.

• وَلَا عَلَى مَنْ سَعَى إِلَى سُلْطَانٍ بِمَنْ يُؤْذِيهِ، وَلَا يَنْدِفِعُ إِلَّا بِالسَّعْيِ، أَوْ بِمَنْ يَفْسُقُ، وَلَا يَمْتَنِعُ لِنَهْيِهِ^(٢).

وَلَا عَلَى مَنْ قَالَ لِسُلْطَانٍ^(٣) قَدْ يُغَرِّمُ، وَقَدْ لَا يُغَرِّمُ: إِنَّ فَلَانًا وَجَدَ مَالًا، فَغَرَّمَهُ شَيْئًا، وَإِنْ كَانَتْ عَادَتُهُ^(٤) أَنْ يُغَرِّمَ الْبَتَّةَ: ضَمِنَ.

وَكَذَا^(٥) لَوْ سَعَى بِغَيْرِ حَقٍّ، عِنْدَ مُحَمَّدٍ؛ زَجْرًا لَهُ، وَبِهِ يُفْتَى.

• وَلَوْ أَطْعَمَ الْغَاصِبُ الْمَغْصُوبَ مَالَكَهُ: بَرِيءٌ وَإِنْ لَمْ يُعْلِمْهُ.



(١) السُّكَّرُ: النَّيْءُ مِنْ مَاءِ الرُّطْبِ، وَالْمُنْصَفُ: مَا ذَهَبَ نَصْفُهُ بِالطَّبِيخِ، وَغَلَا وَاشْتَدَّ.

(٢) أَيِ السَّاعِي.

(٣) أَيِ صِفَةِ هَذَا السُّلْطَانِ: قَدْ يُغَرِّمُ، وَقَدْ لَا يُغَرِّمُ.

(٤) أَيِ ضَمِنَ السَّاعِي.

(٥) أَيِ السُّلْطَانِ.

كتاب الشفعة

- * هي تَمَلُّكُ العقارِ على مُشْتَرِيهِ، بما قام عليه، جَبْرًا.
- * وتجبُ بعدَ البيعِ، وتَسْتَقَرُّ بالإشهاد، وتُملَكُ بالأخذِ بقضاءٍ، أو رضاً.
- * وإنما تجبُ للخليطِ في نفسِ المبيعِ.
- فإن لم يكن^(١)، أو سَلَّمَ: فللخليطِ في حَقِّ المبيعِ، كالشُّرْبِ، والطريقِ الخاصَّينِ، كنهرٍ لا تجري فيه السُّفُنُ، وطريقٍ لا يَنْفُذُ.
- ثم للجارِ المُلاصِقِ، ولو بابُه في سِكَّةٍ أخرى.
- * ومَنْ له جُدُوعٌ على حائطها، أو شركةٌ في خشبةٍ عليه: جارٌ.
- وإن في نفسِ الجدارِ: فشريكٌ^(٢).
- * وهي على عددِ الرؤوسِ^(٣)، لا السَّهَامِ.
- * فإذا عَلِمَ الشفيعُ بالبيعِ: يُشْهِدُ في مجلسٍ عَلِمَ أنه يَطْلُبُها، ويُسمَّى: **طَلَبٌ** مُوَائِبَةٌ.
- * ثم يُشْهِدُ عِنْدَ الْعَقَارِ، أو على المشتري، أو على البائع إن كان المبيعُ في يده، فيقول: اشترى فلانٌ هذه الدارَ، وقد كنتُ طَلَبْتُ الشفعةَ، وأنا أَطْلُبُها الآنَ، فاشْهَدُوا على ذلك، ويُسمَّى: **طَلَبٌ** تقريرٍ وإشهادٍ.
- * ثم يَطْلُبُ عِنْدَ قاضٍ، فيقول: اشترى فلانٌ دارَ كذا، وأنا شفيعُها بسببِ كذا، فمُرْهُ بالتسليمِ إليَّ، ويُسمَّى: **طَلَبٌ** خصومةٍ وتمليكٍ.
- * ولا تَبْطُلُ الشفعةُ بتأخيرِهِ مطلقاً، في ظاهرِ المذهبِ، وعليه الفتوى، وقيل:

(١) خليطٌ، أو كان لكن سَلَّمَ.

(٢) هكذا في عامة نُسَخِ المتن، لكن المصْرَحُ به في عامة كُتُبِ المذهبِ: أن الشركة في الجدار غير

معتبرة. الدرر المتقى ٤٧٣/٢.

(٣) أي رؤوس الشفعاء.

يُفْتَى بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ^(١)، أَنَّهُ إِنْ أَخَّرَهُ شَهْرًا بِلَا عُذْرٍ: بَطَلَتْ.

✱ وَإِذَا ادَّعَى الشَّرَاءَ، وَطَلَبَ الشَّفْعَةَ: سَأَلَ الْقَاضِيَ الْمَدَّعَى عَلَيْهِ: فَإِنْ أَقَرَّ بِمِلْكٍ مَا يَشْفَعُ بِهِ، أَوْ نَكَّلَ عَنِ الْحَلْفِ عَلَى الْعِلْمِ بِمِلْكِيَّتِهِ، أَوْ بَرَهَنَ الشَّفِيعُ: سَأَلَهُ عَنِ الشَّرَاءِ، فَإِنْ أَقَرَّ بِهِ، أَوْ نَكَّلَ عَنِ الْيَمِينِ أَنَّهُ مَا ابْتَاعَ، أَوْ مَا يَسْتَحِقُّ^(٢) عَلَيْهِ هَذِهِ الشَّفْعَةَ، أَوْ بَرَهَنَ الشَّفِيعُ: قَضَى لَهُ بِهَا.

✱ وَلَا يُشْتَرَطُ إِحْضَارُ الثَّمَنِ وَقْتُ الدَّعْوَى، فَإِذَا قُضِيَ لَهُ: لَزِمَ إِحْضَارُهُ.

✱ وَلِلْمُشْتَرِي حَبْسُ الدَّارِ لِقَبْضِهِ.

✱ وَلَا تَبْطُلُ شَفَعَتُهُ بِتَأْخِيرِ الثَّمَنِ بَعْدَ مَا أُمِرَ بِإِدَائِهِ.

✱ وَلِلشَّفِيعِ أَنْ يُخَاصِمَ الْبَائِعَ إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ.

✱ وَلَا يَسْمَعُ الْقَاضِي الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحْضَرَ الْمُشْتَرِي، فَيَفْسَخَ الْبَيْعَ بِحَضْرَتِهِ، وَيَقْضِيَ بِالشَّفْعَةِ عَلَى الْبَائِعِ، وَيَجْعَلُ الْعُهُدَةَ عَلَيْهِ.

✱ وَالْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ: خَصِمٌ لِلشَّفِيعِ، مَا لَمْ يُسَلَّمْ إِلَى الْمَوْكَلِ.

✱ وَلِلشَّفِيعِ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ، وَالْعَيْبِ وَإِنْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي الْبَرَاءَةَ مِنْهُ.



(١) وَنُقِلَ تَرْجِيحُهُ عَنْ فَرِيقٍ مِنْ فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ. مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ٢/ ٤٧٥.

(٢) أَيِ الشَّفِيعِ.

فصل

[في الاختلاف بين الشفيع والمشتري]

- * وإن اختلف الشفيع والمشتري في الثمن: فالقول للمشتري.
- وإن برهنا: فللشفيع، وعند أبي يوسف: للمشتري.
- * وإن ادعى المشتري ثمناً، والبائع أقل منه: أخذ الشفيع بما قال البائع: قبل قبض الثمن، وبما قال المشتري: بعده.
- وإن عكسا: فبعد القبض: يُعتبر قول المشتري، وقبله: يتحالفان، وأي نكّل: اعتُبر قول صاحبه.
- وإن حلفا: فسخ البيع، ويأخذه^(١) الشفيع بما قال البائع.
- * وإن حط عن المشتري بعض الثمن: يأخذ الشفيع بالباقي.
- وإن حط الكل: يأخذ بالكل.
- وإن حط النصف، ثم النصف: يأخذ بالنصف الأخير.
- * وإن زاد المشتري في الثمن: لا تلزم الشفيع الزيادة.
- * وإذا كان الثمن مثلياً: لزم الشفيع مثله، وإن قيمياً: فقيمه.
- وإن كان مؤجلاً: أخذ بثمان حال، أو يطلب في الحال، ويأخذ بعد مضي الأجل، ولا يتعجل ما على المشتري لو أخذ الشفيع بالحال.
- ولو سكت عن الطلب، ليحل الأجل: بطلت شفعته، خلافاً لأبي يوسف.
- * ولو اشترى ذمي بخمر، أو خنزير: يأخذه الشفيع الذمي بمثل الخمر، وقيمة الخنزير، والمسلم: بالقيمة فيهما.
- * ولو بنى المشتري، أو غرس: أخذها الشفيع بالثمن، وبقيمتيها مقلوعين، كما في الغصب، أو كُلف المشتري قلعهما.

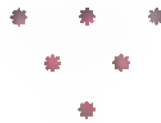
(١) أي يأخذ المبيع.

ولو استُحِقَّتْ بعدَ ما بنى الشفيعُ، أو غَرَسَ: رَجَعَ على المشتري بالثمن فقط.
 * وإن جَفَّ الشجرُ، أو انهدَمَ البناءُ عندَ المشتري: يأخذُها الشفيعُ بكلِّ الثمنِ
 إن شاء.

* وإن هَدَمَ المشتري البناءَ: أَخَذَ الشفيعُ العَرَصَةَ بحصتها، وليس له أَخْذُ
 النَّقْضِ.

وإن شَرَى المشتري الأرضَ مع شجرٍ مُثْمِرٍ، أو غيرِ مُثْمِرٍ، فائْتَمَرَ في يده: أَخَذَهَا
 الشفيعُ مع الثمرِ فيهما.

* فإن جَذَّه المشتري: فليس للشفيع أَخْذُهُ، ويأخذُ ما سواه بالحصّةِ في الأوّل^(١)،
 ويكُلُّ الثمنَ في الثاني^(٢).



(٢) أي فيما أثمر في يد المشتري.

(١) أي فيما اشتراها بثمرها.

باب

ما تجب فيه الشفعة، وما لا، وما يُبطلها

* إنما تجب الشفعة قَصْداً في عقار، مُلْك بعوضٍ هو مالٌ وإن لم تُمكن قِسمته، كَرَحَى، وَحَمَام، وبئر.

* فلا تجب في عَرْضٍ، وفُلْكِ، وبناءٍ وشجرٍ بيعاً بدون الأرض.

ولا في إرْثٍ، وصدقةٍ، وهبةٍ بلا عوضٍ مشروطٍ.

وما يَبِيعُ^(١) بخيارٍ البائع، أو بيعاً فاسداً، ما لم يسقط حقُّ الفسخ^(٢).

* ولا فيما قُسمَ بين الشركاء، أو جُعِلَ أجرةً، أو بدلٌ خُلِعَ، أو عَتِقَ، أو صُلِحَ عن دمٍ عميدٍ، أو مهراً وإن قُوبِلَ ببعضه مالٌ.

وعندهما: تجبُ في حصّةِ المالِ.

ولا فيما صُولِحَ عنه بإنكارٍ أو سكوتٍ، وتجبُ فيما صُولِحَ عليه بأحدهما.

* ولا فيما سُلِّمَتْ شفَعته، ثم رُدَّ بخيارٍ رؤيةٍ، أو شرطٍ، أو بخيارٍ عيبٍ بقضاءٍ، وما رُدَّ به بلا قضاءٍ، أو بالإقالة: تجبُ فيه.

* وتجبُ في العلوِ وحده، وفي السُّفْلِ بسببه، وفيما يَبِيعُ بخيارٍ المشتري.

* وإن يَبِيعَتْ دارٌ بجنْبِ المبيعة بالخيار: فالشفعة لمن له الخيارُ، بائعاً أو مشترياً، وتكون إجازةً من المشتري.

ولشفيعِ الأولى أخذها منه، لا أخذُ الثانية.

* وإن يَبِيعَتْ دارٌ بجنْبِ المبيعة فاسداً^(٣): فشفيعُها البائعُ إن يَبِيعَتْ قبلَ قبْضِ المشتري، فإذا قبْضَ بعدَ الحُكْمِ له بها: لا تَبْطُلُ.

وإن يَبِيعَتْ بعدَ قبْضِ المشتري: فالشفعة للمشتري.

(١) أي ولا تثبت الشفعة فيما يبيع بخيار البائع.

(٢) بأن أسقط خيار البيع مثلاً.

(٣) وفي نسخ: ما يبيع فاسداً، أي التي يبيع فاسداً.

- فإن استردَّ البائعُ منه المبيعَ قبلَ الحُكْمِ له بالشفعة: بطلتْ شفَعَتُهُ.
- وإن بعدَ الحُكْمِ: بقيتْ الثانيةُ على مِلْكِهِ.
- والمسلمُ، والذميُّ في الشفعة: سواءٌ.
- وكذا الحرُّ، والعبدُ المأذونُ، والمكاتبُ ولو^(١) في مبيعِ السيد: كالعكس^(٢).



(١) وصليّة.

(٢) أي للمأذون والمكاتب شفعة في مبيع السيد، كما للسيد شفعة في مبيع المأذون والمكاتب.

فصل

[فيما يُبطلُ الشفعة]

- * وَتَبْطُلُ الشَّفْعَةُ بِتَسْلِيمِ الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ وَلَوْ مِنَ الْوَكِيلِ.
- وَبِتَرْكِ طَلَبِ الْمُؤَاثِبَةِ، أَوْ التَّقْرِيرِ.
- وِبِالْصَّلَحِ عَنِ الشَّفْعَةِ عَلَى عَوَضٍ، وَعَلَيْهِ رَدُّهُ.
- * وَكَذَا لَوْ بَاعَ شَفْعَتَهُ بِمَالٍ.
- وَكَذَا^(١) لَوْ قَالَ لِلْمُخَيَّرَةِ: اخْتَارِيْنِي بِأَلْفٍ، أَوْ قَالَ الْعَيْنِ لَأَمْرَأَتِهِ ذَلِكَ، فَاخْتَارَتْهُ^(٢):
- بَطْلُ خِيَارِهَا، وَلَا يَجِبُ الْعَوَضُ.
- * وَتَبْطُلُ بَيْعُ مَا يَشْفَعُ بِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ لَهَا بِهَا.
- وَبِمَوْتِ الشَّفِيعِ، لَا بِمَوْتِ الْمُشْتَرِي.
- * وَلَا شَفْعَةٌ لِمَنْ بَاعَ، أَوْ بَاعَ لَهُ، أَوْ ضَمِنَ الدَّرَكَ، أَوْ سَاوَمَ الْمُشْتَرِي بَيْعًا، أَوْ إِجَارَةً.
- * وَتَجِبُ لِمَنْ ابْتَاعَ، أَوْ ابْتِيعَ لَهُ^(٣).
- * وَلَوْ قِيلَ لِلشَّفِيعِ: إِنَّهَا بِيَعْتُ بِأَلْفٍ، فَسَلَّمْ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهَا بِيَعْتُ بِأَقْلٍ، أَوْ بِكَثْلٍ، أَوْ وَزْنٍ، أَوْ عَدَدٍ مُتَقَارِبٍ قِيمَتُهُ أَلْفٌ، أَوْ أَكْثَرُ: فَلَهُ الشَّفْعَةُ.
- وَلَوْ بَانَ أَنَّهَا بِيَعْتُ بِعَرْضٍ قِيمَتُهُ أَلْفٌ، أَوْ بِدَنَانِيرٍ قِيمَتُهَا أَلْفٌ: فَلَا.
- * وَلَوْ قِيلَ لَهُ: الْمُشْتَرِي فَلَانٌ، فَسَلَّمْ، فَبَانَ أَنَّهُ غَيْرُهُ: فَلَهُ الشَّفْعَةُ.
- وَلَوْ بَانَ أَنَّهُ هُوَ، مَعَ غَيْرِهِ: فَلَهُ الشَّفْعَةُ فِي حَصَةِ الْغَيْرِ.
- * وَلَوْ بَلَغَهُ بَيْعُ النِّصْفِ، فَسَلَّمْ، فَظَهَرَ بَيْعُ الْكُلِّ: فَلَهُ الشَّفْعَةُ.
- * وَإِنْ بَاعَهَا إِلَّا ذِرَاعًا مِنْ طُولِ جَانِبِ الشَّفِيعِ: فَلَا شَفْعَةَ لَهُ.

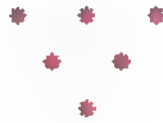
(١) أي ونظير حق الشفعة، وأنه لا يُعتاض عنه: هذه المسألة، وهذا وجهٌ ذكَّرها هنا.

(٢) أي اختارت المرأة المخيَّرة الزوج، وامرأة العين تزك الفسخ: بطل خيار كل منهما.

(٣) أي بالوكالة.

- * وإن شَرَى منها سهماً بثلثين، ثم شَرَى باقِيَهَا: فالشفعةُ في السهم فقط.
- وإن ابتاعها بثلثين، ثم دَفَعَ عنه ثوباً: أَخَذَهَا الشفيعُ بالثلثين، لا بقيمة الثوب.
- * ولا تُكرَهُ الحيلةُ في إسقاطِها عندَ أبي يوسفَ، وبه يُفتَى قبلَ وجوبِها، وعندَ محمدٍ: تُكرَهُ.

- * وللشفيعِ أَخْذُ حصَةٍ بعضِ المشترين، لا حصَةٍ بعضِ البائعين.
- * وللجارِ أَخْذُ بعضِ مشاعٍ يَبِيعُ، فُقُصِمَ وإن وَقَعَ في غيرِ جانبِهِ.
- * وللعبْدِ المأذونِ المديونِ الشفعةُ في مَبِيعِ سيِّدِهِ، وبالعكس.
- * وصَحَّ تسليمُ الأبِ والوصيِّ شفعةَ الصغيرِ، خلافاً لمحمدٍ فيما يَبِيعُ بقيمته، أو أقلَّ، وقولُهُ: روايةٌ عن الإمامِ في الأقلِّ الذي لا يُتَغَابَنُ فيه.



كتاب القسمة

- * هي جَمْعُ نصيبٍ شائعٍ في معيّن^(١).
- وتَشْتَمِلُ على الإفراز^(٢)، والمبادلة.
- والإفراز: أغْلَبُ في المثليات، فيأخذُ الشريكُ حَظَّهُ منها حالَ غِيَةِ صاحبه.
- ولو اشترياه، فاقْتَسَمَاه: فلكُلُّ أن يبيعَ حصته مرابحةً بحصة ثمنه.
- والمبادلة: أغْلَبُ في غيرها، فلا يأخذه^(٣)، ولا يبيعُ مرابحةً بعدَ الشراء والقسمة.
- * ويُجَبَرُ عليها فيه^(٤) بطلبِ الشريكِ في متَّحِدِ الجنس، لا في غيره.
- * وتُدَبُّ للقاضي نَصْبُ قاسِمٍ، رِزْقُهُ من بيتِ المال؛ لِيَقْسِمَ بلا أجرٍ، فإن لم يَفْعَلْ: نَصَبُ قاسمًا يَقْسِمُ بأجرٍ، يُقَدَّرُهُ له القاضي.
- وهو^(٥) على عددِ الرؤوس، وعندَهما: على قَدْرِ السَّهَامِ.
- وأجرةُ الكيلِ والوَزْنِ على قَدْرِ السَّهَامِ، إجماعاً إن لم يَكُنْ للقسمة^(٦)، وإن لها: فعلى الخلاف.
- * ويجبُ كونه عَدْلًا، أمينًا، عالِمًا بالقسمة.
- * ولا يُجَبَرُ الناسُ على قاسمٍ واحدٍ، ولا يُتْرَكُ الْقَسَامُ ليشتركوا.
- وصَحَّ الاقتسامُ بأنفسهم، بلا أمرِ القاضي.
- * وَيَقْسِمُ على الصبيِّ وليُّه أو وصيُّه، فإن لم يكن: فلا بدَّ من أمرِ القاضي.
- * ولا يُقْسَمُ عقارٌ بين الورثة بإقرارهم ما لم يُبرهنوا على الموت، وعددِ الورثة، وعندَهما: يُقْسَمُ، وغيرُ العقارِ يُقْسَمُ، إجماعاً.

(١) أي في مكانٍ معيّن.

(٢) أي أخذُ عينِ حقِّه، وأما المبادلة: فهي أخذُ عَوَضٍ عن حقِّه.

(٣) أي لا يأخذُ الشريك نصيبه.

(٤) أي في غير المثلي.

(٥) كأن كانت لمعرفة القدر.

(٦) أي ما يُقَدَّرُهُ.

وكذا العقار المشري، والمذكور مطلق ملكه.

• وإن برهنا أن العقار في أيديهما: لا يُقسم حتى يُبرهن أنه لهما.

• ولو برهنوا على الموت، وعدد الورثة، والعقار في أيديهم، ومعهم وارث غائب، أو صبي: قُسم.

• ونُصب وكيل، أو وصي لقَبْضِ حصّة الغائب، أو الصبي.

• ولو كان العقار في يد الغائب، أو شيء منه^(١)، أو في يد مودّعه، أو في يد الصغير: لا يُقسم.

وكذا لو حَصَرَ وارث واحد، أو كانوا مشترين، وغاب أحدهم.

• وإذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة: قُسم بطلب أحدهم، وإن تضرّر الكل: لا يُقسم إلا برضاهم.

• وإن انتفع البعض، دون البعض: قُسم بطلب ذي النفع، لا بطلب الآخر، هو الأصح.

• ويُقسم العروض من جنس واحد، ولا يُقسم الجنسين بعضهما في بعض.

ولا الجواهر، ولا الحَمَام، ولا البئر، ولا الرَّحَى، ولا الثوب الواحد، ولا الحائط بين دارين إلا برضاهم، وكذا الرقيق، خلافاً لهما.

• والدور في مصر واحد تُقسم كل على جدّته، وقالوا: إن كان الأصلح قسمة بعضها في بعض: جاز.

وفي مصرين: يُقسم كل على جدّته، اتفاقاً.

وكذا دارٌ وصيّعة، أو دارٌ وحانوت.

• والبيوت في محلّة واحدة، أو في محلات: تجوز قسمة بعضها في بعض.

• والمنازل المتلاصقة: كالبيوت^(٢)، والمتباينة: كالدور.

(١) أي من العقار.

(٢) أي يجوز قسمة بعضها في بعض، وأما المتباينة: فلا تجوز.

فصل

[في كيفية القسمة]

- وينبغي للقاسم أن يَصورَ ما يَقسُمُه، ويُعدّله، ويُذرعه، ويُقوم بهاءه، ويُفَرِّقَ كلَّ نصيبٍ بطريقه، وشُرْبِه.
- ويُلَقَّبُ الأنصباء بالأول، والثاني، والثالث، ويكتب أسماءهم، ويُفَرِّع.
- فالأول: لمن خرج اسمه أولاً، والثاني: لمن خرج ثانياً، والثالث: لمن خرج ثالثاً.
- ولا يُدْخِلُ الدراهم في القسمة، إلا برضاهم.
- فإن وَقَعَ مَسِيلٌ، أو طريقٌ لأحدهم في نصيب آخر، ولم يُشْتَرِطْ في القسمة: صُرِفَ عنه إن أمكن، وإلا فُسِّخَتْ.
- ويُقسَّمُ سهمين من الغلو بسهم من الشغل، وعند أبي يوسف: سهماً بسهم، وعند محمد: يُقسَّمُ بالقيمة، وعليه الفتوى.
- فإن أقرَّ أحد المتقاسمين بالاستيفاء، ثم ادَّعى أن بعض نصيبه في يد صاحبه: لا يُصدَّق، إلا بحُجَّة.
- وتُقبَلُ شهادة القاسمين فيها، خلافاً لمحمد.
- وإن قال: قبضته، ثم أخذ بعضه: خَلَفَ خَصْمُه.
- وإن قال قبل أن يُقرَّ بالاستيفاء: أصابني كذا، ولم يُسَمِّ إنسي، وتُلبَّه الآخر: تحالفاً، وفُسِّخَتْ.
- ولو ادَّعى غبناً: لا يُعتَبَرُ، كالبيع، إلا إذا كانت القسمة بقضائه، والغبن فاحشاً: فُتْسَخ.
- ولو استُحِقَّ بعض معين من نصيب البعض: لا تُفْسَخ، ويرجع بقسطه في حَظِّ شريكه.

(١) بفتح الميم، في نسخ، ونشر عليه في مجمع الأنهر وغيره، وفي نسخ: بالكسر.

وكذا في الشائع، وعند أبي يوسف: تُفْسَخُ.
وفي بعض مشايخ في الكل: تُفْسَخُ، إجماعاً.
* ولو ظهر بعد القسمة دينٌ على الميت محيطٌ: تُقْضَتْ.
وكذا لو غير محيطٍ، إلا إذا بقي بلا قسمة ما يفي به.
* ولو أبرأ الغرماء، أو أداها^(١) الورثة من مالهم: لا تُنْقَضُ مطلقاً.



(١) أي الدين.

فصل [في المهايأة]

* وتجاوز المهايأة.

* ويُجَبَّرُ عليها في دارٍ واحدةٍ، يَسْكُنُ هذا بعضاً، وهذا بعضاً، أو هذا عُلُوها، وهذا سُفْلها.

وفي بيتٍ صغيرٍ: يَسْكُنُهُ هذا شهراً، وهذا شهراً، وله الإجارة، وأخذُ الغلَّةِ في نَوْبَتِهِ.

وفي عبدٍ: يَخْدُمُ هذا يوماً، وهذا يوماً.

وفي عبدَيْنِ: يَخْدُمُ أَحَدُهُمَا أَحَدَهُمَا، وَالْآخَرُ الْآخَرَ.

* ولو اتفقا على أَنَّ نفقةَ كُلِّ عبدٍ على مَنْ يَخْدُمُهُ: جاز؛ استحساناً، بخلاف الكسوة.

وفي دارَيْنِ: يَسْكُنُ هذا هذه، وهذا الأُخْرَى.

ولا يجوزُ ذلك في دابةٍ، أو دابَّتَيْنِ، إلا بتراضيهما، خلافاً لهما.

* وتجاوز في استغلال دارٍ أو دارَيْنِ، هذا هذه، وهذا الأُخْرَى، لا في استغلال عبدٍ، أو دابةٍ.

وما زاد في تَوْبَةِ أَحَدِهِمَا في الدارِ الواحدةِ: مُشْتَرَكٌ، لا في الدارَيْنِ.

وفي استغلالِ عبدَيْنِ هذا هذا، وهذا الْآخَرُ: لا يجوز، خلافاً لهما.

وعلى هذا الدابَّتَانِ.

* ولا تجوزُ في ثَمَرِ شجرٍ، أو لَبَنِ غَنَمٍ، أو أولادِها.

وتجاوزُ في عبدٍ ودارٍ، على السكنى والخدمة، وكذا في كُلِّ مُخْتَلَفِي المنفعة.

* ولا تبطلُ المهايأة بموتِ أَحَدِهِمَا، ولا بموتهما.

* ولو طَلَبَ أَحَدُهُمَا الْقِسْمَةَ^(١): بَطَلَتْ.

(١) أي وطَلَبَ الْآخَرُ الْمَهْيَاةَ.

كتاب المزارعة

- هي عقدٌ على الزَّرعِ ببعضِ الخارجِ.
- وهي فاسدةٌ، وعندَهما جائزةٌ، وبه يُفتى.
- قال الحَصِيرِيُّ^(١): وأبو حنيفةٌ هو الذي فَرَّعَ هذه المسائلَ على أصوله^(٢)؛ لَعَلَّهِ أَنَّ النَّاسَ لَا يَأْخُذُونَ بِقَوْلِهِ.
- وَيُشْتَرَطُ فِيهَا صَلَاحِيَةُ الْأَرْضِ لِلزَّرْعِ، وَأَهْلِيَةُ الْعَاقِدَيْنِ.
- وَتَعْيِينُ الْمَدَّةِ، وَرَبُّ الْبَذْرِ، وَجَنْسِهِ، وَنَصِيبُ الْآخِرِ.
- وَالتَّخْلِيَةُ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالْعَامِلِ.
- وَالشَّرَكَةُ فِي الْخَارِجِ، فَتَفْسُدُ إِنْ شُرِطَ لِأَحَدِهِمَا قُفْزَانٌ مُعَيَّنٌ، أَوْ مَا يَخْرُجُ مِنْ مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ، كَالْمَآذِيَّاتِ، وَالسَّوَاقِي.
- أَوْ أَنْ يُرْفَعَ قَدْرُ الْبَذْرِ، أَوْ الْخَرَاجُ، وَيُقَسَّمُ مَا يَبْقَى.
- أَوْ أَنْ يَكُونَ التَّنْبُؤُ لِأَحَدِهِمَا، وَالْحَبُّ لِلْآخِرِ.
- أَوْ يَكُونَ الْحَبُّ بَيْنَهُمَا، وَالتَّنْبُؤُ لغيرِ رَبِّ الْبَذْرِ.
- أَوْ يَكُونَ التَّنْبُؤُ بَيْنَهُمَا، وَالْحَبُّ لِأَحَدِهِمَا.
- وَإِنْ شُرِطَ كَوْنُ الْحَبِّ بَيْنَهُمَا، وَالتَّنْبُؤُ لِرَبِّ الْبَذْرِ، أَوْ شُرِطَ رَفْعُ الْعُشْرِ: صَحَّتْ.

(١) البخاري محمود بن أحمد، الإمام الفقيه الكبير، له: التحرير شرح الجامع الكبير (ت ٦٣٦هـ).
تاج التراجم ص ٢٨٦، وعزاه إليه قبل الحَصِيرِيُّ: السرخسيُّ في المبسوط ١٩/٢٣.

(٢) أي أصول قول مَنْ جَوَّزَ المزارعة، أو: على أصول أبي حنيفة لو كان يرى جوازها، وفي الدر المتقى ٤٩٩/٢: أي على أصول أبي حنيفة التي قرَّرها لصاحبيهِ؛ إذ أصول أصحابه: أصوله في الحقيقة. اهـ. قلت: وفي هذا نظرٌ، إذ كلُّ من الصَّاحِبَيْنِ إمامٌ مجتهدٌ مُسْتَقِلٌّ، ولكلُّ منهما أصولٌ مُسْتَقِلَّةٌ في قواعد استنباط الأحكام، ينظر كتابي: تكوين المذهب الحنفي. وفي نُسخ: بالشبهة؛ أي أصول الصَّاحِبَيْنِ، كما رُجِّحَ هذا فريقٌ من شُرَّاحِ الملتقى، كالتنويبي في جامع النقول، والسيواسي في فرالد الملتقى، وغيرهما.

وإن لم يُتَعَرَّضْ للتبن: فهو بينهما، وقيل: لربِّ البَذْرِ.
 * وَأَجْرُ الْحَصَادِ، وَالرَّقَاعُ^(١)، وَالذَّؤُسُ، وَالتَّذْرِيبَةُ: عليهما بِالْحِصَصِ.
 فَإِنْ شَرِطَ عَلَى الْعَامِلِ: فَسَدَتْ، وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ يَصَحُّ، وَهُوَ الْأَصَحُّ،
 وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

وَشَرَطَهُ عَلَى رَبِّ الْأَرْضِ: مُفْسِدًا، اتِّفَاقًا.
 وَمَا قَبْلَ الْإِدْرَاكِ: كَالسَّقِيِّ، وَالْحَفْظِ: فَهُوَ عَلَى الْمَزَارِعِ وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ.
 * وَإِذَا كَانَ الْبَذْرُ وَالْأَرْضُ لِأَحَدِهِمَا، وَالْعَمَلُ وَالْبَقَرُ لِلْآخَرِ.
 أَوْ الْأَرْضُ لِأَحَدِهِمَا، وَالْبَقِيَّةُ لِلْآخَرِ.
 أَوْ الْعَمَلُ لِأَحَدِهِمَا، وَالْبَقِيَّةُ لِلْآخَرِ: صَحَّتْ.
 * وَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ وَالْبَقَرُ لِأَحَدِهِمَا، وَالْبَذْرُ وَالْعَمَلُ لِلْآخَرِ: بَطَلَتْ.
 وَكَذَا لَوْ كَانَ الْبَذْرُ وَالْبَقَرُ لِأَحَدِهِمَا، وَالْأَرْضُ وَالْعَمَلُ لِلْآخَرِ، أَوْ الْبَذْرُ
 لِأَحَدِهِمَا، وَالْبَاقِي لِلْآخَرِ.

* وَإِذَا صَحَّتْ: فَالْخَارِجُ عَلَى الشَّرْطِ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ: فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ.
 * وَمَنْ أَبَى عَنِ الْمُضِيِّ بَعْدَ الْعَقْدِ: أُجْبِرَ، إِلَّا رَبَّ الْبَذْرِ.
 * وَإِنْ فَسَدَتْ: فَالْخَارِجُ لِرَبِّ الْبَذْرِ، وَلِلْآخَرِ أَجْرٌ مِثْلُ عَمَلِهِ، أَوْ أَرْضِهِ، وَلَا يُزَادُ
 عَلَى مَا شَرِطَ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.

وإن فَسَدَتْ لَكُونِ الْأَرْضِ وَالْبَقَرِ فَقَطْ لِأَحَدِهِمَا: لَزِمَ أَجْرُ مِثْلِهِمَا، هُوَ الصَّحِيحُ.
 وَإِذَا فَسَدَتْ وَالْبَذْرُ لِرَبِّ الْأَرْضِ: فَالْخَارِجُ كُلُّهُ حِلٌّ لَهُ.

وإن لِلْعَامِلِ: تَصَدَّقَ بِمَا فَضَّلَ عَنْ قَدْرِ بَذْرِهِ، وَأَجْرَةُ الْأَرْضِ.
 * وَإِذَا أَبَى رَبُّ الْبَذْرِ عَنِ الْمُضِيِّ، وَقَدْ كَرَّبَ الْعَامِلُ الْأَرْضَ: فَلَا شَيْءَ لَهُ حُكْمًا،
 وَيُسْتَرْضَى دِيَانَةً.

(١) وَهُوَ رَفْعُ الزَّرْعِ إِلَى الْبَيْدَرِ.

• وَتَبْطُلُ الْمَزَارَعَةُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا.

• وَتُفْسَخُ بِالْأَعْذَارِ، كَالْإِجَارَةِ، فَتُفْسَخُ إِنْ لَزِمَ دَيْنٌ مُخَوِّجٌ إِلَى بَيْعِ الْأَرْضِ قَبْلَ نَبَاتِ الزَّرْعِ، لَا بَعْدَهُ، مَا لَمْ يُحْصَدَ.

وَلَا شَيْءٌ لِلْعَامِلِ إِنْ كَانَ كَرَبَ الْأَرْضِ، أَوْ حَفَرَ النَّهْرَ.

• وَإِنْ تَمَّتْ مَدَّتُهَا قَبْلَ إِدْرَاكِ الزَّرْعِ: فَعَلَى الْعَامِلِ أَجْرٌ مِثْلُ حَصَّتِهِ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى يُذْرِكَ، وَنَفَقَةُ الزَّرْعِ عَلَيْهِمَا بِقَدْرِ حِصَصِهِمَا.

وَأَيُّهُمَا أَنْفَقَ بغيرِ إِذْنِ الْآخَرِ، وَلَا أَمْرِ قَاضٍ: فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ، وَلَيْسَ لِرَبِّ الْأَرْضِ أَخْذُ الزَّرْعِ بَقْلًا.

• وَإِنْ أَرَادَ الْمَزَارِعُ ذَلِكَ، قِيلَ لِرَبِّ الْأَرْضِ: اقْلَعْ الزَّرْعَ؛ لِيَكُونَ بَيْنَكُمَا، أَوْ أَعْطِهِ قِيَمَةَ نَصِيْبِهِ، أَوْ أَنْفَقْ أَنْتَ عَلَى الزَّرْعِ، وَارْجِعْ فِي حَصَّتِهِ.

• وَلَوْ مَاتَ رَبُّ الْأَرْضِ، وَالزَّرْعُ بَقْلٌ: فَعَلَى الْعَامِلِ الْعَمَلُ إِلَى أَنْ يُذْرِكَ.

• وَإِنْ مَاتَ الْعَامِلُ، فَقَالَ وَارِثُهُ: أَنَا أَعْمَلُ إِلَى أَنْ يُسْتَحْصَدَ: فَلَهُ ذَلِكَ وَإِنْ أَبَى رَبُّ الْأَرْضِ.



كتاب المساقاة

- * هي دَفْعُ الشَّجَرِ إِلَى مَنْ يُصْلِحُهُ بِجُزْءٍ مِنْ ثَمَرِهِ.
- * وهي كالمزارعة، حُكْمًا، وخِلَافًا، وشروطًا، إلا المدة، فإنها تصحُّ بلا ذِكْرِهَا.
- وتَقَعُ عَلَى أَوَّلِ ثَمَرَةٍ تَخْرُجُ، وفي الرَّطْبَةِ^(١) عَلَى إِدْرَاكِ بَذْرِهَا.
- * وَلَوْ دَفَعَ نَخِيلًا، أَوْ أَصُولَ رَطْبَةٍ لَيَقُومَ عَلَيْهَا، أَوْ أَطْلَقَ فِي الرَّطْبَةِ: فَسَدَتْ.
- * وَيُفْسِدُهَا ذِكْرُ مَدَّةٍ لَا يَخْرُجُ الثَّمَرُ فِيهَا.
- وإنِ احْتَمَلَ خُرُوجُهَا، وَعَدَمُهُ: جَازَتْ.
- فإنِ خَرَجَ فِيهَا: فَعَلَى الشَّرْطِ، وإنِ تَأَخَّرَ عَنْهَا: فَسَدَتْ، وَلِلْعَامِلِ أَجْرٌ مِثْلُهُ.
- وَكَذَا كُلُّ مَوْضِعٍ فَسَدَتْ فِيهِ.
- وإنِ لَمْ يَخْرُجْ شَيْءٌ: فَلَا شَيْءَ لَهُ.
- * وَتَصَحُّ الْمَسَاقَاةُ فِي النَّخْلِ، وَالكَزْمِ، وَالشَّجَرِ، وَالرُّطَابِ، وَأَصُولِ الْبَاذَنْجَانِ.
- * فَإِنْ كَانَ فِي الشَّجَرِ ثَمَرٌ: إِنْ كَانَ يَزِيدُ بِالْعَمَلِ: صَحَّتْ، وَإِلَّا: فَلَا.
- وَكَذَا فِي الْمَزَارَعَةِ لَوْ دَفَعَ أَرْضًا فِيهَا بَقْلٌ.
- * وَمَا قَبْلَ الْإِدْرَاكِ، كَالسَّقِيِّ، وَالتَّلْقِيحِ، وَالْحَفْظِ: فَعَلَى الْعَامِلِ.
- وَمَا بَعْدَهُ، كَالْجُذَاذِ، وَالْحَفْظِ: فَعَلِيهِمَا.
- وَلَوْ شَرِطَ عَلَى الْعَامِلِ: فَسَدَتْ، اتِّفَاقًا.
- * وَتَبَطَّلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا.
- * فَإِنْ كَانَ الثَّمَرُ خَامًا^(٢) عِنْدَ الْمَوْتِ، أَوْ تَمَامِ الْمَدَّةِ: يَقُومُ الْعَامِلُ، أَوْ وَارِثُهُ عَلَيْهِ.

(١) مَا يَسْمَى: الْبَرَسِيمِ.

(٢) أَيِ نَبْتًا لَمْ يَنْضَجْ بَعْدُ، وَأَفَادَ فِي شَرْحِ فَرَائِدِ الْمُتَقَى، لِلْسِّيَوَاسِيِّ، أَنَّ اسْتِعْمَالَ هَذَا اللَّفْظِ لَفُوتًا بِهَذَا الْمَعْنَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَعِيدٌ جَدًّا.

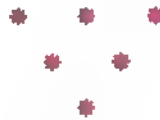
وإن أبى الدافع، أو ورثته.

فإن أراد العامل، أو وارثه صَرَمَهُ ^(١) بُسْرًا: خَيْرَ الْآخَرِ، أو وارثه بين أن يقسموه على الشرط، أو يدفعوا قيمة نصيبه، أو يُنْفِقُوا، ويرجع، كما في المزارعة.

* ولا تُفَسِّخُ بلا عُدْرٍ، ومَرَضُ العاملِ إذا عَجَزَ عن العمل: عُدْرٌ.

وكذا كونه ^(٢) سارقاً يُخَافُ منه على الثمر، أو السَّعَف.

* ولو دَفَعَ فِضَاءَ مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ لِمَنْ يَغْرِسُ؛ لَتَكُونَ الْأَرْضُ وَالشَّجَرُ بَيْنَهُمَا: لا يصح، والشجرُ لربِّ الأرضِ، وللغارِسِ قيمةُ غَرْسِهِ، وعَمَلِهِ.



(٢) أي العامل.

(١) أي قَطَعَهُ.

كتاب الذبائح

- * الذَّبِيحَةُ: اسمُ ما يُذْبَحُ، والذَّبْحُ: قَطْعُ الأوداج.
- * وَتَحِلُّ ذَبِيحَةُ مُسْلِمٍ، وَكِتَابِيٌّ ذِمِّيٌّ أَوْ حَرْبِيٌّ، وَلَوْ امْرَأَةً، أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا يَعْقِلَانِ، أَوْ أَخْرَسَ، أَوْ أَقْلَفَ.
- لَا ذَبِيحَةُ وَثْنِيٍّ، أَوْ مَجُوسِيٍّ، أَوْ مُرْتَدٍّ، أَوْ تَارِكِ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا^(١)، فَإِنْ تَرَكَهَا نَاسِيًّا: تَحِلُّ.
- * وَكُرِهَ أَنْ يَذْكَرَ مَعَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُهُ وَضَلًا، دُونَ عَطْفٍ.
- وَأَنْ يَقُولَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ فُلَانٍ.
- فَإِنْ قَالَهُ قَبْلَ الإِضْجَاعِ، أَوْ التَّسْمِيَةِ، أَوْ بَعْدَ الذَّبْحِ: لَا يَكُرِه.
- وَإِنْ عَطَفَ: حَرُمَتْ، نَحْوُ: بِسْمِ اللَّهِ وَفُلَانٍ: بِالْجَرِّ.
- * وَكَذَا إِنْ أَضْجَعَ شَاةً، وَسَمَّى، وَذَبَحَ غَيْرَهَا بِتِلْكَ التَّسْمِيَةِ.
- وَإِنْ ذَبَحَهَا بِشَفْرَةٍ أُخْرَى: حَلَّتْ.
- * وَإِنْ رَمَى إِلَى صَيْدٍ، وَسَمَّى، فَأَصَابَ غَيْرَهُ: أُكِلَ.
- وَإِنْ سَمَّى عَلَى سَهْمٍ، وَرَمَى بغيره: لَا يُؤْكَلُ.
- * وَالْإِرْسَالُ: كَالرَّمْيِ.
- وَالشَّرْطُ: الذِّكْرُ الْخَالِصُ، فَلَوْ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي: لَا يَحِلُّ.
- وَبِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَ: سُبْحَانَ اللَّهِ: يَحِلُّ، لَا لَوْ عَطَسَ، وَحَمِدَ لَهُ.
- * وَالسَّنَةُ: نَحْرُ الْإِبِلِ، وَذَبْحُ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، وَيُكْرَهُ الْعَكْسُ، وَيَحِلُّ.
- * وَالذَّبْحُ بَيْنَ الْحَلْقِ وَاللِّبَةِ، أَعْلَى الْحَلْقِ، أَوْ أَسْفَلِهِ، أَوْ أَوْسَطِهِ، وَقِيلَ:

(١) سبق التنبيه إلى أن هذا هو رأي أبي يوسف، وأما الإمام ومحمد فَيَرَيَانِ حُلَّ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ، وَقَدْ نَبَّهْتُ إِلَى هَذَا فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ.

لا يجوزُ فوق العُقْدة.

* والعُرُوقُ التي تُقَطَّعُ في الذكاة: الحُلُقُومُ، والمَرِيءُ، والوَدَجَانُ.

* ويكفي قَطْعُ ثلاثةٍ منها، أيّاً كان، وعندَ محمدٍ: لا بدّ من قَطْعِ أَكْثَرِ كُلِّ واحدٍ منها، وهو روايةٌ عن الإمام.

وعندَ أبي يوسف: لا بدّ من قَطْعِ الحُلُقُومِ، والمَرِيءِ، وأحدِ الوَدَجَيْنِ، وقيل: محمدٌ معه.

* ويجوزُ الذبْحُ بكلِّ ما أَفْرَى الأوداجَ، وأنْهَرَ الدَّمَ، ولو مَزَوْةً، أو لِيْطَةً، أو سِنّاً، أو ظُفْراً مَتَزَوَعَيْنِ، لا بالقائمين.

* وتُذَبِّبُ إحداهُ الشَّفْرةَ قَبْلَ الإضْجاعِ، وكُرهَ بَعْدَهُ.

وكذا جَرُّها بِرِجْلِها إلى المَذْبَحِ.

والنَّخْعُ، وقَطْعُ الرَّأسِ، والسَّلْخُ قَبْلَ أَنْ تَبْرُدَ.

والذبْحُ مِنَ الْقَفَا، وَتَحِلُّ إِنْ بَقِيَتْ حَيَّةٌ حَتَّى قُطِعَتِ الْعُرُوقُ، وإلا: فلا.

* وَلَزِمَ ذَبْحُ صَيْدِ اسْتَأْنَسَ.

وَجَازَ جَرْحُ نَعَمٍ تَوَحَّشَ، أو تَرَدَّى فِي بئرٍ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ ذَبْحَهُ.

* وَلَا يَحِلُّ الْجَنِينُ بِذِكَاةِ أُمِّهِ، أَشْعَرَ أَوْ لَا، وَقَالَا: يَحِلُّ إِنْ تَمَّ خَلْقُهُ.



فصل

[فيما يحل أكله، وما لا يحل]

- * وَيَحْرُمُ أَكْلُ كُلِّ ذِي نَابٍ، أَوْ مَخْلَبٍ، مِنْ سَبْعٍ، أَوْ طَيْرٍ، وَلَوْ ضَبْعًا، أَوْ ثَعْلَبًا.
- وَالْحُمُرُ الْأَهْلِيَّةُ^(١)، وَالْبِغَالُ، وَالْفِيلُ، وَالضَّبُّ، وَالْيَزْبُوعُ، وَابْنُ عَرَسٍ، وَالزُّنْبُورُ، وَالسَّلَخَفَاءُ، وَالْحَشْرَاتُ.
- وَيُكْرَهُ الْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْغُدَافُ، وَالرَّخَمُ، وَالْبُغَاثُ، وَالْخَيْلُ تَحْرِيمًا، فِي الْأَصَحِّ، وَعِنْدَهُمَا: لَا تُكْرَهُ الْخَيْلُ.
- وَحَلَّ الْعَقَّعُ، وَغُرَابُ الزَّرْعِ، وَالْأَرْنَبُ.
- * وَلَا يُؤْكَلُ مِنْ حَيَوَانَ الْمَاءِ إِلَّا السَّمَكُ بِأَنْوَاعِهِ، كَالْجَرِّيْثِ، وَالْمَازِمَاهِي.
- وَلَا يُؤْكَلُ الطَّافِي مِنْهُ، وَإِنْ مَاتَ لَحَرًّا، أَوْ بَرْدًا: فَفِيهِ رَوَايَتَانِ.
- * وَيَحِلُّ هُوَ^(٢)، وَالْجَرَادُ بِلَا ذِكَاةٍ.
- * وَلَوْ ذَبَحَ شَاةً لَمْ تُعْلَمَ حَيَاتُهَا، فَتَحَرَّكَتْ، أَوْ خَرَجَ مِنْهَا دَمٌ: حَلَّتْ، وَإِلَّا: فَلَا، وَإِنْ عُلِمَتْ: حَلَّتْ مُطْلَقًا.



(١) أي وكلها تحرم الحُمُرُ الأهلية.

(٢) أي السمك.

كتاب الأضحية

• هي واجبة، وعن أبي يوسف: سنة، وقيل: هو^(١) قولهما.

وإنما تجب على حرٍّ، مسلم، مقيم، مؤسير.

عن نفسه، لا عن طفله، وقيل: تجب عنه أيضاً.

وقيل: يضحى عنه أبوه، أو وصيه من ماله.

فيُطعم منها ما أمكن، ويستبدل بالباقي ما ينتفع^(٢) به مع بقائه.

• وهي شاة، أو بدنة، أو شُبع بدنة، بأن اشترك مع ستة في بقرة، أو بعير، وكلُّ يريد القرية، وهو من أهلها، ولم ينقص نصيب أحدهم عن شُبع.

فلو أراد أحدهم بنصيبه اللحم، أو كان كافراً، أو نصيبه أقل من شُبع: لا تجوز عن واحد منهم.

• ويجوز اشتراك أقل من سبعة، ولو اثنين^(٣).

ويُقسم لحمها^(٤) وزناً، لا جُزافاً، إلا إذا خُلطَ به^(٥) من أكارعه، أو جلده.

• ولو شَرى بدنة للأضحية، ثم أشرك فيها ستة: جاز؛ استحساناً.

والاشتراك قبل الشراء: أحب.

• وأوّل وقتها: بعد فجر النحر.

ولا تُذبح في المصير قبل صلاة العيد.

وآخره: قبيل غروب اليوم الثالث.

• واعتُبر آخره للفقير، وضده^(٦)، والولادة، والموت.

(١) أي كونها سنة هو قول الصاحبين، وواجبة عند الإمام.

(٢) أي الطفل.

(٣) نصّين.

(٤) أي بين الشركاء.

(٥) أي باللحم.

(٦) فلو كان غنياً في أوّل الأيام، فقيراً في آخرها: لا تجب عليه، وفي العكس: تجب، وإن مات =

وأولها: أفضلها.

* وكُرِهَ الذَّبْحُ لَيْلاً.

* فَإِنْ فَاتَ وَقْتُهَا قَبْلَ ذَبْحِهَا: لَزِمَ التَّصَدُّقُ بِعَيْنِ الْمَنْدُورَةِ حَيَّةً.

وكذا مَا شَرَاهَا فَقِيرٌ لِلتَّضَحِّيَةِ.

وَالْغَنِيُّ يَتَصَدَّقُ بِقِيمَتِهَا، شَرَاهَا أَوْ لَا.

* وَإِنَّمَا يُجْزَى فِيهَا: الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ، وَالثَّنِيَّةُ، فَصَاعِدًا مِنَ الْجَمِيعِ.

وَتَجُوزُ الْجَمَاءُ، وَالْخَصِيُّ، وَالثَّلَاةُ^(١)، وَالْجَرْبَاءُ السَّمِينَةُ.

* لَا الْعَمِيَاءُ، وَالْعَوْرَاءُ، وَالْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا تُنْقِي^(٢)، وَالْعَرْجَاءُ الَّتِي لَا تَمْشِي

إِلَى الْمَنْسِكِ^(٣)، وَمَقْطُوعَةُ الْيَدِ، أَوْ الرَّجْلِ، وَذَاهِبَةُ أَكْثَرِ الْعَيْنِ، أَوْ الْأُذُنِ، أَوْ الذَّنْبِ،

أَوْ الْأَلْيَةِ، وَفِي ذَهَابِ النِّصْفِ: رَوَايَتَانِ.

* وَتَجُوزُ إِنْ ذَهَبَ أَقْلُ مِنْهُ، وَقِيلَ: إِنْ ذَهَبَ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ: لَا تَجُوزُ، وَقِيلَ: إِنْ

ذَهَبَ الثَّلَاثُ: لَا تَجُوزُ.

* وَلَا يَضُرُّ تَعْيُبُهَا مِنْ اضْطِرَابِهَا عِنْدَ الذَّبْحِ.

* وَإِنْ مَاتَ أَحَدُ سَبْعَةٍ، وَقَالَ وَرَثَتُهُ: اذْبَحُوهَا عَنْكُمْ، وَعَنْهُ: صَحَّ.

وكذا لو ذَبَحَ بَدَنَةً عَنْ أَضْحِيَّةٍ، وَمُتْعَةٍ، وَقَرَانٍ.

* وَيَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ أَضْحِيَّتِهِ، وَيُطْعِمُ مَنْ شَاءَ، مِنْ غَنِيِّ وَفَقِيرٍ.

وَيُذَبَّ أَنْ لَا يُنْقِصَ^(٤) الصَّدَقَةُ عَنِ الثَّلَاثِ.

= فيه: لَا تَجِبُ عَلَيْهِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْإِمَامَ صَلَّى بِغَيْرِ طَهَارَةٍ: تُعَادُ الصَّلَاةُ، دُونَ التَّضَحِّيَةِ. مجمع الأنهر ٥١٨/٢.

(١) أي المجنونة.

(٢) أي التي ليس فيها: نَقْيٌ، أي مَخٌّ، مِنْ شِدَّةِ الْهَزَالِ.

(٣) أي المَذْبُوح.

(٤) وَيُمْكِنُ ضَبْطُهَا هَكَذَا: أَنْ لَا تُنْقِصَ الصَّدَقَةُ عَنِ الثَّلَاثِ.

وَتَرَكُهُ^(١) لَدِي عِيَالٍ؛ تَوْسَعَةً عَلَيْهِمْ.

وَأَنْ يَذْبَحَ بِيَدِهِ إِنْ أَحْسَنَ، وَإِلَّا: يَأْمُرُ غَيْرَهُ، وَيَحْضُرُهَا.

❖ وَيَكْرَهُ أَنْ يَذْبَحَهَا كِتَابِيٌّ.

❖ وَيَتَصَدَّقُ بِجِلْدِهَا، أَوْ يَعْمَلُهُ آلَةً، كَجِرَابٍ، أَوْ خُفٍّ، أَوْ فَرَوٍ.

أَوْ يَشْتَرِي بِهِ مَا يُتَنَفَّعُ بِهِ مَعَ بَقَائِهِ، كَغِرْبَالٍ، وَنَحْوِهِ، لَا مَا يُسْتَهْلَكُ، كَخَلٍّ، وَشِبْهِهِ.

فَإِنْ بَدَّلَ اللَّحْمَ، أَوِ الْجِلْدَ بِهِ^(٢): يَتَصَدَّقُ بِهِ.

❖ وَلَوْ ذَبَحَ أَضْحِيَّةً غَيْرَهُ بِغَيْرِ أَمْرِهِ: جَاز.

وَلَوْ غَلِطَ اثْنَانِ، فَذَبَحَ كُلُّ شَاةٍ الْآخَرَ: صَحَّ، وَلَا ضَمَانُ، وَيَتَحَالَّلَانِ^(٣).

وَإِنْ تَشَاحَا^(٤): ضَمَّنَ كُلُّ صَاحِبِهِ قِيمَةَ لَحْمِهِ، وَتَصَدَّقَ بِهَا.

❖ وَصَحَّتِ التَّضْحِيَّةُ بِشَاةِ الْغَضَبِ، دُونَ شَاةِ الْوَدِيعَةِ، وَضَمِنَهُمَا.



(١) أَيِ تَدَبَّ تَرَكَ التَّصَدَّقُ لِمَا يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِمْ.

(٢) أَيِ بِالْخَلِّ. (٣) لَوْ أَكَلَا، ثُمَّ عَلِمَا.

(٤) أَيِ تَنَارَحَا.

كتاب الكراهية

* المَكْرُوهُ: إلى الحَرَامِ أَقْرَبُ.

وعند محمد: كُلُّ مَكْرُوهٍ: حَرَامٌ، ولم يَلْفِظْ به^(١)؛ لَعَدَمِ القاطع.

فصل

في الأكل

- منه قَرْضٌ: وهو بَقْدَرٍ ما يَنْدَفِعُ به الهلاكُ.
- ومندوبٌ: وهو ما زاد لِيَتِمَّكَنَ من الصلاة قائماً، وَيَسْهُلَ عليه الصومُ.
- ومباحٌ: وهو ما زاد إلى الشَّبَعِ؛ لزيادة قُوَّةِ البدن.
- وحرامٌ: وهو الزائدُ عليه، إلا لِقْصِدِ التقوِّي على صومِ الغدِ، أو لثلا يَسْتَحْيِي الضيفُ.

* ولا تجوزُ الرياضةُ بتقليلِ الأكلِ حتى يَضْعُفَ عن أداءِ العبادة.

* وَمَنْ امتَنَعَ من الميتةِ حالَ المَخْمَصَةِ، أو صامَ ولم يَأْكُلْ حتى مات: أثِمَ.

بخلاف مَنْ امتَنَعَ من التداوي حتى مات^(٢).

* ولا بأس بالتفَكُّه بأنواع الفواكِه، وتركه: أَفْضَلُ.

واتِّخَاذُ الأَطْعَمَةِ^(٣): سَرْفٌ.

وكذا^(٤) وَضْعُ الخُبْزِ على المائدةِ أَكْثَرَ من قَدْرِ الحاجة.

* وَمَنْعُ الأصابعِ، أو السُّكَّينِ بالخُبْزِ، وَوَضْعُ المِملَحَةِ عليه: مَكْرُوهٌ.

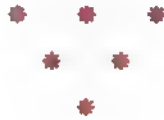
(١) أي لم يَلْفِظْ في كُتُبِهِ بلفظ: الحرام؛ لعدم الدليل القطعي على حُرْمَتِهِ.

(٢) إذ لا يَتَقَنَّ أَنَّهُ يَشْفِيهِ، وقد يُشْفَى بدون دواء.

(٣) أي اتِّخَاذُ ألوانِ الأَطْعَمَةِ: سَرْفٌ مِنْهُيَّ عَنْهُ.

(٤) أي من السَّرْفِ.

- * وَسُنَّةُ الْأَكْلِ: الْبَسْمَلَةُ فِي أَوَّلِهِ، وَالْحَمْدَةُ فِي آخِرِهِ.
- وَعَسَلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَهُ، وَبَعْدَهُ.
- وَيُبْدَأُ بِالشَّبَابِ قَبْلَهُ، وَبِالشُّيُوخِ بَعْدَهُ.
- * وَلَا يَحِلُّ شُرْبُ لَبَنِ الْأَتَانِ^(١)، وَلَا بَوْلُ إِبِلٍ.
- * وَلَا اسْتِعْمَالُ إِنَاءٍ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ لِرَجُلٍ، أَوْ امْرَأَةٍ.
- * وَحَلَّ اسْتِعْمَالُ إِنَاءٍ عَقِيقٍ، وَبِلَّوْرٍ، وَزُجَاجٍ، وَرَصَاصٍ.



(١) أَنْثَى الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ.

فصل

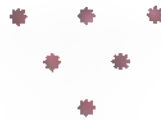
في الكَسْبِ

- أفضلُه: الجهادُ، ثم التجارةُ، ثم الحرّاثَةُ، ثم الصناعةُ.
- ومنه قَرَضٌ: وهو قَدْرُ الكفايةِ لنفسِه، وِعِيَالِه، وقضاءِ ديونِه.
- ومستحبٌ: وهو الزيادةُ عليه؛ ليواسيَ به فقيراً، أو يَصِلَ به قريباً.
- ومباحٌ: وهو الزيادةُ؛ للتجَمُّلِ.
- وحرامٌ: وهو الجَمْعُ للتفاخُرِ والبَطْرِ وإن كان من حِلٍّ.
- ويُنفِقُ على نفسِه وِعِيَالِه بلا إسرافٍ، ولا تقتيرٍ.
- ومن قَدَرَ على الكَسْبِ: لَزِمَه.
- وإن عَجَزَ عنه: لَزِمَه السؤالُ، فإن تَرَكَه حتى مات: أَثِمَ.
- وإن عَجَزَ عنه: يُفَرِّضُ على مَنْ عَلِمَ به أن يُطْعِمَه، أو يَدُلَّ عليه مَنْ يُطْعِمُه.
- ويكره إعطاءُ سُؤَالِ المسجدِ، وقيل: إن كان لا يتخطى رقابَ الناسِ، ولا يَمُرُّ بين يدي مصلٍّ: لا يكره^(١).
- ولا يجوزُ قبولُ هديةِ أُمراءِ الجَوْرِ، إلا إذا عَلِمَ أن أكثرَ مالِه من حِلٍّ.
- ولا تُكره إجارةُ بيتٍ بالسَّوَادِ لِيُتَّخَذَ بيتَ نارٍ، أو كنيسةً، أو بَيْعَةً، أو تُبَاعَ فيه الخمرُ، وعندَهما: يكره.
- ويُكره في المِصرِ، إجماعاً، وكذا في سَوَادِ غالبِه أهلُ الإسلامِ.
- ومن حَمَلَ لذميٍّ خمرًا بأجرٍ: طابَ له^(٢)، وعندَهما يُكره.
- ولا بأسُ بقبولِ هديةِ العبدِ التاجرِ، وإجابةِ دَعْوَتِه، واستعارةِ دَابَّتِه.

(١) وهو المختار. مجمع الأنهر، والدر المتقى ٥٢٩/٢.

(٢) قالوا: وعلى هذا القول: يُحْمَلُ الحديثُ في لَفْظِ حامِلِه: على الحملِ المقرون بقصد المعصية، ولم يرتضِ هذا العينيُّ في البناية ٢٢٢/١٢، ويُنظر لزماً لبيان وجهات النظر لكل قولٍ بتوسع، ومع المناقشة: نتائج الأفكار (تمة فتح القدير) ٤٩٤/٨.

- وَكُرِهَ قَبُولُ كُسُوتِهِ ثَوْبًا، وإهدائه أَحَدَ النَقْدَيْنِ.
- * وَيُقْبَلُ فِي الْمَعَامَلَاتِ قَوْلُ الْفَرْدِ وَلَوْ أَنْثَى، أَوْ عَبْدًا، أَوْ فَاسِقًا، أَوْ كَافِرًا، كَقَوْلِهِ: شَرَيْتُ اللَّحْمَ مِنْ مُسْلِمٍ، أَوْ كِتَابِيَّ: فَيَحِلُّ، أَوْ مِنْ مَجُوسِيٍّ: فَيَحْرُمُ.
- وقَوْلُ الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ، وَالصَّبِيِّ فِي الْهَدِيَةِ، وَالْإِذْنِ.
- * وَشُرِطَ الْعَدْلُ فِي الدِّيَانَاتِ، كَالْخَبَرِ عَنْ نَجَاسَةِ الْمَاءِ، فَيَتَيَمَّمُ إِنْ أَخْبَرَ بِهَا مُسْلِمٌ عَدْلٌ وَلَوْ أَنْثَى، أَوْ عَبْدًا.
- * وَيَتَحَرَّى^(١) فِي الْفَاسِقِ، وَالْمَسْتَوْرِ، ثُمَّ يَعْمَلُ بِغَالِبِ رَأْيِهِ.
- وَلَوْ أَرَأَى^(٢)، فَيَتَيَمَّمُ عِنْدَ غَلْبَةِ صِدْقِهِ، وَتَوْضَأُ وَتَيَمَّمُ عِنْدَ غَلْبَةِ كَذِبِهِ: كَانَ أَحْوَطَ.



(١) أَيِ الْمَخْبَرِ.

(٢) أَيِ لَوْ أَرَأَى الْعَاءَ الَّذِي أَخْبَرَ بِنَجَاسَتِهِ فَاسِقٌ.

فصل في اللبس

- * الكِسْوَةُ منها فرض: وهو ما يَسْتُرُ العورة، وَيَدْفَعُ ضَرَرَ الْحَرِّ والبرد.
 - والأولى: كونه من القطن، أو الكتان، بين النِّفَيسِ والخَسِيسِ.
 - **وَمُسْتَحَبٌّ**: وهو الزائد لأخذ الزينة، وإظهار نعمة الله تعالى.
 - **ومباح**: وهو الثوب الجميل للترئين.
 - **ومكروه**: وهو اللبس للتكبر.
 - وَيُسْتَحَبُّ الأَبْيَضُ والأسود، وَيُكْرَهُ الأحمر، والمُعَصْفَرُ.
 - * **والسُّنَّةُ** إرخاء طَرَفِ الْعِمَامَةِ بين كَتِفَيْهِ، قَدَرِ شِبْرٍ، وقيل: إلى وَسَطِ الظَّهْرِ، وقيل: إلى موضع الجلوس.
 - * وإذا أراد تجديد لَفْهًا: نَقَضَهَا كما لَفَّهَا^(١).
 - * **وَيَحِلُّ** للنساء لبس الحرير، ولا يَحِلُّ للرجال، إلا قَدَرُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ، كَالْعَلَمِ، ولا بأس بتوشده، وافتراشه، خلافاً لهما.
 - ولا بأس بلبس ما سَدَاهُ إِبْرِيْسَمٌ، وَلَحْمَتُهُ غَيْرُهُ.
 - وعكسه: لا يُلْبَسُ إلا في الحرب، وَيُكْرَهُ لبس خَالِصِهِ فيها^(٢)، خلافاً لهما.
 - * **ويجوزُ** للنساء التحلي بالذهب والفضة.
 - لا للرجال، إلا الخاتم، والمنطقة، وحلية السيف من الفضة، ومسمار الذهب في ثَقْبِ الفَصِّ، وكتابة الثوب بذهب أو فضة، وشَدُّ السِّنِّ بالفضة، ولا يجوز
-
- (١) ولا يُلْقِيهَا على الأرض دفعة واحدة، هكذا نُقِلَ من فعله عليه الصلاة والسلام. كما في الاختيار ١٧٨/٤، وعزاه في التعريف والإخبار ٤٤٨/٣، للطبراني في الأوسط (٩٦١٥)، وفيه: فتقضها، وعممه، وأرخى من خلفه أربع أصابع.
- ونقل ابن عابدين ٧٥٥/٦ أن محمداً ذكر في السير الكبير (شرح السير للسرخسي ٩١/١) حديثاً يدل على ذلك، وهو ما في الطبراني.
- (٢) أي في دار الحرب.

بالذهب، خلافاً لهما.

* ولا يَتَخْتَمُ بِحَجَرٍ، وَلَا صُفْرٍ، وَلَا حَدِيدٍ، وَقِيلَ: يُبَاحُ بِالْحَجَرِ الْيَشِبِ.

وَتَرَكَ التَّخْتِمَ أَفْضَلَ لغيرِ السُّلْطَانِ، وَالْقَاضِي.

* وَيَجُوزُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ مِنْ إِنَاءٍ مُفَضَّضٍ، وَالْجُلُوسُ عَلَى سُرِيرٍ مُفَضَّضٍ

بشَرْطِ اتِّقَاءِ مَوْضِعِ الْفِضَّةِ، وَيُكْرَهُ عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ: رَوَاتَانِ.

* وَيُكْرَهُ الْبَاسُ الصَّبِيُّ ذَهَباً، أَوْ حَريراً.

* وَيُكْرَهُ حَمْلُ خِرْقَةٍ لِمَسْحِ الْعَرَقِ، أَوْ الْمُخَاطِ، أَوْ الْوَضُوءِ إِنْ لَلتَّكْبِيرِ، وَإِنْ

لِلْحَاجَةِ: فَلَا، هُوَ الصَّحِيحُ.

* وَالرَّتَمُ^(١): لَا بَاسَ بِهِ.



(١) هو الخيط الذي يُعْقَدُ عَلَى الْأَصْبَعِ لِتَذْكَرُ الشَّيْءَ، وَيُسَمَّى أَيْضاً: الرَّتِيمَةُ.

فصل

في النَّظَرِ، وَنَحْوِهِ

- * وَيَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَى الْعَوْرَةِ، إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ.
- كَالطَّيِّبِ، وَالْخَاتِنِ، وَالْخَافِضَةِ^(١)، وَالْقَابِلَةِ، وَالْحَاقِنِ^(٢).
- وَلَا يَتَجَاوَزُ قَدْرَ الضَّرُورَةِ.
- * وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ: إِلَى مَا سِوَى الْعَوْرَةِ، وَقَدْ بُيِّنَتْ فِي الصَّلَاةِ^(٣).
- * وَتَنْظُرُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَالرَّجُلِ: إِلَى مَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ إِنْ أَمِنَتْ الشَّهْوَةَ.
- * وَيَنْظُرُ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِ زَوْجَتِهِ، وَأُمْتِهِ الَّتِي يَحِلُّ لَهُ وَطُؤُهَا.
- * وَمِنْ مَحَارِمِهِ، وَأُمَةٍ غَيْرِهِ: إِلَى الْوَجْهِ، وَالرَّأْسِ، وَالصَّدْرِ^(٤)، وَالسَّاقِ، وَالْعَصْدِ.
- * وَلَا بِأَسَ بَمَسِّهِ^(٥) بِشَرْطِ أَمْنِ الشَّهْوَةِ فِي النَّظَرِ، وَالْمَسِّ.
- وَلَا يَنْظُرُ إِلَى الْبَطْنِ، وَالظَّهْرِ، وَالْفَخْذِ وَإِنْ أَمِنَ.
- وَلَا إِلَى الْحُرَّةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، إِلَّا إِلَى الْوَجْهِ، وَالْكَفَّيْنِ إِنْ أَمِنَ الشَّهْوَةَ، وَإِلَّا:
- فَلَا يَجُوزُ لغيرِ الشَّاهِدِ عِنْدَ الْأَدَاءِ، وَالْحَاكِمِ عِنْدَ الْحُكْمِ.
- * وَلَا يَجُوزُ مَسُّ ذَلِكَ وَإِنْ أَمِنَ إِنْ كَانَتْ شَابَةً، وَيَجُوزُ إِنْ عَجُوزًا لَا تُشْتَهَى، أَوْ هُوَ شَيْخٌ يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ، وَعَلَيْهَا.
- * وَيَجُوزُ النَّظَرُ وَالْمَسُّ مَعَ خَوْفِ الشَّهْوَةِ عِنْدَ إِرَادَةِ الشَّرَاءِ، أَوْ النِّكَاحِ.
- * وَالْعَبْدُ مَعَ سَيِّدَتِهِ: كَالْأَجْنَبِيِّ.
- * وَالْمَعْجُوبُ، وَالْخَصِيُّ: كَالْفَحْلِ.

(١) وذلك في حال فعل الختان للرجل، والخفّض للمرأة بعد سن البلوغ والتكليف.

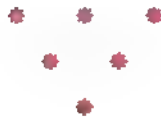
(٢) أي الذي يعمل الحفنة. (٣) وهي من السرة إلى الركبة.

(٤) ويدخل فيه الثدي.

(٥) أي مس الرجل المواضع التي يحل النظر إليها من محارمه، وأمة غيره.

* وَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُقْبَلَ الرَّجُلُ، أَوْ يُعَانِقَهُ فِي إِزَارٍ بِلَا قَمِيصٍ، وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ: لَا يُكْرَهُ.

وَلَا بَأْسَ بِالمَصَافِحَةِ، وَتَقْبِيلِ يَدِ الْعَالِمِ، وَالسُّلْطَانِ الْعَادِلِ.
* وَيَعَزُّ عَنْ أُمَّتِهِ بِلَا إِذْنِهَا، لَا عَنْ زَوْجَتِهِ، إِلَّا بِالإِذْنِ.
وَلَا تُعَرَّضُ الْأُمَةُ إِذَا بَلَغَتْ فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ^(١).



(١) وهو ما يستر بين المرأة والركبة، فلا يجوز؛ لأن ظهرها وبطنها عورة، فلا يجوز كشفهما.

فصل

في الاستبراء

* مَنْ مَلَكَ أُمَّةً بِشَرَاءٍ، أَوْ غَيْرِهِ: يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطْؤُهَا، وَدَوَاعِيهِ، حَتَّى يَسْتَبْرَأَ بِحِيضَةٍ فَيَمَنَ تَحِيضُ، وَبَشِيرٍ فِي غَيْرِهَا.

وَفِي مَرْتَفَعَةِ الْحِيضِ، لَا بَيَاسٍ: بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ، وَفِي رَوَايَةٍ: بِنَصْفِهَا.

وَفِي الْحَامِلِ: بَوَضْعِهِ^(١) وَلَوْ كَانَتْ بِكَرَاءٍ، أَوْ مَشْرِئَةً مِنْ امْرَأَةٍ، أَوْ مَالِ طِفْلِ، أَوْ مِمَّنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطْؤُهَا.

* وَيُسْتَحَبُّ الْإِسْتِبْرَاءُ لِلْبَائِعِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ.

وَلَا تَكْفِي حِيضَةٌ مَلَكَهَا فِيهَا، وَلَا الَّتِي قَبْلَ الْقَبْضِ، أَوْ قَبْلَ الْإِجَازَةِ فِي بَيْعِ الْفُضُولِيِّ.

وَكَذَا الْوِلَادَةِ.

وَتَكْفِي حِيضَةٌ وَجَدَتْ بَعْدَ الْقَبْضِ، وَهِيَ مَجُوسِيَّةٌ، فَأَسْلَمَتْ.

* وَيَجِبُ عِنْدَ تَمَلُّكِ نَصِيبِ شَرِيكِهِ.

لَا عِنْدَ عَوْدِ الْأَبْقَةِ، وَرَدِّ الْمَغْصُوبَةِ، وَالْمُسْتَأْجَرَةِ، وَقَلِّ الْمَرْهُونَةِ.

* وَلَا تُكْرَهُ الْحِيلَةُ لِإِسْقَاطِهَا، عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.

وَأُخِذَ بِالْأَوَّلِ^(٢): إِنْ عَلِمَ عَدَمُ الْوُطْءِ مِنَ الْمَالِكِ الْأَوَّلِ، وَبِالثَّانِي: إِنْ احْتَمَلَ.

* وَالْحِيلَةُ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَحْتَهُ حَرَةً: أَنْ يُزَوَّجَهَا، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا.

وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَهُ حَرَةً: فَانْ يُزَوَّجَهَا الْبَائِعُ قَبْلَ الْبَيْعِ، أَوِ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْبَيْعِ، قَبْلَ

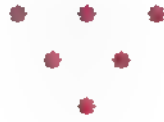
الْقَبْضِ، ثُمَّ يُطَلِّقَ الزَّوْجَ بَعْدَ الشَّرَاءِ وَالْقَبْضِ، أَوِ الْقَبْضِ^(٣).

(٢) أَيِ اخِذَ فِي الْفَتْوَى بَعْدَ كَرَاهَةِ الْحِيلَةِ.

(١) أَيِ بَوَضَعَ الْحَمْلَ.

(٣) أَيِ بَعْدَ الْقَبْضِ.

* وَمَنْ مَلَكَ أَمَتَيْنِ لَا تَجْتَمِعَانِ نِكَاحاً: فَلَهُ وَطْءُ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ، وَدَوَاعِيهِ.
فَإِنْ وَطَّاهُمَا، أَوْ فَعَلَ بِهِمَا شَيْئاً مِنَ الدَّوَاعِي: حَرَّمَ عَلَيْهِ وَطْءُ كُلِّ مَنِهْمَا، وَدَوَاعِيهِ
حَتَّى يُحَرِّمَ إِحْدَاهُمَا.



فصل

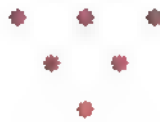
في البيع

- * ويكره بيع العذرة خالصة، وجاز لو مخلوطة، في الصحيح.
- وجاز بيع السرقين.
- والانتفاع: كالبيع.
- * ومن رأى جارية رجل مع آخر يبيعها قائلاً: وكُلّني صاحبها، أو اشتريتها منه، أو وهبها لي، أو تصدّق بها عليّ، ووقع في قلبه صدقته: حلّ له شراؤها منه، ووطؤها.
- * ويجوز بيع بناء مكة، ويكره بيع أرضها، وإجارتها، خلافاً لهما، وقولهما رواية عن الإمام.
- * **ويكره الاحتكار** في أقوات الأدميين والبهائم، ببلد يضرّ بأهله، وعند أبي يوسف: في كلّ ما يضرّ احتكاره بالعامّة، ولو ذهباً أو فضةً، أو ثوباً.
- * وإذا رُفِعَ إلى الحاكم حال المحتكر: أمره ببيع ما يفضل عن حاجته، فإن امتنع: باع عليه.
- * ولا احتكار في غلّة ضيعته، ولا فيما جلبه من بلد آخر، وعند أبي يوسف: يكره.
- وكذا عند محمد إن كان يُجلب منه إلى المصر عادةً، وهو المختار.
- * ويجوز بيع العصير ممّن يتّخذُه خمرًا^(١).
- ولو باع مسلمٌ خمرًا، وأوفى دينه من ثمنها: كره لربّ الدين أخذه.
- وإن كان المديون ذميّاً: لا يكره.
- * **ويكره التسعير** إلا إذا تعدّى أرباب الطعام في القيمة تعدّيّاً فاحشاً: فلا بأس

(١) أي من ذميّ، فلو من مسلم: كره اتفاقاً. الدر المتقى ٥٤٨/٢.

به بمَشُورَةٍ أَهْلِ الْخَبْرَةِ.

• ويجوزُ شراءُ ما لا بُدَّ للطفل منه ^(١)، وَيَبْعُهُ لِأَخِيهِ، وَعَمَّهُ، وَأُمَّه، وَمُلْتَظِّطِهِ إِنْ هُوَ ^(٢) فِي حِجْرِهِمْ.
وَتُؤَجَّرُهُ أُمُّهُ ^(٣) فَقَطْ.



(٢) أي الطفل.

(١) مثل النفقة والكسوة.
(٣) وكذا ملْتَظِّطُهُ، عَلَى الْأَصَحِّ.

فصل

في المتفرقات

- * تجوزُ المسابقةُ بالسَّهَامِ، والخَيْلِ، والحَمِيرِ، والبِغالِ، والإِبِلِ، والأقدامِ.
- * فإن شُرِطَ فيها جُعِلَ من أَحَدِ الجانبَيْنِ، أو من ثالثٍ لَأَسْبِقَهُمَا: جاز.
- وإن من كلا الجانبَيْنِ: يَحْرُمُ، إلا أن يكونَ بينهما مُحَلِّلٌ كَفِيٌّ^(١) لهما: إن سَبَقَهُمَا: أَخَذَ منهما، وإن سَبَقَاهُ: لا يُعْطِيهما، وفيما بينهما: أيُّهُمَا سَبَقَ: أَخَذَ من الآخرِ.
- * وعلى هذا^(٢) لو اختلفَ اثنانِ^(٣) في مسألةٍ، وأرادا الرجوعَ إلى شيخٍ، وجَعَلَا على ذلك جُعَلًا.
- * ووليمةُ العُرْسِ: سُنَّةٌ.
- ومن دُعِيٍّ: فليُجِبْ، وإن لم يُجِبْ: أثمٌ.
- ولا يَرَفَعُ منها شيئاً، ولا يُعْطَى سائلاً، إلا بإذنِ صاحبِها.
- * وإن عَلِمَ المَدْعُوُّ أنَّ فيها لهواً: لا يُجِبُّ.
- وإن لم يَعْلَمْ حتى حَضَرَ: فإن قَدَرَ على المنعِ: فَعَلَّ، وإلا: فإن كان مُقْتَدِيً به، أو كان اللَّهُوُّ على المائدةِ: فلا يَقْعُدُ، وإلا: فلا بأسَ بالقعودِ.
- قال الإمام^(٤): ابْتُلِيَتْ به مرَّةٌ، فَصَبَرْتُ، وهو محمولٌ على ما قَبِلَ أن يصيرَ مقتدِيً، ودَلَّ قوله: ابْتُلِيَتْ: على حُرْمَةِ كُلِّ المَلاهي؛ لأنَّ الابتلاءَ إنما يكونُ بالمُحَرَّمِ^(٥).
- * والكلامُ: منه ما يُؤَجَرُّ به، كالنسيجِ، ونحوه، وقد يَأْثُمُ به^(٦) إذا فَعَلَهُ في مجلسِ الفِسْقِ، وهو يَعْمَلُهُ^(٧)، وإن قَصَدَ به فيه^(٨): الاعتبارَ والإنكارَ: فَحَسَنٌ.

(١) أي نظيرٌ.

(٢) التفصيل.

(٣) أي عالِمَانِ اثنانِ.

(٤) أي أبو حنيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) وفي هذا كلامٌ ونظَرٌ، فليس على إطلاقه. ينظر الدر المنثور ٢/ ٥٥٠، وغيره.

(٦) أي بالنسيجِ ونحوه.

(٧) لِمَا فيه من الاستهزاء به.

(٨) أي وإن قَصَدَ بالنسيجِ في مجلسِ الفسقِ الاعتبارَ، والإنكارَ لأفعالِ الفاسقين.

* وَيُكْرَهُ فِعْلُهُ ^(١) لِلتَّاجِرِ عِنْدَ فَتْحِ مَتَاعِهِ.

* وَالتَّرْجِيعُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَالِاسْتِمَاعُ إِلَيْهِ ^(٢)، وَقِيلَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَرِهَ رَفَعَ الصَّوْتِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَالْجَنَازَةِ، وَالزَّخْفِ، وَالتَّذْكِيرِ ^(٣).

فَمَا ظَنُّكَ بِهِ عِنْدَ الْغَنَاءِ الَّذِي يُسَمُّوهُ وَجْدًا ^(٤)؟

* وَكَرِهَ الْإِمَامُ الْقِرَاءَةَ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَجَوَّزَهَا مُحَمَّدٌ، وَبِهِ أُخِذَ.

* وَمِنْهُ ^(٥): مَا لَا أَجَرَ فِيهِ، وَلَا وَزَرَ، نَحْوُ: قُمْ وَاقْعُدْ، وَقِيلَ: لَا يُكْتَبُ عَلَيْهِ.

* وَمِنْهُ: مَا يَأْتُمُّ بِهِ، كَالْكَذِبِ، وَالْغَيْبَةِ، وَالنَّمِيمَةِ، وَالشَّتِيمَةِ.

* وَالْكَذِبُ حَرَامٌ، إِلَّا فِي الْحَرْبِ لِلْخُدْعَةِ، وَفِي الصُّلْحِ بَيْنَ اثْنَيْنِ، وَفِي

إِرْضَاءِ الْأَهْلِ ^(٦)، وَفِي دَفْعِ الظَّالِمِ عَنِ الظُّلْمِ، وَيَكْرَهُ التَّعْرِيفُ بِهِ إِلَّا لِحَاجَةٍ.

* وَلَا غَيْبَةَ لظَالِمٍ، وَلَا إِثْمَ فِي السَّعْيِ بِهِ.

وَلَا غَيْبَةَ إِلَّا لِمَعْلُومٍ، فَاغْتِيَابُ أَهْلِ قَرْيَةٍ: لَيْسَ بِغَيْبَةٍ.

* وَيَحْرُمُ اللَّعِبُ بِالنَّرْدِ، أَوِ الشُّطْرَنْجِ، وَالْأَرْبَعَةِ عَشَرَ ^(٧)، وَكُلُّ لَهْوٍ.

(١) أَي يَكْرَهُ الذُّكْرُ مِنَ التَّهْلِيلِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَنَحْوُ هَذَا عِنْدَ بَيْعِ الْمَتَاعِ، مِمَّا قُصِدَ بِهِ أُمُورُ الدُّنْيَا، كَأَعْلَامِ الْمُشْتَرِي جُودَةَ الشَّيْءِ الَّذِي يَبِيعُهُ.

(٢) أَي تَكْرَهُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ بِالْأَلْحَانِ الْمَغْيُورَةِ لَهُ، وَلِمَعَانِيهِ، وَتَكَرَّارِهِ، وَيَكْرَهُ سَمَاعَهُ.

(٣) قَالَ الْعَلَامَةُ قَاسِمٌ فِي التَّعْرِيفِ وَالْإِخْبَارِ ٤٥٠/٣: أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي السِّيَرِ مِنْ مَرْسَلِ الْحَسَنِ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ (١١٢٠٤).

(٤) أَي الَّذِي يَسْمِيهِ أَهْلُ الذُّكْرِ: وَجْدًا وَمَحَبَّةً، وَبَيَّنَّ ابْنُ عَابِدِينَ ٣٩٨/٦ (ط الْبَابِي) الْخِلَافَ فِي مَسْأَلَةِ حُكْمِ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الذِّكْرِ، وَأَنَّهُ مَا بَيْنَ مَبِيعٍ وَمَنْعٍ.

(٥) أَي وَمِنَ الْكَلَامِ.

(٦) أَي إِرْضَاءَ الرَّجُلِ أَهْلَهُ. فَرَاغِدُ الْمُتَقَى، وَبِهَذَا التَّعْبِيرِ جَاءَ لَفْظُ الْوَهْبَانِيَّةِ، وَذَكَرَ ابْنُ عَابِدِينَ ٤٢٧/٦ ضَابِطُ ذَلِكَ، فَقَالَ: كُلُّ مَقْصُودٍ مَحْمُودٍ أُبِيحَ تَحْصِيلُهُ، لَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْكَذِبِ: فَمُبَاحٌ. بِتَصْرُفٍ.

(٧) مِنَ أَلْعَابِ الْيَهُودِ.

- * ويكره استخدام الخُصيان.
- * ووضّل الشعرِ بشعرِ آدميٍّ.
- * وقوله^(١) في الدعاء: أسألك بمَعْقِدِ العِزِّ من عَرَشِكَ، خلافاً لأبي يوسف.
- * وقوله: أسألك بحقّ أنبيائك، ورُسُلِكَ.
- * واستماعُ المِلاهِي: حرامٌ.
- * ويكره تعشيرُ المصحفِ، ونَقْطُهُ^(٢)، إلا للعَجَمِ، فإنه حَسَنٌ.
- ولا بأس بتحليته^(٣).
- * ولا بأس بدخولِ الذميِّ المسجدَ الحرامَ، ولا^(٤) بعبادته.
- * ويجوزُ إخصاءُ البهائمِ، وإنزاءُ الحميرِ على الخيلِ.
- * والحُقْنَةُ للرجالِ والنساءِ، لا بمُحَرَّمٍ، كالخمرِ، ونحوها.
- * ولا بأس برِزْقِ القاضي كفايةً، بلا شَرْطٍ.
- * ولا بأس بسفَرِ الأُمّةِ، وأمّ الولدِ بلا مَحَرَمٍ.
- والخُلُوءُ بها: قيل: تُباحٌ، وقيل: لا.
- * ويكره جَعْلُ الرَّايَةِ^(٥) في عُنُقِ العبدِ، لا تقييده.
- * ويكره أن يُقرَضَ بَقْلاً درهماً لِيأخذَ منه به ما يَحْتَاجُ، إلى أن يَسْتَغْرِقَهُ^(٦).
- * والسَّنَةُ تَقْلِيمُ الأظفارِ، ونَشْفُ الإبطِ، وحَلْقُ العانةِ.

(١) أي يكره.

(٢) التعشير هو: كتابة العلامة عند منتهى عشر آيات، والنَّقْطُ: إظهار إعرابه.

(٣) أي بذهب أو فضة.

(٤) أي ولا بأس بعبادة المسلم للذمي.

(٥) أي طَوْق الحديد.

(٦) أي الدرهم، وذلك لأن كل قرض جرّ نفعاً فهو حرام، ولو أودعه بدل الإقراض.

والشارب^(١)، وقصّه: حَسَنٌ^(٢).

❖ ولا بأس بدخول الحَمَّامِ للرجالِ والنساءِ إذا اتَّزَرَ، وَغَضَّ بصره.

❖ وَيُسْتَحَبُّ اتِّخَاذُ الْأَوْعِيَةِ لِنَقْلِ الْمَاءِ إِلَى الْبُيُوتِ^(٣)، وَكَوْنُهَا مِنَ الْخَزَفِ أَفْضَلُ.

❖ ولا بأس بِسِتْرِ حِيطَانِ الْبَيْتِ بِاللُّبُودِ لِلْبَرْدِ، وَيُكْرَهُ لِلزَّيْنَةِ.

وكذا^(٤) إِرْخَاءُ السُّتْرِ عَلَى الْبَيْتِ.

❖ وإذا أَدَّى الْفَرَائِضَ، وَأَحَبَّ أَنْ يَتَنَعَّمَ بِمَنْظَرِ حَسَنِ، وَجَوَارِ^(٥) جَمِيلَةٍ: فَلَا بَأْسَ.

❖ وَالْقَنَاعَةُ بِأَدْنَى الْكِفَايَةِ، وَصَرْفُ الْبَاقِي إِلَى مَا يَنْفَعُ فِي الْآخِرَةِ: أَوْلَى.



(١) أي من السُّنَّةِ حَلَّقُ الشَّارِبِ، وَلَمْ أَرْضَ ذَوْقاً عَطَفَهُ عَلَى حَلْقِ الْعَانَةِ، وَلِذَا فَصَلْتُهُ.

(٢) قَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ ١٦٧/٤: قَالَ الطُّحَاوِيُّ: وَالْحَلْقُ سُنَّةٌ، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنَ الْقَصِّ.

(٣) لِحَاجَةِ النِّسَاءِ إِلَيَّهِنَّ فِي الْبَيْتِ؛ لِئَلَّا يَخْرُجْنَ.

(٤) جَمْعُ: جَارِيَةٍ.

(٥) أي يَكْرَهُ أَنْ لِلتَّكْبُرِ.

كتاب

إحياء المَوَات

* هي أرض لا يُنتَفَعُ بها عَادِيَّةٌ^(١)، أو مملوكة في الإسلام، ليس لها مالكٌ معيَّنٌ، مسلمٌ أو ذميٌّ.

وعند محمدٍ: إن مُلِكَتْ في الإسلام: لا تكونُ مَوَاتًا.

* ويُسْتَرَطُّ عندَ أبي يوسف: كونُها بعيدةً عن العامِرِ، لو صِيحَ من أَقْصَاهُ لا يُسْمَعُ فيها.

وعند محمدٍ: أن لا يَنْتَفِعَ بها أهلُ العامِرِ ولو قريةً منه.

* مَنْ أَحْيَاهَا بِإِذْنِ الإِمَامِ ولو ذميًّا: مَلَكَهَا، وبِلا إِذْنِهِ: لا، خلافاً لهما.

* ولا يجوزُ إحياءُ ما قَرُبَ من العامِرِ، بل يُتْرَكُ مَرْعَى لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ، وَمَطَرَحاً لِحِصَانِهِمْ.

ولا ما عَدَلَ عَنْهُ الْفَرَاتُ، ونحوها، واحْتَمَلَ عَوْدُهُ، فإن لم يَحْتَمِلْ: جاز.

* وَمَنْ حَجَّرَ أَرْضاً ثَلَاثَ سِنِينَ، وَلَمْ يَغْمُرْهَا: أُخِذَتْ مِنْهُ، وَدُفِعَتْ إِلَى غَيْرِهِ.

* وَمَنْ حَفَرَ بَثْراً فِي أَرْضٍ مَوَاتٍ: فَلَهُ حَرِيمُهَا إِنْ بِإِذْنِ الإِمَامِ.

وكذا إِنْ بغيرِ إِذْنِهِ عِنْدَهُمَا.

* وَحَرِيمُ الْعَطَنِ^(٢): أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، هُوَ الصَّحِيحُ.

* وكذا حَرِيمُ النَّاضِحِ^(٣)، وَعِنْدَهُمَا: لِلنَّاضِحِ: سِتُونَ.

* وَحَرِيمُ الْعَيْنِ^(٤): خَمْسُمِائَةِ ذِرَاعٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ.

* وَيُمنَعُ غَيْرُهُ مِنَ الْحَفْرِ فِي حَرِيمِهِ، لَا فِيمَا وَرَاءَهُ.

(١) أي قديمة، نسبة لقوم عاد.

(٢) التي يُنَزَّحُ منها الماء باليد، ويُناخُ الإبل حولها للشرب.

(٣) التي يُنَزَّحُ منها الماء بالناضح، وهو البعير.

(٤) أي العين التي تُستخرجُ للزراعة، فلا بدُّ من موضع يجري فيه الماء، ومن حوضي يُجمَعُ فيه الماء.

فَإِنْ حَفَرَ أَحَدٌ فِيهِ: ضَمِنَ النِّقْصَانَ، وَتُكَبِّسُ^(١).

وَإِنْ حَفَرَ فِيمَا وَرَاءَهُ: فَلَا ضَمَانَ.

وَلَهُ^(٢) الْحَرِيمُ مِمَّا سِوَى حَرِيمِ الْأُولَى.

* وَلِلْقَنَاءِ حَرِيمٌ بِقَدْرِ مَا يُصْلِحُهَا، وَقِيلَ: لَا حَرِيمَ لَهَا مَا لَمْ يَظْهَرْ مَاؤُهَا، وَعِنْدَهُمَا: هِيَ كَالْبَثْرِ، وَإِنْ ظَهَرَ مَاؤُهَا: فَهِيَ كَالْعَيْنِ، إِجْمَاعاً.

* وَلَا حَرِيمَ لِنَهْرٍ فِي أَرْضٍ غَيْرٍ، إِلَّا بِحُجَّةٍ^(٣).

وَعِنْدَهُمَا: لَهُ مُسْنَأَةٌ^(٤) بِقَدْرِ نَصْفِ عَرْضِهِ، مِنْ كُلِّ جَانِبٍ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَبِقَدْرِ عَرْضِهِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ الْأَرْفَقُ.

* فَالْمُسْنَأَةُ^(٥) بَيْنَ النَّهْرِ وَالْأَرْضِ، وَلَيْسَتْ فِي يَدِ أَحَدٍ: لِمَالِكِ الْأَرْضِ.

فَلَا يَغْرَسُ فِيهَا صَاحِبُ النَّهْرِ، وَلَا يُلْقَى عَلَيْهَا طِينُهُ، وَلَا يَمُرُّ، وَقِيلَ: لَهُ الْمُرُورُ، وَإِلْقَاءُ الطِّينِ مَا لَمْ يَفْحُشْ.

وَعِنْدَهُمَا: هِيَ لِرَبِّ النَّهْرِ، فَلَهُ ذَلِكَ.

قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ^(٦): أَخَذُ بِقَوْلِ الْإِمَامِ فِي الْغَرَسِ، وَبِقَوْلِهِمَا: فِي إِلْقَاءِ الطِّينِ.

* وَمَنْ غَرَسَ شَجَرَةً فِي أَرْضٍ مَوَاتٍ: فَلَهُ حَرِيمُهَا خَمْسَةُ أَذْرُعٍ، مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، يَمْنَعُ غَيْرَهُ مِنَ الْغَرَسِ فِيهِ.

* * *

(١) أَيِ يَكْبَسُ الْحَافِرُ هَذِهِ الْبَثْرَ، وَيُرَدُّمُهَا بِنَفْسِهِ.

(٢) أَيِ لِلَّذِي حَفَرَ فِيمَا وَرَاءَ الْحَرِيمِ مُتَصِلاً بِحَرِيمِ الْبَثْرِ الْأُولَى.

(٣) عَلَى أَنَّ ثُبُوتَ الْحَرِيمِ لَهُ.

(٤) أَيِ كَيْفُ النَّهْرِ، يُمَشَى عَلَيْهَا، وَيُلْقَى عَلَيْهَا الطِّينُ.

(٥) مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ قَوْلُهُ الْآتِي: لِمَالِكِ الْأَرْضِ.

(٦) أَيِ أَبُو جَعْفَرٍ الْهَنْدَوَانِيُّ الْبَلْخِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، الْإِمَامُ الْكَبِيرُ، الْمُتَوَفَّى بِبِخَارَى، سَنَةَ

(٣٦٢ هـ)، وَنُصِّهَ فِي الْهِدَايَةِ ٥٣٩/٦، وَقَدْ بَيَّنَّ الْعَيْنِيُّ فِي الْبَنَاءِ ٣٨/١٥.

فصل في الشرب

- * هو^(١): النصيب من الماء.
- والشفة: شرب^(٢) بني آدم، والبهائم.
- * الأنهار العظام، كالفرات، ودجلة: غير مملوكة، ولكل أحد فيها حق الشفة، والوضوء، ونصب الرحي، وكزي نهر إلى أرضه إن لم يضر بالعامه.
- * وفي الأنهار المملوكة، والحوض، والبر، والقناة: لكل حق الشفة إن لم يخف التخريب؛ لكثرة المواشي، أو الإتيان على جميع الماء.
- لا سقي أرضه، أو شجره، إلا بإذن مالكة.
- وله الأخذ للوضوء، وغسل الثياب، وسقي شجر، وخضر^(٣) في داره بالجرار، في الأصح.
- * وما أحرز من الماء بحب^(٤)، أو كوز، ونحوه: لا يؤخذ إلا برضا صاحبه، وله^(٥) بيعه.
- * ولو البئر، أو العين، أو النهر في ملك أحد: فله^(٦) منع من يريد الشفة من الدخول.
- * فإن لم يجد غيره: لزمه^(٧) أن يخرج إليه الماء، أو يملكه من الدخول.
- فإن لم يفعل^(٨)، وخيف العطش: قوتل بالسلاح^(٩).
- وفي المحرز^(١٠): يُقاتل بغير سلاح^(١١)، كما في الطعام حال المخمصة.

(١) أي الشرب: بكسر الشين: أي الماء المشروب.

(٢) أي استعمالهم الماء لأغراضهم، للعطش والطبخ والوضوء، ونحو هذا.

(٣) الخاية.

(٤) جمع: خضرة.

(٥) أي لصاحب الماء المحرز.

(٦) أي لصاحب الماء.

(٧) أي صاحب الماء.

(٨) ومنعه.

(٩) إن لم يمكن بغير السلاح.

(١٠) لو فيه فضل عن حاجته.

(١١) في الأواني.

فصل

[في كزي الأنهار]

* وكزي^(١) الأنهار العظام: من بيت المال، وإن لم يكن فيه شيء: فعلى العامة. وكزي ما مُلك: على أربابه، لا على أهل الشفة، ويُجبر مَنْ أبى، ومؤنته عليهم: من أعلاه.

* وإذا جاوز أرض رجل: سقطت عنه، وليس له سقي أرضه ما لم يفرغ شركاؤه، وقيل: له ذلك.

وعندهما: هي عليهم جميعاً، من أوله إلى آخره، بحصص الشرب.

* وتصح دعوى الشرب بلا أرض.

* ومَنْ كان له نهر يجري في أرض غيره، فأراد رب الأرض منع الإجراء: فليس له ذلك.

فإن لم يكن في يده، أو لم يكن جارياً، فادّعى أنه له، وقصد إجراءه: لا يُسمع بلا بينة أنه له، أو أنه كان له حق الإجراء.

* وعلى هذا: المصب في نهر، أو على سطح، والميزاب، والممشى في دار الغير.

* وإن اختص جماعة في شرب بينهم: قُسم على قدر أراضيهم.

ويُمنع الأعلى من سكر النهر^(٢) بلا رضاهم وإن لم تشرب أرضه بدونه.

* وليس لواحد منهم أن يشق منه نهراً، أو ينصب عليه رَحَى، أو دالية، أو جسراً بلا إذن البقية، إلا رَحَى في ملكه، ولا تُضر بالنهر، ولا بمائه.

* ولا أن يُوسّع فَم النهر، ولا أن يُقسَم بالأيام، أو مناصفة بعد كَوْن القسمة بالكوى^(٣).

ولا أن يزيد كوة وإن لم يضرّ بالباقيين، ولا أن ينقص بعض كواه.

(١) أي حفر الأنهار لتعزيلها وإصلاحها. (٢) أي يُمنع من سدّ النهر.

(٣) جَمْع: كوة: ثقب في الخشب أو الحجر؛ ليجري الماء إلى المزارع أو الجداول.

* ولا أن يسوق شربه إلى أرض أخرى له، ليس لها منه شرب.
فإن رضي البقية بشيء من ذلك: جاز، ولهم نقضه بعد الإجازة، ولورثتهم من بعدهم.

* والشرب يورث، ويوصى بالانتفاع به.
ولا يباع، ولا يوهب، ولا يؤجر، ولا يتصدق به، ولا يجعل مهراً، ولا بدل صلح.
* ولا يضمن من ملأ أرضه، فنزت أرض جاره.
ولا من سقى من شرب غيره.



كتاب الأشربة

• **تَحْرُمُ الْخَمْرُ، وَهِيَ النَّيُّ مِنْ مَاءِ الْعِنَبِ، إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ، وَالْقَذْفُ بِالزَّبِيدِ شَرْطٌ، خِلَافًا لِهَمَا.**

- وَالطَّلَاءُ: وَهُوَ مَا طُبِّخَ مِنْهُ، فَذَهَبَ أَقْلٌ مِنْ ثُلَاثِيهِ.

- فَإِنْ ذَهَبَ نَصْفُهُ: سُمِّيَ مُنْصَفًا.

- وَإِنْ طُبِّخَ أَدْنَى طَبْخَةٍ: سُمِّيَ بَادِقًا، إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ.

- وَالسَّكْرُ: وَهُوَ النَّيُّ مِنْ مَاءِ الرُّطَبِ، إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ.

- وَنَقِيعُ الزَّبِيدِ إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ.

وَاشْتَرَا طُ قَذْفُ الزَّبِيدِ فِيهِنَّ عَلَى مَا فِي الْخَمْرِ.

• **وَالْكُلُّ حَرَامٌ، وَحُرْمَتُهَا دُونَ الْخَمْرِ.**

فَنَجَاسَةُ الْخَمْرِ: غَلِيظَةٌ، وَنَجَاسَةُ هَذِهِ: مُخْتَلَفٌ فِي غَلَاظِهَا، وَخِفَّتِهَا.

• **وَيُكْفَرُ مُسْتَحِلُّ الْخَمْرِ، دُونَ هَذِهِ.**

وَيُحَدُّ بِشُرْبِ قَطْرَةٍ مِنَ الْخَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَسْكُرْ، بِخِلَافِ هَذِهِ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ هَذِهِ، وَيُضَمَّنُ مُتْلِفُهَا، خِلَافًا لِهَمَا.

• **وَفِي الْخَمْرِ: عَدَمُ جَوَازِ الْبَيْعِ، وَعَدَمُ الضَّمَانِ: إِجْمَاعٌ.**

• **وَلَوْ طُبِّخَتِ الْخَمْرُ، أَوْ غَيْرُهَا بَعْدَ الْإِشْتِدَادِ: لَا تَحِلُّ وَإِنْ ذَهَبَ الثَّلَاثَانِ، لَكِنْ**

قِيلَ: لَا يُحَدُّ مَا لَمْ يُسْكِرْ.

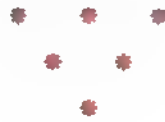
• **وَيَحِلُّ نَبِيذُ التَّمْرِ، وَالزَّبِيدُ إِذَا طُبِّخَ أَدْنَى طَبْخَةٍ وَإِنْ اشْتَدَّ، مَا لَمْ يُسْكِرْ.**

وَكَذَا نَبِيذُ الْعَسَلِ، وَالتِّينِ، وَالْحَنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالدُّرَّةِ، وَالْخَلِيطَيْنِ، طُبِّخَتْ أَوْ لَا.

• **وَكَذَا الْمَثْلُثُ، وَهُوَ عَصِيرُ الْعِنَبِ إِذَا طُبِّخَ حَتَّى ذَهَبَ ثُلَاثَاهُ وَإِنْ اشْتَدَّ.**

• **وَفِي الْحَدِّ بِالسُّكْرِ مِنْهَا: رَوَايَتَانِ، وَالصَّحِيحُ وَجُوبُهُ.**

- * ووقوع طلاق مَنْ سَكِرَ منها: تابع للحُرْمَةِ.
- والكلُّ حرامٌ عندَ محمدٍ، وبه يُقتى.
- والخلافُ إنما هو عندَ قَصْدِ التقوِّي^(١)، أما عندَ قَصْدِ التلَهِّي: فحرامٌ، إجماعاً.
- * وخَلُّ الخمرِ: حلالٌ ولو خُلِّتْ بعلاجٍ.
- * ولا بأسٌ بالانتبازِ في الدُّبَاءِ، والْحَنْتَمِ، والمُرَقَّتِ، والنَّقِيرِ.
- * ويُكره شُرْبُ دُرْدِيِّ الخمرِ، والامتشاطُ به.
- ولا يُحَدُّ شاربُه بلا سُكْرِ.
- * ولا يجوزُ الانتفاعُ بالخمرِ، ولا أن يُداوَى بها جُرْحٌ، ولا دَبَرُ دَابَّةٍ^(٢)، ولا تُسقى آدميًّا، ولو صبيًّا للتداوي.
- ولا تُسقى الدوابُّ، وقيل: لا يُحْمَلُ الخمرُ إليها، فإن قِيدَتْ^(٣) إلى الخمرِ: فلا بأسَ به، كما في الكلبِ مع الميتة.
- * ولا بأسٌ بإلقاء الدُّرْدِيِّ في الخلِّ، لكن يُحْمَلُ الخلُّ إليه، دون عكسه.



(١) بِشُرْبِهَا.

(٢) أَي قُرْحَةُ الدَّابَّةِ فِي ظَهْرِهَا، وَتَقْدَمُ التَّعْرِيفُ بِهَا.

(٣) أَي الدَّوَابُّ.

كتاب الصيد

- هو الاصطياد، وهو جائز بالجوارح المَعْلَمَة، والمُحَدَّد من سَهْم، وغيره. لِمَا يُؤْكَل: لأَكْلِهِ، وما لا يُؤْكَل: لِجِلْدِهِ، وشَعْرِهِ.
- ولا بدَّ فيه من الجَرْح، وكون المرسل، أو الرامي مسلماً أو كتابياً. وأن لا يترك التسمية عمداً عند الإرسال، أو الرمي. وكون الصيد ممتنعاً.
- وأن لا يَقْعُدَ عن طلبه بعد التواري عن بصره.
- وأن لا يُشارك المَعْلَمَ غير المَعْلَم، أو مُرْسَلٌ مَنْ لا يَحِلُّ إرساله.
- وأن لا تَطُولَ وَقْفَتُهُ بعد الإرسال لغير إكْمَانٍ للصيد.
- ويجوز بكل جرح عُلْم، من ذي ناب، أو مَخْلَب.
- وَيَثْبُتُ التَعْلُمُ بغالبِ الرأي، أو بالرجوع إلى أهل الخبرة.
- وعندهما، وهو رواية عن الإمام: يَثْبُتُ في ذي النَّابِ: بِتَرْكِ الْأَكْلِ ثَلَاثًا، وفي ذي الْمِخْلَبِ: بِالْإِجَابَةِ إِذَا دُعِيَ بعد الإرسال.
- فلو أَكَلَ مِنَ الْبَازِي: أَكَلَ^(١)، لا إن أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ أو الْفَهْدُ.
- فإن أَكَلَ، أو تَرَكَ الإِجَابَةَ بعد الْحُكْمِ بتعليمه: حَرَّمَ ما صادَه بعده حتى يَتَعَلَّمَ.
- وكذا ما صادَ قبله، وبقي في ملكه، خلافاً لهما.
- فإن شَرِبَ الْكَلْبُ مِنْ دَمِهِ، أو نَهَسَهُ، فَقَطَعَ مِنْهُ بَضْعَةً، فرماها، واتبَعَه: أَكَلَ وإن^(٢) أَكَلَ تِلْكَ الْبَضْعَةَ بعد صيده.
- وكذا لو أَكَلَ ما أَطْعَمَهُ صاحِبُهُ من الصيد، أو أَكَلَ هو بِنَفْسِهِ مِنْهُ بعد إحراز صاحبه.
- بخلاف ما لو أَكَلَ الْقِطْعَةَ قَبْلَ أَخْذِهِ الْصيدَ.

(٢) وصليّة.

(١) لأن تعليمه: ليس بترك أكله.

- * وإن خَنَقَهُ، ولم يَجْرَحْهُ: لا يُؤْكَل.
- * وكذا إن شَارَكَه كَلْبٌ غَيْرُ مَعْلَمٍ، أو كَلْبٌ مَجُوسِيٌّ، أو كَلْبٌ تَرَكَ مَرِيسْلَهُ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا.
- * وإن أَرْسَلَ مُسْلِمٌ كَلْبَهُ، فَرَجَرَهُ مَجُوسِيٌّ، فَاَنْزَجَرَ: حَلٌّ، وبالعكس: حُرْمٌ.
- وإن لم يُرْسِلْهُ أَحَدٌ، فَرَجَرَهُ مُسْلِمٌ، أو غَيْرُهُ: فَالْعِبْرَةُ لِلزَّاجِرِ.
- وإن أَرْسَلَهُ، ولم يُسَمِّ، ثم رَجَرَهُ، فَسَمَى: فَالْعِبْرَةُ لِحَالِ الْإِرْسَالِ.
- * وإن أَرْسَلَهُ عَلَى صَيْدٍ، فَأَخَذَ غَيْرَهُ: حَلٌّ مَا دَامَ عَلَى سَنَنِ إِرْسَالِهِ.
- وكذا لو أَرْسَلَهُ عَلَى صُيُودٍ بِتَسْمِيَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَخَذَ كُلَّهَا: حَلَّتْ.
- * وإن أَرْسَلَ الْفَهْدَ، فَكَمَنَ حَتَّى اسْتَمَكَّنَ، ثم أَخَذَ: حَلٌّ.
- وكذا الْكَلْبُ إِذَا اعْتَادَ ذَلِكَ.
- * ولو أَرْسَلَهُ عَلَى صَيْدٍ، فَقَتَلَهُ، ثم أَخَذَ آخَرَ: أَكِيلًا، كما لو رمى صَيْدًا، فَأَصَابَ اثْنَيْنِ.
- * وَإِذَا رَمَى سَهْمَهُ، وَسَمَى: أَكِيلٌ مَا أَصَابَ إِنْ جَرَحَهُ، وَإِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا: حُرْمٌ.
- * وَإِنْ وَقَعَ السَّهْمُ بِهِ، فَتَحَامَلَ، وَغَابَ، وَلَمْ يَقْعُدْ عَنْ طَلَبِهِ، ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا: حَلٌّ
- إِنْ لَمْ تَكُنْ بِهِ جَرَا حَةً غَيْرُ جَرَا حَةِ السَّهْمِ، وَلَا يَحِلُّ إِنْ قَعَدَ عَنْ طَلَبِهِ، ثُمَّ وَجَدَهُ.
- * وَالْحُكْمُ فِيمَا جَرَحَهُ الْكَلْبُ: كَالْحُكْمِ فِيمَا جَرَحَهُ السَّهْمُ.
- * وَإِنْ رَمَاهُ، فَوَقَعَ فِي مَاءٍ، أَوْ عَلَى سَطْحٍ، أَوْ جَبَلٍ، أَوْ شَجَرٍ، أَوْ حَائِطٍ، أَوْ أَجْرَةٍ، ثُمَّ تَرَدَّى، فَمَاتَ: حُرْمٌ.
- وكذا لو وَقَعَ عَلَى رُمُحٍ مَنْصُوبٍ، أَوْ قَصَبَةٍ قَائِمَةٍ، أَوْ حَرْفِ أَجْرَةٍ، فَجُرِحَ بِهَا.
- وإن وَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ابْتِدَاءً: حَلٌّ.
- وكذا لو وَقَعَ عَلَى صَخْرَةٍ، أَوْ أَجْرَةٍ، فَاسْتَقَرَّ^(١)، وَلَمْ يَنْجِرْخْ.

(١) أي ولم يترد.

وإن وَقَعَ في الماء، فمات: حَرْمٌ.

• وإن كان الطير مائياً، فَوَقَعَ فيه، فإن انغمَس جُرْحُه فيه: حَرْمٌ، وإلا: حَلٌّ.

• ويَحْرُمُ ما قَتَلَهُ المِغْرَاضُ بَعَرَضِهِ، أو البُنْدُقَةُ، ولم يَجْرَحْه.

• وإن أصابه بِحَجَرٍ، وَجَرَحَهُ بِحَدِّهِ: فإن ثَقِيلاً: لا يُؤْكَلُ^(١)، وإن خفيفاً: أُكِلَ، وإن لم يَجْرَحْه: لا يُؤْكَلُ مطلقاً.

• ولو رماه بِسِيفٍ، أو سِكِّينٍ، فأصابه ظَهْرُهُ، أو مَقْبِضُهُ، فَقَتَلَهُ: لا يُؤْكَلُ.

• وَشَرِطَ في الجَرْحِ: الإذْمَاءُ، وقيل: لا يُشْتَرَطُ، وقيل: إن كَبِيراً^(٢): لا يُشْتَرَطُ، وإن صَغِيراً: يُشْتَرَطُ.

• وإن أصاب السهمُ ظِلْفَهُ، أو قَرْنَهُ: فإن أَدْمَاهُ: حَلٌّ، وإلا: فلا.

• وإن رمى صيداً، فَقَطَعَ عَضْواً منه: أُكِلَ، دونَ العَضْوِ.

• وإن قَطَعَهُ، ولم يُبَيِّنْهُ: فإن احْتَمَلَ الثَّامَةَ: أُكِلَ العَضْوُ أيضاً، وإلا: فلا.

• وإن قَدَّه نصفَيْنِ، أو أثلاثاً، والأكثرُ من جانبِ العَجْزِ: أُكِلَ الكُلُّ.

وكذا لو قَطَعَ نصفَ رَأْسِهِ، أو أَكْثَرَ.

• وإذا أدْرَكَ الصيدَ حَيّاً حَيّاً فوقَ حياةِ المَذْبُوحِ: فلا بدُّ من ذَكَاتِهِ، فإن تَرَكَها متمكِّناً منها: حَرْمٌ.

وكذا لو غَيَّرَ متمكِّناً، في ظاهر الرواية.

• وإن لم يَبْقَ من حَيَاتِهِ إلا مثلُ حياةِ المَذْبُوحِ، وهو ما لا يُتَوَهَّمُ بقاءُهُ، فلم يُذَرِكْهُ حَيّاً، وقيل: عندَ الإمام لا بدُّ من تَذَكِّيَتِهِ أيضاً، فإن ذَكَاه: حَلٌّ.

• وكذا إن ذَكَّى المتردية، والنَّطِيحَةَ، والمَوْقُودَةَ، والتي بَقَرَ الذَّنْبُ بطنَها، وفيه^(٣) حياةٌ خفيةٌ، أو جليةٌ: حَلٌّ، وعليه الفتوى.

(١) لاحتمال أن الحجر الثقيل قَتَلَهُ بِثِقَلِهِ. (٢) أي إن كان الجرح كبيراً.

(٣) أي في كل واحد من هذه الأربعة.

وعند أبي يوسف: إن كان لا يعيش مثله: لا يحلُّ.
 وعند محمد: إن كان يعيش فوق ما يعيش المذبوح: حلٌّ، وإلا: فلا.
 * ومن رمى صيداً، فأثخنه، وأخرجَه عن حيز الامتناع، ثم رماه آخر، فقتله: حرَّم، وضمَّن قيمته مجروحاً للأول.
 وإن لم يُثخنه الأول: حلٌّ، وهو للثاني.
 * ومن أرسل كلباً على صيد، فأدرَّكه، فضربَه، فصَرَعه، ثم ضربَه، فقتله: أكل.
 وكذا لو أرسل كلبين، فصَرَعه أحدهما، وقتله الآخر.
 * ولو أرسل رجلان كلُّ منهما كلبه، فصَرَعه أحدهما، وقتله الآخر: حلٌّ، وهو للأول.

ولو أرسل الثاني بعد صرع الأول: حرَّم، وضمَّن، كما في الرمي.
 * ومن سمع حساً، فظنَّه إنساناً، فرماه، أو أرسل عليه كلبه، فإذا هو صيد: أكل.



كتاب الرهن

- * هو حَبْسُ شيءٍ بِحَقٍّ، يُمكنُ استيفاؤه منه، كالدين.
- * وَيَنْعَقَدُ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ، وَيَتِمُّ بِالْقَبْضِ، مَحْزُوزًا، مُفَرَّغًا، مَمَيَّزًا. والتخليّة فيه، وفي البيع: قَبْضٌ.
- وللراهن أن يَرَجِعَ عنه قبل القبض، فإذا قَبَضَ: لَزِمَ.
- * وهو مضمونٌ بالأقل من قيمته، ومن الدين، فلو هَلَكَ وهما سواء: صار المرتهنُ مُستوفياً لَدَيْنِهِ.
- وإن قيمته أكثر: فالزائدُ أمانة، وإن كان الدينُ أكثر: سَقَطَ منه قَدْرُ القيمة، وطَوَّلَ الراهنُ بالباقي.
- وَتُعْتَبَرُ قيمته يومَ قَبْضِهِ.
- وَيَهْلِكُ على مِلْكِ الراهن، فَكَفَنَهُ عَلَيْهِ^(١).
- * وللمرتهن أن يُطَالِبَ الراهنَ بِدَيْنِهِ، وَيَحْبِسَهُ به وإن كان الرهنُ عنده.
- وله أن يَحْبِسَ الرهنَ بعدَ فَسْخِ عَقْدِهِ حتى يَقْبِضَ دينه، إلا أن يُبْرِئَهُ.
- وليس عليه^(٢) إن كان الرهنُ في يده أن يُمَكِّنَ الراهنَ من بيعه للإيفاء.
- * وليس للمرتهن الانتفاعُ بالرهن، ولا إجارته، ولا إعارته، ويصيرُ بذلك متعدياً، ولا يَبْطُلُ به الرهنُ.
- * وإذا طَلَبَ دينه: أَمَرَ بإحضار الرهن، فإذا أحضره: أَمَرَ الراهنُ بتسليم كُلِّ دينه أولاً، ثم المرتهنُ بتسليم الرهن.
- وكذا لو طَالَبَهُ بالدين في غير بلدِ العقد، ولم يكن للرهن حَمْلٌ ومؤنة، فإن كان

(١) أي كفن العبد الرهن على الراهن، كنفقته.

(٢) أي على المرتهن.

له حَنْلٌ ومؤنة: فله أن يستوفي دينه بلا إحضار الرهن.

وكذا إن كان الرهنُ وُضِعَ عندَ عدلٍ.

* ولا يُكَلَّفُ بإحضاره، ولا بإحضارِ ثمنِ رهنٍ باعه المرتهنُ بأمرِ الراهنِ حتى يَقبِضَه.

ولا إن قَضَى بعضُ حَقِّه بتسليم حصته حتى يَقبِضَ الباقي.

* وللمرتهن أن يحفظَ الرهنَ بنفسِه، وزوجتِه، وولده، وخادِمه الذي في عِيَالِه، فإن حَفِظَه بغيرِهم، أو أودَعَه: ضَمِنَ كُلَّ قيمَتِه.

وكذا إن تعدَّى فيه، أو جَعَلَ الخاتَمَ في خِصَرِه، فإن جَعَلَه في أصبعٍ غيرِها: فلا^(١).

* وعليه^(٢) مؤنةُ حِفْظِه، ورَدُّه إلى يده، أو رَدُّ جزئه، كأجرة بيتِ حِفْظِه، وحافِظِه.

أما جُعْلُ الآبِقِ، والمُداوِةُ، والفِداءُ من الجناية: فمُنْقَسِمٌ على المضمونِ، والأمانةِ.

* ومؤنةُ تَبْقِيَتِه، وإِصْلَاحِه: على الراهنِ، كالنفقةِ، والكُسوةِ، وأجرةِ الراعي،

وأجرةِ ظَنيرٍ ولدِ الرهنِ، وسَقْيِ البستانِ، وتَلْقِيحِ نَحْلِه، وَجُذَاذِه، والقيامِ بمِصَالِحِه.

* وما أَدَّاه أَحَدُهُما مِمَّا وَجَبَ على صاحِبِه بلا أمرٍ: فهو تَبَرُّعٌ.

وبأمرِ القاضي: يرجعُ به، وعن الإمام: لا يرجعُ أيضاً إن كان صاحِبُه حاضراً.



(١) لأن ذلك كان يُعَدُّ حِفْظاً في عُرْفِهِم.

(٢) أي المرتهن.

باب

ما يجوز ارتهائه، والرهن به،

وما لا يجوز

- * لا يصح رهن المشاع وإن ممّا لا يحتمل القسمة، أو من الشريك.
- ولو طراً^(١): فسّد، خلافاً لأبي يوسف.
- ولا رهن الثمر على الشجر بدون الشجر.
- ولا الزرع في الأرض بدونها.
- ولا الشجر، أو الأرض مشغولين بالثمر والزرع.
- * ولو رهن الشجر بمواضعها، أو الدار بما فيها: جاز.
- * ولا يجوز رهن الحرّ، والمُدبّر، وأمّ الولد، والمكاتب.
- ولا بالأمانات، ولا بالدرك، ولا بما هو مضمونٌ بغيره، كالمبيع في يد البائع،
- ولا بالكفالة بالنفس، ولا بالقصاص في النفس، وما دونها، ولا بالشفعة، ولا بأجرة
- النائحة، والمُغنيّة، ولا بالعبد الجاني، أو المديون.
- * ولا يجوز للمسلم رهن الخمر، ولا ارتهائها من مسلم أو ذميّ.
- ولا يضمن له مرتبتها ولو ذميّاً، ويضمنها هو لو ارتتها من ذميّ.
- * ويصح بالذّين ولو موعوداً، بأن رهن ليقرضه كذا.
- فلو هلك في يد المرتهن: لزمه دفع ما وعد إن مثل قيمته، أو أقلّ.
- * وبرأس^(٢) مال السّلم، وثنّ الصرف، وبالمُسلم فيه.
- فإن هلك في مجلس العقد: فقد استوفى حكماً.
- وإن افترقا قبل النقد، والهالك: بطل العقد.
- * والرهن بالمُسلم فيه: رهنٌ يبدله إذا فسّخ، وهلاكه بعد الفسخ: هلاك بالأصل.

(١) أي لو طراً الشيوع بعد الارتهان.

(٢) أي يصح الرهن برأس مال السلم.

* ويصحُّ بالأعيان المضمونة بنفسها؛ أي بالمثل أو القيمة، كالمغصوب، والمهر، وبدل الخلع، وبدل الصلح عن دم عمد، وبدل الصلح عن إنكار وإن^(١) أقرَّ المدعي بعدم الدين.

* ولو رهن الأب لدينه عبد طفله: جاز، وكذا الوصي.

فإن هلك^(٢): لزمهما مثل ما سقط به من دينهما.

ولو رهنه الأب من نفسه، أو من ابن آخر صغير له، أو من عبد له تاجر، لا دين عليه: صح، بخلاف الوصي.

* وإن استدان الوصي لليتيم في كسوته، أو طعامه، ورهن به متاعه: صح.

* وليس للطفل إذا بلغ نقض الرهن في شيء من ذلك، ما لم يقض الدين.

* ولو رهن شيئاً بثمر عبد، فظهر حراً، أو بثمر خل، فظهر خمراً، أو بثمر ذكبية، فظهرت ميتة: فالرهن مضمون.

* وجاز رهن الذهب والفضة، وكل مكيل وموزون.

فإن رهنّت بجنسها: فهلاكها بمثلها من الدين، ولا عبرة للجودة.

وعندهما: هلاكها بقيمتها إن خالف وزنها، فتضمن، بخلاف الجنس، ويُجعل^(٣) رهناً مكان الهالك.

* ومن شرى على أن يعطي بالثمر رهناً بعينه، أو كفيلاً بعينه: صح؛ استحساناً، فإن امتنع عن إعطائه: لا يُجبر.

* وللبيع فسخ البيع، إلا إن دفع الثمن حالاً، أو قيمة الرهن رهناً.

* ومن شرى شيئاً، وقال لبائعه: أمسك هذا حتى أعطيك الثمن: فهو رهن، وعند أبي يوسف: وديعة.

* ولو رهن عبدان ألف: فليس له أخذ أحدهما بقضاء حصته، كالبيع.

(١) وصليّة.

(٢) أي العبد الرهن.

(٣) أي ما ضمن.

• ولو رهنَ عينا عندَ رجلَين: صحَّ، وكلُّها رهنٌ لكلِّ منهما، والمضمونُ على كلِّ حصَّةٍ دينه.

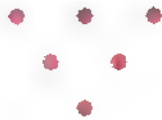
• فإن تهايا في حفظها: فكلُّ في توبته: كالعدلِ في حقِّ الآخر.

• فإن قضيَ دينُ أحدهما: فكلُّها رهنٌ عندَ الآخر.

• ولو رهنَ اثنانِ من واحد: صحَّ، وله أن يُنسِكه حتى يستوفي جميعَ حقِّه منهما.

• ولو ادَّعى كلُّ من اثنين أن هذا رهنَ هذا الشيء منه، وقبضه^(١)، وبرهننا عليه: بطلَ برهانُهما.

ولو بعدَ موتِ الراهن: قبلا، ويُحكَّم بكونِ الرهنِ مع كلِّ نصفه رهنًا بحقه.



(١) أي الشيء.

باب

الرهن يُوضَعُ عَلَى يَدِ عَدْلٍ

- * ولو اتفقا على وَضْعِ الرهنِ عندَ عَدْلٍ: صَحَّ، وَيَتِمُّ بِقَبْضِ الْعَدْلِ.
- * وليس لأحدهما أَخْذُهُ منه بلا رضا الآخرِ، وَيَضْمَنُ بِدَفْعِهِ إِلَى أَحَدِهِمَا، وَهَلَاكُهُ فِي يَدِهِ: عَلَى الْمَرْتَهَنِ.
- * فَإِنْ وَكَّلَ الرَّاهِنُ الْعَدْلَ، أَوِ الْمَرْتَهَنَ، أَوْ غَيْرَهُمَا بِيَعِهِ عِنْدَ حُلُولِ الدَّيْنِ: صَحَّ، فَإِنْ شَرِطْتَ^(١) فِي عَقْدِ الرهنِ: لَا يَنْعَزِلُ بِالْعَزْلِ، وَلَا بِمَوْتِ الرَّاهِنِ، أَوِ الْمَرْتَهَنِ. وَلَهُ بَيْعُهُ بَغْيَبَةً وَرَثَتِهِ، وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ الْوَكِيلِ.
- * ولو وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ مطلقاً: مَلَكَ بَيْعَهُ بِالنَّقْدِ وَالنَّسِئَةِ. فَلَوْ نَهَاهُ بَعْدَهُ^(٢) عَنْ بَيْعِهِ نَسِئَةً: لَا يُعْتَبَرُ نَهْيُهُ.
- * وَلَا يَبِيعُ الرَّاهِنُ، وَلَا الْمَرْتَهَنُ الرهنَ بلا رضا الآخرِ. فَإِنْ حَلَّ الْأَجَلُ، وَالرَّاهِنُ غَائِبٌ: أُجْبِرَ الْوَكِيلُ عَلَى بَيْعِهِ، كَمَا يُجْبَرُ الْوَكِيلُ بِالْخَصُومَةِ عَلَيْهَا عِنْدَ غَيْبَةِ مُوَكَّلِهِ. وَكَذَا يُجْبَرُ لَوْ شَرِطْتَ بَعْدَ عَقْدِ الرهنِ، فِي الْأَصَحِّ.
- * فَإِنْ بَاعَهُ الْعَدْلُ: فَثَمَنُهُ مَقَامُهُ^(٣)، وَهَلَاكُهُ: كَهَلَاكِهِ.
- * فَإِنْ أَوْفَاهُ^(٤) الْمَرْتَهَنَ، فَاسْتَحَقَّ الرهنَ، وَكَانَ هَالِكاً: فَلِلْمُسْتَحِقِّ أَنْ يُضْمَنَ الرَّاهِنَ، وَيَصَحَّ الْبَيْعُ وَالْقَبْضُ، أَوِ الْعَدْلُ^(٥).
- ثمَّ الْعَدْلُ: إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الرَّاهِنَ، وَيَصِحَّانِ^(٦)، أَوِ الْمَرْتَهَنَ ثَمَنَهُ، وَهُوَ لَهُ، وَيَبْطُلُ الْقَبْضُ، فَيَرْجِعُ الْمَرْتَهَنُ عَلَى الرَّاهِنِ بِدَيْنِهِ.
- * وَإِنْ كَانَ الرهنُ قائماً: أَخْذَهُ الْمُسْتَحِقُّ، وَرَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْعَدْلِ بِثَمَنِهِ،

(١) أي بعد توكيله مطلقاً.

(١) أي الوكالة.

(٢) أي الثمن.

(٣) أي قائم مقامه.

(٤) أي البيع والقبض.

(٥) معطوف على قوله: الراهن.

ثم هو على الراهن به، وصَحَّ القبضُ، أو على المرتهن، ثم المرتهنُّ على الراهنِ بدينه.

❖ وإن لم يكن التوكيلُ مشروطاً في الرهن: يرجعُ العدلُ على الراهنِ فقط، قبضُ المرتهنُّ ثمنه، أو لم يقبض.

❖ وإن هَلَكَ الرهنُ عندَ المرتهن، ثم استُحِقَّ: فللمستحقِّ أن يضمَّنَ الراهنَ قيمته، ويصيرُ المرتهنُّ مستوفياً.

وأن يضمَّنَ المرتهن، ويرجعُ المرتهنُّ بها، وبدينه على الراهن.



بَابُ

التَصَرُّفُ فِي الرَّهْنِ، وَجَنَائِثُهُ، وَالْجَنَائِثُ عَلَيْهِ

- بَيْعُ الرَّاهِنِ الرَّهْنَ: مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةِ الْمُرْتَهِنِ، أَوْ قِضَاءِ دَيْنِهِ.
- فَإِنْ أَجَازَ: صَارَ ثَمَنُهُ رَهْنًا مَكَانَهُ، وَإِنْ لَمْ يُجِزْ، وَقَسَخَ: لَا يَنْفَسَخُ، فِي الْأَصَحِّ.
- فَإِنْ شَاءَ الْمُشْتَرِي صَبَرَ إِلَى أَنْ يُفَكَّ الرَّهْنُ، أَوْ رَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي لِيَفْسَخَهُ.
- وَصَحَّ عِتْقُ الرَّاهِنِ الرَّهْنَ، وَتَدْبِيرُهُ، وَاسْتِيلَاؤُهُ.
- فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا: طُولِبَ بِدَيْنِهِ إِنْ حَالًا، وَأُخِذَتْ قِيمَةُ الرَّهْنِ، فَجُعِلَتْ رَهْنًا مَكَانَهُ لَوْ مُؤَجَّلًا.
- وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا: سَعِيَ الْمَعْتَقُ فِي الْأَقْلَى مِنْ قِيَمَتِهِ، وَمَنْ الدِّينَ، وَرَجَعَ بِهِ عَلَى سَيِّدِهِ.

وَالْمَدْبَرُ، وَأُمُّ الْوَلَدِ: فِي كُلِّ الدِّينِ، بَلَا رَجُوعٍ.

- وَإِتْلَافُهُ: كِبَاعَتُهُ مُوسِرًا.
- وَإِنْ أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيٌّ ضَمَّنَهُ الْمُرْتَهِنُ قِيَمَتَهُ، فَكَانَتْ رَهْنًا مَكَانَهُ.
- وَلَوْ أَعَارَ الْمُرْتَهِنُ الرَّهْنَ مِنْ رَاهِنِهِ: خَرَجَ مِنْ ضَمَانِهِ، وَبَرَجُوعُهُ: يَعُودُ ضَمَانُهُ، وَلَهُ الرَّجُوعُ مَتَى شَاءَ.
- وَلَوْ أَعَارَهُ أَحَدُهُمَا بِإِذْنِ الْآخَرِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ: خَرَجَ مِنْ ضَمَانِهِ أَيْضًا.
- فَلَوْ هَلَكَ فِي يَدِهِ: هَلَكَ مَجَانًا، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَرُدَّهُ رَهْنًا.
- فَإِنْ مَاتَ الرَّاهِنُ قَبْلَ رَدِّهِ: فَالْمُرْتَهِنُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ سَائِرِ الْغُرَمَاءِ.
- وَلَوْ اسْتَعَارَ الْمُرْتَهِنُ الرَّهْنَ مِنْ رَاهِنِهِ، أَوْ اسْتَعْمَلَهُ بِإِذْنِهِ، فَهَلَكَ حَالَ اسْتِعْمَالِهِ: سَقَطَ ضَمَانُهُ عَنْهُ، وَإِنْ هَلَكَ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ أَوْ بَعْدَهُ: فَلَا.
- وَصَحَّ اسْتِعَارَةُ شَيْءٍ لِرَهْنِهِ، فَإِنْ أَطْلَقَ: رَهْنُهُ بِمَا شَاءَ، عِنْدَ مَنْ شَاءَ، وَإِنْ قَبِدَ بِقَدْرٍ، أَوْ جَنْسٍ، أَوْ مُرْتَهِنٍ، أَوْ بَلَدٍ: تَقَيَّدَ بِهِ.

فإن خالف: فإن شاء المُعِيرُ ضَمَّنَ المستعيرَ، وَيَتِمُّ الرهنُ بينهُ وبين مرتهنهِ، أو المرتهنَ، ويرجعُ المرتهنُ بما ضَمِنَهُ وبدينهِ على المستعير.

وإن وافق، وهَلَكَ عندَ مرتهنهِ: صار مستوفياً دينهُ، أو قَدَّرَ قيمةَ الرهنِ لو أَقْلَ من الدين، وطالَبَ رَاهِنَهُ بباقيهِ، وَوَجَبَ للمعير على المستعير مثلُ الدين، أو قَدَّرَ القيمة.

* ولو هَلَكَ عندَ المستعير، قَبْلَ الرهنِ، أو بعدَ فَكِّهِ: لا يَضْمَنُ وإن كان قد استعملَهُ من قَبْلُ.

* ولو أراد المعيرُ افْتِكَاكَ الرهنِ بقضاءِ دينِ المرتهنِ من عنده: فله ذلك، ويرجعُ بما أَدَّى على الراهن.

* ولو قال المستعيرُ: هَلَكَ في يدي قَبْلَ الرهنِ، أو بعدَ الْفِكَاكِ، وادعى المعيرُ هلاكَهُ عندَ المرتهنِ: فالقولُ للمستعير.

ولو اختلفا في قَدْرِ ما أَمَرَهُ بالرهنِ به: فللمُعِيرِ.

* وجنايةُ الراهنِ على الرهنِ مضمونة.

وكذا جنائيةُ المرتهنِ، فيسقطُ من دَيْنِهِ بقَدْرِها.

وجنايةُ الرهنِ عليهما، وعلى مالِهما: هَذَرٌ، خلافاً لهما في المرتهنِ.

* ولو رَهَنَ عبداً يساوي ألفاً بألفٍ مؤجَّلَةٍ، فصارت قيمتهُ مائةً، فَقَتَلَهُ رجلٌ، وَغَرِمَ مائةً، وَحَلَّ الأجلُ: يَقْبِضُ المرتهنُ المائةَ قضاءً عن حقِّه، ولا يرجعُ على رَاهِنِهِ بشيءٍ.

وإن باعه بالمائةِ بأمرِ رَاهِنِهِ: رَجَعَ عليه بالباقي.

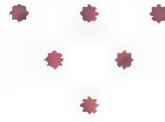
* وإن قَتَلَهُ عبدٌ يعدُّ مائةً، فدَفَعَ به: افْتَكَّه الراهنُ بكلِّ الدين.

وعندَ محمدٍ: إن شاء دَفَعَهُ إلى المرتهنِ، وإن شاء افْتَكَّه بالدين.

* وإن جنى الرهنُ خطأ: فدَّاه المرتهنُ، ولا يرجعُ.

فإن أبى: دَفَعَهُ الراهنُ، أو فدَّاه، وسَقَطَ الدينُ.

* ولو مات الراهنُ: باع وصيُّه الرهنَ، وقضى الدينَ.
فإن لم يكنْ له وصيٌّ: نَصَبَ القاضي له وصيًّا، وأمره بذلك.



فصل

[مسائل متفرقة تتعلق بالرهن]

• رَهْنٌ عَصِيرٌ أَقِيمَتُهُ عَشْرَةُ بَعَثَرَةٍ، فَتَحْمَرُّ، ثُمَّ تَخْلَلُ، وَهُوَ يَسَاوِيهَا: فَهُوَ رَهْنٌ بِهَا.
• وَإِنْ رُهِنَتْ شَاةٌ قِيمَتُهَا عَشْرَةُ بَعَثَرَةٍ، فَمَاتَتْ، فَذُبِغَ جِلْدُهَا، وَهُوَ يَسَاوِي
دِرْهَمًا: فَهُوَ رَهْنٌ بِهِ.

• وَنَمَاءُ الرَّهْنِ، كَوَلِيدِهِ، وَلَبَنُهُ، وَصُوفُهُ، وَثَمَرُهُ: لِلرَّاهِنِ، وَيَكُونُ رَهْنًا مَعَ
الْأَصْلِ، فَإِنْ هَلَكَ: هَلَكَ بِلَا شَيْءٍ.

وَإِنْ بَقِيَ، وَهَلَكَ الْأَصْلُ: يُفْتَكُ بِحَصَّتِهِ مِنَ الدِّينِ، يُقَسَّمُ الدِّينُ عَلَى قِيمَةِ
الْأَصْلِ يَوْمَ الْقَبْضِ، وَقِيمَةِ النَّمَاءِ يَوْمَ الْفِكَالِ، فَمَا أَصَابَ الْأَصْلُ: سَقَطَ، وَمَا
أَصَابَ النَّمَاءَ: افْتُكَّ بِهِ.

• وَتَصَحُّ الزِّيَادَةُ فِي الرَّهْنِ، وَلَا تَصَحُّ فِي الدِّينِ، فَلَا يَكُونُ الرَّهْنُ رَهْنًا بِهَا،
خِلَافًا لِأَبِي يَوْسُفَ.

• وَإِنْ رَهْنٌ عَبْدًا يَعْدِلُ أَلْفًا بِأَلْفٍ، فَدَفَعَ مَكَانَهُ عَبْدًا يَعْدِلُهَا: فَالْأَوَّلُ رَهْنٌ حَتَّى
يُرَدَّ إِلَى رَاهِنِهِ، وَالْمَرْتَهُنُ أَمِينٌ فِي الثَّانِي حَتَّى يَجْعَلَهُ مَكَانَ الْأَوَّلِ بِرَدِّ الْأَوَّلِ.

وَلَوْ أَبْرَأَ الْمَرْتَهُنُ الرَّاهِنَ عَنِ الدِّينِ، أَوْ وَهَبَهُ مِنْهُ، فَهَلَكَ الرَّهْنُ: هَلَكَ بِلَا شَيْءٍ.

• وَلَوْ قَبِضَ دِينَهُ، أَوْ بَعْضَهُ مِنْهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ شَرَى بِهِ عَيْنًا، أَوْ صَالَحَ عَنْهُ
عَلَى شَيْءٍ، أَوْ احْتَالَ بِهِ عَلَى آخَرَ، ثُمَّ هَلَكَ قَبْلَ رَدِّهِ: هَلَكَ بِالْدِّينِ، وَيُرَدُّ مَا قَبِضَ
إِلَى مَنْ قَبِضَ مِنْهُ، وَتَبْطُلُ الْحَوَالَةُ.

وَكَذَا لَوْ تَصَادَقَا عَلَى عَدَمِ الدِّينِ، ثُمَّ هَلَكَ: هَلَكَ بِالْدِّينِ.



كتاب الجنائيات

١ - القتلُ إما **عمدٌ**، وهو أن يَقْصِدَ ضَرْبَهُ بما يُفَرِّقُ الأجزاء، من سلاح، أو مُحدِّدٍ، من حَجَرٍ، أو خَشَبٍ، أو لِيْطَةٍ، أو حَرْقَه بنارٍ. وعندَهما: بما يَقْتُلُ غالباً.

ومُوجِبُهُ: الإثمُ، والقصاصُ عَيْنًا، إلا أن يُعْفَى، ولا كفارة فيه.

٢ - وإما **شُبْهُ عَمْدٍ**، وهو ضَرْبُهُ قَصْدًا، بغير ما ذُكِرَ^(١). ومُوجِبُهُ: الإثمُ، والكفارة، والديةُ المغلَّظَةُ على العاقلة، لا القَوْدُ. وهو فيما دون النفس: عمدٌ^(٢).

٣ - وإما **خطأٌ**، وهو في القَصْدِ: بأن يَرْمِي شخصاً ظَنَّهُ صيداً، أو حربياً، فإذا هو آدميٌّ معصومٌ.

أو في الفعل: بأن يرمي غَرَضًا، فيُصِيبَ آدمياً.

٤ - وأما ما أُجْرِيَ مَجْرَى **الخطأ**، كنائم انقلبَ على آخره، فَقَتَلَهُ. ومُوجِبُهُما^(٣): الكفارة، والديةُ على العاقلة.

٥ - وإما **قتلٌ بسببٍ**، وهو نحو أن يَحْفَرَ بئراً، أو يَضَعَ حَجَراً في غيرِ ملكه، بلا إذنٍ، فيَهْلِكُ به إنسانٌ.

ومُوجِبُهُ: الديةُ على العاقلة، لا الكفارة.

* وكلُّها^(٤) توجبُ جُرْمانَ الإرثِ، إلا هذا.

* * *

(١) في العمد، مما لا يُفَرِّقُ الأجزاء.

(٢) أي موجبٌ للقصاص، فليس فيما دون النفس: شبهُ عمدٍ.

(٣) أي الخطأ، وما أُجْرِيَ مَجْراًه. (٤) أي ما تقدَّم من أنواع القتل.

باب

ما يوجبُ القصاصَ، وما لا يُوجبُه

- * يجبُ القصاصُ بِقَتْلِ مَنْ هُوَ مَحْقُونُ الدِّمِ عَلَى التَّأْيِيدِ عَمْدًا.
فَيُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ، وَالْمُسْلِمُ بِالذِّمِّيِّ.
وَلَا يُقْتَلَانِ بِمُسْتَأْمِنٍ، بَلِ الْمُسْتَأْمِنُ بِمِثْلِهِ.
وَالذَّكَرُ بِالْأُنْثَى، وَالْعَاقِلُ بِالْمَجْنُونِ، وَالْبَالِغُ بِغَيْرِهِ، وَالصَّحِيحُ بِغَيْرِهِ.
وَكَامِلُ الْأَطْرَافِ بِنَاقِصِهَا، وَالْفَرْعُ بِأَصْلِهِ.
لَا الْأَصْلُ بِفَرْعِهِ، بَلِ تَجِبُ الدِّيَةُ فِي مَالِ^(١) الْقَاتِلِ، فِي ثَلَاثِ سِنِينَ.
وَلَا السَّيِّدُ بِعَبْدِهِ، وَمُدَبِّرُهُ، وَمَكَاتِبُهُ، وَعَبْدُ وَلَدِهِ، وَعَبْدُ بَعْضِهِ لَهُ.
* وَإِنْ وَرِثَ قِصَاصًا عَلَى أَبِيهِ: سَقَطَ.
- وَلَا قِصَاصَ عَلَى شَرِيكِ الْأَبِ، أَوْ الْمَوْلَى، أَوْ الْمَخْطُوعِ، أَوْ الصَّبِيِّ، أَوْ الْمَجْنُونِ،
وَكُلٌّ مِّنْ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ بِقَتْلِهِ.
- * وَإِنْ قُتِلَ عَبْدُ الرَّهْنِ: لَا يُقْتَصُّ حَتَّى يَحْضَرَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ.
وَإِنْ قُتِلَ مَكَاتِبٌ عَنْ وِفَاءٍ، وَلَهُ وَارِثٌ مَعَ سَيِّدِهِ: فَلَا قِصَاصَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
وِفَاءً: يَقْتَصُّ سَيِّدُهُ.
وَكَذَا إِنْ كَانَ وَفَاءً، وَلَا وَارِثَ غَيْرِ سَيِّدِهِ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ.
- * وَلَا قِصَاصَ إِلَّا بِالسَّيْفِ.
- وَلَأَبِي الْمَعْتُوهِ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْ قَاطِعِ يَدِهِ، وَقَاتِلِ قَرِيْبِهِ، وَأَنْ يَصَالِحَ، لَا أَنْ يَعْفُوَ.
- * وَالصَّبِيُّ: كَالْمَعْتُوهِ^(٢)، وَالْقَاضِي: كَالْأَبِ، هُوَ الصَّحِيحُ.
وَكَذَا الْوَصِيُّ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقْتَصُّ فِي النَّفْسِ.

(١) أَي فِي مَالِ الْقَاتِلِ لِفَرْعِهِ.

(٢) فِيمَا ذَكَرَ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَمَا نَبَتَ لِأَبِي الْمَعْتُوهِ: يَثْبِتُ لِأَبِي الصَّبِيِّ.

* وَمَنْ قُتِلَ وَلَهُ أَوْلِيَاءُ كِبَارٌ وَصَغَارٌ: فَلِلْكَبَارِ الْاِقْتِصَاصُ مِنْ قَاتِلِهِ قَبْلَ كِبَرِ الصَّغَارِ، خِلَافاً لِهَمَا.

ولو غاب أحد الكبار: يُتَنَظَّرُ، إجماعاً.

* وَمَنْ قَتَلَ بِحَدِيدَةِ الْمَرِّ: اقْتَصَّ مِنْهُ إِنْ جَرَحَهُ، وَإِنْ بَطَّهَرَهُ، أَوْ عَصَاهُ: فَلَا، وَعَلَيْهِ الدِّيَةُ، وَعِنْدَهُمَا: يُقْتَصَّ.

وكذا الخلافُ في كُلِّ مُثَقِّلٍ، وفي التغريق، والخنق.

* وَإِنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ^(١): قُتِلَ بِهِ، إجماعاً.

* وَلَا قِصَاصَ فِي الْقَتْلِ بِمَوَالَاةٍ ضَرَبَ السَّوْطِ.

* وَمَنْ جُرِحَ، فَلَمْ يَزَلْ ذَا فَرَاشٍ حَتَّى مَاتَ: اقْتَصَّ مِنْ جَارِحِهِ.

* وَإِذَا التَّقَى الصَّفَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَهْلِ الْحَرْبِ، فَقَتَلَ مُسْلِمًا ظَنَّهُ حَرَبِيًّا: فَعَلَيْهِ الدِّيَةُ، وَالْكَفَّارَةُ، لَا الْقِصَاصُ.

* وَمَنْ مَاتَ بِفِعْلِ نَفْسِهِ، وَزَيْدٍ، وَحَيَّةٍ، وَأَسَدٍ: فَعَلَى زَيْدٍ ثُلُثُ دِيَّتِهِ.

* وَمَنْ شَهَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ سِيفًا: وَجَبَ قَتْلُهُ، وَلَا شَيْءَ بِقَتْلِهِ.

وَلَا فِي قَتْلِ مَنْ شَهَرَ عَلَى آخَرَ سِلَاحًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فِي مِصْرٍ أَوْ غَيْرِهِ.

أَوْ شَهَرَ عَلَيْهِ عَصًا، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فِي مِصْرٍ، أَوْ نَهَارًا فِي غَيْرِهِ، فَقَتَلَهُ الْمَشْهُورُ عَلَيْهِ.

* وَلَا عَلَى مَنْ قَتَلَ مَنْ سَرَقَ مَتَاعَهُ لَيْلًا، وَأَخْرَجَهُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ الْاِسْتِرْدَادُ بَدُونَ الْقَتْلِ.

* وَيَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَى قَاتِلِ مَنْ شَهَرَ عَصًا نَهَارًا فِي مِصْرٍ، أَوْ شَهَرَ سِيفًا،

وَضَرَبَ بِهِ، وَلَمْ يَقْتُلْ، وَرَجَعَ.

* وَلَوْ شَهَرَ مَجْنُونٌ، أَوْ صَبِيٌّ عَلَى آخَرَ سِيفًا، فَقَتَلَهُ الْآخَرُ عَمْدًا: فَعَلَيْهِ الدِّيَةُ

فِي مَالِهِ.

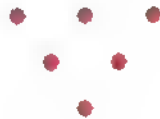
* وَلَوْ قَتَلَ جَمَلًا صَالَ عَلَيْهِ: ضَمِنَ قِيَمَتَهُ.

(١) أي القتل بالمثل، فللإمام قتلُه سياسةً.

بَابُ

الْقَصَاصُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ

- هو فيما يُمكنُ فيه حِفْظُ المِثْلِ إذا كان عمداً.
- فيُقْتَصَّرُ بقطع اليد من المَفْصِلِ وإن كانت أكبر من يدِ المَقْطُوعِ.
- وكذا الرَّجُلُ، وفي مَارِنِ الأنفِ، وفي الأُذُنِ.
- وفي العَيْنِ إن ذَهَبَ ضَوْؤُهَا، وهي قائمةٌ، لا إن قُلِعَتْ، فيُجْعَلُ على الوجه قُطْنٌ رَطْبٌ، وتُقَابَلُ العينُ بِمِرْآةٍ مُحَمَّاةٍ حتى يَذْهَبَ ضَوْؤُهَا.
- وفي كُلِّ شَجَةٍ تُراعى فيها المِثْلَةُ، كالمُوضِحَةِ.
- ولا قِصاصَ في عَظْمٍ، سوى السِّنِّ، فيُقْلَعُ إن قُلِعَ، ويُبرَدُ إن كُسِرَ.
- ولا بين طَرَفِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَحُرٍّ وَعَبِيدٍ، أو طَرَفِي عَبْدَيْنِ.
- ولا في قطعِ يدٍ من نصفِ السَّاعِدِ، ولا في جائفةِ بَرِيئَةٍ.
- ولا في اللِّسانِ، ولا في الذَّكَرِ، إلا إن قُطِعَتِ الحَشَفَةُ فقط.
- وطرفُ المسلمِ والذميِّ: سواءٌ.
- وخَيْرُ المجنِيِّ عليه بين القصاصِ، وأخذِ الأَرُشِ لو كانت يدُ القاطِعِ سَلَاءً، أو ناقصةَ الأصابعِ، أو رأسُ الشَّجَّ أصغرَ أو أكبرَ، لا تَسْتَوْعِبُ الشَّجَّةُ ما بين قَرْنَيْهِ، وقد اسْتَوْعَبَتْ ما بين قَرْنَيْ المَشْجُوجِ.



فصل

[فيما يسقط القصاص]

* وَيَسْقُطُ الْقصاصُ بِمَوْتِ الْقَاتِلِ، وَبِعَفْوِ الْأَوْلِيَاءِ، وَبِصُلْحِهِمْ عَلَى مَالٍ وَإِنْ قَلَّ، وَيجبُ حالاً.

وَبِصُلْحِ بَعْضِهِمْ، أَوْ عَفْوِهِ، وَلِمَنْ بَقِيَ حَصَّتُهُ مِنَ الدِّيَةِ، فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، عَلَى الْقَاتِلِ، هُوَ الصَّحِيحُ، وَقِيلَ: عَلَى الْعَاقِلَةِ.

* وَلَوْ قَتَلَ حُرٌّ وَعَبْدٌ شَخْصاً، فَأَمَرَ الْحُرُّ وَسَيِّدُ الْعَبْدِ رَجُلًا بِالصِّلَحِ عَنْ دِمَاهِمَا بِالْفِ، فَصَالَحَ: فَهُوَ ^(١) نَصْفَانِ.

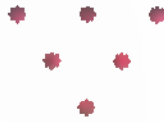
* وَيُقْتَلُ الْجَمْعُ بِالْفَرْدِ، وَالْفَرْدُ بِالْجَمْعِ اكْتِفَاءً إِنْ حَضَرَ أَوْلِيَاؤُهُمْ.
وَإِنْ حَضَرَ وَاحِدٌ: قُتِلَ لَهُ، وَسَقَطَ حَقُّ الْبَقِيَّةِ.

* وَلَا تُقَطَّعُ يَدَانِ بِيَدٍ وَإِنْ أَمَرَا سَكِينًا، فَقَطَّعَا مَعاً، بَلْ يَضْمَنَانِ دِيَّتَهَا.

* فَإِنْ قَطَّعَ رَجُلٌ يَمِينِي رَجُلَيْنِ: فَلَهُمَا قَطْعُ يَمِينِهِ، وَدِيَّةٌ بَيْنَهُمَا، إِنْ حَضَرَ مَعاً، وَإِنْ حَضَرَ أَحَدُهُمَا، وَقَطَّعَ: فَلَا خَيْرَ الدِّيَةِ.

وَصَحَّ إِقْرَارُ الْعَبْدِ بِقَتْلِ الْعَمْدِ، وَيُقْتَصُّ بِهِ.

* وَمَنْ رَمَى رَجُلًا عَمْدًا، فَنَفَذَ إِلَى آخَرٍ، فَمَاتَا: اقْتَصَّ لِلأَوَّلِ، وَعَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَةُ لِلثَّانِي.



(١) أي الألف، وفي نسخ: فهي.

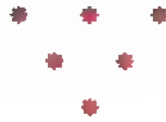
فصل

[في الفعلين]

- * وَمَنْ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ، ثُمَّ قَتَلَهُ: أَخِذَ بِهِمَا مطلقاً إِنْ تَخَلَّلَهُمَا بُرءٌ.
- والأ^(١): فَإِنْ اختلفا عمداً وخطأً: أَخِذَ بِهِمَا، لَا إِنْ كَانَ خَطَايَيْنِ، بَلْ تَكْفِي دِيَةٌ، وَفِي الْعَمْدَيْنِ: يُؤْخَذُ بِهِمَا، وَعِنْدَهُمَا: يُقْتَلُ فَقَطْ.
- * وَلَوْ ضَرَبَهُ مِائَةً سَوْطٍ، فَبَرَأَ مِنْ تِسْعِينَ، وَمَاتَ مِنْ عَشْرَةٍ: وَجَبَتْ دِيَةٌ فَقَطْ.
- وإِنْ جَرَحَتْهُ، وَبَقِيَ الْأَثَرُ، وَلَمْ يَمُتْ: تَجِبُ حَكُومَةُ عَدْلٍ.
- * وَمَنْ قَطَعَتْ يَدُهُ عَمداً، فَعَفَا عَنِ الْقَطْعِ، فَمَاتَ مِنْهُ: فَعَلِيَ قَاطِعُهُ الدِّيَةَ فِي مَالِهِ، وَعِنْدَهُمَا: هُوَ عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ.
- * وَإِنْ عَفَا عَنِ الْقَطْعِ، وَمَا يَحْدُثُ مِنْهُ، أَوْ عَنِ الْجَنَايَةِ: فَهُوَ عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ، إجماعاً.
- والعمد: مِنْ كُلِّ الْمَالِ، وَالْخَطَأُ: مِنْ ثُلُثِهِ، وَالشَّجُّ: كَالْقَطْعِ.
- * وَإِنْ قَطَعَتْ امْرَأَةٌ يَدَ رَجُلٍ، فَتَزَوَّجَهَا عَلَى يَدِهِ، ثُمَّ مَاتَ: فَعَلِيهِ مَهْرٌ مِثْلِهَا، وَعَلَيْهَا الدِّيَةُ فِي مَالِهَا إِنْ عَمداً، وَعَلَى عَاقِلَتِهَا: إِنْ خَطأً.
- * وَإِنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى الْيَدِ، وَمَا يَحْدُثُ مِنْهَا، أَوْ عَلَى الْجَنَايَةِ، ثُمَّ مَاتَ: فَعَلِيهِ مَهْرُ الْمِثْلِ فِي الْعَمْدِ.
- وَيُرْفَعُ عَنِ الْعَاقِلَةِ مَقْدَارُهُ فِي الْخَطَأِ، وَالْبَاقِي: وَصِيَّةٌ لَهُمْ، فَإِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ: سَقَطَ، وَإِلَّا: فَقَدَرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ.
- وكذا الْحَكْمُ عِنْدَهُمَا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى.
- * وَمَنْ قَطَعَتْ يَدُهُ، فَمَاتَ بَعْدَ مَا اقْتَصَرَ لَهُ مِنَ الْقَاطِعِ: قُتِلَ قَاطِعُهُ.
- * وَمَنْ قُتِلَ لَهُ وَلِيٌّ عَمداً، فَقَطَعَ يَدَ قَاتِلِهِ، ثُمَّ عَفَا عَنِ الْقَتْلِ: فَعَلِيهِ دِيَةُ الْيَدِ.

(١) أي وإن لم يتخللها برء.

* وَمَنْ قُطِعَتْ يَدُهُ، فَاقْتُصَّ مِنْ قَاطِعِهَا، فَسَرَى إِلَى نَفْسِهِ^(١): فَعَلِيهِ^(٢) دِيَةٌ
النَّفْسِ، خِلَافًا لِهَمَا فِيهِمَا.



(٢) أَيِ الْمُقْتَصَّ لَهُ.

(١) أَيِ الْقَاطِعِ.

باب

الشهادة في القتل، واعتبار حاله

• الْقَوْدُ يَثْبُتُ لِلْوَارِثِ ابْتِدَاءً، لَا بِطَرِيقِ الْإِرْثِ، فَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمْ خَصْماً عَنْ الْبَقِيَّةِ فِيهِ، بِخِلَافِ الْمَالِ.

فلو أقام أحدُ ابْنَيْنِ حُجَّةً بِقَتْلِ أَبِيهِمَا عَمْدًا، وَالْآخَرُ غَائِبٌ: لَزِمَ إِعَادَتُهَا بَعْدَ عَوْدِ الْغَائِبِ، خِلَافًا لَهُمَا.

وفي الخطأ، والدَّيْنِ: لَا تَلْزَمُ.

• وَلَوْ بَرَّهَنَ الْقَاتِلُ عَلَى عَفْوِ الْغَائِبِ: فَالْحَاضِرُ خَصْمٌ، وَيَسْقُطُ الْقَوْدُ.

وكذا لو قُتِلَ عَبْدٌ لِرَجُلَيْنِ، وَأَحَدُهُمَا غَائِبٌ.

• وَلَوْ شَهِدَ وَلِيًّا قِصَاصِي بِعَفْوِ أَخِيهِمَا: لَغَتَا.

فإن صدَّقَهُمَا الْقَاتِلُ فَقَطْ: فَالْدِيَّةُ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا، وَإِنْ كَذَّبَهُمَا: فَلَا شَيْءَ لَهُمَا، وَلَا أَخِيهِمَا ثُلُثُ الدِّيَةِ.

وإن صدَّقَهُمَا أُخُوهُمَا فَقَطْ: غَرِمَ الْقَاتِلُ لَهُ ثُلُثَ الدِّيَةِ، ثُمَّ يَأْخُذَانِهِ مِنْهُ.

• وَإِنْ اخْتَلَفَ شَاهِدَا الْقَتْلِ فِي زَمَانِهِ أَوْ مَكَانِهِ أَوْ آلَتِهِ، أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: ضَرَبَهُ بَعْصًا، وَقَالَ الْآخَرُ: لَا أَدْرِي بِمَاذَا قَتَلَهُ: بَطَلَتْ.

وإن شَهِدَا بِالْقَتْلِ، وَجَهَلَا الْآلَةَ: لَزِمَتِ الدِّيَةُ.

• وَلَوْ أَقْرَأَ كُلُّ مَنْ رَجُلَيْنِ بِقَتْلِ زَيْدٍ، وَقَالَ وَلِيُّهُ: قَتَلْتُمَاهُ جَمِيعًا: فَلَهُ قَتْلُهُمَا.

• وَلَوْ شَهِدَا بِقَتْلِ زَيْدٍ عَمْرًا، وَآخَرَانِ بِقَتْلِ بَكْرٍ إِيَّاهُ، وَادَّعَى وَلِيُّهُ قَتْلَهُمَا: لَغَتَا.

• وَالْعَبْرَةُ بِحَالَةِ الرَّمِيِّ، لَا الْوُصُولِ، فِي تَبَدُّلِ حَالِ الْمَرْمِيِّ عِنْدَ الْإِمَامِ، فَلَوْ

رَمَى مُسْلِمًا، فَارْتَدَّ، فَوَصَلَ^(١) إِلَيْهِ، فَمَاتَ: تَجِبُ الدِّيَةُ^(٢)، خِلَافًا لَهُمَا^(٣).

(١) أي السهم.

(٢) لكونه معصومًا وقت الرمي، وسقط القود: لشبهة سقوط العصمة.

(٣) فقالا: لا شيء عليه.

- * ولو رمى مرتدّاً، فأسلمَ قبل الوصولِ: لا يجبُ شيءٌ، اتفاقاً.
- * وإن رمى عبداً، فأعتقَ، فوصلَ: فعليه قيمتهُ عبداً، وعندَ محمدٍ: فُضِّل ما بين قيمتهُ مَرْمِيّاً، وغيرَ مَرْمِيٍّ.
- * وإن رمى مُحَرَّمٌ صيداً، فحلَّ، فوصلَ: وَجَبَ الجزاءُ.
- وإن رماه حلالاً، فأحرَمَ، فوصلَ: فلا.
- * وإن رمى مَنْ قُضِيَ عليه برَجْمٍ، فَرَجَعَ شهودُهُ، فوصلَ: لا يضمنُ.
- * ولو رمى مسلمٌ صيداً، فتمجَّسَ، فوصلَ: حلَّ، وفي العكسِ: يحرمُ.



كتاب الديّات

• **الدية المغلظة** من الإبل: مائة، أرباعاً: بنات مخاض، وبنات لبون، وحقاق، وجذاع، من كل: خمس وعشرون.

وعند محمد: ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون ثنية، كلها خلفات^(١) في بطونها أولادها.

ولا تغليظ في غير الإبل.

وهي^(٢): في شبه العمدة.

• **والمخففة**، وهي في الخطأ، وما بعده^(٣): من الذهب: ألف دينار، ومن الورق: عشرة آلاف درهم.

ومن الإبل: مائة، أخماساً: ابن مخاض، وبنات مخاض، وبنات لبون، وحققة، وجذعة، من كل عشرون.

• ولا دية من غير هذه الأموال.

وقالا: منها، ومن البقر أيضاً: مائتا بقرة، ومن الغنم: ألفا شاة، ومن الحنظل: مائتا حلة، كل حلة ثوبان.

• وكفارة شبه العمدة، والخطأ: عتق رقبة مؤمنة، فإن عجز: فصيام شهرين متتابعين، ولا إطعام فيها.

وصحّ إعتاق^(٤) رضيع أحد أبويه مسلم، لا الجنين.

• وللمرأة في النفس، وما دونها: نصف ما للرجل.

• وللذمي: مثل ما للمسلم.

(٢) أي هذه الدية.

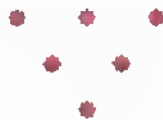
(١) أي حوامل.

(٣) مما أجري مجرى الخطأ، والقتل بسبب. (٤) أي للكفارة.

فصل

[فيما تجب فيه الدية، وفيما يجب فيه دونها]

- * في النفس: الدية، وكذا في المارين.
- وفي اللسان إن منع النطق، أو أداء أكثر الحروف.
- * وفي الصلب إن منع الجماع.
- وفي الإفضاء إذا منع استمسك البول.
- وفي الذكّر، وفي حشفته.
- وفي العقل، وفي السمع، وفي البصر، وفي الشم، وفي الذوق.
- وفي اللحية إن لم تنبت، وفي شعر الرأس.
- وكذا الحاجبان، والأهداب.
- وفي العينين، وفي الأذنين، وفي الشفتين.
- وفي ثديي المرأة، وفي اليدين، وفي الرجلين، وفي أشفار العينين.
- * وفي كل واحد مما هو اثنان في البدن: نصف الدية، ومما هو أربعة: ربعها.
- * وفي كل أصبع من يد، أو رجل: عشرها.
- * وفي كل مفصل منها، مما فيه مفاصلان: نصف عشرها.
- * ومما فيه مفاصل ثلاثة: ثلثه.
- * وفي كل سن نصف عشرها.
- * وكل عضو ذهب نفعه: ففيه دية وإن كان قائماً، كيد شلت، وعين ذهب ضرؤها.



فصل

[في الشَّجَاج]

- لا قَوَدَ في الشَّجَاجِ، إلا في المَوْضِحَةِ إن كانت عمداً.
- وفيها خطأ: نصفُ عَشْرِ الدية، وهي التي تُوضِحُ العَظْمَ.
- وفي الهاشِمَةِ، وهي التي تَهشِمُ العَظْمَ: عَشْرُهَا.
- وفي المُنَقَّلَةِ، وهي التي تنقُلُ العَظْمَ: عَشْرُهَا ونصفه^(١).
- وفي الآمَةِ، وهي التي تصلُّ إلى أُمِّ الدِّمَاغِ: ثَلَاثُهَا.
- وكذا في الجائِفَةِ، فَإِنْ نَفَذَتْ: فهما جائِفَتَانِ، ويجبُ ثَلَاثُهَا.
- وفي كُلِّ من الحَارِصَةِ، وهي التي تَشُقُّ الجِلْدَ.
- والدَامِغَةِ، وهي التي تُخْرِجُ منه دَمًا يُشْبِهُ الدَّمْعَ.
- والدَامِيَةِ، وهي التي تُسِيلُ الدَّمَ.
- والبَاضِعَةِ، وهي التي تَبْضَعُ الجِلْدَ.
- والمَتَلَاخِمَةِ، وهي التي تَأْخُذُ في اللَّحْمِ.
- وَالسَّمْحَاقِ، وهي جِلْدَةٌ فَوْقَ العَظْمِ، تَصِلُ إِلَيْهَا الشَّجَّةُ: حَكُومَةُ عَدْلٍ، وعن محمدٍ: فيها القِصَاصُ، كَالْمَوْضِحَةِ.
- وَالشَّجَاجُ: تَخْتَصُّ بِالوَجْهِ، وَالرَّأْسِ.
- وَالجَائِفَةُ: بِالْجَوْفِ، وَالْجَنْبِ، وَالظَّهْرِ.
- وَمَا سِوَى ذَلِكَ: جِرَاحَاتٌ، وَفِيهَا: حَكُومَةُ عَدْلٍ.
- وهي أَنْ يُقَوِّمَ عَبْدٌ بِلَا هَذَا الْأَثَرِ، وَمَعَهُ، فَمَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ: وَجَبَ بِنَسْبَتِهِ مِنْ دِيَّتِهِ، بِهِ يُفْتَى.
- وَفِي أَصَابِعِ الْيَدِ وَحَدَّهَا، أَوْ مَعَ الْكَفِّ: نِصْفُ الدِّيَةِ.

(١) أي خمسة عشر من الإبل.

ومع نصف الساعد: نصف الدية، وحكومة عَذْلٍ.

❖ وفي كَفٍّ فيها أصبع: عَشْرُ الدية.

وإن فيها أصبعان: فخُمُسُها، ولا شيء في الكَفِّ.

وعندهما: يجبُ الأكثرُ من أرشِ الكَفِّ، ودية الأصبع أو الأصبعين، ويدخلُ الأقلُ فيه.

وإن فيها ثلاثُ أصابع: فدية الأصابع، وهي ثلاثة أعشار، إجماعاً.

❖ وفي الأصبع الزائدة: حكومة.

وكذا في الشارب^(١)، ولحية الكَوْسَجِ^(٢)، وتُدِّي الرَّجُلِ، وذَكَرِ الْخَصِيِّ، والعَيْنِ، ولسانِ الأخرس، واليدِ الشَّلَاءِ، والعَيْنِ العَوْرَاءِ، والرَّجُلِ العَرْجَاءِ، والسِّنِّ السوداء.

وكذا في عَيْنِ الطِّفْلِ، ولسانه، وذَكَرِهِ إذا لم تُعْلَمْ صحتهُ ذلك، بما يدلُّ على إبطاره، وتَحَرُّكِ ذَكَرِهِ، وكلامه.

❖ وإن شَجَّ رجلاً، فَذَهَبَ عقله، أو شعرُ رأسه: دَخَلَ أرشُ المَوْضِحَةِ في الدية.

وإن ذَهَبَ سمعه، أو بصره، أو كلامه: لا يدخلُ.

وإن ذَهَبَ بها عيناه: فلا قصاصَ، ويجبُ أرشُها، وأرشُ العينين، وعندهما: القصاصُ في المَوْضِحَةِ، والدية في العينين.

❖ ولا قصاصَ في أصبعٍ قُطِعَتْ، فَشُلَّتْ أخرى، وعندهما: يُقْتَصُّ في المَقْطُوعَةِ، وتجبُ الديةُ في الأخرى.

❖ ولو قُطِعَ مَفْصِلُهَا الأعلى، فَشُلَّ ما بقي: فلا قصاصَ، بل الديةُ فيما قُطِعَ، وحكومةُ فيما شُلَّ.

❖ ولا^(٣) لو كُسِرَ نصفُ سِنٍّ، فاسْوَدَّ باقِيها، بل ديةُ السِّنِّ كُلِّها.

(١) أي تجب حكومة عَذْلٍ.

(٢) أي الذي لحيته على ذقنه، لا على العارضين. المغرب (كسج).

(٣) أي لا قصاصَ.

وكذا لو اخْمَرَ^(١)، أو اخْضَرَ، أو اضْفَرَّ.

• ولو اسْوَدَّتْ كُلُّهَا بِضَرْبَةٍ وهي قائمة: فالدية في الخطأ على العاقلة، وفي العمد في ماله.

• ولو قُلِعَتْ سِنَّ رَجُلٍ، فَنَبَتَتْ مكانها أخرى: سَقَطَ أَرُشُهَا، خلافاً لهما.

• وفي سِنَّ الصَّبِيِّ: يَسْقُطُ، إجماعاً.

• وإن أعاد الرجل سِنَّه المَقْلُوعَةَ إلى مكانها، فَنَبَتَ عليها اللحم: لا يسقطُ أَرُشُهَا، إجماعاً.

وكذا لو قُطِعَتْ أُذُنُهُ، فَأَلْصَقَهَا، فَالتَحَمَّتْ.

• وَمَنْ قُلِعَتْ سِنَّهُ، فَاقْتَصَّ من قَالِعِهَا، ثم نَبَتَتْ: فعليه دية سِنَّ المَقْتَصَّ منه.

• وَيُسْتَأْنَى في اقتصاصِ السِّنِّ، والمُوضِحَةِ حَوْلًا.

• وكذا لو ضُرِبَتْ سِنَّهُ، فَتَحَرَّكَتْ، فلو أَجَلَهُ القاضي، فجاء المضروب، وقد

سَقَطَتْ سِنَّهُ، فاختلفا في سبب سقوطها: فإن قَبْلَ مُضِيِّ السَّنَةِ: فالقول للمضروب، وإن بَعْدَ مُضِيِّهَا: فللضارب.

• ولو شَجَّ رجلًا، فَالتَحَمَّتْ، وَنَبَتَ الشعرُ، ولم يبقَ لها أثرٌ: يسقطُ الأَرُشُ.

وعند أبي يوسف: يجبُ أَرُشُ الأَكمِ، وهو حكومةٌ عدلٍ.

وعند محمد: أجرَةُ الطيبِ.

وكذا لو جَرَحَهُ بِضَرْبٍ، فزال أثره، وإن بقي: فحكومةٌ عدلٍ، بالإجماع.

• ولا يُقْتَصُّ لجَرْحٍ، أو طَرْفٍ، أو مُوضِحَةٍ إلا بعدَ البُرءِ.

• وكلُّ عَمِدٍ سَقَطَ فيه القَوْدُ لَشُبْهِهِ، كَقَتْلِ الأبِ ابْنَهُ: فالدية فيه في مال القاتل.

• وَعَمْدُ الصَّبِيِّ، والمجنون: خطأ، وديته على عاقلته.

ولا كفارة فيه، ولا جِزْمَانٌ إِرْثٍ. والمَعْتَوَةُ: كالمجنون.

فصل

[في الجناية على الجنين]

- * وَمَنْ ضَرَبَ بَطْنَ امْرَأَةٍ، فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا: فعلى عاقلته غُرَّةٌ: خمسمائة درهم، فإن ألقته حيًّا، فمات: فديته، وإن مَيِّتًا، وماتتِ الأمُّ: فغُرَّةٌ، وديةٌ.
- وإن ماتت، فألقته حيًّا، فمات: فديتها، وديته، وإن مَيِّتًا: فديتها فقط^(١).
- * وما يجبُ في الجنين: يُورثُ عنه، ولا يَرِثُ منه الضاربُ.
- * وفي جنينِ الأُمِّ: نصفُ عَشْرِ قيمته: لو ذَكَرًا، وعُشْرُ قيمته: لو أنثى^(٢).
- وعند أبي يوسف: إن نَقَصَتِ الأمُّ: ضَمِنَ نَقْصَانُهَا، وإلا: فلا ضمانَ.
- * فإن ضَرَبَتْ، فَحَرَّرَ سَيِّدُهَا حَمْلَهَا، فَأَلْقَتْ حَيًّا، فمات: تجبُ قيمته، لا ديته، ولا كفارةٌ في الجنين، والمُسْتَبِينُ بعضُ خَلْقِهِ: كتامُ الخَلْقِ.
- * وإن شَرِبَتْ دواءً، أو عَالَجَتْ فَرْجَهَا لَطَرِحِ جَنِينِهَا: فالغُرَّةُ على عاقلتها إن فَعَلَتْ بلا إِذْنِ أبيه، وإن بإِذْنِهِ: فلا^(٣).



(١) أي لا غُرَّة.

(٢) لأن الغُرَّة من دية الذكر: نصفُ العُشْرِ، ومن دية المرأة: عُشْرُهَا، ودية الرقيق قيمته، وفي الغالب تكون قيمة الذكر أكثر من قيمة الأنثى، فيكون بهذا القدر متساويًا.

(٣) ولا شيء في الجنين.

باب ما يُخَدِّثُ فِي الطَّرِيقِ

❖ مَنْ أَحَدَّثَ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ كَنِيْفًا، أَوْ مِيزَابًا، أَوْ جُرْصُنًا^(١)، أَوْ دُكَّانًا: وَسِعَةَ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِهِمْ، وَلِكُلِّ مِنْهُمْ نَزْعُهُ^(٢).

❖ وَفِي الطَّرِيقِ الْخَاصِّ: لَا يَسَعُهُ بَلَا إِذْنِ الشَّرْكَاءِ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ.

❖ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّةٌ مَنْ مَاتَ بِسُقُوطِهَا فِيهِمَا^(٣).

وَكَذَا لَوْ عَثَرَ بِنُقْضِهِ إِنْسَانٌ.

وَإِنْ وَقَعَ الْعَاثِرُ عَلَى آخَرٍ، فَمَاتَا: فَالضَّمَانُ عَلَى مَنْ أَحَدَثَهُ.

❖ وَإِنْ أَصَابَهُ طَرَفُ الْمِيزَابِ الَّذِي فِي الْحَائِطِ: فَلَا ضَمَانَ.

وَإِنْ الطَّرَفُ الْخَارِجُ: ضَمِنْ، كَمَنْ حَفَرَ بَثْرًا، أَوْ وَضَعَ حَجَرًا فِي الطَّرِيقِ، فَتَلَفَ بِهِ إِنْسَانٌ، وَإِنْ تَلَفَ بِهِ بِهِيْمَةٌ: فَضْمَانُهَا فِي مَالِهِ.

❖ وَالْقَاءُ التَّرَابِ، وَاتِّخَاذُ الطِّينِ: كَوَضْعِ الْحَجَرِ.

وَهَذَا إِذَا فَعَلَهُ بَلَا إِذْنِ الْإِمَامِ، فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بِإِذْنِهِ: فَلَا ضَمَانَ.

❖ وَلَوْ مَاتَ الْوَاقِعُ فِي الْبَثْرِ جَوْعًا، أَوْ غَمًّا: فَلَا ضَمَانَ عَلَى حَافِرِهِ وَإِنْ بَلَا إِذْنِ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: عَلَيْهِ الضَّمَانُ.

وَكَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فِي الْغَمِّ، لَا فِي الْجَوْعِ.

❖ وَإِنْ وَضَعَ حَجَرًا، فَتَحَّاهُ آخَرُ: فَضْمَانُ مَا تَلَفَ بِهِ عَلَى الثَّانِي.

❖ وَلَوْ أَشْرَعَ جَنَاحًا فِي دَارٍ، ثُمَّ بَاعَهَا: فَضْمَانُ مَا تَلَفَ بِهِ عَلَيْهِ.

وَكَذَا لَوْ وَضَعَ خَشْبَةً فِي الطَّرِيقِ، ثُمَّ بَاعَهَا، وَبَرَّئَ إِلَى الْمُشْتَرِي مِنْهَا، فَتَرَكَهَا الْمُشْتَرِي: فَضْمَانُ مَا تَلَفَ بِهَا عَلَى الْبَائِعِ.

(٢) أَي نَزَعُ ذَلِكَ الْمُحَدِّثِ بِحَقِّ الْمَلِكِ الْعَامِ.

(١) أَي الْبُرْجِ.

(٣) أَي بِسُقُوطِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي أَحَدَّثَهَا فِي الطَّرِيقِ الْعَامِ، وَالْخَاصِّ.

- * ولو وَضَعَ فِي الطَّرِيقِ جَمْرًا، فَأَحْرَقَ شَيْئًا: ضَمِنَهُ.
- ولو أَحْرَقَ بَعْدَ مَا حَرَّكَتْهُ الرِّيحُ إِلَى مَوْضِعٍ: لَا يَضْمَنُ إِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً عِنْدَ وَضْعِهِ.
- * وَيَضْمَنُ مَنْ حَمَلَ شَيْئًا فِي الطَّرِيقِ مَا تَلَفَ بِسُقُوطِهِ مِنْهُ.
- * وَكَذَا مَنْ أَدْخَلَ حَصِيرًا، أَوْ قِنْدِيلًا، أَوْ حِصَاةً إِلَى مَسْجِدٍ غَيْرِهِ بِلَا إِذْنٍ^(١)، فَعَطِبَ بِهِ أَحَدًا، خِلَافًا لِهَمَا.
- ولو أَدْخَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ إِلَى مَسْجِدٍ حَيَّهِ: لَا يَضْمَنُ، إِجْمَاعًا.
- * وَكَذَا لَوْ تَلَفَ شَيْءٌ بِسُقُوطِ رِءَاءٍ هُوَ لَا يَشُهُ.
- * وَمَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ غَيْرَ مُصَلٍّ، فَعَطِبَ بِهِ أَحَدًا: ضَمِنَهُ، خِلَافًا لِهَمَا.
- وَلَا فَرْقَ بَيْنَ جُلُوسِهِ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ، أَوْ لِلتَّعْلِيمِ، أَوْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، أَوْ نَامَ فِيهِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَبَيْنَ أَنْ يَمُرَّ فِيهِ، أَوْ يَقْعُدَ لِلْحَدِيثِ.
- وَلَا بَيْنَ مَسْجِدٍ حَيَّهِ، وَغَيْرِهِ.
- * أَمَّا الْمَعْتَكِفُ: فَقِيلَ: عَلَى هَذَا الْخِلَافِ، وَقِيلَ: لَا يَضْمَنُ بِلَا خِلَافٍ.
- * وَفِي الْجَالِسِ مُصَلِّيًّا: لَا يَضْمَنُ، إِجْمَاعًا وَإِنْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ.
- * وَلَوْ اسْتَأْجَرَ رَبُّ الدَّارِ عَمَلَةً^(٢) لِإِخْرَاجِ الْجَنَاحِ، أَوْ الظُّلَّةِ، فَتَلَفَ بِهِ شَيْءٌ: فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمْ إِنْ قَبْلَ فِرَاقِ عَمَلِهِمْ، وَإِنْ بَعْدَهُ: فَعَلَيْهِ.
- * وَيَضْمَنُ مَنْ صَبَّ الْمَاءَ فِي الطَّرِيقِ الْعَامَّ مَا عَطِبَ بِهِ.
- وَكَذَا إِنْ رَشَّهُ، بِحَيْثُ يُزْلِقُ، أَوْ تَوَضَّأَ بِهِ، وَاسْتَوَعَبَ الطَّرِيقَ.
- * وَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي سَكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا، أَوْ قَعَدَ فِيهَا، أَوْ وَضَعَ مَتَاعَهُ: لَا يَضْمَنُ.
- * وَكَذَا إِنْ رَشَّ مَا لَا يُزْلِقُ عَادَةً، أَوْ بَعْضَ الطَّرِيقِ، فَتَعَمَّدَ الْمَارُّ الْمُرُورَ عَلَيْهِ.

(١) أَيُّ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ.

(٢) أَيُّ عَمَالًا، جَمْعُ: عَامِلٍ.

- * وَوَضَعَ الخَشْبَةَ: كالرُّشِّ فِي اسْتِيعَابِ الطَّرِيقِ، وَعَدَمِهِ.
- * وَإِنْ رَشَّ فِنَاءَ حَانُوتٍ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ: فَالضَّمَانُ عَلَى الْأَمْرِ؛ اسْتِحْسَانًا، كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِيَبْنِيَّ لَهُ فِي فِنَاءِ حَانُوتِهِ، فَتَلَفَ بِهِ شَيْءٌ بَعْدَ فِرَاغِهِ.
- وَلَوْ كَانَ أَمْرُهُ بِالْبِنَاءِ فِي وَسْطِ الطَّرِيقِ: فَالضَّمَانُ عَلَى الْأَجِيرِ.
- * وَلَوْ كَنَسَ الطَّرِيقَ: لَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِمَوْضِعِ كَنَسِهِ.
- وَلَوْ جَمَعَ الْكُنَاسَةَ فِي الطَّرِيقِ: ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِهَا.
- * وَلَا ضَمَانَ فِيمَا تَلَفَ بِشَيْءٍ فُعِلَ فِي الْمَلِكِ، أَوْ فِي فِنَاءٍ لَهُ فِيهِ حَقُّ التَّصَرُّفِ، بَأَن لَمْ يَكُنْ لِلْعَامَّةِ، وَلَا مُشْتَرَكًا لِأَهْلِ سِكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةً.
- * وَإِنْ اسْتَأْجَرَ مَنْ حَفَرَ لَهُ فِي غَيْرِ فِنَائِهِ: فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْأَجِيرُ أَنَّهُ غَيْرُ فِنَائِهِ، وَإِنْ عَلِمَ: فَعَلَى الْأَجِيرِ.
- * وَإِنْ قَالَ: هُوَ فِنَائِي، وَلَيْسَ لِي فِيهِ حَقُّ الْحَفْرِ: فَالضَّمَانُ عَلَى الْأَجِيرِ؛ قِيَاسًا، وَعَلَى الْمُسْتَأْجِرِ؛ اسْتِحْسَانًا.
- * وَمَنْ بَنَى قَنْطَرَةً بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، فَتَعَمَّدَ أَحَدُ الْمُرُورِ عَلَيْهَا، فَعَطِبَ: فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْبَانِي.



فصل

[في الحائط المائل]

* إن مالَ حائطٍ إلى طريقِ العامة، فطُولِبَ رَبُّهُ بِنَقْضِهِ من مسلم أو ذمي، وأُشْهِدَ عليه، فلم يَنْقُضْهُ في مدَّةٍ يُمكنُ نَقْضُهِ فيها، فَتَلَفَ به نفسٌ، أو مالٌ: ضَمِنَتْ عاقِلَتُهُ: النفسَ، وهو^(١): المال.

* وكذا لو طُولِبَ به مَنْ يَمْلِكُ نَقْضَهُ، كأبِ الطفل، ووصيِّه، والراهن بِفَكِّ الرهن، والعبدِ التاجر، والمكاتب.

ولا يَضْمَنُ إن باعه بعدَ الإِشهاد، وسلَّمَه إلى المشتري، فسَقَطَ.

ولا إن طُولِبَ به مَنْ لا يَمْلِكُهُ، كالمرتَهَن، والمستأجر، والمودَّع.

* وإن بَنَاهُ مائلاً ابتداءً: ضَمِنَ ما تَلَفَ بسقوطه وإن لم يُطالب بِنَقْضِهِ، كما في إِشراع الجَنَاح، ونحوه.

* وإن مال إلى دارِ رجلٍ: فالطَلْبُ لِرَبِّها، أو ساكِنها، فيصَحُّ تأجيلُهُ، وإِبراءُهُ.

ولا يصَحُّ التأجيلُ فيما مال إلى الطريق ولو من القاضي، أو المُشْهِد.

* ولو كان الحائطُ بينَ خمسة، فأُشْهِدَ على أحدهم: ضَمِنَ خُمُسَ ما تَلَفَ به، وعندَهما: نصفه.

* وإن حَفَرَ أحدُ ثلاثةٍ في دارِ هيَ لهم، بئراً بغيرِ إِذْنِ شريكَيْه، أو بنى حائطاً: ضَمِنَ ثُلُثَي ما تَلَفَ به، وعندَهما نصفه.



(١) أي ربُّ الحائط.

باب

جناية البهيمة، والجناية عليها

• يَضْمَنُ الرَّابِطُ مَا وَطِئَتْ دَابَّتُهُ، أَوْ أَصَابَتْ يَدَيْهَا، أَوْ رِجْلَيْهَا، أَوْ رَأْسَهَا، أَوْ كَدَمَتْ^(١)، أَوْ خَبَطَتْ^(٢)، أَوْ صَدَمَتْ.

لَا مَا نَفَحَتْ بِرِجْلَيْهَا، أَوْ ذَنْبِهَا، إِلَّا إِذَا أَوْقَفَهَا.

وَلَا مَا عَطَبَ بَرَوَيْثَهَا أَوْ بَوْلَهَا، سَائِرَةً أَوْ مُوقِفَةً لِأَجْلِهِ، فَإِنْ أَوْقَفَهَا لَا لِأَجْلِهِ: ضَمِنَ مَا عَطَبَ بِهِ.

• فَإِنْ أَصَابَتْ يَدَيْهَا، أَوْ رِجْلَيْهَا حِصَاةً، أَوْ نَوَاةً، أَوْ أَثَارَتِ غِبَاراً، أَوْ حَجَرًا صَغِيرًا، فَفَقَّأَ عَيْنًا، أَوْ أَفْسَدَ ثَوْبًا: لَا يَضْمَنُ، وَإِنْ كَبِيرًا: ضَمِنَ.

• وَيَضْمَنُ الْقَائِدُ مَا يَضْمَنُهُ الرَّابِطُ.

وَكَذَا السَّائِقُ، فِي الْأَصَحِّ، وَقِيلَ: يَضْمَنُ النَفْحَةَ أَيْضًا.

وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِمَا، وَلَا جِرْمَانٌ إِزْثٍ، أَوْ وَصِيَّةٌ، بِخِلَافِ الرَّابِطِ.

• وَإِنْ اجْتَمَعَ الرَّابِطُ وَالْقَائِدُ، أَوْ الرَّابِطُ وَالسَّائِقُ: فَالضَّمَانُ عَلَيْهِمَا، وَقِيلَ: عَلَى الرَّابِطِ وَحْدَهُ.

• وَإِنْ اصْطَدَمَ فَارِسَانِ، أَوْ مَاشِيَانِ، فَمَاتَا: ضَمِنَ عَاقِلُهُ كُلُّ دِيَّةِ الْآخَرِ.

• وَإِنْ تَجَادَبَا حَبَلًا، فَانْقَطَعَ، فَمَاتَا: فَإِنْ وَقَعَا عَلَى ظَهْرِيهِمَا: فَهُمَا هَدَرٌ، وَإِنْ عَلَى وَجْهِيهِمَا: فَعَلَى عَاقِلِهِ كُلُّ دِيَّةِ الْآخَرِ.

وَإِنْ اخْتَلَفَا: فَدِيَّةُ مَنْ عَلَى وَجْهِهِ: عَلَى عَاقِلِهِ مَنْ عَلَى ظَهْرِهِ.

وَإِنْ قَطَعَ آخِرُ الْحَبْلِ، فَمَاتَا: فَدِيَّتُهُمَا عَلَى عَاقِلَتِهِ^(٣).

• وَإِنْ سَاقَ دَابَّةً، فَوَقَعَ سَرْجُهَا، أَوْ غَيْرُهُ مِنْ أَدَوَاتِهَا عَلَى إِنْسَانٍ، فَمَاتَ: ضَمِنَ،

(٢) يَدَا أَوْ رِجْلَيْهَا.

(١) أَيِ عَفَضَتْ بِأَسْنَانِهَا.

(٣) أَيِ عَاقِلَةِ الْقَاطِعِ.

وكذا قائد قطارٍ وطيرٍ بغيرٍ منه إنساناً.

والنفس: على عاقلته، والمال: في ماله.

* وإن كان مع القائد سائق: فالضمان عليهما.

* فإن رُبطَ بغيرٍ على قطارٍ بغيرِ عِلْمٍ قائده، فعَطِبَ به إنسانٌ: ضَمِنَ عاقلةُ القائدِ الديةَ، ورجعوا بها على عاقلةِ الرابط.

* ومَنْ أَرْسَلَ بهيمةً، أو كلباً، وساقه: ضَمِنَ ما أَصَابَ في قَوْرِهِ^(١).

وفي الطير: لا يضمنُ وإن ساقه.

وكذا في الدابة، والكلبِ إن لم يُسَقَّ، أو انْفَلَتَتْ بنفسِها، ليلاً أو نهاراً، فأصَابَتْ مالاً، أو نفساً.

* ومَنْ ضَرَبَ دابةً عليها راكبٌ، أو نَخَسَهَا، فنَفَحَتْ، أو ضَرَبَتْ بيدها أحداً، أو نَفَرَتْ، فصَدَمَتْه، فمات: ضَمِنَ هو، لا الراكبُ إن فَعَلَ ذلك حالَ السَّيرِ.

* وإن أَوْقَفَهَا لا في مِلْكِهِ: فعليهما.

* وإن نَفَحَتِ النَّاخِسَ: فِدْمُهُ هَدْرٌ.

وإن أَلْقَتِ الراكبَ: فضمانُهُ على النَّاخِسِ.

* وإن فَعَلَ ذلك^(٢) بإِذْنِ الراكبِ: فهو كِفْعَلِ الراكبِ، لكن إن وَطِئَتْ أحداً في قَوْرِها بعدَ النَّخْسِ بالإِذْنِ: فديتهُ عليهما.

ولا يَرْجِعُ النَّاخِسُ على الراكبِ، في الأصح.

كما لو أَمَرَ صَبِيّاً يَسْتَمِسِكُ على دابةٍ بِتَسْيِيرِها، فَوَطِئَتْ إنساناً، فمات: لا تَرْجِعُ عاقلةُ الصَّبِيِّ بما غَرَمُوا من الديةِ على الأَمْرِ.

وكذا لو نَاوَلَ الصَّبِيَّ سلاحاً، فَقَتَلَ به أحداً.

وكذا الحَكْمُ في نَخْسِها، ومعها قائدٌ، أو سائقٌ.

(٢) أي الضرب والنَّخْسُ.

(١) أي فور الإرسال.

- * وإن نَخَسَهَا شَيْءٌ مَنْصُوبٌ فِي الطَّرِيقِ: فَالضَّمَانُ عَلَى مَنْ نَصَبَهُ.
- وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ النَّاخِسِ صَيِّئًا، أَوْ بِالْغَا.
- * وَإِنْ كَانَ عَبْدًا: فَالضَّمَانُ فِي رَقَبَتِهِ.
- * وَجَمِيعُ مَسَائِلِ هَذَا الْفَصْلِ، وَالَّذِي قَبْلَهُ: إِنْ كَانَ الْهَالِكُ آدَمِيًّا: فَالْدِيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَإِنْ غَيْرَهُ: فَالضَّمَانُ فِي مَالِ الْجَانِي.
- * وَمَنْ فَقَّأَ عَيْنَ شَاةٍ قَصَّابٍ: ضَمِنَ مَا نَقَصَهَا.
- * وَفِي عَيْنِ الْفَرَسِ، أَوْ الْبَغْلِ، أَوْ الْحَمَارِ، أَوْ بَعِيرِ الْجَزَارِ، أَوْ بَقَرَتِهِ: رُبْعُ الْقِيَمَةِ.



باب

جناية الرقيق، وعليه

* جنابات المملوك لا تُوجِبُ إلا دَفْعاً واحداً لو مَحَلّاً للدفع، وإلا قيمة واحدة لو غير محل له.

فلو جَنَى عَبْدٌ خطأ: فإن شاء مولاهُ دَفَعَهُ بها، وَيَمْلِكُهُ وَلِيُّهَا، وإن شاء فداهُ بأرْشِهَا حالاً.

* فإن مات العبدُ قبل أن يختارَ شيئاً: بَطَلَ حَقُّ المَجْنِيِّ عليه.

وإن بعدَ ما اختارَ الفداء: لا يبطلُ، فإن فداه، فجنى: فالحكمُ كذلك.

* وإن جنى جنائتين: دَفَعَهُ بهما، فيقتسمانه بنسبةِ حقوقهما، أو فداه بأرْشِهما.

* فإن باعه، أو وَهَبَهُ، أو أَعْتَقَهُ، أو دَبَّرَهُ، أو استولدها^(١) غيرَ عالمٍ بها^(٢): ضَمِنَ الأقلُ من قيمته ومن الأرش، وإن عالماً بها: ضَمِنَ الأرش، كما لو عَلَّقَ عُنُقَهُ بقتل زيد، أو رَمَاهُ، أو شَجَّه، ففَعَلَ.

* وإن قَطَعَ عَبْدٌ يدَ حرٍّ عمدًا، فدَفَعَ إليه، فأَعْتَقَهُ، فسَرَى: فالعبدُ صلَحُ بالجناية، وإن لم يكن أَعْتَقَهُ: يُرَدُّ على سيده، فيُقَادُ، أو يُغْفَى.

وكذا لو كان القاطعُ حرًّا، فصالَحَ المقطوعَ على عبدٍ، ودَفَعَهُ إليه، فإن أَعْتَقَهُ، ثم سَرَى: فهو صلَحُ بها، وإن لم يُعْتَقَهُ، فسَرَى، رُدٌّ، وأقيدَ.

* وإن جنى ماذونٌ مديونٌ خطأ، فأَعْتَقَهُ غيرَ عالمٍ بها: ضَمِنَ لربِّ الدينِ الأقلُ من قيمته، ومن دينه.

ولوليُّ الجنايةِ الأقلُ من قيمته، ومن أرْشِهَا.

* ولو وَلَدَتْ ماذونةٌ مديونةٌ: يُبَاعُ معها في دينِهَا.

ولو جَنَتْ: لا يُدْفَعُ في جنائِهَا.

(١) أي الأمة الجانية.

(٢) أي بالجناية.

* ولو أقرَّ رجلٌ أن زيداً حرَّره عبده، فقتلَ ذلك العبدُ وليَّ المُقرِّ خطأ: فلا شيءَ له.

* وإن قال معتقٌ: قَتَلْتُ أَخَا زَيْدٍ قَبْلَ عِتْقِي، وقال زيدٌ: بل عبده: فالقولُ للمعتقِ.

* وإن قال المولى لأمةٍ أعتَقَهَا: قَطَعْتُ يَدَكَ قَبْلَ الْعِتْقِ، وقالت: بل عبده: فالقولُ لها.

وكذا كُلُّ مَا نَالَ مِنْهَا، إِلَّا الْجَمَاعَ وَالْعَلَّةَ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: لَا يَضْمَنُ إِلَّا شَيْئاً بَعِيْنَهُ، يُؤَمَّرُ بِرُذَّهٍ إِلَيْهَا.

* ولو أَمَرَ عَبْدٌ مُحْجُورٌ، أَوْ صَبِيٌّ صَبِيّاً بِقَتْلِ رَجُلٍ، فَقَتَلَهُ: فَالْدِيَّةُ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلِ، وَرَجَعُوا عَلَى الْعَبْدِ بَعْدَ عِتْقِهِ، لَا عَلَى الصَّبِيِّ الْأَمْرِ.

ولو كان مأمورُ العبدِ مثله: دَفَعَ السَّيِّدُ الْقَاتِلَ، أَوْ فَدَاهُ إِنْ كَانَ خَطِئاً، أَوْ الْمَأْمُورُ صَغِيراً.

* وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْأَمْرِ فِي الْحَالِ، وَيَجِبُ أَنْ يَرْجَعَ عَلَيْهِ بَعْدَ عِتْقِهِ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ، وَمِنْ الْفِدَاءِ.

وإن كان عمداً، والمأمورُ كبيرٌ: اقْتَصَصَ.

* وَإِنْ قَتَلَ عَبْدٌ حَرَّيْنِ، لِكُلِّ مِنْهُمَا وَلِيَّانِ، فَعَفَا أَحَدُ وَلِيَّيْنِ كُلِّ مِنْهُمَا: دُفِعَ نَصْفُهُ إِلَى الْآخَرَيْنِ، أَوْ فِدَيَ بَدِيَّةٍ لِهَما.

* وَإِنْ قَتَلَ أَحَدُهُمَا عَمْدًا، وَالْآخَرَ خَطِئاً، فَعَفَا أَحَدُ وَلِيَّيِ الْعَمْدِ: فِدَيَ بَدِيَّةٍ لَوْلِيِّ الْخَطِئِ، وَبَنَصَفِهَا لِأَحَدِ وَلِيَّيِ الْعَمْدِ، أَوْ دُفِعَ إِلَيْهِمْ يَتَقَسَّمُونَهُ أَثْلَاثًا، عَوْلاً، وَعِنْدَهُمَا: أَرْبَاعاً مَنْارَعَةً.

* وَإِنْ قَتَلَ عَبْدٌ لاثْنَيْنِ قَرِيباً لِهَما، فَعَفَا أَحَدُهُمَا: بَطَلَ الْكُلُّ.

وقالوا: يَدْفَعُ الْعَافِي نَصْفَ نَصِيْبِهِ إِلَى الْآخَرِ، أَوْ يَفْدِيهِ بِرُبْعِ الدِّيَةِ.

وقيل: مُحَمَّدٌ مَعَ الْإِمَامِ.

فصل

[في بيان الجناية على العبد]

* دية العبد: قيمته، فإن كانت قَدْر دية الحرِّ، أو أكثر: نُقِصَتْ عن دية الحرِّ عشرة دراهم، وكذا لو كانت قيمة الأمة كدية الحرة، أو أكثر. وفي الغصب تجب القيمة بالغه ما بَلَغَتْ.

* وما قُدِّرَ من دية الحرِّ: قُدِّرَ من قيمة الرقيق، ففي يده: نصف قيمته، ولا يُزَادُ على خمسة آلاف، إلا خمسة.

* وَمَنْ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ عَمْدًا، فَأَعْتَقَ، فَسَرَى: اقْتَصَّ منه إن كان وارثه سيده فقط، وإلا: فلا.

وعند محمد: لا قصاص أصلاً، وعليه أرش اليد، وما نَقَصَه إلى حين العتق.

* وَمَنْ قَالَ لِعَبْدِيهِ: أَحَدُكُمَا حُرٌّ، فَشَجًّا، فَبَيَّنَ^(١) فِي أَحَدِهِمَا: فَأَرْشُهُمَا لَهُ، وَإِنْ قَتَلَا: فَلَهُ دِيَةُ حُرٍّ، وَحَدُّ عَبْدٍ إِنْ الْقَاتِلَ وَاحِدًا. وَإِنْ قَتَلَ كِلَا وَاحِدٍ: فحَدُّ الْعَبْدَيْنِ.

* وَمَنْ فَقَأَ عَيْنِي عَبْدٍ: فَإِنْ شَاءَ سَيِّدُهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَأَخَذَ قِيَمَتَهُ، أَوْ أَمْسَكَهُ، وَلَا شَيْءَ لَهُ، وَعِنْدَهُمَا: إِنْ أَمْسَكَهُ: فَلَهُ أَنْ يُضْمِنَهُ نَقْصَانَهُ.



(١) أي فبين المولى العتق.

فصل

[في جنابة المدبر وأم الولد]

- * وإن جنى مدبراً، أو أمٌ وليد: ضَمِنَ السيدُ الأقلُّ من القيمة، ومن الأرض.
- فإن جنى أخرى: شارك وليُّ الثانية وليُّ الأولى في القيمة إن دُفِعَتْ إليه بقضاء.
- والأ: فإن شاء اتَّبَعَ وليُّ الأولى، وإن شاء اتَّبَعَ المولى.
- وعندهما: يَتَّبِعُ وليُّ الأولى بكلِّ حال.
- * وإن اعتَقَ المولى المدبرَ، وقد جَنَى جنابات: لا يلزمه إلا قيمةٌ واحدة.
- * وإن أقرَّ المدبرُ بجنابةٍ خطأ: لا يلزمُ شيءٌ في الحال، ولا بعدَ عتقه.



بَابُ

[غَصَبُ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَدْبَرِ،

وَالْجَنَائِيَّةُ فِي ذَلِكَ]

* وَلَوْ قَطَعَ سَيِّدُ يَدِ عَبْدِهِ، فغُصِبَ، فمات من القطع في يدِ الغاصبِ: ضَمِنَ قِيَمَتَهُ مَقْطُوعاً.

* وَإِنْ قَطَعَ سَيِّدُهُ يَدَهُ عِنْدَ الْغَاصِبِ، فمات: برئ الغاصبُ.

* وَلَوْ غَصَبَ مُحْجُورٌ مِثْلَهُ، فمات في يده: ضَمِنَ.

ولو غُصِبَ مَدْبَرٌ، فَجَنَى عِنْدَ غَاصِبِهِ، ثُمَّ عِنْدَ سَيِّدِهِ، أَوْ بِالْعَكْسِ: ضَمِنَ سَيِّدُهُ قِيَمَتَهُ لِهَمَا، وَرَجَعَ بِنَصْفِهَا عَلَى الْغَاصِبِ، وَدَفَعَهُ إِلَى رَبِّ الْأُولَى فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، ثُمَّ رَجَعَ بِهِ ثَانِياً عَلَيْهِ.

وعِنْدَ مُحَمَّدٍ: لَا يَدْفَعُهُ، وَلَا يَرْجِعُ ثَانِياً.

وفي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ: يَدْفَعُهُ، وَلَا يَرْجِعُ ثَانِياً، بِالْإِجْمَاعِ.

* وَالْقِنُّ فِي الْفَصْلَيْنِ: كَالْمَدْبَرِ، إِلَّا أَنَّهُ يَدْفَعُهُ، وَفِي الْمَدْبَرِ: يَدْفَعُ الْقِيَمَةَ.

* وَحُكْمُ تَكَرُّرِ الرُّجُوعِ وَالِدَفْعِ: كَمَا فِي الْمَدْبَرِ، اخْتِلَافاً، وَاتِّفَاقاً.

* وَلَوْ غَصَبَ رَجُلٌ مَدْبَرًا مَرَّتَيْنِ، فَجَنَى عِنْدَهُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا: غَرِمَ سَيِّدُهُ قِيَمَتَهُ لِهَمَا، وَرَجَعَ بِهَا عَلَى الْغَاصِبِ، وَدَفَعَ نَصْفَهَا إِلَى وَلِيِّ الْأُولَى، وَرَجَعَ بِهِ عَلَيْهِ ثَانِياً، اتِّفَاقاً، وَقِيلَ: فِيهِ خِلَافٌ مُحَمَّدٍ.

* وَمَنْ غَصَبَ صَبِيًّا حُرًّا، فمات في يده فُجَاءَةً، أَوْ بِحُمَّى: فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وإن بصاعقة، أَوْ نَهَشَ حَيَّةٌ: فَعَلَى عَاقِلَتِهِ دِيَّتُهُ.

* وَلَوْ قَتَلَ صَبِيًّا عَبْدًا مَوْدَعًا عِنْدَهُ: ضَمِنَتْ عَاقِلَتُهُ.

وإن أَكَلَ طَعَاماً، أَوْ أَتْلَفَ مَالاً أَوْ دِعَ عِنْدَهُ: فَلَا ضَمَانَ، خِلَافاً لِأَبِي يُوسُفَ.

* وَلَوْ أَوْدَعَ عَبْدٌ مُحْجُورٌ مَالاً، فَاسْتَهْلَكَهُ: ضَمِنَ بَعْدَ الْعِتْقِ، لَا فِي الْحَالِ،

خلفاً له.

والإقراض، والإعارة: كالإيداع فيهما.
والمراد بالصبي: العاقل، وفي غير العاقل: يضمن المال أيضاً، بالاتفاق.
كما يضمن العاقل أيضاً ما لا أتلفه بلا إيداع، ونحوه.



باب الْقَسَامَةِ

* إِذَا وَجِدَ مَيِّتٌ فِي مَحَلَّةٍ، بِهِ أَثَرُ الْقَتْلِ، مِنْ جُرْحٍ، أَوْ خُرُوجِ دَمٍ مِنْ أُذُنِهِ، أَوْ عَيْنِهِ، أَوْ أَثَرُ خَنْقٍ، أَوْ ضَرْبٍ، وَلَمْ يُدْرَ قَاتِلُهُ، فَادَّعَى وَلِيُّهُ قَتْلَهُ عَلَى أَهْلِهَا، أَوْ بَعْضِهِمْ، وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ: حُلْفَ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْهُمْ، يَخْتَارُهُمُ الْوَلِيُّ: بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا، ثُمَّ قُضِيَ عَلَى أَهْلِهَا بِالْأَدْيَةِ. وَمَا تَمَّ خَلْقُهُ: كَالْكَبِيرِ.

* وَلَا يُحْلَفُ الْوَلِيُّ وَإِنْ كَانَ لَوْتُ.

* فَإِنْ نَقَصَ أَهْلُهَا عَنِ الْخَمْسِينَ: كُرِّرَتِ الْيَمِينُ إِلَى أَنْ تَتِمَّ.

وَمَنْ نَكَلَ: حُبِسَ حَتَّى يَخْلِفَ.

وَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ: قَتَلَهُ فَلَانٌ: اسْتِثْنَاهُ فِي يَمِينِهِ.

* وَإِنْ ادَّعَى الْوَلِيُّ الْقَتْلَ عَلَى غَيْرِهِمْ: سَقَطَتْ عَنْهُمْ ^(١).

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ ^(٢) عَلَى غَيْرِهِمْ، خِلَافًا لِهَمَا، وَلَا عَلَى بَعْضِهِمْ إِنْ ادَّعَاهُ ^(٣)، إجماعاً.

* وَوُجُودُ أَكْثَرِ الْبَدَنِ، أَوْ نَصْفِهِ مَعَ الرَّأْسِ: كَوُجُودِ كُلِّهِ.

* وَلَا قَسَامَةٌ عَلَى صَبِيٍّ، وَمَجْنُونٍ، وَامْرَأَةٍ، وَعَبْدٍ.

وَلَا قَسَامَةٌ، وَلَا دِيَّةٌ فِي مَيِّتٍ لَا أَثَرَهُ، أَوْ يَخْرُجُ الدَّمُ مِنْ فَمِهِ، أَوْ أَنْفِهِ، أَوْ دُبُرِهِ، أَوْ ذَكَرِهِ، أَوْ وَجَدَ أَقْلٌ مِنْ نَصْفِهِ وَلَوْ مَعَ الرَّأْسِ، أَوْ نَصْفُهُ مُشَقَّوقًا بِالطَّوْلِ.

* وَإِنْ وَجَدَ عَلَى دَابَّةٍ يَسُوقُهَا رَجُلٌ: فَالْأَدْيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ ^(٤).

وَكَذَا لَوْ كَانَ يَقُودُهَا، أَوْ رَاكِبَهَا.

(١) أَي عَنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ.

(٢) أَي أَهْلَ الْمَحَلَّةِ.

(٣) أَي الْوَلِيُّ.

(٤) أَي عَائِلَةَ السَّائِقِ.

وإن اجتمعوا^(١): فعلیهم.

* وإن وُجِدَ على دابةٍ بين قريتين: فعلی أقربهما.

* وإن وُجِدَ في دارٍ نفسه: فعلی عاقلته، وعندهما: لا شيء فيه.

وإن وُجِدَ في دارٍ إنسانٍ: فعلیه القسامةُ، وعلى عاقلته الديةُ.

وإن كانتِ العاقلةُ حضوراً: يدخلون في القسامةِ أيضاً، خلافاً لأبي يوسف،
ولا: كُرِّرَتْ عليه^(٢).

* والقسامةُ على المُلَّاك، دون السكَّان، وعند أبي يوسف: على الجميع.

وهي على أهلِ الخِطَّةِ ولو بقيَ منهم واحدٌ، دون المشتريين، وعنده: على
المشتريين أيضاً.

وإن لم يبقَ من أهلِ الخِطَّةِ أحدٌ: فعلی المشتريين.

* وإن بيعت دارٌ، فلم تُقبَضْ: فعلی البائع، وعندهما: على المشتري.

* وفي البيع بخيارٍ: على ذي اليد، وعندهما: على مَنْ يصيرُ المِلْكُ له.

ولا تَدِي عاقلتهُ ذي اليدِ إلا بحُجَّةٍ أنها له.

* وإن وُجِدَ في دارٍ مشتركةٍ سِهاماً مختلفةً^(٣): فالقسامةُ والديةُ على الرؤوس.

* وإن وُجِدَ في سفينةٍ: فعلی مَنْ فيها من المَلَّاحين، والركَّاب.

* وإن وُجِدَ في مسجدٍ مَحَلَّةٍ: فعلی أهلها، وإن بين قريتين: فعلی أقربهما.

* وإن في سُوقٍ مملوكٍ: فعلی المالك، وعند أبي يوسف: على السكَّان.

وفي غير المملوك، كالشوارع: على بيتِ المال.

وكذا إن وُجِدَ في المسجدِ الجامع.

* وكذا إن وُجِدَ في السَّجَنِ، وعند أبي يوسف: على أهلِ السجن.

(١) أي السائق، والقائد، والراكب، فتجب الديةُ عليهم.

(٢) أي كُرِّرَتْ اليمين عليه، والدية عليهم.

(٣) بأن كان نصفها لرجل، وعشرها لآخر، ولاخر ما بقي.

- * وإن في برِّيَّةٍ ليس بقُرْبِهِ قَرْيَةٌ يُسْمَعُ مِنْهَا الصَّوْتُ: فهو هَذَرٌ.
وكذا لو في وَسَطِ الْفُرَاتِ، وإن مُحْتَسِباً بِالْشَّطِّ: فعلى أَقْرَبِ الْقُرَى مِنْهُ.
- * وإن التَّقَى قَوْمٌ بِالسِّيَوفِ، ثم أَجْلَوْا عَنْ قَتِيلٍ: فعلى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ.
إلا أَنْ يَدَّعِي وَلِيَّهُ عَلَى الْقَوْمِ، أو عَلَى مُعَيَّنٍ مِنْهُمْ: فَتَسْقُطُ عَنْهُمْ، وَلَا يَثْبُتُ عَلَى الْقَوْمِ إِلَّا بِحُجَّةٍ.
- * ولو وُجِدَ فِي مَعْسَكٍ بَارِضٍ غَيْرِ مَمْلُوكَةٍ: فَإِنْ فِي خِجَاءٍ، أو فُسْطَاطٍ: فعلى رَبِّهِ، وإلا: فعلى الْأَقْرَبِ مِنْهُ.
- * وإن كَانُوا قَدْ قَاتَلُوا عَدُوًّا: فَلَا قِسَامَةَ، وَلَا دِيَّةَ.
- وإن الْأَرْضَ مَمْلُوكَةً: فَالْعَسْكَرُ: كَالسَّكَّانِ، وَالْقِسَامَةُ عَلَى الْمَالِكِ، لَا عَلَيْهِمْ، خِلَافاً لِأَبِي يُوسُفَ.
- * وَمَنْ جُرِحَ فِي قَبِيلَةٍ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى أَهْلِهِ، وَلَمْ يَزَلْ ذَا فِرَاشٍ حَتَّى مَاتَ: فَالْقِسَامَةُ عَلَى الْقَبِيلَةِ، عِنْدَ الْإِمَامِ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: لَا شَيْءَ فِيهِ.
- * ولو مَعَ الْجَرِيحِ رَجُلٌ، فَحُمِلَ، وَمَاتَ فِي أَهْلِهِ: فَلَا ضَمَانَ عَلَى الرَّجُلِ، عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَفِي قِيَاسِ قَوْلِ الْإِمَامِ: يَضْمَنُ.
- * ولو أَنَّ رَجُلَيْنِ كَانَا فِي بَيْتٍ، فَوُجِدَ أَحَدُهُمَا مَذْبُوحاً: ضَمِنَ الْآخَرُ، عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، خِلَافاً لِمُحَمَّدٍ^(١).
- * ولو وُجِدَ الْقَتِيلُ فِي قَرْيَةٍ لَامْرَأَةٍ: كُتِرَتْ الْيَمِينُ عَلَيْهَا، وَتَدِي عَاقِلَتُهَا، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: عَلَى عَاقِلَتِهَا الْقِسَامَةُ أَيْضاً.
- قَالَ الْمَتَأَخَّرُونَ: وَالْمَرْأَةُ تَدْخُلُ فِي التَّحْمِلِ مَعَ الْعَاقِلَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.
- * ولو وُجِدَ فِي أَرْضِ رَجُلٍ، فِي جَنْبِ قَرْيَةٍ، لَيْسَ صَاحِبُ الْأَرْضِ مِنْهَا: فَهُوَ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ.

(١) حيث قال: لا يضمن.

كتاب المَعَاقِلِ

- * هي جَمْعُ: مَعْقَلَةٍ^(١)، وهي: الدية، والعاقلة: مَنْ يُؤدِّيها.
- * وهم أهل الديوان^(٢) إن كان القاتل منهم.
- * تُؤَخَذُ من عطاياهم، في ثلاثِ سنين.
- فإن خَرَجَتْ ثلاثُ عطايا في أقلَّ أو أكثر: أُخِذَ منها.
- * وَمَنْ لم يكن منهم: فعاقلته قبيلته.
- تُؤَخَذُ منهم في ثلاثِ سنين، من كلِّ واحدٍ: ثلاثة دراهم، أو أربعة، كلَّ سَنَةٍ درهم، أو درهم وثلث، لا أزيد، هو الأصحُّ.
- وقيل: في كلِّ سَنَةٍ ثلاثة دراهم، أو أربعة.
- * فإن لم تَتَسِعِ القبيلةُ لذلك: ضُمَّ إليهم أقربُ القبائلِ نَسَباً، على ترتيبِ العصابات، والقاتل: كأحدهم.
- * وإن كان مَمَّنْ يَتَنَاصَرُونَ بِالْحِرَفِ، أو بِالْجِلْفِ^(٣): فعاقلته أهلُ حِرْفَتِهِ، أو جِلْفِهِ.
- * وعاقلةُ المَعْتَقِ، ومَوْلَى المُوَالاة: مولاه، وعاقلته.
- * وعاقلةُ وَلَدِ المُلَاعَنَةِ: عاقلةُ أمِّه.
- فإن ادَّعاه الأبُّ بعدما عَقَلُوا عنه: رجعوا على عاقلته بما غَرِمُوا.
- * وإنما تَعْقِلُ العاقلةُ ما وَجَبَ بنفسِ القتلِ.
- فلا تعقلُ جنايةَ عميدٍ، ولا جنايةَ عبدٍ، ولا ما لَزِمَ بَصُلْحٍ، أو اعترافٍ، إلا أنْ يُصَدِّقوه، ولا أقلَّ من نصفِ عُشْرِ الدية، بل ذلك على الجاني.
- * ولا تدخلُ النساءُ، والصبيانُ في العَقْلِ.

(١) أي تعقل الدماء عن السفك.

(٢) أي العسكر والجيش الذين كُتبت أسماءهم في الديوان؛ أي الكتاب.

(٣) أي التحالف على التناصر.

- * ولا يَعْقِلُ مسلمٌ عن كافرٍ، ولا بالعكس.
- * وَيَعْقِلُ الكافرُ عن الكافرِ وإن اختلفا مِلَّةً إن لم تكنِ العداوةُ بين المِلَّتَيْنِ ظاهرةً، كاليهود مع النصارى.
- وإن لم تكنْ للذميِّ عاقلةٌ: فالديةُ في ماله، في ثلاثِ سنين.
- * والمسلمُ^(١) يَعْقِلُ عنه بيتُ المال، وقيل: كالذمي.
- * وإن جنى حُرٌّ على عبدٍ خطأً: فعلى العاقلة.



(١) أي إذا لم تكن له عاقلة.

كتاب الوصايا

- * الوصية: تملكك مضاف إلى ما بعد الموت.
- * وهي مستحبة بما دون الثلث إن كان الورثة أغنياء، أو يستغنون بأنصبتهم، وإلا: فتركها أحب.
- * ولا تصح بما زاد على الثلث.
- ولا لقائله مباشرة، ولا لوارثه، إلا بإجازة الورثة.
- * وتصح بالثلث للأجنبي وإن لم يُجيزوا.
- وتصح من المسلم للذمي، وبالعكس.
- * وتصح للحمل، وبه، إن كان بينها^(١) وبين ولادته أقل من ستة أشهر.
- * ولا تصح الهبة له^(٢).
- وإن أوصى بأمه، دونه: صحَّت الوصية، والاستثناء.
- * ولا بد في الوصية من القبول.
- ويُعتبر بعد موت الموصي.
- ولا اعتبار بالرد، والقبول في حياته.
- وبه تملك، إلا أن يموت الموصى له بعد موت الموصي، قبل القبول: فإنه يملكها، وتصير لورثته.
- * ولا تصح من صبي، ولا مكاتب وإن ترك وفاء.
- * والوصية مؤخره عن الدين، فلا تصح ممن يُحيط دينه بماله، إلا أن يُبرئه الغرماء.

(١) أي بين الوصية.

(٢) لعدم قبضه، لا حقيقة، ولا حكماً؛ لأنه لا يلي عليه أحد.

* وللموصي أن يرجع في وصيته قولاً أو فعلاً يقطع حق المالك في الغصب.
أو يُزيل ملكه، كالبيع، والهبة وإن اشتراه، أو رجع بعد ذلك.
أو يوجب في الموصى به زيادة لا يمكن التسليم إلا بها، كالتسويق، والبناء
في الدار، والحشو بالقطن.

* وقطع الثوب، وذبح الشاة: رجوع.
لا غسل الثوب، وتجسيص الدار، أو هدمها.
* والجحود ليس برجوع عند محمد، خلافاً لأبي يوسف.
ولا قوله: أخرت الوصية، أو: كل وصية أوصيت بها لفلان: فهي حرام.
* ولو قال: ما أوصيت به لفلان فهو لفلان: فرجوع، إلا أن يكون فلان الثاني
ميتاً.

* وتبطل هبة المريض، ووصيته لأجنبية نكحها بعدها.
وكذا إقراره، ووصيته، وهبته لابنه الكافر، أو الرقيق، إن أسلم، أو عتق بعد
ذلك.

وهبة المُقْعَد، والمفلوج، والأشل، والمسلول^(١): من كل ماله إن طال^(٢)،
ولم يخف موته منه، وإلا: فمن ثلثه.



(١) الذي يكون فيه مرض السّل، وهو قرّح في الرئة.
(٢) أي مرضه.

باب الوصية بثُلثِ المال

* ولو أوصى لكل من اثنين بثُلثِ ماله، ولم يُجزر وارثه: قُسِمَ الثلثُ بينهما نصفين.

ولو لأحدهما بثلثه، وللآخر بسُدُسِه: قُسِمَ أثلاثاً.

ولو لأحدهما بثُلثَيْه، وللآخر بثُلثَيْه، أو بنصفه، أو بكُلِّه: يُنَصَّفُ الثلثُ بينهما. وعندهما: يُثَلَّثُ في الأول، ويُخَمَّسُ خُمُسَيْنِ، وثلاثة أخماسٍ في الثاني، ويُرَبَّعُ في الثالث.

ولا يَضْرِبُ الموصي له بالزائد على الثلث عند الإمام، إلا في المُحَابَاةِ، والسَّعَايَةِ، والدراهم المُرْسَلَةِ.

* وتبطل الوصية بنصيب ابنه.

* وتصحُّ بمثل نصيب ابنه، فلو كان له ابنان: فللموصي له الثلث، وإن ثلاثة: فالربع.

وإن أوصى بجزء من ماله: فالتعيين إلى الورثة، وإن بسهم: فالسدس، وعندهما: مثل نصيب أحدهم، إلا أن يزيد على الثلث، ولا إجازة^(١).

قالوا: هذا في عُرْفِهِمْ، وفي عُرْفِنَا: السهمُ: كالجزء.

* وإن أوصى له بسُدُسِ ماله، ثم بثُلثِ ماله، وأجازوا: فله الثلث.

وإن بسُدُسِه، ثم بسُدُسِه: فله السدس، سواء اتَّخَذَ المجلس، أو اختلف.

* ولو بثُلثِ دراهمه، أو غَنَمِه، أو ثِيَابِه، وهي من جنسٍ واحدٍ، فهَلَكَ الثلثان: فله الباقي إن خَرَجَ من الثلث. وكذا كلُّ مكِيلٍ، وموزون.

(١) أي من الورثة.

- * وإن بثلث ثيابه، وهي متفاوتة، فهلك الثلثان: فله ثلث ما بقي.
- وإن بثلث عبده: فكذلك، وعندهما: كل الباقي، وقيل: يوافقان^(١).
- والدواب: كالعبيد.
- * وإن أوصى بألف، وله عين ودين: فهي عين إن خرجت من ثلث العين، وإلا: دفع ثلث العين، وثلث ما يستوفى من الدين حتى تتم.
- * وإن أوصى بالثلث لزيد وعمرو، وأحدهما ميت: فكله للحي.
- وإن قال: بين زيد وعمرو: فالنصف للحي.
- * وإن أوصى بثلث ماله، ولا مال له، فاكسب: فله ثلث ماله عند الموت.
- وإن بثلث غنمه، ولا غنم له، أو كان، فهلك قبل موته: بطلت.
- وإن استفاد غنماً، ثم مات: صحّت، في الصحيح.
- * وإن أوصى بشاة من ماله، ولا شاة له: فله قيمتها.
- وتبطل لو بشاة من غنمه، ولا غنم له.
- * وإن أوصى بثلث ماله لأمهات أولاده، وهن ثلاث، وللفقراء والمساكين: فلهن ثلاثة أخماسه، ولكل فريق خمُس.
- وعند محمد: ثلاثة أسباعه، ولكل فريق سُبُعَان.
- * وإن أوصى بثلث ماله لزيد، وللفقراء: فله نصفه، ولهم نصفه، وعند محمد: له ثلثه، ولهم ثلثاه.
- * وإن أوصى بمائة لزيد، ومائة لعمرو، ثم قال لبكر: أشركك معهما: فله ثلث ما لكل.
- ولو بمائة لزيد، وخمسين لعمرو: فلبكر نصف ما لكل منهما.
- * وإن قال: لفلان علي دين، فصدّقه: فإنه يصدّق إلى الثلث.

(١) أي يوافق الصاحبان الإمام.

فإن أوصى مع ذلك بوصايا: عُزِلَ ثلثُ لها، وثلثان للورثة، ويُقال لكل: صدَّقوه فيما شئتم، فيؤخذ أصحاب الوصايا بثلث ما أقرَّوا به، والورثة بثلثي ما أقرَّوا به، ويُحلف كل على العلم بدعوى الزيادة على ما أقرَّوا.

* وإن أوصى بعين لوارثه، ولأجنبي: فللأجنبي نصفها، ولا شيء للوارث.

* وإن أوصى لكل من ثلاثة بثوب، وهي متفاوتة، فضاع ثوب، ولم يُدر أيُّها هو، والورثة تقول لكل: هلك حَقُّك: بطلت الوصية.

* فإن سلَّموا ما بقي: فلذي الجيد: ثلثا جيدهما.

ولذي الرديء: ثلثا رديئهما.

ولذي الوسط: ثلث كل منهما.

* وإن أوصى ببيت معيَّن من دارٍ مشتركة: قُسمت، فإن خرَّج البيت في نصيب الموصي: فهو للموصي له^(١)، وعند محمد: له نصفه.

والا^(٢): فله قدرُ ذرعه^(٣)، وعند محمد: قدرُ نصفِ ذرعه.

* والإقرار: كالوصية، وقيل: لا خلاف فيه لمحمد، وهو المختار.

* وإن أوصى بألف عين من مالٍ غيره: فلربُّها الإجازة بعد موت الموصي، وله المنع بعد الإجازة.

بخلاف الورثة لو أجازوا ما زاد على الثلث.

* وإن أقرَّ أحد الابنتين بعد القسمة بوصية أبيه بالثلث: فعليه دفعُ ثلث نصيبه.

* وإن أوصى بأمة، فولدت بعد موته: فهما للموصي له إن خرَّجا من الثلث، وإلا: أخذ الثلث منها، ثم منه، وعندهما: منهما على السواء.



(١) عندهما أي أبي حنيفة وأبي يوسف. (٢) أي وإلا يخرج نصيبه.

(٣) عندهما.

باب

العِثْقُ فِي الْمَرَضِ

• العبرةُ لحالِ التصرُّفِ^(١): في التصرُّفِ المنجَزِ.

فإن كان في الصحة: فمن كلِّ المالِ.

وإن في مرضِ الموتِ: فمن ثُلُثِهِ، والمضافُ إلى الموتِ^(٢): من الثلثِ.

• وإن^(٣) كان في الصحة، ومَرَضٌ صَحَّ منه: كالصحة.

فالتحريرُ في مرضِ الموتِ، والمحابةُ، والكفالةُ، والهبةُ: وصيةٌ في اعتباره من الثلثِ.

فإن أعتَقَ، وحابى، وضاق الثلثُ عنهما: فالمحابةُ أولى إن قُدِّمَتْ، وهما سواءٌ إن أُخِّرَتْ.

وإن أعتَقَ بين محابَأتَيْنِ: فنصفٌ للأولى، ونصفٌ بين العتقِ والأخيرة.

وإن حابى بين عتَقَيْنِ: فنصفٌ للمحابة، ونصفٌ للعتَقَيْنِ.

وعندَهما: العتقُ أولى في الجميع.

• وإن أوصى بأن يُعتَقَ عنه بهذه المائة عبدٌ، فهَلَكَ منها درهمٌ: بطلتِ الوصيةُ، وعندَهما: يُعتَقَ بما بقي.

ولو مكان: العتق: حَجٌّ: حُجٌّ بما بقي، إجماعاً.

• وتبطلُ الوصيةُ بعتقِ عبده لو جَنَى بعدَ موتِ سيده، فدَفَعَ بها، وإن قُدِيَ: فلا.

• ولو أوصى لزيد بثُلثِ ماله، وتَرَكَ عبداً، فادَّعى زيدُ عتقه في الصحة، والوارثُ عتقه في المرضِ: فالقولُ للوارثِ، ولا شيءَ لزيد، إلا أن يَفْضَلَ الثلثُ

(١) وفي نسخ: بحال التصرف، والمراد: بحال العقد والتصرف.

(٢) كأن يقول له: أنت حرٌ بعد موتي.

(٣) أي إن كان التصرف في الصحة، والحال أنه قد مَرَضَ، وصَحَّ من مرضه: فهو كالتصرف في الصحة، ويكون قول المصنف: مَرَضٌ صَحَّ منه: مبتدأ، وخبره: كالصحة.

عن قيمته، أو يُبرهنَ على دعواه.

* ولو ادَّعى رجلٌ على الميتِ ديناً، والعبدُ إعتاقه^(١) في صحته، وصدَّقهما الوارثُ: سعى العبدُ في قيمته، وتُدفعُ إلى الغريم، وعندَهما: لا يسعى.

* وإن اجتمعت وصايا^(٢)، وضاق الثلثُ عنها: قُدِّمتِ الفرائضُ وإن أخرها. فإن تساوت في الفرضية، أو غيرها^(٣): قُدِّمَ ما قُدِّمه، وقيل: تُقدَّمُ الزكاةُ على الحجِّ، وقيل: بالعكس.

ويُقدَّمُ الحجُّ والزكاةُ على الكفاراتِ في القتل، والظهار، واليمين.

والكفاراتُ على صدقةِ الفطر.

وصدقةُ الفطرِ على الأضحية.

* وإن أوصى بحجَّةِ الإسلام: أحجُّوا عنه رجلاً من بلده، راكباً إن وفَّتِ النفقة، وإلا: فمن حيثُ تفي.

* وإن خرَّجَ حاجَّاً، فماتَ في الطريق، وأوصى أن يُحجَّ عنه: حُجَّ عنه من بلده، وعندَهما: من حيثُ مات؛ استحساناً.

وعلى هذا الخلاف: إذا مات الحاجُّ عن غيره في الطريق.



(٢) وهي مختلفة قوَّة.

(١) أي وادَّعى العبدُ إعتاقه.

(٣) كواجباتِ ونوافل.

باب

الوصية للأقارب، وغيرهم

- * جاز الإنسان: مُلاصِقُهُ، وعندهما: مَنْ يَسْكُنُ مَحَلَّتَهُ، وَيَجْمَعُهُمْ مَسْجِدُهَا.
- * ويستوي فيه الساكن والمالك، والذكر والأنثى، والمسلم والذمي.
- * وصهره: مَنْ هُوَ ذُو رَجِمٍ مَحْرَمٍ مِنْ امْرَأَتِهِ.
- * وَخَتَنُهُ: مَنْ هُوَ زَوْجُ ذَاتِ رَجِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ، يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ، وَالْأَقْرَبُ وَالْأَبْعَدُ.
- * وَأَقَارِبُهُ، وَأَقْرِبَاؤُهُ، وَذَوُو قَرَابَتِهِ، وَأَرْحَامُهُ، وَذَوُو أَرْحَامِهِ، وَأَنْسَابُهُ: الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنْ كُلِّ ذِي رَجِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ. وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْوَالِدَانِ، وَالْوَلَدُ.
- وفي الجد: روايتان.
- * وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذُو رَجِمٍ مَحْرَمٍ: بَطَلَتْ.
- وتكون للثنتين، فصاعداً، وعندهما: مَنْ يُنْسَبُ إِلَى أَقْصَى أَبِي لَهُ فِي الْإِسْلَامِ، بِأَنْ أَسْلَمَ، أَوْ أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ وَإِنْ لَمْ يُسْلِم.
- فمن له عمّان وخالان: الوصية لعمّيه، وعندهما: لكلّ على السواء.
- ومن له عمّ وخالان: نصف الوصية لعمّه، ونصفها بين خالَيْهِ.
- وإن له عمّ فقط: فنصفها له^(١).
- وإن عمّ وعمّة، وخال وخالّة: فالوصية للعمّ والعمّة على السواء.
- وعندهما: الوصية لكلّ، على السوية في جميع ذلك.
- * وأهل الرجل: زوجته، وعندهما: مَنْ يَعُولُهُمْ، وَتَضُمُّهُمْ نَفَقَتُهُ.
- * وآله: أهل بيته، وأبوه وجدّه: من أهل بيته.

(١) ويُردّ النصف الآخر من الثلث إلى الورثة. مجمع الأنهر ٧١٢/٢.

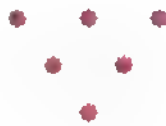
- وأهل نَسَبِهِ: مَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ.
- وَجِنْسُهُ: أَهْلُ بَيْتِ أَبِيهِ.
- وَالْوَصِيَّةُ لِبْنِي فَلَانٍ، وَهُوَ أَبُ صُلْبٍ: لِلذَّكُورِ خَاصَّةً.
- وَعِنْدَهُمَا، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ: يَدْخُلُ الْإِنَاثُ أَيْضاً.
- لَوْرَثَةِ فَلَانٍ: لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ.
- وَلَوْلِدِ فَلَانٍ: لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، عَلَى السَّوَاءِ.
- وَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْإِبْنِ عِنْدَ وَجُودِ أَوْلَادِ الصُّلْبِ، وَيَدْخُلُونَ عِنْدَ عَدَمِهِمْ، دُونَ أَوْلَادِ الْبِنْتِ.
- وَإِنْ أَوْصَى لِبْنِي فَلَانٍ، وَهُوَ أَبُو قَبِيلَةٍ لَا يُحْصَوْنَ: فَهِيَ بَاطِلَةٌ.
- وَإِنْ لَا يَتَامِيهِمْ، أَوْ عُمَيَانِهِمْ، أَوْ زَمَنَاهُمْ، أَوْ أَرَامِلِهِمْ: فَلِلْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ مِنْهُمْ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، إِنْ كَانُوا يُحْصَوْنَ.
- وَلِلْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ خَاصَّةً، إِنْ كَانُوا لَا يُحْصَوْنَ.
- وَلِلْمَوَالِيَةِ: فَهِيَ لِمَنْ أَعْتَقَهُمْ فِي الصَّحَّةِ، أَوِ الْمَرَضِ، وَلِأَوْلَادِهِمْ.
- وَلَا يَدْخُلُ مَوْلَى الْمُوَالَاةِ، وَلَا مَوَالِي الْمَوَالِي، إِلَّا عِنْدَ عَدَمِهِمْ.
- وَتَبْطُلُ إِنْ كَانَ لَهُ مُعْتِقُونَ، وَمُعْتَقُونَ.
- وَأَقْلُّ الْجَمْعِ: اثْنَانِ، فِي الْوَصَايَا، كَالْمَوَارِيثِ.



بَاب

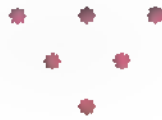
[الوصية بالخدمة، والسكنى، والثمرة]

- * تصح الوصية بخدمة عبده، وسكنى داره، وبغلتيهما مدة معينة، وأبدأ.
فإن خرج ذلك من الثلث: سُلِّمَ إلى الموصى له، وإلا: قُسِمَتِ الدار، ونهايا في العبد: يومين لهم، ويوماً له.
- * وإن مات الموصى له: رُدَّتْ إلى ورثة الموصي.
- وإن مات في حياة الموصي: بَطَلَتْ.
- * ومَنْ أوصى له بغلة الدار، أو العبد: لا تجوز له السكنى، والاستخدام، في الأصح.
- ولا لمن أوصى له بالخدمة، والسكنى: أن يُؤاجر.
- * وإن أوصى له بشجرة بُسْتَانِه، فمات، وفيه ثمرة: فله هذه فقط.
- وإن زاد: أبدأ: فله هي، وما يُستقبل.
- * وإن أوصى بغلة بُسْتَانِه: فله الموجود، وما يُستقبل.
- * وإن أوصى له بصوف غنمه، أو لبنها، أو أولادها: فله ما يوجد من ذلك عند موته فقط، قال: أبدأ، أو لم يقل.



باب وصية الذمي

- ✱ ولو جعل ذمي داره بيعه، أو كنيسة في صحته، ثم مات: فهي ميراث.
- ✱ ولو أوصى به^(١) لقوم مسلمين: جاز من الثلث.
- وإذا في غير المسلمين، خلافاً لهما.
- ✱ وتصح وصية مستأمن، لا وارث له في دارنا بكل مال لمسلم أو ذمي.
- وإن أوصى ببعضه: رد الباقي إلى ورثته.
- ✱ وتصح الوصية له ما دام في دارنا، من مسلم أو ذمي.
- وصاحب الهوى إن لم يكفر بهواه: فهو كالمسلم في الوصية، وإلا: فكالمرتد.
- ✱ ووصية الذمي تُعتبر من الثلث، ولا تصح لوarithه.
- ✱ وتجوز للذمي من غير ملته.
- لا لحربي في دار الحرب.



(١) أي بجعل داره بيعه، أو كنيسة.

باب الوصي

* وَمَنْ أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ، فَقَبِلَ فِي وَجْهِهِ، وَرَدَّ فِي غَيْبَتِهِ: لَا يَرْتَدُّ.
وإن رَدَّ فِي وَجْهِهِ: يَرْتَدُّ، فإن لم يَقْبَلْ، ولم يَرُدَّ حتى مات الموصي: فهو مخيرٌ
بين القبول، وعدمه.

* وإن باع شيئاً من التركة: لم يَبْقَ له الرَدُّ وإن غيَّرَ عَالِمٌ بالإيصاء.
فإن رَدَّ بَعْدَ موْتِهِ، ثم قَبِلَ: صحَّ، ما لم يُنْقِذْ قاضٍ رَدَّهُ.

* وإن أوصى إلى عبدٍ، أو كافرٍ، أو فاسقٍ: أخرجَه القاضي، ونَصَبَ غَيْرَهُ.
وإن إلى عبده: فإن كان كُلُّ الورثة صغاراً: صحَّ، خلافاً لهما، وإن فيهم كبيرٌ:
بَطْلٌ، إجماعاً.

* ولو كان الوصيُّ عاجزاً عن القيام بالوصية: ضَمَّ إليه غَيْرُهُ.
وإن كان قادراً أميناً: لَا يُخْرِجُ وإن شَكَى الورثة أو بعضهم منه، ما لم تَظْهَر منه
خيانة.

* وإن أوصى إلى اثْنَيْنِ: لَا يَنْفِرُ أَحَدُهُمَا، إلا بِشَرَاءِ كَفْنٍ، وتجهيزٍ، وخُصومةٍ،
وقضاءِ دَيْنٍ، وطلبِهِ، وشراءِ حاجةِ الطفلِ، وقَبُولِ الهبةِ له، ورَدُّ ودِعةٍ معيَّنةٍ، وتنفيذِ
وصيةٍ معيَّنةٍ، وإعتاقِ عبدٍ معيَّنٍ، ورَدُّ مغصوبٍ، أو مَشْرِئٍ شراءٍ فاسداً، وجمعِ
أموالٍ ضائعةٍ، وحفظِ المالِ، وبيعِ ما يُخَافُ تَلَفُهُ.
وعندَ أبي يوسفَ: يجوزُ الانفرادُ مطلقاً.

* فإن مات أحدُ الوصيينِ: أقام القاضي غَيْرَهُ مَقَامَهُ إن لم يُوصِ إلى أحدٍ.

* وإن أوصى إلى الحيِّ: جاز، ويتصرَّفُ وحدَهُ.

ووصيُّ الوصيِّ: وصيٌّ في التَّرَكَّتَيْنِ^(١).

(١) أي إذا مات الوصي، فأوصى إلى غيره: فهو وصيٌّ في تَرَكَّتِهِ، وتَرَكَّةِ الميت الأول.

وكذا إن أوصى إليه في إحداهما، خلافاً لهما.

* وتصحُّ قسمةُ الوصيِّ عن الورثةِ مع الموصى له، فلا يرجعون على الموصى له لو هلك حظُّهم في يد الوصي.
لا مقاسمته معهم عن الموصى له، فيرجعُ عليهم بثُلث ما بقي لو هلك حظُّه في يد الوصيِّ.

وصحَّت للقاضي لو قاسمهم عنه^(١)، وأخذَ قسطه.

* وفي الوصيةِ بحجٍّ لو قاسمَ الوصيُّ الورثةَ، فضاعَ عنده^(٢): يُؤخذُ للحج ثلث ما بقي.

وكذا لو دفعه^(٣) لمن يحجُّ، فضاعَ في يده^(٤)، وعندَ أبي يوسف إن بقيَ من الثلث شيءٌ: أخذَ، وإلا: فلا، وعندَ محمدٍ: لا يُؤخذُ شيءٌ.

* ولو باع الوصيُّ من التركةِ عبداً مع غيبةِ الغرماء: جاز.

وإن أوصى ببيع شيءٍ من تركتهِ، والتصدَّق به، فباعه وصيه، وقبضَ ثمنه، فضاعَ في يده، واستحقَّ المبيعُ: ضمَّنه، ورجعَ به في التركة.

* ولو قسَمَ الوصيُّ التركةَ، فأصاب الصغيرَ شيءٌ، فقبضَه وباعه، وقبضَ ثمنه، فضاعَ، واستحقَّ ذلك الشيءُ: رجَعَ في مالِ الصغيرِ، والصغيرُ على بقيةِ الورثةِ بحصته.

* ولا يصحُّ بيعُ الوصيِّ، ولا شراؤه، إلا بما يُتغابنُ فيه.

ويصحَّ أن من نفسه إن كان فيه نفعٌ، خلافاً لهما.

وله دفعُ المالِ مضاربةً، وشركةً، وبضاعةً.

وقبولُ الحوالةِ على الأملِ، لا على الأعسرِ.

* ولا يجوزُ له، ولا للابِ الإقراضُ.

(١) أي نيابةً عنه.

(٢) أي عند الوصي.

(٣) أي دفعَ الوصيُّ المالَ الموصى به.

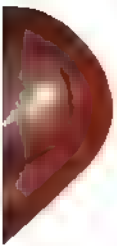
(٤) أي يد المدفوع إليه.

ويجوزُ للأبِ الاقتراضُ، لا للوصيِّ.

• ولا يَتَجَرُّ في مالِ الصغيرِ، ويجوزُ بيعُه على الكبيرِ الغائبِ، غيرَ العقارِ.

• ووصيُّ الأبِ أحقُّ بمالِ الصغيرِ من جدِّه.

فإن لم يُوصِ الأبُّ: فالجدُّ: كالأب.



فصل

[في شهادة الأوصياء]

* شهد الوصيَّان أن الميت أوصى إلى زيد معهما: لا تُقبَلُ إلا أن يدَّعيه زيد، وكذا لو شهد ابنا الميت.

ولغَتْ شهادة الوصيَّين بمالٍ للصغير.

وكذا للكبير في مالٍ الميت، وصحَّت له في غيره^(١)، وعندهما: تصحُّ للكبير في الوجهين.

* وشهادة الوصيِّ على الميت جائزة، لا له ولو بعد العزْل وإن لم يُخاصِم.

* ولو شهد رجلان لآخرين بدين ألفٍ على ميت، والآخران لهما بمثله: صحَّت، خلافاً لأبي يوسف.

* ولو شهد كلُّ فريقٍ للآخر بوصية ألفٍ: لا تصحُّ.

ولو شهد أحدُ الفريقين للآخر بوصية جارية، والآخر له بوصية عبد: صحَّت.

وإن شهد الآخر له بوصية ثلث: لا تصح.



(١) أي صححت شهادتهما للكبير في غير مال الميت.

كتاب الخُفْنَى

* هو مَنْ له ذَكَرٌ، وَفَرْجٌ.

* وَإِنْ بَالَ مِنْ أَحَدِهِمَا: اعتُبرَ به ^(١)، وَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا: اعتُبرَ الأَسْبَقُ، وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي السَّبْقِ: فهو مُشْكِلٌ، وَلَا اعتِبارَ بالكثرة، خلافاً لهما.

* فَإِذَا بَلَغَ: فَإِنْ ظَهَرَتْ بَعْضُ عَلَامَاتِ الرِّجَالِ، مِنْ نَبَاتِ لِحْيَةٍ، أَوْ قُدْرَةٍ عَلَى الْجِمَاعِ، أَوْ احْتِلَامٍ كَالرَّجُلِ: فَرَجُلٌ.

وإِنْ ظَهَرَ بَعْضُ عَلَامَاتِ النِّسَاءِ، مِنْ حَيْضٍ، وَحَبَلٍ، وَانْكَسَارِ ثَدْيٍ، وَنَزُولِ لَبَنِ فِيهِ، وَتَمَكُّينِ مِنَ الوَطْءِ: فامْرَأَةٌ.

* وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ، أَوْ تَعَارَضَتْ: فمُشْكِلٌ.

قال محمدٌ: الإِشْكَالُ قَبْلَ الْبُلُوغِ، فَإِذَا بَلَغَ: فَلَا إِشْكَالَ.

* وَإِذَا ثَبَّتَ الإِشْكَالُ: أُخِذَ فِيهِ بِالْأَحْوَطِ، فَيُصَلِّي بِقِنَاعٍ.

وَيَقْفُ بَيْنَ صَفَّيِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فَلَوْ وَقَفَ فِي صَفِّهِمْ: يُعِيدُ مَنْ لاصَقَهُ مِنْ جَانِبَيْهِ، وَمَنْ بِحِذَائِهِ مِنْ خَلْفِهِ، وَإِنْ فِي صَفِّهِنَّ: أَعَادَ هُوَ.

* وَلَا يَلْبَسُ حَرِيرًا، وَلَا حُلِيًّا، وَيَلْبَسُ الْمَخِيطَ فِي إِحْرَامِهِ.

وَلَا يَكْشِفُ عِنْدَ رَجُلٍ، وَلَا امْرَأَةٍ.

وَلَا يَخْلُو بِهِ غَيْرُ مَحْرَمٍ مِنْ رَجُلٍ، أَوْ امْرَأَةٍ، وَلَا يُسَافِرُ بِلا مَحْرَمٍ.

* وَلَا يَخْتِنُهُ رَجُلٌ، وَلَا امْرَأَةٌ، بَلْ تُبْتَاعُ لَهُ أُمَةٌ تَخْتِنُهُ مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا:

فَمِنْ بَيْتِ الْعَمَالِ، ثُمَّ تُبَاعُ.

* فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ ظَهْوَرِ حَالِهِ: لَا يُغَسَّلُ، بَلْ يُيَمَّمُ، وَيُكْفَنُ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ.

وَلَا يَحْضَرُ بَعْدَ مَا رَأَى غَسْلَ رَجُلٍ، وَلَا امْرَأَةٍ.

(١) أَيِ إِنْ بَالَ مِنْ ذَكَرِهِ: فَذَكَرٌ، وَإِنْ بَالَ مِنْ فَرْجِهِ: فَانثَى.

وَتُدَبَّ تَسْجِيَةُ قَبْرِهٖ، وَيُوضَعُ الرَّجُلُ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ، ثُمَّ هُوَ، ثُمَّ الْمَرْأَةُ إِنْ صُلِّيَ عَلَيْهِمْ جُمْلَةً.

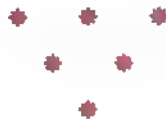
❖ وَلَهُ أَحْسَنُ النَّصِيبَيْنِ مِنَ الْمِيرَاثِ عِنْدَ الْإِمَامِ.

فَلَوْ مَاتَ أَبُوهُ عَنْهُ، وَعَنْ ابْنِ: فَلِلْأَبْنِ سَهْمَانِ، وَلَهُ سَهْمٌ.

وَعِنْدَ الشَّعْبِيِّ^(١): لَهُ نِصْفُ النَّصِيبَيْنِ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ مِنْ سَبْعَةٍ، عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، وَخَمْسَةٌ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ، عِنْدَ مُحَمَّدٍ.

❖ وَلَوْ قَالَ سَيِّدُهُ: كُلُّ عَبْدٍ لِي حُرٌّ، أَوْ كُلُّ أَمَةٍ لِي حُرَّةٌ: لَا يَعْتَقُ، مَا لَمْ يَسْتَبِينَ.

وَلَوْ قَالَ بَعْدَ تَقَرُّرِ إِشْكَالِهِ: أَنَا ذَكَرْتُ، أَوْ أَنْتَى: لَا يُقْبَلُ، وَقَبْلَهُ: يُقْبَلُ.



(١) هُوَ عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ الْكُوفِيُّ، الْإِمَامُ الْحَبَرِيُّ، عَلَّامَةُ التَّابِعِينَ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ (١٠٣هـ)، وَقَوْلُهُ هُوَ قَوْلُ الصَّاحِبَيْنِ، الدَّرُ الْمُنْتَقَى ٧٣١/٢.

مسائل شتى

- * كتابة الأخرس، وإيماؤه بما يُعرف به إقراره، بنحو تزوج، وطلاق، وبيع، وشراء، ووصية، وقود عليه، أو له: كالبيان.
- ولا يُحدُّ لُقْذِف، ولا غيره.
- * ومُعْتَقْلُ اللسان إن امتدَّ به ذلك، وعُلِمَتْ إشارته: فهو كالأخرس، وإلا: فلا.
- * والكتابة من الغائب: ليست بحُجَّة.
- قالوا: الكتابة إما مُسْتَبِينٌ مَرْسُومٌ^(١)، وهو كالنُّطْقِ في الغائب والحاضر.
- وإما مُسْتَبِينٌ غيرُ مَرْسُومٍ، كالكتابة على الجُذْرِ، وورق الشجر، ويُنَوَّى فيه.
- وإما غيرُ مُسْتَبِينٍ، كالكتابة على الهواء، والماء، ولا عِبْرَةٌ به.
- * وإذا اخْتَلَطَتِ الذَّكِيَّةُ بِمِيتَةٍ أَقَلَّ منها: تحرَّى، وأكَل، وإلا: فلا تُؤْكَلُ حالة الاختيار، ويتحرَّى عند الاضطرار.
- * وإذا أُحْرِقَ رَأْسُ الشَّاةِ الْمُتَلَطِّخِ بَدَمٍ، وزال دَمُه، فَاتَّخَذَ مِنْهُ مَرْقَةً: جاز، والحرَّق: كالغَسَلِ.
- * ولو جَعَلَ السُّلْطَانُ الخِرَاجَ لِرَبِّ الأَرْضِ: جاز، بخلاف العُشْرِ.
- * ولو دَفَعَ الأَرْضِيَّ المملوكَةَ إلى قومٍ لِيُعْطُوا الخِرَاجَ^(٢): جاز.
- * ولو نَوَى قِضَاءَ رَمَضَانَ، ولم يُعَيِّنْ عن أيِّ يومٍ: صَحَّ، ولو عن رَمَضَانَيْنِ: فلا، في الأصح.
- وكذا^(٣) في قِضَاءِ الصَّلَاةِ لو نَوَى ظَهْرًا عَلَيْهِ مَثَلًا، ولم يَنْوِ أَوَّلَ ظَهْرٍ، أو آخَرَ ظَهْرٍ، أو ظَهْرَ يَوْمٍ كَذَا، وقيل: يَصَحُّ فِيهِمَا أَيْضًا.

(١) أي يد المدفوع إليه.

(٢) أي دفعها إلى قوم قادرين عليها بالأجرة؛ ليعطوا الخراج لمستحقه من أجرتها.

(٣) أي لا يصح.

- ولو ابتلع الصائم بُزاق غيره: فإن كان حبيبه: لزمته الكفارة، وإلا: فلا.
- وقتل بعض الحاج: عذر في ترك الحج.

[مسائل بالفارسية]

- ومن قال لامرأة عند شاهدين: تُوزن من شدي^(١)؟
فقلت: شدم: لا ينعقد النكاح بينهما، ما لم يقل: قبول كردم.
- ولو قال لها: خويشتن رازن من كردانیدی^(٢)؟
فقلت: كردانیدم، فقال: بذر فتم: ينعقد.
- ولو قال لرجل: دختر خويشتن رابیسر من آرزانی داشتی، فقال: داشتم^(٣):
لا ينعقد.
- ولو منعت المرأة زوجها من الدخول عليها، وهو يسكن معها في بيتها:
كانت ناشزة.
- ولو سكن في بيت الغصب، فامتنعت منه: فلا.
- ولو قالت: لا أسكن مع أمتك، وأريد بيتاً على حدة: فليس لها ذلك.
- • ولو قالت: مراً طلاق ده^(٤)، فقال: داده كير، أو: كرده كير، أو: داده باد،
أو: كرده باد: إن نوى يقع، وإلا: فلا.
- ولو قال: داده آست، أو: كرده آست^(٥): يقع وإن لم ينو.

(١) أي قال: هل أنت صرّت زوجة لي؟ فقلت: صرّت: لا ينعقد ما لم يقل: جعلتك. ينظر لهذه المسائل: مجمع الأنهر ٧٣٦/٢، وشرح زاد العقبى للقريبي (مخطوط).

(٢) معناه: هل جعلت نفسك زوجة لي؟ فقلت: جعلت، فقال: قبلت.

(٣) أي لو قال لرجل: هل جعلت بتك لافقة لابني؟ فقال: جعلت: لا ينعقد.

(٤) أي قالت لزوجها: أعطني طلاقاً، فقال: افرضي وقدري أنه قد أعطي، أو أنه قد فعل، أو قال: الفعل والعمل، أو قال: فليكن: فإن نوى يقع، وإلا: لا لأنها من الكنايات عندهم.

(٥) أي لو قال في جواب قولها: مراً طلاق ده: معناه: الإخبار عن الوقوع، فلذا يقع.

- ولو قال: دَاةً أَنْكَازُ^(١): لا يقع وإن نوى.
- * ولو قال: وَيْ مَرَا نَشَايْدُ تَا قِيَامَتْ^(٢)، أو: هَمَّه عُمُرُ: لا يقع، إلا بالنية.
- * ولو قال لها: حِيلَه زَنَانُ كُنْ^(٣): فهو إقرار بالطلاق الثلاث.
- * ولو قال: حِيلَه خَوِشْتَنُ كُنْ^(٤): فلا.
- * ولو قالت له: كَابِيْن تَرَا بَخْشِيْدَم، مَرَا جَنَكْ بازْدَاژ^(٥)، فإن طَلَّقَهَا: سَقَطَ المهر، وإلا: فلا.
- * ولو قال لعبده: يَا مَالِكِي، أَوْ لِأَمْتِهِ: أَنَا عَبْدُكَ: لا يعتق.
- * ولو دُعِيَ إِلَى فِعْلٍ، فَقَالَ: بَرَمَنْ سَوَكْنِدِ اسْتِ^(٦)، كِهْ إِيْن كَارِ^(٧)، نَكْنَمُ^(٨): فهو إقرار باليمين بالله تعالى.
- * وإن قال: بَرَمَنْ سَوَكْنِدِ بَطْلَاقِ^(٩): فإقرار بالحلف بالطلاق.
- فإن قال: قُلْتُ ذَلِكَ كَذِبًا: لا يُصَدَّقُ.
- وكذا لو قال: مَرَا سَوَكْنِدِ خَانَه اسْتِ كِهْ إِيْن كَارِ نَكْنَمُ^(١٠).
- * ولو قال المشتري للبائع بعد البيع: بَهَا بَاژِدِه^(١١)، فقال البائع: بِدَهَم: يكون فسخاً للبيع.

(١) معناه: افرضي أنه وقع.

(٢) معناه: هي لا تليق بي إلى يوم القيامة، أو هي لا تليق بي جميع عُمُرِي.

(٣) يعني قال لها: افعلي حيلة النساء، يعنون: احفظي عِدَّتَكَ، أو عِدِّي أَيَّامَ عِدَّتِكَ.

(٤) أي قال لها: أَنْتِ هَا هُنَا.

(٥) أي قالت له: وَهَبْتُ لَكَ الْمَهْرَ، فَخَلَّصْنِي مِنْ نَزَاعِكَ.

(٦) يعني على اليمين. (٧) أي هذا الفعل:

(٨) أي قال: لا أفعل. (٩) أي على اليمين بالطلاق.

(١٠) أي وكذا لو قال: أَنَا حَالِفٌ بِيَمِينِ الْبَيْتِ أَنِ لَا أَفْعَلُ هَذَا الْفِعْلَ: فإنه إقرار باليمين بالطلاق؛

اعتباراً بِالْعُرْفِ.

(١١) أي رُدَّ الثَمَنُ، فقال البائع: أَرُدُّ.

[بقية مسائل شتى بالعربية]

- * العقار المتنازع^(١٢): لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يُبرهن المدعي.
- * ولا يصح قضاء القاضي في عقار ليس في ولايته.
- * وإذا قضى القاضي في حادثة بيّنة، ثم قال: رجعت عن قضائي.
- أو: بدا لي غير ذلك، أو: وقعت في تلبس الشهود.
- أو: أبطلت حكمي، ونحو ذلك: لا يُعتبر، والقضاء ماضٍ إن كان بعد دعوى صحيحة، وشهادة مستقيمة.
- * ومن له على آخر حق، فخبأ قوماً^(١٣)، ثم سأل^(١٤) عنه، فأقر به، وهم^(١٥) يروونه، ويسمعونه، وهو لا يراهم: صحّت شهادتهم عليه.
- وإن سمعوا كلامه، ولم يرووه: فلا.
- * ولو بيع عقار، وبعض أقارب البائع حاضر يعلم البيع، وسكت: لا تُسمع دعواه بعده.
- * ولو وهبت امرأة مهرها من زوجها، ثم ماتت، فطلّب أقاربها المهر، وقالوا: كانت الهبة في مرض موتها، وقال^(١٦): بل في صحتها: فالقول له.
- * ولو أقر بحق، ثم قال: كنت كاذباً فيما أقررت: حلف المقر له: أن المقر لم يكن كاذباً فيما أقر، ولست بمبطل فيما تدعي عليه، عند أبي يوسف، وبه يفتى.
- * والإقرار ليس سبباً للملك.
- * ولو قال لآخر: وكنتك بيع هذا، فسكت: صار وكيلاً.
- * ومن وكل امرأته بطلاق نفسها: لا يملك عزلها.
- * ولو قال لآخر: وكنتك بكذا على أني متى عزلتك فأنت وكيلي: فطريق

(١٣) أي خبأ صاحب الحق قوماً.

(١٥) أي القوم.

(١٢) أي المتنازع فيه.

(١٤) أي سأل الآخر عن الحق.

(١٦) أي الزوج.

عَزَلِهِ أَنْ يَقُولَ: عَزَلْتُكَ، ثُمَّ عَزَلْتُكَ.

ولو قال: كُلَّمَا عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكَيْلِي: فطريقُ عَزَلِهِ أَنْ يَقُولَ: رَجَعْتُ عَنْ الْوَكَالَةِ الْمَعْلُوقَةِ، وَعَزَلْتُكَ عَنِ الْمُنَجَّزَةِ.

• وَقَبْضُ بَدَلِ الصَّلَاحِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ: شَرْطُ أَنْ كَانَ دَيْنًا بَدِينٍ، وَإِلَّا: فَلَا.

• وَمَنْ ادَّعَى عَلَى صَبِيٍّ دَارًا، فَصَالَحَهُ أَبُوهُ عَلَى مَالِ الصَّبِيِّ: فَإِنْ كَانَ لَهُ بَيْنَةٌ جَازَ الصَّلَاحُ إِنْ كَانَ بِعَثَلِ الْقِيَمَةِ، أَوْ أَكْثَرَ بِمَا يُتَغَابَنُ فِيهِ. وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيْنَةٌ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ عَادِلَةٍ: لَا يَجُوزُ.

• وَمَنْ قَالَ: لَا بَيْنَةَ لِي، ثُمَّ بَرَّهَنَّ: صَحٌّ.

وكذا لو قال: لَا شَهَادَةَ لِي فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، ثُمَّ شَهِدَ.

• وَلِلْإِمَامِ الَّذِي وَلَّاهُ الْخَلِيفَةُ أَنْ يُقْطَعَ^(١) إِنْسَانًا مِنْ طَرِيقِ الْجَادَةِ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْمَارَّةِ.

• وَمَنْ صَادَرَهُ السُّلْطَانُ^(٢)، وَلَمْ يُعَيِّنْ بَيْعَ مَالِهِ^(٣)، فَبَاعَ مَالَهُ: نَفَذَ.

• وَلَوْ خَوَّفَ امْرَأَتَهُ بِالضَّرْبِ حَتَّى وَهَبَتْ مَهْرَهَا مِنْهُ: لَا تَصَحُّ الْهَبَةُ إِنْ قَلَدَرَ عَلَى الضَّرْبِ.

وإِنْ أَكْرَهَهَا عَلَى الْخَلْعِ، فَقَعَلَتْ: يَقَعُ الطَّلَاقُ، وَلَا يَجِبُ الْمَالُ.

• وَلَوْ أَحَالَتْ إِنْسَانًا بِالْمَهْرِ عَلَى الزَّوْجِ، ثُمَّ وَهَبَتْهُ مِنَ الزَّوْجِ: لَا تَصَحُّ الْهَبَةُ.

• وَمَنْ اتَّخَذَ بَشْرًا، أَوْ بِالْوَعَةِ فِي دَارِهِ، فَنَزَّ مِنْهَا حَائِطُ جَارِهِ، وَطَلَبَ تَحْوِيلَهُ: لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ، وَإِنْ سَقَطَ الْحَائِطُ مِنْهُ: لَا يَضْمَنُهُ.

• وَمَنْ عَمَّرَ دَارَ زَوْجَتِهِ بِمَالِهِ بِإِذْنِهَا: فَالْعِمَارَةُ لَهَا، وَالنَّفَقَةُ دَيْنٌ لَهَا عَلَيْهَا.

وإِنْ عَمَّرَهَا لَهَا بِلَا إِذْنِهَا: فَالْعِمَارَةُ لَهَا، وَهُوَ مُتَبَرِّعٌ.

(١) مِنَ الْإِقْطَاعِ، بِأَنْوَاعِهِ.

(٢) بَأَن أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مَالًا.

(٣) بَلْ طَلَبَ مِنْهُ جَمْلَةً مِنَ الْمَالِ.

وإن عَمَّرَ لِنَفْسِهِ بِلَا إِذْنِهَا: فَالْعِمَارَةُ لَهُ.

- * وَمَنْ أَخَذَ غَرِيماً لَهُ، فَتَزَعَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ: فَلَا ضَمَانَ عَلَى النَّازِعِ^(١).
- * وَمَنْ فِي يَدِهِ مَالٌ إِنْسَانِي، فَقَالَ لَهُ السُّلْطَانُ: اذْفَعْهُ إِلَيَّ، وَإِلَّا قَطَعْتُ يَدَكَ، أَوْ ضَرَبْتُكَ خَمْسِينَ سَوْطاً: لَا يَضْمَنُ لَوْ دَفَعَ.
- * وَلَوْ وَضَعَ فِي الصَّحْرَاءِ مِنْجَلاً لِيَصِيدَ بِهِ حِمَارَ وَخْشٍ، وَسَمَّى عَلَيْهِ، فَجَاءَ فِي الْغَدِ، وَوَجَدَ الْحِمَارَ مَجْرُوحاً مَيْتاً: لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ.
- * وَيُكْرَهُ مِنَ الشَّاةِ: الْحَيَا^(٢)، وَالْخُصْيَةُ، وَالْمَثَانَةُ، وَالذَّكْرُ، وَالْغُدَّةُ، وَالْمَرَارَةُ، وَالْدَّمُ الْمَسْفُوحُ.
- * وَلِلْقَاضِي أَنْ يُقْرِضَ مَالَ الْغَائِبِ، وَالطِّفْلِ، وَاللُّقْطَةِ.
- * وَلَوْ كَانَتْ حَشَفَةُ الصَّبِيِّ ظَاهِرَةً، مَنْ رَأَاهُ ظَنَّهُ مُخْتَبِئاً، وَلَا تُقَطَّعُ جِلْدَةُ ذَكَرِهِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ: جَازَ تَرْكُ خِتَانِهِ.
- وَكَذَا شَيْخٌ أَسْلَمَ، وَقَالَ أَهْلُ الْبَصَرِ: لَا يُطِيقُ الْخِتَانَ.
- * وَوَقْتُ الْخِتَانِ غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَقِيلَ: سَبْعُ سِنِينَ.
- * وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلَّى عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ إِلَّا بِطَرِيقِ التَّبَعِ.
- * وَلَا الْإِعْطَاءُ بِاسْمِ النَّيْرُوزِ، وَالْمِهْرَجَانِ.
- * وَلَا بِأَسِّ بُلْبُسِ الْقَلَانِسِ^(٣).
- * وَلِلشَّابِّ الْعَالِمِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الشَّيْخِ الْجَاهِلِ.
- * وَلِحَافِظِ الْقُرْآنِ أَنْ يَخْتِمَ فِي أَرْبَعِينَ يَوْماً^(٤).

* * *

(١) أي لا يضمن النازع إذا هرب الغريم.

(٢) مقصوراً أي الفرج. مجمع الأنهر ٢/ ٧٤٥، لكن في نهاية ابن الأثير ١/ ٤٧٢ قال: الحياء: ممدود.

(٣) ما يوضع على الرأس.

(٤) فقد قدره الحنفية بهذا؛ ليدرك القارئ معانيه، مع التدبر.

كتاب الفرائض

• **يُبدَأُ من تَرَكَه المَيِّتُ بتجهيزه، ودَفْنِه، بلا إسرافٍ ولا تَقْتِيرٍ.**
ثم تُقْضَى ديونُه، ثم تُنْفَذُ وصاياه من ثُلث ما بقيَ بعدَ الدَّيْنِ، ثم يُقَسَّمُ الباقي بينَ ورثتِه.

• **وَيُسْتَحَقُّ الإرْثُ بنَسَبٍ، ونكاحٍ، وولاءٍ.**
• **ويُبدَأُ بأصحابِ الفروضِ، ثم بالعَصَبَاتِ النَّسَبِيَّةِ، ثم بالمُعْتَقِ، ثم عَصْبَتِه، ثم الرَّدِّ، ثم ذوي الأرحامِ، ثم مَوْلَى الموالاةِ.**
ثم المُقَرَّرُ له بنَسَبٍ لم يثبت، ثم الموصى له بأكثرَ من الثلثِ، ثم بيتُ المالِ.
• **وَيَمْنَعُ الإرْثُ: الرِّقُّ، والقتلُ، كما مَرَّ، واختلافُ المِلَّتَيْنِ، واختلافُ الدارينِ، حقيقة^(١) أو حُكْمًا.**

• **والمُجْمَعُ على توريثهم من الرجالِ عشرةٌ: الأبُّ، وأبوه، والابنُ، وابنه، والأخُ، وابنه، والعَمُّ، وابنه، والزوجُ، ومولى النُّعْمَةِ.**
• **ومن النساءِ سَبْعٌ: الأمُّ، والجَدَّةُ، والبنتُ، وبنتُ الابنِ، والأختُ، والزوجةُ، ومَوْلَاةُ النُّعْمَةِ^(٢).**

• **وهم^(٣) ذو فَرَضٍ، وعَصْبَةٌ، فذُو الفرضِ: مَنْ له سهمٌ مُقَدَّرٌ.**

والسَّهَامُ المُقَدَّرَةُ في كتابِ الله تعالى ستَّةٌ:
النصفُ، والرُّبْعُ، والثُّمْنُ، والثلاثانِ، والثُّلُثُ، والسُّدُسُ.
• **فالنصفُ: للبنتِ، وبنتِ الابنِ عندَ عَدَمِها^(٤).**

(١) كالحربي، والذمي، وأما حُكْمًا: كحربيين من دارين مختلفتين.

(٢) أي مولاة القنافة. (٣) أي الوارثون المُجْمَعُ على توريثهم.

(٤) أي عند عدم البنت.

- وللأخت لأبوين، وللأخت لأبٍ عند عديمها^(١)، إذا انفردت.

- وللزوج عند عدم الولد، وولد الابن.

• والرُّبْعُ: له^(٢) عند وجود أحدهما.

- وللزوجة وإن تعددت عند عديمهما^(٣).

• والثلثُ: لها^(٤) كذلك عند وجود أحدهما^(٥).

• والثلاثان: لكل اثنتين، فصاعداً ممن فرضهن النصف^(٦).

• والثلاث: للأم عند عدم الولد، وولد الابن، والاثنين^(٧) من الإخوة والأخوات.

- ولها^(٨) ثلث ما يبقى بعد فرض أحد الزوجين، في زوج وأبوين، أو زوجة وأبوين.

ولو كان مكان الأب فيهما: جد^(٩)، فلها^(١٠) ثلث الجميع، خلافاً لأبي يوسف.

وللاثنين^(١١) فصاعداً من ولد الأم: يُقسَّم لذكركم وأنثاهم بالسوية.

• والسادس: ١ - للواحد منهم^(١٢)، ذكراً أو أنثى.

٢ - وللأم عند وجود الولد، أو ولد الابن، أو الاثنين من الإخوة والأخوات.

٣ - وللأب مع الولد، أو ولد الابن.

٤ - وكذا^(١٣) للجد الصحيح عند عديمه، وهو من لا يدخل في نسبته إلى الميت

أم، فإن دخلت: فجد فاسد^(١٤).

(١) أي عدم الأخت لأبوين، إذا انفردت عن إختوتها.

(٢) أي للزوج.

(٣) أي الولد، أو ولد الابن.

(٤) أي للزوجة.

(٥) أي الولد أو ولد الابن.

(٦) ومن البنات والأخوات.

(٧) أي وعدم الاثنين.

(٨) صحيح.

(٩) أي وللأب مع الولد.

(١٠) أي وللأب مع الولد.

(١١) أي وللأب مع الولد.

(١٢) أي وللأب مع الولد.

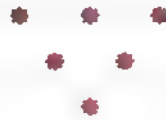
(١٣) أي وللأب مع الولد.

(١٤) أي وللأب مع الولد.

٥ - وللجدة^(١) الصحيحة وإن تعددت، وهي من لا يدخل في نسبتها إلى الميت جد فاسد.

٦ - ولبنت الابن^(٢) وإن تعددت مع الواحدة من بنات الصلب.

٧ - وللأخت لأب كذلك^(٣) مع الأخت الواحدة لأبوين.



(١) أي والدة للجددة الصحيحة.

(٢) أي والدة لبنت الابن.

(٣) أي والدة لأخت الأب.

فصل

[في العَصَبَات]

- ١ - والعَصَبَةُ بِنَفْسِهِ^(١): ذَكَرَ لَيْسَ فِي نَسَبِهِ إِلَى الْمَيِّتِ أَنْثَى. وهو يأخذ ما أَبَقَتْهُ الْفَرَائِضُ، وَعِنْدَ الْإِنْفِرَادِ: يُحَرِّزُ جَمِيعَ الْمَالِ. * وَأَقْرَبُهُمْ: جِزَاءُ الْمَيِّتِ، وَهُوَ الْإِبْنُ، وَابْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ. ثم أَصْلُهُ، وَهُوَ الْأَبُ، وَالْجَدُّ الصَّحِيحُ وَإِنْ عَلَا. ثم جِزَاءُ أَبِيهِ، وَهُمْ الْإِخْوَةُ لِأَبَوَيْنِ، أَوْ لِأَبٍ، ثُمَّ بَنُوهُمْ وَإِنْ سَقَلُوا. ثم جِزَاءُ جَدِّهِ، وَهُمْ الْأَعْمَامُ لِأَبَوَيْنِ، أَوْ لِأَبٍ، ثُمَّ بَنُوهُمْ وَإِنْ سَقَلُوا. ثم جِزَاءُ جَدِّ أَبِيهِ كَذَلِكَ.
- ٢ - والعَصَبَةُ بِغَيْرِهِ: مَنْ قَرَضَهُ النِّصْفُ وَالثَّلَاثُ، يَصِرُّنَ عَصَبَةً بِإِخْوَتِهِنَّ، وَيُقَسَّمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ. وَمَنْ لَا فَرَضَ لَهَا، وَأَخُوها عَصَبَةٌ: لَا تَصِيرُ عَصَبَةً بِهِ، كَالْعَمَةِ، وَبِنْتِ الْأَخِ.
- ٣ - والعَصَبَةُ مَعَ غَيْرِهِ: الْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ، مَعَ الْبَنَاتِ، وَبَنَاتِ الْإِبْنِ. وَذُو الْأَبَوَيْنِ مِنَ الْعَصَبَاتِ مُقَدَّمٌ عَلَى ذِي الْأَبِ، حَتَّى إِنَّ الْأَخْتَ لِأَبَوَيْنِ مَعَ الْبِنْتِ: تَحْجُبُ الْأَخَ لِأَبٍ. * وَعَصَبَةٌ وَلِدُ الزَّنا، وَلِلْمَلَاعِنَةِ: مَوْلَى أُمِّهِ. * وَالْأَبُ مَعَ الْبِنْتِ: صَاحِبُ فَرَضٍ، وَعَصَبَةٌ. * وَآخِرُ الْعَصَبَاتِ: مَوْلَى الْعَتَاقَةِ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ، عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ. فَمَنْ تَرَكَ أَبَ مَوْلَاهُ، وَابْنَ مَوْلَاهُ: فَمَالُهُ كُلُّهُ لِابْنِ مَوْلَاهُ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ: لِلْأَبِ السُّدُسُ، وَالْبَاقِي لِلْإِبْنِ. وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْأَبِ جَدُّ: فَكُلُّهُ لِلْإِبْنِ، اتِّفَاقًا.

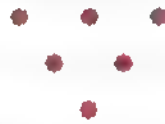
(١) العَصَبَةُ النَّسَبِيَّةُ ثَلَاثٌ: عَصَبَةٌ بِنَفْسِهِ، وَبِغَيْرِهِ، وَمَعَ غَيْرِهِ.

• ولو تَرَكَ جَدَّ مَوْلَاهُ، وَأَخَاهُ: فَالْجَدُّ أَوْلَى، وَعِنْدَهُمَا: يَسْتَوِيَانِ.

• وَالْعَصْبَةُ^(١) إِنَّمَا يَأْخُذُ مَا فَضَّلَ عَنْ ذَوِي الْفُرُوضِ.

فَلَوْ تَرَكَتْ زَوْجًا، وَإِخْوَةً لَأُمِّ، وَإِخْوَةً لِأَبَوَيْنِ، وَأُمًّا: فَالنِّصْفُ لِلزَّوْجِ، وَالسُّدُسُ لِلأُمِّ، وَالثَّلْثُ لِلْإِخْوَةِ لَأُمِّ.

وَلَا يُشَارِكُهُمُ الْإِخْوَةُ لِأَبَوَيْنِ، وَتَسْمَى: الْمُشْرَكَةُ، وَالْحِمَارِيَّةُ^(٢).



(١) أَي بِنَفْسِهِ.

(٢) يَنْظُرُ: مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ٢/٧٥٦.

فصل

[في الحَجَب]

• حَجَبُ الْجِرْمَانِ^(١) مُنْتَفٍ فِي حَقِّ سِتَةِ: الابْنِ، وَالْأَبِ، وَالْبَنَتِ، وَالْأُمِّ، وَالزَّوْجِ، وَالزَّوْجَةِ.

وَمَنْ عَدَاهُمْ يُحَجَّبُ الْأَبْعَدُ بِالْأَقْرَبِ، وَذُو الْقَرَابَةِ بِذِي الْقَرَابَتَيْنِ.

وَمَنْ يُذَلِّي بِشَخْصٍ: لَا يَرِثُ مَعَهُ إِلَّا أَوْلَادُ الْأُمِّ، حَيْثُ يُذَلُّونَ بِهَا، وَيَرِثُونَ مَعَهَا.

• وَيُحَجَّبُ الْإِخْوَةُ بِالْأَبْنِ، وَابْنُهُ وَإِنْ سَقَلَ، وَبِالْأَبِ، وَالْجَدِّ.

• وَيُحَجَّبُ أَوْلَادُ الْعَلَّاتِ^(٢) بِالْأَخِ لِأَبَوَيْنِ أَيْضًا، وَعَنْدَهُمَا: لَا يُحَجَّبُ الْإِخْوَةُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ بِالْجَدِّ، بَلْ يُقَاسِمُونَهُ.

وَهُوَ كَأَخٍ إِنْ لَمْ تَنْقُضْهُ الْمَقَاسِمَةُ عَنِ الثَّلَاثِ عِنْدَ عَدَمِ ذِي الْفُرْضِ، أَوْ عَنِ السِّدْسِ عِنْدَ وَجُودِهِ، وَالْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ.

• وَإِذَا اسْتَكْمَلَ بَنَاتُ الصُّلْبِ الثَّلَاثِينَ: سَقَطَ بَنَاتُ الْإِبْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِحِذَائِهِنَّ، أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ ابْنُ ابْنٍ، فَيُعَصَّبُ مَنْ بِحِذَائِهِ، وَمَنْ فَوْقَهُ مَنْ لَيْسَتْ بِذَاتِ سَهْمٍ، وَيُسَقِطُ مَنْ دُونَهُ.

• وَإِذَا اسْتَكْمَلَ الْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ الثَّلَاثِينَ: سَقَطَ الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لِأَبٍ^(٣).

• وَالْجَدَّاتُ كُلُّهُنَّ^(٤) يَسْقُطْنَ بِالْأُمِّ، وَالْأَبَوِيَّاتُ^(٥) خَاصَّةً بِالْأَبِ أَيْضًا.

• وَكَذَا بِالْجَدِّ، إِلَّا أُمَّ الْأَبِ.

• وَالْقُرْبَى مِنْهُنَّ مَنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَتْ: تَحَجَّبُ الْبُعْدَى مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَتْ^(٦)، وَارِثَةُ

(١) عَنِ الْإِثْرِ.

(٢) فَيُعَصَّبُهُنَّ.

(٣) أَيِ الْجَدَّاتِ الصَّحِيحَاتِ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ وَالْأَبِ، أَيِ سِوَاهُ كَانَتْ أَبَوِيَّاتٍ أَوْ أُمِّيَّاتٍ.

(٤) أَيِ وَتَسْقُطُ الْأَبَوِيَّاتُ خَاصَّةً، دُونَ الْأُمِّيَّاتِ.

(٥) أَيِ سِوَاهُ كَانَتْ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ، أَوْ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ.

(٦) أَيِ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِأَبٍ.

كانت القُربى، أو مَحْجُوبَةً، كَأُمِّ الْأَبِ مَعَهُ^(١)، فَإِنِهَا تَحْجُبُ أُمَّ أُمِّ الْأُمِّ.

* وَإِذَا اجْتَمَعَ جَدَّتَانِ، إِحْدَاهُمَا ذَاتُ قَرَابَةٍ، كَأُمِّ أُمِّ الْأَبِ، وَالْأُخْرَى ذَاتُ قَرَابَتَيْنِ، كَأُمِّ أَبِي الْأَبِ، وَهِيَ أَيْضاً أُمُّ أُمِّ الْأُمِّ: فَتُلْكَ السُّدُسُ لَذَاتِ الْقَرَابَةِ، وَثَلَاثُهَا لِلْأُخْرَى، عِنْدَ مُحَمَّدٍ، وَيُنْصَفُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ.

* وَالْمَحْرُومُ بِالْقَتْلِ، وَنَحْوِهِ: لَا يَحْجُبُ، وَالْمَحْجُوبُ يَحْجُبُ، كَمَا مَرَّ فِي الْجَدَّةِ، وَكَالْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ يَحْجُبُهُمُ الْأَبُ، وَيَحْجُبُونَ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ.



(١) أي مع وجود الأب.

فصل

[في العَوْل]

- وإذا زادت سهام الفريضة على الفريضة: فقد عالت.
- وأربعة مَخارج لا تَعُول: الاثنان، والثلاثة، والأربعة، والثمانية.
- وثلاثة تعُول: الستة: إلى عشرة، وِثراً وشفعاً.
- والاثنَا عَشَرَ: إلى سبعة عشر، وِثراً، لا شفعاً.
- وأربعة وعشرون: إلى سبعة وعشرين، عَوَلاً واحداً في المنبرية، وهي امرأة، وبتان، وأبوان.

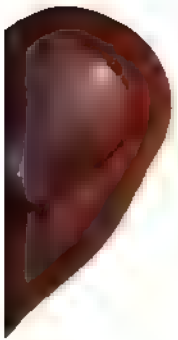
• • •

- **والرَّدُّ: ضدُّ العَوْل.** بأن لا تَسْتغْرِقَ السهامُ الفريضة، مع عدمِ العصبَةِ، فيُرَدُّ الباقي على ذوي السهام، سوى الزوجين بقَدْرِ سهامهم.
- فإن كان مَنْ يُرَدُّ عليه جنساً واحداً: فالمسألة من عددِ رؤوسهم.
- وإن كانوا جنسين، أو أكثر: فَمِنْ عددِ سهامهم.
- فَمِنْ اثنين: لو كان في المسألة سُدُسان.
- ومن ثلاثة: لو سُدُسٌ وثلثٌ.
- ومن أربعة: لو سُدُسٌ ونصفٌ.
- ومن خمسة: لو ثُلُثٌ ونصفٌ، أو سُدُسان ونصفٌ، أو ثلثان وسُدُسٌ.
- فإن كان مع الأول مَنْ لا يُرَدُّ عليه: أُعْطِيَ فرضه من أَقَلِّ مَخارجِهِ، ثم قُيِّمَ الباقي على رؤوسهم.

فإن استقامَ، كزوج وثلاث بنات، وإلا: فإن وافقَ: ضُربَ وَفَقُ رؤوسهم في مَخْرِجِ فرضِ مَنْ لا يُرَدُّ عليه، كزوج وست بنات.

وإن باينَ: ضُربَ كُلُّ رؤوسهم فيه، كزوج وخمس بنات.

- * وإن كان مع الثاني مَنْ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ: قُسِمَ الْبَاقِي عَلَى مَسْأَلَةٍ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ، فَإِنْ اسْتَقَامَ، كَزَوْجَةٍ وَأَرْبَعِ جَدَّاتٍ وَسِتِّ أَخَوَاتٍ لِأُمِّ.
- وَالَا: ضُرِبَ جَمِيعُ مَسْأَلَتِهِمْ فِي مَخْرَجِ فَرَضٍ مَنْ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ، كَأَرْبَعِ زَوْجَاتٍ، وَتِسْعِ بَنَاتٍ، وَسِتِّ جَدَّاتٍ.
- * ثُمَّ يُضْرَبُ سَهَامُ مَنْ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةٍ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ، وَسَهَامُ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ فِيمَا بَقِيَ مِنْ مَخْرَجِ فَرَضٍ مَنْ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ، وَتُصَحَّحُ بِالْأَصُولِ الْآتِيَةِ.



فصل

[في ذوي الأرحام]

- * ذو الرِّجَم: قريب، ليس بعصبة، ولا ذي سهم.
- ويرث كما تَرِثُ العَصْبَةُ عندَ عدمِ ذي السهم.
- فَمَنْ انفرد منهم: أَحَرَزَ جميعَ المال.
- * وَيُرَجَّحُونَ بِقُرْبِ الدرجة، ثم بقوة القرابة، ثم بكَوْنِ الأصلِ وارثاً عند اتحادِ الجهة.

وإن اختلفت: فلقرابة الأب: الثلثان، ولقرابة الأم: الثلث.

ثم يُعتبر الترجيحُ في كل فريق كما لو انفرد.

وعند الاستواء في القُرْبِ والقوة والجهة: للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين.

* وتُعْتَبَرُ^(١) أبدانُ الفروع إن اتفقت الأصول^(٢).

وكذا^(٣) إن اختلفت، عند أبي يوسف، وعند محمد: تُؤْخَذُ الصفةُ من الأصول، والعددُ من الفروع، ويُقَسَّمُ على أولِ بطنٍ وَقَعَ فيه الاختلاف، ثم يُجْعَلُ الذكورُ على حِدَةٍ، والإناثُ على حِدَةٍ، فيُقَسَّمُ نصيبُ كُلِّ طائفةٍ على أولِ بطنٍ اختلفَ كذلك إن كان، وإلا: دُفِعَ حصَّةُ كُلِّ أصلٍ إلى فرعِهِ، ويقول محمدُ يُفْتَى.

- * ويُقدَّمُ جزءُ الميت، وهم أولادُ البنات، وأولادُ بناتِ الابن وإن سَفَلْنَ.
- ثم أصله، وهم الأجدادُ الفاسدون، والجَدَّاتُ الفاسداتُ.
- ثم جزءُ أبيه، وهم أولادُ الأخوات، وأولادُ الإخوة لأم، وبناتُ الإخوة.
- ثم جزءُ جَدِّه، وهم العَمَّات، والخالاتُ، والأخوالُ، والأعمامُ لأم، وبناتُ

(١) وتعتبر في القسمة أبدان الفروع المتساوية الدرجات.

(٢) أي في الذكورة والأنوثة، كابن البنت وبنت البنت.

(٣) تعتبر الأبدان.

الأعمام^(١).

* ثم أولاد هؤلاء، ثم جزء جد أبيه أو أمه، وهم عمات الأب أو الأم،
وخالاتهما، وأخواتهما، وأعمام الأب لأم، وأعمام الأم، وبنات أعمامهما، وأولاد
أعمام الأم.



(١) قوله: وبنات الأعمام: مثبت في نسخ، دون أخرى، ومثبت في نسخ الشروح.

فصل

[في توريث الغرقى، والهذمي، ونحوهم]

* والغرقى، والهذمي إذا لم يعلم أيهم مات أولاً: يُقسَّم مَالُ كُلِّ عَلَى وَرَثَتِهِ الأحياء، ولا يَرِثُ بعضُ الأمواتِ من بعضٍ.

* وإن اجتمعَ ابنا عَمٍّ، أحدهما أَخٌ لَأُمٍّ: أُعْطِيَ السدسَ فرضاً، ثم اقتسما الباقي عُصَبَةً.

* ولا يَرِثُ المجوسيُّ بالأنكحةِ الباطلة^(١).

وإن اجتمعَ فيه^(٢) قرابتان، لو انفردا في شخصين: وَرِثَا بهما: يَرِثُ بهما.

وإن كانت إحداهما تَحْجُبُ الأخرى: يَرِثُ بالحاجبةِ.

* وَيُوقَفُ لِلْحَمْلِ نَصِيبُ ابْنٍ وَاحِدٍ، هو المختار.

وعندَ أبي يوسف: نَصِيبُ ابْنَيْنِ، فإن خَرَجَ أَكْثَرُهُ حَيًّا، ومات: وَرِثَ، وإن أَقَلُّهُ: فلا.



(٢) أي في المجوسي.

(١) عندنا، كما لو تزوج أمه.

فصل

[في المناسخة]

* المناسخة: أن يموت بعض الورثة قبل القسمة.

فصَحَّح المسألة الأولى، ثم الثانية، فإن استقام^(١) نصيب الميت الثاني على مسألته^(٢)، وإلا^(٣): فاضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الأول إن وافق نصيبه مسألته.

وإلا^(٤): فاضرب كل الثاني في الأول: فالحاصل من الضرب مخرج المسألتين. ثم اضرب سهام ورثة الميت الأول في وفق التصحيح الثاني^(٥)، أو في كله، وسهام ورثة الميت الثاني في وفق ما في يده، أو في كله: فما خرج فهو نصيب كل فريق.

فإن مات ثالث: فاجعل المبلغ مكان الأول، والثالث مكان الثاني. وكذا تفعل إن مات رابع، أو خامس، وهلمَّ جرّاً.



(١) أي انقسم.

(٢) فيها، ونعمت.

(٣) أي ولا ينقسم.

(٤) أي وإن لم يكن بينهما موافقة.

(٥) على تقدير الموافقة، أو في كله: على تقدير المباينة.

حساب الفرائض

* الفروض نوعان: الأول: النصف، ونصفه^(١): وهو الربع، ونصف نصفه: وهو الثمن.

والثاني: الثلثان، ونصفهما، وهو الثلث، ونصف نصفهما: وهو السدس.

* فالنصف: يخرج من اثنين، والربع: من أربعة، والثمن: من ثمانية، والثلثان والثلث: من ثلاثة، والسدس: من ستة.

وإن اختلط النصف^(٢) بالنوع الثاني، أو ببعضه: فمن ستة، أو الربع: فمن اثنين عشر، أو الثمن: فمن أربعة وعشرين.

* وإذا انكسر سهام فريق عليهم^(٣)، وباينت سهامهم عددهم: فاضرب عددهم في أصل المسألة، كامرأة، وأخوين.

* وإن وافق سهامهم عددهم: فاضرب وفق عددهم في أصل المسألة، كامرأة وستة إخوة.

* وإن انكسر سهام فريقين، أو أكثر، وتمائلت أعداد رؤوسهم: فاضرب أحد الأعداد في أصل المسألة، ثلاث بنات وثلاثة أعمام.

* وإن تداخلت الأعداد: فاضرب أكثرها في أصل المسألة، كأربع زوجات، وثلاث جدات، واثنى عشر عمًا.

* وإن وافق بعض الأعداد بعضاً: فاضرب وفق أحدها في جميع الثاني، والمبلغ في وفق الثالث إن وافق، وإلا: ففي جميعه، والمبلغ في الرابع كذلك.

ثم الحاصل في أصل المسألة، كأربع زوجات، وخمس عشرة جدة، وثمانى عشرة بنتاً، وستة أعمام.

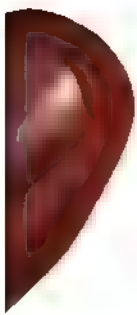
(٢) من النوع الأول.

(١) أي نصف النصف.

(٣) أي على الورثة.

✽ وإن تبايَنتِ الأعدادُ: فاضربْ كُلَّ أحدها في جميعِ الثاني، ثم المَبْلَغُ في الثالثِ، ثم المَبْلَغُ في الرابعِ، ثم الحاصلُ في أصلِ المسألة، كامرأتينِ، وعشرِ بناتِ، وستِ جَدَّاتِ، وسبعةِ أعمامِ.

✽ وإن كانتِ المسألةُ عائلةً: فاضربْ ما ضَرَبْتَهُ في الأصلِ فيه، مع العَوْلِ في جميع ذلك.



فصل

[في التماثل والتداخل والتوافق والتباين في العددين]

* وتداخل العددين يُعرفُ بأن تطرح الأقل من الأكثر مرتين، أو أكثر، فيُفنيه، أو يُقسّم الأكثر على الأقل فينقسمُ قسمةً صحيحةً، كالخمس مع العشرين.

* وتوافقهما: بأن تنقص الأقل من الأكثر من الجانبين حتى يتوافقا في مقدار، فإن توافقا في واحد: فهما متباينان، وإن في أكثر: فهما متوافقان.

فإن كان اثنين: فهما متوافقان بالنصف، وإن ثلاثة: فبالثلث، أو أربعة: فبالربع، هكذا إلى العشرة.

وإن في أحد عشر: فبجزء من أحد عشر، وهلمّ جرّاً.

* وإن أردت معرفة نصيب كل فريق من التصحيح: فاضرب ما كان له من أصل المسألة، فيما ضربته في أصل المسألة، فما خرج: فهو نصيبه.

وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد.

* وإن شئت فأنسب سهام كل فريق من أصل المسألة إلى عدد رؤوسهم، ثم أعط بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم.

* وإن أردت قسمة التركة بين الورثة، أو الغرماء: فانظر بين التركة والتصحيح، فإن كان بينهما موافقة: فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة، ثم اقسّم الحاصل على وفق التصحيح: فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث.

وإن لم تكن بينهما موافقة: فاضرب سهام كل وارث في جميع التركة، ثم اقسّم الحاصل على جميع التصحيح: فما خرج فهو نصيبه.

وكذا العمل لمعرفة نصيب كل فريق.

* وفي القسمة بين الغرماء: اجعل مجموع الديون كالتصحيح، وكل دين كسهام وارث، ثم اعمل العمل المذكور.

* ومن صالح من الورثة، أو الغرماء على شيء منها: فاطرح نصيبه من التصحيح،

أو الديون، واقسم الباقي على سهام من بقي، أو ديونهم.

* * *

* قال الفقير: هذا آخر «ملتقى الأبحر»، ولم آل في عدم ترك شيء من مسائل الكتب الأربعة، وأتمس من الناظر فيه، إن اطلع على الإخلال بشيء منها: أن يلحقه بمحلّه؛ فإن الإنسان محل النسيان.

وليكن ذلك بعد التأمل في مظان تلك المسألة، فإنه ربما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة في موضع، وفي غيره في موضع آخر، فاكتفيت بذكرها في أحد الموضعين.

ثم إنني زدت مسائل كثيرة من «الهداية»، ومن «مجمع البحرين»، ولم أزد شيئاً من غيرهما؛ حتى يسهل الطلب على من اشتبه عليه صحة شيء مما ليس في الكتب الأربعة، والله حسبي، ونعم الوكيل.

* * *

* وقد تمّ تبييضه بين الصلاتين، من يوم الثلاثاء، ثالث عَشري رجب المعظم، سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، على يد الفقير إلى ربه الغني: إبراهيم بن محمد ابن إبراهيم الحلبي، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين^(١).

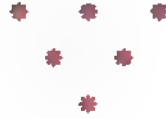
* وجاء في آخر نسخة (٩٣٠هـ)، وهي بخط المؤلف أيضاً بعد ما كتب أنه تمّ تبييضه بين الصلاتين، يوم الثلاثاء... جاء ما يلي:

«ووقع الفراغ من هذه النسخة بين الصلاتين، من يوم الأحد، سابع عَشري جمادى الآخرة، سنة ثلاثين وتسعمائة، على يد الفقير إلى ربه الغني: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين».

(١) هكذا جاء في آخر نسخة (٩٢٣هـ)، وهي بخط المؤلف.

* ثم ختم المصنفُ نسخته ببيتين من الشعر، قائلاً:

يا ناظراً في الكتابِ بعدي مُجتنباً من ثمارِ جهدي
بيّ افتقارُ إلى دُعَاءِ تُهْدِيهِ لي في ظلامِ لَحْدِ



نَظْمٌ

لفهرس موضوعات « ملتقى الأبحر »^(١)

عبادات نكاح ثم عتق	وَأَيْمَانُ حُدُودٍ فَالْجِهَادُ
لَقِيطٌ لُقْطَةٌ ثُمَّتَ إِيقَاقُ	وَمَفْقُودٌ وَشِرْكُنَا تُفَادُ
وَوَقْفُ الْبَيْعِ كَفْلُهُ أَجَلُهُ	قَضَاءُ فَالشَّهَادَةُ لَا تُعَادُ
تَوَكَّلْ قَبْلَ دَعْوَاهِ مُقِرّاً	وَصَالِحٌ لَا تُضَارِبُ يَا جَوَادُ
وَأَوْدِعْ أَوْ أَعِزْ مِنْهُ وَهَبُهُ	وَأَجِرْهُ وَكَاتِبٌ يُسْتَفَادُ
وَلَاءٌ دُونَ إِكْرَاهٍ وَحَجَرٌ	لِمَأْذُونٍ وَغَضَبٌ قَدْ يُعَادُ
بِشَفْعَةٍ قَسَمَةٍ زَارِعٍ وَسَاقِ	وَذَبْحٌ لِلْأَضَاحِيِّ فِيهِ سَادُوا
بِالْإِسْتِحْسَانِ جَا إِخِيَا مَوَاتِ	وَأَشْرِبُهُ لَصَبَدٍ قَدْ يُصَادُ
بِرَهْنٍ جَنَابَةٍ أَوْصِي وَيَأْتِي	لِخُنْشَى حُكْمٍ أَحْوَالِ تُزَادُ
فَتَرْتِيبُ الْهَدَايَةِ مَا تَرَاهُ	فَفَكَّرْ تَهْنِئَةٍ يَا ذَا الْعِمَادُ



(١) كُتِبَ هَذَا النَّظْمُ عَلَى طَرِيقَةِ النُّسْخَةِ الْخَطِيئَةِ لِلْمُؤَلِّفِ بِنَارِيخِ (٩٣٠ هـ)، وَغَيْرِهَا مِنَ النُّسَخِ، وَهُوَ

مِنَ الْبَحْرِ الْوَافِرِ.

فهرس الموضوعات

- مقدمة المحقق ٥
- ترجمة المؤلف الإمام إبراهيم الحلبي ٩
- ثناء العلماء على الإمام إبراهيم الحلبي ١٥
- العلوم التي برز فيها ١٨
- مصنفاته ٢١
- ثناء العلماء على «ملتقى الأبحر» ٢٧
- التعريف بعمل صاحب «ملتقى الأبحر»، وبيان منهجه فيه ٣١
- سنة تصنيف الحلبي لملتقى الأبحر ٣٥
- شروح «ملتقى الأبحر» والأعمال العلمية عليه ٣٧
- النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق ٥١
- صُور لنماذج من النسخ الخطية لملتقى الأبحر ٥٥
- منهج المحقق في تحقيق ملتقى الأبحر ٦٤
- بداية كتاب ملتقى الأبحر ٦٩
- مقدمة المؤلف ٧١
- كتاب الطهارة ٧٣
- فصل فيما تحصل به الطهارة ٧٧
- فصل في أحكام البثر ٧٩
- باب التيمم ٨١
- باب المسح على الخُفَّين ٨٣
- باب الحيض ٨٥
- فصل في أحكام المعذور ٨٧
- باب الأنجاس ٨٨

- ٩١ - فصل في أحكام الاستنجاء
- ٩٢ **كتاب الصلاة**
- ٩٤ - باب الأذان
- ٩٦ - باب شروط الصلاة
- ٩٨ - **باب صفة الصلاة:** فرضها، وواجبها، وسُتُّها
- ١٠٠ - فصل في صفة الشروع في الصلاة
- ١٠٤ - فصل في أحكام القراءة
- ١٠٦ - فصل في أحكام الإمامة
- ١٠٨ - باب الحدث في الصلاة
- ١١٠ - باب ما يُفْسِدُ الصلاة، وما يُكْرَهُ فيها
- ١١٢ - فصل فيما يُكْرَهُ في الصلاة
- ١١٤ - **باب الوتر والنوافل**
- ١١٧ - فصل في صلاة التراويح
- ١١٧ - فصل في صلاة الكسوف
- ١١٨ - فصل في الاستسقاء
- ١١٩ - باب إدراك الفريضة
- ١٢١ - باب قضاء الفوائت
- ١٢٣ **باب سجود السهو**
- ١٢٥ - **باب صلاة المريض**
- ١٢٧ - **باب سجود التلاوة**
- ١٢٩ - **باب المسافر**
- ١٣١ - **باب الجمعة**
- ١٣٤ - **باب العيدين**
- ١٣٦ - **باب صلاة الخوف**
- ١٣٧ - **باب الجنائز**

- ١٣٩ - فصلٌ في الصلاة على الميت
- ١٤٢ - باب الشهيد
- ١٤٣ - باب الصلاة في الكعبة
- ١٤٤ - كتاب الزكاة
- ١٤٧ - باب زكاة السوائم، زكاة الإبل
- ١٤٩ - فصلٌ: زكاة البقر
- ١٤٩ - فصلٌ: زكاة الغنم
- ١٥٠ - فصلٌ: زكاة الخيل
- ١٥٢ - باب زكاة الذهب والفضة والعُرُوض
- ١٥٣ - باب العاشر
- ١٥٥ - باب الرِّكاز
- ١٥٦ - باب زكاة الخارج
- ١٥٨ - باب المصرف
- ١٦٠ - باب صدقة الفطر
- ١٦٢ - كتاب الصوم
- ١٦٤ - باب موجب الفساد
- ١٦٧ - فصلٌ في الأعذار المبيحة للفطر
- ١٦٩ - فصلٌ في النَّذر
- ١٧٠ - باب الاعتكاف
- ١٧٢ - كتاب الحج
- ١٧٤ - فصلٌ في بيان الإحرام، وما يتبعه
- ١٧٦ - فصلٌ في دخول مكة، وما يتبعه
- ١٨٠ - فصلٌ في مسائل متفرقة
- ١٨٢ - باب القرآن والتمتع
- ١٨٤ - باب الجنائيات: في الطيب واللُّبس والحلق وقص الأظافر

- ١٨٦..... فصلٌ في جنایات الطواف -
- ١٨٨..... فصلٌ في جنایات الصيد -
- ١٩١..... باب مجاوزة الميقات بلا إحرام -
- ١٩٢..... باب إضافة الإحرام إلى الإحرام -
- ١٩٣..... باب الإحصار والفوات -
- ١٩٥..... باب الحج عن الغير -
- ١٩٧..... باب الهدى -
- ١٩٩..... مسائل مشورة -
- ٢٠٠..... كتاب النكاح -
- ٢٠٢..... باب المحرمات -
- ٢٠٤..... باب الأولياء والأكفاء -
- ٢٠٧..... فصل: الكفاءة في النكاح -
- ٢٠٩..... فصل في تزويج الفضولي وغيره -
- ٢١٠..... باب المهر -
- ٢١٤..... فصل في النكاح الفاسد -
- ٢١٧..... باب نكاح الرقيق -
- ٢١٩..... باب نكاح الكافر -
- ٢٢١..... باب القسم -
- ٢٢٢..... كتاب الرضاع -
- ٢٢٤..... كتاب الطلاق -
- ٢٢٦..... باب إيقاع الطلاق -
- ٢٢٨..... فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان -
- ٢٣٠..... فصل في شبه الطلاق، والعدد المُبهم -
- ٢٣١..... فصل في الطلاق قبل الدخول -
- ٢٣٢..... فصل في كُنایات الطلاق -

٢٦١	فهرس الموضوعات
٢٣٣	- باب التفويض
٢٣٤	- فصل في بيان حكم الأمر باليد
٢٣٥	- فصل في المشيئة
٢٣٧	- باب التعليق
٢٣٩	- باب طلاق المريض
٢٤١	- باب الرجعة
٢٤٤	- باب الإيلاء
٢٤٦	- باب الخلع
٢٤٩	- باب الظهار
٢٥٢	- باب اللعان
٢٥٤	- باب العنين، وغيره
٢٥٥	- باب العدة
٢٥٧	- فصل في الإحداد
٢٥٩	- باب ثبوت النسب
٢٦١	- باب الحضانة
٢٦٣	- باب النفقة
٢٦٦	- فصل: النفقة على الصغير، والأبوين، والأرحام
٢٦٨	كتاب الإعتاق
٢٧٠	- باب عتق البعض
٢٧٢	- باب العتق المُبهم
٢٧٤	- باب الحلف بالعتق
٢٧٥	- باب العتق على جُعل
٢٧٧	- باب التدبير
٢٧٨	- باب الاستيلاد
٢٨٠	كتاب الأيمان

- ٢٨٢ - فصل: حروف القَسَم
- ٢٨٤ - باب اليمين في الدخول والخروج والإتيان والسكْنَى وغير ذلك
- ٢٨٧ - باب اليمين في الأكل والشُّرب واللُّبْس والكلام
- ٢٩٢ - باب اليمين في الطلاق والعتق
- ٢٩٤ - باب اليمين في البيع والشراء والتزْوَج وغير ذلك
- ٢٩٧ - باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك
- ٢٩٩ - كتاب الحدود
- ٣٠١ - باب الوطء الذي يُوجِبُ الحدَّ، والذي لا يُوجِبُهُ
- ٣٠٣ - باب الشهادة على الزنى، والرجوع عنها
- ٣٠٥ - بابُ حَدِّ الشُّرْب
- ٣٠٦ - بابُ حَدِّ القَذْف
- ٣٠٨ - فصل في التعزير
- ٣١٠ - كتاب السرقة
- ٣١٢ - فصل في الجزز
- ٣١٤ - فصل في كيفية القطع، وإثباته
- ٣١٦ - باب قَطْع الطريق
- ٣١٧ - كتاب السِّبَر
- ٣١٩ - باب الغنائم، وقِسْمَتِهَا
- ٣٢١ - فصل في قسمة الغنيمة
- ٣٢٣ - باب استيلاء الكفار
- ٣٢٥ - باب المستأمن
- ٣٢٦ - فصل في بقية أحكام المستأمن
- ٣٢٨ - باب العُشْر والخَرَاج
- ٣٣٠ - فصل في الجزية
- ٣٣٢ - باب العُرْتَد

٦٦٣	فهرس الموضوعات
٣٣٥	- باب البُغَاة
٣٣٦	كتاب اللَّقِيط
٣٣٧	كتاب اللُّقَطَة
٣٣٩	كتاب الآيِق
٣٤١	كتاب المَفْقُود
٣٤٢	كتاب الشَّرْكَه
٣٤٦	- فصلٌ في الشَّرْكَه الفاسده
٣٤٧	كتاب الوَقْف
٣٤٩	- فصلٌ فيما يتعلَّقُ بوقف المسجد
٣٥١	كتاب البيوع
٣٥٣	- فصلٌ فيما يَدْخُلُ في البيع
٣٥٥	- باب الخِيارَات
٣٥٨	- فصلٌ في خيار الرؤية
٣٦٠	- فصلٌ في خيار العيب
٣٦٤	- باب البيع الفاسد
٣٦٨	- فصلٌ: أثر البيع الفاسد، وحُكْمُه
٣٧٠	- باب الإقالة
٣٧١	- باب المِرابِحة والتولية
٣٧٣	- فصلٌ في بيان حُكْم البيع قبل قبْضِ المِيع
٣٧٤	- باب الربا
٣٧٦	- باب الحقوق والاستحقاق
٣٧٧	- فصلٌ في بيان أحكام الاستحقاق
٣٧٨	- فصلٌ في بيع الفضولي
٣٨٠	- باب السَّلَم
٣٨٤	- مسائل شتى

٣٨٦	كتاب الصَّرف
٣٨٩	كتاب الكفالة
٣٩٣	- فصل: مسائل تتعلّق بالأصيل والكفيل، وضمانه
٣٩٥	- باب كفالة الرجلين والعبدَيْن
٣٩٦	كتاب الحَوَالَة
٣٩٨	كتاب القضاء
٤٠١	- فصل في الحبس
٤٠٣	- فصل في كتاب القاضي
٤٠٥	- فصل في مسائل متنوعة
٤٠٧	- فصل في التحكيم
٤٠٨	- مسائل شتى
٤١٠	- فصل في القضاء بالمواريث
٤١٢	كتاب الشهادات
٤١٤	- فصل في أنواع ما يتحمّله الشاهد
٤١٥	- باب مَنْ تُقبل شهادته، وَمَنْ لَا تُقبل
٤١٨	- باب الاختلاف في الشهادة
٤٢٠	- باب الشهادة على الشهادة
٤٢١	- باب الرجوع عن الشهادة
٤٢٣	كتاب الوكالة
٤٢٥	- باب الوكالة بالبيع والشراء
٤٢٨	- فصل: مَنْ يجوز للوكيل العقد معه، وَمَنْ لَا يجوز
٤٣٠	- باب الوكالة بالخصومة والقبض
٤٣٢	- باب غزل الوكيل
٤٣٣	كتاب الدَّهْوَى
٤٣٦	- باب التحالف

- ٤٣٨..... فصلٌ في أحكام دفع الدعاوى -
- ٤٣٩..... باب دعوى الرجلين -
- ٤٤٢..... فصلٌ في التنازع بالأيدي -
- ٤٤٤..... باب دعوى النسب -
- ٤٤٦..... كتاب الإقرار -
- ٤٤٩..... باب الاستثناء، وما في معناه -
- ٤٥١..... باب إقرار المريض -
- ٤٥٣..... كتاب الصُّلح -
- ٤٥٥..... فصلٌ فيما يجوز من الصلح، وما لا يجوز -
- ٤٥٧..... باب الصلح في الدين -
- ٤٥٨..... فصلٌ في الدين المشترك والتخارج -
- ٤٦٠..... كتاب المضاربة -
- ٤٦٣..... باب المضارب يُضارب -
- ٤٦٥..... فصلٌ في المتفرقات -
- ٤٦٧..... كتاب الوديعة -
- ٤٧٠..... كتاب العارية -
- ٤٧٢..... كتاب الهبة -
- ٤٧٤..... باب الرجوع في الهبة -
- ٤٧٦..... فصلٌ في مسائل متفرقة -
- ٤٧٧..... كتاب الإجارة -
- ٤٧٩..... باب ما يجوز من الإجارة، وما لا يجوز -
- ٤٨١..... باب الإجارة الفاسدة -
- ٤٨٤..... فصلٌ: أنواع الأجراء، وأحكامهم -
- ٤٨٧..... باب فسخ الإجارة -
- ٤٨٩..... مسائل متورة -

٤٩٠	كتاب المكاتب
٤٩٢	- باب تصرف المكاتب
٤٩٤	- فصل في مسائل شتى
٤٩٦	- باب كتابة العبد المشترك
٤٩٧	- باب العجز والموت
٤٩٩	كتاب الولاء
٥٠٠	- فصل في ولاء الموالاة
٥٠١	كتاب الإكراه
٥٠٤	كتاب الحجر
٥٠٧	فصل: علامات البلوغ
٥٠٨	كتاب المأذون
٥١١	- فصل في بيان حكم الصبي والمعتوه
٥١٢	كتاب الغصب
٥١٤	- فصل فيما يوجب الملك
٥١٦	- فصل في مسائل تتصل بالغصب
٥١٩	كتاب الشفعة
٥٢١	- فصل في الاختلاف بين الشفيع والمشتري
٥٢٣	- باب ما تجب فيه الشفعة، وما لا، وما يُبطلها
٥٢٥	- فصل فيما يُبطل الشفعة
٥٢٧	كتاب القسمة
٥٢٩	- فصل في كيفية القسمة
٥٣١	- فصل في المهايأة
٥٣٢	كتاب المزارعة
٥٣٥	كتاب المساقاة
٥٣٧	كتاب الذبائح

- ٥٣٩ - فصلٌ فيما يَحِلُّ أكله، وما لا يَحِلُّ
- ٥٤٠ كتاب الأُضحية
- ٥٤٣ كتاب الكراهية
- ٥٤٣ - فصلٌ في الأكل
- ٥٤٥ - فصلٌ في الكَنب
- ٥٤٧ - فصلٌ في اللُّبس
- ٥٤٩ - فصلٌ في النَّظَر، ونحوه
- ٥٥١ - فصلٌ في الاستبراء
- ٥٥٣ - فصلٌ في البيع
- ٥٥٥ - فصلٌ في المتفرقات
- ٥٥٩ كتاب إحياء المَوَات
- ٥٦١ - فصلٌ في الشُّرب
- ٥٦٢ - فصلٌ في كَرِي الأَنْهَار
- ٥٦٤ كتاب الأشربة
- ٥٦٦ كتاب الصيد
- ٥٧٠ كتاب الرهن
- ٥٧٢ - باب ما يجوز ارتهانه، والرهن به، وما لا يجوز
- ٥٧٥ - باب الرهن يُوضَع على يَدِ عَدْلٍ
- ٥٧٧ - باب التصرُّف في الرهن، وجنائه، والجنابة عليه
- ٥٨٠ - فصلٌ: مسائل متفرقةٌ تتعلَّق بالرهن
- ٥٨١ كتاب الجنابات
- ٥٨٢ - باب ما يُوجب القصاصَ، وما لا يُوجِبُه
- ٥٨٤ - باب القصاص فيما دونَ النَّفس
- ٥٨٥ - فصلٌ: فيما يُسقط القصاصَ
- ٥٨٦ - فصلٌ في الفعلين

٥٨٨.....	- باب الشهادة في القتل، واعتبار حاله
٥٩٠.....	كتاب الدِّيَّات
٥٩١.....	- فصلٌ فيما تجب فيه الدية، وفيما يجب فيه دونها
٥٩٢.....	- فصلٌ في الشَّجَاج
٥٩٥.....	- فصلٌ في الجنابة على الجنين
٥٩٦.....	- باب ما يُخْدَثُ في الطريق
٥٩٩.....	- فصلٌ في الحائض المائل
٦٠٠.....	- باب جنابة البهيمة، والجنابة عليها
٦٠٣.....	- باب جنابة الرقيق، وعليه
٦٠٥.....	- فصلٌ في بيان الجنابة على العبد
٦٠٦.....	- فصلٌ في جنابة المدبّر، وأمّ الولد
٦٠٧.....	- باب غصب العبد والصبي والمدبّر، والجنابة في ذلك
٦٠٩.....	- باب القَسَامَةِ
٦١٢.....	كتاب المَعَاوِل
٦١٤.....	كتاب الوصايا
٦١٦.....	- باب الوصية بثلث المال
٦١٩.....	- باب العتق في المرض
٦٢١.....	- باب الوصية للأقارب، وغيرهم
٦٢٣.....	- باب الوصية بالخدمة، والسكنى، والثمرة
٦٢٤.....	- باب وصية الذمي
٦٢٥.....	- باب الوصي
٦٢٨.....	- فصلٌ في شهادة الأوصياء
٦٢٩.....	كتاب الخُصْمَى
٦٣١.....	مسائل شتى
٦٣٧.....	كتاب الفرائض

- ٦٤٠ - فصلٌ في العَصَبَات
- ٦٤٢ - فصلٌ في الحَجَب
- ٦٤٤ - فصلٌ في العَوَل
- ٦٤٦ - فصلٌ في ذوي الأرحام
- ٦٤٨ - فصلٌ في توريث الغَرْقَى، والهَذْمَى، ونحوهم
- ٦٤٩ - فصلٌ في المُنَاسَخَة
- ٦٥٠ - حساب الفرائض
- ٦٥٢ - فصلٌ في التماثل والتداخل والتوافق والتباين في العددين
- ٦٥٣ - آخِرُ كتاب «ملتقى الأبحر»
- ٦٥٥ - نظمٌ مخطوطٌ لفهرس موضوعات «ملتقى الأبحر»
- ٦٥٧ - فهرس موضوعات «ملتقى الأبحر»



بفضل الله تعالى وتوفيقه

صَدَرَ لِلْمُحَقِّقِ

١ - فضل ماء زمزم، بالتفصيل، وذكر تاريخه، وأسمائه، وخصائصه، وبركاته، ونية شربه، وأحكامه الفقهية، والاستشفاء به، وجُمْلَةٌ من الأشعار في مدحه، (٢٨٠) صفحة، ط ١١ (١٤٣٥هـ).

٢ - جزءٌ لطيفٌ فيه: الجوابُ عن حال الحديث المشهور: «ماءُ زمزمٍ لِمَا شرب له»، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق (٢٧) صفحة، (طُبِعَ مع فضل ماء زمزم).

٣ - فضل الحَجَرِ الأسود، ومقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام، بالتفصيل، وذكر تاريخهما، وأحكامهما الفقهية، وما يتعلق بهما، (٢٠٠) صفحة، ط ٧ (١٤٣٥هـ).

٤ - مُنية الصيَّادين في تعلُّم الاصطِياد وأحكامه، للإمام المحدث الفقيه الحنفي محمد ابن الإمام المحدث الفقيه الأصولي عبد اللطيف ابن فَرِشْتَه، الشهير بابن مَلَك (ت بعد سنة ٨٥٤هـ)، تحقيق (١٨٤) صفحة، ط ١ (١٤٢٠هـ).

٥ - فتوى الخَوَاصِّ في حِلِّ ما صَبَدَ بالرَّصَاصِ، لمفتي دمشق العلامة الشيخ محمود بن محمد الحمزاوي (ت ١٣٠٥هـ)، تحقيق (٣٢) صفحة، ط ١ (١٤٢٠هـ)، (طُبِعَ مع منية الصيادين).

٦ - الإمامُ النقيبُ المحدثُ الشيخُ محمد عابد السَّنْدِي الأنصاري رئيسُ علماء المدينة المنورة في عصره (ت ١٢٥٧هـ)، ترجمةٌ حافلةٌ لحياته العلمية والعملية، ودراسةٌ فقهيةٌ موسَّعةٌ لكتابه الفقهي الموسوعي: طوابع الأنوار شرح الدر المختار (في عشرة آلاف ورقة مخطوطة)، مع مقارنته بالشروح الأخرى للدر المختار، ومع ذكر خمس وعشرين شرحاً للدر، وعقدُ دراسة فقهية موضوعية لها، (٥٦٠) صفحة، ط ١/ (١٤٢٣هـ).

٧ - أبو عبيد القاسم بن سَلَّام (ت ٢٢٤هـ)، ترجمةٌ موسَّعةٌ لحياة هذا الإمام المجتهد العلمية والعملية، مطبوعةٌ في سلسلة أعلام المسلمين، برقم (٣٥)،

وهي مقدمة رسالة الماجستير عن فقه هذا الإمام في كتابه: غريب الحديث
مقارناً بالمذاهب الأربعة، جامعة أم القرى، بمكة المكرمة (٢٤٤) صفحة، ط ١
(١٤١١ هـ).

٨ - **دَفْعُ الْأَوْهَامِ عَنْ مَسْأَلَةِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ**، للعلامة الشيخ عبد الغفار عيون
السود الحمصي (ت ١٣٤٩ هـ)، تحقيق (١٢٥ ص)، ط ٢ (١٤٢٣ هـ)، والطبعة
الثالثة (١٤٤٢ هـ)، في دار السلام، بالقاهرة.

٩ - **حَكْمُ اخْذِ الْوَالِدِ مَالٍ وَلَدِهِ، وَحَكْمُ طَاعَةِ الْوَالِدَيْنِ فِي الطَّلَاقِ**؛ بحث فقهي
مقارن مدلل موسّع، في مسألتين؛ الأولى حَرْجَةُ تَتَّصِلُ بِفَقْهِ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ غَابَ
حُكْمُهَا عَنْ كَثِيرِينَ، والثانية مسألة اجتماعية شائكة، وَتَمَّ جَمْعُ شَمْلِ الْكُتَابَيْنِ مَعًا
(٢٧١) صفحة، ط ١ (٢٤٤١ هـ).

١٠ - **تَرْبِيَةُ الْبَنَاتِ**، علي فكري (ت ١٣٧٢ هـ)، **تقديم وتهذيب: أ.د. سائد
بكداش**، كتابٌ توجيهي للصغار، بأسلوب ممتع، وقصص شائقة، وأشعار مستعذبة،
مع مقدمة في فضل الإحسان إلى البنات (١٦٠) صفحة، ط ٤ (١٤٢٢ هـ).

١١ - **حِجْرُ الْكَعْبَةِ الْمَشْرِفَةِ** (حِجْرُ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)، بالتفصيل،
تاريخه - فضائله - أحكامه، (١٥٠) صفحة، ط ٢ (١٤٣٥ هـ).

١٢ - **صَدْحُ الْحَمَامَةِ فِي شُرُوطِ الْإِمَامَةِ** (إِمَامَةُ الصَّلَاةِ فِي الْفَقْهِ الْحَنْفِيِّ)،
للشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي (ت ١١٤٣ هـ)، رسالة فريدة جَمَعَ فِيهَا
عشرين شرطاً كمالاً، و (٣٢) شرطاً صحياً، مع مقدمة عن صلاة الجماعة وشروطها
وفضلها، تحقيق (١٢٥ ص)، ط ١ (١٤٢٩ هـ).

١٣ - **النَّعْمُ السَّوَابِغُ فِي إِحْرَامِ الْمَدَنِيِّ مِنْ رَابِعٍ**، للعلامة الشيخ عبد الغني بن
إسماعيل النابلسي (ت ١١٤٣ هـ)، رسالة نادرة تُبَيِّنُ جَوَازَ إِحْرَامِ الْمَدَنِيِّ وَمَنْ
فِي حُكْمِهِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، أَوْ مِنْ رَابِعٍ (الجحفة)، تحقيق (٨٠) صفحة، ط ١
(١٤٢٩ هـ).

١٤ - **حَكْمُ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ أَمَامَ الْإِمَامِ**، بحث فقهي مقارن مدلل موسّع، يبيِّن
جَوَازَ ذَلِكَ عِنْدَ فُقَهَاءِ الْمَالِكِيَّةِ، وفريق آخر، مع بيان أقوال بقية الفقهاء (٦٥)

صفحة، ط ١ (١٤٢٩هـ)، (طُبِعَ مع صدح الحمامة).

١٥ - **وقت الوقوف بعرفات**، بحث فقهيّ مقارن مدللّ موسّع، يبيّن زمن بدئه الوقوف، ونهايته، وحكم الانصراف من عرفات قبل الغروب (٥١) صفحة، ط ١ (١٤٢٩هـ)، (طُبِعَ مع النعم السوابغ).

١٦ - **حكم أخذ الشعر أو الظفر في عشر ذي الحجة لمن أراد أن يَصْحِي**، بحث فقهيّ مقارن مدللّ موسّع، يبحث في مسألة اجتماعية واقعية، يتكرر الكلام عنها كثيراً بين الخاصة والعامة، بدخول عشر ذي الحجة من كل سنة، (٧٣) صفحة، ط ١ (١٤٢٥هـ)، (طُبِعَ مع النعم السوابغ).

١٧ - **شرح مختصر الإمام الطحاوي** (ت ٣٢١هـ) في الفقه الحنفي، للإمام أبي بكر الرازي **الجصاص** أحمد بن علي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق أ.د. سائد بكداش، وثلاثة إخوة آخرين، وأصله أربع رسائل نيل بها شهادة الدكتوراه، في جامعة أم القرى، وقد قمتُ بمراجعته كاملاً وتنسيقه، وتصحيحه، وإعداده للطباعة، وقد جاء في ثمانين مجلدات، ويُعد من أنفس الكتب في الفقه المقارن، مع الأدلة المتوسطة، والمناقشات. ط ١ (١٤٣١هـ)، ط ٤ (١٤٤٢هـ)، في دار السلام، بالقاهرة.

١٨ - **مختصر القدوري**. في الفقه الحنفي، للإمام أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري، (ت ٤٢٨هـ)، حُقِّقَ بالاعتماد على (١٢) نسخة خطية نادرة، مطبوع في مجلد، جاء في (٤٠٠) صفحة، وفي كل صفحة (٣٠) مسألة تقريباً، فيكون عدد مسائله (١٢٠٠٠) مسألة، ط ٤ (١٤٣٩هـ)، طبعة مزيّدة في التنقيح والتصحيح، ط ٥ (١٤٤٢هـ)، في دار السلام.

١٩ - **اللباب في شرح الكتاب**، شرح لمختصر القدوري في الفقه الحنفي، للعلامة الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني (ت ١٢٩٨هـ)، حُقِّقَ على عدة نسخ خطية نادرة، مع دراسة فريدة عن اللباب ومختصر القدوري، تقع في مجلد (٥٦٠) صفحة، وقد جاء في (٥) مجلدات، بلون أسود وأحمر، ط ٢ (١٤٣٥هـ)، طبعة مصحّحة مزيّدة في التعليق، ثم تَلَتْها الطبعة الثالثة سنة ١٤٣٩هـ وفيها مزيد من التنقيح والتصحيح، ط ٤ (١٤٤٢هـ)، في دار السلام، بالقاهرة.

٢٠ - **إسعاف المريدين لإقامة فرائض الدين**، للعلامة الشيخ عبد الغني الغنيمي

الميداني (ت ١٢٩٨ هـ)، رسالة لطيفة في أحكام العبادات في الفقه الحنفي، مع نبذة لطيفة في أركان الإيمان، وتزكية النفوس، كما جاء في حديث سيدنا جبريل عليه السلام، تم تحقيقه على عدة نسخ خطية، في (٨٠) صفحة، ط ١ (١٤٣٦ هـ)، ط ٢ (١٤٢٢ هـ)، دار السلام، القاهرة.

٢١ - **كنز الدقائق**، في فقه المذهب الحنفي، للإمام أبي البركات النسفي عبد الله بن أحمد (ت ٧١٠ هـ)، من أهم المتون المعتمدة، حُقق بالاعتماد على ست نسخ خطية نادرة، مطبوع في مجلد، في (٧٥٠) صفحة، وعدد مسائله أربعون ألف (٤٠٠٠٠) مسألة، كما جاء في النسخ الخطية للكتاب، ولا يذكر فيه مؤلفه غالباً إلا قول إمام المذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ط ٢ (١٤٣٥ هـ)، طبعة مصححة، ط ٤ (١٤٢٢ هـ)، في دار السلام، بالقاهرة.

٢٢ - **تكوين المذهب الحنفي**، وتأملات في ضوابط المفتى به، دراسة عن تكوين المذهب الحنفي، من ناحية هل هو مجموع أقوال الإمام أبي حنيفة صاحب المذهب فقط، أم مع أقوال أصحابه؟ بحث في ١٣٠ صفحة، فيه جمع لآراء علماء الحنفية في المسألة، مع بيان واقعي لذلك من خلال بيان منهج عدد من أمهات كتب المذهب ومؤنونه، وفيه إثبات لرتبة الاجتهاد المطلق لصاحبي الإمام: أبي يوسف ومحمد، مع تأملات في ضوابط ورسم المفتى به في المذهب، وما ذكر فيها، ط ١ (١٤٣٦ هـ)، ط ٢ (١٤٤٠ هـ)، مصححة.

٢٣ - **المختار للفتوى**، في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه، للإمام عبد الله بن محمود الموصلي (ت ٦٨٣ هـ)، أحد أهم المتون المعتمدة في المذهب، تم تحقيقه بالاعتماد على ١٧ نسخة خطية، في مجلد، في (٥٦٠) صفحة، ولا يذكر فيه مؤلفه إلا قول الإمام، مع دراسة عنه، وعن منهجه، وذكر شروحه، ط ٢ (١٤٣٦ هـ)، ط ٤ (١٤٤٢ هـ)، في دار السلام، بالقاهرة.

٢٤ - **نور الإيضاح ونجاة الأرواح**، للإمام الشرنبلالي حسن بن عمار، (ت ١٠٦٩ هـ)، مختصر مهم معتمد، مشهور عند متأخري الحنفية، يضم الأحكام الفقهية المتعلقة بالعبادات فقط إلى آخر الحج، تم تحقيقه على ١٣ نسخة خطية، في مجلد مشرق بلون أسود وأحمر، يقع في (٤١٦) صفحة، ط ٢ (١٤٣٦ هـ)،

مصححة ومزيدة من التعليق، ثم تَلَتْهَا ط ٣ (١٤٣٩ هـ)، وفيها زيادات كثيرة في التعليق، ط ٤ (١٤٤٢ هـ)، دار السلام، في القاهرة.

٢٥ - **زاد الفقير**، مختصرٌ نادرٌ لطيفٌ خاصٌّ بأحكام الصلاة فقط على مذهب السادة الحنفية، فيه مسائل كثيرة مهمةٌ يَعِزُّ الوقوفُ عليها في غيره، للإمام الكمال ابن الهمام، (ت ٨٦١ هـ)، صاحب: «فتح القدير» شرح الهداية، تمَّ تحقيقه على عشر نسخ خطية، مع ترجمة موسَّعة لابن الهمام، وفيها بيانٌ بلوغه رتبة الاجتهاد، وذكرُ ما وقفتُ عليه من ترجيحاته الفقهية، والمسائل التي خالف فيها مذهبه الحنفي، وكذلك ذكرُ اختياراته في الأصول وقواعد الاستنباط التي خالف فيها أصول الحنفية، وقد جاء مطبوعاً في مجلد لطيف، يقع في (٢٠٨) صفحة، ط ١ (١٤٣٤ هـ)، ط ٢ (١٤٤٢ هـ)، في دار السلام، بالقاهرة.

٢٦ - **أصول البزْدَوِيَّ** (كنز الوصول إلى معرفة الأصول)، للإمام فخر الإسلام أبي العسر علي بن محمد البزْدَوِيَّ الحنفي (ت ٤٨٢ هـ)، من أعظم كُتُب الإسلام في علم أصول الفقه على المذهب الحنفي، يمتاز بسُرْدِهِ الأدلة على قواعد استنباط الأحكام، مع تطبيقات لها على فروع فقهية كثيرة، وقد حُقِّق على عشر نسخ خطية نفيسة وطُبِع معه: تخريج أحاديث أصول البزْدَوِيَّ، للإمام قاسم بن قُطْلُوبُغا الحنفي (ت ٨٧٩ هـ)، مع رَبط تخريج كلِّ حديث في موضعه، وتمَّ جَمْعُ شَمْلِ الكتابين معاً في مجلد واحد، في ٨٣٢ صفحة، ط ١، ١٤٣٦ هـ وتَلَتْهَا ط ٢ (١٤٣٧ هـ)، ط ٤ (١٤٤٢ هـ)، مزيدة من التصحيح، في دار السلام، بالقاهرة.

٢٧ - **تخريج أحاديث أصول البزْدَوِيَّ**، للإمام العلامة قاسم بن قُطْلُوبُغا، (ت ٨٧٩ هـ)، وهو كتابٌ نفيسٌ من كُتُب تخريج الأحاديث والآثار، ولم يُخْلِه مؤلِّفه من استدراكات دقيقة على البزْدَوِيَّ مع إمامته، وإفادات أصولية واستدلالية بثها في ثناياه، وقد حُقِّق على نسخة بخط المؤلف، وأخرى عليها خطه وإجازته به لتلميذه، مطبوعٌ بأسفل أصول البزْدَوِيَّ، في مجلد واحد.

٢٨ - **الجوهرَةُ النيرة شرح مختصر القدوري** (ت ٤٢٨ هـ)، للإمام أبي بكر بن علي الحداد، من زبید اليمن (ت ٨٠٠ هـ)، كتابٌ مباركٌ رفيعٌ نفيسٌ، ساطعٌ نوره، متألِّقٌ في حسنه، لم يَسْمَحِ الدهرُ بمثاله، ولم يَنْسَجْ ناسجٌ على منواله، سهلُ العبارة،

قريب المعنى، يحتاجه المبتدي والمُرتوي، من الحنفية وغيرهم، مليءً بالمسائل
الفقهية وفروعها، مع ذكره للأدلة، وبيان وجه الدلالة بما يَطْرَبُ له طالبُ العلم،
هذا مع ذكره لخلاف الفقهاء، وبيان وجهة نظر كلٍّ منهم باختصار، وقد تمَّ تحقيقه
على أربع عشر نسخة خطية، مع تخريج أحاديثه، والعناية بتفكير مسائله وفروعه،
وتمَّ وَضْعُ مختصر القدوري بأعلى صفحاته، وقد جاء في (٦) **ست مجلدات**،
بلون أسود وأحمر، ط ١ (١٤٣٦ هـ)، ط ٣ (١٤٤٢ هـ)، مزيدة من التصحيح، في
دار السلام بالقاهرة.

٢٩ - بداية المبتدي، للإمام علي بن أبي بكر المرغيناني (ت ٥٩٣ هـ) من أهم
المتون المعتمدة في الفقه الحنفي؛ لارتباطه الوثيق بأشهر كُتُب الحنفية، وأكثرها
تداولاً، وهو كتاب « الهداية »، للمرغيناني نفسه، إذ « الهداية » شرح لمختصر:
« بداية المبتدي »، والهداية شرح مختصر من شرحه الحافل العظيم له: « كفاية
المتهي »، الواقع في ثمانين مجلدًا.

وقد جَمَعَ المؤلفُ في « بداية المبتدي » بين « الجامع الصغير »، للإمام محمد
(ت ١٨٩ هـ)، و « مختصر القدوري » (ت ٤٢٨ هـ)، مع زيادات، وقد يَسَّرَ الله
تحقيقه على ثمانين نسخة خطية، وتمَّ إحياءه بعد طبعة قديمة له محرّفة، هذا مع
العناية بتفكير مسائله وضبط مُشكِله، والتعليق عليه بما لا بدَّ منه، ومع دراسة
عن الكتاب ومؤلفه، وبيان لمنهجه فيه، وقد جاء في مجلّد، في ٧٦٦ صفحة،
ط ١ (١٤٣٦ هـ)، **وستصدر قريباً طبعة ثانية**، وفيها تصحيحٌ لِمَا نَدَّ في الطبعة
الأولى من أخطاء مطبعية.

٣٠ - مختصر الترغيب والترهيب في الحديث النبوي الشريف، للإمام المُنذري
(ت ٦٥٦ هـ)، اختصره الإمام الشهير الحافظ ابن حَجَرِ العسقلاني، ت ٨٥٢ هـ
ولم يُتمّه، وقد قام بخدمته وتحقيقه على عدة نُسخ خطية، مع مراجعة كل حديث
في أصوله، وأكمل اختصاره: أ.د. سائد بكداش، وهو كتابٌ عظيمٌ مباركٌ، ضمَّ
(١٢٠٠) حديثاً في مختلف أبواب الشريعة الغراء، يحتاجه كلُّ مسلم؛ ليَقِفَ
من خلاله على غالب ما رَغِبَ فيه الإسلام، وما حَذَّرَ منه، وليكتسبَ بقرأة هذه
الأحاديث الشريفة قُرْباً إلى الله تعالى، وخشيةً منه سبحانه، ويزدادَ محبةً واتباعاً

لسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومودةً وتقديراً لأصحابه الكرام رواة هذه الأحاديث رضي الله عنهم أجمعين، وقد جاء في مجلده، في ٥٦٠ صفحة، ط ١ (١٤٣٧ هـ)، ط ٢ (١٤٤٢ هـ)، مزيدة من التصحيح، في دار السلام، بالقاهرة.

٣١ - الهداية (شرح بداية المبتدي)، للإمام المَرْغِينَانِي علي بن أبي بكر (ت ٥٩٣ هـ)، من أشهر كتب الحنفية الشامخة، وأهمها وأعظمها وأدقها، تمَّ تحقيقه وخدمته على أكثر من عشرين نسخة خطية نفيسة نادرة للغاية، انْتُخِبَتْ من نُسخ كثيرة، وقد جاء في سبعة مجلدات، مع وضع متن بداية المبتدي أعلى الصفحة، ومع تخريج الأحاديث والآثار، البالغ عددها نحو ١٥٠٠ حديثاً، ومع خدمة الكتاب من نواحي كثيرة، وسَبَقَ ذلك كله دراسةً واسعةً واسعةً عن الهداية، ضَمَّتْ جوانبَ متعددة، وحوَّتْ ترجمةً نادرةً للمؤلف، مع بيان طويل عن منهجه في الهداية، وعن منهج الاستدلال فيها، وغير هذا، ط ١ (١٤٤٠ هـ)، ط ٢ (١٤٤٢ هـ)، مزيدة من التصحيح، في دار السلام، بالقاهرة.

٣٢ - الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، للإمام الحَصَكْفِي الدمشقي علاء الدين محمد بن علي (ت ١٠٨٨ هـ)، وهو شرحٌ دقيقٌ نفيسٌ، مع زياداتٍ كثيرةٍ كثيفة، وفروعٌ جَمَّةٌ مهمة، لمتن: تنوير الأبصار وجامع البحار، الذي جمع مسائل المتون المعتمدة وزيادات، للإمام التُّمَرْتَاشِي الغَزِّي محمد بن عبد الله (ت بعد ١٠٠٧ هـ).

والدر المختار هو خاتمة كتب الحنفية المعتمدة، تمَّ تحقيقه، والتعليق عليه بما لا غنى عنه، مع الاعتماد على أكثر من ثلاثين نسخة خطية، وقد جاء في (٥) مجلدات، وسَبَقَ نصُّه مقدمةٌ للمحقق تضمُّ دراسةً مطوّلةً عن الكتاب ومنتنه، ومنهجه، وما كُتِبَ عليه من شروح كثيرة.

٣٣ - مُلْتَقَى الْأَبْحُر (في الفقه الحنفي)، للإمام إِبْرَاهِيمَ بن محمد بن إِبْرَاهِيمَ الحَلْبِي (ت ٩٥٦ هـ)، وقد جاوزَ التسعين، نشأ في مدينة حلب، حتى أصبح عالماً، ثم رحل إلى مصر، واستزاد فيها، ثم نَزَلَ القسطنطينية مُعَرِّزاً مُكْرَماً، واستقرَّ بها، وانتفعوا به كثيراً.

جَمَعَ فيه بين أربعة من أشهر متون المذهب الحنفي المعتمدة: مختصر القدوري،

والمختار، وكثر الدقائق، والوقاية، مع زياداتٍ عليها، وكتبَ له القبولُ حتى صار من أجل المتون، وأجمعها، وأعمها فائدةً وأنفعها، وغدا كتاب الدرس والشرح عند علماء الروم وغيرهم، بل قانونهم.

وقد تمَّ تحقيقه على نُسختي المؤلف، ونُسخ خطية أخرى نفيسة كثيرة، وقد جاء مفقراً في **مجلد كبير**، (٦٨٠ **صفحة**)، مع تعليقات لطيفة، ودراسة ضُمَّت ترجمةً عاليةً لصاحبه، مع بيان منهجه فيه، وتمَّ التعريف بأكثر من ستين شرحاً له، ط / ١ (١٤٤٣ هـ)، في دار السلام، بالقاهرة.

٣٤ - بحثٌ بعنوان: (الحجُّ عبادةٌ، وسلوكٌ حضاريٌّ)، أُلقي في ندوة الحج الكبرى، بمكة المكرمة، سنة ١٤٣٣ هـ، ونُشر في مطبوعات الندوة، الصادرة عن وزارة الحج، في السعودية.

٣٥ - بحثٌ بعنوان: (فقه الأولويات في المناسك فيما يتعلق في الترتيب بين حقوق العباد)، أُلقي في ندوة الحج الكبرى، بمكة المكرمة، سنة ١٤٣٤ هـ ونُشر في مطبوعات الندوة، الصادرة عن وزارة الحج، في السعودية.

٣٦ - بحثٌ بعنوان: (تراءُ الفقه الإسلامي، وأثره في تحقيق السلام في مشاعر الحج)، أُلقي في ندوة الحج الكبرى، بمكة المكرمة، سنة ١٤٣٨ هـ، ونُشر في مطبوعات الندوة، الصادرة عن وزارة الحج، في السعودية.

٣٧ - بحثٌ بعنوان: (الإيثار في المناسك، وأثره في تحقيق السلام في المشاعر)، أُلقي في ندوة الحج الكبرى، بمكة المكرمة، سنة ١٤٣٨ هـ، ونُشر في مطبوعات الندوة، الصادرة عن وزارة الحج، في السعودية.

٣٨ - الجامع الكبير، للإمام محمد بن الحسن الشيباني، ت ١٨٩ هـ قَدَّ الطباعة، تَمَّ الله بالخير والعافية.

٣٩ - بتوفيق الله تعالى وعونه فالعملُ جارٍ على تحقيق كتاب: بدائع الصنائع، وترتيب الشرائع، للإمام الكاساني، ت ٥٨٧ هـ شرح: تحفة الفقهاء، للإمام السمرقندي، ت ٥٣٩ هـ تَمَّ الله بالخير والعافية.

من أجل تواصل بناء بين الناشر والقارئ



عزيزي القارئ

لمشاركتنا بملاحظاتك يمكنك قراءة QR الكود أعلاه باستخدام هاتفك للدخول إلى رابط "من أجل تواصل بناء" على موقعنا www.daralsalam.com

• في حالة وقوفك على خطأ يمكنك قراءة QR هذا الكود؛ لإضافة تصويباتك عبر رابط "أخطاء مطبعية" على موقعنا

أو استخدم البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com

ويراعى فيما سبق:
ذكر اسم الكتاب واسم المؤلف والمقاس

رقم الإيداع

٢٠٢١/٢٣٥١٠

الترقيم الدولي I.S.B.N

978 - 977 - 717 - 588 - 3

